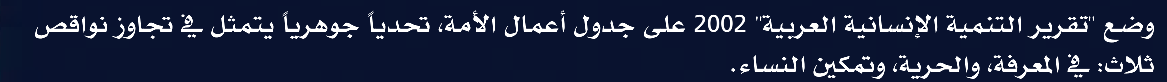
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003

نحو إقامة مجتمع المعرفة

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003



وضع "تقرير التنمية الإنسانية العربية" 2002 على جدول أعمال الأمة، تحدياً جوهرياً يتمثل في تجاوز نواقص ثلاث: في المعرفة، والحرية، وتمكين النساء.

وتقودنا مراجعة تطورات التنمية الإنسانية منذ انتهاء العمل على التقرير الأول إلى أن تحدّي التنمية الإنسانية في البلدان العربية الذي وضعه التقرير الأول ما زال جدّ خطير. بل ربما ازداد التحدي خطورة، خاصة في مضمار الحريات، بسبب تطوّرات عالمية وإقليمية ومحلية غير مواتية للتنمية الإنسانية في الوطن العربي.

فيما يتصل بحال اكتساب المعرفة في بدايات القرن الحادي والعشرين، يخلص التقرير الثاني هذا إلى ضعف نشر وإنتاج المعرفة في البلدان العربية على الرغم من وجود رأس مال بشري عربي مهم، ويمكنه في ظروف مغايرة أن يكوّن بنية أساسية قوية لقيام نهضة معرفية.

وينتهي التقرير إلى رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم حول أركان خمسة:

1- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.
2- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة.
3- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية.
4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الإجتماعية والاقتصادية العربية.
5- تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح، ومستنير يقوم على: العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المغرض، وحفز الاجتهاد وتكريمه؛ النهوض باللغة العربية؛ استحضار إضاءات التراث المعرفي العربي؛ إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه، والاحتفاء به؛ الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى.

ختاماً، يخلص التقرير إلى أن المعرفة تكاد تكون الفريضة الغائبة في أمة العرب الآن. ومن أراد العزة لأمة العرب في العصر الآتي فليسهم، مخلصاً ومجتهداً، في إقامة مجتمع المعرفة في ربوع الوطن العربي كافة.

فالدين والثقافة والتاريخ والفلاح في المستقبل تحض على المعرفة. ولا يقوم دون المعرفة حائل إلا بنى وضعية من صنع البشر، في الاجتماع والاقتصاد، وقبل كل شيء في السياسة. وخليق بالعرب اليوم أن يصلحوا هذه البنى حتى تتبوأ أمتهم المكانة التي تستحق في العالم إبان ألفية المعرفة.



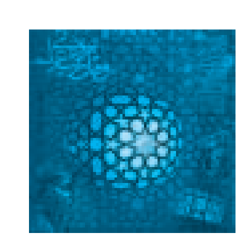


Sales No.: A.03.III.B.9
ISBN: 92-1-626000-9



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي



تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003

نحو إقامة مجتمع المعرفة



المكتب الإقليمي للدول العربية

رقم الكتاب: A.03.III.B.9
ISBN 92-1-626000-9

طبع في المملكة الأردنية الهاشمية

تصميم الغلاف: مأمون سقّال
الصورة على الغلاف لرأس تمثال نحاسيّ من نينوى، العراق. حقوق الطبع محفوظة لهيرمر فوتو أركايف، ميونيخ.

التصميم الداخلي والإخراج الفني: سينتاكس، عمّـان – المملكة الأردنية الهاشمية
طباعة: المطبعة الوطنيّة، عمّـان – المملكة الأردنية الهاشمية

ما يرد في هذا التقرير من تحليل ومن توصيات بشأن السياسة لا يعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو مجلسه التنفيذي، أو الدول الاعضاء فيه.

تصدير

المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كان إصدار تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول في العام الماضي ظاهرة متميزة بكل المقاييس، ويشهد على ذلك استنساخ أكثر من مليون نسخة منه عن الإنترنت. كما أن تحليلات التقرير الثاقبة للتحديات التنموية في المنطقة قد استقطبت موجة من الجدل والمناقشات لا مثيل لها في الدول العربية وفي العالم أجمع على حد سواء. بل إن هذه الشواهد قد لا تفي التقرير حقه من حيث وقعُه وأثرُه. فبالنظر لما أثاره وما زال يثيره من مساجلات يمتد مداها من المقاهي إلى المناظرات الإذاعية المرئية والمسموعة إلى المجالس النيابية وما هو أبعد من ذلك، يتضح لنا السبب الذي دعا مجلة "تايم" إلى أن تصفَه بأنه أهم ما نشر عام 2002. والسبب في هذا الأثر بسيط ولكنه غاية في الأهمية. إن للفكرة المحورية سطوةً فريدةً في تلك الدراسة الرائدة المثيرة للفكر التي وضعها عدد من الباحثين والخبراء العرب أثناء مرحلة من التأزم البالغ في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفحوى الرسالة التي أوضحها التقرير الأول أن الإصلاح ضروري، وأنه إذا ما أريد النجاح والديمومة للتغيير، فإنه ينبغي أن يتم من الداخل. ومن هنا فإن دعم ذلك التقرير كان من دواعي اعتزاز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وخلال الإثني عشر شهرا المنصرمة، اتخذت عدة دول عربية خطوات مهمةً للتصدي للتحديات التي طرحها التقرير عند صدوره. بيد أن الوضع ازداد تعقيدا من جرّاء حدثيْن شهدتهما تلك الفترة، وهما احتدام النزاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغزو قوات التحالف للعراق. وقد تمتع تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول بتأييد ألوان الطيف السياسي كافةً، عندما شدد على ثلاثة من أوجه النقص والقصور التي يعاني منها العالم العربي: الحرية وحقوق المرأة والمعرفة. كما أكد على أهمية الديمقراطية باعتبارها جزءا من الحل لتجسير هذه النواقص. غير أن ردود الفعل إزاء هذين الحدثين في العراق والأراضي الفلسطينيّة المحتلة تظهر لنا مدى الخلاف في أوساط المجموعة الدولية حول "الكيفية" التي ستجري بها عملية الإصلاح. ففي نظر الأغلبية في العالم العربي، بل في أوساط الرأي العام العالمي، فإن العمل العسكري لم يكن السبيل الأفضل إلى التغيير الديمقراطي. ومن هنا كان التأكيد المشدد في هذا التقرير الثاني على أحد المبادىء الجوهرية الواردة في التقرير الأول: إن الإصلاح الدائم في العالم العربي لن يتأتى إلا من الداخل.

وهذه السنة، يذهب مؤلفو التقرير إلى تفصيل السبل التي يمكن من خلالها للإصلاح النابع من منطلقات محلية أن يتحقق إزاء واحد من التحديات الثلاثة الكبرى، وهو قصور المعرفة. غير أن المؤلفين يعربون عن حساسيتهم تجاه الأحداث الأخيرة، إذ يستهلون التقرير باعتراف صريح – وإقرار غاضب بصورة غير معهودة في وثائق الأمم المتحدة – بالتحديات الإضافية التي يرون أن هذه الأحداث قد فرضتها على الإصلاح المستدام في المنطقة. ويعود ذلك إلى سببين: يكمن الأول منهما في ما يشعر به المؤلفون من خيبة الأمل، لأن الأحداث التي يصفونها قد حادت بالمسلك الداخلي إلى الإصلاح الديمقراطي في المنطقة عن مساره. أما السبب الثاني فهو الطبيعة الخاصة المتميزة لهذا التقرير الذي يستمد قوته من أن واضعيه ليسوا من المؤلفين العاديين العاملين في الأمم المتحدة. فقد وضع هذا التقريرَ فريقٌ من المفكرين العرب البارزين، وتوجهوا به إلى جمهور عربي في المقام الأول. وكان الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة لهم بمثابة منبر للرأي واعتراف بالجهد ما كان لهم أن يتمتعوا بهما بغير ذلك. بيد أن نزاهة التقرير تكمن في الوقت نفسه في أنه يعرب عن وجهات نظرهم أنفسهم، لا عن آراء موزونة حذرة مما يدلي به موظفون مدنيون دوليون. وبهذا المعنى، فإننا نزكّيهم لكم، لأنهم يرفعون صوتهم، في منطقة تصارع التغيير، بصرخة خالصة مخلصة تجمع بين الغضب والأمل.

غير أن المؤلفين، في عرضهم لدعواهم ومطالبتهم الجوهرية للعالم العربي بالانفتاح وبالغوص في منابع المعرفة العالمية، يؤكدون التزامهم الحازم الواضح بالارتباط بالعالم. إلا أن

العالم الخارجي، فيما يبدو لهم، إنما يفرض هيمنتهُ عسكرياً. وفي مثل هذه الحال، فإنهم يتساءلون عما يعنيه ذلك للثقافة والمعرفة. إن فحوى رسالتهم هي الدعوة إلى الغوص، ولكنهم يرفضون الانجراف والغرق. وذلك ما يفعلونه عندما يقدمون تقييما شاملا لحالة المعرفة في المجتمعات العربية الراهنة، ثم يعرِّجون على المعوقات التي تحول دون اكتسابها ونشرها، وينتقلون بعدها إلى استشراف اليوم الذي يغدو فيه التعلم والبحث هما قوة الدفع المحركة للإبداع الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل.

ويرى التقرير أن لدى البلدان العربية إمكانات هائلة لتطوير مقدرتها المعرفية – لا بسبب ما لديها من رأسمال بشري لم يستغلَّ بعدُ فحسب، بل لأن لها تراثا ثقافيا ولغويا وفكريا ثريّاً. ويُقِرّ التقرير بأن تجديد النظم التربوية البالية الشحيحة الموارد في المنطقة لن يكون أمرا سهلا، غير أنه يصر على الضرورة القصوى لأن يقوم كل من الاقتصاد والمعرفة بتغذية الآخر، مما سيخلق بيئة خصبة تفضي إلى التنمية الإنسانية. إن الخيار الحاسم أمام الدول العربية اليوم هو: واكبوا العالم الجديد بروح إيجابية أو أنّكم ستتخلفون وراءه. وبالنسبة لمن يتخوفون من أن يلحق بثقافاتهم الضرر بفعل التأثيرات الخارجية، فإن هذه الدعوة للانفتاح قد تكون مدعاة للخلاف أكثر من التقرير الأصلي.

إن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 هو الخطوة الثانية في رحلة طويلة. فسيصدر في السنتين القادمتين تقريران آخران عن الحرية وتمكين المرأة، وهما التحديان الكبيران الآخران اللذان يواجهان المنطقة. وإنه ليحدونا الأمل، ويساورنا الاعتقاد، بأن هذا التقرير الثاني سيكون كسابقه مدعاة للاهتمام ومثارا للفكر. ومع أن جانباً من وجهات النظر الواردة هنا لا يعكس بالضرورة سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإننا فخورون بارتباطنا بهذه المبادرة وبالمساعدة في طرح خطاب جديد حول السياسات في أرجاء المنطقة العربية والعالم بأسره. وأود في هذا الصدد أن أزجي الشكر للزميلة ريما خلف الهنيدي، مساعد المدير العام، التي كانت، بصفتها المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية، هي القوة الملهِمة وراء هذا التقرير المهم.

Mark Malloch Brown

مارك مالوك براون
المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تصدير

المدير الإقليمي- المكتب الإقليمي للدول العربية

أطلَّ تقريرُ التنمية الإنسانية العربية الأول على الواقع العربي عن كثَب، فتعمّق في سبْرِ حالِه، وتشخيص نواقصِه، واجتهد في تعيينِ مَخارج الانتقال منه إلى ما يتواءمُ مع إمكانات المنطقة العربية وقدراتها، وما يستجيبُ لطموحات أجيالها الشابة. وخلُصَ التقرير إلى أن بناءَ التنمية الإنسانية في الوطن العربي يستوجب ثلاثاً من المهام الكبرى، هي الاحترامُ القاطع للحقوق والحريات الإنسانية ومستلزماتِ الحكم الصالح؛ وتمكينُ المرأة العربية وتحريرُ طاقاتها في إطار من المساواة والعدل والإنصاف، وتكريسُ اكتسابِ المعرفة وتوظيفها في الأنشطة المجتمعية كافة.

وقد حظي التقرير بفيض وافر من ردود الفعل. وتفاوتت المواقفُ حوله في أوساط أهل الرأي؛ فمنهم من اعتبره مغاليا في الصراحة إلى حدّ جَلْد الذات، ومنهم من أخذ عليه النظر إلى الواقع العربي على وجه العموم والإجمال. بينما نوّه آخرون بجدِّيته وقدرته على مساءلة المألوف، وشجاعته في رسم الطريق إلى المستقبل. وقد أسهمت هذه الآراءُ في إطلاق حوار بالغ الإتساع حول مأزق التنمية الإنسانية في الدول العربية، شارك فيه المواطنون العرب على تنوع مشاربهم ومواقعهم. ولجميع هذه المساهمات، على اختلاف ما انطوت عليه من مواقفَ وتوجهات، نُكنُّ كلَّ التقدير، لما عبّرت عنه من غَيْرة على المصلحة العربية العامة.

ولم يقتصر الحوار على المنابر غير الرسمية، بل إن بعضَ الحكومات العربية وأصحابَ القرار تناوله بالتحليل والتمحيص؛ بالنقد أحيانا، وبالإشادة أحياناً أخرى. وقد شهدت الفترة اللاحقة لصدور التقرير إنجازاتٍ في عددٍ من البلدان العربية تتماشى مع توصياته، وبخاصة على صعيد تمكين المرأة وزيادة مشاركتها السياسية. ويوثق هذا التقرير، الثاني، تلك الإنجازات في معرض متابعته لتطورات التنمية الإنسانية في المنطقة. إلا أنه يوثق أيضاً إخفاقاتٍ وتحدياتٍ جديدة. فقد داهمت المنطقةَ خلالَ الفترة ذاتها أحداثٌ كاسحةٌ جسام، وانتُهكتْ حرية المواطن العربي وحقوقه، وبخاصة حقه في تقرير مصيره. فبُعيد الإنتهاء من إعداد التقرير الأول قامت إسرائيل بإعادة احتلال معظم المناطق الفلسطينية. ولم يكد يمر عامٌ على ذلك حتى كان العراق يرزح تحت احتلال امريكي- بريطاني. وفي ظل هذه التطورات، أضحى تحدي بناء التنمية الإنسانية العربية أكثر خطورة، وغدا، ولا ريب، أشق منالاً.

وطرح البعض جدوى الاستمرار في إصدار سلسلة تقرير التنمية الإنسانية العربية في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ العربي المعاصر. وعكس هذا التردد يأساً واستكانةً لدى بعض، وحرصاً وتخوفاً لدى البعض الآخر من استغلال التقرير والمكاشفة التي يحتويها من قِبل من لهم دوافع ومآرب لا تصب في مصلحة أبناء هذا الوطن.

ولم يغب عن بال فريق التقرير إمكانية استغلال التقرير وتشويه رسالته من قبل فئات خارج الوطن العربي، وغيرها داخله، تتعارض مصالحها مع صحوة عربية. إلا أن القناعةَ الراسخة كانت أنّ تركَ زمام المبادرة للآخرين هو الأشد خطورة، وأن الإصلاحَ الذاتي القائم على نقدٍ صريح ورصين ومتوازن للذات هو البديلُ الصحيح، إن لم يكن الوحيد، لمخططات إعادة تشكيل المنطقة، بل إعادة صياغة الهُويّة العربية، من خارجها. فالضعف والخلل والسكوت عنهما، لا تشخيصهما والتصدي لهما، هو ما يصيب من الأمة مقتلاً.

ومن هنا، فإننا نصدر التقريرَ الثاني طامحين إلى تعميق حوار عربي خالص حول سُبُل الإنطلاق نحو نهضة تحقّق لبنات وأبناء هذا الوطن العربي، الحياةَ الحرّة الكريمة التي ما فتئوا يتطلعون إليها. ويبقى منطلقُ هذا الحوار المبدئي، الذي لا محيدَ عنه، هو أن الإصلاحَ الذي يصون مصالحَ الأمة لا يأتي إلا من داخلها.

وقد اختار فريقُ التقرير الثاني موضوعَ بناء مجتمع المعرفة محوراً له، وهو واحد من ثلاثة عناصر تتضافر في استراتيجية التنمية

الإنسانية في الوطن العربي، وتؤتي أُكُلها مجتمعة لا فرادى. والتقدم في إنجاز أي منها يساهم، لا ريب، في الإسراع في تحقيق متطلبات الأخرى. إذ يصعب نهوض المرأة ، كما قد يتعذر استعادة الحرية وإقامة الحكم الصالح، موضوع تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثالث، في مجتمعات تُحبس فيها المعرفة.

وكما يتجلى في هذا التقرير، فإن المعرفة، اكتسابا وإنتاجا وتوظيفا، قد غدت في مطلع القرن الحادي والعشرين هي الوسيلة الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية في جميع ميادينها. فهي غالباً ما ترسم الحدود بين القدرة والعجز، بين المنعة والوهن، بين الصحة والمرض، وبين الثروة والفقر.

وقد كانت المعرفةُ في جميع وجوهها مناطَ البحث في التقرير الحالي. فإن فريق التقرير نظر أولا في حال المعرفة نشراً وإنتاجاً، وتأكد له بالفحص والبحث أن وجود رأس مال بشري عربي مهم لم يمنعْ ضعفَهما. ونظر فريق التقرير كذلك في ينابيع المجتمع الثقافية، فوجدها حاضنةً مناسبةً للمعرفة وركيزةً قوية لبنائها. فهي لم تهيئ المجتمعَ تاريخياً لأن يتبوأ ناصيةَ المعرفةِ وأن يكونَ منارتَها لقرونٍ فحسب، بل إنها في زمن صعودها أسست لنظام حوافز قلَّ في التاريخ نظيرُه، إذ كان يثيب المجتهدين، المجددين والمبدعين، ولو أخطأوا.

لكن ما وجده فريقُ التقرير في البنية الثقافية افتقده في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية، حيث قامت تشوهاتٌ حادت بهذه البنى عن خدمة مصالح المعرفة أو الحرية أو تمكين المرأة، وأصبحت تقف عائقا يكبِّل نشرَ المعرفة وإنتاجها. ويرى فريق التقرير أنّ الحاجة إلى يد الإصلاح العميقة والواسعة قد غدت هنا أكثر إلحاحاً.

وبعد تشخيص العوامل المثبطة لترعرع المعرفة؛ عرّج التقريرُ على أبواب الخروج منها، مقترحاً رؤية استراتيجية ذات أركان خمسة تؤسسُ لمجتمع يؤهل المنطقةَ العربية لطيّ المسافات البعيدة التي تفصلها عمّن يتصدر سباقَ المعرفة. وهذه الأركان تتضمن إطلاقَ حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وتعميمَ التعليم الراقي، وتوطينَ العلم، وتأسيسَ نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية. أما الركن الخامس فهو تأسيسُ نموذج معرفي عربي أصيل، ومنفتح، ومستنير يجعل الاجتهادَ منهجا في استنباط الحلول لكل المسائل المتجددة والمشكلات المتولدة، وينهض باللغة العربية، ويثري التنوعَ الثقافي داخل الأمة ويحتفي به، ويقوم على مبدأ الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى والتفاعل معها.

ونحن نعلم أن في التقرير ما هو خلافي. ولا نزعم له العصمة أو احتكار المعرفة. بل ندعو إلى الحوار، اختلافاً قبل اتفاق إذا كان هناك ما يبرر ذلك. وعندما ننطلق نحو المشترك من الأمور نكون قد خطونا سريعاً نحو أسس النهضة، ونحو وضع الوطن العربي على مدارج الإقلاع نحو المعرفة والحرية والتنمية الإنسانية.

وأمام هذا الجهد الكبير، يسرني أن أبسط مشاعر العرفان، لكل من شارك في إنجازه وضعاً، واستشارةً، وتحريراً، وإلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على استمرار الدعم لهذا المشروع.

وشكري ممتد، جزيلاً، إلى نخبة اللوامع العرب الذين خصوا التقرير بمساهمات قيمة أبرزناها في أطر خاصة، وإلى فريق التحرير المركزي على جهدهم المميز. ويسرني أن أعرب عن امتنان خاص لرئيس الفريق الدكتور نادر فرجاني، لإسهامه المبدع وجهده الدؤوب في جميع مراحل إعداد التقرير. والشكر وافر وموصول للفريق الاستشاري الذي محَضَنا من النُصح والتوجيه ما لم يكن لهذا التقرير أن يصدر دونهما، عميقاً ورصيناً.

ولا يسعني في ختام هذا التصدير إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد مارك مالوك براون، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على مواصلة المساندة الشجاعة لسلسلة تقارير التنمية الإنسانية في البلدان العربية.



ريما خلف الهنيدي
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
المدير الإقليمي - المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقديم

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

هذا هو التقرير الثاني عن التنمية الإنسانية في الدول العربيّة في إطار سلسلة من التقارير التفصيلية، ارتؤي ضرورة إصدارها سنويا، يختصّ كلّ واحد منها بجانب محدّد من مجالات التنمية الإنسانيّة، بهدف تطوير الحالة الإنسانيّة العربيّة على المستويين الفرديّ والجماعيّ.

وليس هناك من شك أن تقرير التنمية الإنسانية العربيّة الأول للعام 2002 كان جهدا متميزا من كافّة الأوجه، سواء من منطلق تحليلاته للأوضاع الحاليّة للتنمية الإنسانيّة في الوطن العربيّ وأوجه القصور فيها والتحديات التي تجابهها ووسائل النهوض بها لتعزيز مستقبل الإنسان العربيّ، أو من حيث ما لاقاه التقرير من اهتمام وما أثاره من جدل ومناقشات. ولقد كان هذا التقرير أوّل تقرير عربيّ جامع يحاول الوقوف على الأوضاع الحاليّة للإنسان العربيّ ووسائل نهوضه، وتعزيز مستقبله، وتوصّل إلى استنتاجات مهمّة، تناقلتها حملات إعلاميّة كبيرة عربيّا ودوليّا، وأثارت جدلا ثريّا واسعا بين المثقفين ورجال الفكر وغيرهم من المختصّين في وسائل الإعلام المختلفة، وفي محافل علميّة متعددّة، وندوات عقدت خصّيصا لمناقشة التقرير والتعقيب عليه، وبغضّ النّظر عن مظاهر الاتّفاق والاختلاف لما جاء فيه، فقد تمكّن من أن يثير نقاشا حيّا حول القضايا الجوهريّة التي تصدّى لها، كما اعتبرت الآراء الواردة فيه بمثابة طرح جريء لتوجّهات إصلاحيّة مطلوبة عربيّا، ودليلا مهمّا على قدرة الدول العربيّة على النقد الذاتيّ البنّاء.

فقد أكّد التقرير على أهميّة التنمية الإنسانيّة كنهج أصيل في التنمية الشاملة المتكاملة للمؤسّسات المجتمعيّة وللبشر الذين هم الثروة الحقيقيّة للأمم، كما أوضح التقرير أن التنمية الإنسانيّة هي توسيع خيارات البشر بهدف تحقيق الغايات الإنسانيّة الأسمى، إذ أنّ للبشر بمجرد كونهم بشرا حقّاً أصيلاً في العيش الكريم ماديا ومعنويا. وأكّد التقرير على مركزيّة الحرّيّة في مفهوم التنمية الإنسانيّة، كما وسّع مفهوم الرفاه الإنساني ليتجاوز مفهوم التنعّم الماديّ وليتسع للجوانب المعنويّة والحياة الإنسانيّة الكريمة مثل التمتع بالحريّة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وتوافر الفرص لاكتساب المعرفة والإنتاج والإبداع والاستمتاع بالجمال والكرامة الإنسانيّة وتحقيق الذات.

لقد بيّن تقرير التنمية الإنسانية العربيّة الأول في إطار استنتاجاته أولويّة أساسيّة لتجاوز عدد من النواقص الراهنة، بل تحويلها إلى نقيضها من أجل تحقيق التنمية الإنسانيّة، وقد أجمل هذه في نواقص ثلاث: أولها، الاحترام القاطع للحقوق والحريّات الإنسانيّة، وثانيها، تمكين المرأة العربيّة عبر إتاحة جميع الفرص لها، خاصّة تلك الممكّنة لبناء قدرتها الإنسانيّة، وثالثها، تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعاليّة في جميع أوجه النشاط الاقتصاديّ. وقد ارتأى فريق التقرير الثاني أن يكون موضوع بناء المعرفة محورا له، لما للمعرفة من علاقة عضوية ودور محوريّ بالنسبة للتنمية الإنسانيّة، ولأنها أحد المكتسبات الإنسانيّة الأساسيّة للبشر، ونظرا إلى ضخامة نقص القدرة المعرفيّة الإنسانيّة في الدول العربيّة في عصر كثافة المعرفة. ويتجلّى ذلك في قصور اكتسابها وإنتاجها على حدّ سواء، مما يحتّم ضرورة التصدّي لهذا القصور وتجاوزه، وتكريس اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعاليّة في بناء القدرات البشريّة بكفاءة في جميع الأنشطة الاجتماعيّة، من أجل تعظيم مستوى الرخاء الإنسانيّ في الدول العربيّة.

ولهذا كلّه تمّ اختيار المعرفة بشكل أساسيّ كموضوع لتقرير التنمية الإنسانية العربيّة الثاني، لبحثها في تفصيل موسّع، وتحديد الوسائل اللازمة لتخطّي معوّقاتها وتحدّياتها، وتوظيف القدرات البشريّة العربيّة بشكل فاعل في بناء مجتمع المعرفة. ونظرا لاتساع منظومة المعرفة، واتصالها بتحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي في إنتاج معارف جديدة في مختلف المجالات بما في ذلك العلوم الطبيعية والاجتماعية، والإنسانيّات، والفنون والآداب، ومختلف صنوف الأنشطة الاجتماعية، فإن تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة الثاني الذي يسعدني المساهمة في تقديمه، سوف يعطي لمحة عن حال المعرفة في الدول العربيّة، ويرصد تطوّرات التنمية الإنسانيّة في البلدان العربيّة منذ العام 2001. ويبيّن التقرير أن ثمّة تحدّياتٍ وأحداثاً وتطوّرات هامّة، إقليمية ودوليّة، قد أحاقت بالمنطقة العربيّة، سوف يكون لها دلالاتٌ كبيرة على تطوّر التنمية الإنسانيّة في الدول العربيّة. ويبرز التقرير بصفة خاصّة ما حدث في الأراضي الفلسطينيّة

المحتلّة والعراق. ويوضح في هذا الشأن أن بناء القدرة الذاتيّة العربيّة هي السبيل السليم لمجابهة هذه التحدّيات الجسام.

ويتناول التقرير في الوقت نفسه، بتفصيل موسّع، موضوعاتٍ كثيرة متشابكة، منها ما يتّصل بالتعليم ووسائط الإعلام، والبنية التحتيّة للاتصالات وشبكات المعلومات، وإنتاج المعرفة وقياسها في الدول العربيّة، والسياق التنظيمي لاكتساب المعرفة، وكذلك السياق المجتمعيّ والسياسيّ المؤثّر في اكتسابها، وعلاقة التأثير المتبادل بين البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومجتمع المعرفة. ويوضح التقرير أن قصور المعرفة في الدول العربيّة، يشكّل عائقا ضخما على طريق مواجهتها لتحدّيات القرن الحادي والعشرين في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة. ولا يمكن بدون اكتساب المعرفة والقدرات التقانيّة التي تتناسب ومقتضيات القرن الجديد أن تحقّق الدول العربيّة إنجازات إنمائيّة ملموسة في الأجل الطويل، بل قد يؤدّي ذلك بها إلى كوارث غير محسوبة. إنّ تكريس اكتساب المعرفة هو صلب التجاوز اللازم لتخطّي أزمة التنمية الإنسانيّة في المنطقة العربيّة، لأن المعرفة من أهمّ أدوات التنمية الإنسانيّة، سواء كان ذلك من أجل إقامة الحكم الصالح، أو ضمان الصحّة، أو إنتاج مقوّمات الرفاه الماديّ والمعنويّ، ورفع منسوب الإنتاجيّة. إذ أنّ المعرفة عنصر جوهريّ من عناصر الإنتاج ومحددّ أساسيّ للإنتاجيّة، والقدرة التنافسيّة.

ويخلص التقرير إلى أنّ بناء التنمية الإنسانيّة يتطلّب إعمالَ إبداع اجتماعيّ يؤدّي إلى نشوء حركة مجتمعيّة تقوم على إطلاق الطاقات البشريّة الخلاقة في المجتمع وتوظيفها بكفاءة لبناء التنمية الإنسانيّة. ويرسم التقرير الملامح الرئيسيّة لما يمكن أن يعدّ رؤية استراتيجيّة لبناء التنمية الإنسانيّة وتحقيق الإبداع المجتمعيّ، رؤية تستهدف إصلاح السياق المجتمعيّ لاكتساب المعرفة، وتقوية منظومة اكتساب المعرفة ذاتها، وصولا لإقامة مجتمع المعرفة في الدول العربيّة.

ويرى التقرير أنّ لدى البلدان العربيّة إمكاناتٍ هائلة لتطوير قدراتها المعرفيّة لما لديها من إمكانات بشريّة غير مستغلّة، وبفضل ما لديها من موروث ثقافي ولغويّ. كما يرى أن إطلاق هذه الإمكانات وبناء نهضة إنسانيّة في عموم الوطن العربي رهن بأركان خمسة: على رأسها إطلاق حريّات الرأي والتعبير، وهي الحريّات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحريّة؛ وتجديد النظم التربويّة والنهوض بالتعليم وإيلاء عناية خاصّة لطرفي المتّصل التعليميّ؛ وتوطين العلم وبناء القدرة الذاتيّة في البحث والتطوير في جميع وحدات النشاط المجتمعيّ؛ والتحوّل إلى نمط إنتاج المعرفة لتحقيق وجود أقوى في "الاقتصاد الجديد"؛ وتأسيس نموذج معرفي عربيّ عامّ وأصيل منفتح ومستنير.

إن الصندوق العربيّ للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وبرنامج الأمم المتحدة يسعيان من وراء تعاونهما في إصدار هذا التقرير إثارة الحوار حول عدد من القضايا الهامّة المطروحة في التقرير والمساهمة في تشخيص أهم التحدّيات التي تواجه الدول العربيّة في مجال المعرفة، واقتراح وسائل النهوض بها بما يساعد على تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها في عموم الوطن العربي. والأمل كبير في أن تولي الدول العربيّة عناية خاصّة بالوسائل اللازمة لزيادة نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، والارتقاء بمستوى التنمية الإنسانيّة العربيّة. ويقينا أن لدى الدول العربيّة كلَّ الإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك.

وفي النهاية، لا يسعني إلا أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كلّ من شارك وساهم في إعداد التقرير، وإلى الأمم المتحدة لرعايتها له وللجهد الكبير المبذول في إصداره على هذا النحو المتميّز.

عبد اللطيف يوسف الحمد
المدير العام / رئيس مجلس الإدارة
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

المشاركون في إعداد التقرير
(حسب الحروف الهجائية)

الفريق الإستشاري

أحمد كمال أبو المجد، السيد ياسين، برهان غليون، تركي الحمد، جميل مطر، رشدي راشد، رفيعة غباش، ريما خلف الهنيدي (الرئيس)، زياد فريز، سميع البنا، طاهر كنعان، عاطف قبرصي، عبد الله النجار، عبد المنعم أبو نوار (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، عبد الوهاب رزيق (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لأفريقيا)، عدنان شهاب الدين، فريدة العلاقي، كلوفيس مقصود، محمد عابد الجابري، ميرفت بدوي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، ميلاد حنا، نادر فرجاني (بحكم المنصب)، نبيل النواب (اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا).

الفريق المركزي

نادر فرجاني (الرئيس)، عاطف قبرصي، فريدة بناني، فهمي جدعان، هدى الصدة.

فريق التحرير

النص العربي: فايز صياغ.
النص الإنجليزي: زهير جمال، كريستين هيلمور.

المؤلفون المشاركون (معدو الأوراق الخلفية)

الطاهر لبيب، أنطوان زحلان، باقر النجار، برهان غليون، توفيق الجبالي، حيدر إبراهيم علي، خالدة سعيد، دينا الخواجة، رقية المصدق، سعدالله آغا القلعة، سميع البنا، سهام صويغ، شوقي جلال، طارق البشري، طاهر كنعان، عاطف قبرصي، عبدالحميد حواس، عدنان شهاب الدين، عزيز العظمة، عماد مصطفى، عمرو أرمنازي، فضل النقيب، فوزية أبوخالد، كلوفيس مقصود، ليلى عبدالمجيد، ماري روز زلزل، محمد الميلي، محمد برادة، محمد حسن الأمين، محمد محمود الإمام، محمد ملص، منى الخالدي، منير بشور، نبيل علي، هشام جعيط.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اوسكار فيرنانديز تارانكو، جاكلين غزال، جيلمان ريبيللو، دينا عساف، حسين كيرمالي، رندة جمال، زهير جمال، شفيقة داراني، عبد الله الدردري، علي الزعتري، غيث فريز، فلافيا بانسييري، ماضي موسى، ماويش ناصر، معن النسور (منسق التقرير)، معز دريد، وين من نو.

فريق القراء للنسخة العربية

الشاذلي العياري، إسماعيل صبري عبد الله، حسن حنفي، عبد الخالق عبد الله، عبد الكريم الإرياني، علي عتيقة، محمود أمين العالم، نوال فاعوري.

فريق القراء للنسخة الإنجليزية

إيريك رولو، بنجامين لاندر، جون بيج، ريتشارد ميرفي، زياد حافظ، عمر نعمان، مانفرد ماكس-نيف، مايكل هدسون.

فريق الترجمة

خالد عبدالله، دعاء امبابي، رانية الحريري، ماري-هيلين أفريل، محمود السوقي.

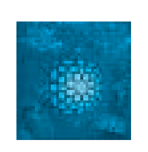
المحتويـات

قائمة الأطر

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

جداول إحصائية عن المعرفة في البلدان العربية



موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003
نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية

تعرّض تقرير "التنمية الإنسانية العربية 2002" لأهم التحديات التنموية التي تواجه البلدان العربية في مطالع الألفية الثالثة. ويكمل هذا التقرير، الثاني، المسيرة بالتدقيق والفحص المعمق لواحدٍ من هذه التحديات، بناء مجتمع المعرفة في البلدان العربية.

ولما كانت سلسلة تقرير "التنمية الإنسانية العربية" هذه تستهدف بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، مما يتطلب رصد وتحليل التطورات في فضاءات التنمية الإنسانية في البلدان العربية، فإن هذا التقرير يستهل عرضه بتقييم لأبرز التطورات المؤثرة على مسيرة التنمية الإنسانيّة في الوطن العربي، على الصعيدين الخارجي والداخلي في الفترة منذ الانتهاء من إعداد التقرير السابق، وحتى الانتهاء من صياغات التقرير الحالي. ومن ثَمَّ يواصل باقي التقرير رحلة عبر دراسة متأنية لأحد النواقص الثلاثة: المعرفة، بدءاً بوضع الأساس المفهومي لمسائل المعرفة ولمجتمع المعرفة. ويرى التقرير الثاني أن المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية الإنسانية - فهي أداةٌ لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم، وللتغلب على الحرمان المادي ولبناء المجتمعات المزدهرة في القرن الحادي والعشرين. ويمضي التقرير إلى تقييم حال اكتساب المعرفة، نشرا وإنتاجا، في البلدان العربية في مطالع القرن الحادي والعشرين، ومن ثمَّ تحليل سمات السياق المجتمعي المؤثر على اكتساب المعرفة في المنطقة في هذه الحقبة من تاريخها، على محاور الثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة. ومقصد هذه الرحلة يأتي في الجزء الأخير من التقرير وهو تقديم رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة تصف المعالم الرئيسية لعملية الإصلاح المجتمعي التي يمكن أن تنتهي بإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية.

> **عام من الخسارة،**
> **إعادة فحص الحريات المدنية منذ 11 سبتمبر**
>
> "... إن نمط سلوك حكومة الولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر كان، في كثرة الحالات، مفارقا لمبادئ حقوق الإنسان، الأمريكية والدولية. لقد انتُقِص من بعض المبادئ الغالية التي تأسست عليها البلد، أو أُهمِل".
>
> *لجنة المحامين (الأمريكيين) لحقوق الإنسان.*

> **محمد حسنين هيكل: جرسٌ يدق**
>
> "... وذلك الجرس الذي دقه "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، وقد دق على سمع العرب، وعلى مسمع من غيرهم، جاء يحمل أصداء من دقات كل الأجراس في حياتنا: دعوة إلى معرفة وعلم، وإعلاناً بفرصة أخيرة للحاق برحلة المستقبل، ونداءً إلى التطهر، ورجاءً بإفساح الطريق لأولوية طارئة، وأخيراً إنذاراً بخطر داهم- إذا لم يهرع من يعنيهم الأمر، لأن الشرر المتطاير بعده نار على وشك أن تندلع وتستشري!"

> **مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**
>
> يرى "سيرجيو فييرا دي ميللو" مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه "كان للحرب على الإرهاب آثار ضارة على احترام حقوق الإنسان عبر العالم" وتفاقم البغضاء في العالم.

تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية منذ الانتهاء من إعداد "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الأول

التنمية الإنسانية في عام: انتكاستان وبداية إصلاح

تفضي مراجعة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية منذ انتهاء العمل على "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002" إلى أن تحدي التنمية، متمثلاً في تجاوز النواقص الثلاثة في المعرفة والحرية وتمكين النساء، ما زال جد خطير. بل ربما ازداد التحدي خطورة، خاصة في مضمار الحريات، بسبب هذه التطورات.

تفضي مراجعة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية منذ انتهاء العمل على "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002" إلى أن تحدي التنمية، متمثلاً في تجاوز النواقص الثلاثة في المعرفة والحرية وتمكين النساء قد ازداد خطورة، خاصة في مضمار الحريات.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الدامية وما أزهقته من أرواح بريئة خرقاً لجميع القوانين الوضعية وقبل كل شيء الشرائع السماوية، اتخذ عدد من الدول إجراءات

تجاوزت السياسات المرتبطة بـ "الحرب على الإرهاب" هدفها الأصلي لتؤدي إلى تآكل الحريات المدنية والسياسية في أقطارٍ عديدة من العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة، مما انتقص على وجه الخصوص من رفاه العرب والمسلمين فيها، وضيّق من فرص اكتسابهم للمعرفة فيها ومنها.

وسياسات بالغة الصرامة في إطار ما سمي "الحرب على الإرهاب". إلا أن هذه السياسات والإجراءات تجاوزت هدفها الأصلي لتؤدي إلى تآكل الحريات المدنية والسياسية في أقطارٍ عديدة من العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة، مما انتقص على وجه الخصوص من رفاه العرب والمسلمين فيها، وضيّق من فرص اكتسابهم للمعرفة فيها ومنها.

وكان من أول الآثار التي ترتبت على هذه الإجراءات الانخفاض الكبير في أعداد الطلبة العرب الذين يدرسون في الولايات المتحدة حيث تشير الأرقام المتوافرة لعدد من البعثات العربية أن متوسط نسبة الانخفاض في أعداد الطلبة العرب في أمريكا بلغ 30٪ بين عامي 1999 و2002.

ولعل أوخم العواقب لإجراءات التضييق على الحريات في الدول المتقدمة أن السلطة في بعض البلدان العربية وجدت مبرراً آخر لسن قوانين جديدة حدّت من الحريات المدنية والسياسية. كما تبنت الدول العربية مجتمعة تعريفا مُوسَّعا للإرهاب اتخذ تعبيرا مؤسسيا على الصعيد العربي في "الميثاق العربي لمكافحة الإرهاب". وتعرض هذا الميثاق للنقد في دوائر حقوق الإنسان العربية والدولية باعتبار أن مثل هذا التعريف الموسع يفتح الباب لإساءة الإستخدام، من قبيل السماح بالرقابة، وتقييد الوصول إلى الإنترنت، وتقييد الطباعة والنشر، إضافة لكونه لا يحرِّم، صراحة، الاحتجاز غير المبرّر أو التعذيب. كما أنه لا يتيح سبلا للاعتراض على قانونية الاحتجاز، ولا يحترم الحرية الخاصة لأنه لا يشترط إذنا من القضاء لفرض التنصت على الأفراد والجماعات.

أعادت إسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية، مرتكبة ما وصف بجرائم حرب في رأي منظمات حقوقية غربية.

وأعادت إسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية مخلفة وراءها أهوالا من الخراب المادي والضحايا البشرية والمؤسسية، مرتكبة ما وصف بجرائم حرب في رأي منظمات حقوقية غربية. ومنذ أيلول/سبتمبر من عام 2000 وحتى شهر نيسان/أبريل من عام 2003، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 2405 مواطناً فلسطينياً، وجرحت 41000 مواطن آخر. ومعظم من قتل (85٪) من المدنيين، ونسبة هامة (20٪) من الأطفال. وتقدر منظمة اليونيسيف أن 7000 من الأطفال قد جرحوا. وابتلي 2500 شخص بعاهات دائمة منهم 500 طفل.

تقرير مراقبة حقوق الإنسان 2002، جنين: عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي

"هناك دليل قوي على أن بعض الحالات التي تم توثيقها تشكل انتهاكات خطيرة لميثاق "جنيف"، أي ارتكاب جرائم حرب."

إدوارد سعيد: "الزمن الراهن هو ساحة المعركة والمعرفة هي سلاحنا."

وقام تحالف قادته الولايات المتحدة وبريطانيا مع بعض من الشركاء بغزو العراق واحتلاله، مما وضع شعب العراق، والمنطقة، أمام تحد من نوع جديد لا يمكن الخروج منه إلا بتمكين الشعب العراقي من حقوقه الأساسية وفق الشرعة الدولية بالتحرر من الاحتلال واستعادة ثرواته إضافة إلى إقامة نظام حكم صالح يمثل جموع العراقيين تمثيلاً سليماً يسهر على إعادة بناء العراق في منظور التنمية الإنسانية.

وفي مواجهة مخاطر إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج، تطمح سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية" إلى حفز رؤية استراتيجية تبلورها النخب العربية، عبر عملية إبداع مجتمعي وطنية، تتوخى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل خدمة للتقدم الإنساني فيها. فلا جدال في أن الإصلاح من الداخل، المتأسس على نقد رصين للذات، هو البديل الصحيح لمواجهة هذه المخاطر.

أما على صعيد التطورات الداخلية في البلدان العربية، فقد تحقق تقدم في مضمار نهوض المرأة وفي بعض مناحي المشاركة الشعبية. فزاد تمثيل المرأة في بعض البرلمانات وفي مناصب مسؤولة في السلطة التنفيذية، وشهد عدد من البلدان العربية انتخابات برلمانية، بعضها للمرة الأولى منذ عقود. وبدت، إلى حين، ملامح لبداية الوعي بضرورة الإصلاح. ولكن قلل من هذه الإنجازات إخفاقات أخرى وبخاصة في مجال حرية الرأي والتعبير.

وما فتئ حال التكامل العربي يقصر كثيرا حتى الآن عمّا أسماه تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول "منطقة مواطَنة حرة عربية".

نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية

حال المعرفة في البلدان العربية

إن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية

باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية. وفي العصر الراهن من تطور البشرية، يمكن القول أن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية، والعدالة والكرامة الإنسانية. وقد أصبحت المعرفة، بصورة متزايدة، محركاً قوياً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية. وثمة رابطة قوية بين اكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع. وتتضح هذه الصلة بأجلى صورها في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تقوم على الكثافة المعرفية وتحدد تنافسية الدولة على الصعيد العالمي. ولتبيان حال المعرفة في البلدان العربية يمعن التقرير النظر في سمات المكونين الرئيسيين لمنظومة اكتساب المعرفة وهما نشر المعرفة وإنتاجها في البلدان العربية.

نشر المعرفة: تنشئة تكبح التساؤل وإضاءات إعلامية رغم محاولات تعتيم

تعتري عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها (التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة) صعوبات عديدة من أهمها شحّ الإمكانات المتاحة للأفراد والأسر وللمؤسسات، والتضييق على أنشطتها. وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.

تشير الدراسات إلى أن أكثر أساليب التنشئة انتشارا في الأسرة العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية. ويؤدي هذا الأسلوب إلى زيادة السلبية وضعف مهارات اتخاذ القرار لا في السلوك فحسب، وإنما في طريقة التفكير، حيث يُعوّد الطفل من الصغر على كبح التساؤل والاكتشاف والمبادرة.

> **عبد العزيز المقالح: دور الأمية في إعاقة المعرفة**
>
> "وما زال في استطاعة أي متطرف متعصب أن يعمل على تهييج عشرات الآلاف من الأميين ضد أي مستنير، وأن يستثير الأمية الواضحة والكامنة لتغدو سداً في وجه كل مشروع لتحديث التعليم والثقافة."

أما عن التعليم، فبالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن الوضع العام للتعليم لا زال متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في بلدان العالم النامي، وبالتأكيد مقارنة باحتياجات التنمية الإنسانية.

فمازال التوسع الكمي في التعليم منقوصا بسبب ارتفاع معدلات الأمية، خاصة في بعض البلدان العربية الأقل تطورا وبين الإناث، واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، وتدني نسب الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة، وتناقص الإنفاق على التعليم خاصة منذ عام 1985.

إنّ أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في تردي نوعيته، وذلك ما يقوض واحداً من الأهداف الأساسية للتنمية الإنسانية، وهو تحسين نوعية الحياة للبشر وإثراء القدرة للمجتمعات. ويطرح ذلك تحديات خطيرة في وجه المكونات الرئيسية للنظام التربوي التي تؤثر في نوعية التربية. وتضم هذه المكونات السياسات التعليمية، والمدرسين، وشروط عمل المربين، والمناهج الدراسية ومنهجيات التعليم.

وتعتبر وسائل الإعلام من أهم آليات نشر المعرفة. ولكن ما زال الإعلام العربي، ووسائط النفاذ إليه، وبنيته التحتية ومضمونه، يعاني الكثير بشكل عام، مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع المعرفة. إذ ينخفض عدد الصحف في البلدان العربية إلى أقل من 53 لكل 1000 شخص مقارنة مع 285 صحيفة لكل 1000 شخص في الدول المتقدمة. والصحافة في أغلب البلدان العربية محكومة ببيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي. وتكشف الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية عن انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها. ويتعرض الصحفيون في كثير من الدول العربية للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة. وما زال نمط ملكية الدولة هو السائد، خاصة فيما يتعلق بملكية الإذاعة والتليفزيون.

إلا أن العامين الأخيرين شهدا حركة ملموسة في الحياة الإعلامية العربية. فرغم استمرار هيمنة الإعلام الرسمي ذي الرأي الواحد على الساحة الإعلامية، انعكاسا لهيمنة الرأي السياسي الواحد، دخلت وسائل الإعلام العربية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة لصحف ووسائل إعلام تمتعت لحقب طويلة باحتكار القارئ والمشاهد العربي. وأصبحت قنوات عربية خاصة قادرة على منافسة أعتى المؤسسات التلفزيونية العالمية في السبق على الخبر والصورة، وعلى بث روح جديدة في الشاشات العربية، ساهمت في جعل قنوات فضائية عربية، كثير منها حكومي رسمي، تنحو نحو خلع رداء الرتابة وكسر قيود الرأي الواحد. ومن أهم مزايا هذه الحركة الإعلامية أنها تعتمد اللغة العربية وتخاطب

تعتري عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها (التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة) صعوبات عديدة من أهمها شحّ الإمكانات المتاحة للأفراد والأسر وللمؤسسات، والتضييق على أنشطتها.

بالتالي الشريحة الأوسع من المواطنين العرب.

أما بالنسبة لوسائط الاتصال الأحدث فقد قطعت بعض الدول العربية شوطاً لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية في هذا المجال، ولكن تظل السمة العامة محصورة في المؤشرات الأدنى على المستوى العالمي. فلا يصل عدد خطوط الهاتف في الدول العربية إلى خمس نظيره في الدول المتقدمة. ووجود أقل من 18 حاسوب لكل 1000 شخص في المنطقة، مقارنة مع المتوسط العالمي وهو 78,3 حاسوب لكل 1000 شخص، واقتصار عدد مستخدمي الإنترنت على 1,6 ٪ فقط من سكان الوطن العربي بالكاد يعتبر نقطة انطلاق لاستخدام المعلوماتية كأداة لنشر المعرفة.

وتعتبر الترجمة من القنوات الهامة لنشر المعرفة والتواصل مع العالم. إلا أن حركة الترجمة في البلدان العربية ما زالت تتسم بالركود والفوضى. فكان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون من السكان في الوطن العربي في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات 4,4 كتاب (أي أقل من كتاب واحد في السنة لكل مليون من السكان)، بينما بلغ 519 كتابا في المجر و920 كتابا في إسبانيا لكل مليون من السكان.

ويمكن القول إن الاهتمام الواعي بعنصري النوعية والتميز، وإفساح الحيز العام في مجالات نشر المعرفة المختلفة، أي التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة، هي المفاتيح الحقيقية لتعظيم نشر المعرفة في البلدان العربية.

إنتاج المعرفة: بين الشحّ وومضات الإبداع

يتطلب تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي، إنتاج معارف جديدة في مختلف مجالات المعرفة: العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات والفنون والآداب وصنوف النشاط المجتمعي كافة. وفي حين يتوافر العالم العربي على رأسمال بشري مهم قادر على حفز صحوة معرفية، فإن هذه الجذوة قد تخبو وتنطفئ بفعل سياسةٍ ما، أو بيئة مؤسسية غير مؤاتية للبحث العلمي والتطوير التربوي، أو بفعل مناخ سياسي مناوئ للحرية العلمية والفنية.

وتدل المعلومات المقدمة في التقرير على ركودٍ في عددٍ من مجالات إنتاج المعرفة وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي. فبالإضافة إلى شح الإنتاج فيه، يشكو البحث العلمي في البلدان العربية من ضعفٍ في مجالات البحث الأساسي، وشبه غيابٍ في الحقول المتقدمة مثل تقانة المعلومات والبيولوجيا الجزئية. ويعاني البحث العلمي في البلدان العربية من انخفاض الإنفاق عليه، (إذ أن إنفاق الدولة في الوقت الراهن على البحث والتطوير لا يتجاوز اثنين بالمئة من إجمالي الدخل المحلي، ويدفع أغلبه كرواتب). كما يعاني من غياب الدعم المؤسسي له، وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه، إضافة إلى انخفاض أعداد المؤهلين للعمل فيه. فلا يزيد عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير في البلدان العربية على 371 لكل مليون من السكان، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 979 لكل مليون من السكان. وبوجه عام، تقل نسبة الملتحقين بفروع العلوم في التعليم العالي في جميع البلدان العربية، بالمقارنة ببلدان ناهضة في ميدان المعرفة مثل كوريا، وإن تميزت الأردن، تليها الجزائر، بين البلدان العربية في هذا المضمار.

أما الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية فيخضع في العالم العربي إلى قيود كثيرة. فحرية التعبير الفكري محورية لإنتاجه أكثر مما هي مطروحة في العلوم الطبيعية أو التقانية، وذلك بحكم طبيعة الموضوع، لا بحكم طبيعة الفكر أو صاحبه. وتتدخّل السياسة والقوانين المتصلة بها، بشكل مباشر أو بقنوات غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمي في هذا المجال، وذلك إضافةً لما هو موروث ومستبطن من حدود اجتماعية ثقافية.

مقارنةً بضعف الإنتاج المعرفي العربي في البحث والتطوير التقاني، ومحاصرته في مجال الإنسانيات، تزخر المجتمعات العربية بإبداع أدبي وفني متميز. وربما يكمن السبب الرئيسي لهذه المفارقة في اختلاف جوهري لشروط الإبداع الأدبي والفني عن شروط الإبداع في البحث والتطوير. ففي الوقت الذي يستحيل فيه حصول عالم عربي على جائزة نوبل في الفيزياء مثلا دون دعم مؤسسي ومادي ومجتمعي، يمكن لكاتب روائي عربي الحصول على جائزة نوبل في الآداب بالرغم من غياب مثل هذا الدعم. كما لا يوجد ارتباط شرطي بين الرخاء والإبداع الأدبي الجيد. بل إننا نجد في بعض الأحيان، أن الظروف الصعبة والتحديات الفكرية والسياسية قد تصبح حافزا للإبداع الأدبي. ورغم أن الإبداع ذاته لا يقوى عليه رقيب، إلا أن وصول ناتج الإبداع للناس من خلال الكتب ووسائل الإعلام يبقى مكبلا في غياب الحريات.

ولكن الإنتاج الأدبي بخاصة يعاني من تحديات رئيسية أهمها قلة عدد القراء، بسبب ارتفاع معدلات الأمية في بعض البلدان العربية، وضعف القوى الشرائية للقارئ العربي. وينعكس هذا جلياً في أعداد الكتب المنتجة في العالم

تدل المعلومات المقدمة في التقرير على ركودٍ في عددٍ من مجالات إنتاج المعرفة وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي، بينما تزخر المجتمعات العربية بإبداع أدبي وفني متميز.

تتدخّل السياسة والقوانين المتصلة بها في العالم العربي، بشكل مباشر أو بقنوات غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمي في مجال الإنسانيّات والعلوم الاجتماعيّة.

العربي حيث لم يتجاوز هذا العدد 1,1٪ من الإنتاج العالمي، رغم أن العرب يشكلون نحو 5٪ من سكان العالم. كما أن إنتاج الكتب الأدبية والفنية يعد أضعف من المستوى العام. فعدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلدان العربية لم يتجاوز 1945 كتابا في عام 1996 مما يمثل 0,8٪ فقط من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته دولة مثل تركيا التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية. وبشكل عام، يتسم إنتاج الكتب في البلدان العربية بغزارة في المجال الديني، وشح نسبي في المجالات الأخرى. وتمثل الكتب الدينية نحو 17٪ من عدد الكتب الصادرة في البلدان العربية، بينما لا تتجاوز هذه النسبة أكثر من 5٪ من الكتب الصادرة في مناطق العالم الأخرى.

> "تُفرض على المؤلف والناشر قيود كبيرة، أهمها مراعاة أمزجة أو تعليمات 22 رقيباً عربياً، ويؤدي ذلك إلى عدم انتقال الكتاب العربي بين أسواقه الطبيعية بيسر."
>
> *فتحي خليل البس، نائب رئيس اتحاد الناشرين العرب.*

ويدلّ تحليل حال إنتاج المعرفة في البلدان العربية على وجود رأس مال بشري عربي مهم، يبدع الآن إفلاتا من بيئة مجتمعية وسياسية مقيِّدة؛ ويمكنه في ظروف مواتية أن يكوّن بنية أساسية قوية لقيام نهضة معرفية.

الخواتيم المعرفية: غاية ووسيلة

استطلع فريق التقرير رأي عيّنة من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربيّة. وقد عبر المجيبون، بوجه عام، عن عدم رضاهم عن حال اكتساب المعرفة في بلادهم (متوسط درجة الرضا 38٪)، بل إن رضاهم عن مدى خدمة اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية كان أقل قليلا (متوسط درجة الرضا 35٪). وهذه، لا شك، تقييمات تعبر عن استشعار حاجة شديدة لحفز اكتساب المعرفة في البلدان العربية.

وفي تقييمهم لمختلف مجالات منظومة المعرفة، وجد المشاركون أن اقلّها حفزاً لاكتساب المعرفة كانت الإذاعة المسموعة والمرئية (أقل من 30٪) التي لا تتمتع في رأيهم بمستوى مقبول من الحرية، إضافة إلى البحث والتطوير في القطاع العام والذي يتمتع في رأيهم بقدر أعلى نسبيا من الحرية، مما يوحي بوجود مشكلات تنظيمية وتمويلية.

وبهدف قياس رأس المال المعرفي في البلدان العربية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى، تم استخراج مؤشر تركيبي من عشرة مؤشرات تفصيلية تتعلق بجوانب مختلفة لرأس المال المعرفي. وبينت محاولة القياس هذه، أن البلدان العربية تتخلف كثيرا عن البلدان الناهضة في العالم الثالث، ناهيك عن تلك الرائدة في إنتاج المعرفة، في امتلاك مقومات مجتمع المعرفة، سواء كانت امتلاك رأس المال البشري راقي النوعية أو كم الإنتاج المعرفي.

كما نظر التقرير في سبع من النواتج أو الخواتيم المعرفية (الصادرات مرتفعة التقانة وغيرها)، وعلاقتها بمؤشرات رأس المال المعرفي. وبيّن التحليل ضعف الصلة بين مؤشرات المجموعتين.

ويُستنتج من التحليل أن التحدي الأكبر للدول العربية لا يكمن في اللحاق بالدول الأخرى على مؤشرات المعرفة فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل العمل الحثيث لامتلاك بعض من الخواتيم المعرفية المقدرة، من خلال إقامة بنى مؤسسية وبلورة إرادة سياسية ناجزة تسندها موارد كافية، لا سيما على الصعيد القومي.

التقانة المستوردة: سلع تُستهلك لا معرفةٌ تُوطّن

إن تجربة البلدان العربية في نقل وتوطين التقانة/المعرفة لم تحقق النهضة التقانية المرجوة، كما أنها لم تحقق عائدا استثماريا مجزيا. فاستيراد التقانة لم يؤد إلى توطينها، ناهيك عن تطويرها أو توليدها.

ورغم أن البلدان العربية استثمرت أكثر من 2500 بليون دولار بين عامي 1980 و 1997، وفي بناء المصانع والبنية التحتية بشكل أساسي، فإن معدّل الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد انخفض بالفعل خلال تلك الفترة. فهذه الاستثمارات لم تؤدّ إلى انتقال حقيقي للتقانة، لأن ما تم نقله هو وسائل الإنتاج لا التقانة ذاتها.

ومن أهم المشكلات التي أدت إلى هذا، عدم وجود نظم فعالة للابتكار ولإنتاج المعرفة في البلدان العربية، وغياب سياسات رشيدة تضمن تأصيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة. وقد عمّق من هذه المشكلة الاعتقاد الخاطئ بإمكانية بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم دون الاستثمار في إنتاج المعرفة محليا، والركون في تكوين الكوادر العلمية على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث في البلدان المتقدمة معرفيا، دون خلق التقاليد العلمية المؤدية لاكتساب المعرفة عربيا.

إن عدم وجود نظم فعالة للابتكار في البلدان

لم يتجاوز عدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلدان العربية 1945 كتابا في عام 1996 مما يمثل 0,8٪ فقط من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته دولة مثل تركيا التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية.

العربية يعني، من الناحية العملية، تبديد الموارد التي استثمرتها هذه البلدان في البنى التحتية الصناعية ورأس المال الثابت (مبان ومصانع وآليات وتجهيزات) والتي لم تأت بالثروة التي كانت المجتمعات العربية بأمس الحاجة لها من مصادر غير استنضاب المواد الأولية، ولا التطور الاجتماعي الذي كان من المتوقع أن يرافقها. فالاستثمار في وسائل الإنتاج لا يعني نقلا حقيقيا للتقانة وامتلاكا لها بل يعني زيادة في القدرات الإنتاجية فحسب. وهي زيادة محكومة بفترة زمنية محددة سرعان ما تبدأ بالتلاشي التدريجي نتيجة تقادم التقانة وبطلانها، فتصبح المنتجات والخدمات التي تولدها عديمة الجدوى من الناحية الاقتصادية وغير قادرة على المنافسة في السوق المحلية، في حين تخضع نشاطات الإنتاج العالمية المماثلة في الدول المتقدمة لعملية تطوير تقاني مستمر من قبل نظم الابتكار الخاصة بها. وهذا لا يجري في البلدان العربية التي تحتاج لشراء قدرات إنتاجية جديدة كلما تقادمت تقانات القدرات التي تملكها.

كما أن الدول العربية لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فأي منها لا يرد في قائمة الدول العشر الأولى ولا حتى في قائمة الدول النامية العشر الأولى الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن نقل وتوطين التقانة وإنتاج المعرفة بما يسمح بتوليد تقانات جديدة يستدعيان سياقاً تنظيمياً محفزاً لإنتاج المعرفة، يعزز الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير من جهة، وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، وينمي القدرات الوطنية على الابتكار.

السياق المجتمعي المؤثر على اكتساب المعرفة في البلدان العربية

الثقافة: التراث الفكريّ والدين واللغة

إن المعرفة لا تنمو في فراغ، بل في مجتمع محدد ذي سياق ثقافي وتاريخي خاص. وعلى العرب أن يستعيدوا تراثهم الثقافي والفكري، وأن يؤسسوا ويبنوا على هذا الإرث الذي استطاع، في ذروة ازدهار الفكر العربي في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي/ وأوائل القرن التاسع الهجري، أن يستجمع ويصهر عدداً غفيراً من شتى مواطن القوة الثقافية والفكرية في التاريخ. وعلاوة على ذلك فقد كان للعلوم الفكرية العربية دور ريادي لا يضاهى في وضع الطرائق المنهجية. وكان من أبرزها: تعزيز النزعة العقلانية في التفكير الديني، وسنُّ منهج عقلاني جديد في التحليل الرياضي، وتأسيس التجريب كنمط من أنماط إقامة البرهان في البحث.

كان للعلوم الفكرية العربية دور ريادي لا يضاهى في وضع الطرائق المنهجية. وكان من أبرزها: تعزيز النزعة العقلانية في التفكير الديني، وسنُّ منهج عقلاني جديد في التحليل الرياضي، وتأسيس التجريب كنمط من أنماط إقامة البرهان في البحث.

تتأثر منظومة المعرفة بمحددات مجتمعية ثقافية واقتصادية وسياسية. ومن أهم هذه المحددات الثقافة بوجهيها، الثقافة العالِمة والثقافة الشعبية. وفي سياق الثقافة العربية، يعتبر التراث الفكري مكوناً أساسياً منها، واللغةُ الحاملَ الأداتي لها، والدينُ المنظومةَ الاعتقادية الرئيسة الشاملة التي توجِّهُ حياة هذه الثقافة. أما القيم (الأخلاقية والاجتماعية والسياسية) فهي التي تحكم الفعل وتوجهه في منظومة الثقافة العربية.

دين يحض على المعرفة رغم بعض تأويلات مناوئة للتنمية

لا شك في أن علاقة الدين بالمعرفة وإنتاجها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمفهوم الذي يتحدد عن ماهية الدين وموقفه الشامل من الدنيا. وفي (النصوص) الدينية الإسلامية نتبين حالة من التوازن المنشود بين الدين وبين الدنيا، أو بين عالم الحياة الدنيوية وبين الآخرة. فمن الوجهة التاريخية، فإن الإسلام والحضارة التي انبثقت عنه شددا على ضرورة الاهتمام بالعالم المادي والعلوم، وشجعا على المعرفة في جميع نواحي الحياة، بما فيها اللغة والأدب والفكر، والعلوم الطبيعية والرياضية. وتتمثل النزعة الغالبة في الحضارة العربية الإسلامية في الحرص على طلب الدنيا وعلومها وعلى تشجيع المعرفة والعلوم بشتى أشكالها.

لكن تطور العالم العربي المعاصر، والمشكلات القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت منذ سنوات الاستقلال، خلفت آثاراً عميقة في جملة الأوضاع المعرفية والعقلية والثقافية في البلدان العربية. وكان الدين والتصورات والغائيات المرتبطة به أحد الوجوه الأساسية التي تأثرت بهذا التطور. فقد أفضى تحالف بعض أنظمة الحكم القهرية مع فئة من

علي مصطفى مشرَّفة: في أهمية تاريخ العلم لنهضة معرفية.

"يجب على الأمم المتحضرة أن يكون لها ثقافة مرتبطة بتاريخ الفكر العلمي فيها ... إن حياتنا العلمية في مصر بحاجة إلى الالتحاق بماضينا لاكتساب القوة والحياة والضوابط اللازمة. فنحن في مصر ننقل معارف الآخرين ثم نتركها عائمة دون صلة بماضينا ولا احتكاك بأرضنا؛ فهي بضاعة أجنبية غريبة بملامحها، غريبة بكلماتها، غريبة بمفاهيمها."

علماء الدين الإسلامي المحافظين إلى تأويلات للإسلام، خادمة للحكم ولكن مناوئة للتنمية الإنسانية، خاصة فيما يتصل بحرية الفكر والاجتهاد ومساءلة الناس للحكم ومشاركة النساء في الحياة العامة. كما أن التضييق على العمل السياسي في كثرة من البلدان العربية قد دفع بتيارات ذات صبغة إسلامية تحت الأرض، وألجأ بعض تيارات سياسية إلى التسربل بالإسلام. وفي غياب مسارات سياسية سلمية، ولكن فعالة، لدفع المظالم القائمة في الواقع العربي على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية، اندفعت بعض الجماعات السياسية المتشحة بالدين إلى التمسك بتأويلات متشددة واعتماد العنف وسيلة للفعل السياسي، والنفخ في نيران العداء للقوى السياسية المناهضة في البلدان العربية و"للأغيار"، على حد سواء، بتهمة العداء للإسلام ذاته. وقد أفضى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الصراع والصدام مع المجتمع والدولة و "الأغيار"، وبلغت حالة "التقابل" و"المواجهة" مع (الغرب) على وجه الخصوص أشدها غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001. وفي هذا السياق تعرض الدين الإسلامي نفسه إلى موجة قاسية من التعريض والتحريض والتشهير والنقد تنم عن جهل عميق في كثير من الأحيان وافتراء صريح في أحيان أخرى.

ويخلص التقرير إلى أن مثل هذه التأويلات المتطرفة لا تقتصر على التعارض مع صحيح الدين، بل أنها تشيع الفرقة داخل المجتمعات، وتحيد بها بعيداً عن متطلبات مجتمع المعرفة.

ولا جدال أن صحيح الدين يحض على ارتياد العلم وإقامة مجتمعات المعرفة، وليس فقط لا يتعارض مع أي منهما. ولعل عصر الازدهار العلمي العربي والذي اتسم بتآزر قوي بين الدين، ممثلاً في الإسلام من جهة، والعلم من جهة أخرى، لخير دليل على ذلك.

اللغة العربية، تراث وثروة وأزمة

دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهري، لأنها أساس رئيس من أسس الثقافة، ولأن الثقافة باتت هي المحور الأساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية. واللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكوناتها من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيَم ومعتقدات. لكن اللغة العربية تواجه اليوم، على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل، تحديات قاسية وأزمة حقيقية: تنظيراً، وتعليماً، ونحواً، ومعجماً، واستخداماً وتوثيقاً، وإبداعاً، ونقداً. وإلى مظاهر الأزمة هذه تضاف القضايا التي تثيرها تقانات المعلومات، وهي القضايا المتعلقة بمعالجة اللغة آليا بواسطة الحاسوب.

تنطوي علاقة اللغة العربية بنقل المعرفة واستيعابها على قضايا عدة تتقدمها قضيتان محوريتان شديدتا الترابط هما: تعريب التعليم الجامعي، وتعليم اللغة العربية. إن قضية تعريب التعليم الجامعي باتت شرطاً أساسياً لتنمية أدوات التفكير وتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية، فضلا عن استيعاب المعرفة المتسارعة المتجددة. ومن هنا فإن عدم تعريب العلوم يمثل عقبة في طريق إقامة جسور التواصل بين التخصصات العلمية المختلفة. ذلك أن اللغة هي رابطة العقد في منظومة المعرفة الإنسانية. إلا أن تعزيز منظومة المعرفة يتطلب أيضاً أن تتوازى جهود التعريب مع زيادة الجهد المبذول في تدريس اللغات الأجنبية للجميع.

أما تعليم اللغة العربية فيشكو هو أيضاً من أزمة حادة في محتوى المادة التعليمية وفي مناهج التدريس على حد سواء. ولعل من أبرز أعراض هذه الأزمة إهمال الجانب الوظيفي في استخدام اللغة وعدم تنمية المهارات اللغوية في الحياة العملية، والاقتصار على جانب الكتابة دون جانب القراءة في تنمية القدرات الإبداعية. ولا تنفصل مشكلة تعليم اللغة العربية عن وضع اللغة العربية الفصحى على وجه العموم. وواقع هذه اللغة أنها اليوم ليست "لغة الكلام" وإنما هي لغة القراءة والكتابة ولغة المثقفين والأكاديميين الذين يقدمون حصيلة معارفهم أو آرائهم في المحاضرات. وذلك يعني أن اللغة العربية الفصحى ليست لغة التعبير الحار العفوي والانفعالات والمشاعر والتخاطب اليومي واكتشاف الذات والمحيط.

على ضوء هذا أصبح من الضروري العمل بجد على تقوية الدروع اللغوية للعربية وتعزيز الخصائص الذاتية والعملية التي تؤكد سمتها العالمية وقدرتها على تمثّل التطورات التكنولوجية

أحمد كمال أبو المجد: نحو لغة إيمانيّة جديدة

"وخلود الإسلام لا يعني "جمود شريعته" وإنما يعني قدرتها على التجدد والإبداع لملاقاة حركة الحياة وتغير أشكالها، وأصالة المسلمين وتميزهم لا تعنيان عزلتهم عن سائر الناس وانغلاقهم على أنفسهم في حوزة مغلقة يحيط بها سور غير ذي باب، وإنما تعني الاتصال بالناس والعيش معهم وإمدادهم- خلال ذلك- بالقيم العليا والمبادئ الكبرى التي تقوم عليها عقيدة الإسلام وشريعته وبناؤه الأخلاقي."

ميلاد حنا: تناغم الأديان في الوطن العربي والمعرفة

"إن هذه المعايشة بين المسيحية والإسلام في الوطن العربي تقدم نموذجا للوحدة من خلال التنوع. وهي أحد أسباب التقدم والتي تدفع بالبشرية إلى الرقي من خلال اكتساب المعرفة."

تعرض الدين الإسلامي عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001 إلى موجة قاسية من التعريض والتحريض والتشهير والنقد تنم عن جهل عميق في كثير من الأحيان وافتراء صريح في أحيان أخرى.

أصبح من الضروري العمل بجد على تقوية الدروع اللغوية للعربية وتعزيز الخصائص الذاتية والعملية التي تؤكد سمتها العالمية وقدرتها على تمثّل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، فضلا عن توطيد العلاقة بينها وبين اللغات العالمية، وتوفير الشروط الضرورية والإمكانات المعنوية والاقتصادية والفنية المعززة للثقافة العربية ولمنتجاتها الإبداعية.

والمعلوماتية، فضلا عن توطيد العلاقة بينها وبين اللغات العالمية، وتوفير الشروط الضرورية والإمكانات المعنوية والاقتصادية والفنية المعززة للثقافة العربية ولمنتجاتها الإبداعية.

الثقافة الشعبية بين الاتّباع والإبداع

تشكل الثقافة الشعبية مستودعاً ضخماً من الخبرة ومن الاجتهادات الإبداعية التي أسهمت وتسهم في إثراء الحياة العقلية والوجدانية والسلوكية للناس جميعاً. وهي غنية بمركباتها، إذ هي تشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات والمعارف الصناعية. والثقافة الشعبية مصدر للعديد من المبدعين العرب المحدثين في مجالات الفن والموسيقى والأدب. فهم أحياناً يجدون في التراث الشعبي حلولاً فنية أو أساليب تقنية أو أشكالاً أو صوراً إبداعية يدمجونها في الأداء ويمزجونها مع متطلبات الذوق العصري.

وإذا استعرضنا مكوّنات الثقافة الشعبية العربية سنجد أنها تضم ما يُعبرّ عن صوتين: صوتٍ إتّباعي يحضّ على اتباع ما هو معهود، وصوت إبداعي يدعو لمساءلة الواقع ويحض على الاستزادة من المعرفة. ومع ذلك فإن الثقافة الشعبية ليست خاليةً من المعرفة. وتحفل السير مثلاً بالمعرفة التاريخية والجغرافية والإنسانية والعوالم المتخيلة المثالية التي هي موضوع تشوق وحلم وطموح. وتتردد هذه الثقافة الشعبية على الدوام في أسمار واجتماعات الجماعة الشعبية فتكون سبيلا إلى تبادل المعرفة التاريخية أو الأحكام المتصلة بالأعراف. وكثير من قصصها يُعلي من قيمة "المعلومة" ويقدمها على المال. والتوقير الذي يبديه أبناء المجتمعات الشعبية لمجرد وجود الكتابة مخطوطةً على ورقة، يظهر مدى احتفاء الثقافة الشعبية بالمعرفة وممارستها وبأدواتها.

الانفتاح الثقافي، من المحاكاة إلى التفاعل المبدع

لم تشكل الثقافة العربية في تجربتها التاريخية نظاماً ثقافياً مغلقاً، وإنما عبرت دوماً في المفاصل التاريخية الكبرى عن قدرة عظيمة على الانفتاح والنماء وتجاوز الذات. فتقبلت خبرات الأمم الأخرى ودمجتها في معارفها ونظمها وحياتها، برغم سمة الاختلاف والتباين التي تميزها عن تلك الأمم وتجاربها.

والخبرتان التاريخيتان الكبريان اللتان مرت بهما هذه الثقافة ترجع الأولى منهما إلى عصر

> "لم يكتف العباسيون بالترجمة، ولكن جمعوا المعرفة وأضافوا إليها... بحيث كانت هذه الحقبة الإسلامية بحق، بوتقة للثقافات، والأديان، والتعلم والمعرفة- حقبة أنشأت حضارات عظيمة وأثرّت على أخرى من أفريقيا حتى الصين."
>
> فارتان جريجوريان.

التدوين العلمي والالتقاء بالحضارة اليونانية وعلومها - بل وطلب هذه العلوم واستيرادها - وبخاصة في القرنين الثالث والرابع للهجرة/ التاسع والعاشر الميلادي.

ثم كانت الخبرة الثانية الكبرى غداة التقاء العالم العربي الحديث بالمدنية الغربية والانفتاح على العلوم والآداب وجملة وجوه الثقافة الغربية منذ مطالع القرن التاسع عشر. وكانت حصيلة ذلك تجدداً وتجديداً في التراث الثقافي العربي المنحدر من الماضي، المشرع على المستقبل، الآخذ من أسباب الحداثة والتحديث بأقدار جليلة، وإنتاجاً غنياً في جميع قطاعات المعرفة والعلوم والفنون والآداب والتقنيات.

بيد أن الثقافة العربية، مثلها في ذلك مثل غيرها من الثقافات تجد نفسها الآن ، في مواجهة مشكلات الوحدة الثقافية الكونية وتعدد الثقافات والشخصيات الثقافية، ومشكلة الذات والآخر ومشكلة "الشخصية الحضارية" وما ماثل هذا كله من مصطلحات أو مفاهيم تشي بالهواجس والمخاوف والمخاطر التي تتقلب في نفوس أبنائها. فهواجس انقراض اللغة أو الثقافة، أو تضاؤل الهوية أو تبددها، باتت هواجس شاخصة تفرض نفسها على الفكر العربي والثقافة العربية.

والحقيقة أنه لا سبيل أمام الثقافة العربية إلا أن تخوض من جديد هذه التجربة الكونية الجديدة. فهي لا تستطيع الانغلاق على ذاتها والاغتذاء من التاريخ والماضي والثقافة الموروثة فحسب في عالم تكتسح قواه الظافرة كل أركان الكون وتنتج شتى أشكال المعرفة والسلوك والحياة والمصنوعات والمبدعات. لا شك في أن بعض التيارات في ثنايا هذه الثقافة يحبذ سياسة الرفض والتجاهل والانغلاق والعداء لجملة ما تحمله الثقافة الكونية من قيم وأفكار وممارسات وقد يكون لذلك ما يسوّغه من بعض الوجوه، بيد أن سياسة "اللاتفاعل" السلبية لن تفضي إلا إلى ضعف البنى الثقافية العربية وتضاؤلها، لا إلى تقويتها ونمائها.

يضاف إلى ذلك أن للثقافة الكونية وجوهها المعرفية والعلمية والتقنية التي لا يمكن إغفالها وتجاهلها. والتفاعل مع وجوه هذه الثقافة، تمثلاً

واستيعاباً ومراجعة ونقداً وفحصاً، لا يمكن إلا أن يكون سبباً حقيقياً من أسباب الإنتاج المعرفي والإبداعي. وهذا أمر ملحوظ في جملة قطاعات الثقافة العربية المعاصرة. فإن جهود التنمية الثقافية والتطور الإبداعي في شتى حقول هذه الثقافة تشي بالدور الذي تؤديه عملية التفاعل الثقافي الكوني والإنساني. وهي عملية تجري رغم كل المعوقات المحلية والعوائق والصعوبات الخارجية والسياسات الدولية التي تنزع إلى الهيمنة الشاملة، أو التي تختار طريق الصدام والصراع بدلا من طريق التفاهم والحوار والتعاون والتداول.

يفيد تحليل مقومات الثقافة العربية أن جوهرها الممتد عبر ألفيات ثلاث، يمكن أن يحمل إقامة مجتمع المعرفة في الألفية الثالثة، كما حمله باقتدار في نهايات الألفية الأولى وبدايات الألفية الثانية. بل إن متانة الثقافة العربية وغناها يمكن أن يعززا قدرة المجتمعات العربية في التعامل مع تيارات العولمة الجارفة.

البنية الاقتصادية: من استنضاب الموارد إلى إنتاج المعرفة

من السمات الرئيسية لنمط الإنتاج السائد في البلدان العربية، ذات الأثر على اكتساب المعرفة، الاعتماد الكبير على استنضاب المواد الخام وعلى رأسها النفط؛ وهو ما يسمى بنمط اقتصاد الريع. ويزيّن هذا النمط استقدام الخبرة من الخارج، لسهولته ولسرعة تبلور ريع اقتصادي على توظيفه، بما ينتهي إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محليا وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي. كما أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتركز في النشاطات الأولية مثل الزراعة، وجُلُّها بدائي، وفي الصناعة المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، التي تعتمد إلى حد كبير على رُخص الإنتاج من شركات أجنبية. ويتضاءل في الوقت نفسه نصيب صناعات السلع الرأسمالية وتلك المجسدة للمعارف الأرقى. ويتأثر الطلب على المعرفة سلباً بصغر السوق وبضعف المنافسة في الاقتصادات العربية، وغياب الشفافية والمساءلة، مما سمح بقدر من التلاحم، وأحيانا التطابق، بين النخب السياسية ونخب الأعمال. ويقلل هذا من الميزة التنافسية لتوظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي، حيث تُستمدُّ في هذه الحالة الميزات التنافسية والقدرة على تعظيم الأرباح، في الأساس، من الحظوة لدى هيكل القوة متجليا في المال والسياسة.

وقد أسهمت قلة انفتاح الاقتصادات العربية على العالم الخارجي وقلة تعرضها للمنافسة من الخارج، بل وفرض حماية زائدة للإنتاج المحلي في ظل سياسات إحلال الواردات، في إضعاف الحافز للارتقاء بالإنتاجية ولتوظيف المعرفة في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، فإن التعاون البينيّ العربي المحدود قد أدى إلى تضييق الأسواق والانكفاء الداخلي للاقتصادات التي غدت أكثر تعرضاً للاحتكارات.

ويُضعف الطلبَ على المعرفة تعثرُ النمو الاقتصادي والإنتاجية في البلدان العربية خلال ربع القرن الأخير، وازدياد تركز الثروة في أيدٍ قليلة. ورغم أن بعض الاقتصادات في العالم قد نجحت في حقبات سابقة في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تركز الدخل والثروة في أيدي فئة محدودة، إلا أن ذلك تم في سياق عالمي مختلف اتسم بدرجة مرتفعة من انغلاق الاقتصادات على صعيد العالم. فانفتاح أسواق رأس المال الذي أتاحته العولمة يقلل من فرص النمو المحلي من خلال التركز. وفي الكم الضخم من رأس المال العربي الموظف في البلدان المصنعة، والمحجوب من ثَمَّ عن الاستثمار في الوطن العربي، دليل قوي على قلة فائدة تركز المال والثروة.

إن تعافي النمو الاقتصادي في الوطن العربي، وشرطه زيادة الإنتاجية، شرطان لازمان لقيام نهضة معرفية، لكنهما غير كافيين. ولن يكفيا إلا عندما يضع متخذو القرار في المجتمعات العربية، في الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والقطاع العائلي، غاية بناء مجتمع المعرفة على رأس أولوياتهم وأن ينعكس ذلك في قرارات الإنفاق والاستثمار كافة.

نسق الحوافز المجتمعي: تقديس القوة والثروة يضعف أخلاقيات المعرفة

أدت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوراً حاسماً في توجيه القيم ونسق الحوافز المجتمعي. فقد خضعت جملة البلدان العربية منذ عهود الاستقلال إلى أنظمة سياسية "وطنية" لم تستطع أن تتخلى عن نزعات الاستبداد المتحدرة من عصور التاريخ القديمة والمتأخرة. فظل هامش الحريات محدوداً في مواطن، أو غائباً تماماً في مواطن أخرى، مؤثراً بذلك في "أخلاق" الناس وقيمهم العملية.

وكان لتوزيع "السلطة"، الذي توازى في أحيان مع توزيع الثروة في البلدان العربية، آثاره في

إنّ للثقافة الكونية وجوهها المعرفية والعلمية والتقنية التي لا يمكن إغفالها وتجاهلها. والتفاعل مع وجوه هذه الثقافة، تمثلاً واستيعاباً ومراجعة ونقداً وفحصاً، لا يمكن إلا أن يكون سبباً حقيقياً من أسباب الإنتاج المعرفي والإبداعي.

في الكم الضخم من رأس المال العربي الموظف في البلدان المصنعة، والمحجوب من ثَمَّ عن الاستثمار في الوطن العربي، دليل قوي على قلة فائدة تركز المال والثروة.

يظهر تحليل السياق الاقتصادي والاجتماعي أن ثمة سماتٍ في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية تقف عائقا أمام اكتساب المعرفة، وأن هذه السمات تتطلب إصلاحا إن كان لمجتمع المعرفة أن يقوم عفيا في الوطن العربي.

تبدو المعوقات السياسية لاكتساب المعرفة أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والاقتصادية التي خلص التحليل إلى أنها كانت، بدورها، ابلغ تعويقا من أي سماتٍ ثقافية.

> **عبد الرحمن الكواكبي: أخلاق الاستبداد**
>
> "ألفنا أن نعتبر التصاغر أدبا، والتذلل لطفا، وقبول الإهانة تواضعا، والرضا بالظلم طاعة، والإقدام تهورا، وحرية القول وقاحة، وحرية الفكر كفرا، وحب الوطن جنونا."

أخلاق الأفراد والمجتمعات. وبدا أن استشراء المنفعة وتقديم الخير الخاص على الخير العام، والفساد الاجتماعي والأخلاقي وغياب النزاهة والمسؤولية وأمراضاً أخرى كثيرة، إنما ترتبط جميعاً بشكل أو بآخر بهذا التفاوت غير العادل أو غير المتكافئ. وكانت العدالة هي الضحية قبل غيرها.

كما أصابت الفورة النفطية عدداً من القيم والحوافز الاجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر وتسند الإبداع واكتساب ونشر المعرفة. ولكن القيم السالبة التي انتشرت خلال الفترة الماضية قعدت بالإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني. فقد ضعفت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف، وكادت القيمة الاجتماعية العليا تنحصر في الثراء والمال- بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما. وحلت الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم. كما فقدت المرحلة الراهنة قيم نمط الوجود الذي يتميز بالاستقلالية والحرية وحضور العقل النقدي، والنشاط الإيجابي الفاعل.

وساهم القمع والتهميش في قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء. ومن هنا ساد الشعور باللامبالاة والاكتئاب السياسي، ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن.

إن الدولة ومؤسساتها الرسمية، فضلاً عن المنظمات الأهلية وأجهزة الثقافة والإعلام وأصحاب الفكر التنويري، مدعوون جميعاً إلى تجذير ثلة القيم الباعثة على الفعل والإبداع في جملة القطاعات الأساسية في المجتمع. فرغم أهمية "إصلاح العقل" في الثقافة العربية الحديثة، إلا إن "إصلاح الفعل" مطلب لا يقل أهمية.

وقد نجم عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطاردة، إضافة إلى عوامل جذب في الدول الأخرى، تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة العربية. ولا تنحصر الخسارة المترتبة على هجرة هذه الكفاءات في تحمُّل المجتمعات العربية تكلفة إعداد الخبرات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة الأغنى، مما يمكن اعتباره معونة عكسية. بل لعل الكلفة الأكبر هي تكلفة الفرصة المضاعة المتمثلة في تغييب المساهمة المنتظرة لهذه الكفاءات في التنمية الوطنية، وبخاصة في بناء منظومة المعرفة الوطنية. وتستدعي هذه الخسارة المزدوجة عملا جادا لتقليلها إلى أدنى حد ممكن بالاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة أثناء وجودها في المغترب، أو لتحويلها إلى مكسب هائل باجتذاب الكفاءات المهاجرة للعودة، مؤقتا أو نهائيا، محملة برأس مال معرفي أضخم مما تركوا به. ولن يتأتى هذا إلا بقيام مشروع جدي للنهضة الإنسانية في الوطن العربي يغري أصحاب الكفاءات المهاجرة بالعودة، المؤقتة أو الدائمة، ويجعل مشاركتهم منتجة ومحققة للذات ولنهضة الأوطان في آن.

> "من أصل 300000 من خريجي المرحلة الجامعية الأولى من الجامعات العربية في العام الدراسي 1995/1996, يقدر أن نحو 25٪ هاجروا إلى أمريكا الشمالية ودول السوق الأوروبية. وبين عامي 1998 و2000 غادر أكثر من 15000 طبيب عربي إلى الخارج."
>
> أنطوان زحلان.

على خلاف ما تم التوصل إليه في حالة الثقافة العربية، يظهر تحليل السياق الاقتصادي والاجتماعي أن ثمة سماتٍ في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية تقف عائقا أمام اكتساب المعرفة، وأن هذه السمات تتطلب إصلاحا إن كان لمجتمع المعرفة أن يقوم عفيا في الوطن العربي.

السياق السياسي

حبس الحرية يئد المعرفة والتنمية الإنسانية

تبدو المعوقات السياسية لاكتساب المعرفة أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والاقتصادية التي خلص التحليل إلى أنها كانت، بدورها، ابلغ تعويقا من أي سماتٍ ثقافية.

فالسلطة السياسية في البلدان العربية تعمل على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها، وهي بالضرورة تحارب الأنماط المعرفية المعارضة. ويشكل عدم الاستقرار السياسي واحتدام الصراع والتنافس على المناصب، النابع من الافتقار لقاعدة ثابتة ومقبولة للتداول السلمي على السلطة، أي للديمقراطية، عائقا أساسيا أمام نمو المعرفة وتوطنها النهائي وترسخها في التربة العربية. فمن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير المستقر أن مؤسسات البحث العلمي أُخضعت للاستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة، وقُدِّمت مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات

على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وقُيدت الحريات الفكرية والسياسية للباحثين، مما أسهم في تكبيل للعقول الحية وإخماد لجذوة المعرفة وقتل لحوافز الإبداع. ولا غرو أن يؤدي ذلك إلى تخلف المنظومة العلمية التقنية وضعفها الإداري والمعرفي وعجزها عن الإنتاج والابتكار.

إن التغلب على هذه المعوقات لا يتحقق إلا بتأسيس مجال معرفي مستقل يعمل على إنتاج المعرفة وتنميتها باستقلال عن الإكراهات السياسية. ولن يتأتى ذلك إلا بترسيخ قيم الديمقراطية السياسية من جهة، وديمقراطية المعرفة وحرية اكتسابها وإنتاجها من جهة أخرى.

ويتطلب ازدهار المعرفة قانوناً يضمن للمواطن حقه في المعرفة، وفي حرية الفكر والرأي، وما يستلزمانه من حقوق. ورغم أن أكثر الدول العربية قد وقعت على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن هذه المعاهدات لم تدخل بعد في الثقافة القانونية لهذه الدول.

ورغم ما تعانيه القوانين العربية من مشاكل بنيوية، فإن مشكلة الحرية في الوطن العربي ليست مع القوانين، بقدر ما هي في الخروج عنها، وفي تفشي القمع، وعشوائية إجراءاته، وفي هيمنة الرقابة، واحتكار النظام السياسي لها ليضيق بها على الحريات التي اعترف بها ظاهريا. إن تقييد الحريات في الوطن العربي، يطال المطبوعات والجمعيات، والتجمعات العامة، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية. وذاك ما يمنعها من القيام بأدوارها التواصلية والثقافية، وأداء مهمتها في نشر المعرفة، وتنوير الرأي العام. وإن سوء تطبيق القوانين يحولها في أغلب الأحيان إلى قوانين شكلية، لا تشجع الناس على الاحتكام إليها أو إلى القضاء.

والتقييد الأخطر من هذا، هو ذاك الذي تقوم به السلطات الأمنية، متجاوزة المؤسسات الدستورية والقوانين، متذرعة بمقتضيات الأمن القومي الذي لا توضح معاييره، لمصادرة مطبوعات أو منع أخرى من دخول البلد، ولمنع بيع بعض الكتب خلال المعارض وترويج نوعيات أخرى. إن كبح جماح الحريات بدعوى "المحافظة على الأمن"، أو عدم الإخلال بـ "النظام العام"، أو بِـ "الأخلاق" تحول دون الإبداع والابتكار في بعض المجالات، ودون نشر ناتج الإبداع عندما يبزغ رغم التضييق والقهر.

وسياق عالمي يشكل تحدياً

إن العولمة بشكلها الراهن وبتنظيماتها القائمة أقرب ما تكون إلى آلية لتكريس هيمنة الأقوى على مقدرات العالم في المعرفة والاقتصاد، ومن ثم في فرص التنمية، منها إلى نظام عالمي يساعد البلدان النامية على التقدم الإنساني.

ولعل المثال الأهم في منظور المعرفة هو إصرار الدول المصنعة، باعتبارها المنتج الرئيسي للمعرفة على صعيد العالم، على تحويل المعرفة من سلعة عامة إلى سلعة شديدة الخصوصية عبر استحواذ الغرب المصنع على حقوق الملكية الفكرية. يحدث هذا حتى في الحالات التي نشأت المعرفة فيها أصلا في بلدان نامية، وتم استملاكها من قبل مؤسسات في الغرب المصنع. وذلك ما يهدد فرص البلدان النامية في اكتساب المعرفة ويضع بعض القطاعات الإنتاجية فيها، مثل الدوائيات، في دائرة الخطر.

وفي حالة البلدان العربية على وجه الخصوص، يتطلب تحقيق نقلة نوعية في فعالية منظومة اكتساب المعرفة في الوطن العربي أشكالاً أوثق، وأعلى كفاءة، من التعاون على الصعيد العربي.

> "يمكن، إذا لم نتوخ الحذر، أن يترتب على منظومة حقوق الملكية الفكرية اختلالات مدمرة لمصالح البلدان النامية".
>
> لجنة حقوق الملكية الفكرية (بالإنجليزية).

رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية

في النهاية، يجمع التقرير شمل خيوط تحليله لحال المعرفة ويقدم رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم حول أركان خمسة:

1- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح. وهذه الحريات هي الحريات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية وهي العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، ولحيوية البحث العلمي والتطوير التقاني والتعبير الفني والأدبي. ويتطلب هذا تنقية الدساتير والقوانين والإجراءات الإدارية من كل حجر على الحريات، ويتطلب بخاصة إنهاء الرقابة الإدارية وسطوة أجهزة الأمن على إنتاج المعرفة ونشرها وعلى مختلف صنوف الإبداع. وينبغي من هنا الفصل الواضح بين المعرفة والسياسة، على أن تتكفل بضمان ذلك سلطة قضائية مستقلة يمكن الركون إليها.

أركان مجتمع المعرفة الخمسة:
- إطلاق حريّات الرأي والتعبير والتنظيم
- النشر الكامل للتعليم راقي النوعيّة
- توطين العلم
- التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية
- تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح ومستنير.

2- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة. تتضمن المقترحات التفصيلية في مجال إصلاح التعليم: إعطاء أولوية للتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وتعميم التعليم الأساسي للجميع، مع إطالة أمده لعشرة صفوف على الأقل؛ واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة؛ وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم؛ وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي؛ والالتزام بالتقييم المستقل والدوري للنوعية في مراحل التعليم كافة.

3- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نسق عربي للابتكار يتمركز قطريا ويتخلل النسيج المجتمعي بأجمعه، مع استكماله وتعزيزه بامتدادات عربية ودولية قوية. وينبغي الإسراع في تطبيق تقانات المعلومات والاتصالات في إطار من السياسات والحوافز التي تشجع على الوصول إلى المعلومات. ويمكن أن تكون اللغة العربية عنصراً قوياً في "كتلة إعلامية عربية" تتنافس بصورة فعالة مع بقية العالم.

4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، من خلال التوجه نحو تطوير الموارد القابلة للتجدد اعتمادا على القدرات التقانية والمعرفية الذاتية، وتنويع البنى الاقتصادية والأسواق. كما يتطلب تطوير وجود أقوى في "الاقتصاد الجديد"، تعزيزَ نسق حوافز مجتمعي يعلي من شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية بدلا من الوضع الراهن الذي تتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادي، والحظوة لدى مصدري القوة، المال والسلطة.

5- تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح، ومستنير، يعتمد التوجهات الرئيسية التالية:

- العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المغرض، وحفز الاجتهاد وتكريمه. ومن السبل لذلك العودة إلى الرؤية الإنسانية الحضارية والأخلاقية لمقاصد الدين الصحيحة؛ واستعادة المؤسسات الدينية لاستقلالها عن السلطات السياسية وعن الحكومات والدول وعن الحركات الدينية - السياسية الراديكالية؛ والإقرار بالحرية الفكرية، وتفعيل فقه الاجتهاد وصون حق الاختلاف.

- النهوض باللغة العربية من خلال إطلاق نشاط بحثي ومعلوماتي جاد، يعمل على تعريب المصطلحات العلمية ونحت ما يمكن اشتقاقه دون تقعر، ووضع معاجم وظيفية متخصصة، وأخرى لرصد المفردات المشتركة بين المحكيات والفصحى يستعان بها في برامج الأطفال والمنشورات المكتوبة والصوتية. ولا بد أن يتزامن مع هذا الجهد عمل دؤوب لتيسير اكتساب اللغة العربية السليمة من خلال مختلف قنوات التعلم النظامية وغير النظامية، وحركة تأليف مبتكر وإبداعي على مستوى الأعمار الأولى.

- استحضار إضاءات التراث المعرفي العربي، وإدماجها في لُحْمة النموذج المعرفي العربي بشكل يتجاوز التفاخر الأجوف إلى التمثل المتأصل لأسباب ازدهار المعرفة العربية في العقول والبنى المؤسسية العربية.

- إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه، والاحتفاء به من خلال حماية كل بلد عربي لجميع الثقافات الفرعية التي يحملها أبناؤه، بل ودعم فرص ازدهارها وتلاقحها بعضها مع بعض، كما يتطلب ذلك التزام القيادات السياسية والأخلاقية بالدعوة إلى التعددية والتسامح.

- الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال حفز التعريب والترجمة إلى اللغات الأخرى؛ والاعتراف الذكي من الدوائر الحضارية غير العربية؛ وتعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية، والعمل على إصلاح النظام العالمي من خلال تمتين التعاون العربي.

ختاما، يخلص التقرير إلى أن المعرفة تكاد تكون الفريضة الغائبة في أمة العرب الآن. ومن أراد العزة لأمة العرب في العصر الآتي فليسهم، مخلصا ومجتهدا، في إقامة مجتمع المعرفة في ربوع الوطن العربي كافة.

فالدين والثقافة والتاريخ والفوز في المستقبل تحض على المعرفة. ولا يقوم دون المعرفة حائل إلا بُنى وضعية من صنع البشر، في الاجتماع

مصطفى البرغوثي: الطريق إلى المستقبل

"يبدو جليا أن معضلة التنمية العربية لن تحل إلا بالتركيز الكامل على تطوير الإنسان- المواطن ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوجه خاص."

الدين والثقافة والتاريخ والفوز في المستقبل تحض على المعرفة. ولا يقوم دون المعرفة حائل إلا بُنى وضعية من صنع البشر، في الاجتماع والاقتصاد، وقبل كل شيء في السياسة. وخليق بالعرب اليوم أن يصلحوا هذه البنى حتى تتبوأ أمتهم المكانة التي تستحق في العالم إبان ألفية المعرفة.

الكندي: استحسان الحق بصرف النظر عن المصدر

"ينبغي لنا ألا نستحيي من استحسان الحق واقتناء الحق من أين أتى، وإن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المباينة لنا، فإنه لا شئ أولى بطلب الحق من الحق، وليس ينبغي بخسُ الحق ولا تصغير بقائله ولا بالآتي به."

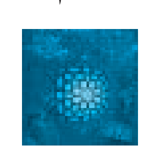
والاقتصاد، وقبل كل شيء في السياسة. وخليق بالعرب اليوم أن يصلحوا هذه البنى حتى تتبوأ أمتهم المكانة التي تستحق في العالم إبان ألفية المعرفة.

القسم الأوّل

تطورات التنمية الإنسانية
في البلدان العربية منذ العام 2001

يسعى فريق تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لتعزيز التواصل بين قرّاء التقرير ومجريات الأحداث المؤثرة على مسار التنمية الإنسانيّة في الوطن العربي من خلال تضمين التقرير، ابتداء من هذه الإصدارة، قسما افتتاحيا يراجع انعكاس أحداث مهمة على الصعيدين العربي والعالمي على مسيرة التنمية الإنسانيّة في الوطن العربي منذ الانتهاء من إعداد التقرير السابق في السلسلة.

ويتضمن القسم التالي تقييما لتطورات الأوضاع العربيّة والعالميّة التي قدّر فريق التقرير أنّ لها آثارا مهمّة على التنمية الإنسانيّة في البلدان العربيّة منذ الانتهاء من إعداد تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة الأوّل 2002.



تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية منذ العام 2001

يخصّص تقرير "التنمية الإنسانية العربية"، ابتداء من الإصدارة الثانية، هذه، قسما افتتاحيا يستهدف تقييم التطورات المؤثرة على مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن العربي وفق المفهوم المتبنى، سواء على الصعيد الخارجي (الإقليمي والعالمي) أو الداخلي (في الأقطار العربية) في الفترة منذ البدء في إعداد التقرير السابق في السلسلة، حتى الانتهاء من صياغات التقرير الحالي.

تمهيد: في مفهوم التنمية الإنسانية

رغم شيوع استعمال "التنمية البشرية" بالعربية ترجمة للمصطلح الإنجليزي human development ، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع تسعينات القرن الماضي، ومثل نقلة نوعية في الفكر التنموي، إلا أن "التنمية الإنسانية" عندنا تعريب أصدق تعبيراً عن المضمون الكامل والأصيل للمفهوم، كما سيتضح بعد قليل، مع الإبقاء على مصطلح "التنمية البشرية" بدلالة أضيق، تقابل تقريباً ما اصطلح عليه في وقت سابق بعبارة "تنمية الموارد البشرية "Human Resources Development" وذلك ما يسمح به ثراء اللغة العربية.

فعلى حين تستعمل كلمتا "البشرية" و"الإنسانية" تبادلياً في العربية، يمكن إنشاء تفرقة، دقيقة، ولكن دالة، بين الأولى، كمجموعة من الكائنات، والثانية، كحالة راقية من الوجود البشري. فلفظة الإنسانية تعبر عن سمو الوجود البشري[1]، وهذه التفرقة هي أساس تفضيلنا لمصطلح "التنمية الإنسانية" بالعربية.

وعلى صعيد آخر، استقر بالعربية استخدام مصطلح "رأس المال البشري" كتعريب لمصطلح human capital، بمعنى التوجهات والمعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد، أساساً من خلال التعلم والتدرب والخبرة العملية.

وعندنا أيضا أن مفهوم "رأس المال" الذي يتسق مع "التنمية الإنسانية" أوسع كثيراً من "رأس المال البشري" على المستوى الفردي، وهو بُعْدُ أرحب على المستوى المجتمعي.

ونقترح اعتماد مصطلح رأس المال المجتمعي ليعبر عن تكامل مفاهيم رأس المال الاجتماعي، والسياسي، والفكري، والثقافي، في رأسمال عماده الأنساق التي تنظم البشر في بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي، وعائده. وإذا جمعنا بين مفهومي رأس المال المجتمعي، الذي يتعامل مع الناس باعتبارهم مؤسسات[2] – بما في ذلك

الإطار 1

التنمية "الإنسانية"، أو "البشرية"؟

بينما تستعمل لفظتا "الإنسانية" و"البشرية" تبادليا بالعربية، يشي التعريف المعجمي بقرابة للأولى، للمعاني المقصودة في حالتنا، حيث:

(الإنْسَان): الكائن الحيّ المفكر. و–الإنسان الراقي ذهناً وخلقاً.

و(الإنسانيَّة): خلاف البهيميَّة. وجملة الصفات التي تميِّز الإنسان. أو جملة أفراد النوع البشريّ التي تصدق عليها هذه الصفات.

المصدر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص 30، 60.

الإطار 2

شيخ الربوة محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي (المتوفى ١٣٧٢ م) :الإنسان.

"إن الإنسان لما كان صفوة العالم وزبدة الكون ومركز أشعة المحيطات والإحاطات والجامع لمستفرق ما في الأرض والسماوات وكان سلالة الوجود وخلاصته ونخبته وثمرته والغاية منه، تعين أن نختم الكتاب بذكر ما ظهر من خصائصه وعجائب خلقه وأخلاقه، إذ ذكرنا فيه من وصف المتولدات الثلاثة والأقاليم السبعة والبحار وما فيها، وخصائصها وخصائص البلاد، ولم يبق إلا الإنسان الذي هو المطلوب في ذلك كله، وإليه مرجع جميعه صفات لا ذاتاً. وهو الخليفة المكن في الأرض والمكلف لأداء الغرض... مخلوق مكلَّف وممكَّن... كان من خصائصه أن الله تعالى جمع فيه قوى العالَميّن وأهله لسكنى الدارَيْن، فهو كالحيوان في الشهوة والغذاء لعمارة الأرض، وهو كالملائكة في العلم والعبادة والاهتداء فرشحه الله بعبادته وعمارة أرضه لخلافته. وهيأه لمجاورته في جنته ودار كرامته. وهذا الإنسان من ضدين متقابلين وجوهرين متباعدين أحدهما لطيف روح سماوي علوي نوري محيط حي يدرك، والآخر كثيف جسد أرضي سفلي ظلماني ميت غير حساس. ولذلك سمى إنساناً. تثنية إنس. كما يقال فعل وفعلان إنس وإنسان".

المصدر: كتاب "نخبة الدهر في عجائب البر والبحر"– مقتطف في (أحمد صدقي الدجاني، 1994).

---

1 في القرآن الكريم يستخدم لفظ الإنسان في مواضع المسؤولية والتكريم بينما يستعمل لفظ " البشر" لوصف مجموعة من المخلوقات. انظر مثلا "خلق الإنسان * علّمه البيان" (الرحمن، 3 و 4). ومن محاسن لفظة "إنسان" في اللغة العربية أنها تجمع النوعين، الذكر والأنثى، في صنف واحد، وهي تعد أيضا مثنّى "إنس".

2 يقصد بالمؤسسة، في العلم الاجتماعي، نسق مستقر من العلاقات الاجتماعية.

مجتمعات بكاملها، ورأس المال البشري، الذي يتعامل معهم كأفراد، لاكتمل مفهوم لرأس المال الإنساني نعتبره جديراً بالاقتران بمفهوم التنمية الإنسانية.

ترفض التنمية الإنسانية بدايةً أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر على أي معيار كان: النوع أو الأصل أو المعتقد.

وقد اكتسب مفهوم "التنمية الإنسانية" ذيوعاً منذ عام 1990 بتبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح، بمضمون محدد، وتركيب مقياس للتنمية الإنسانية [3] – هو في الواقع أقرب لكونه مقياساً للتنمية البشرية بالمعنى المرادف لرأس المال البشري– ونشر تقرير سنوي حول الموضوع، تحت قيادة الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق".

ويُبنى المفهوم على التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية الذي مر بتطورات متتالية توصلت إلى جُل العناصر التي تبناها تقرير التنمية البشرية (العالمي) الأول (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 1990).

ويقوم المفهوم على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"[4] وأن التنمية الإنسانية هي "عملية توسيع خيارات البشر". ونتوقف هنا لتبيان مركزية الحرية في مفهوم التنمية الإنسانية. فمنطق توسيع خيارات الناس يرتِّب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على مركزية الحرية في التنمية الإنسانية، حتى أنّ بعض الكتابات النظرية الأحدث تساوي بين التنمية والحرية (سن، بالإنجليزية، 1999).

التنمية الإنسانية هي نهج أصيلٌ في التنمية الشاملة المتكاملة، للبشر وللمؤسسات المجتمعية، تستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

والواقع أن "الخيارات" choices تعبير عن مفهوم سابق، يعود إلى الاقتصادي، هندي الأصل، "أمارتيا سن" A. Sen[5] منذ الثمانينات، ألا وهو "الاستحقاقات" entitlements، ونرى فيه تعبيراً عن حق البشر الأصيل في هذه "الخيارات".

للبشر إذاً، لمجرد كونهم بشراً، حق أصيل في العيش الكريم، مادياً ومعنوياً، جسداً ونفساً وروحا. ويتفرع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان:

الأولى: ترفض التنمية الإنسانية، بداية، أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر على أي معيار كان: النوع أو الأصل أو المعتقد.

الثانية: لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية الإنسانية على التنعم المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة والجمال والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات الذي ينبع من المشاركة الفعالة في شؤون الاجتماع البشري كافة.

وأحقيات البشر، من حيث المبدأ، غير محدودة، وتتنامى باطراد مع رقي الإنسانية. ولكن الاستحقاقات الثلاثة الأساسية، في نظر تقرير التنمية البشرية، هي عند أي من مستويات التنمية "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق".

ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى، تشمل "الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان" (المصدر نفسه).

وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين:

الأول: بناء القدرات البشرية الممكِّنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية، لجميع البشر دون تمييز.

والثاني: التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني والسياسة.

التنمية الإنسانية إذاً ليست مجرد تنمية "موارد بشرية"، أو حتى "تنمية بشرية"، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب، وإنما هي نهج أصيل في التنمية الشاملة المتكاملة، للبشر وللمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

---

3 لا ريب في أن مقياس التنمية البشرية HDI كان يعد تقدما هائلا بالمقارنة بالمؤشر التقليدي للتنمية، الناتج المحلى الإجمالي للفرد، والذي تبلور توافق على قصوره كمقياس للتنمية "الاقتصادية"، ناهيك عن التنمية الإنسانية أو البشرية.
4 تعود العبارة، في الأساس، إلى كتاب "فردريك هاربسون" الشهير "الموارد البشرية كمصدر لثراء الأمم" (بالإنجليزية)، 1973.
5 فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد في العام 1998، تقديراً لأبحاثه في مجال الرفاه، خاصة الفقر والمجاعات.

أهم استخلاصات تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002)

رغم الإنجازات التي حققتها البلدان العربية على أكثر من صعيد في مضمار التنمية البشرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تبقى السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الراهن هي تغلغل نواقص محددة في البنية المجتمعية العربية تعوق بناء التنمية الإنسانية، أجملها تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) في نواقص ثلاثة: في

الإطار 3

ماذا يظن العرب في "النواقص الثلاثة"

تتيح دراسة دولية ضخمة (مسح القيم العالمي) فرصة للتعرف على التفضيل النسبي للعرب، مقارنة بمناطق ودوائر ثقافية أخرى فيما يتصل بالنواقص الثلاثة التي خلص إليها تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول: في الحرية والحكم الصالح، وفي المعرفة، وفي تمكين المرأة.

وتقوم النتائج التالية على مسوح ميدانية في عدد كبير من دول العالم شمل من البلدان العربية أربعة (الأردن والجزائر والمغرب ومصر) تضم حوالي نصف سكان البلدان العربية. وإضافة للمنطقة العربية تتوافر بيانات تكفي للتوصل لنتائج عن ثماني مجموعات بلدان أخرى: بلدان إسلامية أخرى (غير عربية)، إفريقيا جنوب الصحراء، شرق أوروبا، جنوب آسيا، الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا، أمريكا اللاتينية، شرق آسيا، وغرب أوروبا.

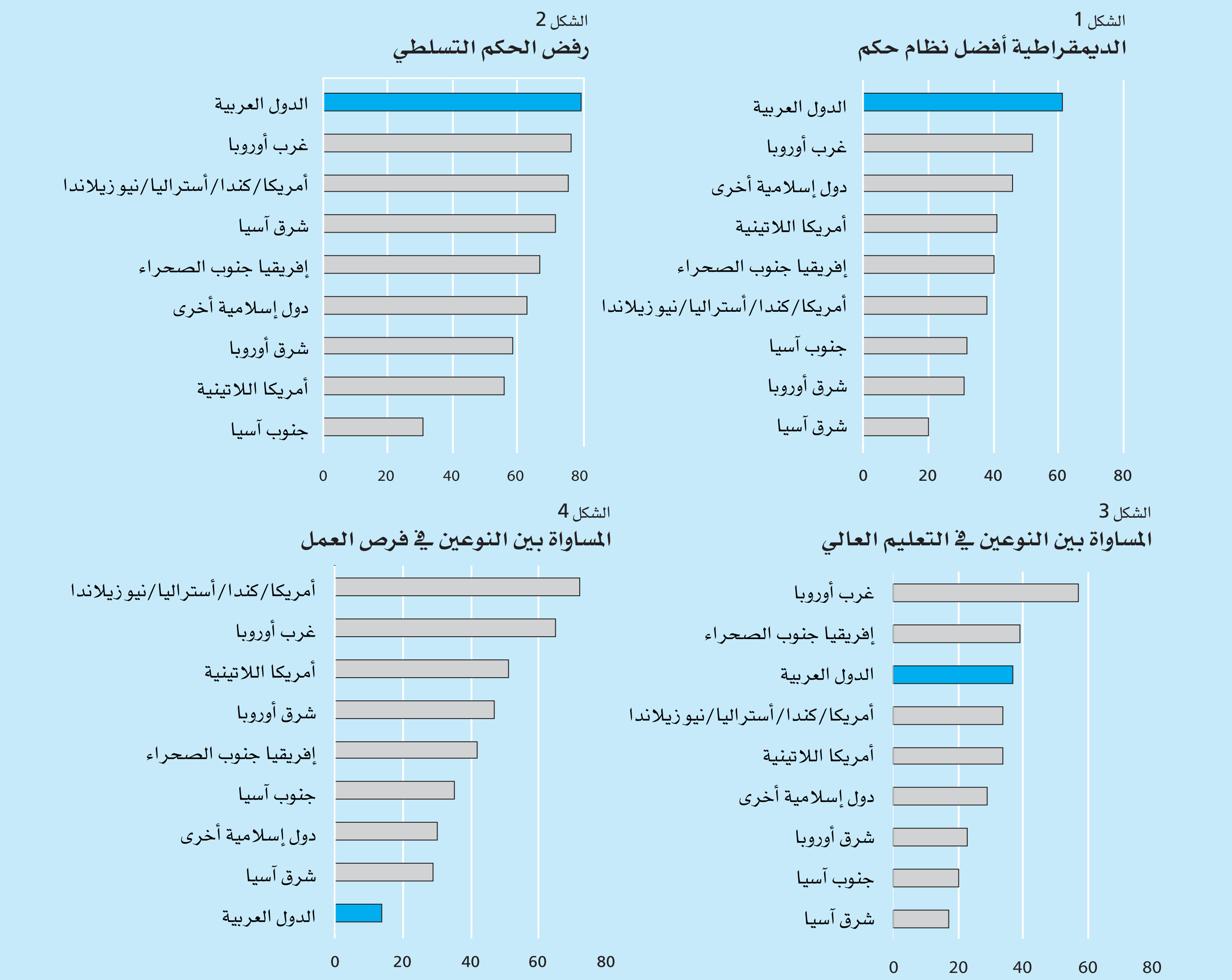
جاء موقف العرب، في نتائج هذه الدراسة، حاسما مع المعرفة والحكم الصالح ولكن مترددا حيال تمكين المرأة.

من بين المناطق التسع عبّر العرب عن أعلى تقدير لدور العلم في خدمة البشرية. كذلك جاء العرب على رأس قائمة الموافقة على أن "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم" وجاءوا بأعلى نسبة رفض للحكم التسلطي (حاكم قوي لا يأبه ببرلمان أو انتخابات).

وفيما يتعلق بتمكين النساء، احتل العرب الموقع الثالث بين المناطق التسع في رفض أن " التعليم العالي أهم للرجل من المرأة" بينما عبّروا عن أعلى نسبة موافقة على أنه " عند قلة فرص العمل، يجب أن يكون للرجال أولوية في العمل". بعبارة أخرى حبذ العرب المساواة بين النوعين (النساء والرجال) في التعليم وإن ليس في فرص العمل. أي، بلغة التنمية الإنسانية، في بناء القدرات البشرية للنساء ولكن ليس في توظيفها.

بناء على هذا، يمكن القول بأن الرأي العام العربي يساند بقوة تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول في تحديد اثنين من النواقص الثلاثة: الحرية والحكم الصالح، والمعرفة. إلا أن التقرير ربما تجاوز الرأي الشعبي العربي في التركيز على نقص تمكين المرأة، حسما للتردد حيال تمكين المرأة لمصلحة النهضة الإنسانية، واتساقا مع ضرورة تكامل محوري التنمية الإنسانية: بناء القدرات البشرية وتوظيفها.

المصدر: إنجلهارت، ر. (بالإنجليزية)، ورقة خلفية للتقرير. مصدر البيانات: مسح القيم العالمي.



الإطار 4 **إحصاءات موقع تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول على الإنترنت، http://www.undp.org/rbas/ahdr/ حتى حزيران/يونيو 2003**

العام	عدد مرات نسخ جزء من التقرير أو كله	عدد مرات نسخ التقرير بالكامل
2002	978000	792000
2003	345000	303000
الجملة	**1324000**	**1095000**

ملحوظة: الجملة قد لا تساوي حاصل جمع المكونات نتيجة للتقريب.

الحرية، وفي تمكين المرأة، وفي القدرات الإنسانية– خاصة المعرفة. حتى أن أخذ هذه النواقص في الاعتبار، كما في تركيب مؤشر بديل للتنمية الإنسانية، يقلل من مكانة البلدان العربية على مقياس التنمية البشرية التقليدي، ويؤكد أن تحدي بناء التنمية الإنسانية مازال جد ضخم للغالبية الساحقة من العرب.

في المنظور الإيجابي، يعني بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي أن تتوفر البلدان العربية على تجاوز النواقص الراهنة، بل تحويلها إلى نقيضها؛ أي إلى ميزات ينعم بها المواطنون العرب، دون تفرقة، وتزهو بها البلدان العربية.

يعني بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي أن تتوفر البلدان العربية على إعادة تأسيس المجتمعات العربية على: الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية، وتمكين المرأة العربية، وتكريس اكتساب المعرفة.

على وجه التحديد يخلص التقرير إلى ضرورة أن تتوفر البلدان العربية على إعادة تأسيس المجتمعات العربية على:

1. الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.

2. تمكين المرأة العربية، عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك المكنة من بناء القدرات البشرية، للبنات والنساء على قدم المساواة مع "أشقائهن" من الذكور.

3. تكريس اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية، في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي، وصولاً إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة.

هذا هو صلب التجاوز اللازم لتخطي أزمة التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، ولكنه ليس منتهى الأمل. فاستكمالاً لتجاوز نواقص الوضع العربي الراهن، يمكن الإشارة أيضاً إلى ضرورة بناء القدرات الإنتاجية العربية في مواجهة الطبيعة الريعية للاقتصادات والمجتمعات العربية.

واستكمالاً لإصلاح البناء المؤسسي العربي خدمة للتنمية الإنسانية، يتعين، بالإضافة لإصلاح نسق الحكم على الصعيدين القطري والقومي على أساس متين من الحريات، تمتين التعاون العربي على أساس من توسيع نطاق المشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ القرار على الصعيد العربي؛ وتعظيم فرص الاستفادة من العولمة، وتوقي مخاطرها المحتملة.

تطورات التنمية الإنسانية منذ العام 2001: البيئة العالمية والإقليمية

بدأ العمل على تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول في مطلع العام 2001، ومن هنا توقف تحليل التقرير الأول عند نهايات القرن العشرين. وحيث أن العمل على الصياغات الأولى للتقرير الحالي (الثاني) قد بدأ في مطالع العام 2003، فإن الأفق الزمني للقسم الحالي من هذا التقرير يقتصر أساسا على عامين ميلاديين، وهي بالقطع فترة شديدة القصر بمعايير حركة التنمية الإنسانية. فلا يتوقع في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة أن تقوم تطورات تنعكس بصورة جوهرية في المؤشرات الأساسية للتنمية الإنسانية، والتي يقتضي تحديثها توافر بيانات جيدة وحديثة، أعرب التقرير الأول عن الشكوى من ندرتها.

وإعمالا لقاعدة أن "ما لا يدرك كله لا يترك جله"، يتوجه هذا القسم إلى التحليل الكيفي وذلك بالتركيز على استقراء الاتجاهات الباطنة في أحداث ذات دلالات مهمة لأبعاد التنمية الإنسانية المختلفة على صعيد التطورات الإقليمية والدولية، والتي تنذر، وقت الكتابة، بأحداث جسام قد تغير حال التنمية الإنسانية، بل وجه الحياة ذاته، في المنطقة بأسرها لآماد طويلة.

كما أن أحداثا يمكن أن تقع في فترة زمنية قصيرة، ولكنها تترك أثرا بالغ الأهمية للتنمية الإنسانية. ولهذا يسعى القسم الحالي من هذا التقرير للإمساك بقطار الأحداث التي قد يكون لها مثل ذلك الأثر المهم على مسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية ذاتها، واستقراء دلالات صيرورتها على مسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية، خاصة في ميداني الحرية والحكم الصالح، ونهوض المرأة.

ولكن توسل التحليل الكيفي لا يحل مشكلة توافر البيانات تماما. فالأسلوب المقترح يستلزم توافر قواعد بيانات جيدة وشاملة عن الأحداث

الإطار 5

محمد حسنين هيكل: جرسٌ يُدقّ

لقد كان الإصدار الأول لتقرير "التنمية الإنسانية العربية" بمثابة جرس يدق!

وفي تجارب حياتنا العادية فإن دقة الجرس كانت باستمرار تنبيهاً أخيراً لمن يعنيهم الأمر.

فأول جرس وصل إلى آذاننا كان جرس المدرسة يدعو إلى المعرفة والعلم، وجرس القطار كان إعلاناً بأنها فرصة قبل بدء الرحلة، وجرس بعض دور العبادة كان نداءً إلى الصلاة، وجرس سيارة الإسعاف أو الإطفاء كان رجاءً بتغيير أولويات السير وإفساح الطريق لمرور ما لا يحتمل الانتظار، والجرس في مباني المنشآت والمؤسسات كان إنذاراً بأن هناك حريقاً أو محاولة سطو.

وذلك الجرس الذي دقه "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، وقد دق على سمع العرب، وعلى مسمع من غيرهم، جاء يحمل أصداء من دقات كل الأجراس في حياتنا: دعوة إلى معرفة وعلم، وإعلاناً بفرصة أخيرة للحاق برحلة المستقبل، ونداءً إلى التطهر، ورجاءً بإفساح الطريق لأولوية طارئة، وأخيراً إنذاراً بخطر داهم- إذا لم يهرع من يعنيهم الأمر، لأن الشرر المتطاير بعده نار على وشك أن تندلع وتستشري!

والحقيقة أن تقرير التنمية الإنسانية العربية جاء جرساً رن مع الدقيقة الأخيرة من الساعة الأخيرة من الزمن العربي المعاصر- في إطار تاريخ يختلف جذرياً عن كل ما عرفته التجربة الإنسانية الحديثة، وهي تجربة يمكن أن يقال بتبسيط- قد لا يكون مخلاً رغم ما في التبسيط عادة من محاذير- أنها مرت بعدد من العلامات الرئيسية:

– العلامة الأولى الثورة الفرنسية (مطالع القرن التاسع عشر) التي جاءت بعد عهود طويلة من حياة البشر رعايا للأباطرة والملوك والسلاطين والأمراء- وبلورت مفهوم الوطن لشعب بذاته وصفاته يعيش على أرض لها حدود، ويصنع- ضمن ما يصنع في مجال الاقتصاد- سوقاً واحدة تكفل صالح المجموع، وكذلك ظهر سوق الدولة.

– والعلامة الثانية محاولة الوحدة الألمانية (أواخر القرن التاسع عشر) وقد حاولت طرح مفهوم الأمة، باعتبارها جامع قوم بينهم من صلات القرب والجوار، واللغة والثقافة، وتجربة التاريخ المتواصل- مما يوجد لديهم روابط أوسع من حدود أرض وشعب ودولة وطنية- وتلك أحوال تمكن من وعاء سوق أوسع يكفل المصالح، أو كذلك يجب أن يكون. وهو ما يسمح بظهور ما يمكن تسميته "سوق الأمة"، (وقد يتمدد أحياناً ليكون "سوق الإقليم").

– والعلامة الثالثة خروج الولايات المتحدة الأمريكية من وراء عزلة المحيطات (مطالع القرن العشرين)، فإن ذلك الخروج جاء إشارة دالة إلى أن الولايات المتحدة التي اكتفت بنفسها حين لم تكن في حاجة إلى بقية العالم- اكتشفت أنها هي الأخرى تحتاج إلى العالم قدر احتياجه لها. بهذا اللقاء عبر كل قارات الأرض- وقد رافقته طفرات هائلة في مولدات الطاقة ومحركات الطيران ووسائل الاتصال- ظهرت ملامح عالم واحد، راح يمشي يوما بعد يوم إلى نوع من عالمية السوق.

– والعلامة الرابعة أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية- التي ظهرت وتمكنت خلالها وبعدها ثورة الإلكترونيات والفضاء والأقمار الصناعية- فإن أزمة العقائد السياسية التي استحكمت مع انتهاء الحرب الباردة (أواخر القرن العشرين) قادت إلى تحول بالغ الخطر والأثر ترافق معه انتقال يبدو مفاجئاً- مع أنه لم يكن كذلك- وبمقتضاه فإن "سوق العالم" انقلب إلى "عالم السوق".

وعليه، فإن السياق الذي تصاعد من سوق "الشعب ودولته الوطنية"- إلى سوق "الأمة ومجالها القومي" (أو الإقليمي)- إلى "سوق العالم وحركته الواسعة"- وصل إلى "عالم السوق" الساري بكل الحدود الوطنية، والقومية، والقارية.

ومبعث الخطر والخطورة أن "سوق العالم" الساري عبر القارات سوف يتحول إلى "عالم السوق" الطاغي، لأنه سوف يستوعب ويحتوي ويستولي ويفرض هيمنته بدون عوائق أو حواجز طبيعية أو سياسية، وذلك يؤدى إلى مأزق مزدوج: من ناحية، فإن الإرادات المحلية والإقليمية لا تقدر على المقاومة ولا يكون أمامها غير الاستسلام، أي أن السوق يصبح حاكم الشعوب والأمم ومدير شؤون العالم.

ومن ناحية أخرى فإن نفس المأزق ينقل المرجعية الدولية من سلطة القانون إلى سلطة السوق، وهنا فإن الحقوق الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة في نيويورك تسلم دورها لمرجعية بورصة الأوراق المالية في نيويورك أيضاً، كما أن معاقل هذه المرجعية، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهما الشركات العابرة للقارات- سوف تمسك في يدها وتسيطر بالقول الفصل على الشأن العالمي، وعليه فإن السوق يكون المدبر لعمليات المخابرات والآمر للجيوش والأساطيل، والموجه لمنصات الصواريخ على مختلف أنواع حمولاتها!

ولعل تقرير "التنمية الإنسانية العربية" جاء في الدقيقة الأخيرة من الساعة الأخيرة ليطرح على العرب سؤال المصير:

– إذا أردنا عالماً يملك "السوق"- فأين نحن في هذا العالم فكراً وفعلاً- قدرة ومشاركة؟!

– وإذا قبلنا بسوق يملك هو "العالم" فأين نحن في هذا السوق موقعاً ودوراً- توجيهاً وتأثيراً؟!

أي باختصار: أين نحن؟!

التي يمكن أن تنطوي على دلالة لمسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية. وكثرة هذه القواعد تعبر عن وجهة النظر، إن لم نقل التحيز، من جانب الجهة التي تقوم على جمعها. وللتقليل من هذه المشكلة، خاصة فيما يتصل بالأحداث الخاصة بالبلدان العربية، لجأنا إلى استقاء البيانات من أكثر من مصدر، بالإضافة إلى تتبع محتوى وسائل الإعلام عبر الفترة الزمنية محل الدراسة.

في الأبعاد الدولية والإقليمية للتنمية الإنسانية في البلدان العربية

لعل تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) لم يولِ الأبعاد الإقليمية والدولية لمأزق التنمية الإنسانية في الوطن العربي الاهتمام الكافي، أو على الأقل هكذا رأت كثرة من العرب الناقدين للتقرير. وقد قوّى من هذا الشعور صدور التقرير بعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعياتها الجسام، رغم أن العمل على التقرير كان قد بدأ، وانتهت صياغاته الأولى، قبلها.

ومن المؤكد أن المغالاة في تقدير مدى إعاقة التحديات الإقليمية والعالمية للتنمية في البلدان العربية ليست مسلكا إيجابيا مفيدا، بل هي مسلك هروبي في المقام الأول، مريح للنفس المكدودة ولكنه شديد الخطر. إنّه ينطوي على

تكريس قعود الهمة ووهن القدرة، كما يعمي الأبصار عن مهمة الإصلاح الذاتي التي يمكن أن تؤدي إلى بناء القدرة الذاتية العربية، وهي السبيل السليم لمجابهة التحديات الإقليمية والعالمية الجسام التي تواجهها البلدان العربية. ومن هنا كان الخيار الاستراتيجي لتقرير "التنمية الإنسانية العربية" الأول في التركيز على الإصلاح المطلوب في البيت العربي.

إنّ بناء القدرة الذاتية العربية هو السبيل السليم لمجابهة التحديات الإقليمية والعالمية الجسام.

فالعامل الحاسم في المواجهة الناجعة للتحديات الإقليمية والعالمية التي تحيط بالوطن العربي، في نظر فريق التقرير، هو بناء القدرة العربية الذاتية في مجالات المعرفة والقدرات الإنتاجية والسياسية، على مختلف صنوفها، وفي إطلاق الطاقات الخلاقة للشعب العربي عبر توسيع نطاق الحرية وضمانها بالحكم الصالح. ولا يكتمل هذا البناء بما يضمن الفلاح في المنظور التاريخي إلا بنشأة نسق راق من التعاون العربي يصل حد التكامل، نسميه "منطقة مواطنة حرة عربية" ينعم فيها كل عربي بحقوق المواطن غير منقوصة في أي من البلدان العربية ، وفي جميعها. وذلك سيقوي، بلا شك، من القوة التفاوضية للبلدان العربية في المعترك الإقليمي والعالمي الشرس المحيط بها، وسيضمن لجميع البلدان العربية الانتساب إلى عالم الألفية الثالثة من موقع قدرة ومنعة.

خلقت السياسات والإجراءات الأمنية التي أخذت تتبناها بعض البلدان المتقدمة، مناخا جديدا لا يصب في استراتيجية التنمية الإنسانية في الوطن العربي أو في مناطق العالم النامية.

ومع ذلك، لا مناص من التصدي للتحديات "الخارجية" بما يتناسب مع جسامتها. فلا يمكن لنا أن نغفل عن أن العالم قد دخل حقبة تاريخية جديدة بعد أحداث سبتمبر 2001، ليس لحجم الضحايا البشرية على أهميتها، وإنما لما أحدثته من زلزال لا زالت عواقبه السياسية والأمنية تترى.

إن إزهاق الأرواح البشرية البريئة مخالف لكل القوانين الوضعية، وقبل كل شيء للشرائع السماوية. ولكن غلب على السياسة العالمية في مكافحة الإرهاب طابعها العسكري والأمني، وضعفت بل كادت تتلاشى فيها خطط تجفيف منابعه الاقتصادية والسياسية.

وخلقت السياسات والإجراءات الأمنية التي أخذت تتبناها بعض البلدان المتقدمة، مناخا جديدا لا يصب في استراتيجية التنمية الإنسانية في الوطن العربي أو في مناطق العالم النامية.

فقد أصبحت الحكومات في هذه البلدان ترى الانتقال من اللغة القديمة، لغة حقوق الإنسان، والحرية، والمساواة، إلى اللغة الجديدة، لغة الأمن والمصالح، تعزيزا لإحجامها عن ركوب مركب الحريات. فإذا كانت البلدان التي حققت تقدما كبيرا في مجال الحريات وحقوق الإنسان تتبنى قوانين وإجراءات تحد منها، بل وأحيانا تنتهكها، فإن البلدان الأخرى التي تشكو من نقص شديد فيها تذرعت بها حتى تنكص عن الإقدام عليها. فكان هذا مآل المنطق الأمني. فإن أريد مآل آخر فلا مناص عن منطق آخر، منطق زيادة الحريات لأنه يسُد منافذ الإحباط والنقمة، ومنطق المساواة والعدالة الاقتصادية لأنه يولد منابع للرضى والاطمئنان.

ولقد تفاقم الأثر السلبي للأبعاد الدولية والإقليمية على التنمية الإنسانية في البلدان العربية عندما اتسعت عمليات التضييق على الحريات في العالم أجمع، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وإن اتسع نطاق التضييق على الحرية الذي رعته الإدارة الأمريكية الراهنة ليشمل العالم كله، فقد خص العرب والمسلمين منه النصيب الأوفر، حتى وإن كانوا مواطنين، أو مقيمين شرعيين، في الولايات المتحدة أو أوروبا.

فقد لجأت الإدارة الأمريكية إلى إقرار وتطبيق إجراءات تنتهك أبسط حقوق الإنسان. وقد خلصت "لجنة المحامين (الأمريكيين) لحقوق الإنسان" في تقرير حديث إلى أنه:

"خلال العام الماضي، اتخذت حكومة الولايات المتحدة سلسلة من الأفعال أدت إلى تآكل تدريجي لضمانات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، تلك الضمانات الأساسية التي مثلت مركز النظام الدستوري الأمريكي لأكثر من قرنين. إن الصورة التي يرسمها هذا التقرير تبين أن نمط سلوك حكومة الولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر كان، في كثرة الحالات، مفارقا لمبادئ حقوق الإنسان، الأمريكية والدولية. لقد انتُقِص من بعض المبادئ الغالية التي تأسست عليها البلد، أو أُهمِل" (لجنة المحامين (الأمريكيين) لحقوق الإنسان، بالإنجليزية، 2002). ويوثق التقرير جوانب تفصيلية لتدهور ضمانات الحقوق المدنية والسياسية.[6] فقامت الإدارة الأمريكية بمصادرة

---

6 يبين التقرير جوانب عديدة لانتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية منها:
"إن مكتب التحقيقات الفيدرالي يمكن أن يُبلَّغ الآن عن الكتب التي يستعيرها شخص من مكتبة أو يشتريها. ويمكن، وفق قانون "باتريوت" اعتقال غير المواطنين لأمد طويل دون اتهامهم بأي جريمة. وتشمل الإجراءات الحالية للهجرة والتجنيس الاحتجاز دون اتهام، ليس لأسبوع مثلا ولكن لشهور.
لقد أعدت وزارة العدل قائمة للشباب المستهدفين بالاستجواب من قبل السلطات الحكومية فقط على أساس بلد الأصل.
لقد استعملت الإدارة (الأمريكية) مصطلح "عدو محارب غير قانوني"، الذي لا وجود له في القانون الدولي، وكأنه عصا سحرية تتجاهل بها المعايير المستقرة للقانون الأمريكي والدولي. حتى إذا حوكم من يشتبه في كونهم إرهابيين بواسطة لجان عسكرية، وبرئت ساحتهم، تحتفظ الإدارة (الأمريكية) بحق احتجازهم إلى الأبد.
وفي أغلبية من الحالات، عبرت حكومات انتهازية عن مساندة الحرب ضد الإرهاب، وادعت أن حركات التمرد المحلية من فعل جماعات إرهابية تماثل "القاعدة"".

الحريات المدنية والسياسية، وبخاصة للعرب والمسلمين، وأهدرت الحق في محاكمة عادلة أمام القاضي الطبيعي فسمحت بالاعتقال والتوقيف الإداري بدون محاكمة أو حتى توجيه تهمة، وأقرت تقديم المدنيين لمحاكم عسكرية.

ولم تتورع الإدارة الأمريكية عن التوسع في إجراءات العزل العرقي[7] للعرب والمسلمين، ولو كانوا مواطنين أو مقيمين شرعيين من أصول عربية، في أمريكا وأوروبا، فأصبحوا، على نقيض القاعدة الحقوقية، متهمين حتى تثبت براءتهم. فاعتقل الكثير لا لسبب إلا انتمائهم للعروبة أو الإسلام. وفرضت الإدارة الأمريكية على مواطني خمس وعشرين من الدول العربية والإسلامية إجراءات تسجيل البصمات عند دخول الولايات المتحدة، كما فرضت التسجيل لدى جهات حكومية، الذي انتهى إلى الاعتقال الإداري في عدد من الحالات.

وقد ترتب على هذه الإجراءات أن انخفض عدد الطلبة العرب الذين يدرسون في الولايات المتحدة بشكل محسوس في حالة بعض البلدان، (جدول 1)، ممّا ينطوي على تقليل فرصة بعض الطلبة العرب في الاستزادة من أسباب المعرفة.

ومن ناحية أخرى، فلا ريب في أن تعرض العرب المقيمين في الغرب للمضايقات التي سبقت الإشارة إليها هو انتقاص صريح من الرفاه الإنساني لفئة مهمة من العرب. والأهم أن هذه الفئة يؤمَّل لها أن تلعب دورا مهما في التفاعل الحضاري بين البلدان العربية والدول الغربية المصنعة في إقامة مجتمع المعرفة. وبناء عليه، فإن تعرض حال العرب في الغرب للاضطراب والتوتر يضر بفرص التلاقح الحضاري المغني، الذي تتطلبه إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية وعلى صعيد العالم كله، مرة بسبب التضييق على العرب المقيمين في الغرب، ومرة أخرى نتيجة للتقليل من فرص التلاقح الحضاري عبر التزاور وأشكال التفاعل الأخرى (السياحة والمؤتمرات العلمية والمهنية).

كما أن إجراءات التضييق على الحريات المدنية في الغرب شجعت عددا كبيرا من الدول الأخرى ومن ضمنها دول عربية على إصدار قوانين جديدة للحد من الحريات المدنية والسياسية. فأصبحت "الحرب على الإرهاب" في نظر الكثيرين من الذين ناضلوا من أجل الحريات وحقوق الإنسان، حربا مرعبة بذاتها.

الإطار 6

مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الحرب ضد الإرهاب أضرت بحقوق الإنسان وأدت إلى تفاقم البغضاء عبر العالم.

يرى "سيرجيو فييرا دي ميللو" مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه "كان للحرب على الإرهاب آثار ضارة على احترام حقوق الإنسان عبر العالم". فقد "اتخذت الحكومات عبر العالم من "الحرب على الإرهاب" التي أعلنها الرئيس "بوش" بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ذريعة لتبرير نشاطات يعتبرها مضرة بحقوق الإنسان في البلدان المصنعة والعالم النامي". كما عبر عن أن " العرب والمسلمين يتعرضون بشكل متزايد للتمييز العنصري... عن طريق إفرادهم واتهامهم، وحتى عن طريق العنف، في بعض الحالات"، وعبر عن الحاجة إلى " أن نمنع، مهما كانت التكلفة، أن يتحول المدنيون إلى ما يسميه بعض الأناس غير المسؤولين إلى "أضرار جانبية" [8]... لقد عانى المدنيون في العراق بما فيه الكفاية".

المصدر: مؤتمر صحفي في هلسنكي، 17 ديسمبر/كانون أول 2002، تقرير وكالة رويترز.

الجدول 1

عدد الطلبة من بعض الدول العربية في الولايات المتحدة قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001

البلد	عدد الطلبة في الولايات المتحدة		
	1999	2003/2002	الانخفاض %
السعودية	5156	3581	31
قطر	338	250	26
عُمان	459	345	25
اليمن	188	181	4

المصدر: بيانات جمعها مكتب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة من السفارات العربية.

ولعل أوخم العواقب غير المباشرة للحرب الأمريكية على "الإرهاب" أن السلطة في بعض البلدان العربية وجدت مبرراً آخر للتضييق مجددا على الحريات عبر تبني تعريف مُوسَّع للإرهاب اتخذ تعبيرا مؤسسيا على الصعيد العربي في " الميثاق العربي لمكافحة الإرهاب" الذي انتقد في دوائر حقوق الإنسان العربية والدولية باعتبار أن مثل هذا التعريف الموسع يفتح الباب لإساءة الاستخدام من قبيل السماح بالرقابة، وتقييد الوصول إلى الإنترنت، بل وتجريم الطباعة والنشر لأية مادة "يمكن" أن تشجع على "الإرهاب"، إضافة لكونه لا يحرِّم، صراحة، الاحتجاز أو التعذيب، كما لا يتيح سبلا للاعتراض على قانونية الاحتجاز، ولا يحترم الحرية الخاصة لأنه لا يشترط إذنا من القضاء لفرض التنصت على الأفراد والجماعات. (منظمة العفو الدولية، بالإنجليزية، 2002 و2003).

لعلّ أوخم عواقب الحرب على الإرهاب أن السلطة في بعض البلدان العربية قد وجدت مبرّراً آخر للتضييق مجدداً على الحريات.

7 Ethnic profiling
8 Collateral damage

مغبة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على التنمية الإنسانية في البلدان العربية

إن احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى يضع عبئا متواصلا ومباشرا على اقتصادات البلدان العربية، ويخلق حالة من القلق في الوطن العربي تجعل للإنفاق العسكري أولوية على برامج التنمية الإنسانية.

خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يشكل عقبة كؤوداً في وجه التنمية الإنسانية، يترتب عليه إهدار خطير لفرص التنمية الإنسانية في البلدان العربية، ولا نقول في فلسطين فحسب. حيث تمتد معاناة الاحتلال إلى عموم الشعب العربي، وإن اقتصر جانب من أوخم عواقبه على حدود فلسطين.

بداية، يحرم الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين جميعاً من الحرية والكرامة الإنسانية ويهدر حقهم المعترف به دولياً في تقرير المصير. ولكن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي أيضاً تهدر الثروات والقدرات البشرية الفلسطينية، والأمن الفردي والجمعي، بل والحياة ذاتها، على الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أن احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى يضع عبئا متواصلا ومباشرا على اقتصادات البلدان العربية ويقود إلى وضع هرم للأولويات ما كان له أن يقوم حينما يغيب الاحتلال والمخاطر الخارجية. فهو يخلق حالة من القلق في الوطن العربي تجعل للإنفاق العسكري أولوية على برامج التنمية الإنسانية. وإذا كانت المخاطر الخارجية تخلق حاجة أصيلة لدرئها، فإن الحكومات قد تتوسل بها لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية أخرى. فهي قد تصبح ذريعة لمنع التحول السياسي المطلوب أو إبطائه، أو التلكؤ في تمكين القوى المحرومة والمهمشة وإدماجها في سياق العملية السياسية وفي نطاق مسار التنمية الاقتصادية. ولا ريب أن الاحتلال والمخاطر الخارجية يساهمان بشكل مباشر أو غير مباشر في إعاقة مسار التنمية لأنه ينقل الجهد ويحول الموارد بعيدا عنها إلى أنشطة غير إنتاجية، ويمنع التغيير من ظروف الوضع الراهن إلى ظروف تحتضن وترعى التنمية الإنسانية. وفي النهاية، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي كتهديد ملح للأمن القومي لبعض البلدان العربية قد وُظِّف من قبل بعض نظم الحكم كتبرير للتضييق على الحريات في البلدان العربية، وليس أبعد من هذا إهدار لفرص التنمية الإنسانية في عموم الوطن العربي.

ولا يخفى أن الاعتقاد بامتلاك إسرائيل لترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل[9] دون رقابة دولية أو رادع إقليمي أو دولي، ما يراه العرب ازدواجا في المعايير الدولية في هذا الصدد، يزج بالمنطقة العربية وما حولها في سباق تسلح مستعر يستنزف موارد كانت جهود التنمية في المنطقة أولى بها.

في عام 2002، استغلت حكومة إسرائيل "الحرب ضد الإرهاب" فاجتاح الجيش الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية بكاملها تقريبا، مقترفا للتدمير العشوائي للمزارع والمساكن وعمل على تقويض السلطة الفلسطينية، واستعمل المدنيين العزل كدروع بشرية، وارتكب سلسلة من جرائم التدمير والترويع والقتل، بل، وفقا لمنظمة غير حكومية مشهود لها، "مراقبة حقوق الإنسان"[10] الأمريكية، "جرائم حرب"، خاصة في "جنين" و"نابلس" وغيرهما (مراقبة حقوق الإنسان (بالإنجليزية)، 2002) و (منظمة العفو الدولية، 2002).

وفي أوائل نيسان/ إبريل أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بأغلبية 33 صوتا من 53، "انتهاك سلطات الاحتلال الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية" بما في ذلك "ممارسة التصفيات أو القتل خارج حدود القانون"، وعبرت عن قلقها العميق تجاه "أعمال القتل الجماعي" ضد الشعب

الإطار 7

تقرير مراقبة حقوق الإنسان : 2002، ملخص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنين

"قامت قوات الأمن الإسرائيلية بتجاوزات واسعة النطاق تشمل الاستعمال الزائد، وغير المميز، للقوة القاتلة ضد المتظاهرين الفلسطينيين العزل؛ والقتل خارج سياق القانون بواسطة جنود قوى الدفاع الإسرائيلية؛ والتزيد في إطلاق النار في مواجهة الهجمات الفلسطينية؛ والتقاعس في مواجهة اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين؛ وإجراءات "الإغلاق" ضد المجتمعات الفلسطينية والتي تمثل عقابا جماعيا".

"أما في جنين فقد "وثّقت "مراقبة حقوق الإنسان" عبر تحقيقاتها أعمال قتل غير قانونية ومتعمدة، وقتل أو جرح أشخاص يحميهم القانون من خلال الاستعمال الزائد للقوة غير المتناسبة مع الحال. وتنتهك هذه الأعمال القانون الدولي الإنساني الذي يمنع القتل المتعمد لغير المتحاربين. ووجدت المنظمة أيضا حالات عطّل فيها جنود قوى الدفاع الإسرائيلية عمدا وصول المساعدة الطبية للجرحى دون مبرر ظاهر لضرورة عسكرية، مما يشكل انتهاكا آخر لنصوص القانون الدولي الإنساني القاضية بمنع "تسبيب المعاناة أو الضرر الجسيم للجسد أو الصحة.... وهناك دليل قوي على أن بعض الحالات التي تم توثيقها تشكل انتهاكات خطيرة لميثاق "جنيف"، أي ارتكاب جرائم حرب."

المصدر: مراقبة حقوق الإنسان (بالإنجليزية)، 2000.

9 مثلا، تقع إسرائيل في عداد أقلية من الدول التي لا يقوم شك في امتلاكها للسلاح النووي، وإن لم تعترف به (وزارة الخارجية الأمريكية، نقلا عن موقع infoplease.com على الإنترنت)، ويحوي موقع شبكة MSNBC الأمريكية على الإنترنت توثيقا تفصيليا لقدرة إسرائيل النووية. كما امتنعت إسرائيل عن التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويصنف مركز دراسات "عدم الانتشار" التابع لمركز "مونتريي للدراسات الدولية" حيازة إسرائيل للأسلحة الكيميائية في فئة "محتمل" وللأسلحة البيولوجية في فئة "ممكن"، علما بأن إسرائيل لم تصدق على كلا اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

10 Human Rights Watch

الفلسطيني، وأكّد القرار "الحق المشروع للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي" (لجنة حقوق الإنسان، جنيف، قرار 6/2003).

التكلفة الإنسانية للاحتلال الإسرائيلي

لقد جلب الاحتلال الإسرائيلي الموت والدمار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. فمنذ بدء الانتفاضة الحالية في سبتمبر من عام 2000 وحتى شهر أبريل من عام 2003، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 2405 مواطنا فلسطينيا، وجرحت 41000 مواطن آخر. وليست هذه أرقاما صماء، وإنما أناس دمرت حياتهم، وأحبطت آمالهم، ووُئِد مستقبلهم، وثكلت أسرهم. ومعظم من قتل (85٪) من المدنيين، ونسبة هامة (20٪) من الأطفال. وتقدر منظمة اليونيسيف أن 7000 من الأطفال قد جرحوا.

وقد نجم عن النزاع أيضا ضحايا إسرائيليين، وتقدّر قوات الدفاع الإسرائيلية[11] أن 781 إسرائيليا قتل، وجرح 5468، من العسكريين والمستوطنين والمدنيين خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2000 وحتى أيار/مايو 2003. ولا ريب أن وقوع ضحايا من المدنيين الأبرياء[12] هو على الدوام مأساة إنسانية.

وإذا علمنا أن حجم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يعادل واحد بالمائة من سكان الولايات المتحدة، فإن عدد القتلى من الفلسطينيين يكافئ، مقارنة، ربع مليون من المواطنين الأمريكيين. كما أن عدد الجرحى يقابل، مقارنة، أربعة ملايين من المواطنين الأمريكان.

وإلى جانب العدد الضخم من الضحايا، تعاني التنمية الإنسانية في فلسطين من فقدان الحريات، وخسارة الحياة المعيشية، ودمار البنى الأساسية، والتدهور المريع في الظروف الصحية. كما يقاسي الفلسطينيون من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الأساسية، في الحياة، وفي الحرية، وفي الغذاء، وفي التعليم، وفي العمل.

ومن العسير أن نعثر على شبيه تاريخي لتقسيم الأراضي المحتلة إلى تجمعات. وبينما هي تشترك في قليل من أوجه الشبه مع سياسات العزل العرقي الماضية في الولايات المتحدة، فإنها أشبه ما تكون بسياسة "البانتوستانات" التي فرضها النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

الإطار 8

الضحايا البشرية للاحتلال الإسرائيلي في أقل من عامين (حتى أوائل إبريل 2003)

- 2405 قتلى منهم
  - 451 طفلا
  - 265 تلميذا
  - 1455 بذخيرة حية
  - 496 بواسطة أسلحة ثقيلة
  - 219 اغتيالا
- 41,000 جريح منهم
  - 7000 طفل
  - 2981 تلميذا
- 2500 عاهات مستديمة منهم
  - 500 طفل
- 9 صحفين قتلى منهم
  - 7 فلسطينيين
- 75 صحفيا جريحا
- +167 اعتداء على صحفيين

المصدر: مصادر عدة مجمعة من قبل: كشف حقائق فلسطين؛ وفيما يتصل بالجوانب التعليمية: المبادرة الفلسطينية للحوار والديمقراطية (مفتاح)

ويطال العقاب الجماعي من خلال إغلاق المناطق ومنع التجول بينها وداخلها، ثلاثة ملايين من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقسم الحواجز ومراكز التفتيش الإسرائيلية الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثمائة من التجمعات السكانية المنفصلة. وتقاسي معظم المدن والقرى والمخيمات المحتلة من فترات منع التجول والإغلاق المطولة. فمدينة نابلس مثلا، ظلت تخضع فعليا لمنع التجول على مدى السنتين الماضيتين. كما قاسى حوالي 15000 فلسطيني من التقييد الأقصى لحركتهم من خلال الاعتقال، وما زال ستة آلاف منهم في السجون، من بينهم 350 طفلا.

ويحرم الإغلاق ومنع التجول الناس من الخدمات والإمدادات الأساسية، مما يخلق أزمة إنسانية كبيرة. كما يمنعان الوصول إلى الرعاية الصحية، ويحددان حركة التجهيزات الطبية والعاملين في القطاع الصحي. ولا يتمكن مرضى القلب أو السرطان أو الكلى من أسباب العلاج، أو لا يقدرون عليها. كما لا تستطيع النساء الحوامل من الحصول على خدمات الولادة، ويجبرن على الولادة في بيوتهن أو حتى على قارعة الطرق عند نقاط التفتيش. وقد ولدت ثلاث وأربعون امرأة أطفالهن عند نقاط التفتيش، تسع منهن مات أطفالهن أثناء الولادة (منظمة الهلال الأحمر الفلسطيني). ولا يستطيع الآباء تطعيم أطفالهم في الوقت الذي تتضاعف فيه المخاطر الصحية العامة. ولا يقدر الأطفال ولا المعلمين على الذهاب إلى المدارس. ويستشري سوء التغذية، حيث يعاني 30٪ من الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، و21٪ من سوء التغذية الحاد (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجامعة

أدانت لجنة حقوق الإنسان انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية، وأيدت "الحق المشروع للشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي".

11 http://www.idf.il

12 سقط في النزاع ضحايا من جنسيات أخرى أيضا، وليس سحق ناشطة السلام الأمريكية النبيلة "راشيل كوري" تحت جرافة إسرائيلية إلا مثل واحد.

بينما يُضيّق تشييد المستوطنات والجدار العازل الخناق على الشعب الفلسطيني، يقضي تدمير إسرائيل للممتلكات والبنى الأساسية الفلسطينية على آمال قيام اقتصاد فلسطيني قادر على الحياة.

"جونز هوبكنز" (بالإنجليزية)، 2002). وتتفشى المعاناة النفسية الحادة، وبخاصة بين الأطفال. وتجد الأسر والأصدقاء والمجموعات نفسها معزولة وغير قادرة على التواصل والتعاضد فيما بينها.

وبينما يضيق تشييد المستوطنات والجدار العازل الخناق على الشعب الفلسطيني، يقضي تدمير إسرائيل للممتلكات والبنى الأساسية الفلسطينية على آمال قيام اقتصاد فلسطيني قادر على الحياة. وخلال الفترة من تشرين أول/أكتوبر 2000 ونيسان/أبريل 2002 بلغت الأضرار المادية 305 ملايين دولار. وفي منتصف شهر أيار/مايو 2002، بعد توغل إسرائيلي في عدد من مدن الضفة الغربية خلّف 260 قتيلا فلسطينيا، قدرت مجموعة المانحين الدوليين الأضرار المادية بأكثر من 361 مليون دولار (مجموعة المانحين، لجنة تنسيق المساعدة المحلية، 2002). ومن هول ما رآه منسق الأمم المتحدة الخاص "تيري لارسن"، في أحد هذه التوغلات (في جنين)، فإنّه وصف المشهد الماثل أمامه بأنه "مرعب فوق التصور" و"بغيض أخلاقيا". ولم تلجم صرخته المدوية ولا احتجاجات المجتمع الدولي التدمير الجاري. فبحلول أيلول/سبتمبر 2002، تضاعفت الأضرار تقريبا لتبلغ 728 مليونا من الدولارات.

وقد حرمت الممارسات الإسرائيلية قطاعات كبيرة من المواطنين الفلسطينيين من فرص العمل والدخل، حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي بمقدار أكثر من النصف. كما قدر مجموع خسائر الدخل ما بين 3,2 و 10 بليون دولار (ناهيك عن كلفة تدمير الممتلكات العامة والخاصة). ويرزح الآن ثلاثة أرباع الفلسطينيين في الفقر (يقدر رسميا بأقل من دولارين للفرد يوميا) حيث زاد عدد الفقراء ثلاث مرات منذ سبتمبر 2000. كما يعاني من البطالة ثلثا القوة العاملة في قطاع غزة، ونصفها في الضفة الغربية. ويعتمد الفلسطينيون الآن على المساعدات الغذائية أكثر من أي وقت مضى. ويقدر البنك الدولي أنه إذا ما حل الصراع ورفع الإغلاق، فسيحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى سنتين على الأقل لإعادة الدخل إلى ما كان عليه في العام 1999.

وتزيد معدلات البطالة الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أكثر من ضعف معدلات البطالة التي سادت في الولايات المتحدة في أسوأ فترات أزماتها الاقتصادية، أي الكساد الكبير. كما أن نسبة الانخفاض في الناتج القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية أعظم كثيرا من ذاك الانخفاض في الناتج القومي الإجمالي الأمريكي في تلك الفترة.

ومع أن اليأس وفقدان الأمان لا يمكن تقديرهما كميا، إلا أنهما تكاليف باهظة للاحتلال. وبدوافع القرابة، ومن خلال استشعار المصيبة، وبفضل وسائل الإعلام الحديثة، يشاطر العرب جميعا إخوانهم الفلسطينيين في عذابهم. ويشهدون يوميا على فقدان إسرائيل المطلق لمزاعم الفضيلة والمدنية واحترام حقوق الإنسان.

احتلال العراق

عند الصياغة الأولى لهذا التقرير، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد العدة لشن حرب تستهدف، في العلن، نزع أسلحة الدمار الشامل التي تدعي أن العراق يمتلكها، وإسقاط نظام الحكم المستبد في العراق واستبداله بآخر ديمقراطي. ولم تكد الصياغات الأخيرة لهذا التقرير تقترب إلا وكان العراق يرزح تحت احتلال أمريكي- بريطاني، بعد حرب قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا مع بعض من الشركاء.

شن هذا التحالف الحرب على العراق دون تفويض من مجلس الأمن الدولي. ردا على سؤال في مؤتمر صحفي في لاهاي في 11 آذار/مارس 2003 قال الأمين العالم للأمم المتحدة "إذا خرجت الولايات المتحدة وقوى أخرى عن المجلس وقامت بعمل عسكري، فلن يكون هذا متمشيا مع الميثاق". وشن التحالف الحرب أيضاً في وجه معارضة شعبية قوية في البلدان العربية، بل عبر العالم كله، بما في ذلك الدول المنضمة للتحالف.

ورغم أن النتائج النهائية لهذه الحرب لم تكن قد اتضحت بشكل جلي عند الانتهاء من إعداد

الإطار 9

الخسائر المادية للاحتلال الإسرائيلي في تسعة عشر شهرا (حتى أوائل نيسان/أبريل 2003)

- الإضرار ب 11553 منزلا
- تدمير* 4985 منزلا
- تدمير* 323 مدرسة
- تدمير* 30 مسجدا
- تدمير* 12 كنيسة
- تدمير* 134 بئرا
- اقتلاع 34606 شجرة
- مصادرة 1162 دونما
- تدمير 17162 دونما

* تدمير كلي أو جزئي

المصدر: مصادر عدة مجمعة من قبل: كشف حقائق فلسطين؛

وفيما يتصل بالجوانب التعليمية: المبادرة الفلسطينية للحوار والديمقراطية (مفتاح).

هذا التقرير، إلا أن مرحلة العمليات العسكرية وما تلاها من دخول قوات الاحتلال للمدن العراقية الرئيسية، ومن ضمنها بغداد، كان لها آثار جسيمة على العراق وشعبه.

ولا ريب أن أفدح الخسائر كانت ما أصاب البشر من قتل وجرح وتشريد. فقد أدى استخدام طرائق حرب لا تميز بين الأهداف المدنية والعسكرية، ومنها القنابل العنقودية، إلى قتل وتشويه وفقد أعضاء لعدد كبير من العراقيين، وكثرة منهم من الأطفال الذين سترافقهم آثار هذه الإعاقات والتشوهات مدى حياتهم. وما زالت شظايا هذه القنابل الموغلة في عدم ذكائها تغطي مساحات واسعة، وستبقى أجزاؤها التي لم تنفجر تهدد المدنيين العراقيين، وبخاصة الأطفال منهم. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة "مراقبة حقوق الإنسان"، ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قد حذرت في رسالة سابقة لوزيري الخارجية الأمريكي والبريطاني بتاريخ 2003/3/19 من استخدام القنابل العنقودية في الأماكن التي يوجد فيها المدنيون، بسبب ما تخلفه من شظايا تستمر في إصابة المدنيين لمدة طويلة بعد انتهاء الحرب (مراقبة حقوق الإنسان، بالإنجليزية، 2003). وليست المخاطر الصحية لذخائر اليورانيوم المنضب التي تلوث شظاياها البيئة العراقية وأرض العراق وموارد مياهه أقل إعاقة لصحة العراقيين ولمستقبل التنمية الإنسانية في العراق.

ولكن الدمار المادي كان أيضا بالغ الضخامة. غير أن الدمار الأبشع في منظور الحضارة والمعرفة تمثل في التغاضي عن استباحة ونهب متحف بغداد ومكتبتها ومركز الفنون العراقي، مما يعد خرقا للمادة 53 من اتفاقية جنيف الأولى التي تنص على مسؤولية قوة الاحتلال عن حماية الأغراض الثقافية والأماكن الدينية من أجل المحافظة على التراث الثقافي والروحي للسكان الذين يخضعون للاحتلال.

كما أن الملاحقة الأمريكية للعلماء العراقيين تثير مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى وقف مسيرة البحث العلمي والتطوير التقاني في العراق، وفي المنطقة بأكملها. وهي مخاوف يزيد منها ما يتعرض له بعض العلماء والدارسين العرب في الجامعات الغربية من قيود لا سابق لها على حرياتهم العلمية والشخصية، أشرنا إليها فيما سبق.

لقد أطاحت الحرب على العراق، لا ريب، بنظام حكم شمولي وممعن في القهر حرم العراقيين كافة من التمتع بالحريات المدنية والسياسية، وسام كثرة من العراقيين صنوف التنكيل والعذاب التي كانت أنباؤها تتداول سرا فيما مضى ولكن تتكشف كل صباح الآن بعض من بقاياها أو آثارها. ولم تتوقف خطايا النظام السابق عند حدود العراق، فقد أدى غزو الكويت في العام 1990 إلى تهديد خطير للأمن القومي العربي، وإلى اشتداد أزمة العمل العربي المشترك.

غير أن غزو العراق واحتلاله، وما ترتب عليهما من دمار لم يقتصر على البنى المادية ولكن طال البنى المؤسسية للخدمات والأمن. وأدّى ذلك إلى فوضى عارمة وافتقاد جموع العراقيين للأمن والأمان. وذلك ما يضع شعب العراق، والمنطقة، أمام تحد من نوع جديد لا يمكن مجابهته إلا بتمكين الشعب العراقي من حقوقه الأساسية وفق الشرعة الدولية، بالتحرر من الاحتلال، واستعادة ثرواته، إضافة إلى إقامة نظام حكم صالح يمثل جموع العراقيين تمثيلاً سليماً يسهر على إعادة بناء العراق من منظور التنمية الإنسانية.

إلا أن تبعات غزو العراق واحتلاله لا تتوقف عند حدوده. وسيكون لتطور الأوضاع في العراق، إضافة إلى ذلك، آثار مهمة على التنمية الإنسانية في عموم الوطن العربي. إذ بالنسبة للمنطقة العربية ككل، جسدت هذه الحرب مخططات إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج خدمة لأغراض قوى أجنبية.

وفي مواجهة ذلك كله تطمح سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية" إلى حفز رؤية استراتيجية تبلورها النخب العربية، عبر عملية إبداع مجتمعي وطنية، تتوخى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل خدمة للتقدم الإنساني فيها. وتدور هذه الرؤية في التقرير الحالي حول بناء مجتمع المعرفة في البلدان العربية، الفصل التاسع، وفي التقارير اللاحقة، حول مطالب جوهرية أخرى لبناء التنمية الإنسانية في البلدان العربية. فلا جدال في أن الإصلاح من الداخل، المتأسس على نقد رصين للذات، هو البديل الصحيح لمخططات إعادة تشكيل المنطقة من الخارج.

التكامل العربي

شهدت العقود الستة الماضية بعض الإنجازات على صعيد التكامل العربي، إلا أن الإخفاقات كانت أعظم، سواء من حيث الارتقاءُ بمستوى التكامل والاقتراب به من غاياته النهائية، أو من حيث الإسهامُ في بناء التنمية الإنسانية عربيا.

على صعيد الإنجاز، نشطت الدول العربية

وضع الاحتلال الشعب العراقي أمام تحدٍّ جديد لا يمكن مجابهته إلا بتمكين الشعب العراقي من حقوقه الأساسية وفق الشرعة الدولية، بالتحرر من الاحتلال، واستعادة ثرواته، إضافة إلى إقامة نظام حكم صالح يمثل جموع العراقيين تمثيلاً سليماً يسهر على إعادة بناء العراق من منظور التنمية الإنسانية.

الإصلاح من الداخل، المتأسس على نقد رصين للذات، هو البديل الصحيح لمخططات إعادة تشكيل المنطقة من الخارج.

الثماني عشرة الموقعة على "منطقة التجارة الحرة العربية" في تنفيذ نصوصها. فحررت التجارة في 60٪ من المنتجات المتداولة بين الأطراف بحلول كانون ثاني/يناير 2003، وينتظر أن يحرر كامل التجارة بين الدول الأطراف بحلول كانون ثاني/يناير 2005.

ما فتئ حال التكامل العربي يقصر كثيرا عمّا أسماه تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول "منطقة مواطَنة حرة عربية".

وعلى صعيد التكامل عالميا، انضمت إحدى عشرة دولة عربية إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهناك خمس أخر في سبيلها للانضمام. ولم يتضح بعد ما إذا كانت الدول العربية الأعضاء في المنظمة، حاليا أو مستقبلا، ستحرص على الاستفادة من نصوص "الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات" (الجات) التي تسمح بالانضمام إلى ترتيبات التجارة الإقليمية، بحيث تتكامل عضوية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية مع انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية، مما يزيد من قدرة البلدان العربية على جذب الاستثمار الأجنبي، على تنوع مصادره، إلى عموم المنطقة العربية.[13]

كما أن هناك انسياقاً وراء أساليب للتكامل ابتدعت لتلائم أوضاع مجتمعات متقدمة رغم ثبوت فشلها في كثير من تجمعات الدول النامية. فمنطقة التجارة الحرة العربية مثلا تقتصر على التجارة في السلع، وذلك لا يفضي بالضرورة إلى قيام سوق عربية مشتركة في الخدمات ورؤوس الأموال والعمل، ولا ينطوي على قيام بنى مؤسسية تتولى تنظيم وضبط تدفقات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

يسود في البلدان العربيّة أدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم.

وفي ظل محدودية المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار على المستويات القطرية، اتصف النسق التكاملي العربي بضعف هذه المشاركة، وبإهمال عمليات تعريف المواطن العربي بما يتخذ من إجراءات وقرارات يفترض أنه المستفيد الأول منها. وانحصر التفكير في مناقشة متطلبات تحرير التجارة البينية وما قد يترتب عليها من أضرار على فئات مصالح قائمة، وفي صراع حول الاستثناءات من عملية التحرير، دون اهتمام بدور التكامل في رفع الكفاءات الإنتاجية والقدرات التنافسية عربيا وعالميا.

باختصار، ما فتئ حال التكامل العربي يقصر كثيرا حتى الآن عمّا أسماه تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول "منطقة مواطَنة حرة عربية".

تطور حال الحرية والحكم الصالح من قواعد البيانات الدولية

يسعى هذا الجزء لتتبع حال مؤشرات الحرية والحكم الصالح المتاحة من قواعد بيانات دولية، نقر مسبقا بنقائصها ولكن يضطرنا لاستعمالها غياب بدائل افضل. ونتمنى أن يتاح في القريب العاجل بدائل عربية لها، ربما عبر إصدارات لاحقة من تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

تطور مستوى التمتع بالحريات المدنية والسياسية (1990-2000)

نحاول هنا تتبع مستوى التمتع بالحريات المدنية السياسية في البلدان العربية في العقد الأخير من القرن العشرين، استقراء للاتجاه العام، باستخدام المؤشر، القاصر، الذي استعملنا في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002)[14] والذي توقفت فيه قيم مؤشر الحرية عند العام 1998 حسب البيانات المتوافرة وقت إعداد التقرير الأول. وفي وقت الكتابة، لم يكن المؤشر متوافرا إلا للعام 2000/2001 فقط (بيت الحرية (بالإنجليزية)، 2002).

ويظهر من شكل 5 أنه بينما كان الاتجاه العام على صعيد العالم، وكثرة مناطقه، عبر عقد التسعينات صاعدا بوجه عام، خاصة في النصف الثاني من العقد، يمكن القول أن الاتجاه في عموم البلدان العربية كان هابطا مع تدهور واضح في أوائل التسعينات. كما احتفظت البلدان العربية في المتوسط بأدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم المعتبرة.

والواقع أنه، حسب هذا المؤشر، جاءت خمس بلدان عربية بين أقل عشرة بلدان صنفت عند أدنى مستويات التمتع بالحرية في العالم في العام 2000/2001.

مؤشرات التمثيل والمساءلة

وفي معرض الاستشهاد بقواعد البيانات الدولية،

13 لا يمكن ضمان هذا الأمر في حالة الانضمام المنفرد إلى ترتيبات عالمية أو اتفاقات ارتباط مع الاتحاد الأوروبي مثلا بدون ترتيب إقليمي عربي على صورة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. ففي حالة الارتباط المنفرد تنتفي الحاجة لتوطين الصناعات من البلدان المصنعة إلى البلد العربي نظرا لإلغاء القيود على التجارة بينه وبين بلدان الارتباط المصنعة.

14 مؤشر الحرية الذي يصدره "بيت الحرية" الأمريكي. وقد استعمل التقرير هذا المؤشر رغم تحفظات مهمة عليه، لاعتبارات فنية وعملية تتلخص في توافر سلسلة زمنية طويلة وقاعدة بيانات تفصيلية لعدد كبير من بلدان ومناطق العالم، عن المؤشر المذكور، مع غياب بديل آخر مقنع خال من شوائب مؤشر "بيت الحرية"، نتيجة لضعف قياس الحرية ومؤشرات الحكم الصالح بوجه عام، وبوجه خاص في البلدان النامية، والعربية ضمنها. ونظرا للأهمية الحيوية لموضوع الحرية، بخاصة من منظور التنمية الإنسانية العربية، كان جماع الرأي في هذا الأمر المُشْكِل هو استعمال المؤشر لإثارة موضوع الحرية من أوسع باب ، دون تبنيه، مع الدعوة لتجاوزه؛ بل العمل على تجاوزه، من خلال إصدارات تالية من تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

يمكن التطرق أيضا إلى مؤشرات التمثيل والمساءلة (كاوفمان وآخرون (بالإنجليزية)، 2002)[15]، ولعل التمثيل والمساءلة أهم أركان الحكم الصالح، التي استشهد بها في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول. ويوضح شكل 6 أنه رغم تحسن طفيف في قيم مؤشرات التمثيل والمساءلة في مجمل البلدان العربية في العامين محل المقارنة، ما برحت المنطقة العربية تحتل، وفق مجموعة المؤشرات هذه، أدنى مستويات التمثيل والمساءلة بين مناطق العالم.

مؤشر الانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال

نختتم هذا الجزء بعرض أحدث تقييمين للانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال، في دول العالم وفق تقييم مؤسسة الشفافية الدولية (بالإنجليزية)، 2002، شكل 7، حيث يمثل الرمز المصمت العام 1998 والرمز الفارغ العام 2002، ويلاحظ أن قيم المؤشر الأدنى هي الأسوأ (الأكثر فسادا).

لا يدلّ الشكل على تحسن واضح في موقع البلدان العربية الداخلة في التقييم، نسبة إلى باقي بلدان العالم، بين عامي 1998 و2002، وإن كان موقع واحد منها، مصر، قد تحسن قليلا.

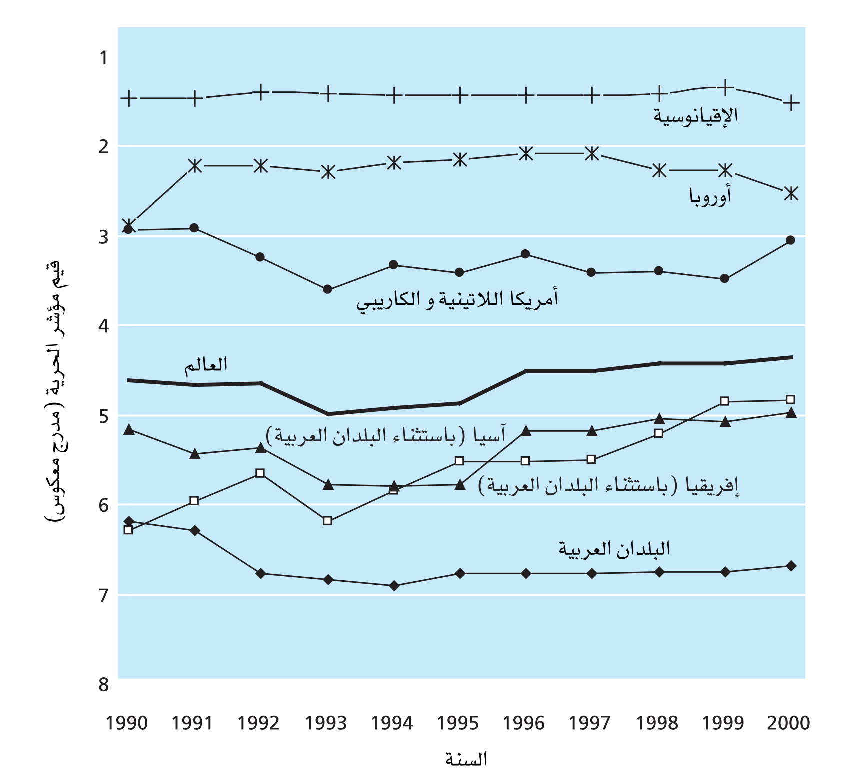
التطورات المؤثرة على التنمية الإنسانية داخل البلدان العربية

يقوم هذا الجزء على حصر الأحداث المهمة التي جرت على الصعيد القطري في البلدان العربية ويستشف أن لها أثرا محسوسا، إن سلباً أو إيجاباً، على مسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية، واستقراء اتجاهات آثارها على التنمية الإنسانية. وبسبب طبيعة البحث والمنهج المتبع، يركز القسم على ميداني توسيع نطاق الحريات وإقامة الحكم الصالح، ونهوض المرأة (بالمقابل، فإن تحسناً جوهرياً في ميدان اكتساب المعرفة يحتاج مدى زمنيا أطول ليتحقق).

ولعل من أهم التطورات التي كان يحتمل أن تؤدي إلى تحسن مهم في حال التنمية الإنسانية في عموم البلدان العربية إن أقرت وطبقت بفعالية، هي المبادرة واسعة النطاق لإصلاح الوضع العربي عامة، التي أعلنها وليّ عهد السعودية الأمير عبد الله في مطالع العام الحالي شاملة للأبعاد التالية:

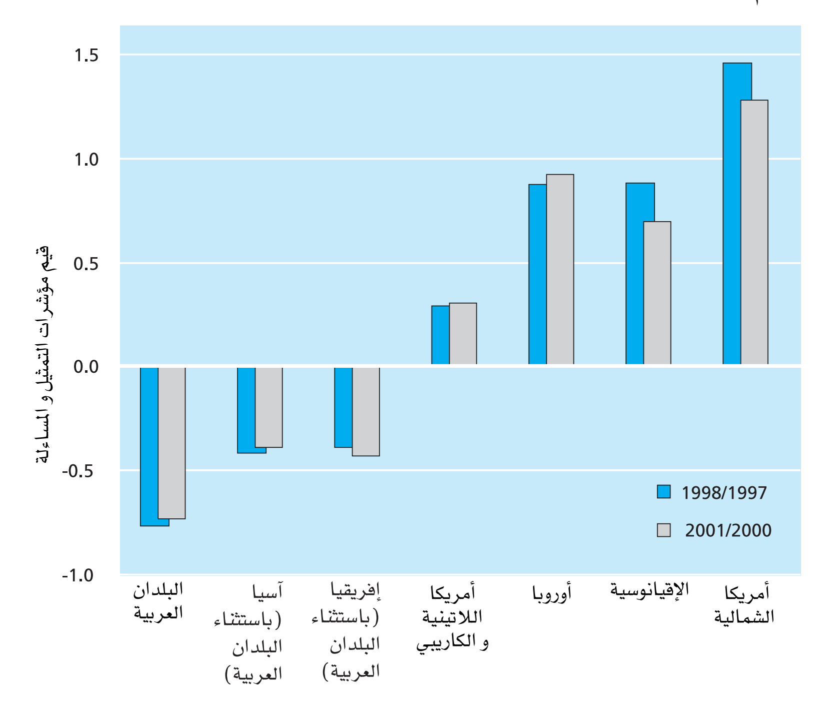
الشكل 5

متوسط قيم مؤشر الحرية، مرجحاً بعدد السكان، المنطقة العربية ومناطق أخرى من العالم، 1990-2000



الشكل 6

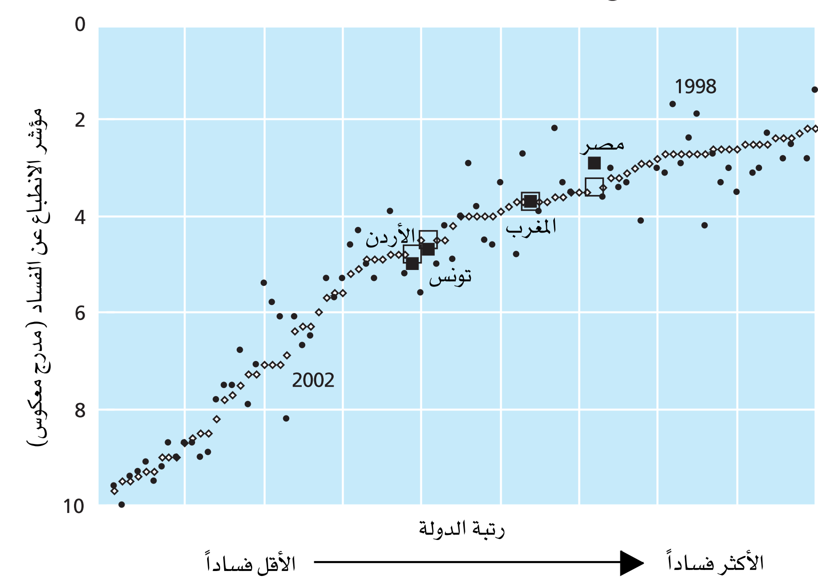
متوسط قيم مؤشرات التمثيل والمساءلة، المنطقة العربية ومناطق مقارنة في العالم، 2001/2000-1998/97



15 مع الإشارة الواجبة إلى أن مجموعة المؤشرات هذه لا تخلو بدورها من شوائب، بل من تحيز يعود إلى اعتبار نسق الحكم في الولايات المتحدة المثل الأعلى، رغم أنه، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، يعاني نواقص ضخمة كما أسلفنا.

الشكل 7

مؤشر الانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال حسب مؤسسة الشفافية الدولية، موضحاً موقع البلدان العربية الداخلة في التقييم، 1998 و 2002



"الإصلاح الذاتي وتطوير المشاركة السياسية، منطلقان أساسيان لبناء القدرات العربية وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة داخل الدول العربية وتعزيز المشاركة وتقوية التعاون العربي والقدرات العربية المشتركة، وتلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستديمة" (وثائق مؤتمر القمة العربي، مارس 2003، جريدة الأهرام، القاهرة).

وكان ينتظر أن تعرض المبادرة على مؤتمر القمة العربي في دورته العادية (مارس 2003). غير أن بيان القمة خلا من إشارة إليها. ويبدو أن الظروف غير العادية التي عقدت فيها القمة في شرم الشيخ، المتمثلة في التهديد بغزو العراق، عصفت بفرص هذه المبادرة في حينها على الأقل، وأدت إلى الاتفاق على تأجيل النظر فيها إلى الدورة العادية التالية المنتظر أن تنعقد في تونس.

تطورات مشجعة في البحرين وأخرى في المغرب على صعيد المشاركة السياسيّة.

توسيع نطاق الحريات وإقامة الحكم الصالح

رغم التقدير العام بتدني مستوى التمتع بالحريات وقرب غياب الحكم الصالح في البلدان العربية، احتفى تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) بتطورات إيجابية في مجال الحريات وإقامة الحكم الصالح في بلدين عربيين: البحرين والمغرب.

وقد اطردت التطورات المشجعة في البحرين، فألغي قانون "أمن الدولة" الذي كان عنوان القهر في البلد، وأُعلن أن الدولة تكفل حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية والنقابات، وأن الإضراب وسيلة مشروعة للدفاع عن حقوق العمال، وسُمح بإنشاء "جمعيات سياسية"، وتوسع نطاق حرية التعبير بمساعدة من القضاء، وأعلن أمير دولة البحرين وقتها تحول البلد إلى مملكة دستورية. وجرت أول انتخابات تشريعية منذ أكثر من عشرين عاما، وإن كان قد شاب الانتخابات مقاطعة بعض التيارات السياسية لها، واستقالت الحكومة بعد إعلان نتيجتها، والتأم شمل المجلس التشريعي، بقسميه المنتخب والمعين في 24 ديسمبر 2002. إلا أنه قد صدر مرسوم (47 للعام 2002) يسمح بمصادرة أو منع أي مطبوعة تعد مهينة للدين الرسمي أو تنتقد الملك أو سياسات الحكومة (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2001).

وفي المغرب أجريت انتخابات تشريعية وصفت بالنزاهة، خصصت فيها قائمة للنساء تضم ثلاثين موقعا، فتقدم كل حزب بقائمة تضم ثلاثين مرشحة، إضافة إلى إمكان ترشيح النساء في قوائم الأحزاب مما ساهم في فوز عدد مقدَّر من النساء، وتغيرَّت الحكومة بعدها.

وشملت التطورات الإيجابية في ميدان الحرية والحكم الصالح إصدار الرئيس السوداني مرسوما يجيز لأحزاب المعارضة ممارسة العمل السياسي شرط الالتزام بالمنهج السلمي.

وفي تطور يحمي حقوق الأقلية البربرية، تم في الجزائر اعتبار "الأمازيغية" لغة وطنية وتدريسها في البرنامج التربوي.

وتم السماح بقيام أحزاب وتعددية سياسية في جيبوتي. وبصدور عدد من الصحف المعارضة في سوريا وتونس، وبنشاط إذاعات مسموعة ومرئية خاصة (غير حكومية) أو معارضة في مصر وسوريا.

وفي اليمن، جرت في نهايات إبريل 2003 ثالث انتخابات تشريعية منذ توحيد شطري البلد في عام 1990، بمشاركة جميع الأحزاب الرئيسية، وتنافس فيها نحو 1400 مرشح في 301 دائرة انتخابية، في هدوء نسبي، وقدرت نسبة المشاركة بنحو 70٪. وبنهاية الشهر أعلنت نتائج 280 دائرة انتخابية وكان بين الفائزين امرأة واحدة.

وفي نيسان/إبريل 2003 نظمت حكومة قطر استفتاء على مشروع دستور دائم ينص على قيام مجلس شورى من 45 عضوا، ثلثاهم منتخب، ويحق له مساءلة الوزراء، وعزلهم بأغلبية الثلثين. دون أن يسمح المشروع بقيام أحزاب سياسية، واستمرار احتفاظ الأمير بسلطة تعيين رئيس

الوزراء والوزراء.

وأطلق سراح عدد من المعتقلين في سوريا وتونس وليبيا واليمن والمغرب.

وحوكم، وأدين، عدد من القيادات الرسمية بتهم فساد وتربح في ليبيا ومصر.

ولكن حالة الحرية لم تخل من الشوائب في غالبية البلدان العربية.

في بلد عربي، استمرت ظاهرة وفاة أشخاص قيد الاحتجاز بشبهة التعذيب ورصدت إحدى عشرة حالة خلال العام 2001 جميعها لمحتجزين في قضايا الحق العام (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2002) واستمر انتزاع اعترافات تحت التعذيب وتقديم معارضين من التيار الإسلامي لمحاكم استثنائية (المصدر نفسه). واطردت ملاحقة نشطاء التيار الإسلامي بقصد الحد من مشاركتهم في المجالس التشريعية، وكذا قمع المظاهرات، حتى وإن كانت للاحتجاج على قرارات اقتصادية للحكومة.

في بلد عربي آخر، تتالى عدد من القوانين والإجراءات المقيدة للحريات، خاصة حرية التعبير، في الصحافة وحتى على الإنترنت، وصدر قانون يقضي بإضافة قيود صارمة على حرية الاجتماع، واستمر اعتقال نشطاء في مقاومة التطبيع مع إسرائيل، وتأجلت الانتخابات التشريعية. ولكن أعلنت، قرب نهاية العام 2002، وعود بإجراء الانتخابات في ربيع العام الحالي، وتخصيص حصة للنساء في المجلس التشريعي، و"رفع سقف" الحرية الإعلامية والنقابية.

وفي بلد عربي ثالث، صرح الأمير برفض وجود أحزاب سياسية.

وفي آخر، قلّص رئيس الجمهورية صلاحيات نواب البرلمان، وانخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات (أيار/ مايو 2002) إلى أقل من 20٪ وإلى أقل من 2٪ في ولايتين بمناطق جماعات فرعية (أقليات).

وظلت حريات الرأي والتعبير موضع تقييد شديد في بلد آخر، بينما أكد الخطاب السياسي اعتبار الذين ينتقدون سياسة بلدهم "خونة" يستحقون الملاحقة وفق القانون، وتتالت ملاحقة نشطاء حقوق الإنسان، و تردد أن أكثر من ألف سجين سياسي أضربوا عن الطعام مطالبين بإطلاق سراحهم (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2002) ، وعُدِّل الدستور من أجل السماح للرئيس الحالي بالاستمرار في المنصب (لمدة رابعة بعد أن كان الدستور ينص على ثلاث ولايات فقط).

وتعرضت قناة " الجزيرة" الفضائية لعدد من الإجراءات المقيدة لنشاطها في أكثر من بلد عربي بدعاوى متعددة.

ومُدِّد العمل بحالة الطوارئ في أكثر من بلد عربي، لمدة ثلاث سنوات متتالية في إحداها. واستمر تقديم المدنيين إلى المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة (الاستثنائية) في ستة بلدان عربية (مصر، وسوريا، والأردن ، وتونس، ولبنان، وفلسطين).

بل إن بعض الحكومات العربية عمدت إلى التضييق على أشكال التعبير الشعبي لدعم المقاومة الفلسطينية بمضايقة نشطائها وحتى التصدي بالعنف للتظاهرات الشعبية، حتى أن قمع قوات الأمن لمظاهرات مناصرة لفلسطين في بلد عربي أدى لمقتل طالب جامعي وإصابة عشرة بإصابات خطيرة.

وقد أضحت قضية الحرية في البلدان العربية كذلك من ضحايا تبعات العدوان الأمريكي البريطاني على العراق، فقد أسفر تعارض المشاعر الشعبية مع المواقف الرسمية، في سياق كبت حريات التعبير أصلا، عن تصدي قوات الأمن أحيانا بالقوة المهدرة للكرامة الإنسانية، وقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، للتظاهرات الشعبية المناهضة للحرب على العراق في أكثر من بلد عربي، حتى سقط خمسة قتلى في بلدين عربيين، وبلغ الأمر حد اعتقال اثنين من أعضاء مجلس الشعب على الرغم من حصانتهما البرلمانية، في بلد آخر.

المجتمع المدني

عانت منظمات المجتمع المدني في عدد من البلدان العربية من مزيد من التضييق القانوني والعملي. فقد صدر، في بلد عربي، قانون للجمعيات الأهلية اعتبر على نطاق واسع، مضيِّقا على نشاط المنظمات غير الحكومية بعد أن كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية القانون السابق له لأسباب شكلية.

وفي بلد آخر، أغلقت جمعية لحقوق المواطن بأمر من وزير الداخلية بدعوى ارتكاب مخالفات مالية وإدارية، واعتقل عدد من نشطاء النقابات المهنية المعروفين بانشغالهم بمقاومة التطبيع مع إسرائيل.

في دول عربية:

- استمر انتزاع الاعترافات تحت التعذيب

- عدّل الدستور من أجل السماح للرئيس الحالي بالاستمرار في المنصب لمدة رابعة.

- جدّد العمل بحالة الطوارئ.

أسفر تعارض المشاعر الشعبية مع المواقف الرسمية عن تصدي قوات الأمن أحياناً للتظاهرات الشعبيّة المناهضة للحرب على العراق بالقوة المهدرة للكرامة الإنسانية.

رفض مجلس تشريعي منتخب مشروعاً لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية.

إنجازات على صعيد مشاركة المرأة السياسية في المغرب وجيبوتي والأردن.

وفي ثالث، قدّم رئيس جمعية حقوق الإنسان وبعض نشطاء حقوق الإنسان للمحاكمة بتهم إدخال مطبوعات وتوزيعها دون إذن، وإذاعة أنباء كاذبة في الخارج والانخراط في أنشطة تعكر الصفاء وتثير النعرات.

نهوض المرأة

تلقت قضية نهوض المرأة، بل قضية الحرية بوجه عام، ضربة قوية برفض المجلس التشريعي المنتخب في دولة عربية مشروعا حكوميا بتمكين النساء من ممارسة حقوقهن السياسية. كما رفضت المحكمة الدستورية في هذا البلد طعنين تقدمت بهما ناشطتان تطالبان بحقوق المرأة السياسية.

ولم تكتمل فرحة السماح للنساء في البحرين بالانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية والتشريعية نتيجة لعدم فوز نساء في كليهما، لاعتبارات مجتمعية أساسا على ما يبدو.

ولكن على الجانب الإيجابي، انعقد البرلمان المغربي حديث الانتخاب وبين أعضائه عدد كبير نسبيا من النساء: ثلاث وثلاثون امرأة في سابقة تاريخية مهمة، نتيجة لتخصيص قائمة للنساء، إضافة إلى إمكان ترشيح النساء على قوائم الأحزاب.

كذلك تلاحقت تطورات إيجابية في مجال التمييز الإيجابي لصالح النساء بغرض تدعيم مشاركتهن في السياسة عن طريق تخصيص حصص لهن في مقاعد المجالس التشريعية في بلدان عربية أخرى منها جيبوتي (فرض حصة 10٪ لكل من الجنسين كحد أدنى في القوائم الانتخابية للأحزاب)، والأردن (تخصيص ستة مقاعد للنساء في البرلمان، كحد أدنى).

وبهذا يمكن القول إن دعوة تقرير التنمية الإنسانية الأول لتبني مبدأ التمييز الإيجابي لمصلحة النساء قد لاقت قبولا، بل تبلورت في إجراءات تنفيذية مهمة في بعض البلدان العربية.[16]

وأكد رئيس دولة الإمارات حقّ المرأة في دخول ميدان العمل السياسي.

وفي قطر، فازت امرأة، لأول مرة، بعضوية مجلس محلي في ثانية الانتخابات المحلية التي أعطيت فيها النساء حق الانتخاب والترشيح، منذ العام 1999. وفي مطالع 2003 عينت سيدة أول وزيرة للتربية والتعليم.

وفي الكويت تبنت الحكومة الكويتية مشروع قانون يسمح للمرأة الكويتية بالالتحاق بسلك قوات الأمن.

وفي سلطنة عمان عينت سيدة رئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية بدرجة وزير. كما سُمح للمرأة بقيادة سيارات الأجرة مع ركاب من الجنسين.

وفي اليمن عينت امرأة وزيرة دولة لحقوق الإنسان. ودخلت امرأة المجلس النيابي في انتخابات 2003.

وفي تطور مفاجئ، لحقت مصر في مطلع العام الحالي بالدول العربية التي ارتقت فيها المرأة منصة القضاء بتعيين محامية كأول قاضية في المحكمة الدستورية العليا، وتعيين سيدتين بهيئة المفوضين أمام تلك المحكمة.

تفضي مراجعة تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية، منذ انتهاء العمل على تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، إلى أن تحدي التنمية الإنسانية في البلدان العربية الذي وضعه التقرير الأول على جدول أعمال الأمة، مكثفا في تجاوز النواقص الثلاثة في: المعرفة والحرية وتمكين النساء، ما زال جد خطير. بل ربما ازداد التحدي خطورة، خاصة في مضمار الحريات، بسبب تطورات عالمية وإقليمية ومحلية غير مواتية للتنمية الإنسانية في الوطن العربي.

وفي باقي هذا التقرير نستأنف رحلة سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، للمساهمة في بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، عبر دراسة متأنية لأحد النواقص الثلاثة: المعرفة، تتوخى التوصل لرؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية (الفصل التاسع).

16 ومع ذلك ظهرت دعاوى بعدم دستورية تخصيص حصص للنساء، وبأن تخصيص الحصص يعني إقرارا بعدم قدرة النساء على الفوز في الانتخابات دون مساعدة. وكلا الدفعين ضعيف. فالتمييز الإيجابي وسيلة معتد بها في مكافحة إرث الاستبعاد والتهميش من ناحية، والاجتهاد الفقهي مطلوب دائما لدفع الضرر وإتيان المصلحة، من ناحية أخرى.

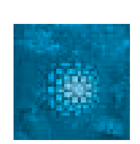
القسم الثاني

نحو إقامة مجتمع المعرفة

نتوفر الآن على دراسة تفصيلية لواحد من أهم "النواقص الثلاثة" التي أبرزها تقرير "التنمية الإنسانية العربية 2002"، ألا وهو النقص في اكتساب المعرفة. والفصول (1–8) تمهد لصوغ رؤية مستقبلية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية (الفصل 9).

الجزء الأوّل: في المفهوم
المعرفة والتنمية الإنسانيّة، ومجتمع المعرفة؛ في البلدان العربية

تبدأ معالجة موضوع تركيز هذا التقرير، المعرفة، في الجزء الأوّل من القسم الثاني (الفصل 1)، بتعريف المقصود بالمعرفة وبمجتمع المعرفة، ووضع إطار تحليلي للعوامل المجتمعية المؤثرة على اكتساب المعرفة في المجتمع، يفضي إلى الهيكل المنطقي لدراسة الموضوع في الفصول (2–8). ويُختتم الفصل بمقابلة موجزة بين مقتضيات مجتمع المعرفة وسمات البلدان العربية، تاريخيا وفي الوقت الراهن، تمهد لبعض الإشكاليات التي تتناولها باقي فصول التقرير بقدر من التفصيل.



في المفهوم:
المعرفة والتنمية الإنسانية، ومجتمع المعرفة؛ في البلدان العربية

صمّمت سلسلة "تقرير"التنمية الإنسانية العربية" بحيث يكون العدد الأول، الذي صدر في يوليو/تموز 2002, شاملاً لجميع أبعاد التنمية الإنسانية وفق التعريف الذي تبناه التقرير، على أن تليه أعداد أخرى تتناول بالتدقيق والفحص المعمق قضايا بعينها تعد ذات أهمية جوهرية للتنمية الإنسانية في البلدان العربية. ويُفتتح هذا التقليد بهذا العدد الثاني من السلسلة والمخصص لموضوع المعرفة.

يضع هذا الفصل الأساس المفهومي لمسائل المعرفة ويعرّف المقصود بمجتمع المعرفة ويُختتم بالتطرق، بإيجاز خاطف، لبعض القضايا التي تثيرها مقابلة سمات مجتمع المعرفة بخصائص المجتمعات العربية في الوقت الراهن، والتي سيتم تناولها بقدر من التفصيل في فصول تالية من التقرير، انتهاء بتناول سريع لأحد المحددات الجوهرية لتوافر المعرفة، ألا وهو قيام طلب مجتمعي، قوي وفعال (تسنده "قوة شرائية" بالمعنى الواسع، أي رغبةٌ ومقدرةٌ على تخصيص الموارد اللازمة)، ومطرد بحيث يحفز العمليات المجتمعية لنشر وإنتاج المعرفة.

لماذا المعرفة موضوعاً للتقرير الثاني؟

ليس اختيار المعرفة، أو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، موضوعاً للعدد الثاني من تقرير "التنمية الإنسانية في البلدان العربية" بحاجة لكثير تبرير في ضوء الدور المحوري لاكتساب المعرفة في التنمية الإنسانية من ناحية، وسمات الحقبة الراهنة من تطور البشرية التي تقوم على كثافة المعرفة والتسارع الانفجاري في إنتاجها في مجتمعات المعرفة من ناحية أخرى، والتخلف النسبي للمنطقة العربية في مضمار اكتساب المعرفة، ناهيك عن إنتاجها، من ناحية ثالثة. ولا غرو أن التقرير الأول قد أبرز "نقص اكتساب المعرفة" باعتباره أحد "النواقص الثلاثة" التي تعيق بناء التنمية الإنسانية في البلدان العربية. وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن يلقي هذا التقرير نظرة فاحصة على هذه القضية.

وكما ذكرنا في التقرير الأول، فإن شح المعرفة، وركود تطورها، يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية. حتى أن "فجوة المعرفة" [1] ، وليس "فجوة الدخل"، أصبحت تعدّ في نظر مؤسسة اقتصادية دولية كالبنك الدولي، المحدد الرئيسي لمقدرات الدول في العالم الآن. وجماع الرأي أن الفجوة في "القدرة على إنتاج المعرفة" بين البلدان النامية وتلك المتقدمة بعد أضخم من فجوة المعرفة. وعلى هذا، يحق القول بأن المعرفة هي معيار الرقي الإنساني في الطور الحالي من تقدم البشرية.

إنّ المعرفة هي معيار الرقي الإنساني في الطور الحالي من تقدم البشرية.

ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التي تعاني من قصور واضح في اكتساب المعرفة أولى بأن تسعى لإقامة مجتمع المعرفة حيث يتعاظم العائد التنموي على اكتساب المعرفة في المجتمعات التي يقل فيها اكتساب المعرفة وتزداد، من ثم، فرص الاستفادة من معين المعرفة المتاح على الصعيد العالمي. بعبارة أخرى، في المنظور المقارن، تعظُم الحاجة إلى حفز اكتساب المعرفة، ويتعاظم العائد التنموي المتوقع عليه، في البلدان العربية.

الإطار 1-1 **إدوارد سعيد: كنه المعرفة**

1- لا نريد المعرفة كمنتج أو سلعة، ولا نريدها كعملية إصلاح تعني مكتبات أكبر أو عددا أكبر من الحواسيب فقط. المعرفة التي نريد تختلف نوعيا، وتقوم على الفهم عوضا عن السلطة والتكرار غير الناقد أو الإنتاج الآلي.

ليست المعرفة مجرد الحقائق، ولكن كيف ترتبط الحقائق بحقائق أخرى؛ كيف تكون الحقائق في الأساس، هل ترتبط بافتراضات أو نظريات؟ وكيف يمكن للمرء أن يحكم على العلاقة بين الحقيقة والمصالح وكيف يمكن فهم الواقع كتاريخ ؟

هذه هي بعض القضايا الجوهرية التي تواجهنا، والتي يمكن إيجازها في العبارة-السؤال: "كيف نفكر؟"

2- "الزمن الراهن هو ساحة المعركة والمعرفة هي سلاحنا." *

* خاتمة محاضرة بعنوان: الذاكرة، عدم المساواة والسلطة؛ فلسطين وعالمية حقوق الإنسان، الجامعة الأمريكية في القاهرة، آذار/مارس 2003.

1 - Knowledge gap

اكتساب المعرفة والتنمية الإنسانية

المعرفة

المعرفة هي مورد إنساني لا ينقص، بل ينمو، باستعماله.

تتكون المعرفة[2] من البيانات[3] والمعلومات[4] والإرشادات والأفكار، أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع، في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجهِ السلوك البشري، فرديا ومؤسسيا، في مجالات النشاط الإنساني كافة، في إنتاج السلع والخدمات، وفي نشاط المجتمع المدني والسياسة وفي الحياة الخاصة.

وتضم المعرفة، على سبيل المثال، البنى الرمزية التي تُمتلك عبر التعليم الرسمي والدروس المستفادة من خبرات العمل والحياة، وتشمل الحقائق والقصص والصور وموجهات السلوك البشري، موثقة، أو شفاهة أو ضمنية. وتشتمل المعرفة المؤسسية لمجتمع ما على التاريخ والثقافة، والتوجهات الاستراتيجية، والأشكال التنظيمية.

المعرفة حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات.

وعلى هذا، فإن المعرفة قد تكون صريحة (مدونة أو مسجلة على صورة أو أخرى) أو ضمنية (في موجهات السلوك البشري التلقائية مثلا). كما أن إنتاج المعرفة لا يقتصر على الأشكال التقليدية للعلم والبحث العلمي بل تنتج المعرفة كذلك عن صنوف التعبير الفني والأدبي والنشاط الإنتاجي في الثقافتين العالمة والشعبية[5] .

ومن المهم التأكيد على أن المعرفة حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات، بل إن المعرفة يمكن، في عصر التخمة المعلوماتية هذا، أن تضيع في خضم فيضان المعلومات عبر شبكة الإنترنت مثلا. حيث يتطلب التوصل للمعلومات، ناهيك عن المعرفة، تنقيبا في ركام المعلومات المتاحة، وانتقاء واستخلاصا، وربما معالجة، كي يمكن الوصول لمعلومات مفيدة. ويمكن القول أيضا أن المعرفة أقل درجة، على سلم السمو الإنساني، من الحكمة، التي تشترط التزاما بالقيم الأخلاقية العليا للإنسانية مثل الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

وفي جميع المنظومات البشرية، لا يسجل إلا كم قليل من مجمل معرفة المنظومة، وتزداد نسبة المعرفة غير المسجلة في المنظومات البشرية التي يقل فيها اكتساب المعرفة. وتزيد، من ثم، في مثل هذه المنظومات نسبة المعرفة المتضمنة بأشكال غير موثقة رسميا في النماذج المعرفية الفردية والجمعية، في الثقافة العامة وفي وصفات السلوك التلقائية.

الإطار 1-2

التعلم الجمعي سبيل تنمية رأس المال المعرفي، أو تكريس الوضع الراهن

في كل المجتمعات يوجد عدد، قل أو كبر، من أفراد يمتلكون قدراً ما من المعرفة. ويكمن تحدي بناء رأس المال المعرفي على صعيد المنظومة البشرية في تحويل المعارف الفردية إلى معرفة جمعية. يجتمع في أدمغة الأفراد في أي منظومة بشرية كم ضخم من معرفة المنظومة (من صنفي لماذا وكيف) تشكل نموذجاً معرفياً على المستوى الفردي. ويمكن التمييز بين المعرفة الناجمة عن هذا النوع من التعلم وصنف أرقى من المعرفة ينجم عن التعلم المفهومي، الذي يؤدي إلى تغيير الأطر المعرفية بما قد يحمل تغييراً في النظرة للعالم. ويصل الأمر إلى تغيير النموذج المعرفي العام عندما تتخلق أفعال جديدة تنغرس في أطر معرفية جديدة. وإجمالاً يمكن القول بأن النماذج المعرفية الفردية تنبثق من نظرة المنظومة للعالم عبر النموذج المعرفي العام الذي يتمثله أعضاء المنظومة.

ويبرز التساؤل هنا عن فحوى النموذج المعرفي السائد في الوطن العربي، ومدى مساهمته في إقامة التنمية الإنسانية، أو إعاقتها.

وتميل غالبية المنظومات البشرية إلى امتلاك نماذج معرفية مشتركة تستهدف حماية الأوضاع الراهنة، وتكرسها في المجتمع على صورة مؤسسات وحوافز مجتمعية محافظة، بما يقعد أفرادها عن تحدي الأوضاع القائمة، ويقلل من فرص التعلم وينطوي، من ثم، على إدامة الوضع الراهن. مثل ذلك التعلم ليس مفيداً وقد يكون مضراً في المنظور التنموي، ومن أمثلة ذلك في البلدان العربية انتشار ثقافة الخرافة والغيبيات وموجهات السلوك المكرسة للأوضاع الراهنة.

ويثور خلاف شديد حول ما يمكن اعتباره تعلماً مفيداً وذلك الذي يمكن أن يعد تعلماً مضراً، حيث يعبر الخلاف عن اختلاف وجهات النظر، تعبيراً عن تباين المصالح الاجتماعية التي تقف وراءها. ويتمثل المخرج في إعمال معيار حاسم. وفي حالتنا نقترح أن يكون المعيار هو المساهمة في إقامة التنمية الإنسانية، أو إعاقتها، وفقاً للمفهوم الذي تتبناه سلسلة تقرير "التنمية الإنسانية العربية". وعلى أساس هذا المعيار يتعين فرز عناصر النموذج المعرفي العربي وانتقاء تلك التي تؤازر التنمية الإنسانية، وتدعيمها.

---

2 Knowledge

3 Data

4 Information ويقتضي تحويل البيانات إلى معلومات عمليات معالجة من قبيل التقييم والتحليل.

5 صار مستقرا أن كثيرا من التقانات المضمرة في المعارف الشعبية تشكل حلولا عبقرية للمشكلات المحلية-انظر مثلا في استخدام جذوع النخل في تدعيم المباني والأسطح في البيئات العربية الصحراوية الذي يفضُل التقانات الغربية "الحديثة" خاصة في مقاومة غوائل المناخ الصحراوي القاسي بما لا يقاس، وفي وصفات الطب الشعبي في العالم الثالث، خاصة أمريكا اللاتينية، الأمر الذي أدى بالشركات عابرة الجنسيات أن تتدافع لاستملاك مثل هذه المعارف، وتحويلها إلى معارف محتكرة تحميها براءات اختراع تمنعها حتى عن ملاكها الأصليين.

ومن الخصائص الجوهرية للمعرفة، التي تبدو وكأنها متناقضة، الازدياد بالاستعمال. فالمعرفة هي مورد إنساني لا ينقص، بل ينمو، باستعماله.

ولعل من المفيد أول الأمر، التفرقة على صعيد المجتمع بين الثروة المعرفية ورأس المال[6] المعرفي. حيث الثروة المعرفية هي مجمل الأصول المعرفية، أو جماع المعارف أو البنى الرمزية[7] في المجتمع، بينما رأس المال المعرفي هو ذلك القسم من الثروة المعرفية الذي يستخدم في إنتاج معارف جديدة، ويؤدي نتيجة لذلك إلى نمو الثروة المعرفية.

ونلاحظ أن الثروة المعرفية لمجتمع ما تمتد، من حيث المبدأ على الأقل، إلى معين المعرفة البشرية العام، الواسع والمتجدد أبدا، وإن حالت دون الاغتراف الحر من هذا المعين عوائق داخلية، تتصل بالبنية المؤسسية والسياق المجتمعي لمنظومة المعرفة في المجتمع نفسه، أو خارجية، تتعلق بالتنظيم العالمي لاكتساب المعرفة، كما سنشير في جزء تال.

والنشاط الإنساني الأساس في القدرة على نشر وتوليد المعارف على مستوى الفرد أو المنظومة المجتمعية هو التعلم، ولذا فإن التعلم الفردي والجمعي هما من أهم قنوات بناء رأس المال المعرفي في المجتمعات البشرية.

المعرفة والتنمية الإنسانية

في مضمون التنمية الإنسانية، يُعدُّ اكتساب المعرفة أحد الأحقيات الإنسانية الأساسية التي يقوم للبشر حق أصيل فيها لمجرد كونهم بشراً.

ولكن اكتساب المعرفة هو أيضاً سبيل التنمية الإنسانية، في جميع مجالاتها. فالتنمية الإنسانية، في الجوهر، هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر، جماعات وأفراداً، من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة. وليس من سبيل إلى هذا الارتقاء بالحالة الإنسانية في الطورً الحالي من تطور البشرية: مجتمع المعرفة العالمي، إلا اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية. ومن ثم، يحق القول بأن البشر هم صانعو المعرفة، ولكنهم أيضا صنيعتها.

بعبارة أخرى، فإن اكتساب المعرفة من خلال التعليم/التعلم، والبحث والتطوير التقاني، وأشكال الإنتاج الأدبي والفني، في الثقافتين العالمة والشعبية، وتوظيفها بفعالية، هي وسائل التنمية الإنسانية في بدايات القرن الحادي والعشرين، سواء كان ذلك في العمل لتوسيع نطاق الحرية وضمانها عبر إقامة الحكم الصالح، أو ضمان الصحة، أو ضمان مقومات الرفاه المادي والمعنوي الأخرى. ومن أهم أدوار المعرفة في هذا الصدد التمكين من اتخاذ القرار عقلانيا على المستويين الفردي والجمعي.

وهكذا، في العصر الراهن من تطور البشرية يمكن القول أن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية، والعدالة والكرامة الإنسانية.

على وجه الخصوص، بات مستقراً أن المعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج، ومحدد أساسي للإنتاجية، بمعنى أنه ثمة تضافراً قوياً بين اكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية في المجتمع. ويزداد هذا التضافر قوة في النشاطات الإنتاجية عالية القيمة المضافة التي تقوم، وبدرجة متزايدة، على كثافة المعرفة، والتقادم المتسارع للمعارف والقدرات. هذه النشاطات هي معقل القدرة التنافسية على الصعيد العالمي، خاصة في المستقبل. وهي، من ثم، أحد المداخل الرئيسية للتنمية في البلدان النامية.

وبناء على كل ذلك، تزداد الحاجة إلى العمل بجد على تجاوز التخلف المعرفي، وإلى توظيف المعرفة بفعالية، خاصة في المجتمعات التي تتردى فيها التنمية الإنسانية، كما في البلدان العربية.

والواقع أن منظومة اكتساب المعرفة تواجه، في البلدان المتخلفة، أزمة مركَّبة. فالمنظومة ذاتها تعاني من تخلف المجتمع، لكونها جزءاً لا يتجزأ عنه، وتحد من فاعليتها قيود كثيرة يفرضها هذا السياق المجتمعي.

من المعروف مثلا أن بعض البنى الرمزية في المجتمعات المتخلفة قد تعيق التنمية الإنسانية وتقوم الحاجة، من ثم، لمقاومة مثل هذه البنى ولإنشاء أو تعضيد تلك التي تحفز التنمية الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، فإن عناصر معرفة منظومة بشرية يمكن، كما في حالة المجتمعات

التنمية الإنسانية، في الجوهر، هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر، جماعات وأفرادا.

البشر هم صانعو المعرفة، ولكنهم أيضا صنيعتها.

في العصر الراهن من تطور البشرية يمكن القول أن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية، والعدالة والكرامة الإنسانية.

6 لا يقتصر مصطلح "رأس المال" على الأموال بالمعنى الدارج. في المصطلح بالإنجليزية رأس المال هو "وسائل الإنتاج التي يصنعها البشر"، قاموس "أوكسفورد" في الاقتصاد (بالإنجليزية)، **1997**. والمال، في اللغة العربية، هو "كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع"، المعجم الوجيز.

7 الرمز وسيلة أساسية للتعبير البشري وللتواصل الإنساني. تشتد الحاجة إليه، ولنظمه في أنساق متناغمة بنائيا ومتعارف عليها، كلما زاد تعقد الاجتماع البشري. ولئن بدأ استعمال الرموز على صورة تعبيرات جسدية عن حالات الوجود البشري مثل الفرح والألم، فإن المثال الأول على نسق رمزي متكامل هو اللغة، أحد أهم وسائل الاجتماع البشري. كما أن قصيدة أو قطعة موسيقية أو لوحة فنية هي أمثلة أخرى لبُنى رمزية.

إن المجتمع الذي لا يكافئ، بشكل واضح، اكتساب المعرفة وتوظيفها، من خلال التعليم والتعلم والبحث والتطوير التقاني وجميع صنوف التعبير الأدبي والفني، إنما يحكم على نفسه بتردّي المعرفة.

النامية، أن تتناثر في أوعية متعددة للمعرفة الفردية وغير الرسمية، بحيث يصعب، في غياب جهد منظم ومثابر لنظم وتنمية رأس المال المعرفي، تسخير عناصر المعرفة المبعثرة في تطوير المنظومة، خصوصا في بناء رأس المال المعرفي.

ولكن في الوقت نفسه، تشتد في البلدان النامية الحاجة لمنظومة فعالة لاكتساب المعرفة بحيث تصبح مثل هذه المنظومة مناط الأمل في تجاوز التخلف، من خلال المعرفة سبيلاً للنماء والتحرر، خاصة في عالم كثافة المعرفة والعولمة.

وفي الخروج من هذه العقدة المزدوجة يكمن أحد المفاتيح الرئيسية للتقدم في البلدان النامية.

المحددات المجتمعية لاكتساب المعرفة

المعرفة معين متجدد، دائب التنامي. ولذلك فمن الضروري أن تقوم منظومة مجتمعية كفء، ونشطة وتتسم بالمرونة، على مهام اكتساب المعرفة، نشراً وإنتاجاً، وتوظيفها في خدمة التقدم. وتتأثر منظومة اكتساب المعرفة بالسياق العام للمجتمع الذي تقوم فيه، وبالعالم المحيط، وبحال البشرية جمعاء في سياق تطورها التاريخي.

ولا خلاف في أن إشكالية توظيف العلم تتكيف في أي مجتمع بسماته الخاصة. كذلك تكيِّفُ البيئتان الإقليمية والعالمية منظومةَ اكتساب المعرفة في أي مجتمع. وتتسم البيئة الإقليمية للبلدان العربية بأهمية فائقة، وحساسية شديدة، في ميدان اكتساب المعرفة، كما في غيره. وتقع البلدان النامية، ومنها العربية، تحت وطأة قيود البيئة العالمية بدرجة أقوى من غيرها، ولا تتاح لها إمكانية الاستفادة من الفرص التي توفرها "العولمة" على حد سواء مع البلدان المتقدمة، إن يكن فقط لمحاولة كل من البلدان العربية الانتساب إلى العالم منفرداً بما يحكم عليه، لا محالة، بموقع هامشي وتابع.

طبيعي أن المجتمع الذي لا يكافئ، بشكل واضح، اكتساب المعرفة وتوظيفها، من خلال التعليم/التعلم والبحث والتطوير التقاني وجميع صنوف التعبير الأدبي والفني، إنما يحكم على نفسه بتردي المعرفة. كما أن المجتمع الذي لا يثمِّن المعرفة عالياً، لا يوفر لمنظومة اكتساب المعرفة الموارد أو المناخ الاجتماعي اللازمين لنشاطها بكفاءة. وتكون محصلة هذا السياق، غير المواتي لاكتساب المعرفة، تدني الإنتاجية وقصور التنمية الإنسانية.

غير أن هناك أربعة جوانب أخرى مهمة للسياق الاجتماعي لمنظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية: العلاقة مع النشاط المجتمعي، خاصة في ميدان الإنتاج، ودور الدولة، والبعد القومي، والبيئة العالمية. نشير فيما يلي إلى الجانبين الأول والثاني، ونرجئ تناول بعدي السياق الإقليمي والعالمي إلى فصل خاص فيما بعد (الثامن).

فقيام علاقة وثيقة بين منظومة اكتساب

إن نفع المعرفة لا يتوقف على مضمونها المجرد، وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول لقضايا يجري الاهتمام بها في مجتمع معين وفي وقت معين.

الإطار 1-3

الخصائص الاقتصادية للمعرفة

تتميز المعرفة بعدد من الصفات التي تحدد طبيعتها الاقتصادية. فهي أثيرية بمعنى قدرتها على تخطي المسافات والحدود، خاصة إذا كانت مرقمنة. ويصحب ذلك أنها متواصلة البقاء لا تفنى بالانتقال من شخص إلى آخر، مما يعني إمكان وجودها عددا لا نهائيا من المرات دون حاجة إلى إعادة إنتاجها من جديد. ومع ذلك قد يتوجه الطلب إلى حفز محاولة إعادة إنتاج المعرفة نفسها بتكلفة إضافية، ربما في صورة أخرى لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل خفض التكلفة، أو تقليص الزمن اللازم للإنتاج، أو التعامل الأفضل مع هيكل الموارد المتاحة للمجتمع ومع صفاته البيئية.

ولهذا البعد الأخير أهميته القصوى بالنسبة للموقف من قضية نقل التقانة من مجتمعات تختلف في هياكل مواردها وفي قضاياها المجتمعية والبيئية. فقد عانت الدول النامية بسبب محاولات نقل معارف لها بالصور التي توصلت إليها دول متقدمة، دون تكييف أو تطويع، مما قد يتسبب في إنقاص جدوى استخدام هذه المعارف، أو في إهدار موارد نادرة نسبيا لدى الدول النامية بالقياس إلى ما هو متاح للدول المتقدمة.

وقد ينعكس ذلك على إنشاء حاجة غير مبررة لتوفير متطلبات تطبيق المعرفة المنقولة، منها الحاجة إلى الحصول على تصريح بالتطبيق[8]، وإلى خبرات أو معدات رأسمالية لا تتوافر محليا. فتأتي حصيلة نقل التقانة متواضعة، بسبب ارتفاع تكلفة المعاملات[9] وغياب النظم الكفيلة بتعظيم الاستفادة من الخبرات المحلية المتطورة أو المستوردة.

بعبارة أخرى، فإن نفع المعرفة لا يتوقف على مضمونها المجرد، وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول لقضايا يجري الاهتمام بها في مجتمع معين وفي وقت معين.

المصدر: محمد محمود الإمام، ورقة خلفية للتقرير.

Franchise 8
Transactions cost 9

المعرفة والنشاط المجتمعي في أي مجتمع، من خلال قطاع الأعمال (العام والخاص) والحكومة ومنظمات المجتمع المدني، شرط جوهري لحيوية المنظومة، ولتعظيم دورها في ترقية الإنتاجية في المجتمع. وعلى وجه الخصوص، فإن التصور الحديث عن التطوير التقاني يقتضي التحاماً عضوياً بين مواقع العمل المجتمعي ومؤسسات البحث (على خلاف التصور الأقدم الذي يعتبر التقانة تطبيقاً لمكتشفات علمية في مؤسسات البحث). والتعليم الأنجع، خاصة في المساقات التقنية[10]، لا غنى له عن رابطة قوية مع مواقع الإنتاج.

والجانب الثاني للسياق المجتمعي لاكتساب المعرفة هو الأهمية الحاسمة لدور الدولة بجميع مؤسساتها (وليس مجرد الحكومة) في دعم منظومة اكتساب المعرفة، خاصة في المجتمعات الآخذة في النمو.

بالتعبير الاقتصادي الفني، فإنّ "سوق المعرفة" مشهورة تقليديا بالفشل، وبوجه خاص في البلدان النامية. فالمعرفة كانت تعد تقليديا بلغة الاقتصاد، "سلعة عامة"[11] لا يتمكن منتجها بالضرورة من امتلاك كل العائد عليها. ولا يترتب على استفادة أحد منها منع آخرين من الاستفادة[12] ومن ثم يتعدى العائد عليها، للمجتمع ككل، ما يمكن أن يستملكه منتج المعرفة مباشرة. ونتيجة لكل ذلك، يؤدي الضعف النسبي لحافز الربح، في نظام السوق الحر، في مضمار اكتساب المعرفة، إلى عزوف المشروع الربحي، خاصة في البلدان النامية، عن الاستثمار في إنتاج المعرفة. وعلى هذا، ينطوي ترك منظومة اكتساب المعرفة لحافز الربح على خطر قلة إنتاج المعرفة، وحرمان الأضعف اجتماعياً من امتلاكها. وعلى مستوى بلدان العالم، يعني فشل السوق هذا تكريس تخلف منظومة اكتساب المعرفة في البلدان النامية. ويصح "فشل سوق المعرفة" على مستوى البلد كما على صعيد العالم، فتعاني الفئات الاجتماعية الأضعف في البلدان النامية حرماناً أكبر من المعرفة.

ويؤكد تقرير البنك الدولي عن "المعرفة من أجل التنمية" (بالإنجليزية، 1998) على هذه الأمور في أكثر من موقع، مستخلصاً الأهمية الحاسمة لدور الدولة في فعالية منظومة اكتساب المعرفة، خاصة في البلدان النامية.

صحيح أن القطاع الربحي يلعب دوراً مهماً في منظومة اكتساب المعرفة في الاقتصادات المتقدمة، غير أن دور الدولة يبقى جوهرياً، خاصة في دعم البحث والتعليم الأساسيين- اللذين لا يترتب عليهما، وبخاصة في البلدان الأقل نموا، عائد اقتصادي سريع وملموس يغري القطاع الربحي بالاستثمار فيهما- رغم أنه لا غنى عن أيهما في منظومة حيوية لاكتساب المعرفة، خاصة في الأجل الطويل. والأهم أن دور الدولة في هذه الاقتصادات (المتقدمة) كان أقوى في مراحل بناء الأمة-الدولة، التي مازالت كثرة البلدان النامية، لاسيما العربية، في بداياتها.

وتكتسي هذه النقطة (أي الدور الحاسم للدولة) أهمية خاصة في حالة البلدان النامية التي تمر بتحول اقتصادي ينطوي على تقليل، مبالغ فيه في بعض الأحيان، في الدور المجتمعي للدولة. على حين تتفق النظرة الأحدث لتفسير النمو الاقتصادي، ناهيك عن التنمية، على دور حاسم للدولة، لا يتوقف عند مجرد التغلب على "فشل السوق" وإنما يتعداه إلى الفعل المبادر والنشط في مضمار حفز اكتساب المعرفة.

وفي النهاية، فإن حظ مجتمع ما من اكتساب المعرفة، ومدى توظيفها في خدمة التنمية الإنسانية، رهن بالبنى المجتمعية القائمة: الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما هو رهن بقيام عديد من المؤسسات المجتمعية وبفعاليتها، على النحو الذي سنتناول ببعض التفصيل فيما بعد.

إن حظ مجتمع ما من اكتساب المعرفة، ومدى توظيفها في خدمة التنمية الإنسانية، رهن بالبنى المجتمعية القائمة: الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

مجتمع المعرفة

نقطة البدء في الاهتمام بالمعرفة هي تنامي الاعتقاد بأن الأصول المعرفية للمجتمع: المعرفة والخبرة، لا الأصول المادية (الخام أو الرأسمالية) أو المالية، هي المحددات الجوهرية للإنتاجية والتنافسية، ومن ثم التقدم، في عالم اليوم والغد.

يُطلق وصف "مجتمع المعرفة" على الطور الراهن، والأحدث، من مسيرة التقدم البشري، كما يتبلور في المجتمعات البشرية الأكثر تقدما.

والمقصود بمجتمع المعرفة على وجه التحديد أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة

ينطوي ترك منظومة اكتساب المعرفة لحافز الربح على خطر قلة إنتاج المعرفة، وحرمان الأضعف اجتماعياً من امتلاكها.

Technical 10
Public Good 11
Non-rival 12

تعني إقامة مجتمع المعرفة تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضا عن هيمنة نمط الإنتاج الريعي، القائم الآن في أغلب البلدان العربية.

يعني مجتمع المعرفة اعتماد المعرفة مبدأ ناظماً لجماع الحياة البشرية.

التنمية الإنسانية.

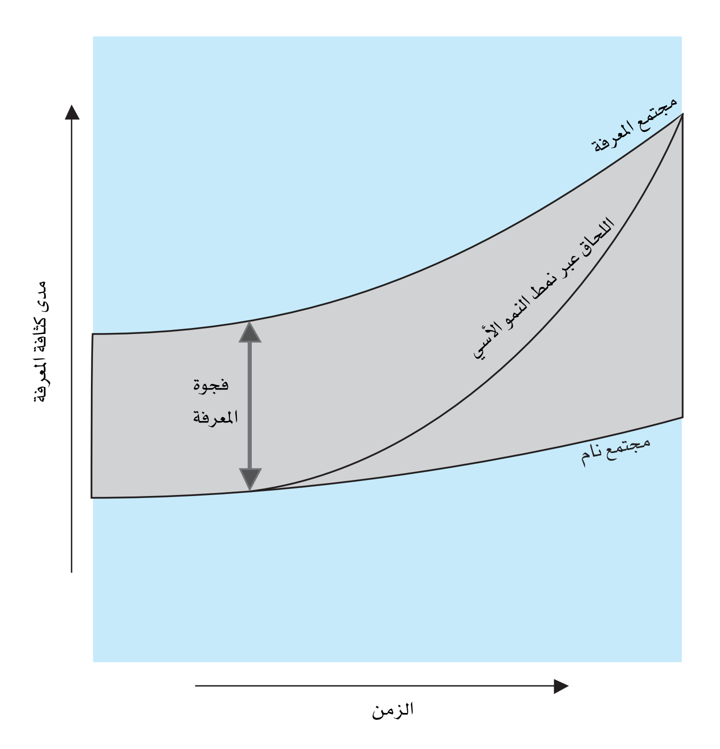
في هذه المجتمعات تلعب المعرفة دوراً حاسماً ومتعاظما، في تشكيل بناها المجتمعية، وأدائها في مجالات الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، وفي حياة أعضاء هذه المجتمعات بحيث يتكثف المدخل المعرفي في الحياة اليومية لهم. وفي مجال العمل، على وجه الخصوص، يزداد عدد العاملين في منظومة المعرفة، ونصيبهم من قوة العمل، وترتفع نسبة وقت العمل المخصصة للنشاطات المعتمدة على كثافة المعرفة.

بلغة الاقتصاد، تعني إقامة مجتمع المعرفة تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضا عن هيمنة نمط الإنتاج الريعي، الذي تشتق القيمة الاقتصادية فيه أساسا من استنضاب المواد الخام، القائم الآن في أغلب البلدان العربية، إما مباشرة في البلدان العربية النفطية أو اشتقاقا في غيرها نتيجة للاعتماد على المعونات وتحويلات العاملين من الأولى.

على وجه الخصوص، تتعدد في مجتمع المعرفة المؤسسات المجتمعية التي تنتمي إلى منظومة المعرفة، نشرا وإنتاجا، وتتناغم. وتضمن مجتمعات المعرفة سياقا مجتمعيا مواتيا لنشاط منظومة المعرفة، بحيث يتأسس فيها ما يمكن أن

شكل 1-1

نموذج توضيحي لسد فجوة المعرفة عبر نمط النمو الأسي في اكتساب المعرفة



يسمى "ثقافة المعرفة" شاملة قيم الحفز على اكتساب المعرفة وتوظيفها وسبلا فعالة لإثابة نشر المعرفة وإنتاجها. في النهاية، يقوم في هذه المجتمعات متصاعد خيِّر بين نشاط منظومة اكتساب المعرفة ومدى حمل السياق المجتمعي لها.

ويمكن القول إن تحدي اكتساب المعرفة يكمن في تحويل المجتمع من منظومة تضم بعض أفراد عارفين إلى منظومة تتمحور بكاملها حول خلق المعرفة ونشرها في ربوعها كافة وتوظيفها بكفاءة في ترقية الحالة الإنسانية. إذ عادة ما تمتلك المجتمعات كماً هائلاً من المعرفة مبعثراً في خزانات قابعة في أدمغة الناس ووسائط احتفاظ متناثرة. وتتوطن أصول معرفية أقل تبلوراً، ضمنياً في النشاط التلقائي للمجتمع وفي ثقافته العامة. ويمكن لقيادة رشيدة للمجتمع أن تعمل على نشر وإنتاج المعرفة باعتبارهما استثمارا مجزياً في خدمة الغرض الإستراتيجي للمجتمع، أي بناء التنمية الإنسانية، من خلال برنامج قصدي لتفعيل هذا الخضم من المادة المعرفية المبعثرة. ولكن هذا التحويل يستلزم نقلة جوهرية بشأن التعامل مع الأصول المعرفية. بالأخص، يقتضي النجاح في هذا المسعى أن يسعى المجتمع لتشجيع خلق رأس المال المعرفي ونشره في عموم المنظومة بدلاً من كبت تبلوره والتضييق على استيعابه وتوظيفه. كذلك يتعين إقامة بنية مجتمعية مواتية لاحتضان نشوء رأس المال المعرفي وتوظيفه بكفاءة. إلا أن بلوغ المراتب الراقية من مجتمع المعرفة يتطلب حتما امتلاك القدرة على إنتاج المعرفة، الأمر الذي يتطلب توطين العلم سبيلا لإنتاج المعرفة في البلدان العربية.

في عبارة واحدة، يعني مجتمع المعرفة اعتماد المعرفة مبدأ ناظماً لجماع الحياة البشرية.

ويمكن القول، دون تجاوز، أن البلدان العربية تبقى جد بعيدة عن مجتمع المعرفة. بمعنى أن فجوة المعرفة بين العديد من البلدان النامية، ومنها العربية، ومجتمعات المعرفة ضخمة وتتنامى بصورة متسارعة[13]، حتى يقدِّر البعض (مثلا، فتحي الزيات، 2003) أن فرصة البلدان النامية في اللحاق بمجتمعات المعرفة تتطلب قيام نمط من النمو الأسّي[14] في اكتساب المعرفة وتوظيفها حتى يمكن سد فجوة المعرفة بين صنفي المجتمعات هذين، شكل (1-1). وينطوي نمط النمو هذا على تسارع إنتاج المعرفة

13 راجع قسم قياس المعرفة فيما بعد، حيث أن الفارق بين البلدان العربية و"نمور" شرق آسيا في تراكم رأس المال البشري يعكس هذه الفجوة بجلاء.

14 Exponential . ويعني، رياضيا، أن يخضع إنتاج المعرفة وتوظيفها لمعدل نمو نسبي ثابت في وحدة الزمن، مع تناهيها في الصغر.

وتوظيفها في البلدان النامية بمعدلات حتى أسرع مما ساد في مجتمعات المعرفة الحالية، التقدير الذي يتعين فهمه كمؤشر على جسامة التحدي الذي تواجهه البلدان النامية إن أرادت إقامة مجتمع المعرفة بدءا من حالتها الابتدائية الراهنة. مع ملاحظة أن بلدانا ناهضة في العالم الثالث قد ارتقت فعلا نمط النمو الأسيّ هذا وصولا لإقامة مجتمع المعرفة فيها، خاصة عبر التميز في مجالات معرفية معينة.

منظومة اكتساب المعرفة

يتطلب تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي، وتوظيف رأس المال المعرفي بكفاءة في إنتاج معارف جديدة، عمليتين مجتمعيتين مترابطتين، محور الأولى نشر المعرفة المتاحة بينما تنصب الثانية على العمليات المباشرة لإنتاج معارف جديدة في مجالات المعرفة جميعها: العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات والفنون والآداب وصنوف النشاط المجتمعي كافة. وتقتضي كفاءة هذين النشاطين قيام مؤسسات مجتمعية لتحقيق أغراضهما - أو، ربما أفضل، باعتبار حركة المؤسسات في الزمن، عمليات مجتمعية، نشطة وفعالة.

ومنظومة اكتساب المعرفة في مجتمع ما منظومة مركّبة ومعقدة تعكس خصوصيات المجتمع: التاريخ والثقافة والمؤسسات. ومن شروط نجاح هذه النظم، سهولة تدفق المعرفة بين جميع وحدات إنتاج وتوظيف المعرفة حتى يمكن أن تتحقق أقصى إنتاجية لكل من الوحدات ولكامل المنظومة المجتمعية في آن.

تتعدد العمليات والمؤسسات المجتمعية لبناء رأس المال المعرفي وتوظيفه في نشر المعرفة وإنتاجها، وتتداخل فيما بينها. نتيجة هذا التعدد تتوقف كفاءة نشر وإنتاج المعرفة، في المقام الأول، على السياق التنظيمي الذي يحيط بهذه العمليات والمؤسسات، ويحدد شروط قيامها ونشاطها وينظم العلاقات بينها بما يخدم الغرض الأسمى منها جميعا. لذا يعد السياق التنظيمي لنشر وإنتاج المعرفة أحد أهم محددات إقامة مجتمع المعرفة. ففي المجتمعات المتخلفة معرفيا، لا ينهض سياق تنظيمي كفء وفعال لنشر وإنتاج المعرفة. ويرتب هذا الاعتبار أهمية كبيرة لنظم إدارة المعرفة ونقلها وتوطينها وإنتاجها، ولدور المنظمين (رواد الأعمال[15]) وحاضنات المشروعات، ودور الدولة في فعالية منظومة المعرفة.

إلا أن السياق التنظيمي لعمليات ومؤسسات المعرفة ليس إلا واحدا من مكونات السياق المجتمعي المركب لمنظومة المعرفة. هو المكون الأقرب لعمل المنظومة ولكنه، هو ذاته، مرهون بمقومات للسياق المجتمعي لمنظومة المعرفة قد تبدو أبعد ولكن فعلها يمكن أن يكون أقوى، إن تشجيعا أو إعاقة، لبناء رأس المال المعرفي وتوسيع الثروة المعرفية. وتتمثل المقومات الحاكمة للسياق المجتمعي لمنظومة اكتساب المعرفة، خاصة في منظور الوطن العربي، في الثقافة السائدة، شاملة عوامل حاكمة مثل التراث الفكري والدين واللغة؛ والتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك طبيعة نمط الإنتاج ومستوى النمو وتوزيع الدخل والثروة، وما يرتبط بها من نسق حوافز مجتمعي، ويتطلب في حالة البلدان العربية اهتماما خاصا بمسألة الهجرة، خاصة هجرة الكفاءات؛ والسياق السياسي والقانوني المنظم لعمليات ومؤسسات نشر وإنتاج المعرفة، لاسيما فيما يتصل بمكانة الحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم، ودور منظمات العاملين على المعرفة في السياق المجتمعي الكلي بأبعاده الداخلية والخارجية.

ويحيط بكل هذه المكونات، ويفعل بها، السياق الإقليمي والعالمي لاكتساب المعرفة. ولهاتين الشريحتين من محددات اكتساب المعرفة أهمية خاصة في حالة البلدان العربية، خاصة في ظل تسارع العولمة.

ويمكن تمثيل مجمل عناصر منظومة المعرفة والسياقات المجتمعية المؤثرة عليها هذه، والعلاقات بينها، بيانيا، في النموذج التوضيحي المبسط التالي، والذي يقابل فصول التقرير (الثاني- الثامن، والمشار إليها بالأرقام الواردة في الشكل).

يضم الشكل ثلاثة نطاقات تتمركز كلها حول قلب منظومة اكتساب المعرفة، أي رأس المال المعرفي (الفصل الرابع)، وتقع كلها في بيئتين، إقليمية وعالمية، مؤثرة. ويفعل كل نطاق في باقي النطاقات أساسا عبر النطاق الأقرب.

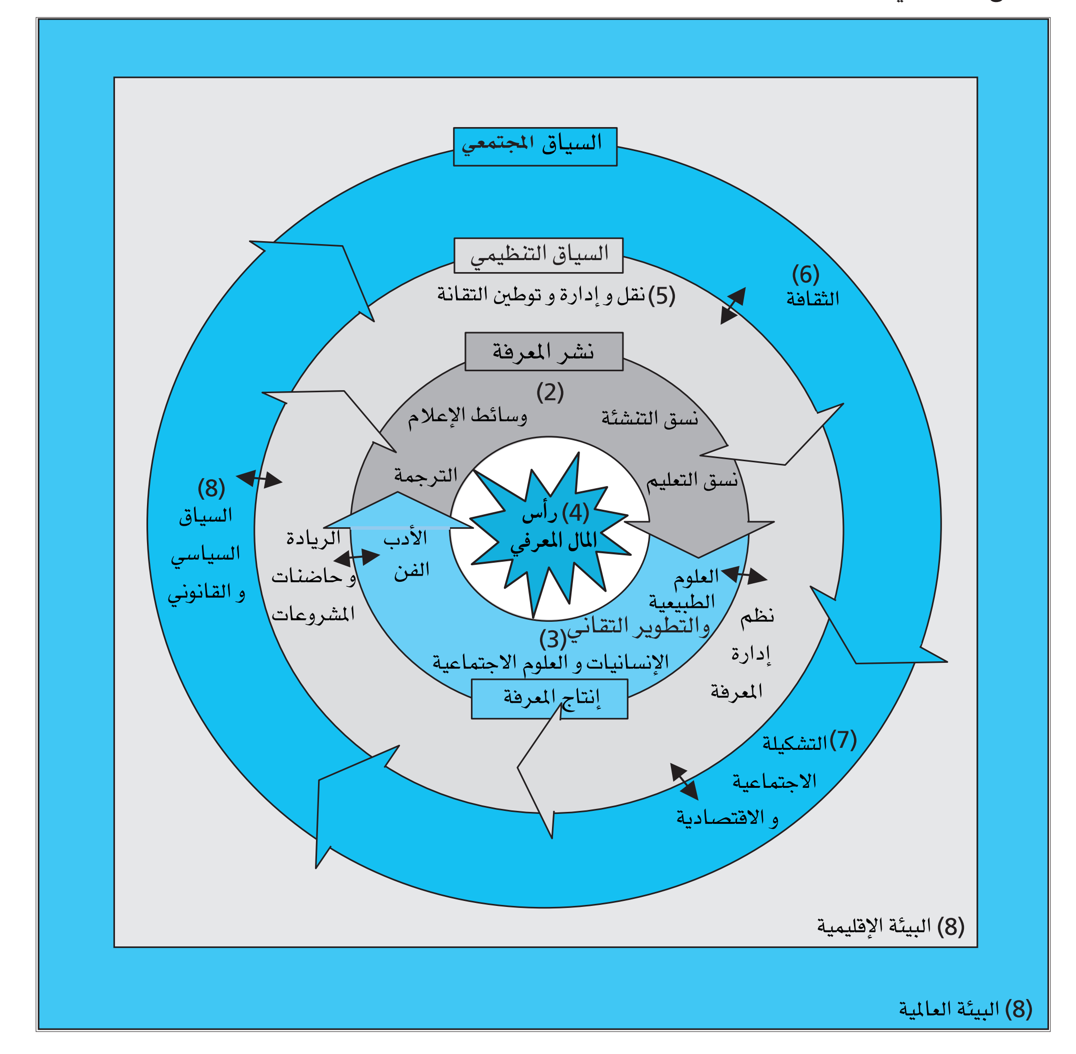
يحيط برأس المال المعرفي مباشرة جناحا اكتساب المعرفة: نشر المعرفة (الفصل الثاني) وإنتاج المعرفة (الفصل الثالث). ويحيط بمنظومة اكتساب المعرفة السياق التنظيمي للمعرفة (الفصل الخامس). ويحيط بكل ما سبق السياق المجتمعي لاكتساب المعرفة شاملا الثقافة (الفصل السادس) والبنية الاجتماعية والاقتصادية (الفصل السابع) والسياق السياسي،

يتطلب تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي، وتوظيف رأس المال المعرفي بكفاءة في إنتاج معارف جديدة، عمليتين مجتمعيتين مترابطتين، محور الأولى نشر المعرفة المتاحة بينما تنصب الثانية على العمليات المباشرة لإنتاج معارف جديدة في مجالات المعرفة جميعها.

يعد السياق التنظيمي لنشر وإنتاج المعرفة أحد أهم محددات إقامة مجتمع المعرفة.

15 Entrepreneurs.

شكل 2-1
نموذج توضيحي لمنظومة المعرفة



متضمنا البيئتين الإقليمية والعالمية (الفصل الثامن).

العرب والمعرفة

يثير مشروع إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، وفق الإطار المفهومي الذي قدمنا أعلاه، إشكاليات عديدة نعرض بإيجاز لبعض من أهمها فيما يلي.

تاريخ طويل ومختلط، يفضي إلى تحدّ

للوطن العربي تاريخ طويل، ومختلط، مع اكتساب المعرفة. فإن كان تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 قد خلص إلى التخلف النسبي للبلدان العربية في مضمار اكتساب المعرفة باعتباره أحد النواقص الجوهرية المعوقة للتنمية الإنسانية في بداية القرن الحادي والعشرين، فالتاريخ يفيد أنه كان للعرب في حقب سابقة مساهمات بارزة في إنتاج المعرفة ومن ثم في إغناء الرصيد المعرفي للبشرية جمعاء. وفي هذا المنظور، فإن إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تمثل استعادة لواحدة من درر تاريخ الوطن العربي. ولا يقتصر الدور الريادي للبلدان العربية في اكتساب المعرفة على صعيد العالم على المساهمة العربية الإسلامية في إثراء المعرفة الإنسانية، فقد ظلت " مكتبة الإسكندرية" منارة للمعرفة على صعيد العالم كله عدة قرون قبل العصر العربي الإسلامي.

إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تمثل استعادة لواحدة من درر تاريخ الوطن العربي.

وتثير هذه المفارقة التاريخية تساؤلا جوهريا: كيف يمكن توطين اكتساب المعرفة حقًا في الوطن العربي، أي دون الاقتصار على مجرد استيراد بعض تطبيقات العلم ونتائجه على صورة سلع وخدمات من شركات ومؤسسات في مواطن إنتاج المعرفة الحالية؟

هذا السؤال ما فتئ يشغل بال الكثيرين من العلماء والمفكرين والمسؤولين السياسيين وغيرهم طوال القرنين الماضيين؛ وهو نفسه يعبر الآن عن أكبر التحديات التي تواجه الوطن العربي المعاصر، الذي لم يتمكن بعد من النجاح في

توطين المعرفة كمؤسسة اجتماعية وكبعد حضاري أصيل.

والسؤال المطروح هنا، أي التحدي المعرفي، يهم الكثير من بلدان العالم الثالث ولاشك. ولكن حتى لا نقع في التعميم المخل، علينا أولاً أن نوضح بعضاً من خصوصيات الوطن العربي، الموروث منها والمكتسب، تلك التي يمكن الاستفادة منها وتلك التي تقف أيضًا عائقًا أمام توطين اكتساب المعرفة.

أهم ملامح الحضارة العلمية العربية الإسلامية

لا يمكن بحال فهم الحضارة الإسلامية منذ بدايتها دون الوقوف على البعد العلمي فيها. فإذا رجعنا إلى التاريخ فسنجد مع بداية الدولة العباسية في القرن الثامن الميلادي، نهضة علمية لا تقل أهمية عن تلك التي سنشاهدها إبان القرن السابع عشر في أوروبا. ولفهم هذه النهضة العلمية لابد من التذكير بعوامل عدة منها: تشجيع السلطة السياسية والاجتماعية وتهيئتها الوسائل المادية والباحثين؛ وهذا ما يستفاد مما يروى عن خلفاء العباسيين وعن إنشاء بيوت الحكمة والمراصد. واستمر هذا النهج بعد تمزق الخلافة وقيام الدويلات المتنافسة التي تعددت معها المراكز العلمية. فقد أدى هذا إلى خلق "المدينة العلمية" بفرقها المتعددة والمتنافسة. فلو أخذنا بغداد في منتصف القرن الثالث الهجري مثلا لوجدنا إحدى صور هذه المدينة العلمية بفرقها المتنوعة.

أما العامل الثاني فقد انبثق من حاجات المجتمع الجديد من مادية وثقافية. فلقد اقتضت الدولة الجديدة الشاسعة الأنحاء، المتعددة الحضارات والأنظمة، تعميراً وتوحيداً مما ألزم الاستعانة بالعلم. فإنباط المياه الجوفية، وشق القنوات وإنشاء المدن ومد الطرق وتنظيم الدواوين، وجباية الخراج، ومسح الأراضي، وغير ذلك أدى إلى توحيد النظم الحسابية والاستعانة بالجبر وفروع الهندسة: أي الاستعانة بالعلوم لحل مسائل عملية. كما أدت الفرائض الدينية، من صوم وصلاة وحج إلى أبحاث فلكية كان لها جلّ الأثر في رقي "علم الهيئة". وأدى علم الميقات والوظيفة الاجتماعية الجديدة- أي وظيفة المؤقت- إلى تمثل الثقافة التقليدية للبحث العلمي. وساعدت الدواوين والوظيفة الاجتماعية الجديدة- أي الكاتب- على تقدم الحساب والجبر. ويمكن أن نعدد أمثلة أخرى من الطب والكيمياء وعلم الحيل[16]. فالعلم أصبح بتطبيقاته جزءاً من الممارسة الاجتماعية، كما كان جزءاً من تلك الممارسة عن طريق التدريس والبحث. فلم يكن العلم هامشياً في المدينة العربية-الإسلامية، ولم يكن هامشياً في الثقافة العامة. وهذه إحدى خصائص الحضارة العربية حتى في عصور الانحطاط.

أما العامل الثالث، الذي أسهم في النهضة العلمية فهو نهضة أخرى سبقتها في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أي علم الكلام وعلوم اللغة والتاريخ والفقه والتفسير وغيرها. فقد أثارت هذه العلوم الاجتماعية والإنسانية العديد من المسائل التي تطلب حلها الأخذ بالعلوم الأخرى من رياضية وغيرها وتطويرها، أو ابتكار علوم جديدة – مثل علم التباديل والتوافيق. ولضرب مثل على هذا، فلنذكر "كتاب العين" للخليل بن أحمد وظهور أول عمل معجمي في التاريخ. كان هذا العمل يقتضي معرفة متقنة بعلم الأصوات وكذلك بمبادئ حساب التوافيق والتباديل لحصر ألفاظ اللغة. هذا ما أخذ به "الخليل".

عوامل النهضة العلمية الإسلاميّة:
- تشجيع السلطة السياسية والاجتماعية وتهيئتها لأسباب التقدّم.
- حاجات ماديّة وثقافيّة جديدة للمجتمع.
- نهضة سبقت في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الإطار 1-4

الإسلام بوتقة للثقافات

"يرى المؤرخون أن الإرث الثري للحضارة الإسلامية يعود جزئيا إلى قدرتها الفائقة على استيعاب الثقافات المختلفة والتقاليد الحضارية من جنوب أوروبا وحتى وسط آسيا، وقبولها".

"لم يكتف العباسيون بالترجمة، ولكن جمعوا المعرفة وأضافوا إليها، مشيدين حضارتهم من العطاء الفكري لثقافات عديدة تضم الصينية والهندية والإيرانية والمصرية والشمال أفريقية واليونانية والإسبانية والصقلية والبيزنطية. بحيث كانت هذه الحقبة الإسلامية بحق، بوتقة للثقافات، والأديان، والتعلم والمعرفة- حقبة أنشأت حضارات عظيمة وأثّرت على أخرى من أفريقيا حتى الصين.

وقد امتدح هذا العصر الذهبي لاحتضانه المنفتح للعلم الكوني أينما كان مصدره- اعتقادا بأنه لم يوجد "علم مسيحي" أو "علم يهودي" أو "علم مسلم" أو " علم زرداشتي" أو "علم هندوسي". كان العلم لدى العباسيين واحداً، متأثرين على ما يبدو بإشارات عديدة في القرآن للنظر في غرائب الكون كسبيل لتمجيد الخالق. وهكذا جمعوا بين الإيمان والعقل، وكلاهما هبة من الله، متضامين ومتآزرين. لم يكن الإسلام أبدا انعزاليا، إذ أن العباسيين اتصلوا بجميع التقاليد الثقافية، معتقدين أن التعلم كوني وغير مقتصر على مجالهم"

المصدر: جريجوريان، (بالإنجليزية)، 2001.

16 بدايات الهندسة الميكانيكية.

شملت النهضة العلمية العربيّة في القرن الثامن كل فروع المعرفة في ذاك الوقت. كما شملت أيضًا الفروع النظرية والتطبيقات المتعلقة باحتياجات المجتمع الجديد. وهكذا أصبح العلم جزءاً أساسياً من الثقافة العامة التي لم تكن دينية-لغوية أدبية فحسب.

فمن الواضح أن هذه النهضة العلمية شملت كل فروع المعرفة في ذاك الوقت ولم تقتصر على بعضها دون البعض الآخر. كما شملت أيضًا الفروع النظرية والتطبيقات المتعلقة باحتياجات المجتمع الجديد. وهكذا أصبح العلم جزءاً أساسياً من الثقافة العامة التي لم تكن دينية-لغوية أدبية فحسب.

بُنيت هذه الثقافة العلمية الجديدة ابتداءً من نقل علوم الأوائل وخاصة تلك التي ترعرعت في أحضان الحضارة اليونانية كما هو معروف. ولكن إذا تأملنا حركة الترجمة العلمية، من فلكية ورياضية على الأخص، والتي كانت أكبر حركة ترجمة علمية عرفها التاريخ، فسيظهر لنا خاصة أخرى ذات معنى عميق. سنرى أن هذه الترجمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبحث العلمي وبالإبداع. فلم يكن القصد من هذه الترجمة، إنشاء مكتبة علمية لإثراء خزائن الخلفاء والأمراء، بل لتلبية حاجات البحث العلمي. ويكفي أن نذكر هنا أن المترجمين أنفسهم كانوا من قادة الحركة العلمية، بل إن بعضهم من العلماء الخالدين على مر العصور، فمن بينهم: "الحجاج بن مطر" و"ثابت بن قرة" و"قسطا بن لوقا". كما أن اختيار الكتب- وكذلك توقيت هذا الاختيار- كانا وثيقي الصلة بما يعرض للبحث. ولنأخذ مثلاً واحداً: فعندما ترجم "ثابت بن قرة" عدة كتب من مخطوطات "أبلونيوس"- وهي أصعب وأرقى ما كتب في الهندسة اليونانية- كان ذلك لحاجته إليها في أبحاثه الرياضية الجديدة وخاصة تلك المتعلقة بحساب المساحات والحجوم. فارتباط الترجمة العلمية بالبحث العلمي المتقدم ليس حقيقة تاريخية فحسب، بل هو يفسر لنا في مجال الفلك والرياضيات سر نشاط الترجمة على أيدي طبقة الباحثين، كما يبين لنا بعض خصائص الترجمة اللغوية.

ولا مجال للشك أن أحد النتائج لكل هذه الأنشطة هو نشأة اللغة العربية العلمية عند التقاء تيارين للبحث، أحدهما في العلوم الإنسانية وخاصة اللغوية منها، والآخر هو تيار البحث العلمي نفسه الذي سلك نهجين متزامنين، أي الترجمة المرتبطة بالبحث العلمي، وبالإبداع فيه، وابتكار علوم جديدة لم يعرفها القدماء. ولعل أهم خاصتين للمعرفة الجديدة التي أنتجتها الحضارة العربية هما:

1 عقلانية رياضية جديدة
2 التجريب كنمط من أنماط البرهان

أما العقلانية الجديدة، فيمكن وصفها بكلمتين، جبرية[17] تحليلية، أما التجريب ودخوله مع "الحسن بن الهيثم" كمعيار برهاني في البحث الفيزيائي فقد أدى إلى تضييق الفجوة العميقة التي كانت تفصل بين العلم والفن في الثقافة اليونانية. فلقد تغيرت العلاقة بينهما في الثقافة العربية.

إنّ عصر الازدهار العلمي العربي قد أنتج، في سياقه التاريخي، مجتمع معرفة.

وهكذا يمكن القول بأن عصر الازدهار العلمي العربي قد أنتج، في سياقه التاريخي، مجتمع معرفة بكامل معنى المصطلح، بمعنى قيام قدرة على إنتاج معارف جديدة، في جميع فروع المعرفة وعلى أعلى مستوى، وانتشار توظيف العلم بكفاءة في شتى مناحي الحياة لا ريب، في حدود مستوى التطور البشري المعاصر في ذلك الحين[18].

والغريب أن هذا الإرث الحضاري العلمي واللغوي لم يُجنّد عندما حاول البعض إثارة السؤال حول توطين العلم في العالم العربي (فمحاولات التحديث العلمي في القرن التاسع عشر بل وفي منتصف القرن العشرين- محمد علي، عبد الناصر- لم يبذل أصحابها جهداً كبيراً للاستفادة من هذا الإرث والبناء عليه بالاستفادة من عبره، خاصة فيما يتصل بأسباب النهضة العلمية العربية، بل سعوا رأساً إلى نقل ما كان في الغرب). ولا ريب أن إهمال هذا الإرث والتصور النفعي للعلم الذي استورد مع ما استورد من أوروبا في القرن التاسع عشر والذي هيمن- ولازال يهيمن- على عقول المسؤولين والمفكرين الإصلاحيين كان من بين عوائق إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

النموذج المعرفي العربي الراهن

تتجاذب النموذج المعرفي العام في الوطن العربي تيارات شتى، ذلك أن الفكر العربي الحديث والمعاصر يتضمن اتجاهات ومناهج عدة ترتبط كل منها بعوامل ودوافع اجتماعية وسياسية وإيديولوجية، قد تتآخى في هذا الظرف أو ذاك دون أن تتكامل أو تتغلب على فرقتها، شأن المجتمعات والأمم جميعاً. فهناك اتجاهات إسلامية متشددة، وإسلامية إصلاحية، وتقدمية تنموية، وماركسية، وليبرالية، وتقانية، ووضعية، إلى غير ذلك من الاتجاهات المنظورة في الإنتاج الفكري العربي في المجالات المختلفة، في السياسة، وفي التاريخ، وفي المجتمع، وفي الاقتصاد، وفي الفلسفة، وفي العلم.

لذلك نجد في "الفكر العربي"، أي الإنتاج الفكري المكتوب باللغة العربية، تمايزاً وتناحراً في

17 من الجبر - فرع الرياضيات.
18 لا يقلل من صحة صفة « مجتمع المعرفة » في هذا السياق التاريخي، أن بعض وسائل المعرفة الأحدث، مثل الحواسيب الإلكترونية أو الإنترنت، لم تكن قد ظهرت بعد.

بعض الأحيان بين الاتجاهات المختلفة، ولو أنها تتناول جملة مشتركة من الموضوعات: التقدم والتأخر، الأصالة والمعاصرة، الأنا والآخر، العرب (المسلمون) والغرب، وهي مواضيع نراها متواترة الحضور في الدراسات والكتابات التي تتناول التاريخ والمجتمع والسياسة، ورأيناها متواترة منذ ما يزيد عن القرن من الزمان. وكأن الحياة العقلية في العالم العربي مازالت تدور حول نفسها منذ بدايات عصر النهضة دون أن تتجاوز ذاتها نحو مجالات أكبر إنتاجا وجدوى من وجهة النظر المعرفية، وكأنها دائمة الاكتفاء بالعناوين العامة والعريضة ذات الفحوى الشعاري والاستنهاضي- أو البكائي النادب للذات وللحظ العاثر معا، وملقياً اللوم على الغير- دون اكتفاء النظر في كفاية هذه العناوين لفهم واقع المجتمعات العربية العصّي على الاختزال.

هذه الأمور لا تعكس بالضرورة قصوراً "خلقيا" في "العقل العربي" بقدر ما تعكس سمة اجتماعية- سياسية بالغة الأثر على العلم والثقافة وبالغة العموم في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، وهي الدرجة العالية من دخول الهم السياسي- بالمعنى العريض- على العمل الفكري وعلى تلقيه.

إن "الأنا" و"الآخر" وغيرهما كتل معقدة ومتراكبة، ويجدر بالباحث أن يحددها استناداً إلى مفاهيم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد وغيرها حتى يكون قادراً على سبرها سبراً متأنياً مستنداً إلى الواقع المتحول. وان الاكتفاء بالقوانين العريضة وتجريد الواقع والماضي من وقائعه واختزاله إلى المثالب والمناقب، ومواقع العزة ومكافحة الذل والمهانة، يستبطن سلباً للواقع عن مواقعه وفعله وآلياته، ولا يفيد معرفة مضبوطة: من هذه الأمور على سبيل المثال تناسي وقائع تاريخ العرب الحديث، ورده رداً تبسيطيا إلى الأصيل والدخيل، والذاتي والمغترب والمستمر والمنقطع، وسرده على أنه تاريخ اغتراب وفساد في الوقت الذي شهد فيه العالم العربي إنتاجا علميا وفكرياً وثقافياً جديداً، ومر بتجارب ديمقراطية، ورأى تحولات اجتماعية-سياسية بالغة الأهمية. إن عدم النظر في هذه الأمور وغيرها، على اعتبار أنها ما اكتملت، والحكم بالغياب استناداً إلى عدم الاكتمال، شأن بالغ الضرر خصوصاً وأننا نتحدث عن مجتمعات مازالت في طور النمو ولا يحق لأهلها ولا لغيرهم الحكم عليها بعدم الأهلية استناداً إلى القول بعدم الاكتمال- حيث أن عملية التقدم على كل حال غير مكتملة في أي ناحية من أنحاء المعمورة، ونجد في كل مكان تفاوتات وتمايزات تنموية وثقافية واجتماعية وخلافها.

وحريّ بنا في هذا المقام تذاكر المساهمات المعرفية القيمة والهادفة للإصلاح المجتمعي لأجيال النهضة العربية الحديثة بتياراتها الثلاثة في مصر والشام والمغرب: الإصلاح الديني عند

تعكس موضوعات الفكر العربي الدرجة العالية من دخول الهم السياسي- بالمعنى العريض- على العمل الفكري وعلى تلقّيه.

إنّ شريعة الإسلام ليست نظاماً منفصلاً عن تطلعات الناس ومصالحهم، ولكنها- بمصادرها كلها- وسيلة لتحقيق هذه التطلعات وحماية تلك المصالح، وهي عدل كلها ورحمة كلها.

الإطار 1-5

أحمد كمال أبو المجد: نحو لغة إيمانية جديدة

إن اللغة الإيمانية السائدة تفصل بين عالمين كلاهما من صنع الله، عالم النصوص (قرآناً وسنة) وعالم الحياة بكل ما فيها ومن فيها.

إن أول مفاتيح اللغة الإيمانية الجديدة أن يعرف المسلمون أن الإيمان بالغيب لا يلغي دور العقل، وأن تطبيق الشريعة لا يغني عن معالجة مشاكل الناس بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية، وأن الإسلام لا يقوم على أنقاض تراث البشرية، ولا يحرص على هدم تجارب الشعوب وإسقاطها، وإنما وظيفته الأساسية أن يضيف إليها عنصر الهداية والرشد وأن يوجه حركتها لما ينفع الناس، وفي ظل هذه اللغة الإيمانية الجديدة لابد أن تظهر قراءات جديدة للشعارات القديمة.

فالنصوص كلها- وعلى رأسها آيات القرآن الكريم- ليست عالماً آخر يضاف إلى هذا العالم، وإنما هي شاهد بكلمات الله على خلق الله .. والمسلم مطالب بأن يتدبر القرآن، ولكنه مطالب- كذلك- بأن يسير في الأرض وأن يتدبر آيات الله في الناس وفي الآفاق ..

وشريعة الإسلام ليست نظاماً منفصلاً عن تطلعات الناس ومصالحهم، ولكنها- بمصادرها كلها- وسيلة لتحقيق هذه التطلعات وحماية تلك المصالح، وهي عدل كلها ورحمة كلها. "وكل مسألة خرجت من العدل الى الظلم، ومن القسط إلى الجور، ومن الرحمة إلى ضدها، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل".

والمسلمون لا ينفصلون أبداً عن الناس، وإنما هم أصحاب رسالة بين الناس. وهم- بإسلامهم- شهود على الناس ولكنهم يظلون دائماً على خط الأفق الواحد مع سائر الأمم والشعوب، ليس لهم على أحدٍ من الناس مَن ولا استعلاء ولا غرور.

وشمول الإسلام لا يعني أن النصوص تعالج كل صغيرة وكبيرة من أمور الحياة. فذلك- فضلاً عن استحالته- غير مقبول في ظل ما تركه الإسلام للعقل من حرية الحركة وواجب الاجتهاد.

وخلود الإسلام لا يعني "جمود شريعته" وإنما يعني قدرتها على التجدد والإبداع لملاقاة حركة الحياة وتغير أشكالها، وأصالة المسلمين وتميزهم لا تعنيان عزلتهم عن سائر الناس وانغلاقهم على أنفسهم في حوزة مغلقة يحيط بها سور غير ذي باب، وإنما تعني الاتصال بالناس والعيش معهم وإمدادهم- خلال ذلك- بالقيم العليا والمبادئ الكبرى التي تقوم عليها عقيدة الإسلام وشريعته وبناؤه الأخلاقي.

الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي وعبد الحميد بـن بـاديس وشـكـيـب أرسـلان وعـلال الـفـاسـي، والليبرالي عند الطهطاوي وأحمد لطفي السيد وقاسم أمين وطه حسين وخير الدين التونسي واليازجي والبستاني، والعلماني عند شبلي شميل وفرح انطون وسلامة موسى.

تقوم، في اللحظة التاريخية الراهنة، معوقات مجتمعية تؤدي إلى الإحجام عن إنتاج المعرفة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه تقوم، في اللحظة التاريخية الراهنة، معوقات مجتمعية تؤدي إلى الإحجام عن إنتاج المعرفة في البلدان العربية، منها الصراع الثقافي الدائر بين تيارات سياسية، على ساحة "أسلمة المعرفة" مثلا، ومنها مناخ الاستبداد السـائـد في الـدول الـعـربـيـة وضـعـف الإمـكـانـات المخصصة لنشر وإنتاج المعرفة، ومنها أيضا قلة استعداد المفكرين للخوض في أمور جوهرية تتعلق بالتاريخ وبالواقع معاً، وترددهم حيال إخضاع مجتمعنا وماضينا لنظر متأن مدقق. هذا على حين يجدر بنا مثلا أن نعتبر قضية البحث في التاريخ العربي والتراث وتشجيع النظر العلمي والإصلاحي فيهما، أحد مفاتيح اقتدارنا على إنتاج المعرفة، وإنماء المقدرات الآيلة إلى مجتمع المعرفة. بل يتعين ألا يستبعد من نطاق النظر العلمي هذا أي من سمات الأمة أو قضاياها.

تُحسن البلدان العربية صنعا بالعمل على توطين العلم والمعرفة لتكون دعائم أساسية للنموذج المعرفي العربي الآخذ في التشكل.

النموذج المعرفي العربي، أو ما يسمى أحيانا "العقل العربي"، إذن، برنامج أكثر مما هو واقع. هو نموذج في طور التشكل، وفي هذا نرى فرصة تاريخية لا يجب أن تُفوّت. إذ تحسن البلدان العربية صنعا بالعمل على توطين العلم والمعرفة لتكون دعـائم أسـاسـيـة لـلـنـمـوذج المعـرفي الـعـربي الآخذ في التشكل.

الطلب على المعرفة في البلدان العربية

عـرضـنـا آنـفـا، بـإيـجـاز، لـلـسـمـات الاقـتـصـاديـة لـلـمـعـرفـة بـاعـتـبـارهـا سـلـعـة (طيبـة اقـتـصـاديـة)، ونناقش الآن بقليل تفصيل مسألة الطلب على المعرفة باعتباره من أهم محددات توافر المعرفة، خاصة إنتاجها، في المجتمع.

في دراسات المعرفة عادة ما يتركز الاهتمام على جانب العرض المتمثل في عمليتي نشر وإنتاج المعرفة اللتين سنتناولهما في فصول لاحقة.

ورغم أنه في المجتمعات القهرية تعمل هياكل القوة المهيمنة على تقييد عرض المعرفة، خاصة تـلـك ذات الـطـابـع الـنـقـدي المحرر لـلـنـاس مـن هيمنتها، إلا أن قصور الطلب على المعرفة يمكن أن يكون عاملا مهما في ضعف إنتاج المعرفة ونشرها في البلدان النامية.

ولعل المدهش في دراسة الطلب على المعرفة هو صعوبة انتشارها في بعض الأحيان[19] بالرغم من خصائصها الرئيسية كسلعة: اللاتنافسية[20] ولانهائية الذيوع[21]؛ والأثيرية[22] التي يفترض أن تزيد من فرص انتشارها.

كل هذا يوجب التمعن في خصائص وحركية الطلب على المعرفة، خاصة في البلدان العربية.

قطاعات الطلب على المعرفة

تتعدد مصادر الطلب على المعرفة في أي مجتمع. فيقوم أولا طلب على المعرفة من القطاع العائلي استثمارا في تكوين رأس المال البشري لأفراد الأسر ولاتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية في نطاق الأسر. وينشأ كذلك طلب على المعرفة مـن قـطـاعـات الـدولـة والمجـتـمـع المدني وقـطـاع الأعمال– العام والخاص، يزداد قوة كلما ارتفعت جرعة العقلانية في اتخاذ القرار، وقوي الاعتقاد بضـرورة، وفـائـدة، تـوظـيـف المـعـرفـة في نشـاط وحدات في القطاعات الثلاثة، كل في منظوره. وتـعـد المكونات المؤسـسـيـة لمنظـومـة المـعـرفـة، في مجالي النشر والإنتاج، من أهم مصادر الطلب على المعرفة، حيث يتبلور طلب فعال على المعرفة من نشاط هذه المؤسسات في حد ذاته.

محددات الطلب على المعرفة

في المنظور الاقتصادي البحت، تلعب محددات القدرة الشرائية دورا مهما في الطلب على المعرفة الخاضعة لآليات السوق. فانخفاض الدخل مع ارتفاع سعر المعرفة، أو السلع المجسدة للمعرفة، كوابح منطقية للطلب على المعرفة. فإن قطاعات واسعة من العرب محدودة الدخل، كما أن تكلفة الـتـوصـل لـسـبـل اكـتـسـاب المـعـرفـة، خـاصـة تلك المستوردة من الخارج مباشرة أو يعتمد إنتاجها محليا على مكونات مستوردة من الخارج، سلعا أو خدمات، يرتفع سعرها بسبب اقتضاء ريع على إنتاج المعرفة ثم تجسيدها في سلع وخدمات، أو بسبب الاحتكار محليا [23].

19 من الأمثلة المتداولة على ذلك هو قلة انتشار نظم البرمجيات المفتوحة open-source software مثل نظام «لينوكس» Linux بالرغم من مجانيتها وسهولة توافرها. مع ملاحظة أن هناك انطباعاً ليس صحيحا بالضرورة، أن النظام صعب أو غير مستقر.

20 non-rival بمعنى أن استهلاك المعرفة بواسطة فرد ما لا يمنع توافرها لآخرين.

21 infinitely expansionable بمعنى أنه مهما ارتفعت تكلفة الإنتاج أول مرة، فإن التكلفة الحدية لما بعد الاستخدام الأول تكون ضئيلة.

22 aspatial-weightless بمعنى قدرتها على تخطي المسافات والحدود، خاصة إذا كانت مرقمنة digitised.

23 انظر مثلا في ارتفاع تكلفة خدمات الهاتف المحمول.

ويوثق الشكل 1-3 أثر التكلفة على انتشار وسائل التوصل للمعرفة في حالة الإنترنت، حيث يظهر بشكل واضح على صعيد المنطقة العربية والعالم على حد سواء أن ارتفاع تكلفة التوصل للإنترنت ترتبط بقوة بقلة انتشارها.

وتتأكد الطبيعة الكابحة لارتفاع تكلفة الإنترنت على مدى انتشارها من شكل 1-4 حيث تقترن التكلفة الأعلى للإنترنت في المنطقة العربية بانتشار أقل، مقارنة بالبلدان المصنعة وشرق آسيا على حد سواء.

وبوجه عام، يتأثر الطلب على سلعة ما على مدى الحاجة لسلع وخدمات متنافسة في سياق نمط الاستهلاك القائم وأسعارها.

وحيث أن بعض البلدان العربية يسودها نمط استهلاك يميل إلى التفاخرية لدى البعض، على حين تبقى بعض حاجات أساسية غير مشبعة على وجه مقبول لدى الآخرين، وتميل تكلفتها إلى الارتفاع بسبب تراجع الحكومات عن تقديم بعض الخدمات الأساسية، ونتيجة لقلة التنافسية، فإن من غير المستغرب أن يتدنى الطلب على المعرفة والسلع والخدمات المجسدة لها. ولنتصور فرصة تبلور طلب على التوصل لخدمة الإنترنت في تنافس مع الحاجة للرعاية الصحية مثلا.

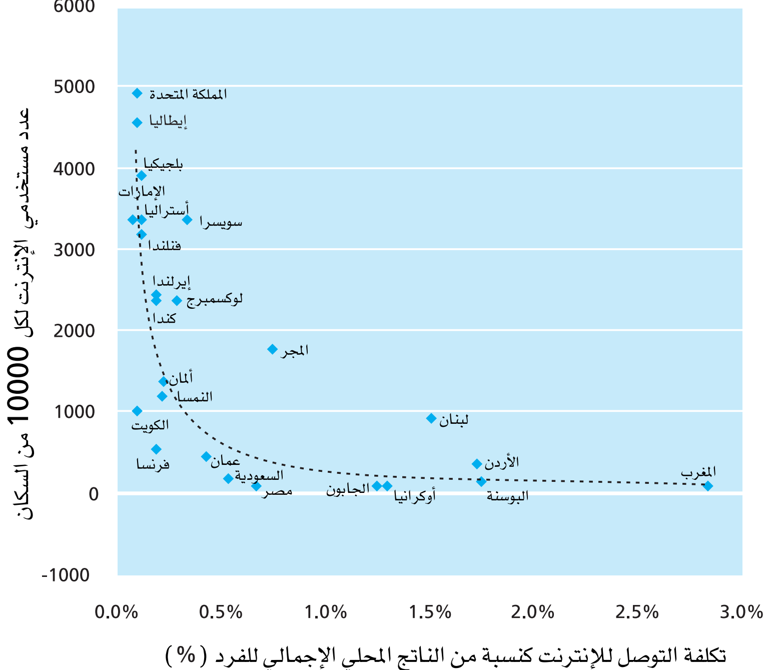
وتحدد خصائص المستهلكين المحتملين للمعرفة (صناع القرار في الأسر والمشروعات الإنتاجية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني)، وتفضيلاتهم، حجم الطلب على المعرفة.

ومن جانب، فإن الأسر العربية قد عبرت دائما عن تقدير عالٍ لتعليم أولادها على أرقى مستوى ممكن، كوسيلة للحصول على مكانة اجتماعية متميزة، واستعداد لتحمل تكلفته ولو أرهقت ميزانيتهم. ويظهر هذا بأشكال مختلفة منها الدروس الخصوصية والالتحاق بالمدارس الخاصة. ومن جانب آخر، يمكن الإشارة إلى أن اتخاذ القرار في المؤسسات المجتمعية في البلدان العربية يميل لأن يتركز في أيدي أجيال تميل إلى التسلطية، ويتأثر اتخاذ القرار لديها أساسا باعتبارات تقليدية تعلي من شأن الانتماءات والولاءات الضيقة وما يرافقها من تفشي المحسوبية والمحاباة- أكثر من العقلانية العلمية، التي تفرض بناء القرارات على المعرفة. وفي العقود الثلاثة الأخيرة، ضاعف من هذه المشكلة صعود قيم المال والحظوة من السلطة في نسق الحوافز المجتمعية في البلدان العربية.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أهمية مؤسسات منظومة المعرفة في إنشاء الطلب على المعرفة بمجرد قيامها بدورها الطبيعي. ومن ثم تنشأ في المجتمعات التي تضعف فيها منظومة المعرفة حلقة شريرة من تردي عرض المعرفة يكبح بدوره الطلب عليها مباشرة، وهاتان سمتان جوهريتان لحالة ركود المعرفة في البلدان المتخلفة. وجدير بالإشارة أن قصور منظومة المعرفة يقلل من الطلب على المعرفة بصورة غير مباشرة أيضا، حيث يشكو صناع القرار في

شكل 1-3

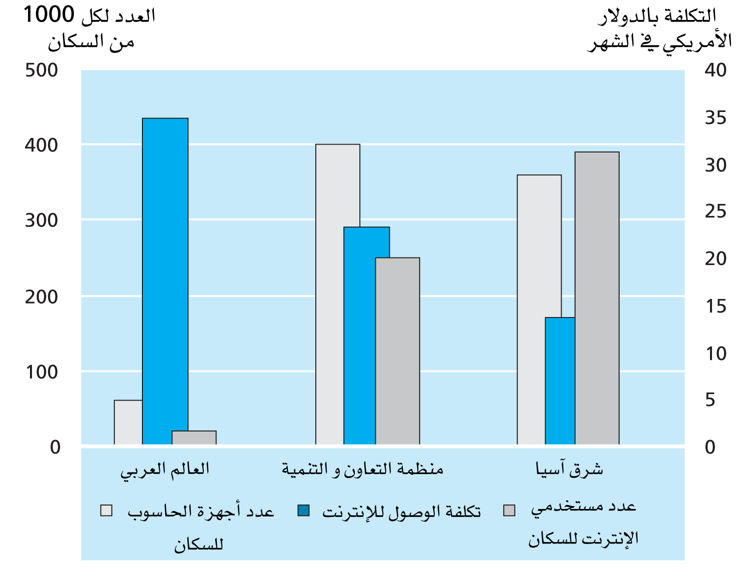
العلاقة بين تكلفة الإنترنت ومدى انتشارها، بلدان عربية وأخرى مقارنة، 2002



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (بالإنجليزية)، 2002.

شكل 1-4

مقارنة توافر الحواسيب الشخصية، وتكلفة الإنترنت بمدى انتشارها البلدان العربية وبلدان منظمة التعاون والتنمية وشرق آسيا، 2001



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (بالإنجليزية)، 2002، 37.

مع ضعف منظومة المعرفة، وتفشي آليات اجتماعية بديلة لحلّ المشكلات المجتمعية مثل المحسوبية والمحاباة، تسود انطباعات، غير صحيحة، عن عدم جدوى المعرفة في حل مشكلات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

قطاعات المجتمع المختلفة، وبحق، من ضعف دعم مؤسسات منظومة المعرفة لنشاطهم حال اللجوء إليها.

غير أن هناك جانبا آخر لقصور السياق المجتمعي في البلدان العربية عن إنشاء طلب فعّال على المعرفة. فمع ضعف منظومة المعرفة، وتفشي آليات اجتماعية بديلة وناجعة لحل المشكلات المجتمعية مثل المحسوبية والمحاباة، تسود انطباعات، غير صحيحة، عن عدم جدوى المعرفة في حل مشكلات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أو صعوبة التوصل لمثل هذه المعرفة، بما يؤدي بصناع القرار إلى الانكفاء على ما ألفوه من وسائل وآليات تصرّف.

وفي النهاية، فإن الإكراه قد يفلح في كبت الطلب على المعرفة أو حتى حبسه بأكثر مما تفعل الكوابح الاقتصادية والاجتماعية، فحيث يضيَّق على الحرية تُفرض قيود، بل أحيانا عقوبات، على اكتساب المعرفة تجعل الطالبين المحتملين يؤثرون السلامة أو الاستكانة لغياب المعرفة عن حياتهم.

وعلى سبيل المثال، فإن فرض الرقابة على الإنترنت أمر ذائع في البلدان العربية، وهكذا فإن الظاهرة الكونية التي نشأت أصلا لتجاوز الحدود وتخطي المسافات لم تفلت من مقص الرقيب في البلدان العربية. ففي العراق مثلا لم يكن ممكنا التوصل للإنترنت حتى منتصف العام 2000، وحتى بعد ذلك ظل التوصل محدودا. وفي بلد عربي غني كبير منعت الحكومة 400000 موقع على الإنترنت منذ سمحت بالتوصل للشبكة في 1999. ومع زيادة عدد مستخدمي الشبكة في العام 2001، شددت الرقابة مجددا على التوصل للإنترنت (مركز أسواق العالم، بالإنجليزية، 2002).

وسنعود لهذا الجانب بقدر من التفصيل في الفصل الثامن عند مناقشة السياق السياسي للمعرفة، ومرة أخرى في الرؤية الاستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية.

عن الرحلة إلى إقامة مجتمع المعرفة

يضم القسم الثاني من التقرير والمكرس لموضوع إقامة مجتمع المعرفة أربعة أجزاء.

قدمنا في هذا الفصل، الجزء الأول: الإطار التحليلي لدراسة الموضوع، والذي تضمّن تعريفا موجزا بموضوع المعرفة ومجتمع المعرفة، وعرضا مختصرا لقليل من أهم إشكالياته، في تقابلها مع التاريخ والواقع العربي.

وتقدم فصول التقرير التالية رحلة معرفية تقتفي أثر الإطار التحليلي هذا.

تبدأ هذه الرحلة، منطقيا، بتقييم حال اكتساب المعرفة، نشرا وإنتاجا، في البلدان العربية في مطالع القرن الحادي والعشرين، في الجزء الثاني: حال المعرفة في البلدان العربية (الفصول من الثاني إلى الخامس).

ونتحول بعد ذلك إلى تحليل سمات السياق المجتمعي المؤثر على اكتساب المعرفة في المنطقة في هذه الحقبة من تاريخها، على محاور الثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة- بالتركيز على ضمان الحرية تحت حكم القانون، وانتهاء بالبيئة العربية والعالمية لاكتساب المعرفة في الجزء الثالث: السياق المجتمعي المؤثر على اكتساب المعرفة، (الفصول من السادس إلى الثامن).

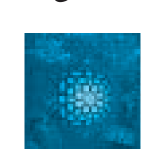
وتنتهي الرحلة بمقصدها الأساس: رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تصف المعالم الرئيسية لعملية الإصلاح المجتمعي التي يمكن أن تنتهي بإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية في الجزء الرابع: نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية- الفصل التاسع: رؤية استراتيجية؛ أركان مجتمع المعرفة.

القسم الثاني

نحو إقامة مجتمع المعرفة

الجزء الثاني: حال المعرفة في البلدان العربيّة

نقطة البدء المنطقية لدراسة موضوع المعرفة هي تقييم حال اكتساب المعرفة في البلدان العربية في الوقت الراهن، وإن كان التوثيق المعلوماتي المتاح يقصر أحيانا عن الوفاء بمتطلبات الدراسة الرصينة. يمتد هذا التقييم عبر الفصول (2-5) من خلال تحليل العمليتين المجتمعيتين الرئيسيتين لنشر المعرفة (الفصل 2) ولإنتاجها (الفصل 3) والسياق التنظيمي الراهن لاكتساب المعرفة (الفصل 5). بينما يستكشف الفصل الرابع إمكان القياس الكمي الدقيق لحال المعرفة في البلدان العربية في المنظور المقارن.



نشر المعرفة في البلدان العربية

يقدم هذا الفصل تحليلا، وتقييما، لأولى العمليتين المجتمعيتين الأساسيتين لمنظومة المعرفة، أي نشر المعرفة، في البلدان العربية في الوقت الراهن من خلال دراسة تفصيلية لحال التنشئة، والتعليم، ووسائل الإعلام التقليدية، ووسائل الاتصال والإعلام الأحدث، والترجمة.

نعني بنشر المعرفة عملية تتجاوز مجرد نقل المعلومات والبيانات، وإن كان من الضروري أن يصحب عملية نشر المعرفة نقل أو توصيل للمعلومات عبر وسائط متعددة. فالتحدي الحقيقي هو كيف تتحول المعلومات إلى مخزون معرفي قادر على تفعيل عملية إنتاج المعرفة وتكوين رأس مال معرفي يسهم في التنمية الإنسانية.

ويتم نشر المعرفة من خلال التنشئة ومراحل التعليم المختلفة، وأيضا عبر وسائل الإعلام، والترجمة من اللغات الأخرى. ولهذا يتضمن هذا الفصل محاولة لتوصيف وتحليل عملية نشر المعرفة في البلدان العربية. ونشير بداية إلى مأزق قلة البيانات الدقيقة التي تتيح لنا الوصول إلى نتائج محددة عن الوضع في البلدان العربية.

التنشئة

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب الأفراد بمقتضاها المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم والدوافع والتجريدات والأنماط التي تؤثر في تكيف الفرد مع بيئته الطبيعية والاجتماعية والثقافية. ورغم أن التنشئة الاجتماعية تمتد كعمليات تعلم في مراحل حياة الفرد المختلفة، إلا أن مرحلة الطفولة تعد أكثر المراحل حساسية وتأثرا بها. وعلى الرغم من مركزية الأطفال في عملية التنشئة، فنادرا ما ينظر لهم كأفراد فاعلين ومؤثرين في هذه العملية. إلا أن هذه النظرة التقليدية بدأت في التغير تدريجيا في أوائل الثمانينات نتيجة للدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية التي أكدت أهمية خبرة الطفل الاجتماعية وأسلوب تعلمه واكتسابه للمعرفة في عملية التنشئة.

هناك ثلاثة أنواع من التنشئة هي: الأسلوب المتسلط، والمتساهل، والحازم. وتبين الأبحاث أن الأطفال الذين تربوا في كنف والدين يستخدمان الأسلوب الحازم، أظهروا تكيفا أكبر من الناحية النفسية والاجتماعية، وكانت درجاتهم أعلى في التحصيل العلمي وتقدير الذات (بوري، بالإنجليزية، 1998). وتشير الدراسات إلى أن أكثر أساليب التنشئة انتشارا في الأسرة العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية. هذا يؤدى إلى زيادة السلبية وضعف مهارات اتخاذ القرار ليس فقط في السلوك وإنما في طريقة التفكير، حيث يتعود الطفل من الصغر على كبح التساؤل والاكتشاف والمبادرة (الصويغ، ورقة خلفية للتقرير).

إنّ أكثر أساليب التنشئة انتشارا في الأسرة العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية.

التعليم

خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) إلى أنه بالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن الوضع العام للتعليم لا زال متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في بلدان العالم النامي، وبالتأكيد مقارنة باحتياجات التنمية الإنسانية.

فمازال التوسع الكمي في التعليم منقوصا

الإطار 2-1 عبد العزيز المقالح: دور الأمية في إعاقة المعرفة والتحديث

تؤكد محصلة التاريخ القريب – عربياً – أن الأمية كانت دائماً سببا رئيسيا في الإبقاء على الأنظمة التقليدية المعادية للتطور. وعلى سبيل المثال، فقد كانت السلطة السياسية المتخلفة في اليمن في الأربعينات من القرن العشرين قادرة على أن تجعل الجهلاء من الآباء والأمهات لا يترددون في دعوة الحكام إلى قتل أبنائهم المستنيرين الذين يتهمهم هذا الحاكم بالزندقة وبيع الإسلام للأجانب. وما أظن الأمر اختلف كثيراً مع بداية القرن الحادي والعشرين، ليس في اليمن وحدها، وإنما في سائر الأقطار العربية باستثناءات يسيرة هنا وهناك. وما زال في استطاعة أي متطرف متعصب أن يعمل على تهييج عشرات الآلاف من الأميين ضد أي مستنير، وأن يستثير الأمية الواضحة والكامنة لتغدو سداً في وجه كل مشروع لتحديث التعليم والثقافة.

والخلاصة، أنه لا أمل في تحقيق مناخ صحي ومعرفي وتعليمي ديمقراطي في أقطار خاضعة لواقع تفرض فيه الأمية سيطرتها شبه المطلقة وتعمل جاهدة على تدمير كل محاولة جادة للخروج من نفق الاغتراب عن العصر.

بسبب ارتفاع معدلات الأمية، خاصة في بعض البلدان العربية الأقل تطورا وبين الإناث، واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، وتدني نسب الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة، وتناقص الإنفاق على التعليم خاصة منذ عام 1985. غير أن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في تردي نوعية التعليم (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، 47 – 51). ولذا نركز في معالجة مسألة التعليم هنا على منظور النوعية.

نوعية التعليم

يكمن التحدي الأهم في مجال التعليم في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة. ومن المنطقي أن تؤدى قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته، إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم، ومن أهمها سياسات التعليم، ووضع المعلمين، والمناهج وأساليب التعليم.

يكمن التحدي الأهم في مجال التعليم في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة.

نوعية التعليم ما قبل المدرسي

يعتبر التدخل المبكر الموجه لخدمة الطفل وأسرته استثمارا له مردود اقتصادي واجتماعي على المدى البعيد. إن دماغ الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة يكون مرنا وحساسا في مدى تأثره بالبيئة أكثر من دماغ الأطفال الأكبر عمرا، وهو يتطور ويتبلور تبعا لما يتعرض له من خبرات في بيئته الخارجية. وتصل الأجزاء الحسية في الدماغ إلى ذروتها في النمو عندما تكون البيئة المحيطة غنية بالمثيرات الحسية بما تتضمنه من منبهات لحواس اللمس والنظر والصوت والشم والتذوق. ومن أجل تنمية قدرات الطفل وتوسيع مداركه لكي يصبح عنصرا فعالا في مجتمع المعرفة، يتعين الانتباه إلى أسلوب التربية داخل محيط الأسرة وداخل رياض الأطفال. هذا، بطبيعة الحال، إلى جانب توفير سبل الرعاية الصحية، وتأمين حياة كريمة للطفل في مجتمع تسوده قيم الحرية والعدالة.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم ما قبل الابتدائي في بعض الدول العربية، إلا أن نوعية التعليم المقدم في معظم رياض الأطفال في الوطن العربي مازالت لا تلبي متطلبات النهوض بقدرات الأطفال وتنميتها من أجل تنشئة جيل قادر على الإبداع والابتكار. وفي الأغلب، تركز رياض الأطفال على تعليم القراءة والكتابة دون الاهتمام بالنمو المتكامل للطفل. ويمكن تحقيق هذا النمو المتكامل من خلال توفير المواد والأدوات التعليمية المناسبة، والمعلمين المدربين، والبيئة التربوية المواتية التي تسهم في تنمية حواس الطفل وتطوير قدراته الجسمانية والعاطفية والاجتماعية والفكرية. وتتسم هذه البيئة ببعض العناصر الأساسية لنمو الطفل الصحي، مثل توفير فرص اللعب، وإيجاد مساحة الحرية المتاحة له في الحركة والتعبير والاختيار واتخاذ القرار، واحترام ذات الطفل لتشجيعه على الشعور بالثقة بالنفس. كما تتسم البيئة الصحية بأسلوب في التعلم من خلال التفاعل وليس التلقين، أي تفاعل الطفل مع الأدوات والأنشطة المتوافرة، وتفاعله مع الأطفال الآخرين، ومع الكبار أيضا.

نوعية التعليم المدرسي

وضع المعلمين والمعلمات

لتقييم مستوى التعليم، علينا تلمس قدرات المعلمين على تحفيز التلاميذ والتفاعل معهم وتشجيعهم على الابتكار والتفكير النقدي الخلاق. والمعلومات المنشورة عن مثل هذه المؤهلات والقدرات نادرة، وتقتصر على الملاحظات الشخصية والانطباعات العامة. مما لا شك فيه أنه هناك عدداً كبيراً من المعلمين من ذوي الخبرة والمؤهلات العالية الذين يلعبون دورا حيويا في إنجاح العملية التعليمية. ولكن توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر بالسلب على قدراتهم، منها تردي مستوى المرتبات للمعلمين في بلدان عربية كثيرة مما يضطر المعلمين في كثير من الأحيان إلى القيام بأعمال أخرى تستنفد طاقاتهم وتجعلهم غير قادرين على إعطاء تلاميذهم الرعاية الكافية. كما يؤثر سلباً على قدرات المعلمين نقص الإمكانات المتاحة، وسوء المناهج، وظاهرة تكدس الفصول في بعض البلدان العربية ونوعية التدريب الذي تلقوه، فهم في الأغلب تخرجوا من كليات ومعاهد عليا يسود فيها التلقين وقلة التفكير النقدي. هذه العوامل تؤثر بالسلب على قدرات المعلمين وتكبل رغبتهم في التفاعل الخلاق مع تلاميذهم.

إنّ تردّي المرتبات للمعلمين يضطرهم إلى القيام بأعمال أخرى تجعلهم غير قادرين على إعطاء تلاميذهم الرعاية الكافية.

المناهج وأساليب التعليم

بالمعنى التقليدي، تتلخّص المادة التعليمية بالمنهاج، الذي يشمل الكتاب المدرسي المفترض أن يضمّ بين غلافيه أفضل ما تمكّن أصحاب القرار والمؤلفون أن يتفقوا عليه كتجسيد لما يعتبرونه ضرورياً أو جديراً بالتعليم والتعلّم. من الناحية الشكلية، لا يبدو المنهاج التعليمي في البلدان

الإطار 2-2

المغرب: إشارات متضاربة حول اكتساب المعرفة

لا تطيق معظم الأسر المغربية كلفة تعليم أطفالها في مدارس حضانات الأطفال. فبعض هذه الأسر يسجل أطفاله في الكتاتيب (المسجد) ذات الكلفة المنخفضة، حيث يتعلمون القراءة والكتابة والدين على أيدي معلمين ليسوا مؤهلين في تربية الأطفال والعناية بهم. أما الأسر التي ليس بمقدورها تحمل كلفة التعليم في هذه الكتاتيب فتترك أطفالها لعناية أحد أفراد الأسرة، غالبا لشقيق غير متعلم، أو تدعهم يلعبون في الشوارع إن تجاوزت أعمارهم الست سنوات.

كما كان تسجيل الإناث في المدارس، في عام 2000، منخفضا. وقد بلغت نسبة تسجيل الإناث في المراحل التعليمية الثلاث الأولى 45٪ فقط.

أما أوضاع المدارس فتحتاج إلى الكثير من التحسين، وبخاصة في بعض مناطق المغرب. ففي منطقة طنجة– تطوان في شمال المغرب، مثلا، يزيد عدد التلاميذ على 45 تلميذا، لكل صف، في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، يقدّر أن 40٪ من الخريجين يبقون دون عمل، كما يترك 50٪ من الطلبة الجامعة قبل إكمال دراستهم.

ويمكن أن نجد إحصائيات أكثر إشراقا في الزيادة الكبيرة في "مقاهي الفضاء الإلكتروني" التي زادت من 500 في عام 1999 إلى 2500 مقهى في عام 2001 أي بنسبة 400٪. كما سجلت مواقع الإنترنت تطورا هائلا بنسبة 700٪ خلال الفترة نفسها. كما ازداد حجم المعاملات الإجمالي لشركات الاتصالات إلى نحو ثلاثة أضعاف بين عام 1997 إلى 2001، وذلك من 6 بليون درهم إلى 16 بليون درهم.

ومن أجل معالجة مشاكل التعليم، فقد أعلن أن عقد "2000 –2009 " هو "عقد التعليم والتدريب في المغرب"، مقتضيا أن توجه الدولة كامل العناية والاهتمام لكل مستويات التعليم. وقد أوجبت الحكومة في هذه الخطة أنه بحلول:

- سبتمبر 2002، يجب أن يلتحق كل الأطفال من ذوي العمر ست سنوات فأكثر بأقرب مدرسة.
- سبتمبر 2004 تعميم التسجيل في السنة الأولى لمدارس الحضانة.
- 2005 يصل 80 ٪ من كل المسجلين في مدارس الحضانة نهاية التعليم الابتدائي.

وكمحصلة لذلك، فقد ارتفع معدل تسجيل الأطفال في عمر السادسة من 37 ٪ في العام الدراسي 1997 /1998 إلى 91٪ في العام الدراسي 2002/2001 كما ازداد معدل تسجيل الأطفال في فئة العمر 6–11 سنة من 69٪ إلى 90٪ خلال الفترة نفسها.

المصدر: التقرير القُطري المعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني.

العربية مختلفاً كثيراً عمّا هو متّبع في كثير من بلدان العالم.

لقد بدأت عدة من دول عربية خلال العقد الأخير بتنفيذ مشاريع للتطوير التربوي. وتنصب جهود التطوير هذه بوجه خاص على مراجعة المناهج الدراسية وإدخال التعديلات على محتواها من قبل فرق وطنية. وعادة لا ينشب خلاف حول مضمون المواد العلمية، باستثناء بعض الموضوعات التي يرى البعض أنها تمس المعتقدات الدينية، مثل تعليم أصل الوجود ونظرية النشوء والارتقاء، أو موضوعات قد تمس محرمات اجتماعية مثل تعليم الثقافة الجنسية. أما المواد الإنسانية والاجتماعية فنظراً لعلاقاتها وتأثيرها المباشر على أفكار الناس ومعتقداتهم، تقوم السلطة القائمة على إصدار المناهج والكتب المدرسية برعايتها مباشرة، فتأتي مثقلة بالافتخار بمنجزات الماضي، والثناء على الذات، ووضع اللوم على الأجنبي، وتكريس مشاعر الولاء وتقاليد الطاعة والتأييد للنظام القائم. وليس من غير المألوف أن تبدأ الكتب المدرسية، في كثير من البلدان العربية، بصورة تتصدّر الصفحة الأولى للحاكم أو لرئيس الدولة، حتى في الكتب الحيادية كالعلوم والرياضيات، أو دفاتر الأشغال والواجبات المدرسية.

ويرى بعض الباحثين أن المناهج الدراسية العربية تبدو وكأنها تكرس الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع التفكير النقدي الحر. فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلّمات الاجتماعية أو السياسية، ويقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع (منير بشور، ورقة خلفية للتقرير).

وبشكل عام، إن المناهج في البلدان العربية، بدءاً من المرحلة الابتدائية، أو حتى ما قبلها، تبدو تجسيداً لمفهوم يعتبر عملية التعليم كما لو أنها عملية إنتاج صناعي تلعب فيها المناهج وتفريعاتها والمضامين المشتقّة منها دور القوالب المفترض أن تنصبّ فيها عقول الناشئة.

تتعدد في دول العالم أساليب توصيل المعلومات، فمنها المحاضرة، ومنها حلقات النقاش وورش العمل، والعمل التعاوني والعمل المخبري وغير ذلك. لكن في البلاد العربية تكاد المحاضرة والإلقاء من جانب المعلّم تطغى على كل ما عداها من أشكال، يقابلها، من جانب التلميذ أو الطالب، الحفظ والترداد و"التسميع". أما الأدوات المستخدمة فأكثرها شيوعاً أو طغياناً هو الكتاب المدرسي أو المذكرات أو الملازم أو الملخّصات للدراسة. ومن سمات علاقة التواصل في الفعل التعليمي: التلقين، كتاب يحتوي نصوصاً غير قابلة للنقاش، تشيّأت فيه المعرفة، وبدت حقائق مطلقة، وامتحانات لا تقيس إلا الحفظ والتذكّر.

تكرّس المناهج الدراسية العربية الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع التفكير النقدي الحرّ. ويتجنّب محتوى المنهاج تحفيز التلاميذ على نقد المسلّمات الاجتماعية أو السياسية، ويقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع.

سياسات التعليم

تعاني السياسات التعليمية في كثير من البلدان العربية من غياب رؤية متكاملة واضحة للعملية التعليمية وأهدافها. فمشكلات محتوى المناهج، وشكل الامتحانات وعملية تقييم التلاميذ، ووضع اللغات الأجنبية كلها مسائل لن يتم حسمها بدون صياغة لرؤية واضحة ومتكاملة لهدف التعليم ومقتضياته. وتتسم سياسات التعليم في بعض البلدان العربية، إضافة، بقدر عال من التذبذب.

ويمكن اعتبار السياسات المتصلة بتعليم اللغات الأجنبية في المدارس العربية مؤشرا دالا على غياب رؤية تعليمية واضحة تسعى إلى تأسيس آليات لامتلاك العلم ونشره وذلك من خلال تقوية اللغة القومية وتطويرها بحيث تصبح قادرة على استيعاب العلوم الحديثة وتوطينها، مع الحرص على تعلم اللغات الأجنبية في الوقت نفسه.

يقتضي النهوض بالتعليم تأسيس آليات لامتلاك العلم ونشره وذلك من خلال تقوية اللغة القومية وتطويرها بحيث تصبح قادرة على استيعاب العلوم الحديثة وتوطينها، مع الحرص على تعلم اللغات الأجنبية في الوقت نفسه.

وإذا أخذنا مسألة تعليم اللغات الأجنبية مثالا على غياب سياسات واضحة للتعليم في البلدان العربية، تظهر أمامنا صورة شديدة التعقيد والتباين. على صعيد الواقع، فإن دولة عربية واحدة (لبنان) أبقت اللغة الأجنبية بين المواد المقررة منذ الاستقلال بدءاً من الصف الابتدائي الأول، كما سمحت، منذ العام 1995 باستعمال اللغة الأجنبية لتدريس الرياضيات والعلوم (في المدارس الحكومية). أما في بلدان المغرب العربي، فاللغة الأجنبية (الفرنسية) حافظت على وجودها بالرغم من محاولات التعريب الكثيرة، ولكنها لا تدرّس قبل الصف الثالث الابتدائي في تونس والمغرب، وقبل الرابع الابتدائي في الجزائر (في المدارس الحكومية). وبعض البلدان العربية اتّخذت مواقف بتأخير تعليم اللغة الأجنبية حتى الصفين أو الصفوف الثلاثة الأخيرة من التعليم الابتدائي. ومن هذه البلدان العراق، ومعظم دول الخليج. وبدأت في السنوات الأخيرة بعض الدول كمصر وسوريا وليبيا واليمن تدرك أهمية البدء المبكر في تدريس اللغة الأجنبية، فأدخلت تعليم اللغة الأجنبية بدءاً بالصفوف العليا من التعليم الابتدائي بدلا من التعليم الثانوي. أما الأردن فقد بدأ مؤخراً بتدريس اللغة الإنجليزية ابتداء من الصف الأول الابتدائي في مدارسه الحكومية.

ولا بد من الإشارة إلى ظاهرة بزغت في مصر حيث نشأت مدارس يتحمل فيها أهل التلاميذ رسوما مرتفعة نسبيا تسمّى مدارس لغات (حكومية وخاصة)، تشمل مناهجها لغتين أجنبيتين، بدل اللغة الواحدة، وتدرّس العلوم والرياضيات بلغة أجنبية. وقد ارتفع عدد هذه المدارس على مدى السنوات العشر الأخيرة من 195 مدرسة إلى 575 مدرسة. بالإضافة إلى ذلك، انتشرت منذ الثمانينات المدارس الأجنبية الخاضعة لإشراف أجنبي وتدرس مناهج لا تخضع لإشراف وزارات التعليم العربية، مما نتج عنه فوضى في أنواع الشهادات التي يحصل عليها التلاميذ في البلد نفسه.

قياس نوعية التعليم

تعتري عملية تقييم نوعية التعليم المتاح في البلدان العربية صعوبات شديدة بسبب قلة البيانات والمعلومات المتاحة. وتتفاقم الصعوبات نتيجة الغياب شبه الكامل للقياسات المقارنة، بين البلدان العربية نفسها من ناحية، وبين البلدان العربية وباقي العالم، خاصة عبر الزمن. وفيما يلي ملامح من بعض الدراسات في هذا المجال.

تتوافر مؤشرات عن نوعية التحصيل التعليمي في التعليم الأساسي من عدد من الدراسات المتخصصة في بعض من الدول العربية تشمل عُمان ومصر والبحرين؛ ويعيب هذه الدراسات أنها لم تصمم وتنفذ على أسس قابلة للمقارنة بحيث يمكن التوصل لاستخلاصات قوية ذات طابع عام ومقارن. ومع ذلك تتيح نتائج هذه الدراسات لمحات مهمة عن نوعية التعليم الأساسي في البلدان العربية التي أجريت فيها.

في عُمان، نُفذت حتى الآن أربع دراسات لتقييم التحصيل التعليمي في الصفوف الرابع والسادس والثامن والتاسع في اللغة العربية والرياضيات والعلوم والمهارات الحياتية. ويمكن تقديم الاستخلاصات التالية عن مستوى التحصيل التعليمي في الصفوف الرابع والسادس والتاسع (نادر فرجاني ، 2002).

- يقل متوسط الدرجات في جميع المواد عن مستوى التميز، أو ما يسمى قاعدة 90/90 (وتقضي بحصول 90٪ على الأقل من التلاميذ على 90٪ على الأقل من الدرجات في اختبار معياري يقيس إتقان الكفايات المخطط تحصيلها).

- تتفوق البنات على البنين في التحصيل التعليمي في جميع المواد.

وفي مصر، يقوم دليل من دراسة ميدانية كبيرة على أن إتقان المهارات الأساسية التي يفترض أن ينقلها التعليم الابتدائي، في القراءة والكتابة وفي مبادئ الرياضيات، متدن- حوالي 40 ٪ و 30٪، على الترتيب- (نادر فرجاني، 1994).

وفي البحرين أظهرت نتائج بحث: "تقييم مخرجات التعليم الأساسي في نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي" (وزارة التربية والتعليم، دولة البحرين، ومركز "المشكاة" للبحث، 2001) انخفاض التحصيل التعليمي للتلاميذ نتيجة لقلة إتقان الكفايات المقررة. فقد بلغ متوسط الدرجات في اللغة العربية 43,7 (من مائة) بانحراف معياري 24,2 على مدى يتراوح بين صفر ومائة. أما في الرياضيات فقد بلغ متوسط الدرجات 44,9 (من مائة) بانحراف معياري قدره 22,8 على مدى يتراوح بين صفر ومائة أيضاً. وجلي أن متوسطات الدرجات، في المادتين، منخفضة عن حد الإتقان.

وقد احتل تلاميذ العينة، في كلتا المادتين، كامل مدى الدرجات المسموح به تقريباً، من قرب الصفر إلى قرب الدرجة بكاملها مما يوحي بقدرة الاختبارات على التمييز بين مستويات التحصيل التعليمي المختلفة. ومن ناحية أخرى، تدل التوزيعات التكرارية لدرجات تلاميذ عينة الدراسة، على اتباع درجات الاختبارات، إلى حد كبير، للشكل الناقوسي المعتاد للدرجات في عينة كبيرة (تقل نسبة التلاميذ كلما زادت الدرجة عن المتوسط، أو قلت عن المتوسط).

إلا أن انحرافات التوزيع التكراري للدرجات عن النمط المثالي للتوزيع المعتاد، هي الأخرى، مهمة. على سبيل المثال، بالمقارنة بتوزيع درجات الرياضيات، يظهر في توزيع درجات اللغة العربية تركز نسبي أكبر لتلاميذ العينة على الدرجات الأدنى، ويقل تكرار الفئات الوسطى. وتدل هذه المشاهدات على ميل درجات التلاميذ في اللغة العربية للانخفاض عنها في الرياضيات.

أما بالنسبة للدراسات المقارنة مع دول العالم، اشتركت دولة عربية واحدة (الكويت) في الدراسة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم (دراسة الإتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم، بالإنجليزية، 1996) والتي شملت أبناء 41 بلداً في العالم قرب نهاية التعليم الأساسي (الصف الثامن). ويتعين الإشارة، بداية، إلى أن اشتراك الكويت في الدراسة الدولية، وبوجه خاص بعد سنوات قلائل من تعرضها لأزمة الغزو وما ترتب عليها من تبعات مأساوية على البنية التعليمية، مادياً ومعنوياً، لهو أمر محمود يتعين أن تقتدي به باقي الدول العربية. وربما كان الأهم هو أن الكويت تعد حالة متميزة عربياً من حيث توافر الإمكانات المادية، خاصة في ضوء قلة حجم السكان، ومن حيث الكرم في تخصيص الموارد المالية للتعليم، ومن حيث عظم الإنجاز الكمي في التعليم. ومع كل ذلك فقد جاء ترتيب تلاميذ الكويت قرب نهاية قائمة الإنجاز في كلا مجالي الرياضيات والعلوم: في المركز التاسع والثلاثين. وكان متوسط درجات أبناء الكويت 392 و 430 (من ألف) على الترتيب، أي أقل من المتوسط العالمي (513 و 516) بـ 121 نقطة في الرياضيات و 86 نقطة في العلوم. وبالمقارنة برأس القائمة، سنغافورة (متوسط الدرجات 643 و 607 على الترتيب)، قل إنجاز أبناء الكويت، بـ 251 نقطة في الرياضيات و 177 نقطة في العلوم. ويلاحظ، على العكس من رأس القائمة، انخفاض إنجاز تلاميذ الكويت في الرياضيات عن العلوم، وزيادة انخفاض إنجاز الكويت عن المتوسط العالمي في الرياضيات عن العلوم. ومعلوم أن الرياضيات تمثل أساساً معرفياً حاسماً لعلوم المستقبل. وجدير بالذكر أن بلاداً مثل بلغاريا وتايلاند وإسبانيا وإيران سبقت الكويت في هذا التقييم.

ومغزى هذا المثل أن نوعية التعليم ليست رهنا بتوافر الموارد أو حتى بالإنجاز الكمي في نشر التعليم وإنما تعود إلى خصائص أخرى لصيقة بتنظيم العملية التعليمية وأساليب التعليم والتقييم.

تبين الدراسات ضعف التحصيل التعليمي وبوجه خاص في اللغات والعلوم والرياضيات.

وقد شاركت ثلاث دول عربية إلى جانب ثمان وثلاثين دولة أخرى في دراسة الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم 1999 وهي الأردن وتونس والمغرب. في مبحث الرياضيات حازت تونس على المرتبة التاسعة والعشرين (448 نقطة)، وحازت الأردن على المرتبة الثانية والثلاثين (428 نقطة)، أما المغرب فحازت على المرتبة السابعة والثلاثين (337 نقطة). ويذكر أن سنغافورة كانت قد حازت على المرتبة الأولى (604 نقطة)، في حين حازت جنوب إفريقيا على المرتبة الأخيرة (275 نقطة).

أما في مبحث العلوم فحازت الأردن على المرتبة الثلاثين (450 نقطة)، وحازت تونس على المرتبة الرابعة والثلاثين (430 نقطة)، وحازت المغرب على المرتبة السابعة والثلاثين (323 نقطة). وجاءت تايوان في المرتبة الأولى (569 نقطة)، وحلّت جنوب إفريقيا في المرتبة الأخيرة (243 نقطة).

نوعية التعليم العالي

رغم وجود مؤسسات تعليم عال في الوطن العربي منذ أبعد من عشرة قرون، قام أغلبها على جامع مهم وتمويل أهلي من الهبات والأوقاف (مثل الأزهر في مصر، والقرويون في المغرب، والزيتونة في تونس)، تبقى السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية هي حداثة العهد، فثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع

الأخير من القرن العشرين، ولا يتعدى عمر 57٪ منها الخمسة عشر عاما. وهذه ملحوظة على قدر كبير من الأهمية. فمؤسسات التعليم العالي، وبوجه خاص الجامعات، تستغرق وقتا لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتجوّد دورها المعرفي (نادر فرجاني، 1998ب، 18-19).

الإطار 2-3

مشروع تقييم نوعية التعليم لمادتي الرياضيات والعلوم في البلدان العربية

للمساهمة في معالجة النقص في قياسات نوعية التعليم، يقوم المكتب العربي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع "تقييم نوعية التعليم في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة لمادتي الرياضيات والعلوم في الوطن العربي". إذ يدعم المكتب العربي مشاركة خمسة بلدان عربية في دراسة الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم في عام 2003 "TIMSS" والذي تشارك فيه حوالي 54 دولة من ضمنها خمسة دول عربية أخرى. وتقوم بإجراء الدراسة المنظمة العالمية لتقييم التعليم والتي نفذت الدراسة ذاتها في عام 1995 والعام 1999. وفي إطار هذا المشروع سوف تجمع معطيات عامة حول المناهج والإرشادات المدرسية والتلامذة والمعلمين بشكل يسمح بمقارنة النتائج بالمعايير العالمية ووضع سلّم موحّد لترتيب البلدان بالمقارنة إلى معايير مرجعية عالمية. والمنتظر أن تتيح هذه الدراسة للبلدان المشاركة الفرصة لقياس التقدم في إنجازات التعليم في الرياضيات والعلوم من خلال فحص الاتجاهات في المدارس الابتدائية (الصف الرابع) والمدارس المتوسطة (الصف الثامن). مع نهاية هذا المشروع، ستحصل البلدان المشاركة فيه على معايير عالمية حول مستوى الأداء في ظل السياسات التربوية المعتمدة والخطط المعتمدة والمؤسسات الفاعلة، بما في ذلك نتائج عالمية قابلة للمقارنة، حول أداء التلاميذ في مجالي الرياضيات والعلوم؛ ومعطيات عامة مرجعية حول المناهج والإرشاد والمدارس والتلامذة والمعلمين.

الإطار 2-4

استخدام أسلوب التعليم الإبداعي فى كليات الطب العربية

يعتبر أسلوب التعليم الإبداعي "التعليم من خلال حل المعضلات" أحد أهم تطورات التعليم الطبي خلال 25 عاماً الماضية. ومنذ نشأته فى كلية الطب في جامعة "ماكماستر" بكندا في عام 1976، أصبحت عدة كليات للطب فى أنحاء العالم تتبعه الآن كاستراتيجية تعليمية وكمنهج دراسي.

إن الأسلوب الإبداعي فى أساسه استراتيجية تعليمية تتميز باستخدام المعضلات الطبية كإطار لتعليم الطالب مهارة حل المشكلات والتعلم النشط. ففي هذا الأسلوب تتمحور العملية التعليمية حول الطالب وليس المعلم كما هو متبع في الأسلوب التقليدي، حيث أن الطالب هو المسؤول عن تعلمه، وهي سمة يعتقد أنها تهيؤه للتعلم المستمر والتطوير الذاتي فى حياته المهنية. إن التعلم الذاتي والنشط يبعد الطالب عن أسلوب التعلم المبني على الحفظ والتلقي السلبي، وذلك ما يزيد من القدرة على الفهم والاستيعاب ويشجع التعلم العميق. ويؤدي هذا الأسلوب التعليمي أيضا إلى اكتساب الطالب مهارات هامة مثل القدرة على الاتصال الجيد والعمل كعضو في فريق، إضافة إلى قدرة التحليل واستخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات الصحية بمفاهيمها المختلفة العضوية، والاجتماعية والنفسية. وفي هذا الأسلوب يجد كلٌ من الطالب والمعلم أن العملية التعليمية مشوقة فدور الطالب أن يحلل ويبحث ويستنبط المعلومات والحلول. أما المعلم فله دور مختلف عن الدور التقليدي التلقيني، فهو منشط للعملية التعليمية يحفز الطلاب ويدفعهم إلى التفكير بطرح أسئلة ومفاهيم عامة.

وفي الوطن العربي ثلاث كليات طب لها الريادة في استخدام هذه الاستراتيجية التعليمية وهي جامعة الجزيرة- واد مدني في السودان، وجامعة قناة السويس في الإسماعيلية في مصر، وجامعة الخليج العربي في البحرين. وبدأت الكليات الثلاث في زمن متقارب، في الفترة (1979-1982) ومازالت حتى الآن محافظة على هذه الفلسفة التعليمية مع تطوير مستمر للمناهج. وتعمل هذه الكليات كمنشط لتطوير التعليم الطبي في المنطقة العربية من خلال مراكز تطوير التعليم الطبي فيها، وقد عملت هذه المراكز على تدريب العديد من أعضاء هيئة التدريس في مختلف البلدان العربية.

المصدر: جامعة الخليج العربي، البحرين.

تتأثر نوعية التعليم المقدم في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية أيضاً، بعوامل كثيرة، من أهمها عدم وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية. وقد واجه التعليم العالي، خاصة في بداياته، مقاومة من أكثر من جهة. فلقد نشأت الجامعات الحديثة الأولى بمجهودات أهلية وبمساندة القوى الوطنية التي راودها حلم النهضة والتقدم. إلا أن هذه المجهودات اصطدمت منذ البداية بالوجود الاستعماري المهيمن على معظم المنطقة العربية في ذلك الحين، فتنافرت النوايا وتعددت المصالح، مما أسفر عن خلل في المسار منذ البداية. وقد حاول جيل النهضة ترسيخ أسس البحث العلمي في الجامعات العربية ونجحت بعض المحاولات ولكنها لم يكتب لها الاستمرار.

ومن السمات المميزة لعدد من الجامعات في الوطن العربي قلة استقلالها ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة. وعلى الرغم من ذلك، تحول العديد من الجامعات إلى ساحة للصراعات السياسية والعقائدية، بسبب تقييد العمل السياسي بوجه عام. كما أن تشجيع السلطة لتيارات سياسية بعينها عندما ارتأت في ذلك خدمة لأغراضها، قد أثر سلباً على قدر الحرية المتاح في التعليم والبحث.

ومن آثار حالة التبعية للنظم الحاكمة أن أصبح بعض الجامعات يدار وفقا لمقتضيات المنطق السياسي الحاكم وليس وفقا لخطة أو سياسة تعليمية حكيمة. فمثلا، تعاني بعض الجامعات العربية من تكدس مخيف بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، إذ أصبح الإعلان عن أرقام المقبولين في الجامعات وسيلة لإرضاء المجتمع واستجلاب الترضية الاجتماعية.

تتأثر نوعية التعليم العالي أيضا نتيجة انخفاض الإنفاق ومن ثم، الموارد المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في بعض البلدان العربية. فلقد جاء التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته. فالمكتبات الجامعية في جامعات كثيرة أصبحت دون المستوى، والمعامل (المخابر) أصبحت قديمة ولا تسع الأعداد المتزايدة من الطلاب، والفصول تكدست فتباعدت المسافة بين الطلاب والأساتذة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية من انخفاض حاد في المرتبات لا يسمح لهم بالتفرغ للتعليم، ناهيك عن البحث.

نوعية تعليم علوم الحاسوب في الجامعات العربية

تبنى المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا لتحسين نوعية التعليم الجامعي في البلدان العربية تضمن مكونا لتقييم نوعية التعليم في بعض الفروع العلمية حيوية الأهمية. وقد اشترك في المشروع منذ بدايته ست عشرة جامعة (12 عامة وأربعة خاصة) تنتمي إلى إثنتي عشرة دولة عربية هي المغرب، والجزائر، ومصر، والكويت، والسودان، واليمن، وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة. وقد توافر من المشروع تقييم لنوعية تعليم علوم الحاسوب في جميع هذه الجامعات باستثناء جامعة الكويت التي انسحبت من المشروع قبيل البدء بالتقييم الخارجي من قبل المحكّمين الدوليين.

يعتمد التقييم (الذي يتم على ثلاث مراحل هي التدريب، والتقييم الذاتي ثم التقييم الخارجي من قبل محكمين دوليين وعرب) على تطبيق خمسة معايير رئيسية للأداء هي المستوى الأكاديمي، والتدريس والتعلم، وتطور الطلبة، وموارد التعلم، وضمان الجودة وتحسينها[1]، إضافة إلى أحد عشر معيارا تفصيليا آخر.

وقد تكشف المشروع عن نتائج مهمة عن المستوى الأكاديمي للبرامج. في الوقت الذي حصل فيه جميع البرامج المشاركة – عدا واحدا فقط - على "الموافقة"، أي توفر الثقة في المستوى الأكاديمي للبرنامج، فإن الموافقة كانت دائما من فئة "موافقة / مقبول" ولم يرق المستوى الأكاديمي لأي من البرامج إلى درجة "الموافقة / مع الإشادة"، أي إلى درجة التميز بالمقاييس الدولية.

بينت التقارير وجود قضايا عديدة تتطلب المعالجة بالنسبة إلى جميع عناصر المستوى الأكاديمي، أي المناهج والمقررات، وأساليب تقييم الطلبة، ومستوى إنجازاتهم. وعلى سبيل المثال فإن مقارنة محتوى مناهج الدراسة للبرامج المشاركة مع منهاج الاختبار الدولي لعلم الحاسوب كما حددته وكالة الخدمات الاختبارية التعليمية الأمريكية[2] تدل على قصور مناهج الجامعات المشاركة عن تغطية جميع المهارات الأساسية لتعلم علم الحاسوب. فيبلغ عدد الجامعات التي تطابقت مناهجها بما يزيد عن 70٪ مع منهاج الاختبار الدولي ثماني جامعات فحسب. وبالنسبة لمدى التطابق مع كل من أجزاء منهاج الاختبار الدولي الرئيسية الخمسة، فان مناهج أغلبية الجامعات تتطابق بما يزيد عن 70٪ مع كل من الجزأين التقليديين من المنهاج فقط (أسس البرمجة وأنظمة البرمجيات) بينما لا يصل عدد الجامعات التي تتطابق مناهجها مع الأجزاء الثلاثة الأخرى (تنظيم وهندسة الحاسوب، نظريات علم الحاسوب والرياضيات الحاسوبية، المواضيع الخاصة) إلى ثلث العدد الكلي للجامعات المشاركة.

تركز مناهج علم الحاسوب على الجوانب التقليدية وتقصّر في مجالي تنظيم وهندسة الحاسوب والرياضيات الحاسوبية.

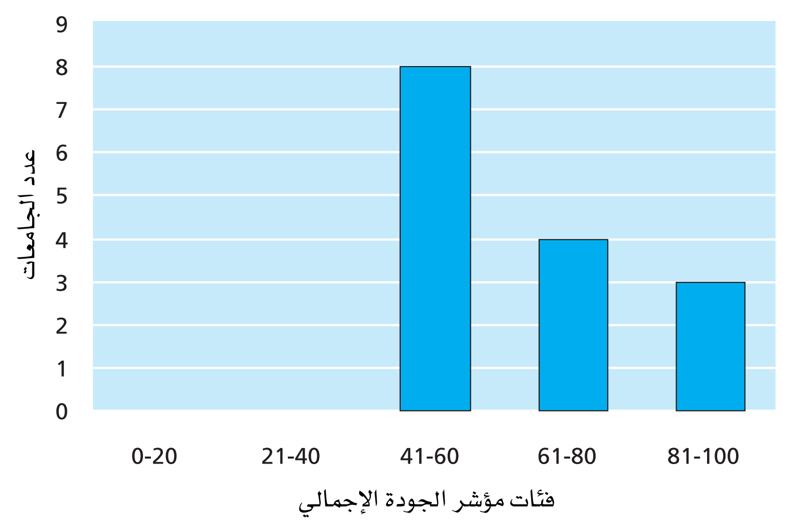
ويظهر من التقييم أن الجامعات الخاصة تتفوق، بوجه عام، على الجامعات العامة في الأداء.

أما على مستوى الجامعة فقد تراوحت قيمة مؤشر إجمالي للجودة، يلخص نتيجة التقييم على تسعة من المؤشرات التفصيلية، بين 42٪ و 91٪، بمتوسط 60٪ تقريباً وكانت الغالبية من الجامعات الخمس عشرة (8 من 15) أقل من المتوسط، شكل (2–1).

ووفق المعايير المعمول بها يخلص التقييم إلى أن المعدل الإجمالي لسلة المؤشرات التفصيلية يقل عن مستوى "مقبول" لثماني جامعات،

شكل 2-1

توزيع الجامعات المتضمنة في التقييم حسب مؤشر الجودة الإجمالي



1 المستوى الأكاديمي : يعكس هذا المعيار الرئيسي مدى ثقة المقيّمين في مجالات ثلاثة: تصميم المنهاج ومستوى المقررات، ودقة وفاعلية أساليب تقييم الطلبة، والإنجازات الفعلية للطلبة.
أساليب التدريس والتعلم : ويمثل نتيجة التقييم للأساليب المستخدمة في التدريس والتعلم من حيث التنوع والكفاءة والملاءمة لأهداف البرنامج.
فرص تقدم الطلبة عبر البرنامج : ويعتمد على كفاءة الأنظمة والترتيبات المستخدمة لإرشاد ودعم تقدم الطلبة عبر سنوات الدراسة.
الموارد المتاحة للتعلم: ويعتمد على مدى توافر وكفاءة المصادر البشرية والمادية اللازمة للتعلم مثل هيئة التدريس، والمكتبات، والمختبرات والاتصالات. وتندرج المعايير الثلاثة الأخيرة تحت معيار أشمل هو "الفرص المتاحة للتعلم" إلا أن كلا منها يقيّم بصورة مستقلة.
آليات ضمان الجودة وتطويرها: ويعتمد على كفاءة وفاعلية الترتيبات والأنظمة الداخلية المتوافرة بصورة منتظمة لمراقبة أداء البرنامج عبر مراحل تنفيذه وقدرة هذه الأنظمة على اتخاذ ما يلزم لتصحيحه وتحسينه.
2 Educational Testing Services

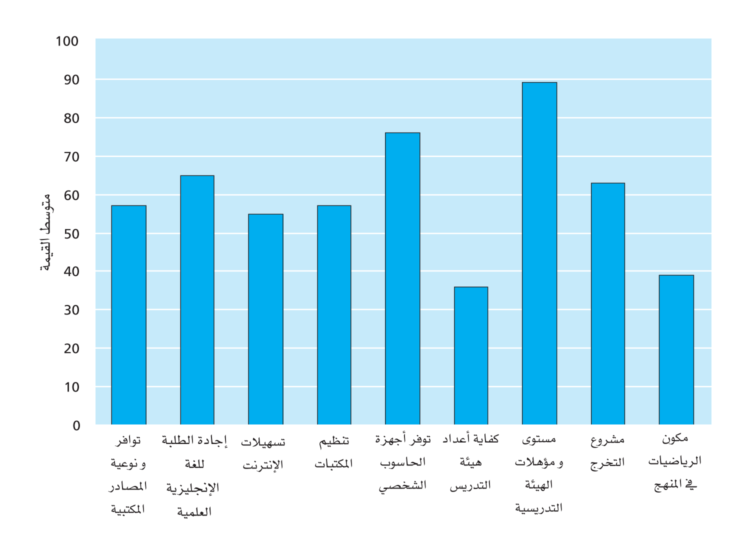
ويقارب مستوى "جيد" لثلاث منها. وتظهر النتائج أن المستوى الأكاديمي لهيئات التدريس يمثل جانب قوة في المنطقة بينما تمثل كفاية هيئات التدريس المتوافرة، ومكون الرياضيات في المنهاج جوانب ضعف تستحق الاهتمام والمعالجة، شكل 2-2. وليس غريبا والحال كذلك، ألا تتمكن هيئات التدريس المتوافرة عالية التأهيل من نشر وإنتاج المعرفة بكفاءة نتيجة لنقص أعداد أعضائها بالنسبة للطلبة وضعف الإمكانات المتاحة.

يمثل المستوى الأكاديمي لهيئات التدريس جانب قوة في المنطقة بينما تمثل كفاية هيئات التدريس المتوافرة، ومكون الرياضيات في المنهاج جوانب ضعف تستحق الاهتمام والمعالجة.

وينتهي التقييم إلى اقتراح ستة مجالات يعتبرها ذات أولوية استراتيجية لتطوير برامج علوم الحاسوب في الوطن العربي، وذلك من خلال تضافر جهود الجامعات مع آليات التعاون والدعم التي توفرها المبادرات والمشاريع والمنابر الإقليمية. هذه المجالات هي: منهجية تصميم وتطوير البرامج والمقررات، دور هيئات الاعتماد الرسمية، تطوير حجم وقدرات هيئات التدريس، تطوير إمكانات المكتبات والاتصالات، الآليات الداخلية لضمان الجودة، التعاون في توفير المصادر المكتبية التقليدية والإلكترونية، العربية والمعربة (التي تحتاجها البرامج التي تدرس بالعربية وهي تمثل ثلث عدد البرامج حاليا) وذلك بصورة موازية مع تقوية قدرات الطلبة باللغة الإنجليزية. ويدعو التقييم من أجل مواجهة هذه التحديات إلى مرحلة تتسم بالتوسع في الاستثمار والإنفاق على التعليم العالي بصورة ترتبط مباشرة بالأهداف والمؤشرات النوعية.

شكل 2-2

متوسط قيم معايير التقييم التفصيلية



وسائط الإعلام

وسائط الإعلام التقليدية

يقوم دور مهم لوسائط الإعلام في نقل المعرفة، وأحياناً إنتاجها.

وقد لعبت وسائل الإعلام منذ نشأتها الأولى دورا محوريا في نشر المعرفة. ولقد تحور هذا الدور مع صعود فئات من وسائل الإعلام إلى صدارة المنظومة الإعلامية مع التطور العلمي والتقاني. ففي البدايات كان الذيوع لوسائل الإعلام المقروءة مما حد من أثرها في المجتمعات التي تستشري فيها الأمية. ولكن ظهور الإذاعة (المسموعة) فتح بابا جديدا لنشر المعرفة لا يتوقف على إجادة القراءة. وما لبث الإذاعة المرئية (التلفاز) أن احتلت موقع الصدارة بين وسائل الإعلام التقليدية.

لكن الأهم من ذلك، من منظور التنمية الإنسانية وبناء مجتمع المعرفة هو العلاقة بين حرية الإعلام وتقدمه من جهة وبين ازدياد كل من الطلب والعرض على المعرفة من جهة أخرى. فكلما توسعت حدود حرية الإعلام وتعزز عمقه في قضايا التنمية الإنسانية من حكم صالح ومعرفة وتمكين النساء، كلما تجذرت التوجهات المجتمعية المكنة للتحول نحو مجتمع المعرفة.

ويشهد العالم الآن تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. ولا نستطيع اليوم أن نتخيل أي شكل من أشكال المجتمع المعاصر دون الاعتماد على تداول المعلومات باستخدام الشبكات الإليكترونية الرقمية. كذلك أصبحت السيطرة على صناعة المعلومات والاتصالات شرطاً رئيسياً لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة في السوق العالمية، وغدت القنوات الفضائية، على سبيل المثال، مصدراً جديداً لإنتاج وصناعة القيم والرموز والذوق.

النفاذ إلى وسائط الإعلام

ما زال الإعلام العربي، ووسائط النفاذ إليه وبنيته التحتية ومضمونه، يعاني الكثير بشكل عام، مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع المعرفة. إذ تؤكد الإحصائيات الدولية أن المواطن في الدول العربية لا يتوصل بالقدر الكافي من وسائل الإعلام، ويتضح ذلك جلياً من المقارنة بين عدد السكان في الدول العربية، وكم وسائل الإعلام المتاحة لهم من جانب، ومقارنة هذه البيانات بمناطق أخرى في العالم.

فالبلدان العربية تتسم، بشكل عام، بانخفاض نسب من وسائط الإعلام (الصحف وأجهزة الراديو والتلفزيون لكل 1000 شخص) مقارنة مع المتوسط العالمي ومتوسط الدول متوسطة الدخل، بل إنه في بعض المجالات ليس أفضل بكثير من الدول منخفضة الدخل. إن هذه البيانات تشير بوضوح إلى ضعف البيئة الإعلامية المحفّزة والممكّنة للمعرفة في المجتمعات العربية.

فانخفاض عدد الصحف لكل 1000 شخص إلى أقل من 53 في الدول العربية مقارنة مع 285 صحيفة لكل 1000 شخص في الدول المتقدمة يعكس بكل تأكيد حالتين، كلاهما سلبي. الأولى هي أن المواطن العربي لم يخلق بعد طلبا كبيرا على الصحف بسبب انخفاض معدلات القراءة وارتفاع تكلفة الصحف مقارنة بالدخل، والثانية هي أن تراجع مستوى الصحافة العربية واستقلاليتها ومهنيتها جعلها غير مرغوبة عند فئات واسعة من القراء العرب.

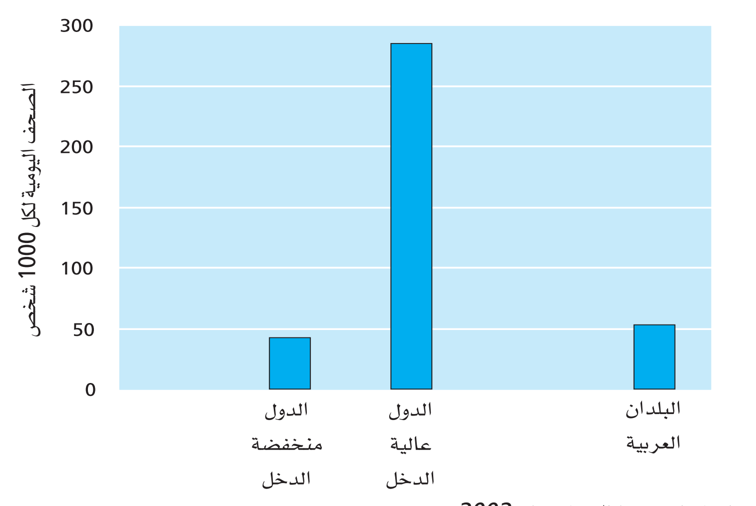
وما زال توافر أجهزة الراديو والتلفزيون في مجمل البلدان العربية أقل من متوسط الدول متوسطة الدخل ومتوسط العالم ككل.

هناك تباين كبير بين الدول العربية في اقتناء وسائل الإعلام. فيتراوح عدد الصحف لكل 1000 شخص في الدول العربية من صحيفة واحدة في الصومال إلى 374 صحيفة في الكويت متجاوزة بذلك المعدل للدول مرتفعة الدخل. وخلافا لحال انتشار الصحف، فإن أفضل الدول العربية نشرا لأجهزة الراديو وهي لبنان (678 راديو لكل 1000 شخص) بقيت بعيدة جدا عن معدل الدول مرتفعة الدخل والذي بلغ 1280 راديو لكل 1000 شخص. لكن الحال في مجال انتشار أجهزة التلفزيون في الدول العربية اقرب إلى حال انتشار الصحف. وتكاد عُمان، حيث الانتشار الأوسع لأجهزة التلفزيون في الوطن العربي (563 جهازا لكل 1000 شخص) تقترب من متوسط الدول مرتفعة الدخل وهو 641 جهازا لكل 1000 شخص. لكن الدول العربية متوسطة الدخل بقيت بعيدة عن متوسط انتشار التلفزيون في الدول متوسطة الدخل عالميا والذي بلغ 275 جهازا لكل 1000 شخص. إذ لا يتجاوز عدد أجهزة التلفزيون لكل 1000 شخص في سورية 67 جهازا وفي تونس 198 وفي مصر 189.

ولكن عدد القنوات الفضائية العربية قد زاد ليصل إلى حوالي 120 قناة فضائية تبث عبر القمر الصناعي العربي (عربسات) والقمر

شكل 2-3

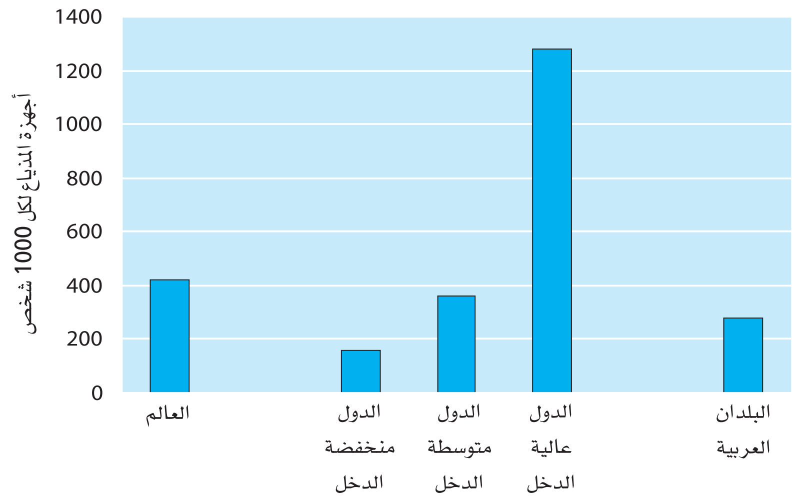
الصحف اليومية للسكان، الدول العربية ومناطق أخرى في العالم، 1998



المصدر: *البنك الدولي (بالإنجليزية)، 2002.*

شكل 2-4

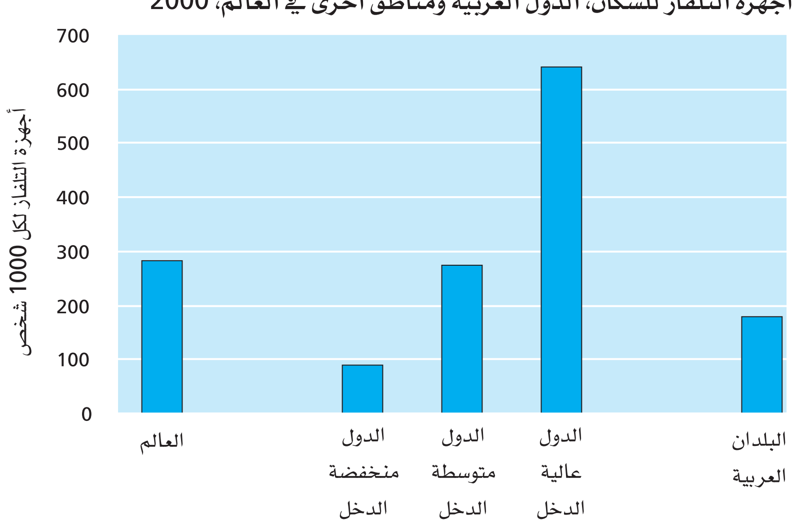
أجهزة المذياع للسكان، الدول العربية ومناطق أخرى في العالم، 2000



المصدر: *البنك الدولي (بالإنجليزية)، 2002.*

شكل 2-5

أجهزة التلفاز للسكان، الدول العربية ومناطق أخرى في العالم، 2000



المصدر: *البنك الدولي (بالإنجليزية)، 2002.*

يواجه الإعلاميون العرب صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات حيث تتذرع السلطات غالباً بأمور غامضة مثل الأسرار الرسمية، ومعلومات تمس الأمن القومي.

تعاني أغلب الدول العربية من عدم وجود مصادر مستقلة ومتنوعة للمعلومات، ومن اعتمادها بشكل كبير على مصادر المعلومات الأجنبية. ورغم أن كل الدول العربية لديها وكالات للأنباء، إلا أن هذه الوكالات تمتلكها الدول وتوجهها لخدمة سياساتها والدعاية لها.

الصناعي المصري (نايلسات). وأكثر من 70٪ من هذه القنوات تابعة رسمياً لحكومات عربية وتبث باللغة العربية، وقليل منها باللغات الأجنبية. وهناك مجموعة من القنوات الفضائية العربية مملوكة لقطاع خاص عربي غير تابعة رسمياً لحكومات أو دول عربية، وهى تبث باللغة العربية من خارج الوطن العربي، وتمثل نحو 15٪ من مجموع الفضائيات العربية، إلى جانب مجموعة من القنوات الفضائية المملوكة لقطاع خاص عربي تبث باللغة العربية من داخل العالم العربي نفسه تمثل 10٪ من البث الفضائي العربي. أي أن الفضائيات العربية الرسمية مازالت هي المهيمنة على البث الفضائي العربي.

الإمكانات المتاحة لوسائط الإعلام

يواجه الإعلاميون العرب في معظم الدول العربية – وبدرجات مختلفة – صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والاطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع لمصادر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء، حيث تتذرع السلطات غالباً بأمور غامضة مثل أسرار رسمية، ومعلومات تمس الأمن القومي لمنعهم من ذلك، فضلاً عن قائمة المحظورات كحظر نشر بعض جلسات المحاكم أو بعض القرارات الرسمية أو أي موضوع بدعوى أنه يمس أمن الدولة.

تعاني أغلب الدول العربية من عدم وجود مصادر مستقلة ومتنوعة للمعلومات، ومن اعتمادها بشكل كبير على مصادر المعلومات الأجنبية وخاصة وكالات الأنباء العالمية الغربية. فرغم أن كل الدول العربية لديها وكالات للأنباء، إلا أن هذه الوكالات تمتلكها الدول وتوجهها لخدمة سياساتها والدعاية لها، وتعاني أغلبها ضعفاً في إمكاناتها البشرية والمادية والتقانية، فضلاً عن عدم وجود مراسلين لأغلب وسائل الإعلام العربية خارج حدودها.

ومن المهم أن نشير هنا إلى بعض الاستثناءات في الحالة العربية تجسدت في بعض القنوات الفضائية العربية الإخبارية التي استطاع بعضها أن يحقق سبقاً إخبارياً على مستوى العالم حتى أن شبكة CNN الأمريكية نفسها نقلت عنها (قناة الجزيرة الفضائية في تغطيتها لأحداث الحرب في أفغانستان)، كما بدأت بعض القنوات الفضائية أيضاً تهتم بتكوين شبكة لمراسيلها داخل الوطن العربي وخارجه (مثل قناة أبو ظبي ، وقناة MBC، وقناة العربية).

تفتقر الدول العربية – بشكل عام – إلى وجود وكالات متخصصة تهتم بالأخبار النوعية كالأخبار الاقتصادية والرياضية والبيئية والصحية وقضايا المرأة والوكالات العلمية، رغم أهميتها بل حتميتها في ظل الانفجار المعلوماتي الراهن.

والكثير من المؤسسات الإعلامية العربية ليس لديها مراكز للمعلومات تحتوي مكتبة وأرشيفاً، وحتى تلك التي تمتلك مثل هذه المراكز فهي ما زالت تقليدية لم تواكب الطفرة الضخمة في تكنولوجيا المعلومات رغم أن هذه المراكز غدت ضرورة لكل إعلامي يريد أن يقدم خدمة إعلامية متعمقة لجمهوره تضع الأحداث والأخبار في سياقها العام مما يساعد المواطن على فهمها واستيعابها وتكوين موقف واضح منها.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى بعض مراكز المعلومات المتميزة التي تمتلكها بعض المؤسسات الإعلامية العربية ومنها مؤسسة الأهرام والنهار والبيان والخليج والحياة والشرق الأوسط والتي تواكب باستمرار التطورات المتلاحقة في تقانات المعلومات.

المضامين السائدة

تلعب وسائل الإعلام في مختلف الدول العربية أدواراً متشابهة، وإن تم ذلك بدرجات متفاوتة. وبمراجعة ما تقدمه وسائل الإعلام وما كشفت عنه البحوث تتضح سيطرة المضامين الترفيهية، التي يغلب على بعضها السطحية والتشابه الشديد في المضمون وتؤكد على القيم الاستهلاكية وإهدار قيمة العمل من خلال برامج المسابقات السهلة – التي تستشري بشكل كبير خصوصاً خلال شهر رمضان – والتي تسعى لإشاعة أحلام الثراء السريع بدون مجهود يذكر.

رغم وجود قناتين ثقافتين فضائيتين (النيل الثقافية والتنوير المصريتين)، وقناتين للثقافة الدينية (المجد وإقرأ السعوديتين) إلى جانب عدة قنوات تعليمية مصرية وسعودية، وقناة خاصة للمعلومات (النيل للمعلومات المصرية) وخدمات المعلومات التي تقدمها بعض القنوات التليفزيونية العربية – قبل بدء الإرسال أو بعده، إلا أن التلفزيون العربي – في مجمله – غير قادر على أن يلعب دوراً مؤثراً في نقل الثقافة والتعبير عنها، الأمر الذي أكدته العديد من البحوث.

نجحت بعض القنوات الإخبارية العربية (خاصة محطة العربية والجزيرة الفضائية القطرية وقناة المنار) في تقديم مضمون وشكل جديدين على الشاشات العربية من خلال ديمقراطية الحوار، مما جعل العديد من القنوات العربية الأرضية والفضائية – في إطار المنافسة – تزيد من مساحة التعددية وحرية الرأي وطرح

بعض القضايا التي كان مسكوتا عنها سياسياً وثقافياً واجتماعياً من خلال برامجها الحوارية، وما يطلق عليه برامج الكلام[3]، وإن حفل أسلوب بعضها في الطرح والمناقشة بعناصر الإبهار والصراع التمثيلي أكثر من الاهتمام بالجوهر الحقيقي للقضايا المطروحة، وتميز بعضها بالأداء الصاخب.

إلا أن هذا الاتجاه بدأ يؤدي إلى رفع مستوى الوعي بين المشاهدين، وقد يؤدي على المدى البعيد إلى إحداث تغيير في العقلية الإعلامية العربية مما يجعلها تقبل ثقافة التعدد والحوار.

التغطية الإخبارية

تتأثر ثقة المواطن العربي بإعلامه – إلى حد كبير – بمستوى التغطية الإخبارية التي تقدم من خلال وسائل الإعلام المختلفة. ورغم محاولات تطوير الخدمة الإخبارية – نظراً لمنافسة القنوات الفضائية الإخبارية والتطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصال التي حولت العالم إلى قرية كونية إلكترونية وإلى عولمة الإعلام – إلا أن التغطية الإخبارية، وبخاصة الرسمية، في البلاد العربية ما زالت تتسم بما يلي:

● ما زال هناك تركيز على الأخبار الرسمية وأخبار كبار المسؤولين السياسيين وعلى قيم إخبارية معينة فيها الشهرة والغرابة أو الطرافة والصراع، مما يجعل هذه الأخبار تحتل مكان الصدارة في الصحف والإذاعة والتليفزيون وتخصص لها مساحات أو أوقات أكبر وأهم، في مقابل الأخبار التي تهم قطاعات أكبر من المواطنين أو تمس حياتهم اليومية أو تضيف إلى معارفهم العلمية والثقافية.

● رغم ما حدث من انفتاح إعلامي سمح بتناول كل الأحداث عبر وسائل الإعلام الوطنية، إلا أنه مازالت هناك أخبارٌ تُحجب أو تُعالج بشكل لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية، سواء بالمبالغة والتهويل أو التهوين ومحاولة التعتيم كما ظهر في اختلاف التغطية التلفزيونية العربية لسقوط بغداد.

● مازالت التغطية الإخبارية في بعض وسائل الإعلام في بعض الدول العربية تحكمها المصالح الراهنة والاعتبارات الآنية والاهتمامات الجزئية، ومرجعيتها الأساسية هي السلطة الحاكمة.

● يغلب على كثير من التغطيات الإخبارية في العديد من الصحف والإذاعة والتليفزيون في غالبية الدول العربية طابع السرد والوصف والتقرير والتركيز على الوقائع والحقائق الآنية والجزئية، وتقديمها كأحداث منعزلة دون الاهتمام بالتغطيات التفسيرية والمتعمقة التي تضع الحدث في سياقه العام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وإطاره الدلالي، وتعطي له مدلوله وتقدمه كعملية ممتدة ومتطورة وتساعد المواطن على فهم الأحداث وتكوين موقف واضح منها، مما يساعد على تحقيق الوعي وتكوين المعرفة.

سمات الخطاب الإعلامي

كشفت إحدى الدراسات التحليلية لعينات مما تقدمه وسائل الإعلام في العديد من الدول العربية (علي بن شويّل القرني، الخطاب الإعلامي العربي، 1997) وعشرات الدراسات التي أجريت بشكل قطري، عن سمات مشتركة تغلب، مع بعض الاستثناءات، على الخطاب الإعلامي العربي، هي:

● السلطوية؛ حيث تقتحم السلطة الخطاب الإعلامي وتفرض عليه موضوعاته وتوجيهاته وقيمه وحتى تفاصيله واختياراته وتوقيته.

● الأحادية؛ إذ يقوم الخطاب – في الغالب – بتغييب الآخر واستبعاده من المثول أمام الرأي العام.

● الرسمية؛ إذ تقف النسبة الأكبر من المؤسسات الإعلامية العربية في حيرة من أمرها أمام بعض أو معظم الأحداث والمواقف السياسية الطارئة انتظاراً للتوجيهات والتعليمات الرسمية لتتصرف إعلاميا في ضوئها، حتى لو اضطرت إلى إغفال حدث مهم وتجاهله لمدة زمنية تؤثر على علاقة المؤسسة بجمهورها، مما يعكس مزيداً من فقدان الثقة مع وسيلة الإعلام.

● القدسية؛ إذ يحاط الخطاب الإعلامي العربي – في حالات كثيرة – بنوع من القداسة لا تسبغ على الخطاب الإعلامي في مناطق العالم الأخرى. وهي ليست بالضرورة قداسة دينية، ولكنها قداسة الهدف الذي يتضمنه الخطاب أيا كان موضوعه.

ومن الملمّات التي تعاني منها الصحافة العربية هذا الصراع المستمر بين "السعي نحو مزيد من الحريات والاستقلالية" و "الحفاظ على المصالح الوطنية". هذا الصراع المضخم قصدا في

نجحت بعض الفضائيات العربية بإدخال مضمون جديد على الشاشات العربية من خلال ديمقراطية الحوار.

تركّز التغطية الإخبارية الرسمية على أخبار كبار المسؤولين وتغيّب الآخر.

Talk Shows 3

كثير من الأحوال يجب أن لا يحجب الرؤية عن أن "السعي نحو الحريات والاستقلالية" هو توجه وطني أصيل وإيجابي يحقق في النهاية، وعلى المدى الطويل، "المصالح الوطنية" المطلوب الحفاظ عليها.

يتعرّض الصحفيّون العرب للحبس وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة.

البيئة المحيطة بوسائط الإعلام

هناك وضع غير إيجابي بالنسبة للواقع الراهن لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي في الدول العربية في إطار التشريعات المنظمة لذلك. إذ يميل أغلبها إلى تقييد هذه الحرية للحد منها، فضلاً عما تكشف عنه الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية من انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها أو بعدم توفر الضمانات الكافية للصحفيين لممارسة عملهم. فهم يتعرضون في كثير من الدول العربية للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة.

ويسقط بعضهم ضحايا لعمليات الاغتيال والإرهاب، فضلاً عن عمليات الضرب والاعتداءات البدنية ومحاولات الترهيب أو الترغيب، والضغوط المعنوية. وتحفل التقارير الدورية التي تصدر عن اتحاد الصحفيين العرب ومنظمات حقوق الإنسان القومية أو الدولية بالعديد من هذه الانتهاكات.

وفي مقابل ذلك، هناك بعض الممارسات غير المسؤولة من جانب بعض الصحف والصحفيين، حيث انتشرت صحف الإثارة، التي تعتمد على الجنس والجريمة والمبالغة، في بعض الدول العربية سعياً وراء المزيد من الربح وزيادة توزيعها، وبالتالي حجم إعلاناتها، إلى جانب الانتهاكات المتكررة لحق المواطن في الخصوصية واحترام حياته الخاصة. وتعرّض الكثيرون لحملات افتراء وتشويه لسمعتهم من خلال القذف أو السب.

تفرض الأحداث الجلل التي تتعرض لها المنطقة العربية على وسائل الإعلام تحديات ضخمة، خاصة وقد أصبح الإعلام سلاحا مهما في الصراعات وحتى في الحروب.

وتعاني وسائل الإعلام من محاولات الحكومات وضع قيود على إصدار الصحف أو إنشاء قنوات تليفزيونية جديدة من خلال شروط تكاد تكون تعجيزية - في بعض الأحيان - مثل المبالغة في حجم رؤوس أموال الشركات التي يسمح لها بتملك الصحف، أو قصر ملكية القنوات التليفزيونية على الفضائيات دون الأرضيات.

ولا ريب في أن الأحداث الجلل التي تتعرض لها المنطقة العربية تفرض على وسائل الإعلام تحديات ضخمة، خاصة وقد أصبح الإعلام سلاحا مهما في الصراعات وحتى في الحروب، كما تأكد في غزو العراق مؤخرا. وقد أسفرت هذه التحديات عن صعود نجم بعض وسائل الإعلام، وبعضها عربي، لتميزها بالموضوعية والجسارة، وسقوط بعضها، رغم ضخامته، لوصمه بالتحيز السافر لجانب دون آخر. ولكن مجابهة هذه التحديات أسفرت أيضا عن ضحايا من الإعلاميين، ناهيك عن المضايقات والتعديات الأقل شأنا، خاصة عندما رغب جانب معتد في التعتيم على أفعاله بإبعاد الإعلاميين عن ساحة أفعاله المشينة. وقد أسقطت قوات الاحتلال الإسرائيلي في أقل من عامين ثمانية من الصحفيين منهم سبعة فلسطينيين، ولحق بهم واحد بريطاني مؤخرا. وفي غزو العراق، سقط إعلامي شبكة الجزيرة "طارق أيوب" ضحيّة عدوان على مكتب الشبكة.

وسائط الإعلام الأحدث

جوهر المعلوماتية هو تقانات المعلومات من العتاد وشبكات الكمبيوتر وبرمجيات الحاسوب والشبكات ومزودات قواعد البيانات ومحطات الاتصال. ويحقق توافر المعلومات تنمية القدرة على الإفادة منها وترشيد وتنسيق ما يبذل من جهد في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات، وكفالة قاعدة معرفية لحل المشكلات وتوفير البدائل لذلك، ورفع مستوى فعالية وكفاءة النشاطات المجتمعية وضمان القرارات السليمة. فالهدف المنشود من وسائل الإعلام هو الإسهام، مع وسائط أخرى ومؤسسات مجتمعية عدة، في عملية تنوير العقل البشري وترشيد القرارات البشرية.

البنية التحتية للاتصال في الدول العربية

تعد البنية التحتية للاتصالات في أي دولة العمود الفقري الذي يمكن من خلاله الاستفادة من التطبيقات الواسعة لثورة الاتصالات وخاصةً الاستفادة من خدمات الوسائط المتعددة. تشمل هذه البنية: خطوط الهاتف والكابلات التليفزيونية، والأقمار الصناعية والألياف الضوئية والحاسبات الإليكترونية وملحقاتها الاتصالية وشبكات المعلومات، والصناعات الثقافية والإعلامية.

شبكة الاتصالات الهاتفية

إن شبكة الاتصالات الهاتفية هي أساس الدخول إلى الطريق السريع للمعلومات، وهي من أهم مؤشرات الوفرة المعلوماتية. قطعت بعض الدول العربية شوطاً لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية في هذا المجال، ولكن تظل السمة العامة محصورة

في المؤشرات الأدنى على المستوى العالمي. فلا يتجاوز عدد الخطوط في الدول العربية 109 خطاً لكل ألف نسمة، في حين تصل في الدول المتقدمة إلى 561 خطاً، فلدينا هاتف واحد لكل عشرة من المواطنين العرب، في حين أن هناك خطاً واحداً لكل 1,7 من المواطنين في الدول المتقدمة.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن هناك تحسينات ملموسة على خدمات الاتصالات في الدول العربية، فقد تضاعفت الكثافة الهاتفية في عقد التسعينات من القرن العشرين، واستكملت عدة دول عربية تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية.

توجد أربعة مشروعات عالمية للاتصالات وتقانات المعلومات تساهم فيها معظم الدول العربية لتطوير قطاع المعلومات والاتصالات بها وهي: مشروع الكيبل ويبلغ طوله 300 ألف كيلو متر ويربط بين أكثر من 100 دولة منها 14 دولة عربية، ومشروع كيبل ألياف ضوئية طوله 27 ألف كيلو متر تشارك فيه السعودية ومصر والإمارات والأردن، ومشروع سيمويه 3 الذي دخل الخدمة عام 1999 وتشارك فيه مصر والمغرب وجيبوتي، والمشروع الرابع "أفريكا"، وتشارك فيه كل الدول العربية الأفريقية إضافة إلى المملكة العربية السعودية. ومع هذا تظل هناك مجموعة من المعوقات أهمها عدم القدرة على تلبية احتياجات المواطنين من خطوط الهاتف، وتدني مستوى الخدمة الهاتفية في بعض الدول العربية، وفقاً للإحصائيات الدولية للاتصالات.

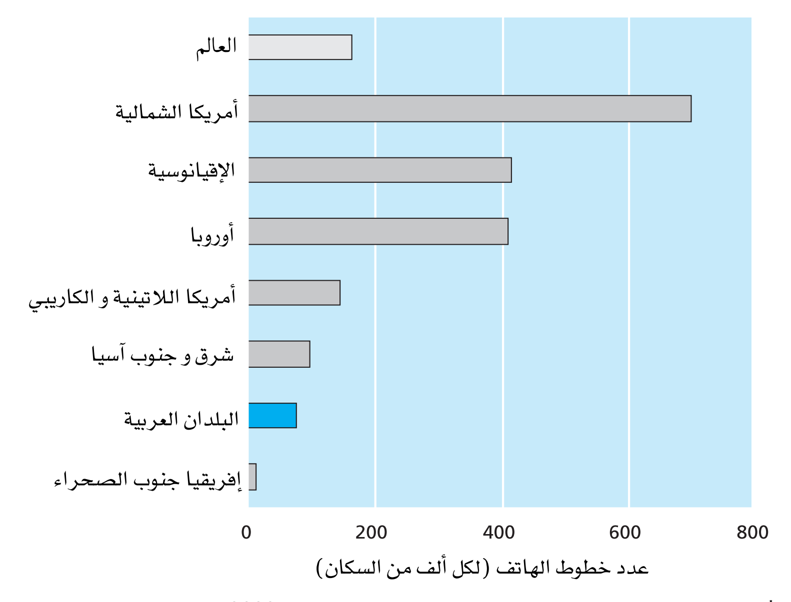
تقانات الاتصال

خطت الدول العربية خطوات لا بأس بها في هذا المجال، إذ أصبحت نسبة كبيرة من شبكات الاتصالات في الدول العربية تعمل بالطرق الرقمية. وقد قطعت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات سريعة في مجال تقانات المعلومات من خلال إنشاء مدينة دبي للإنترنت عام 1999، وهي مجتمع إليكتروني متكامل للأعمال والبحوث والتطوير. إضافة إلى ذلك، كان تأسيس مدينة دبي للإعلام محطةً هامةً على طريق توفير البنية التحتية لإعلام عربي متطور جذب إليها حتى الآن عدداً من أهم محطات التلفزيون العربية والدولية منها تلفزيون "العربية" وتلفزيون الشرق الأوسط وشبكة CNN وتلفزيون رويترز.

ويعد توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقانات المعلومات عبر

شكل 2-6

عدد خطوط التليفون الرئيسية (لكل ألف من السكان)*، مناطق العالم، 1990–2000



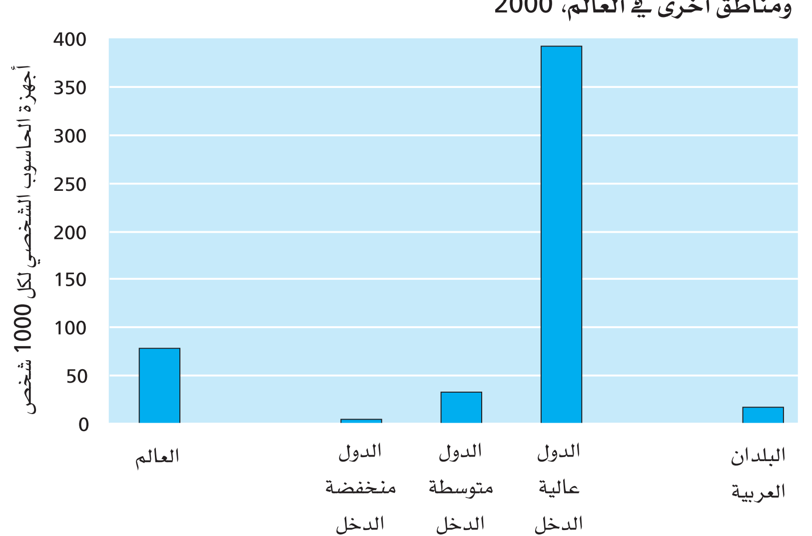
*متوسط العدد في المنطقة محسوب كمتوسط مرجح (بعدد سكان عام 2000) لبيانات خطوط التليفون الرئيسية حسب البلد. من تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002.

عدد البلدان التي توافرت عنها بيانات 173 بلداً (من جملة 179 بلدا) منها 19 عربية.

الوسائط التقانية الجديدة. وهنا تشير الأرقام إلى نقص شديد في حالة البلدان العربية في مجملها، فوجود أقل من 18 حاسوباً لكل 1000 شخص في المنطقة، مقارنة مع المتوسط العالمي وهو 78,3 حاسوب لكل 1000 شخص، بالكاد يعتبر نقطة انطلاق لاستخدام المعلوماتية كأداة لنشر المعرفة ولزيادة الطلب عليها، أو اعتباره بنية تحتية صالحة للولوج في البحر المعقد، لكن المتاح، من شبكات البحث العلمي والجامعات وغيرها مما تعج به اليوم شبكة الإنترنت.

شكل 2-7

أجهزة الحاسوب الشخصي للسكان، الدول العربية ومناطق أخرى في العالم، 2000



المصدر: البنك الدولي (بالإنجليزية)، 2002.

وبالنسبة للاتصالات بالأقمار الصناعية، هناك القمر الصناعي المصري "نايل سات"، وهو قمر رقمي خصص لأغراض الإعلام، وقريباً سيكون هناك قمر صناعي عربي هو أول أقمار الجيل الثالث من "عربسات" يعمل بالنظام الرقمي، إلى جانب القمر ثريا المخصص للاتصالات، مما يحقق مجموعة من المزايا في مجال البث المعلوماتي منها النشر والانتشار الواسع للمعلومات والمعارف والعلوم وتوفير المعلومات لطالبيها فوراً وبتكلفة زهيدة، وتحسين نوعية بث المعلومات وجودة الإرسال والاستقبال والتبادل.

عدد مستخدمي الإنترنت ما زال محدوداً بسبب ضعف مستوى المعرفة بالحواسيب وارتفاع التكلفة.

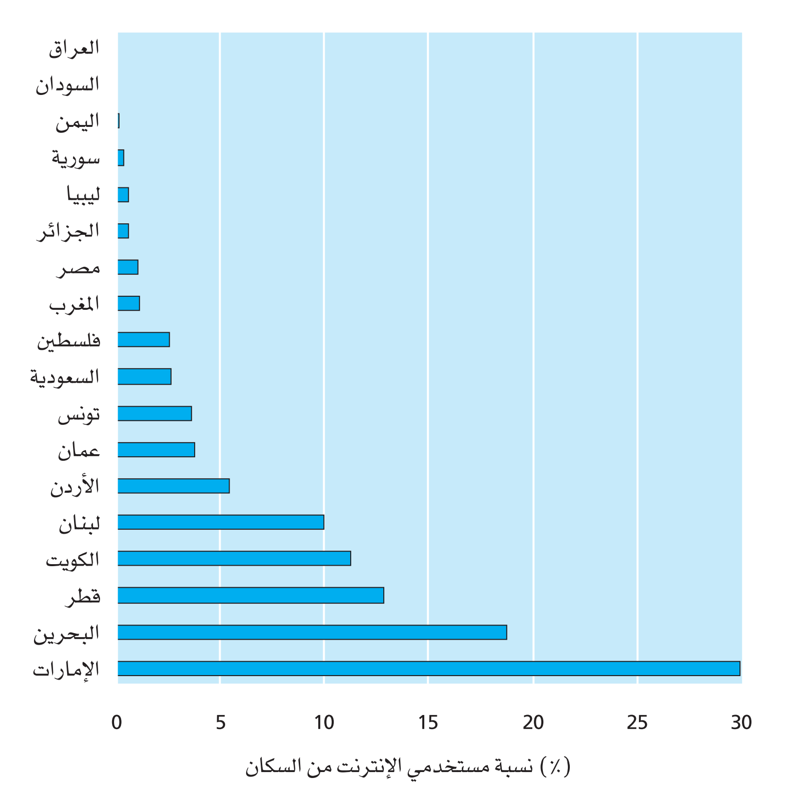
النفاذ لوسائل الإعلام الأحدث

تشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية وصل في العام 2001 إلى 4,2 مليون شخص يشكلون 1,6٪ من سكان الوطن العربي، مقارنة بأقل من 1٪ فقط في العام السابق وهي زيادة محسوسة رغم أن انتشار الإنترنت في البلدان العربية مازال محدودا في السياق المقارن.

ويرجع انخفاض عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية لعدة أسباب، أهمها ضعف مستوى المعرفة بالحواسيب والإنترنت، وارتفاع أسعار الخطوط المستخدمة ورسوم الاشتراك. وهناك مبادرات عدة لمواجهة هذه المشكلات منها قيام عدة دول عربية بتخفيض رسوم الاشتراك وأسعار استخدام الهاتف. كما تمت عدة مبادرات لنشر تعليم مهارات استخدام الحاسوب كمدخل ضروري للتعامل مع الإنترنت وتعميم تدريسها في المدارس والجامعات.

شكل 2-8

مدى انتشار الإنترنت في البلدان العربية: نسبة المستخدمين من السكان، 2001



المصدر: *مركز بحوث أسواق العالم (بالإنجليزية)، 2002.*

تحديات تواجه وسائط الإعلام العربية

من العرض التحليلي والتقييمي السابق للواقع الإعلامي الراهن وما يقدمه في نقل المعرفة وحفز اكتسابها، سواء بالنسبة لوسائل الإعلام العربية التقليدية (الصحف، الراديو، التلفزيون) أو وسائط الإعلام المستحدثة (الإنترنت)، يمكن أن ننتهي إلى القول بأن وسائل الإعلام العربية بأوضاعها الراهنة كماً ونوعاً تواجه عدداً من معوقات نشر المعرفة، خاصة في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في تقانات الاتصال والمعلومات وتلك الطفرة الرهيبة والانفجار المعلوماتي الذي يشهده عالمنا المعاصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويمكن أن نوجز ذلك على النحو التالي:

- لم يتحقق للناس في الدول العربية النفاذ إلى وسائل الإعلام بالقدر الكافي مقارنة بالمعدلات العالمية وبدول أخرى في المنطقة، وقياسا لعدد سكان العالم العربي.
- لم يتحقق للناس في الدول العربية الانتفاع بما تقدمه هذه الوسائل بالنوعية المطلوبة وبالتوازن والعدالة اللازمين.
- لم يتحقق للناس في الدول العربية المشاركة في وسائل الإعلام بالصورة المأمولة كفاعلين إيجابيين وليس كمتلقين سلبيين.

تتشابه السياسات الاتصالية والإعلامية في العديد من الدول العربية إلى حد كبير، وذلك من حيث التأكيد على دمج الإعلام في مؤسسات السلطة السياسية ورموزها، وتوظيف الإعلام سياسياً ودعائياً وترفيهياً على حساب وظائف الإعلام الأخرى. تتشابه الدول العربية أيضاً في العديد من أوجه القصور والتضارب، منها العشوائية وغياب التخطيط في حالات كثيرة، والافتقار إلى المعلومات والوثائق والبحوث. وهناك أيضا مركزية شديدة في عمل وسائل الإعلام في معظم الدول العربية عدا حالات استثنائية بدأت حثيثاً بالاهتمام بالعمل الإعلامي خارج العواصم والمدن الكبرى. هناك أيضا غياب للمعرفة المتعمقة بالجمهور ومدى مشاركتهم في

النشاط الإعلامي والاتصالي في مجتمعاتهم.

ما زال نمط ملكية الدولة لوسائل الاتصال هو السائد، خاصة فيما يتعلق بملكية الإذاعة والتليفزيون، عدا لبنان، التي تديرها غالباً من خلال مؤسسات خاصة، في حين تتنوع أنماط ملكية الصحف بين ملكية الدولة والملكية المختلطة. كما تسمح بعض الدول العربية بصدور صحف حزبية أو مستقلة مثل مصر وتونس والمغرب ولبنان. إلا أن هناك ضوابط وقيوداً على إصدار تلك الصحف خاصة بالنسبة للأفراد، مما دفع بعض الأفراد والجماعات لإصدار صحف عربية من دول أجنبية كالمملكة المتحدة وقبرص وفرنسا.

أتاحت ثورة تقانات الاتصال لبعض الأفراد والشركات إنشاء قنوات عربية فضائية خاصة من دول أجنبية، كما سمحت مصر مؤخرا بإنشاء قنوات فضائية مصرية خاصة من الداخل. ولكن أوضاع ملكية وسائل الإعلام في الدول العربية تثير تساؤلات عديدة حول الفرص الحقيقية التي يمكن أن تتيحها هذه الأوضاع للمواطنين العرب لممارسة حقهم في إصدار الصحف والحصول على المعلومات والتعبير عن الآراء والأفكار ومراقبة مؤسسات الحكم، وفي تحقيق تعددية حقيقية تؤدي إلى التنوع في مضامين الإعلام كشرط أساسي لتحقيق الحق في المعرفة.

وقد طرحت العولمة نقاشاً حول مفهوم السيادة الإعلامية للدولة، ومدى قدرة الحكومات على الاستمرار في فرض هيمنتها. ومثل هذا التحول قد يدعم حرية الإعلام وحق المواطنين في الاتصال، إلا أن هناك تخوفاً من أن تراجع دور الدولة قد يأتي لصالح تنامي دور الشركات متعدية الجنسيات، مما يثير بعض المخاوف حول استقلالية النظام الإعلامي العربي. كما أن احتكار الشركات الكبرى المتعدية الجنسيات لإنتاج وتسويق التقانات الاتصالية، يعد عائقا رئيسيا أمام محاولات امتلاك تقانات الاتصال في الدول العربية.

وتقوم حاجة ملحة لتعاون عربي مشترك للارتفاع بمستوى أداء وسائط الإعلام في نقل المعرفة. إن وسائل الإعلام العربية بأوضاعها الراهنة، كما ونوعا، لا تستطيع القيام بدورها المنشود في نشر المعرفة في ظل التطورات السريعة في تقانات الاتصال والمعلومات.

بدايات إعلام حر يمكن أن يمهد لانفتاح سياسي

شهد العامان الأخيران حركة ملموسة في الحياة الإعلامية العربية تشكل تغيرا مهما عما كان عليه الواقع الإعلامي في العقود الماضية، وإن كانت تلك الحركة لم تؤسس بعد لبيئة إعلامية جديدة تعكس واقعا سياسيا ومعرفيا متطورا. ومع ذلك، فإن المراقب لحال وسائل الإعلام العربية لابد وان يقر بوجود روح جديدة، لعلها تكون مدخلا من المداخل إلى مجتمع المعرفة المأمول.

فرغم استمرار هيمنة الإعلام الرسمي ذو الرأي الواحد على الساحة الإعلامية، انعكاسا لهيمنة الرأي السياسي الواحد، دخلت الصحافة العربية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة لصحف ووسائل إعلام تمتعت لحقب طويلة باحتكار القارئ العربي. فها هي صحف عربية تصدر خارج الوطن، كالحياة والشرق الأوسط والقدس العربي، وبعضها داخل الوطن، ومنها على سبيل المثال، النهار والسفير والخليج والبيان، تنتج صحافة ذات مستوى مهني راق نسبيا وتتمتع بهامش أوسع بكثير من الصحافة الرسمية. وهي بهذه المزايا وبقدراتها المالية - التي تعتبر في الوقت نفسه مصدر تقييد لها- تجذب كثيرا من خيرة الكتاب العرب.

دخلت الصحافة العربية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة لصحف ووسائل إعلام تمتعت لحقب طويلة باحتكار القارئ العربي.

ولم يعد بوسع الكثير من الصحافة الرسمية أن تتجاهل هذه المنافسة التي استطاعت أن تخترق الحدود وحواجز الرقيب مستخدمة الإنترنت وسيلة للوصول إلى حيث لا يستطيع الورق الوصول. فظهرت في الدول العربية صحف جديدة تحاول أن تجد لها موطئ قدم. وشهدت الفترة الماضية تغيرات نوعية في الصحف الرسمية، أولاً في الشكل والإخراج ومؤخرا حتى في هوامش الحريات وانفتاح نسبي على الحوار وعمق التحليل وبعض الانتباه إلى دقة التحقيق. بل إن بعض الصحف فتحت منابر للحوار عبر مواقع بنتها على الإنترنت، كمنتدى الحوار الذي أقامته صحيفتا تشرين السورية والاتحاد الإماراتية، وغيرهما.

ولم تقتصر هذه التحولات على الصحافة المكتوبة، بل كان العامان الماضيان عامي التغيير التلفزيوني بامتياز. فها هي قنوات عربية خاصة تتمكن من منافسة أعتى المؤسسات التلفزيونية العالمية في السبق على الخبر والصورة، كما ظهر بوضوح أثناء الغزو الأميركي البريطاني للعراق، وتبث روحا جديدة في الشاشات العربية، ساهمت في جعل قنوات فضائية عربية، كثير منها حكومي رسمي، مثل محطة أبو ظبي وقناة النيل للأخبار وقنوات رسمية في المغرب العربي، وغيرها، تنحو نحو خلع رداء الرتابة وكسر قيود الرأي الواحد. ولا ريب أن الشاشات العربية استطاعت كسر احتكار الكبار للصورة والخبر، بل إن المحللين

استطاعت قنوات عربية خاصة أن تنافس أعتى المؤسسات التلفزيونية العالمية في السبق على الخبر والصورة.

إذا كان التحالف قد انتصر في المعركة العسكرية في العراق فان العرب ربما قد انتصروا في المعركة الإعلامية، مع الأمل في أن يكون ذلك تأسيسا لدور أكبر للعدسة العربية في رؤية العالم.

يكادون يستنتجون انه إذا كان التحالف قد انتصر في المعركة العسكرية في العراق فان العرب ربما قد انتصروا في المعركة الإعلامية، مع الأمل في أن يكون ذلك تأسيسا لدور اكبر للعدسة العربية في رؤية العالم.

ولم يستطع الإعلام العربي خلال الفترة القصيرة الماضية أن يثبت أقدامه فقط، رغم أن البيئة السياسية المحيطة به لم تكن الأكثر مواءمة لذلك، بل وأيضا أن يدخل إلى مجال المعلومات والمعرفة الأوسع من خلال تطوير مراكز المعلومات والتوثيق على غرار مراكز الأهرام والنهار والخليج والبيان والحياة والشرق الأوسط وأخرى قيد التأسيس، مما يتيح للباحث العربي فرصا لم تكن متاحة من قبل للاستفادة من ثورة المعلومات والحاسوب.

ومن الظواهر الإعلامية العربية، خلال المرحلة الأخيرة، ظهور صحف الإنترنت العربية. وهي منبر هام للتعبير عن الرأي وإتاحة المجال للكتاب الشباب للتعريف عن أنفسهم. بل إن بعضها يلعب دورا إيجابيا في الساحة الدولية للتعريف بالقضايا العربية من خلال قدرته العالية على التواصل مع شبيهاته التي تقودها جمعيات غير حكومية عالمية تعي عمق العلاقة بين قضاياها وما يحدث في المنطقة العربية. لكن بعض هذه الصحف والمنابر الجديدة مازالت تعاني من مشكلة المصداقية وغياب الأطر المنظمة لها للتمييز بين الزبد وبين ما ينفع الناس ويبقى في الأرض.

من أهم مزايا الحركة الإعلامية الجديدة أنها تعتمد اللغة العربية وتخاطب بالتالي الشريحة الأوسع من المواطنين العرب.

والأمل معقود على أن تشكل هذه البدايات، يدفعها رأي عام متعطش لما هو مختلف ونخب مثقفة تسعى حثيثا لمضمون إعلامي متطور وتعددي، انطلاق دائرة خيرة من توسع الهامش السياسي وتطور نوعية الإعلام العربي، بما يؤكد العلاقة بين الحكم الصالح وبناء مجتمع المعرفة من منظور الالتزام بالمصالح العامة المتفق عليها للأمة. ومن أهم مزايا هذه الحركة الإعلامية أنها تعتمد اللغة العربية وتخاطب بالتالي الشريحة الأوسع من المواطنين العرب، بعد أن كانت الصحف العربية الناطقة بلغات أجنبية تتمتع بالفعل بهوامش أوسع بكثير من شقيقاتها المكتوبة بالعربية، والتي تميز بعضها مثل "الأهرام ويكلي" في القاهرة و"الدايلي ستار" و"لوريان لو جور" في بيروت، و"جالف نيوز" في الإمارات.

الترجمة

الترجمة التماس معرفة وتفاعل حضاري عن طريق النقل البشري أو الآلي من لغة إلى لغة تحريرياً أو شفهيا، بهدف معرفي علمي وثقافي. والتحدي الذي تواجهه البلدان العربية هو كيف تصبح الترجمة رصيداً استثمارياً وإبداعاً بما تضيفه وتهيئه من فرص لتجديد البنية الذهنية للفرد وللمجتمع، وما تهيئه من قيمة جديدة وفكر جديد للمجتمع وطاقة جديدة للتمكين واطراد عملية التنمية. كما توفر الترجمة فرصا جديدة للاستيعاب والعطاء في إطار المشاركة المعرفية الكوكبية عبر شبكة الاتصالات الكوكبية التي هيأتها ثقافة الاتصالات، وللتأثير المتبادل، دون الاقتصار على التأثر السلبي حين يجف نبع العطاء.

وتطمح كل البلدان المتقدمة والناهضة إلى استيعاب الكم المتزايد من المعلومات من مصادر المنشأ عن لغته الأصلية. وتمثل اللغة الإنجليزية قرابة 85٪ من جملة الرصيد المعرفي في العالم. وتبدي الدول المتقدمة والناهضة اهتماماً كبيراً بنقل المعرفة وبالترجمة من شتى مصادرها؛ ولا تقتصر الجهود على الجديد والحديث من المعارف بل وأيضاً القديم والتراثي، ليكون البلد المعني موسوعة ومرجعاً كبنك معلومات ومصطلحات. وظهرت شركات تخصصت في الترجمة علاوة على جهود المؤسسات الرسمية، مثال ذلك شركة بريطانية تحمل اسم "Wordbank" ويعمل لديها وحدها 550 مترجماً محترفاً. وتقدر مجلة نيوزويك تكلفة الترجمة عام 1989 بمبلغ 20 مليار دولار. ويصدر العالم سنوياً أكثر من مائة ألف عنوان مترجم. وجاوزت جملة الإصدارات تأليفاً وترجمة 830,000 عنوان سنوياً.

وجدير بالذكر أن اليابان مع مطلع نهضتها في عصر الميجي حرصت على نقل جميع المعارف العلمية والثقافية إلى اليابانية علاوة على إيفاد البعوث من الطلاب النابهين لتحصيل علوم الغرب المتقدم والعودة إلى اليابان. وعقدت اليابان اتفاقات مع كبرى دور النشر العالمية لإصدار طبعة باللغة اليابانية من إصداراتها العلمية حال صدورها بلغتها الأصلية. ويقدر عدد العناوين المترجمة آنذاك 1700 عنوان سنوياً. وتترجم اليابان سنويا الآن 30 مليون صفحة.

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون هي بنك المعلومات الكوكبي والمرجع. وعلى الرغم من أن قرابة 85٪ من الإنتاج العلمي العالمي باللغة الإنجليزية، إلا أننا نجد الولايات المتحدة حريصة على ترجمة المنشورات العلمية، علاوة على ترجمة الرصيد الثقافي لحضارات العالم.

واقع الترجمة

تبدو الترجمة بالنسبة للمجتمعات العربية تحدياً ثقيل الوطأة ومطلبا حيويا يستلزم تنظيم وتخطيط الجهود على الصعيد العربي كله في إطار استراتيجية عربية متكاملة وطموحة.

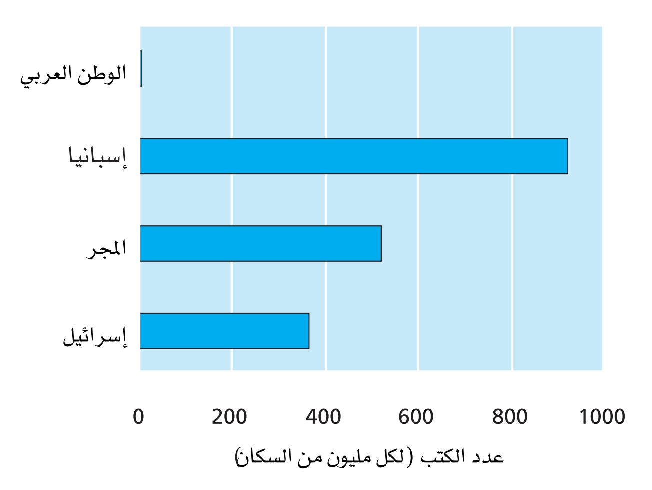
بدأ تاريخ الترجمة في العصر الحديث انطلاقاً من مصر ولبنان، مع اختلاف الحوافز والدوافع والمسار. بدأت في لبنان ضمن جهود المحافظة على اللغة العربية ضد حركة التتريك العثمانية، وبدأت الترجمة في مصر في عهد محمد علي وأخذت صورة تيار اجتماعي نشط. واستطاع الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي أن يجعل الترجمة مؤسسة اجتماعية تسهم في إنجاز مشروع قومي اجتماعي لتحقيق نهضة في العلوم والصناعات. ولكن النشاط تعثر وانحسر بعد أن انتكست النهضة.

لم تستفد البلدان العربية من دروس الماضي، وتشهد حاليا حالة من الركود والفوضى في مجال الترجمة. فرغم ازدياد عدد الكتب المترجمة من حوالي 175 عنوانا في السنة خلال الفترة 1970–1975 إلى ما يقرب من 330 كتابا، وهو خمس ما تترجمه اليونان مثلا، يقدر الإجمالي التراكمي للكتب المترجمة منذ عصر المأمون حتى الآن بحوالي 10000 كتاب[4] وهو يوازي ما تترجمه أسبانيا في عام واحد (شوقي جلال، 1999، 78). ويتأكد هذا التفاوت من بيانات النصف الأول من الثمانينيات، في شكل 2–9، حيث كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون من السكان في الوطن العربي في هذه السنوات الخمسة 4,4 كتابا (أي أقل من كتاب واحد في السنة لكل مليون من السكان)، بينما بلغ 519 كتابا في المجر و920 كتابا في أسبانيا لكل مليون من السكان.

أما من ناحية المستوى العلمي لتلك الترجمات، فلا توجد بيانات إحصائية دقيقة نسترشد بها. إلا أنه من المؤكد وجود نقص بيِّن في ترجمة كتب أساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم أخرى، مع توافر عناوين ليست مهمة ولا يؤسس عليها علم نافع. أما العنصر الأهم الذي يتحكم في جدوى الكتب المترجمة فهو غياب سياسات واضحة وخطط مدروسة تنظم عملية اختيار الكتب للترجمة بحيث تلبي حاجات البحث العلمي في الوطن العربي، وتصبح عنصراً فاعلا في نهضة معرفية عربية.

شكل 2-9

عدد الكتب المترجمة في الوطن العربي (لكل مليون من السكان) مقارنة بعدد من الدول، 1981–1985



المصدر: *اليونسكو (بالإنجليزية)، 1995*.

الإطار 2-5

المنظمة العربية للترجمة

تأسست في العام 1999 المنظمة العربية للترجمة كمنظمة دولية متخصصة، غير حكومية، مستقلة، ولا تهدف للربح، مركزها بيروت.

من أهداف المنظمة تحقيق قفزة نوعية وكمية في حجم نشاط الترجمة إلى اللغة العربية ومنها في مختلف مجالات المعرفة والفكر، والمساهمة في إدخال العلوم في الثقافة العربية المعاصرة وفي تنشيط الطلب على الكتاب المترجم، ووضع خطة للنهوض بأعمال الترجمة في الوطن العربي وتنشيط الجهد فيها.

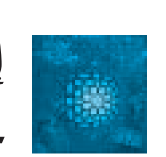
تعتمد المنظمة مفهوم "الترجمة–البحث" الذي يتضمن الجهد العلمي في نقل المعارف، نقلاً دقيقاً، مسنوداً بالبحث في المصطلحات وبالمقدمات والهوامش الشارحة المفيدة في فهم النص. وهي، في ذلك، تطمح إلى أن يطمئن الباحثون والطلاب إلى الترجمة فيعتمدوها، تجاوزاً للحذر المبرر والمعهود تجاه الترجمة السائدة، لا سيما تلك التي تدفعها إلى الانتشار نزعة تجارية.

وإن ما تختاره المنظمة للترجمة لا يحدده غير ما ترى فيه من سدٍّ لفراغات لا يكتمل بدونها نفع معرفي. وهو حصيلة استشارة واسعة لرصد الآراء والمقترحات، على صعيد عربي، مروراً بسبعة لجان متخصصة: أصول المعرفة العلمية، الثقافة العلمية المعاصرة، الفلسفة، العلوم الإنسانية والاجتماعية، التقنيات والعلوم التطبيقية، الآداب والفنون، اللسانيات والمعاجم.

المصدر: *المدير العام، المنظمة العربية للترجمة*، بيروت.

يتبين من هذا الفصل أن عملية نشر المعرفة تعتريها صعوبات عديدة في البلدان العربية من أهمها غياب الرؤية الاستراتيجية التي تعمل على إرساء قواعد متينة في مجالات نشر المعرفة (التعليم، الإعلام والترجمة) بحيث تصبح هذه المجالات فعالة ومؤثرة في تهيئة المناخ الثقافي والعلمي لإنتاج المعرفة. ويمكن القول إن الاهتمام الواعي بعنصري النوعية والتميز في مجالات نشر المعرفة المختلفة، أي التعليم والإعلام والترجمة، هو المفتاح الحقيقي لإرساء أسس مجتمع المعرفة في البلدان العربية. ونناقش في الفصل التالي المستوى الأرقى من اكتساب المعرفة، أي إنتاجها.

4 عشرة آلاف. وقد ورد هذا الرقم، خطأ، في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 على أنه مائة ألف.



إنتاج المعرفة في البلدان العربية

إنتاج المعرفة، موضوع هذا الفصل، هو المرحلة الأرقى من اكتساب المعرفة في أي مجتمع، والمدخل الأوسع، إن لم يكن الوحيد، لولوج مجتمع المعرفة العالمي حيث ينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك المجتمع المعني للقدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه البشر جميعا.

فما هو حال إنتاج المعرفة في البلدان العربية في المجالات العلمية والتقانية، والأدبية والفنية؟ وما هي العوامل الفاعلة في تكوين الوضع الراهن؟ وفي تلمس إجابات عن هذه الأسئلة تكمن مفاتيح العمل على تحويل البلدان العربية إلى مجتمعات منتجة للمعرفة.

إن السؤال المحوري الذي يتعين على جميع البلدان العربية الإجابة عنه هو: ما هي السبل للنهوض بإنتاج المعرفة في البلدان العربية، وما هي الوسائل التي تمكننا من توطين العلم حقا دون الوقوف عند استيراد بعض تطبيقاته ونتائجه؟ إن الاستقراء التاريخي لتطور العلم في الحضارة العربية وحضارات العالم ينتهي بنا إلى استخلاص أن العلم لم يتأسس ويتطور إلا بعد أن أنشئت المؤسسات الخاصة به في أول الأمر، ثمّ استُحدثت مهنة العالم وتبعتها التطبيقات العلمية. كذلك ليس هناك نشرٌ ممكن للثقافة العلمية من مجتمع إلى مجتمع آخر- بواسطة الترجمة أو نقل العلماء وما إليه- دون أن تُعدَّ البنية الأساسية اللازمة، ودون أن تنشأ المؤسسات اللازمة لاحتضان العلم وتوطينه. لم تكن أوروبا مثلا لتقدر على الاستفادة من المعارف العلمية، في بداية الثورة الصناعية، لو لم تُعمّم التربية العلمية، من جهة، ولو لم تنشر الثقافة العلمية بطرق عديدة، من جهة أخرى.

الإنتاج العلمي في العلوم الطبيعية والتطوير التقاني

نواتج البحث العلمي والتطوير التقاني

تجدر الإشارة بشكلٍ عام في البداية إلى صعوبة الحصول على معلوماتٍ حديثة ودقيقة ومتكاملة حول مُخرجات أنشطة البحث في العلوم الطبيعية والتطوير التقاني في البلدان العربية. وثمة حاجة ملحة لتوفير بيانات ومعلومات دقيقة وشاملة وحديثة تكفي للتوصيف والتحليل الرصين لهذا القطاع الحيوي لاكتساب المعرفة.

يمكن بشكل عام قياس مُخرجات البحث العلمي والتطويرٍ التقاني من خلال المنشورات العلمية، وبراءات الاختراع، والابتكارات.

النشر العلمي

تقع الدول العربية، وفق عدد المنشورات العلمية للسكان (26 بحثا لكل مليون فرد في العام 1995) ضمن المجموعة المتقدمة من الدول النامية والتي

الإطار 3-1

تجربة محمد علي في التحديث العلمي

إن أولى المحاولات للتحديث العلمي في الوطن العربي، كما هو معروف، هي تلك التي قام بها محمّد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولقد تعثرت هذه المحاولة أمام عقبات ستتكرر أكثر من مرة مع محاولات أخرى فيما بعد. فعلينا إذاً أن نتأمل ولو سريعاً هذه التجربة للوقوف على بعض هذه العقبات.

كانت هذه التجربة ضحية لوهمين سيُعاد الوقوع فيهما مع الأسف، في كثير من البلاد النامية. الوهم الأول هو توجيه الاهتمام نحو نتائج العلم دون تأمين الوسائل لإعداده ولتشييد بنية أساسية قويّة للبحث وتشييد الثقافة العلمية والتقانية للمجتمع بكامله. أما الوهم الثاني فهو نتيجة للأول، وهو الاقتناع بإمكانية الاستغناء عن البحث الأساسي، لأسباب مالية أو تجارية.

المصدر: رشدي راشد، ورقة خلفية للتقرير.

الإطار 3-2

علي مصطفى مشرَفة*: في أهمية تاريخ العلم لنهضة معرفية.

"يجب على الأمم المتحضرة أن يكون لها ثقافة مرتبطة بتاريخ الفكر العلمي فيها. إن حياتنا العلمية في مصر بحاجة إلى الالتحاق بماضينا لاكتساب القوة والحياة والضوابط اللازمة. فنحن في مصر ننقل معارف الآخرين ثم نتركها عائمة دون صلة بماضينا ولا احتكاك بأرضنا؛ فهي بضاعة أجنبية غريبة بملامحها، غريبة بكلماتها، غريبة بمفاهيمها. فإذا ذكرنا النظريات ربطناها بأسماء أجنبية نكاد لا نعرف ملامحها؛ وإذا تحدثنا عن المفاهيم استخدمنا كلمات مخيفة تطرد الأفكار وتعكر الخيال؛ علينا أولاً أن ننشر الكتب العلمية التي ألفها العرب وترجمها الأوروبيون، مثل كتب الخوارزمي وأبو كامل في الجبر والحساب، وكتب ابن الهيثم في الفيزياء، وكتب البوزجاني والبيروني والبتاني، وغيرهم من قادة الفكر العلمي وكبار الباحثين. ومن جهة أخرى تجب العناية بتكريم علمائنا وباحثينا القدماء، فيكون ذلك حافزاً لنا لتقليدهم والسير على خطاهم".

(*) أول أستاذ مصري للفيزياء الرياضية وأول عميد عربي لكلية العلوم بجامعة القاهرة

المصدر: رشدي راشد، ورقة خلفية للتقرير.

يتعذّر نشر الثقافة العلمية دون أن تعدّ البنية الأساسية لذلك.

تضم البرازيل (42 بحثا) والصين (11) والهند (19)، وإن كانت هذه الأعداد ما زالت تبعد كثيراً عن مستوى الإنتاج في الدول المتقدمة مثل فرنسا (840) وهولندا (1252) وسويسرا (1878).

غير أن حركة النشر العلمي في الوطن العربي شهدت زيادة ملموسة خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد ارتفع عدد منشورات العلماء العرب في دوريات عالمية محكّمة من 465 نشرة عام 1967 إلى نحو 7000 نشرة عام 1995، أي بزيادة سنوية معدلها 10٪. إلا أن هذه الزيادة كانت متواضعة مقارنة مع تلك التي حققتها بعض الدول النامية كالبرازيل والصين والنمور الآسيوية مثل كوريا. وليتسنى لنا المقارنة مع هذه الدول تم احتساب عدد النشرات العلمية لكل مليون مواطن. ووفق هذا المؤشر، بلغت المنشورات العلمية لكل مليون مواطن في الصين في عام 1995 أحد عشر ضعفاً مما كانت عليه في عام 1981. وبلغت هذه النسبة 24 ضعفاً لكوريا الجنوبية. أما في البلدان العربية فبلغت 2,4 ضعفاً فقط حيث ارتفعت من 11 نشرة لكل مليون عام 1981 إلى 26 نشرة لكل مليون عام 1995.

رغم الزيادة في عدد البحوث العربية إلا أن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن عالم الابتكار.

أما على المستوى المؤسسي، فقد كان عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من 50 بحثا عام 1995، 26 مؤسسة، بينما اقتصر عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من 200 بحث على خمس مؤسسات.

ولكن عند فحص مضمون هذه المنشورات، يتبين لنا ضآلة البحث في العلوم الأساسية. فمعظم هذه المنشورات تتعلق بالميادين التطبيقية كأبحاث الطب والصحة والزراعة. واستحوذت مجالات الطب والصحة وعلوم الحياة على 32٪ من ناتج البحث والتطوير الإجمالي المنشور للدول العربية في عام 1995، واستحوذت الكيمياء التطبيقية على 19٪ من مجمل الأبحاث في ذلك العام. وإذا ما أُضيف لهذه المجالات المنشورات في مجالي الزراعة والهندسة وما يرتبط بهما لوصل مجموع البحوث التطبيقية إلى نحو 90٪ من إجمالي الناتج المنشور. أما ما نشر من أبحاث في العلوم الأساسية في مجالات الفلك والكيمياء والفيزياء والرياضيات فلا يتجاوز 10٪ من مجموع الأبحاث (عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير).

ولهذه النسب دلالات مهمة. فرغم الزيادة في عدد البحوث العربية المنشورة في دوريات عالمية محكَّمة، إلا أن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن عالم الابتكار، فجلّه تطبيقي وقلة منه تتعلق بالبحث الأساسي. أما البحوث في الحقول المتقدمة مثل تقانة المعلومات والبيولوجيا الجزئية فتكاد تكون غير موجودة.

ومن المؤشرات التي يمكن أخذها في الاعتبار لقياس مستوى جودة الأبحاث عموما، قياس عدد الاقتباسات المرجعية منها، حيث تزداد الإشارة إلى البحث كلما ارتفع مستواه وأضاف جديدا إلى المعرفة الإنسانية. وقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول أن عدد المقالات التي زاد الاقتباس منها عن 40 مرة كان مقالاً واحداً فقط في كل من مصر والسعودية والكويت والجزائر في عام 1987 بينما وصل هذا العدد إلى 10481 مقالاً في الولايات المتحدة و523 مقالاً في سويسرا (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، 62).

براءات الاختراع

تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية، ضعف نشاط البحث والتطوير وتخلفه عن الدول المتقدمة وبلدان أخرى من ضمن الدول النامية. ويبين الجدول 3-1 أعداد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة خلال الفترة 1980 - 1999/ 2000 لبعض البلدان العربية، مقارنة ببراءات الاختراع المسجلة لبلدان غير عربية مختارة. وتجدر الإشارة إلى أن براءات الاختراع المسجلة للدول العربية تشمل نسبة كبيرة من براءات اختراع مسجلة من قبل جهات أجنبية (عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير).

ولا شك أن المنشورات العلمية وبراءات الاختراع مؤشرات مفيدة عن نشاط البحث العلمي والتطوير التقاني، إلا أنها لا تعبِّر بحد ذاتها عن النشاط الابتكاري الذي يعتبر أقرب صلة إلى الناتج الداعم للتنمية. ويشمل الابتكار الوطني بشكل عام تطوير منتجات وعمليات إنتاج

الجدول 3-1
عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأميركية من بلدان عربية وغير

دول عربية		دول أخرى	
البلد	عدد براءات الاختراع	البلد	عدد براءات الاختراع
البحرين	6	كوريا	16328
مصر	77	إسرائيل	7652
الأردن	15	تشيلي	147
الكويت	52		
عُمان	5		
السعودية	171		
سوريا	10		
الإمارات	32		
اليمن	2		

المصدر: البذري (بالإنجليزية)، 2000.

وخدمات جديدة وتطوير تقانات محدثة للاستخدام في المرافق التنموية المختلفة حيث تلعب التقانة دوراً هاماً في أدائها أو في رفع كفاءتها. ولا تتوافر بيسر مؤشرات ترتبط بالعمليات الابتكارية، كأنشطة التصميم الهندسي للمنتجات وللعمليات الإنتاجية والبرمجيات. لذلك تتمثل المؤشرات على وجود نشاط قوي في الابتكار في انتشار الابتكارات في الأسواق الوطنية والخارجية بما يمكّن من حصرها وتقييمها. ولعل الأسواق تكاد تخلو من الابتكارات العربية، مما يشير إلى أن البحث العلمي في البلدان العربية لم يرق بعد إلى مرحلة الابتكار التي تمكن من ولوج مشارف اقتصاد المعرفة واطراد التنمية الإنسانية.

مدخلات البحث والتطوير التقاني

إعداد العاملين في إنتاج المعرفة

تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة البحثية والتطويرية والابتكارية الوطنية. وهناك، لا ريب، علاقة وطيدة بين حالة التعليم العالي على وجه الخصوص وحالة البحث والإنتاج المعرفي، حيث يتم خلال مراحل التعليم المختلفة إعداد وتدريب باحثي المستقبل.

تُظهر الإحصائيات الارتفاع المطرد في عدد المنتسبين إلى مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية عبر السنين المتوالية، مع ارتفاع ملحوظ في نسبة المنتسبين من الإناث. إلا أن هذه الإحصائيات تظهر أيضاً أن قلة فقط من المنتسبين والخريجين قد اختارت التخصص في العلوم الأساسية والهندسة والطب والمواد العلمية الأخرى. ويمثل تدني نسبة الخريجين في اختصاصات العلوم والتقانة، من باحثين وفنيين، مؤشراً سَلبياً في إطار المساعي لبناء قدرة بشرية متوازنة في مجال العلوم والتقانة. كما أن هناك حاجة لأعدادٍ أكبر من خريجي المعاهد المتوسطة الفنية، حيث أن هناك قصوراً ملحوظاً بهذا الشأن في معظم البلدان العربية.

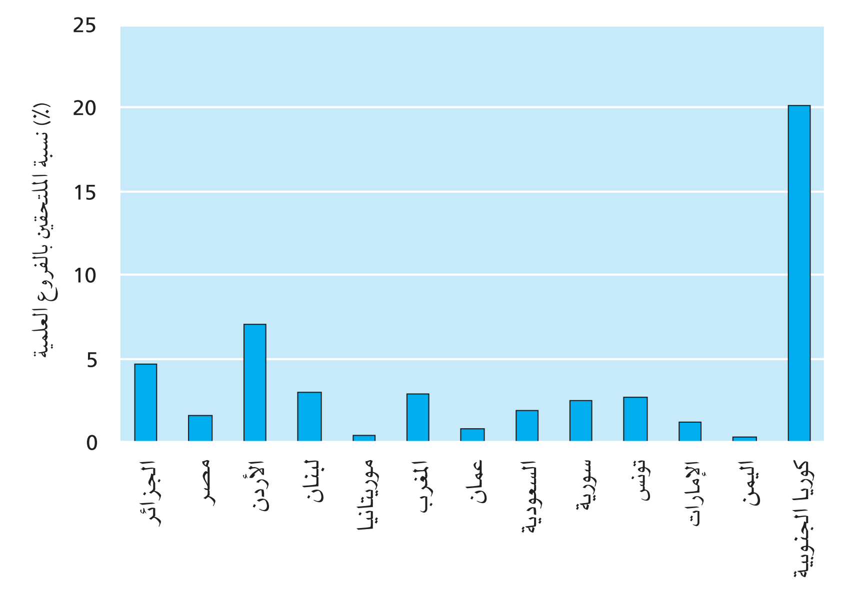
ويتسم التأهيل في البلدان العربية بشكل عام بأنه مدفوع من جانب العرض بدلاً من جانب الطلب، وهناك تركيز على الكم بدلاً من النوعية. وباستثناء بعض الحالات، هناك استجابة ضعيفة لمتطلبات السوق في نظم التعليم العالي ذات العلاقة بالعلوم والتقانة. ولا يُتوقع أن يتغير هذا الوضع بشكل ملحوظ إذا لم يتوفر دفع قوي وتوجيه من القطاعات المعنية كالصناعة وغيرها (جانب الطلب)، وفي إطار صياغة محكمة وشاملة لسياسات العلوم والتقانة تعكس هذه التوجهات الملحة بشكل واضح. كما أن رفع مستوى التأهيل وجودته مرهونان بزيادة التمويل المُتاح حيث تشكو مؤسسات التعليم العالي بشكل عام من ندرة الموارد المتوفرة، وهو ما تؤكده الإحصائيات المرتبطة بالإنفاق مقاسةً بحصة الفرد، مع ملاحظة فوارق أساسية في الإنفاق بين البلدان العربية. ينعكس هذا الوضع بشكل سلبي في مجالات العلوم والتقانة على وجه الخصوص باعتبارها تتطلب توفير وتجديد منشآت وتجهيزات خاصة ومواد عالية الكلفة. إن القصور في تلبية هذه المُتطلبات الخاصة يؤدي حتماً إلى تدن ملحوظ في مستوى الخريجين في مجال العلوم والتقانة، مما سيحد من قدرات مراكز الأبحاث أو المؤسسات الإنتاجية التي سَتوظفهم في تحقيق سوية متقدمة من الأداء والإنجاز العلمي والتقاني.

وبوجه عام، تقل نسبة الملتحقين بفروع العلوم في التعليم العالي في البلدان العربية، خاصة بالمقارنة ببلدان ناهضة في ميدان المعرفة مثل كوريا، وإن تميزت الأردن، تليها الجزائر، بين البلدان العربية في هذا المضمار، شكل 3-1.

تتدنّى نسبة الملتحقين بفروع العلوم في التعليم العالي في البلدان العربية.

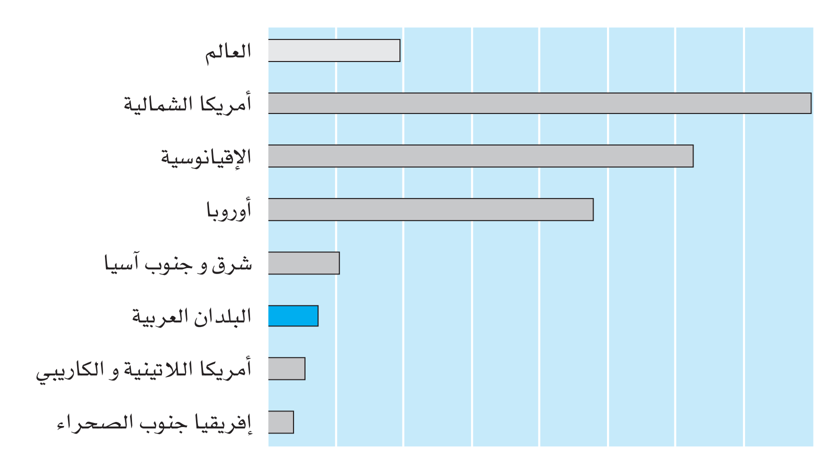
الشكل 3-1

نسبة الملتحقين بالفروع العلمية في التعليم العالي، بلدان عربية مختارة وكوريا الجنوبية، 1990-1995



المصدر: على أساس بيانات من: (البنك الدولي، 1998).

الشكل 3-2
عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان)*
مناطق العالم، 1990-2000



* متوسط العدد في المنطقة محسوب كمتوسط مرجح (بعدد سكان عام 2000) لبيانات عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير حسب البلد.
عدد البلدان التي توافرت عنها بيانات 91 بلداً (من جملة 179 بلدا) منها 5 فقط عربية.
المصدر: *تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002.*

الإطار 3-3
الكويت: هيكل التعليم العالي حسب التعليم والنوع

تبلغ نسبة خريجي الجامعة في فروع الإنسانيات 44% من مجموع الخريجين، تليها العلوم الإدارية (18%)، والشريعة (12%). بينما تبلغ نسبة خريجي الجامعة في العلوم الطبيعية، والهندسة، والطب، والصيدلة، والصحة والتمريض 26٪ فقط من مجموع الخريجين.

وعدا ذلك، فإن 67% من مجموع خريجي مؤسسات التعليم العالي هم من النساء ويعود هذا جزئيا إلى أن الرجال أكثر توجها للدراسة في الخارج.

المصدر: التقرير القُطري المعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني

الجدول 3-2
معدل الإنفاق كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، ومصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من دول العالم، 1990-1995

المنطقة أو مجموعة البلدان	معدل الإنفاق (٪ من الدخل القومي الإجمالي)	نصيب الجهات المولة ٪		
		أخرى	الصناعة	الحكومة
الولايات المتحدة، اليابان، السويد	3,1	10-4	70-55	30-20
ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، استراليا، كندا	2,4	10	52	38
اليونان، البرتغال، اسبانيا	0,7	11	35	54
تركيا، المكسيك	0,4	5	31-14	73-65
البلدان العربية	0,2	8	3	89

المصدر: من (*صبحي القاسم، 1999*).

العاملون في البحث والتطوير

هناك ندرة وعدم تكامل في البيانات المتوفرة حول عدد العاملين في البحث العلمي والتطوير على مستوى الوطن العربي. إلا أن بعض المعطيات توفر مؤشرات هامة وإن لم تكن كاملة على النحو التالي (عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير):

- يبلغ العدد الإجمالي للباحثين المتفرغين للبحث في البلدان العربية، بما في ذلك العدد المكافئ من حيث التفرغ من بين هيئة التدريس، حوالي 35000، يعمل قرابة نصفهم في جمهورية مصر العربية.

- يتوافر في المتوسط 3,3 باحث (من مستوى الدكتوراه والماجستير) لكل 10000 فرد من القوى العاملة (إحصائيات عام 1996) في البلدان العربية. هذه النسبة متدنية إذ تمثل 3-10٪ من قيم هذا المؤشر في البلدان المتقدمة.

- هناك نحو 50 فنياً لكل مليون مواطن، وهي نسبة متدنية أيضاً إذا ما قورنت بالنسبة في الدول المتقدمة والتي تتجاوز 1000 فني لكل مليون مواطن.

- هناك تفاوت في نسبة عدد الإناث المساهمات في مؤسسات البحث العلمي في البلدان العربية، وتُعتبر النسبة في مصر مرتفعة قياساً ببلدان عربية أخرى، إلا أن المجال لا يزال واسعاً لتحقيق استثمار أفضل للعنصر النسائي التخصصي من علماء ومهندسين وفنيين.

ويبين الشكل 3-2 مدى انخفاض نسب العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير في البلدان العربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

الإنفاق

يحتاج حفز البحث والتطوير إلى رغبة سياسية جادة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له، وهو أمر يحتاج إلى مخصصات مالية تفوق ما تنفقه البلدان العربية على البحث والتطوير والذي لا يتجاوز 0,2٪ من الناتج القومي. وتتفاوت هذه النسبة من بلد لآخر. وللمقارنة نجد أن النسب في البلدان المتقدمة تتراوح بين 2,5٪- 5٪. وبالإضافة إلى ذلك، يأتي 89٪ من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3٪ فقط، بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50٪ كما يتضح في الجدول 3-2.

إن تدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلدان العربية يفسر، إلى حد ما، محدودية النشاط الابتكاري في البلدان العربية، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى 89٪ من مجمل التمويل يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين.

وتدل هذه الأرقام على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء، وعلى وجود حاجة ملحة لتحفيز المجتمعات العربية على النهوض بمسؤولية تنموية لا غنى عنها في دعم أنشطة البحث والتطوير. ففي البلدان المتقدمة، يقوم الأغنياء ومؤسسات المجتمع المدني غير الربحية بتمويل مثل هذه النشاطات، كما يقوم القطاع الخاص بتمويل الجزء الأكبر من عمليات البحث والتطوير.

ومن الواضح أن استمرار توفير التمويل لنشاطات البحث والتطوير على المدى البعيد يفترض أن القيمة المضافة للمنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمات التي تتولد عن هذه الأبحاث في حال تبعتها النشاطات الابتكارية الضرورية لاستكمال حلقة تسويق نتائج الأبحاث وصولاً إلى السوق التجارية، ستمكّن من استثمار نسبة من الأرباح الناجمة عن هذا الإنتاج الجديد في تمويل النشاطات الابتكارية اللاحقة. وهكذا تتولد ديناميكية تمويل مستدامة تُغذي باستمرار حركة البحث والتطوير والابتكار على الصعيد الوطني الشامل، مما يؤدي إلى تحويل نشاطات البحث والتطوير من نفقة بحاجة إلى تمويل، إلى استثمار يدر الربح ويدعم الناتج القومي ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

على أن تشجيع القطاع الخاص على تمويل أنشطة البحث والتطوير لا يعني في أي حال من الأحوال أن تتخلى الدول العربية عن مسؤوليتها تجاه الإنفاق على البحث، وتترك المجال العلمي فريسة لمتطلبات السوق المالي. فالبحث العلمي الأساسي لا يمكن أن يترك برمّته لحوافز السوق. بالإضافة إلى ذلك، على الدول العربية توفير المناخ الملائم لعمل المؤسسات الداعمة للبحث، وسن القوانين اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث والابتكار.

المؤسسات

تُمارس نشاطات البحث والتطوير في البلدان العربية أساساً في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التخصصية المرتبطة ببعضها، أو في مراكز وهيئات البحث العلمي، أو في هيئات ووحدات البحث والتطوير. ويبلغ مجمل عدد مراكز وهيئات البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التخصصية المرتبطة بها، وفق بعض التقديرات، 588 مركزا.

تنشط الجامعات العربية والبالغ عددها 184 جامعة في البحث العلمي المرتبط بالدراسات العليا والترقيات العلمية. ويّتسم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والمراكز المرتبطة ببعضها بالطابع الأكاديمي عموماً، وإن كانت هناك توجهاتٌ ملموسة في بعض البلدان العربية (الجزائر، العراق، قطر، ليبيا، مصر، المغرب، وغيرها) لربط نسبةٍ من الأبحاث بالاحتياجات المجتمعية.

وترتبط ببعض الجامعات مراكز متخصصة للبحث العلمي تتفاوت في حجمها وإمكاناتها وإنتاجيتها، لكن غالبيتها متخصص في مجالات الأبحاث الزراعية والصحية والهندسية (مجموع ما اختص منها بالصناعة والطاقة والبتروكيماويات مثلا لا يتجاوز ثلث ما اختص منها بالزراعة). ويبلغ العدد الإجمالي لهذه المراكز التخصصية، وفق التقديرات المتاحة، 126 مركزاً في عموم البلدان العربية (طه تايه النعيمي، 2000).

أما مراكز وهيئات البحث العلمي والتي تتضمن الأجهزة البحثية المركزية (مراكز ومعاهد أبحاث وطنية) أو تلك المرتبطة ببعض الوزارات أو المؤسسات الصناعية والزراعية، فيبلغ عددها الإجمالي 278 مركزاً أو معهدا. ويبين الجدول 3-3 توزيع هذه المراكز في مختلف البلدان العربية.

يفسّر تدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلدان العربية محدودية النشاط الابتكاري.

الجدول 3-3

عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) في البلدان العربية

الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز
الأردن	9	عمان	2
الإمارات	3	فلسطين	13
البحرين	1	قطر	3
تونس	24	الكويت	5
الجزائر	30	لبنان	9
جيبوتي	1	ليبيا	18
السعودية	7	مصر	73
السودان	14	المغرب	16
سورية	15	موريتانيا	3
الصومال	3	اليمن	9
العراق	22		
المجموع	280		

المصدر: *طه تايه النعيمي، 2000.*

ويتخصص العدد الأكبر من هذه المراكز في مجال الزراعة والموارد المائية، والصحة والتغذية والبيئة، أما المراكز المتخصصة في التقانات الحيوية أو الالكترونيات فلا تتجاوز نسبتها 3٪ من جملة هذه المراكز.

الجدول 3-4
عدد مراكز البحوث العلمية والتقانية (خارج الجامعات) في الأقطار العربية حسب مجالات التخصص وعدد الأقطار العربية الموجودة فيها

المجال البحثي	عدد المراكز	النسبة المئوية ٪	عدد الأقطار العربية الموجودة فيها
الزراعة والموارد المائية	76	27	15
الصناعة	34	12	14
التشييد والإعمار	8	3	7
الصحة والتغذية والبيئة	43	16	11
الفضاء والاستشعار عن بعد	17	6	10
الطاقة	22	8	12
العلوم الأساسية والصرفة	11	4	6
المعلوماتية والحاسوب والاتصالات	5	2	4
التقانات الحيوية	4	1	4
الإلكترونية	4	1	3
أخرى	54	20	15

المصدر: طه تايه النعيمي، 2000.

أما النوع الثالث من مؤسسات البحث والتطوير فيتمثل في وحدات البحث والتطوير التي ترتبط بالمؤسسات الإنتاجية، أو قد تؤسس كوحدات مستقلة. وقد أُقيم عدد منها بمبادرات تمت في بعض البلدان العربية بهدف إنشاء وحدات متخصصة للبحث والتطوير في المنشآت الصناعية، ولكن عددها ما زال محدوداً ولا يزال أداؤها دون مستوى الطموح. ولا تتوافر معطيات محددة حول عددها الإجمالي ولكن يقدّر أن هناك نحو 16 وحدة تابعة للقطاع الخاص معنية بمجال الصناعة (عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير).

إنّ معظم مراكز البحث والتطوير في البلدان العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث إلى منتج استثماري.

بشكل عام يبدو أن حجم نشاط البحث والتطوير في الهيئات والمراكز خارج الجامعات مكافئ لحجم هذا النشاط في الجامعات ومراكز البحث التابعة لها. أما بالنسبة لطبيعة هذه الأنشطة القائمة في الجامعات ومراكز وهيئات البحث عموما، فهي ذات طابع أكاديمي/تطبيقي ومدفوعة أساساً من جانب العرض دون أن تتوفر لمعظمها أهداف واضحة مرتبطة بتحقيق نتائج تصب في المرافق التنموية ضمن أفق زمني محدد. وتعكس البنى المعتمدة فيها هذا التوجّه؛ فمعظمها قائم على أساس أكاديمي وليس وظيفياً.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد إلى أن معظم مراكز البحث والتطوير في البلدان العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث إلى منتج استثماري بسبب غياب هذه التوجهات عن اهتماماتها أصلاً أو بسبب غياب المعارف والخبرات والإمكانات اللازمة للقيام بالأنشطة الابتكارية المطلوبة، وهي تختلف بطبيعتها ومتطلباتها عن أنشطة البحث والتطوير المُتعارف عليها ضمن المفاهيم السائدة حاليا.

الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

لقد كان للعلوم الإنسانية، بوجه عام ، بعض التقاليد الممتدة إلى ما قبل استقلال البلدان العربية، كما هو حال الدراسات في التاريخ والحضارة مثلاً، إلا أن العلوم الاجتماعية بمعناها التخصصي، لم تظهر ولم تنتشر في هذه البلدان إلا بعد حصولها على الاستقلال وبعد إنشائها جامعات ومراكز بحوث لتدريس هذه العلوم ولإجراء البحوث في مجالها. هذا يعني أن العلوم الاجتماعية، مع استثناءات قليلة أبرزها مصر، لم يكن لها حضور في الوطن العربي قبل ستينيات القرن العشرين، علماً بأنها لم تظهر في بعض البلدان منه كبلدان الخليج العربي، إلا خلال عقد لاحق.

وللعلوم الإنسانية والاجتماعية أوضاع مختلفة باختلاف البلدان العربية، من حيث مستوى تطورها وعائدها المعرفي والاجتماعي والسياسي. ولا توجد معطيات كافية ودقيقة لوضع خريطة عربية لتوزيع هذه العلوم. ولكن هناك توجهات عامة يمكن رصدها حسب مؤشرات جزئية: مثلاً، إذا كانت مساهمة العراقيين والسوريين تبدو متميزة في الدراسات التاريخية والحضارية، فإن مساهمة المصريين في مجالات كالعلوم الاقتصادية والسياسية تبدو متقدمة، عربياً، في حين تبدو تقاليد البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي أكثر متانة، من وجهة نظرية ومنهجية، في المغرب العربي (الطاهر لبيب، ورقة خلفية للتقرير).

وقد ارتبط ظهور التخصص، بحثاً وتدريباً، ببناء الدولة الوطنية وبالمشاريع التي طرحتها والمشكلات التي اعترضتها في مراحلها الأولى. وذلك ما أخضع العلوم الاجتماعية (وبعض العلوم الإنسانية "كالتاريخ الوطني"، مثلا) في فترة نشأتها للتوجيه السياسي- البيروقراطي، مؤسسياً، ولمطلب التركيز على موضوع التنمية، لا كمجال ذي أولوية فحسب، وإنما كمجال يتطلب حلولاً عملية. ولقد وسمت الاستجابة لهذا التوجه بعضَ التخصصات، وخاصة منها علم الاجتماع، بسمات طاغية لا تزال مستمرة حتى اليوم، من أبرزها النزعة "الإمبيريقية" التي لم تقترن بالبناء

النظري. كذلك أدّى ارتباط العلوم الاجتماعية بالبحث عن الحلول، كما أرادته الأجهزة السياسية- البيروقراطية، إلى ظهور "تخصصات" ذات أهداف عملية مباشرة من نوع "الخدمة الاجتماعية" التي انتشرت في أغلب بلدان المشرق العربي، وإن لم تنتشر في أغلب بلدان المغرب العربي، كاختصاصات جامعية.

ومن مفارقات أوضاع العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي أن "عولمة" المعرفة وما أتاحته من وسائل الاتصال وتبادل المعلومات بدأت تقترن بتشديد إغلاق الحدود الأمريكية وحدود بعض الدول الأوروبية في وجه المواطنين العرب، ومنهم المفكرون والباحثون وأساتذة الجامعات. وقد بدأ ينشأ عن ذلك تراجع في المعرفة باللغات الأجنبية، خصوصاً لدى الفئات الواسعة من طلاب الجامعات وخريجيها الذين لا يتابعون دراساتهم في الخارج. وقد بدأ صنف جديد من أساتذة الجامعة والباحثين من أحاديّي اللغة يحل شيئاً فشيئاً محل صنف ثنائي اللغة كان سائداً في أغلب الجامعات ومراكز البحوث العربية. كما أدت هذه الإجراءات إلى إضعاف المشاركة العربية في اللقاءات العلمية الدولية، وبالتالي من الحضور العربي في المجموعات العلمية الدولية التي يسعى الباحث إلى الانتماء إليها وإلى شبكاتها (المرجع السابق).

إن صعوبة الاتصال بالآخر ليست لها انعكاسات إجرائية فحسب، وإنما لها انعكاسات جوهرية تتصل بموضوع العمل العلمي ذاته. فمن خصائص البحث العربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية أنه يكاد ينحصر في الموضوع المحلي أو العربي، دون محاولات ذات دلالة، حجماً واستمراراً، في تناول مجتمعات وظواهر خارج إطار العالم العربي.

هناك نوع من التمحور حول الذات لا يكاد يتخلص منه مجال من مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد لعبت مقولة " الخصوصية" دوراً سلبياً في هذا الاتجاه، إذ أفضت إلى عدم الاهتمام بما "لا علاقة له بواقعنا"، فحالت بذلك دون تطور مقاربات مقارنة، كما حالت دون الربط بين العام والخاص، من ثم دون تحديد علمي لما يعتبر " خصوصياً"، حسب المقولة التي اتخذت شكل شعار لا ينتج المعرفة، بل يكاد يحول دون إنتاجها.

إن تقاليد التمحور على الذات في العلوم الإنسانية والاجتماعية جعلت الأغلبية الساحقة من الطلاب العرب الذين تابعوا أو يتابعون دراساتهم العليا في أوروبا وأمريكا ينجزون رسائل بحوثهم، خصوصاً في مستوى الدكتوراه، حول موضوع يتصل ببلدانهم أو بالعالم العربي، أي إنهم يتغربون لدراسة ما تركوه، محلياً أو عربياً. وقلّما يقدمون على دراسة المجتمع الذي يقيمون فيه أو على دراسة إحدى ظواهره. وقد ينطبق هذا على التاريخ والحضارة كما قد ينطبق على اللغة العربية ذاتها. هذا في حين أن الطلاب والباحثين الذين يفدون إلى العالم العربي لا يفدون إليه إلا للتعرف عليه ولدراسته.

وهكذا لم يتراكم رصيد علمي عربي عن "الآخر". وإذا كانت هناك تقاليد في التمحور على الذات العربية فهي ليست مرتبطة بإرادة الباحثين كأفراد وإنما هي ثقافة كاملة ينتمي إليها الباحث، من ناحية؛ وهي نتيجة خيار سياسي، من ناحية ثانية. ذلك أن المؤسسات التي تهتم بدراسة المجتمعات الأخرى تكاد تنعدم في العالم العربي. وهو أمر ملفت للانتباه، في ضوء حجم التحديات الخارجية التي تواجهها البلدان العربية.

هذه الصعوبات في العلاقة المعرفية بالآخر، مضافاً إليها صعوبة التواصل باللغة العربية، ساهمت في الحد من اندراج البحث العربي في شبكات علمية عالمية. وقد ساهم هذا، بدوره، في الحد من البعد الكوني لهذا البحث، باستثناء بعض الأسماء القليلة ممن ينتجون بلغة أجنبية كالإنكليزية أو الفرنسية ويتناولون موضوعات تهم الباحثين في مناطق مختلفة من العالم.

والملاحظ أن صعوبات الاندراج في الشبكات العالمية لا تعني أن الباحثين العرب -رغم التمحور المعرفي على الذات- استطاعوا أن يكوّنوا شبكة أو مجموعة علمية عربية. لقد أوجدوا بعض الجمعيات العلمية في تخصصات كالاقتصاد والاجتماع والفلسفة والتاريخ، إضافة إلى بعض الاتحادات المهنية في مجالات مختلفة. لكن إنتاجهم العلمي بقي، أساساً، إنتاجاً فردياً، بعيداً عن الجهد الجماعي، لأن هذه الجمعيات والاتحادات لم تتوصل إلى تشكيل شبكات حقيقية، من منظور معرفي. هذا مع العلم بأنه لا تقوم مؤسسات عربية رسمية تعمل على تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وهكذا بقي الباحث العربي لا مندمجاً في مجموعة عالمية ولا في مجموعة عربية. هذه العزلة أدت به، في حالات كثيرة، إلى إحباط بدأ يتحول إلى ظاهرة عامة، وبدأ يتخذ أشكالاً متسعة من الانكفاء في المشاغل الحياتية الفردية وفي نوع من اللامبالاة، لا إزاء القضايا العامة فحسب، بل وإزاء المسائل المعرفية ذاتها.

هناك نوع من التمحور حول الذات لا يكاد يتخلص منه مجال من مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

لم يتراكم رصيد علمي عربي عن "الآخر".

قد تكون حرية التعبير الفكري محورية في العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر مما هي مطروحة في العلوم الطبيعية أو التقانية، وذلك بحكم طبيعة الموضوع، لا بحكم طبيعة الفكر أو صاحبه. ومما هو معلوم أن وضع الحريات المدنية والسياسية في العالم العربي هو من أكثر أوضاع العالم تخلفاً، وأن التعليم والبحث لا يمثلان استثناءً في هذا الوضع.

تزخر المجتمعات العربية بإبداع أدبي وفني متميز وفقا لأعلى المعايير.

تخضع العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي إلى عوامل كثيرة تحدّ من حرية التفكير فيها. وإضافةً لما هو موروث ومستبطن من حدود اجتماعية ثقافية، هناك تدخّل السياسة والقوانين المتصلة بها، بشكل مباشر أو بقنوات غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمي.

إن حرية التفكير والتعبير التي يجب أن تكون مطلباً أساسيا، والقوانين والإجراءات التي يجب اتخاذها لتلبية هذا المطلب، لا بد أن يُنظر إليها لا من منظور سياسي فقط– وهو المنظور الذي تواجهه السلطة السياسية– وإنما أيضاً من منظور معرفي أيضاً. أن تضييق الحريات الفكرية في مجال المعرفة هو حرمان سياسي للمجتمع من قدراته وهدر لها، من أوجه مختلفة، بما فيها الاقتصادي، إضافة للاجتماعي والثقافي.

الإنتاج الأدبي والفني

رغم أن الإبداع ذاته لا يقوى عليه رقيب، إلا أن وصول ناتج الإبداع للناس من خلال الكتب ووسائل الإعلام يبقى مكبلا في غياب الحريات.

الإنتاج الأدبي والفني، كحقل معرفي، يتجاوز الواقع العملي أو العالم المادي، على الرغم من وجود علاقة تلازم بين التخييل الإبداعي والواقع. إن كل تخييل إنما هو تشغيل واستثمار للواقع، استثمارا لا ينتهي إلى التطابق بينهما وإنما ينتج نصا مخالفا ومغايرا للواقع فيما هو يتضمنه ويحيل عليه. إن المعرفة الأدبية مرتبطة ارتباطا شديدا بالجدلية الاجتماعية. هي معرفة بقدر ما تستوحي الواقع وتستحضره، بقدر ما تحوره وتعيد صياغته بشكل يجاوز ما هو قائم، ويؤشر على ما هو ممكن.

ومن المهم التمييز بين حالة الأدب والفنون وحالة البحث العلمي والتطوير التقاني. فمقارنةً بضعف الإنتاج المعرفي العربي في البحث والتطوير التقاني، تزخر المجتمعات العربية بإبداع أدبي وفني متميز وفقا لأعلى المعايير. وربما يكمن السبب الرئيسي لهذه المفارقة في اختلاف جوهري لشروط الإبداع الأدبي والفني عن شروط الإبداع في البحث والتطوير. ففي الوقت الذي يستحيل فيه حصول عالم عربي على جائزة نوبل في الفيزياء مثلا دون أن تتوافر له عناصر أساسية للبحث العلمي مثل الالتزام السياسي الجاد بضرورة دعم مؤسسات البحث والتطوير بهدف التنمية، والمجتمع الذي يشجع العلم ويقدر العلماء، والإمكانيات الضرورية من المعامل وفرق البحث المتميز والتمويل الكافي لإجراء بحوث إبداعية، يمكن لكاتب روائي عربي الحصول على جائزة نوبل في الآداب بدون دعم مؤسسي أو مادي. كما لا يوجد ارتباط شرطي بين الرخاء والإبداع الأدبي الجيد. بل إننا نجد في بعض الأحيان، أن الظروف الصعبة والتحديات الفكرية والسياسية قد تصبح حافزا للإبداع الأدبي. وعلى هذا الأساس، يمكن بالفعل الحديث عن إبداع أدبي متميز، نوعا وإن لم يكن كما، في أحلك الظروف. فرغم أن الإبداع ذاته لا يقوى عليه رقيب، إلا أن وصول ناتج الإبداع للناس من خلال الكتب ووسائل الإعلام يبقى مكبلا في غياب الحريات.[1]

لكل ذلك، يواجه الإنتاج المعرفي الأدبي والفني مصاعب جمة. فمع افتراض غياب التلازم الشرطي بين الإبداع الأدبي والرخاء، إلا أنه لكي يزدهر هذا الإبداع وينمو ويؤثر في البيئة المحيطة به فيأتي بالخير والرفاهية للناس، يحتاج إلى مناخ من الحرية والعدل والاستقرار، كما يحتاج إلى دعم مادي ومؤسسي قوي. وهذه أمور ليست متاحة لأغلبية المبدعين العرب. وعموما، يعاني المبدعون العرب في مجالات الفنون المختلفة (الأدب، الفن التشكيلي، الموسيقى، المسرح والسينما) من قلة المؤسسات الداعمة لهم ولإبداعاتهم، مما يجعل معايير التميز والاستمرار مشروطة بالظروف الشخصية لكل مبدع.

القصة والرواية

ترتبط نشأة القصة والرواية العربية ببدايات العصر الحديث، وأصبحتا تمثلان الخطاب الإبداعي الجديد المواكب لحركة المجتمع، والمعبر عن صراعاته وأزماته. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، حققت القصة والرواية العربيتان تراكما كميا ونوعيا جعلهما يؤكدان حضورهما، وأصبحت كل المجتمعات العربية تسهم في إنتاج القصة والرواية، لا فرق بين محيط ومركز، طالما توافرت الشروط البنيوية والثقافية. أما الشعر، وهو النوع الأدبي المتميز تاريخيا عند العرب، فطالته ريح التغيير وظهرت حركة الشعر الحديث

1 من المفارقات الرقابية العربية أن روايات الأديب الذي حاز على الجائزة الأولى في أكبر معارض الكتاب العربية في العام 2000 ، كانت ممنوعة. كما أن الرواية التي حازت على جائزة الإبداع لعاصمة الثقافة العربية في العام 2002 منعت من التوزيع من قبل الرقيب في العاصمة ذاتها!

معبرة عن متغيرات العصر الحديث. وبينما كان الشعر يحتل المكانة الأعلى في سياق الحضارة العربية، اتسع في العصر الحديث ليشمل الإنتاج القصصي والروائي أيضا.

لا توجد إحصائيات دقيقة لتحديد كم الإنتاج الأدبي في الوطن العربي. فهناك تضارب في الأرقام الموجودة يجعلنا نتلمس طريقنا بحرص. بالنسبة لفئة أدبية مهمة، أدب الأطفال مثلاً، نشر في الفترة (1990- 1995) في لبنان نحو 564 عنوانا وفي مصر 730 عنوانا فقط (فيصل الحجي، 1995).

وإذا استرشدنا بإحصائية لليونسكو عن

الإطار 3-4

طموح الإبداع في الوطن العربي

حضارتنا، بكل تجذرها التاريخي والإنساني، حضارة نصٍّ بامتياز، مثلما أن الحضارات العريقة حضارات نصوص ومدونات لا مصورات فقط، يظل فيها سؤال الإبداع النصي قائما مقيماً فينا بوصفه أحد مدخلات سؤال النهوض والتقدم والنماء في مجتمعاتنا العربية التي مازالت تجترح مخاضات التحرر الاجتماعي بوصفه أيضا أحد المخرجات المهمة المفترضة لمراحل التحرر السياسي متوجة بالاستقلال. ولما كنا في عصرنا المعرفي الذي لا تحدُّ معرفته وعلومه حدود نعيش التميز لا التفرد ممثلاً بمؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، فعصرنا عَصْر مؤسسات، وليس عصر الفارس النبيل الذي يحمل عصا سحرية تحول التراب إلى ذهب، وعالمنا العربي في ظل هذا التفجر المعرفي الهائل، مطالب بأن يعيد طرح أسئلة نهوضه من جديد مفيداً من منجز إنساني- معرفي متراكم يقدم العالم كنداء للوجود لا للعدم. فما حال الإبداع في مجتمعات تعيد إنتاج أزماتها في كل مرة؟

لا يمكن لإنسان عالمنا الراهن أن يعيش كغريب "كامو" ممارساً حياته في حياد بارد، ولامبالاة تامة، أو كما يقول "هايدغر": كأنما هو إنسان مقذوف في الوجود، كهاملت بطل شكسبير يكابد المعاناة دون فعل، وربما كمجنون ليلى يغنيه ذكر ليلى عن حضورها. أيُّ نصف من كأس "كافكا" نريد ونحن ننظر في واقع الإبداع في العالم العربي؟ الملآن أم الفارغ؟ لعل "ابن عربي" يعطينا المنطلق: "وتحسب أنك جرمٌ صغيرٌ وفيك انطوى العالمُ الأكبر". الإنسان منطوٍ على سر الوجود الأكبر، ولكن وجوده الأكبر هذا مشروط أيضاً بشروط تحقق الوجود الإنساني الفاعل، المبدع.

إن معوقات الإبداع، أو لنقل توجه الإبداع، في المجتمعات العربية كثيرة وليست معزولة أو فردية ولكنها نتاج وجُذُرٌ لتفاعلات ممتدة ومتعددة مع مختلف قضايا وأزمات المجتمعات العربية التي قد لا يشكل فيها الإبداع ابتداء قضية ملحة، يصبح الإبداع قضية كخبز الفقراء ومحو الأمية والبطالة ودونية وتهميش المرأة، ولما كانت ضريبة الفقر هي الجهل، ينأى الإبداع ويتراجع إلى الصفوف الخلفية، مرتبطاً بالمناسبات التي قد نحتاج فيها الإبداع لتجميل وجه منفر من وجوه الحياة.

ومن معوقات الإبداع في العالم العربي ارتطامه بالمحرم المانع من مناقشة ومساجلة حرة في موضوعات السياسة والجنس والدين، مع العلم بأن الحديث في إحدى قضايا هذا الثالوث الذي شكل محرما في الإبداع العربي لا يعني بالضرورة المعاداة والنقد والتجريح والخروج عن الذوق أو الحياء، إضافة إلى المحرم اللغوي الذي ما زال يشكل أيضاً عائقاً أمام حرية التعبير وهو ما أسماه "فوكو" "فخ فقه اللغة".

وعندما نصل محطة إبداع المرأة يطفر السؤال: هل هي غائبة عن ساحة الفكر والإبداع أم مُغيَّبة؟ هل هي الطوطم الواقف على حديّ المقدس والمدنس الذي يرفعها إلى القدح المعلى في الوعي الجمعي، ويستلب ويعامل إبداعها بإحتفائية تشبه مساعدة العاجز أو الطفل على إنجاز عمل ما، وينظر إلى منجزها الإبداعي كونه محطة بوح وذاتية، رغم أن الدراسات تشير إلى أن أقدم نص إبداعي في التاريخ كان من إبداع امرأة، وهو نص ابتهال "أنخدَوَنَّا" لإنانا في "أور"، تبتهل إليها وتصفها بالنور الساطع وحارسة الشرائع السماوية والأرضية العظيمة.

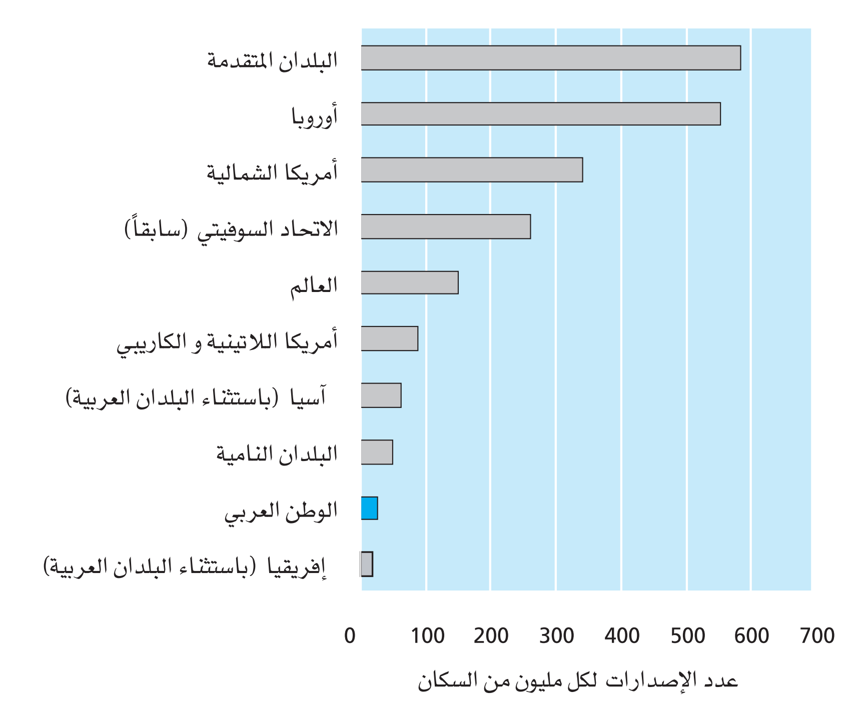
لذا نستبشر خيراً بدراسات الفكر النسوي التي لا تجعله حكراً على المرأة، بل إنها توسّعه ليصبح مطلباً للمرأة والرجل والمجتمع، وذلك لإطلاق طاقات الإبداع، وإرساء دعائم حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الإنسانية سواء تعلقت بالمرأة أم بالرجل، بعيداً عن القمع المتراتب في بنانا الاجتماعية الذي يوصل إلى مواقف سلبية من الحياة نفسها تستطيب إيذاء الشجر والحجر والطرقات. وما انخراطنا في الإبداع، وفي العمل، والتصاقنا بالجماعات الإنسانية إلا أحد أشكال التعبير عن الحاجة إلى الحماية والأمان الذي كنا قد وجدناه في الرحم الأمومي كمكان حميم غير معاد ولا مؤلم، ويحمل البُشرى بولادات جديدة للحياة تجسّرُ الهوة بين المجتمعات المتقدمة التي وصلت "نهاية التاريخ" في الإبداع وفي اكتساب المعرفة، وبين عولمة التنمية الإنسانية التي ما زالت مطلباً في المجتمعات النامية التي تتلمس خطاها وكأنها الأقل حظاً في الحلبة العالمية. ولكننا دائماً نربي الأمل.

رفقة محمد دودين

يتسم إنتاج الكتب في البلدان العربية بغزارة في المجال الديني وشحٍّ نسبي في الأدب والفن والعلوم الاجتماعية.

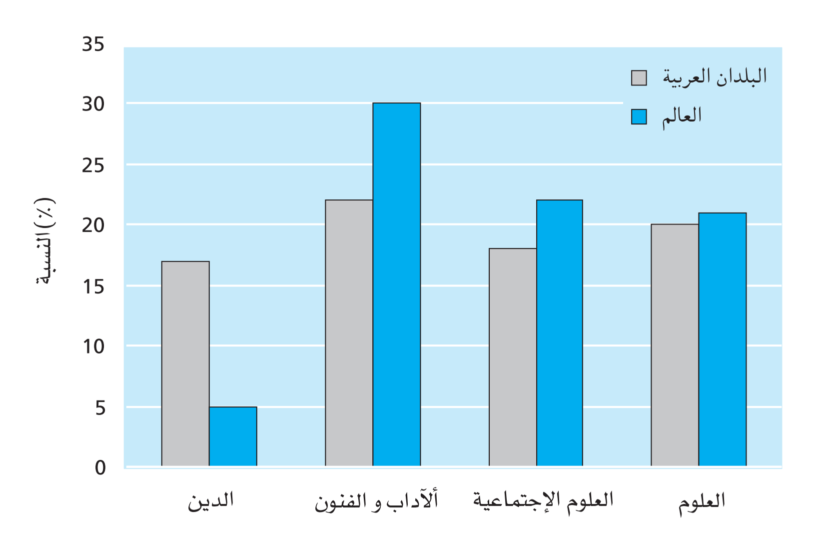
إجمالي الإصدارات في العالم، نجد أنه في 1991 أصدرت البلدان العربية 6500 كتاب مقابل 102000 كتاب من أمريكا الشمالية، و42000 كتاب من أمريكا اللاتينية والكاريبي كما يبدو في شكل 3-3. والملاحظة العامة أن هناك فقراً شديداً في إنتاج الكتب في البلدان العربية مقارنة بعدد السكان، وهذا يشمل بطبيعة الحال الإنتاج الأدبي.

الشكل 3-3
عدد الاصدارات- تأليفاً وترجمة - لكل مليون من السكان، الوطن العربي ومناطق العالم، 1991



المصدر: اليونسكو (بالإنجليزية)، 1999 .

الشكل 3-4
التوزيع النسبي للكتب المنتجة حسب المجال، في عشرة بلدان عربية ومجمل العالم، 1996



المصدر: (على أساس بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء (بالإنجليزية)، 2003).

إلا أن إنتاج الكتب في البلدان العربية لم يتجاوز 1,1٪ من الإنتاج العالمي، رغم أن العرب يشكلون نحو 5٪ من سكان العالم. كما أن إنتاج الكتب الأدبية والفنية يعد أضعف من المستوى العام. فعدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلدان العربية لم يتجاوز 1945 كتابا في عام 1996 مما يمثل 0,8٪ فقط من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته دولة مثل تركيا والتي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية. وبشكل عام، يتسم إنتاج الكتب في البلدان العربية بغزارة في المجال الديني، وشح نسبي في المجالات الأخرى، خاصة الأدب والفن والعلوم الاجتماعية (شكل 3-4).

أما عن توزيع الكتب أو مدى انتشارها ووصولها للناس، فعلى الرغم من وجود 284 مليون عربي يتحدثون اللغة العربية في 22 دولة، يتراوح العدد المعتاد لنشر أي رواية أو مجموعة قصص قصيرة ما بين 1000 و3000 نسخة. ويعتبر الكتاب الذي يوزع منه 5000 نسخة ناجحا نجاحا باهرا. ومرة أخرى، لا توجد إحصائيات دقيقة عن واقع السوق وحجم التوزيع الحقيقي، ولكن جميع المؤشرات تدل على تواضع سوق الكتب الأدبية حتى لو كانت بقلم نجيب محفوظ أو يوسف إدريس.

وهكذا، فإن من التحديات الأساسية التي تواجه المبدعين في الوطن العربي قلة عدد القراء، أو انحسار جمهور القراء في نخبة محدودة. هناك أسباب واضحة لتقلص عدد القراء في الوطن العربي مثل ارتفاع معدلات الأمية في بعض البلدان العربية، وضعف القوى الشرائية للقارئ العربي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية. ولكن، بالنسبة للمواطن العربي الذي يجيد القراءة ويستطيع شراء بعض الكتب لنفسه ولأسرته، هل يشتري كتبا أدبية لقراءتها في أوقات فراغه؟ لا توجد إحصائيات دقيقة عن نوعية الكتب التي يفضلها المواطن العربي، ولكن وفقا لتقديرات كثير من الناشرين والمراقبين، نجد أن أعلى نسبة مبيعات في معرض القاهرة الدولي للكتاب هي للكتب الدينية، ثم للكتب الدراسية. تدعونا هذه الملاحظة إلى ضرورة إعادة النظر في العملية التعليمية من حيث الغياب شبه التام لحصة القراءة أو المطالعة بدعوى عدم توافر الوقت الكافي لتدريس المناهج الأساسية، وأيضا غياب التراث الأدبي الحديث من مناهج التعليم المدرسي.

وعادة، يشعر الأديب العربي بأنه يحتل موضعا هامشيا بالنسبة لجمهوره المفترض، وأن غياب العلاقة المباشرة مع سوق القراء تؤدى إلى

افتقاده للاستقلال المادي الذي يكفل له قدراً من الاستقلالية لممارسة دوره في المجتمع. ومع هذا، فمن الجدير بالذكر أن بعض الأدباء العرب استطاع الوصول إلى جمهور عريض من الناس عبر السينما ووسائل الإعلام (الصحافة، والراديو والتليفزيون). فلقد اتجه العديد من الأدباء للعمل في الصحافة مما فتح أمامهم فرصا أكبر للوصول إلى القراء ولتعريف القراء بأعمالهم. كما ساهمت السينما المصرية على وجه الخصوص بتعريف الناس بأعمال نجيب محفوظ مثلا في منتصف القرن العشرين، حيث قام هو بكتابة، أو بالمشاركة في كتابة، سيناريوهات أفلام حققت نجاحا جماهيريا. وكان الراديو والتليفزيون طريقا آخر لوصول الأعمال الأدبية إلى الناس، خاصة تلك الأعمال التي تواجه صعوبات أكبر في النشر، مثل شعر العامية. ومع اعتبار أن هذه الأبواب لا تفتح بالقدر ذاته لجميع الأدباء، إلا أننا لا يمكن أن نقلل من أهميتها، ولا يمكن تجاهل كونها طرقاً مهمة لوصول الأعمال الأدبية إلى الناس (جاكمون، بالفرنسية، 2003).

وبسبب ضعف السوق المحلية للإبداع الأدبي، يولي المبدعون أهمية كبرى لترجمة أعمالهم إلى لغات أجنبية. ومنذ حصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل في الأدب سنة 1988 حدث تغير هام في مكانة الأدب العربي المعاصر في العالم، فزادت ترجمات الأدب العربي إلى لغات أجنبية بدرجة غير مسبوقة في السنوات العشر الأخيرة، وبدأ إدراج القصص والروايات العربية في مقررات الأدب المقارن في جامعات العالم. ومع ملاحظة انتشار الإنتاج الأدبي العربي في أسواق عالمية جديدة، مازال الأدب العربي في حاجة إلى دعم ورعاية يحققان له العالمية التي يستحقها.

السينما

يعمل في مجال السينما سينمائيون في كل البلدان العربية، وتوجد الإمكانيات البشرية المؤهلة والحرفية، سواء في المجال الإبداعي أو الفني أو التقني. كما تتوافر في هذه البلدان المعدات السينمائية الأولية لقيام الإنتاج السينمائي. لكن الإنتاج السينمائي في بعض هذه البلدان غير موجود أو نادر، وفي بعض البلدان الأخرى موجود لكنه قليل ومحدود بسبب غياب المؤسسات الداعمة للإنتاج السينمائي. ومصر هي البلد العربي الوحيد الذي يوجد فيه إنتاج سينمائي بالمعنى الفعلي، حيث بدأ هذا الإنتاج منذ أوائل القرن العشرين، بعد سنوات قليلة من اختراع السينما. وبدأت السينما تتحول إلى صناعة متكاملة منذ سنة 1919. ونشأت مؤسسات مهمة كان لها أكبر الأثر في دعم هذا الفن الجديد.

ومنذ ذلك الحين أخذت السينما المصرية تكون جمهورها وأسواقها في مصر وفي البلدان العربية أيضا.

في سوريا كان أول إنتاج سينمائي سوري عام 1928، لكن لم ينتج أكثر من 20 فيلما حتى عام 1968، في لبنان، بدأ الإنتاج السينمائي عام 1929، لكنه لم يتجاوز 100 فيلم حتى عام 1978. وفي الستينات، وخاصة بعد هزيمة 1967، دخلت بعض الدول العربية مجال الإنتاج السينمائي، وظهرت حركة ثقافية ونقدية سعت إلى ربط السينما بالثقافة الوطنية. وظهر إنتاج سينمائي جديد في مصر ولبنان وسوريا والعراق والكويت وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا، وكانت أفلام هذه الموجة الجديدة ذات اتجاه عام مضاد للسينما التجارية.

وقد قامت بعض الدول العربية، مثل مصر وسوريا والجزائر والعراق، بمبادرات مهمة في الستينات من القرن الماضي لدعم الإنتاج السينمائي، ولكنها لم تملك سياسة ثقافية محددة، وبقي إنتاجها محدودا وتراجع بشكل ملحوظ في الثمانينات، عندما واجهتها أزمات اقتصادية أو تحديات أمنية. وهناك دول عربية لا تمارس أي دور خاص في السوق السينمائي، وتركت السوق للقطاع الخاص في مجال الإنتاج والاستيراد والتوزيع والصالات، واكتفت لنفسها بالضرائب. وهناك دول عربية ليس فيها سوق سينمائي علني، وهي تمنع العروض العامة والصالات.

زادت ترجمات الأدب العربي إلى لغات أجنبية وبدأ إدراج القصص والروايات العربية في مقررات الأدب المقارن في جامعات العالم.

ومن الجدير بالذكر أن الإنتاج الجديد في دول المغرب العربي، ما كان ليتحقق لولا وجود الدعم التقني والفني والمالي من المنتجين في الغرب، وعلى الأخص المنتجين في فرنسا وبلجيكا، ومساهمة هؤلاء في فتح سوق جديدة لهذا الإنتاج في البلدان والتلفزيونات الأوربية. أي أن السينما في المغرب نمت وحققت حضورا عالميا نتيجة للدعم التي تلقته من مؤسسات غربية. ولقد انتشرت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة في المشرق العربي أيضا، على الرغم من وجود تجارب مهمة اعتمدت على تمويل مؤسسات عربية محلية في مصر.

ونالت السينما العربية جوائز في مهرجانات عالمية، وبخاصة مهرجان كان، ففاز الفيلم الجزائري "وقائع سنوات الجمر" للمخرج محمد الأخضر حامينا سنة 1975 بالسعفة الذهبية من مهرجان كان في فرنسا، وفاز الفيلم اللبناني "خارج عن الحياة" للمخرج مارون بغدادي سنة 1991 بجائزة لجنة التحكيم من مهرجان كان،

وفاز المخرج المصري يوسف شاهين بالسعفة الذهبية أيضا عن مجمل أعماله بمناسبة مشاركة فيلمه "المصير" في المسابقة الرسمية سنة 1997، وأخيرا فاز الفيلم الفلسطيني "يد إلهية" للمخرج إيليا سليمان بجائزة لجنة التحكيم الخاصة في كان سنة 2002.

> **بسبب غياب سياسات ثقافية ثاقبة، تم تشكيل نمط التذوق السينمائي للأفلام التجارية والخفيفة، ووقع السوق السينمائي العربي تحت سيطرة موزعين يسعون إلى الربح السريع فقط.**

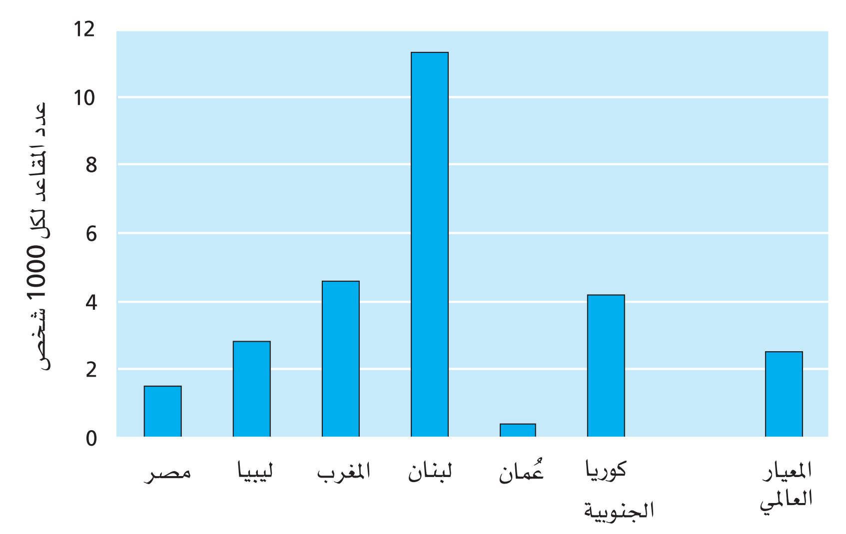
ومع وجود إنتاج متميز للسينما العربية على الساحة العالمية، يبقى واقع السينما العربية أقل من المستوى المرجو لها، ويعتمد على مبادرات فردية.

ومن أهم المشكلات التي تعترض السينما العربية مشكلة السوق. فالسينما فن جماهيري واسع، ويرتبط سوق عرض الأفلام بشرائح متعددة من الجماهير التي يمكن الوصول إليها وجذبها للمشاهدة. إلا أنه بسبب غياب سياسات ثقافية ثاقبة، تم تشكيل نمط التذوق السينمائي للأفلام التجارية والخفيفة، ووقع السوق السينمائي العربي تحت سيطرة الموزعين ممن يسعون إلى الربح السريع فقط. في مصر، عندما تخلت الدولة عن السينما، تراجع الإنتاج من 60 فيلما في العام إلى ما بين 15 و20 فيلماً في العام. ونتيجة لتراجع الوضع السينمائي، أغلقت صالات عرض كثيرة. وفي الوقت الذي يقارب فيه عدد السكان في مصر 70 مليون نسمة، فإن عدد صالات العرض العاملة ما زال 165 صالة بما في ذلك قصور الثقافة، بينما يحدد المعدل العالمي قاعة عرض سعة 250 مقعدا لكل 100 ألف نسمة (أي 2,5 مقعد لكل ألف نسمة).

والواقع أن هناك تفاوتاً كبيراً في مدى توافر مقاعد السينما في البلدان العربية، (شكل 3-5).

الشكل 3-5

عدد مقاعد السينما لكل ألف نسمة، بلدان عربية مختارة وكوريا الجنوبية، النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (بالإنجليزية)، 2003.

المسرح

ثمة تفاوت كبير في حالة الفن المسرحي في البلدان العربية المختلفة. فهناك بلدان لا يوجد فيها مسرح على الإطلاق، إلا في إطار المهرجانات الثقافية المنعقدة، على الأغلب، خارج البلد. وهناك بلدان لها تاريخ مسرحي بدأ مع بدايات بناء الدولة الحديثة خاصة في مصر وسورية ولبنان، ثم مر بفترات من الانحسار والازدهار حسب الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

في ستينات القرن الماضي في مصر، مثلا، ساهمت مؤسسات الدولة في دعم النشاط المسرحي الذي ارتبط بتوجهاتها الأيديولوجية. ومع تغير الأوضاع السياسية في السبعينات، اندثر النشاط وتحول المسرح القومي إلى مؤسسة بيروقراطية، مع وجود بعض الاستثناءات. وكانت لبنان مركزا لحركة مسرحية نشطة في الخمسينات أسفرت عن بعض التجارب المتميزة، ولكنها انحسرت مع اندلاع الحرب الأهلية في السبعينات. وشهدت الثمانينات في عدة بلدان عربية ظهور مسرح تجاري تحكمه قوانين الربح السريع ومنطق تسلية الجمهور وإلهائه. وفي تونس تجربة متميزة في المسرح، حيث يوجد بها أربع فرق خاصة مستقلة تتلقى دعما من الدولة، ونجحت في إيجاد حركة مسرحية عالية المستوى. أما العراق فقامت فيه حركة مسرحية جيدة جدا ولكنها دمرت في أوائل التسعينات بعد تطبيق العقوبات الدولية.

الموسيقى

الموسيقى العربية، كمنتج معرفي إبداعي، هي فرع من فروع الموسيقى الشرقية التي طبعها الغناء العربي بطابع خاص ميز الجملة اللحنية العربية. وفي الغناء العربي، الذي كان يعني إلقاء الشعر إلقاءً ملحنا، تأتي الموسيقى في المقام الثاني بعد الشعر في اهتمامات العرب، وفي ارتباطها بالشعر وبالغناء، انطلقت الموسيقى من وحدة حضارية للثقافة العربية تعتمد على قواسم مشتركة للفن العربي بجميع أشكاله تضم عناصر أساسية كالارتجال والمقامية وتسارع الإيقاع.

وقد حمل القرن العشرون رياح التطور في الموسيقى العربية بسبب بذرة التواصل مع الغرب وبسببٍ من الارتقاء بالنسيج اللغوي للأغنية، مما جاء بموسيقى أصيلة معاصرة فيها روح التعبير باللحن عن الصورة اللغوية المكتوبة، متأثرة أيضاً بتطور أدوات الموسيقى وتقنياتها وبالمدلولات الثقافية والاجتماعية والحضارية المحيطة.

ونجمت عن هذه التقانة الجديدة مظاهر إبداعية متنوعة تمزج بين أدوات التعبير الإنسانية والأساليب التقنية التي تمهد لتأثر الموسيقى بتطور الذكاء الاصطناعي عبر الحاسوب وعبر التأثر بفكر العولمة الذي يغير في التقاليد المحلية وفي السلوك أيضاً.

بشكل عام، يمكننا القول إنّ هناك إنتاجاً معرفياً عالي المستوى في مجالات الفنون المختلفة (الأدب، المسرح، السينما، الموسيقى، الفنون التشكيلية)، ولكنه إنتاج قليل وغير متناسب مع حجم العالم العربي بإمكاناته البشرية والطبيعية. كما أن هذا الإنتاج يأتي نتيجة مبادرات فردية، أو نتيجة ظروف مواتية لفنان ما، دون أن تلعب المؤسسات أو البنى المجتمعية دورا حقيقيا في دعم الفنان والفن.

حرية البحث والتعبير كشرط لإنتاج المعرفة

من شروط ازدهار البحث والإبداع في أي مجتمع توافرُ بيئة صحية تشجع العلماء والمبدعين وتوفر لهم الظروف المواتية لممارسة عملهم في ظل مجتمع المعرفة. ومن غير المتوقع أن تتوافر تلك البيئة المشجعة للإبداع، خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية[2]، في ظل نظم سياسية غير ديموقراطية لا تعبر عن مصالح مواطنيها، فيفقد الناس الثقة في قدرتهم على الفعل والمبادرة الحرة.

وإذا رجعنا إلى القوانين المنظمة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات، نجد أن معظمها يتضمن لوائح ونُظُماً تحد من استقلال تلك المؤسسات وتضعها في علاقة تبعية مباشرة للنظم السياسية الحاكمة. يترتب على ذلك تقليص الحريات الأكاديمية، وتشجيع الأساتذة على الابتعاد عن الإبداع أو التجديد الذي قد يؤدى إلى إثارة قضايا خلافية، أو قد يثير مشكلات سياسية. وتكون النتيجة أن تقتل روح الإبداع في الباحثين. يبقى التميز موجودا، وهناك مجموعة من الباحثين المتازين في الجامعات العربية، إلا أن تميزهم هذا يكون نتيجة مجهودات فردية وظروف شخصية، وليس بسبب وجود دعم مؤسسي، وهو، من ثم، لا يؤسس تيارا أو اتجاها.

ولا شك في أن الإنسانيات والعلوم الاجتماعية أكثر تأثراً من العلوم الطبيعية والتطبيقية بتدخل الأيديولوجيات. ومن نافلة القول أن التعبير الفني والأدبي يحتاج إلى مناخ من الحرية لكي ينمو ويزدهر. وللفنون المرئية ذات الصلة المباشرة بالجماهير موضع خاص ضمن الفنون الأخرى. فإن كانت حرية التعبير أمرا حيويا لازدهار الفنون والإبداع بشكل عام، فهي شرط ضروري لكي تتمكن تلك الفنون من التواصل الحر مع الناس من أجل إذكاء الوعي وتنمية الفكر النقدي الحر. ففن المسرح، على سبيل المثال، هو فن جماعي يمارس في مكان عام، ومن شروطه توافر هذا المكان الذي يسمح لمجموعة من الأفراد بممارسة الفن بحرية والتواصل مع الجمهور بشكل مباشر. فإذا وضعت قيود على حرية التجمع أو التواصل مع الناس، يفقد الفن المسرحي شرطا أساسيا من شروط ازدهاره. ولذا فهو فن يحتاج إلى سياسات ثقافية حكيمة تقدر قيمته في مسار التنمية الإنسانية.

أما عن السينما، فرغم أن- أو ربما لأن- الفيلم السينمائي أداة تعبير فنية تخاطب وجدان المتلقي وعقله، لتنقل له عبر الفيلم الأحاسيس والأفكار والرؤى، التي تضيف له ولتجربته الحياتية، معرفة تحرض في داخله الطاقة المبدعة للعيش، ومعرفة بما يحيط به من واقع أو تاريخ أو عوالم داخلية، فإن جميع الدول في المنطقة العربية تتشابه في الاستهتار بالسينما كثقافة وإبداع وإنتاج وسبيل تنمية. ولكون السينما فناً جماهيرياً واسعاً، فإن البنى المجتمعية المختلفة في البلدان العربية، قد رسخت علاقات "متذبذبة" مع السينما، بأن "تحرمها" أو تمنعها كإنتاج، ولكنها لا تمانع في استهلاكها.

يخضع الإنتاج السينمائي لتشريعات وقوانين تجارية تعتبر السينما منتجاً اقتصادياً استهلاكياً. ولا يوجد في البلدان العربية نظام ضريبي خاص بالسينما، يأخذ بالاعتبار أن الإنتاج السينمائي فن وأداة معرفة. بل إن بعض البلدان العربية ترفع نسبة الضرائب على السينما، باعتبارها سلعة تسلية ولهو، كما هي الملاهي والكباريهات. وينطبق المنطق نفسه على العروض المسرحية، فتفرض ضرائب باهظة على التذاكر مما يحد من قدرات الفرق الخاصة على الاستمرار.

يؤثر مناخ الحرية كذلك في مدى وصول الأعمال الأدبية والفنية إلى الناس، ومدى تداولها بين البلدان العربية. يواجه الناشرون العرب صعوبة بالغة في توزيع الكتب الصادرة من بلد عربي ما في بقية الدول العربية لأسباب عديدة،

هناك إنتاج معرفي عالي المستوى في مجالات الفنون المختلفة (الأدب، المسرح، السينما، الموسيقى، الفنون التشكيلية)، ولكنه إنتاج قليل وغير متناسب مع حجم العالم العربي بإمكاناته البشرية والطبيعية.

يؤثر مناخ الحرية في مدى وصول الأعمال الأدبية والفنية إلى الناس، ومدى تداولها بين البلدان العربية.

2 تحقق، لاشك، إنتاج علمي مهم في ظل نظم حكم قهرية، خاصة في ميدان العلوم الطبيعية والدقيقة، وبالأخص ما اتصل منها بنظم التسليح، من خلال دعم قوي من السلطة لهذه المجالات. ولكن فائدة الإنتاج المعرفي هذا لم تعم المجتمعات المعنية بكاملها، ولم يطرد الإنتاج ذاته، والمثال الأهم على ذلك هو الاتحاد السوفييتي السابق.

الإطار 3-5

معوقات انتشار الكتاب العربي

تتفاقم أزمة الكتاب العربي، إذ تتراجع الإصدارات الحديثة من الكتب، وتتناقص الكميات المطبوعة من كل إصدار لتصل في أحيانٍ كثيرة لدى عدد غير قليل من دور النشر العربية إلى بضع مئات. وهذا ما يجعل صناعة الكتاب غير مجدية اقتصادياً أو محدودة المردود، إلى حدٍ دفع دور النشر إلى تجنب المشروعات الكبرى أو الكتب العلمية والثقافية الجادة، التي تسهم في زيادة الوعي وتعميق المعرفة.

ويبدو هذا الكلام متناقضا مع زيادة عدد دور النشر العربية واطراد قيامها في دول لم تكن صناعة الكتاب موجودة فيها سابقاً. ولتوضيح هذا التناقض الظاهري، لا بد من الانتباه إلى أن معظم دور النشر الناشئة تحصر نشاطها في إنتاج الكميات القليلة من الكتب الجامعية المقررة على الطلبة، وبجودة متدنية في معظمها، أو في إنتاج الكتاب سريع الرواج حول عقائد المواطن العربي أو حاجاته اليومية أو قضاياه الساخنة، التي تتجاوب مع حاجات السوق المحلي.

ويمكن إرجاع أزمة الكتاب في البلدان العربية إلى العوامل الرئيسية التالية:

الرقابة وانحسار الديموقراطية وحرية التعبير: يتطلب توزيع أيّ كتاب في كل الدول العربية الحصول على إذن الرقابة المحلية المسبقة قبل الطباعة أو التوزيع. وتتفاوت صرامة الرقابة من دولة إلى أخرى. وحيث تزدهر صناعة الكتاب في بعض الدول، كلبنان ومصر، فإن القوانين الصارمة يتم التغاضي عنها في كثير من الأحيان وحسب الأحوال السياسية السائدة، ولكنها تمارس بصرامة وفجأة ضد عناوين منتقاة ومؤلفين يصنفون على أنهم تطاولوا على الدين أو الآداب العامة أو نظام الدولة أو الدول الصديقة. وتعتمد الرقابة في الدول العربية مقاييس مختلفة؛ فما يعتبره رقيب في دولة ما ممنوعاً، يعتبره آخر، سواء في الدولة نفسها أو دولة أخرى، مجازاً للتوزيع. وفي معظم الحالات يمارس الرقيب دوره استناداً إلى تعليمات، فيقرأ النص متصيّداً للكلمات.

كلّ ذلك يفرض على المؤلف والناشر قيوداً كبيرة، أهمها مراعاة أمزجة أو تعليمات 22 رقيباً عربياً، ويؤدي ذلك إلى عدم انتقال الكتاب العربي بين أسواقه الطبيعية بيسر. وغنيٌّ عن القول، أن الرقابة بهذه الطريقة تؤثر سلباً على الإبداع والإنتاج، فلا يمكن أن يكون هناك صناعة نشر مزدهرة بدون حرية التعبير واحترام الرأي الآخر، واعتماد التعددية والديمقراطية كأساس، لكي يتحرر المؤلف من القيود، فيقدم للناشر كتباً متميزة تلقى القبول من المتلقي.

العزوف عن القراءة: لوحظ اتساع ظاهرة العزوف عن القراءة في الدول العربية، رغم ازدياد مؤسسات التعليم وانتشار الجامعات والكليات والمدارس على نطاق واسع، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

- غياب الحياة السياسية النشطة، وسقوط المشروعات الفكرية الكبرى: حيث تفرض الدول على القارئ ما هو مسموح له أن يقرأه، وعلى المؤلف ما هو مسموح له أن يكتبه.
- نظم التربية والتعليم: والتي تعتمد في معظم الدول العربية على التلقين بدلاً من التركيز على البحث عن المعلومة في بطون الكتب ومصادرها المختلفة.
- القوّة الشرائية: ففي ظل تدني القوة الشرائية، والارتفاع المطرد لتكلفة الحياة، ينشغل المواطن العربي بتأمين لقمة عيشه، ومن ثم فإن الكتاب يكون دائماً في أدنى قائمة المشتريات، وأول بند للحذف عند اشتداد الأزمة الاقتصادية، وينطبق ذلك على ميزانيات المؤسسات العلمية بما فيها المدارس والجامعات. وتزداد حدة المشكلة في غياب الانتشار الواسع للمكتبات العامة، وضعف مقتنياتها، وقلّة تنوع محتوياتها التي تلائم رغبة القارئ، وتمكنه من اللجوء إليها عندما يعجز عن شراء الكتب التي يحتاجها.
- عدم وجود خطط للتنمية الثقافية تركز على تشجيع القراءة، وغرس هذه العادة لدى المواطن منذ نعومة أظفاره، وفي كل أماكن تواجده.
- انتشار وسائل الإعلام: فنتيجة للظروف والأسباب الواردة أعلاه، بدأ المواطن العربي بالركون إلى وسائل الإعلام الأخرى الأقل كلفة للحصول على المعلومات العامة، أو المتعة والترفيه.

البنية الأساسية لتوزيع الكتب: لا تتوافر للكتب العربية شركات توزيع كبرى متخصصة، تملك بنية تحتية واسعة الانتشار كما هو متوفر للصحف والمجلات. لذلك لا يعرف الكتاب إلاّ في مكتبات محدودة وفي المدن الكبرى. والسبب الأساسي لذلك يكمن في عدم الإقبال الواسع على شراء الكتب، مما يجعل المكتبة المتخصصة في بيع الكتاب مشروعاً خاسراً، يعوضه أصحاب هذه المكتبات بالتركيز على الكتب الرائجة إلى جانب القرطاسية والهدايا والأصناف الأخرى التي تحقق ربحاً مقبولاً.

القرصنة والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية: لعل أخطر مشكلة تعرقل انتشار الكتاب العربي هي القرصنة والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، حيث غابت القوانين الرادعة التي تحافظ على حقوق التأليف والنشر. ورغم استجابة الكثير من الدول العربية للضغوط التي مورست عليها، محلياً ودولياً، بإصدارها قوانين حماية حقّ المؤلف، إلا أن تفعيل هذه القوانين واتخاذ إجراءات رادعة تنفيذية لا زال قاصراً ومحدوداً.

فتحي خليل البس، نائب رئيس اتحاد الناشرين العرب

من أهمها القوانين واللوائح المنظمة لحركة الكتاب بين الأقطار العربية. فالكتاب العربي يعامل في كثير من الأحيان كأنه سلعة محظور تداولها، ويخضع لإجراءات رقابية وبيروقراطية تكلف الناشر مصاريف لا يستطيع تحملها. هذه القوانين تعرقل بالضرورة حركة النشر وتداول الكتب. وذلك ما يرغم الباحث العربي على اللجوء إلى مكتبات في باريس أو إنجلترا للإطلاع على الإنتاج الأدبي العربي، وهو أمر غير متاح لمعظم الباحثين.

وتلعب الرقابة أيضاً دورا رئيسيا في عرقلة العملية الإبداعية. ربما لا يوجد مجتمع في العالم كله لا يخلو من شكل ما من الرقابة المعلنة أو المستترة، إلا أن أشكال الرقابة الرسمية التي تمارس في البلدان العربية لها وطأة ثقيلة على الآداب والفنون بشكل عام. وتختلف الجهات التي تمارس الرقابة على الفنون. فقد تمارس مجموعات بعينها في المجتمع دورا رقابيا على الإنتاج الأدبي والفني من خلال الاحتجاج في الصحف على ما تراه غير لائق أو مناسب للمجتمع، وقد تلجأ هذه المجموعات إلى القضاء لإيقاف فيلم أو مصادرة كتاب. وقد يمارس أعضاء المهنة الواحدة شكلا من أشكال الرقابة بعضهم على بعض. إلا أن المشكلة الرئيسية التي يواجهها الأدب والفن في المجتمعات العربية هي الرقابة التي تمارسها الدولة ضد الأفكار المخالفة لتوجهاتها، أو ضد كل ما من شأنه "إثارة القلاقل" أو تعبئة الناس. هذه النظم التي لا تسمح بالاختلاف أو تعدد الأصوات، توجد التربة الخصبة لنمو نزعات التطرف والأفكار الرجعية التي تقف هي الأخرى بالمرصاد للأدباء والفنانين.

وتختلف اللوائح الرقابية المطبقة على الفنون المختلفة، وتزيد حدتها كلما تمتع هذا الفن بجماهيرية عالية أو بقدرة على التواصل المباشر مع الجمهور. فبالنسبة للمسرح في مصر، مثلا، يخضع النص لمراجعة الرقيب كشرط للحصول على تصريح للعرض. وبالرجوع إلى اللوائح المنظمة للرقابة على المسرح، نجدها مطاطة الصياغة وتحتوي على عبارات غير محددة المعالم بحيث تسمح بتفسيرات متعددة وفقا لاتجاهات الرقيب والنظام الحاكم. وعادة يبرر رفض نص ما بأنه ضد الأخلاق العامة ومصالح الدولة العليا (سيد علي إسماعيل، 1997). ومن ثم تلعب الرقابة دورا حاسما في استئصال النصوص الناقدة أو المبتكرة، وتساهم بطبيعة الحال في تعميق أزمة المسرح العربي الراهنة.

كذلك يخضع الإنتاج السينمائي في البلدان العربية إلى قوانين وتشريعات رقابية تضع عراقيل كثيرة أمام عملية الإبداع وتناول الموضوعات الحية في المجتمعات العربية. بالإضافة إلى ذلك، ولكون الإنتاج السينمائي لا يمكن له أن يعوض تكلفته من السوق الداخلي للبلد المنتج ولابد له من أسواق أخرى، فإن الكثير من المنتجين يأخذون بالاعتبار القوانين الرقابية ليس في بلد الإنتاج فقط، بل في أكثر من بلد عربي .

ومما لا شك فيه أن أشكال الرقابة المختلفة التي يخضع لها المبدع العربي تعد من أهم التحديات التي يواجهها لأنها تتعارض مع سمة أساسية للإبداع الفني، وهي كسر المحظورات الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية وتعرية المُسلَّمات التي تسود مجتمعاً ما. فالتجديد ومساءلة القائم والمستقر هي شروط الإبداع وكينونته. والفنان العربي يصطدم بأطر إجتماعية وسياسية وأيديولوجية جامدة لا تقبل المساءلة، وترى في التجديد أو التغيير بوادر الانهيار وزعزعة الاستقرار. وما زال كثير من التيارات الفكرية السائدة في الوطن العربي يتمسك بأحلام الماضي الجميل ولم يحسم موقفه من تغيرات الحاضر ومتطلبات المستقبل. هذه التيارات تقف ضد التجديد بل وتتوجس منه وتحاربه حربا شعواء. ومن ثم يجد الفنان العربي نفسه في مواجهة تيارات فكرية واجتماعية تنظر إليه بعين الحذر، وأنظمة سياسية لا تقبل تعرية الواقع بمشكلاته خوفا على هيمنتها.

وقد يكون هذا الخوف من الابتكار وراء السياسات التي لا تقدر قيمة تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلاب في المدارس والجامعات. فمن المعوقات الأساسية التي تعرقل انتشار ثقافة تشجع الفنون وتقدر الكتابة الإبداعية والموسيقى والفن التشكيلي غياب حصص الرسم والموسيقى والقراءة، أو قلتها، في البرامج التعليمية. هناك أجيال عربية لم تتعلم العزف على آلة موسيقية، ولم تعتد الاطلاع على الأعمال الأدبية، في حين أن هذه الموضوعات تعد من المواد الأساسية في المناهج في البلدان المتقدمة. إن تنمية القدرات الفنية تسهم بشكل مباشر في تنشيط الطاقة الإبداعية في الإنسان وإطلاقها.

ومن ثم لابد من الإلحاح على ضرورة اتباع سياسات تؤمن بأهمية الحرية والابتكار والإبداع من أجل تحقيق نهضة إنسانية.

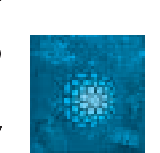
ومن المهم، نهاية، الإشارة إلى عامل إشكالي في مضمار التعاون الدولي في إنتاج المعرفة. فقد كان للعلاقات المتوترة بين بعض الدول الغربية

أشكال الرقابة المختلفة التي يخضع لها المبدع العربي تعد من أهم التحديات التي يواجهها لأنها تتعارض مع سمة أساسية للإبداع الفني، وهي كسر المحظورات الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية وتعرية المُسلَّمات التي تسود مجتمعاً ما.

يجد الفنان العربي نفسه في مواجهة تيارات فكرية واجتماعية تنظر إليه بعين الحذر، وأنظمة سياسية لا تقبل تعرية الواقع بمشكلاته خوفا على هيمنتها.

وبلدان عربية في العصر الحديث أثر سلبي على تطور إنتاج المعرفة في البلدان العربية. كما تسببت تلك العلاقات في وضع الفنان والباحث العربي في موقف شائك وحرج. فحين ينقد الفنان أو الباحث العربي مجتمعه، يتهم بالانحياز للقوى الاستعمارية ضد مصلحة الوطن لأنه عرّى نقاط الضعف في مجتمعه ووفر لهذه القوى ذرائع قوية لمهاجمة الدول العربية. وعلى صعيد آخر، تستخدم تلك القوى الإنتاج العربي الناقد لدعم هجومها التوسعي ضد البلدان العربية. ولا شك في أن هذا التوظيف الشيطاني "الماكيفيللي" للأدب أو للفنون أو الأبحاث العربية في سياق صراعات القوى العالمية يترتب عليه متاعب جمة للمبدعين العرب، ويعرقل مهمتهم الخلاقة في إنتاج المعرفة.

تدل المعلومات المقدمة في هذا الفصل على وجود رأس مال بشري عربي مهم، يبدع الآن إفلاتا من بيئة مجتمعية غير مواتية؛ ويمكنه، في ظروف مغايرة، أن يكوّن بنية أساسية قوية لقيام نهضة معرفية. ولكن يترتب على غياب الدعم المؤسسي لإنتاج المعرفة وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه، هجرة العقول العربية إلى دول غربية تقدر العلم وتفتح أمامهم فرص التميز والنبوغ.



قياس المعرفة في البلدان العربية

يستهدف هذا الفصل استكشاف إمكان قياس كمي لحال المعرفة في البلدان العربية، خصوصا في منظور قياس رأس المال المعرفي، قلب عملية إنتاج المعرفة، بغرض تقديم أدق توصيف ممكن لموضوع القسم الحالي من التقرير، أي حال المعرفة في البلدان العربية في مطالع القرن الحادي والعشرين. غير أن هذه المحاولة تواجه صعوبات عدة ليس أقلها قصور قاعدة البيانات عن المعرفة في البلدان العربية، خاصة في الجوانب المتعلقة بنوعية رأس المال البشري الذي يتراكم عبر التعليم أو الإنتاج المعرفي، من حيث الكم والنوع، في البلدان العربية على صورة بيانات إحصائية حديثة، ودقيقة وقابلة للمقارنة عبر الزمان والمكان. وعندنا أن العمل على توافر مثل هذه البيانات هو من أوليات السعي لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

تمهيد

ليس قياس المعرفة بالأمر السهل، مفهومياً أو منهجياً أو عملياً. فالمعرفة تكوينات مجردة، أو رمزية، في الأدمغة، يكاد يستحيل الإمساك بها ولو فكراً، ناهيك عن وضع قياسات محددة لها. وتشتد صعوبة القياس عند اعتبار رأس المال المعرفي ومحددات نموه وفعاليته على الصعيد المجتمعي. ولا مناص، والأمر كذلك، من توسل القياس التقريبي للتوصل لتقريب لكمٍّ رأس المال المعرفي في المجتمع، ومعدل تطوره ولخصائصه، خصوصاً البنية الأساسية لقيامه وتنميته، إن أمكن.

والمعرفة، منظومة أو ثروة أو رأس مال، ظاهرة متعددة الأبعاد ومركبة. الأمر الذي يعني أن محاولة الإمساك بمختلف أبعادها إحصائياً تنطوي على التعامل مع عدد كبير نسبياً من المؤشرات التي يصعب على العقل البشري التعامل معها جميعها في آن واحد. وللتغلب على هذه الصعوبة العقلية يمكن توسل الأساليب الإحصائية المعروفة لبناء المؤشرات المركبة التي يعاب عليها أحياناً ابتسار الظاهرة في قياس تأليفي يقصُر عن التعبير بشفافية عن جميع جوانبها، بل هو يخفي تضاريس المؤشرات الداخلة في المؤشر التركيبي.

ولذلك تقدم محاولة القياس الحالية كلتا المقاربتين، فتبدأ بدراسة مؤشرات للجوانب الأساسية لاكتساب المعرفة في البلدان العربية، بالمقارنة مع بلدان ومناطق أخرى في العالم لها دلالة خاصة لاكتساب المعرفة وفرص إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي. وتتضمن المحاولة أيضاً بناء مؤشر تركيبي لجوانب اكتساب المعرفة التي أمكن الإمساك بها بقدر من المصداقية المترتبة على توافر البيانات.

وحيث تدخل في تركيب رأس المال المعرفي عناصر يصعب إخضاعها للقياس الكمي في حدود المعرفة الحالية، يبدو أنه لا مناص من أن يقوم قياس رأس المال المعرفي على عناصر كمية وأخرى كيفية وذاتية خاصة في مجالات الإنتاج الأدبي والفني. وقد توسل فريق التقرير أسلوب استطلاع رأي عينة من المثقفين العرب للحصول على قياسات كيفية وذاتية حول مختلف جوانب اكتساب المعرفة في البلدان العربية، ولكن هذه المحاولة واجهت، كما سنرى، صعوبات معتادة في القيام بالمسوح الميدانية في البلدان العربية، رغم أنها قد صممت لتقليل الصعاب إلى أقل حد ممكن. ومع ذلك، فقد تمخضت المحاولة عن معلومات مفيدة، نلخصها في جزء تال من هذا الفصل.

ويحبذ، من حيث المبدأ، أن تؤخذ نوعية عناصر رأس المال المعرفي في الاعتبار. فلا يُكتفى، على سبيل المثال، بمتوسط سنوات التعليم للفرد كمقياس لرأس المال البشري، وهو النواة الصلدة لقياس رأس المال المعرفي، ولكن أن يرجَّح "متوسط سنوات التعليم" بمقياس لجودة التعليم (من الدراسات الدولية للتحصيل التعليمي مثلا) حيث تدل الدراسات القياسية الحديثة على أن كم التحصيل التعليمي قد لا يرتبط، وحده، معنوياً بالناتج الاقتصادي ولكن تزداد حساسية الناتج الاقتصادي للتحصيل التعليمي بإدخال نوعية التعليم في الاعتبار (نادر فرجاني،

المعرفة تكوينات مجردة، أو رمزية، في الأدمغة، يكاد يستحيل الإمساك بها ولو فكراً، ناهيك عن وضع قياسات محددة لها.

كم التحصيل التعليمي قد لا يرتبط، وحده، معنوياً بالناتج الاقتصادي ولكن تزداد حساسية الناتج الاقتصادي للتحصيل التعليمي بإدخال نوعية التعليم في الاعتبار.

بالإنجليزية، 1998). وفى حالة الإنتاج العلمي، مقاساً بعدد الأبحاث المنشورة مثلاً، يمكن أن يـرجَّح الكم بمدى الاستشهاد بالأبحاث على افتراض أن تعدد الاستشهاد بالبحث يمكن أن يعد مؤشراً على القيمة المعرفية.

وتتبنى محاولة القياس الحالية منظوراً مقارناً حيث تقارن البلدان العربية، منفردة ومجتمعة، على معايير رأس المال المعرفي المختلفة، مع بلدان وتجمعات بلدان أخرى في العالم حيثما تكون للمقارنة دلالة. تجرى المقارنة مع بلدان غير عربية مهمة في المنظور المعرفي المقارن تضم، حسب توافر البيانات، الصين والهند، باعتبارهما دولتين كبيرتين ذات حضارتين عريقتين، والنمور الآسيوية الرئيسية: كوريا وتايوان وهونج كونج. وكل بلدان المقارنة اختطت نهج المعرفة سبيلاً للنهوض بدرجة نجاح مشهود لها.

لا مناص من تكرار الشكوى المرة من ندرة البيانات عن البلدان العربية في جميع مجالات المعرفة التي حاول التقرير التطرق إليها.

ولا مناص قبل عرض نتائج محاولة القياس الحالية من تكرار الشكوى المرة من ندرة البيانات عن البلدان العربية في جميع مجالات المعرفة التي حاولنا التطرق إليها. والواقع أن قصور قواعد البيانات عن مختلف مجالات المعرفة في البلدان العربية مانع للقياس الدقيق والشامل لجوانب منظومة المعرفة عامة، ولرأس المال المعرفي خاصة.

ولم يشف غليلنا في محاولة القياس حتى توسل قواعد البيانات الدولية، إذ يقل ظهور بيانات الدول العربية فيها. في قاعدة البيانات الدولية الأهم عن التحصيل التعليمي مثلاً، لم تتوافر قيم مؤشر الحد الأدنى لرأس المال المعرفي، ممثلاً في مستوى تراكم رأس المال البشري، أي متوسط سنوات التعليم، حول العام 1990 إلا عن إحدى عشرة دولة عربية، وانخفضت إلى تسع فقط في العام 2000 ، ولم تتوافر قيم قياسات نوعية التحصيل التعليمي إلا عن دولة عربية واحدة في كل من العامين المذكورين، الأردن في الأول والكويت في الثاني. هذا على حين ينخفض عدد البلدان العربية التي تتوافر لها بيانات عن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الإجمالي في نهايات القرن العشرين إلى اثنين فقط . ولم يتح عدد العلماء والمهندسين إلا لخمسة بلدان عربية فقط، ونسبة صادرات التقانات العالية من صادرات السلع المصنعة إلا لستة بلدان عربية فقط.

يتطلب القياس الوافي لرأس المال المعرفي التطرق إلى الجوانب الثلاثة الرئيسية لاكتساب المعرفة، وهي نشر المعرفة وإنتاج المعرفة والبنية الأساسية لرأس المال المعرفي.

عناصر القياس الوافي لرأس المال المعرفي

يتطلب القياس الوافي لرأس المال المعرفي، في تقديرنا، التطرق إلى الجوانب الثلاثة الرئيسية لاكتساب المعرفة، وعناصرها الأساسية، التالية:

أ) نشر المعرفة: أساساً عبر التعليم ووسائل الإعلام (الصحافة، والإذاعة مسموعة ومرئية) والترجمة ودور السينما والمسرح.

ب) إنتاج المعرفة: وتتسع لبُعْدي

المدخلات: العاملون بالمعرفة، والإنفاق على البحث والتطوير (الكم، الهيكل)، ومؤسسات البحث والتطوير.

الناتج: وتضم عناصر النشر العلمي (كم/نوعية)، وبراءات الاختراع، وإصدار الكتب، وصنوف التعبير الأدبي (القصة والرواية والشعر) والفني (المسرح والسينما والموسيقى).

ج) البنية الأساسية لرأس المال المعرفي: شاملة البنية الأساسية لتقانات المعلومات والاتصال، ومؤسسات دعم البحث والتطوير، والمؤسسات المهنية للعاملين بالمعرفة.

وبدهي أن القياس الوافي يتطلب توافر بيانات جيدة، حديثة ومقارنة عن جميع هذه النواحي. ولا مناص، من حيث المبدأ، أن يتفاوت مدى القياس الكمي الممكن لهذه العناصر حسب توافر البيانات عن هذه العناصر في قواعد البيانات المتاحة.

وقد بدأت محاولة القياس الحالية باستكشاف إمكانيّة خدمة قواعد البيانات العربية والدولية المتاحة لقياس أبعاد رأس المال المعرفي السابق الإشارة لها، غير أن شح البيانات عن مختلف جوانب اكتساب المعرفة في البلدان العربية قد أحبط الطموح الابتدائي لمحاولة القياس الحالية وفرض عليها حدوداً أشد تواضعاً بكثير من مرامها الأول.

نحو قياس أفضل لرأس المال المعرفي في البلدان العربية

يكتسب قياس كمّ رأس المال المعرفي وخصائصه، ومتابعة التطور فيهما، واستجلاء محدداتهما في البلدان العربية أهمية خاصة لإقامة التنمية الإنسانية كما أشرنا في فصل المفهوم، باعتبارهما عاملين جوهريين في تحديد القدرة على اكتساب المعرفة ومن ثم على بناء التنمية الإنسانية.

ولا ينتظر، في ضوء الملحوظات المقدمة أعلاه

عن مدى توافر البيانات عن عناصر رأس المال المعرفي في البلدان العربية، أن تتوصل محاولة القياس الحالية لقياس كامل ووافٍ لرأس المال المعرفي في البلدان العربية. ويبقى الأمل أن يقدم التقرير بداية جادة في هذا المنحى وأن يستفاد من هذه المحاولة في اقتراح توجهات وإجراءات تكفي، إن نفذت، للقيام بقياس وافٍ لرأس المال المعرفي في البلدان العربية في وقت مقبل.

وتبدو بعض ملامح أولية لمقترحات محددة من الآن، يأتي على رأسها أن تضم كل العمليات الإحصائية الدورية (التعدادات والمسوح المتخصصة) عناصر لقياس رأس المال البشري (التحصيل التعليمي والخبرة[1]). ويجب أن يتكامل مع جهد قياس كم رأس المال البشري إتاحة قياسات جيدة لنوعية رأس المال البشري المتأتي عن التعليم، إما عن طريق توسيع مشاركة البلدان العربية في الدراسات الدولية لنوعية التحصيل التعليمي، أو، وهو الأفضل، قيام دراسات عربية مقارنة لنوعية رأس المال البشري، يمكن في جانبها الخاص بالتحصيل التعليمي تعيين المقدرة في اللغة العربية، الأمر الذي لا تتيحه عادة الدراسات الدولية.

إلا أن القياس الجيد لرأس المال البشري، على أهميته، لا يكفي. فلكي يمكن التوصل مستقبلاً لقياس أفضل لرأس المال المعرفي، الأمر الذي يساهم في جهود تنمية رأس المال المعرفي خدمة لصنع التنمية الإنسانية، يتعين أن يزداد الاهتمام بالدراسات المتخصصة، الإحصائية وغيرها، في مختلف مجالات المعرفة. وعليه، يجب أن يمتد جهد إتاحة البيانات الحديثة والدورية والجيدة عن مجالات اكتساب المعرفة في البلدان العربية، إضافة إلى رأس المال البشري، إلى المجالات التي عرضنا أعلاه.

وجلي أن فرصة توافر بيانات شاملة وجيدة عن البلدان العربية تزداد إذا ما قامت على جهد جمع هذه البيانات وتصنيفها وضمان حداثتها ومصداقيتها وقابليتها للمقارنة، منظمات عبر-قطرية، عربية أو دولية.

استطلاع رأي بعض المثقفين العرب حول حال المعرفة

سعى فريق التقرير للقيام باستطلاع محدود لآراء عدد من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية حول هذه القضايا، كعينة ميسرة من المثقفين العرب، في جميع البلدان العربية. ويتضمن ملحق (2) وصفا موجزا لتصميم الاستطلاع والاستبيان.

ولكن لم يتسن حتى وقت الكتابة نتائج إلا لسبع فقط من البلدان العربية (البحرين ولبنان ومصر والسودان وتونس والجزائر والمغرب) وقل عدد المفردات التي استوفي لها الاستبيان عن المستهدف (96) في أربع منها، بحيث أصبح إجمالي الاستجابات 383 فقط، الأمر الذي قلل من إمكان الاستفادة من هذا المصدر المرتجى.

ويتعين قبل عرض نتائج استطلاع الرأي التأكيد على أن عينة الاستطلاع ليست، للدقة، عينة مختارة بأسلوب احتمالي سليم من مجتمع[2] المثقفين العرب يمكّن من التعميم المباشر إلى مجتمع المثقفين العرب، ممثلين في أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية. لكن ذلك لا ينفي الفائدة المعرفية لاستجابات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية الذين شملهم الاستطلاع، فآراء كل واحد منهم ذاتية بالقطع، ولكن القيمة المعرفية للرأي الذاتي تزداد كلما زاد رأس المال المعرفي للفرد المعني، وفي حالة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على وجه التحديد، تكتسب آراؤهم أهمية إضافية بسبب قدرتهم على المساهمة في تكوين رأس المال البشري عبر وظيفتهم في التعليم العالي. ومن الناحية الإحصائية، فإن مجمل آراء مئات من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية يقلل من جرعة الذاتية في الآراء بما يضفي عليها صفة الموضوعية، بمعنى تقييد الذاتية، التي تتعزز بكبر حجم العينة.[3]

وقد انقسمت العينة التي استجابت للاستطلاع بين الرجال والنساء مناصفة تقريبا (56٪ رجال)، وكانت غالبيتها العظمى من حملة درجة الدكتوراه (63٪) وثلثها من الحاصلين على درجة الماجستير (33٪)؛ كما كانت غالبية المجيبين (58٪) في فروع الإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

وقد عبر المجيبون، بوجه عام، عن عدم رضاهم عن حال اكتساب المعرفة في بلادهم (متوسط درجة الرضا 38٪)، بل إن رضاهم عن مدى خدمة اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية كان أقل قليلا (متوسط درجة الرضا 35٪). هذه، لا

يُقترح أن تضم كل العمليات الإحصائية الدورية عناصر لقياس رأس المال البشري وأن يتكامل هذا الجهد مع إتاحة قياسات جيدة لنوعية رأس المال البشري المتأتي عن التعليم.

عبر المجيبون، في استطلاع للرأي، بوجه عام، عن عدم رضاهم عن حال اكتساب المعرفة في بلادهم (متوسط درجة الرضا 38٪).

1 تدل الدراسات في بعض البلدان العربية على أولوية مدة الخبرة على سنوات التحصيل التعليمي كمحدد للكسب مثلاً، الأمر الذي ينطوي على تقدير غير مباشر بسوء نوعية التحصيل التعليمي (نادر فرجاني، بالإنجليزية، 1998).
2 الأمر الذي يواجه مشكلات عملية جمة على أي حال.
3 بلغة الإحصاء، يقل مدى الخطأ في نتائج العينة غير الاحتمالية كلما كبر عدد مفرداتها.

تتقدّم منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية ببطء نسبي واضح.

شك، تقييمات تعبر عن استشعار حاجة شديدة لحفز اكتساب المعرفة في البلدان العربية.

وعلى بعض الجوانب التفصيلية لعملية اكتساب المعرفة في بلادهم، جاء المجيبون بتقييمات متدنية على النحو التالي، شكل 4-1.

- مدى التمتع بالحرية في مجالات اكتساب المعرفة المختلفة (41٪)،
- مدى كفاية مختلف مجالات اكتساب المعرفة لإشباع الحق في المعرفة (33٪)،
- مدى كفاية مختلف مجالات اكتساب المعرفة لحفز اكتساب المعرفة (30٪)،
- مدى خدمة مختلف مجالات اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية (30٪)،
- مدى انعكاس التنوع الثقافي للمجتمع في مجالات اكتساب المعرفة المختلفة (31٪)،
- مدى متابعة مختلف مجالات اكتساب المعرفة لتطور المعرفة في العالم (30٪)،
- مدى التحسن في مختلف مجالات اكتساب المعرفة في السنوات العشر الأخيرة (28٪).

هناك إذن، برأي المجيبين في الاستطلاع، افتقاد للحرية، وقصور في منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية سواء فيما يتصل بمهمة اكتساب المعرفة ذاتها أو خدمة التنمية الإنسانية؛ كما لا تعكس منظومة اكتساب المعرفة، في رأيهم، التنوع الثقافي في المجتمع أو تتابع تطور المعرفة الإنسانية بما يكفي. وفي النهاية، تتحسن منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية ببطء نسبي واضح مقارنة بتسارع معدلات اكتساب المعرفة في مجتمعات المعرفة.

وقد تضمن استبيان الاستطلاع مفردات تقارن حال مجالات المعرفة المختلفة بنظائرها في عدد من بلدان المقارنة التي سعينا إلى مقارنة البلدان العربية بها في محاولة القياس هذه: الهند والصين ونمور شرق آسيا، على صورة مقارنات رقمية نسبية. وقد واجه المجيبون عن الاستطلاع صعوبة واضحة في الاستجابة لهذه المفردات تمثلت في ارتفاع نسب الإجابة "لا أدري" عليها، الأمر الذي يفرض توخي الحذر في استخدام نتائج هذه المفردات.

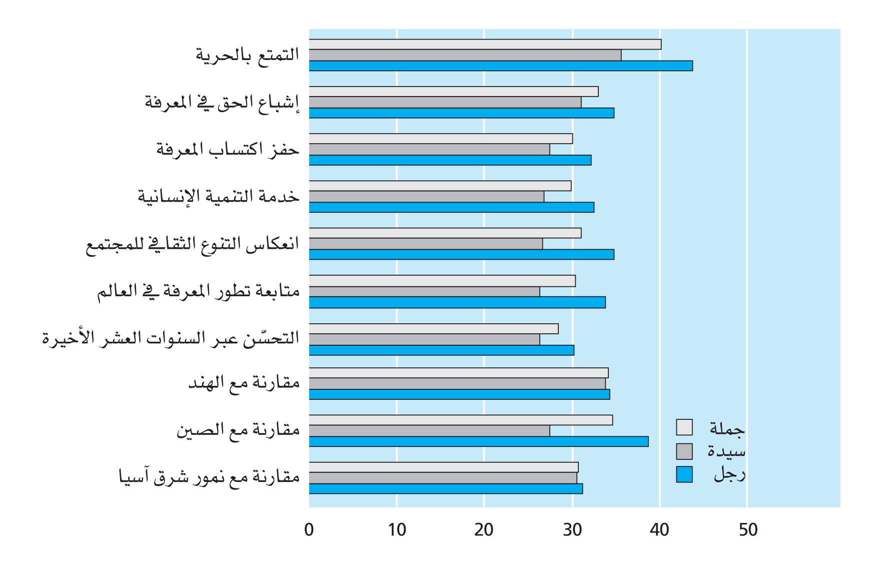
وفي حدود ما ورد من استجابات، فإن تقييم المجيبين لأي من جوانب عملية اكتساب المعرفة الداخلة في التقييم في بلادهم بالمقارنة بأي من بلدان المقارنة، لم يتعدَّ الثلث.

وقد كانت السيدات المجيبات هنّ الأشد انتقادا، أي أقل تقييما، أو اكثر استشعارا بالحاجة لحفز اكتساب المعرفة، من الرجال على جميع جوانب عملية اكتساب المعرفة المشار إليها، وفي الإقرار بتدني حال البلدان العربية عن بلدان المقارنة جميعها.

وكان حملة درجة الماجستير والدكتوراه أشد انتقادا لحال اكتساب المعرفة الراهن ممن هم أقل منهم تعليما في جميع جوانب عملية اكتساب المعرفة محل التقييم، كما كان تقييم حملة الدكتوراه الأقل عند المقارنة بالهند ونمور شرق آسيا.

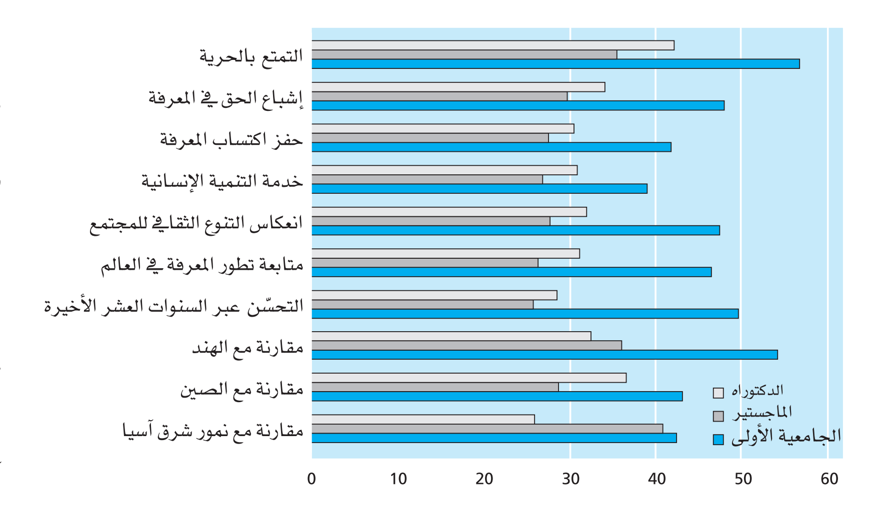
الشكل 4-1

تقييم جوانب عملية اكتساب المعرفة في البلدان العربية (٪)، حسب النوع



الشكل 4-2

تقييم جوانب عملية اكتساب المعرفة في البلدان العربية (%)، حسب التحصيل التعليمي



وجاء تقييم المجيبين من الفروع العلمية أدنى من أصحاب العلوم الاجتماعية والإنسانية في جميع جوانب عملية اكتساب المعرفة محل التقييم، فيما مال تقييم المجموعة الأخيرة لأن يكون أقل، نسبة إلى بلدان المقارنة.

وقد طُلب من المشاركين في الاستطلاع تقييم مختلف جوانب عملية اكتساب المعرفة في عدد كبير من مجالات اكتساب المعرفة. وأبدى كثير من المجيبين قلة دراية بمجال الكتب المترجمة مما انعكس في زيادة نسبة الإجابة "لا أدري" على هذه المفردة في جميع جوانب عملية اكتساب المعرفة محل التقييم.

ويوضح شكل 4-3 تقييم المجيبين لمدى توافر الحرية في كل من مجالات اكتساب المعرفة المعتبرة، مقارنا بتقديرهم لمدى حفز المجال لاكتساب المعرفة، في بلادهم.

ويظهر من الشكل أن المجيبين قدروا أن مدى توافر الحرية، وإن بقي منخفضا، أعلى بوجه عام من مستوى حفز اكتساب المعرفة، خاصة في التعليم العالي والبحث والتطوير والإنتاج الفني، الأمر الذي ينطوي على تقدير بقيام عوائق لاكتساب المعرفة، خلاف مدى التمتع بالحرية، في السياق المجتمعي المحيط بمنظومة المعرفة.

ويتضح أن المجيبين استشعروا، على وجه التحديد، قلقا أعلى على حفز اكتساب المعرفة في بلادهم في مجالات الإذاعة المسموعة والمرئية، وهما مجالان ينخفض فيهما مستوى التمتع بالحرية نسبيا في تقديرهم، والإنتاج السينمائي والمسرحي، الذي يتمتع في رأيهم بقدر أعلى نسبيا من الحرية، الأمر الذي يشي بوجود مشكلات تنظيمية وتمويلية، وفي البحث العلمي والتطوير التقاني في مشروعات القطاع العام.

ومن تمعن الإجابات التفصيلية، حسب الجانب والمجال، يظهر أن المجيبين عبروا عن تقدير بضعف البلدان العربية في مضمار البحث والتطوير التقاني، خاصة بالمقارنة بالنمور الآسيوية، رغم تقديرهم بعدم معاناة المجال من تضييق في الحريات، مما يدل على وجود مشكلات من نوع (مجتمعي) آخر. وفيما يتصل بالتحسن في مجالات اكتساب المعرفة عبر السنين العشر الأخيرة، جاء أقل تقدير للتحسن في مجالي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وهما مجالا شكوى دائبة من هيئات التدريس في الجامعات العربية.

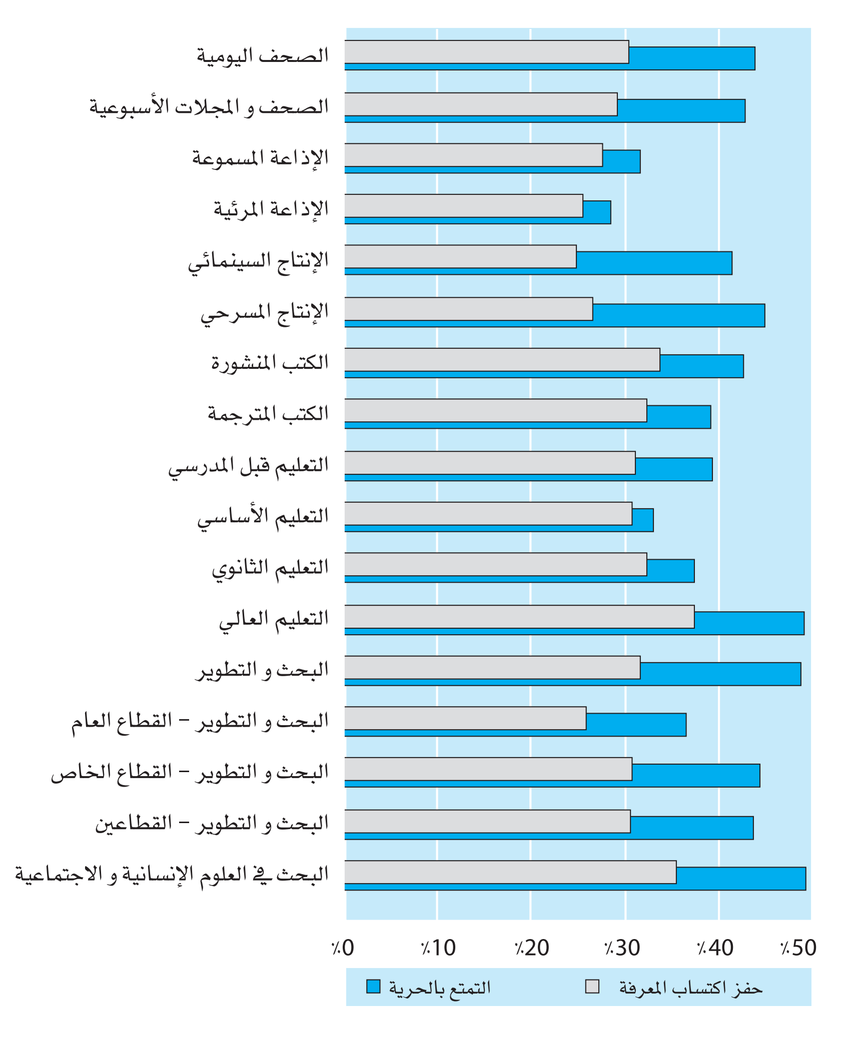
واعتبر المجيبون أن أهم عائق لاكتساب المعرفة في بلادهم هو قصور منظومة المعرفة ذاتها، بالتركيز على نقص الإمكانات المادية وقصور نسق التعليم، يليه سوء الحكم والإدارة، بتركيز واضح على تقييد الحريات والمجتمع المدني.

وانعكس التقدير بأهم عوائق اكتساب المعرفة في أن المجيبين ارتأوا أن أهم تطور يمكن أن يساعد على حفز اكتساب المعرفة في بلادهم هو دعم منظومة المعرفة، بتركيز واضح على إصلاح نسق التعليم و ضمان توافر وسائل اكتساب المعرفة (كتب ودوريات ومكتبات وتقانات المعلومات والاتصال)، يليه إصلاح الحكم والإدارة، بالتركيز على توسيع نطاق الحريات وضمانها بإقامة الحكم الصالح. وبرز كذلك اهتمام قوي بضرورة ربط الثواب المادي والمعنوي في المجتمع بالمساهمة في اكتساب المعرفة.

اعتبر المجيبون أن أهم عائق لاكتساب المعرفة في بلادهم هو قصور منظومة المعرفة ذاتها.

الشكل 4-3

مدى التمتع بالحرية في مجالات منظومة المعرفة ومستوى حفزها لاكتساب المعرفة



إن بيانات التعليم الأكثر توافراً ومصداقية تتصل عادة بالجانب الكمي المتمثل في مدى الالتحاق بالتعليم، بينما تقل البيانات عن جانب النوعية، وتتدنى مصداقيتها.

تقريب أولي لقياس رأس المال المعرفي، رأس المال البشري

أشرنا في الفصل الأول إلى الأهمية القصوى لعمليتي التعليم والتعلم في منظومة المعرفة. ويترتب على هذه العلاقة المحورية أن يعتبر رأس المال البشري، بمعنى جماع المعارف والقدرات والمهارات التي يكتسبها البشر في المجتمع عبر التعليم والخبرة العملية، هو النواة الصلبة نسبياً لرأس المال المعرفي، والتي تتوافر عنها قواعد بيانات جيدة نتيجة للتوافر السهل والمنتظم لإحصاءات التعليم. ولكن ينطوي مصدر الميزة العملية هذا على مواطن ضعف. فبيانات التعليم تستبعد جانب اكتساب المعرفة عبر الخبرة العملية التي لا تتوافر لها قياسات مقبولة إلا من مسوح ميدانية متخصصة. ومن ناحية أخرى، فإن بيانات التعليم الأكثر توافراً ومصداقية تتصل عادة بالجانب الكمي المتمثل في مدى الالتحاق بالتعليم، بينما تقل البيانات عن جانب النوعية، وتتدنى مصداقيتها حيث تتعلق أساساً بمدخلات العملية التعليمية (الإنفاق على جوانب العملية التعليمية أو عدد المدارس والمدرسين) أو مؤشراتها الوسيطة (مثل نسبة التلاميذ للمدرس أو للفصل). أما الناتج الحقيقي للعملية التعليمية بدلالة المعارف والقدرات والمهارات المكتسبة فعلاً فيتطلب دراسات ميدانية متخصصة، ويستحسن أن تكون مقارنة، بحيث يمكن التعرف على الموقع النسبي لناتج التعليم في مجتمع ما بالمقارنة بمجتمعات أخرى مماثلة أو منافسة.

وحيث لم تنضج جهود قياس نوعية التعليم في الوطن العربي، مما يعد في حد ذاته مؤشراً على أزمة في التعليم في البلدان العربية، فلا تتاح لنا إلا قياسات قليلة ومتناثرة عن نوعية الناتج التعليمي في البلدان العربية من دراسات دولية تتابها هي الأخرى، من منظور دراسة رأس المال البشري في البلدان العربية، عيوب. فهذه الدراسات مثلاً تستبعد اللغة من مجالات اختباراتها، كما تقل مشاركة الدول العربية فيها (في واحدة أجريت في مطلع التسعينيات لم يشترك إلا الأردن، وفي أخرى أجريت في منتصف التسعينيات لم يشترك إلا الكويت).

كم رأس المال البشري حول مطلع القرن الحادي والعشرين

يعد متوسط سنوات التعليم (للسكان الأكبر من حد أدنى من العمر، عادة 15 أو 25 عاماً[4]) المؤشر الأكثر شيوعاً لقياس مدى تراكم رأس المال البشري، عن طريق التعليم، في مجتمع ما. وليس المؤشر منزهاً عن العيوب، وأهم عيوبه- فوق عيوب المتوسطات، وأخطرها إهمال مسألة التوزيع داخل المجتمع المعني- هي الاقتصار على التعليم النظامي، استبعاداً لأشكال التعليم غير النظامي واكتساب المعرفة عن طريق الخبرة. ولكن حتى حين الاقتصار على التعليم النظامي، يهمل متوسط سنوات التعليم بُعد النوعية، على حين تتراكم الدلائل على أن جودة نوعية التعليم هي المحدد الأهم من كمِّه في التأثير على ترقية الإنتاجية وصنع التقدم عن طرق اكتساب المعرفة والإبداع.

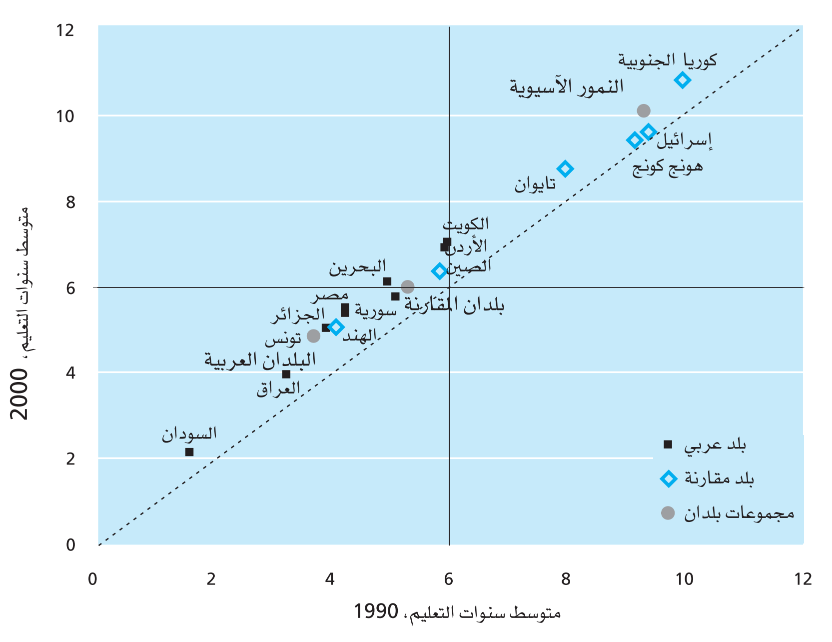
ويبين شكل 4-4 موقع البلدان العربية التي توافرت لها بيانات عن متوسط سنوات التعليم في بداية ونهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي بالمقارنة ببلدان المقارنة التي توافرت لها أيضاً بيانات، كما يبين متوسطات لمجمل البلدان العربية ومجموعات فرعية لبلدان المقارنة. ويوضح الشكل:

أولاً: تدني موقع البلدان العربية نسبة إلى بلدان المقارنة، خاصة النمور الآسيوية.

ثانياً: شهدت البلدان المتضمنة في شكل 4-4 تحسناً في متوسط سنوات التعليم بين عامي

الشكل 4-4

متوسط سنوات التعليم (15 عاماً فأكبر)، البلدان العربية، وبلدان ومناطق مقارنة، العامان 1990 و2000



المصدر: *بارو و لي (بالإنجليزية)، 2000.*

4 يتيح حد العمر الأعلى (25 عاماً) فرصة أوسع لأخذ مستوى التعليم بين الفئات الأكبر سناً من السكان في الحسبان، ويتوقع، من ثم، أن يعاقب هذا الحد البلدان العربية حيث انتشر التعليم بين صغار السن بينما مازالت الأمية متفشية بين الكبار.

1990 و 2000 يبدو أفضل في البلدان العربية في المتوسط من مجمل بلدان المقارنة وحتى النمور الآسيوية. وإن كان يمكن النظر إلى هذا التحسن من زاوية أن إنجاز تحسين في متوسط سنوات التعليم يكون أسهل كلما تدنى الوضع الإبتدائي، بمعنى أن بلدان المقارنة كانت قد سبقت البلدان العربية في رفع متوسط سنوات التعليم إلى مستوى يصعب معه تحقيق ارتفاع أكبر.

التطور التاريخي، البلدان العربية والنمور الآسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين

نتتبع الآن تطور التحصيل التعليمي في البلدان العربية عبر الفترة 1960–2000 بالتركيز على المقارنة مع النمور الآسيوية الثلاثة، والمعيار هنا هو متوسط سنوات التعليم (للسكان البالغين 25 عاماً من العمر وأكبر) حتى تكون المقارنة أصلح.

لقد تواترت الكتابات في السنوات الأخيرة عن وصف "المعجزة الآسيوية" وتفسيرها. وفي المنظور العربي، تتكشف صورة "المعجزة" عند مقارنة أداء تلك الدول بأداء البلدان العربية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة بمعايير التنمية (الاقتصادية) التقليدية. فقد كان الناتج العربي للفرد يصل إلى نصف نظيره في شرق آسيا في عام 1970. وبحلول عام 2001 أصبح الناتج العربي للفرد يقل عن سُبع نظيره في شرق آسيا. وقد نجم ذلك بشكل رئيسي عن التحسن الكبير في الأداء الاقتصادي لدول شرق آسيا منذ سبعينات القرن الماضي في مقابل تراجع ولو قليل في حالة البلدان العربية، جدول (4–1).

ويسود اتفاق على أن أحد أهم الدروس التنموية التي تتمخض عنها التجربة الآسيوية هي الدور الحرج للاستثمار، المبكر والكثيف، في تكوين رأس المال البشري كمتطلب لتنمية حق. فهل يفسر التفاوت في تكوين رأس المال البشري بين البلدان العربية ودول شرق آسيا الانقلاب في الحظوظ الاقتصادية النسبية للمجموعتين؟

للإجابة عن هذا التساؤل، قمنا، باستخدام واحدة من أغنى قواعد البيانات الدولية عن التحصيل التعليمي (بارو و لي، بالإنجليزية، 2000)، بفحص متوسط سنوات التعليم للفرد في تسعة من البلدان العربية التي توافرت عنها بيانات طوال فترة المقارنة (تضم حوالي ثلثي العرب، حسب تقدير السكان في العام 2000) ولثلاثة من "النمور" الآسيوية الرائدة.

الجدول 4-1

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، منسوباً إلى القيم المشاهدة في البلدان المصنعة (٪) البلدان العربية وشرق آسيا، 1970 و 2001

السنة	الدول العربية	شرق آسيا
1970	9	18
2001	7	52

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يوضح شكل 4–5 الفارق الكبير في مستوى تكوين رأس المال البشرى بين المجموعتين (العربية والنمور الآسيوية)، منذ العام 1960.

وجلي أن البلدان العربية لم تتمكن من تضييق الفجوة التي تفصلها عن شرق آسيا في هذا الصدد. بل أن الفجوة اتسعت. فازداد الفارق في التحصيل التعليمي عامة من 3,02 سنة في 1960 إلى 5,26 سنة في 2000. وبين النساء اتسعت الفجوة، بمعدل نسبي أعلى، من 1,87 سنة إلى 5,42 سنة عبر الفترة نفسها، رغم أن الفارق بين مجموعتي خطوط التطور المنفردة في الشكل كان أقل في حالة الإناث. ويعود ذلك إلى أن البلدان العربية التي حققت مستويات تحصيل تعليمي مرتفعة بين الإناث كانت من الدول النفطية قليلة السكان.

لقد كان مستوى تكوين رأس المال البشري في "النمور" الثلاثة أعلى من البلدان العربية بكثير في بداية فترة المقارنة (عام 1960). ومع ذلك كان التحسن المطلق في التحصيل التعليمي في المجموعة الأولى أكبر، مع ملاحظة أن تحقيق إنجاز في نشر التعليم يزداد صعوبة كلما ارتفع مستوى التحصيل التعليمي في المجتمع.

يلاحظ كذلك أن الفجوة بين المجموعتين كانت ستزداد اتساعاً لو تضمنت المتوسطات قيم البلدان العربية التي لم تتوافر بياناتها، حيث تكون هذه، باستثناءات محدودة وقليلة السكان مثل لبنان، من غالبية من البلدان الأقل نمواً في المنطقة وبلدان أخرى يتدنى فيها التحصيل التعليمي نسبياً.[5]

وتعبر هذه المقارنة عن أحد أهم الدروس المستفادة من خبرة التنمية في شرق آسيا: استثمار مكثف ومبكر في التعليم، واستمرار التحسين في مستوى التعليم بوتيرة عالية. وفيه إحدى الإجابات المفحمة للتساؤل عن سر "المعجزة" الآسيوية.

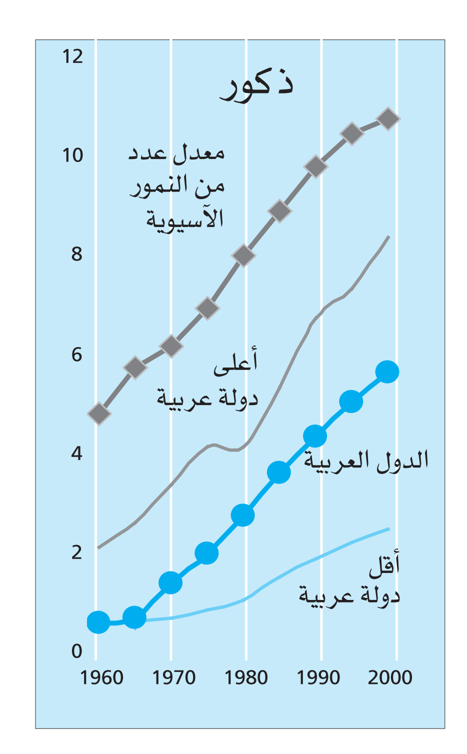
لقد كان مستوى تكوين رأس المال البشري في "النمور" الثلاثة أعلى من البلدان العربية بكثير في بداية فترة المقارنة (عام 1960). ومع ذلك كان التحسن المطلق في التحصيل التعليمي فيها أكبر.

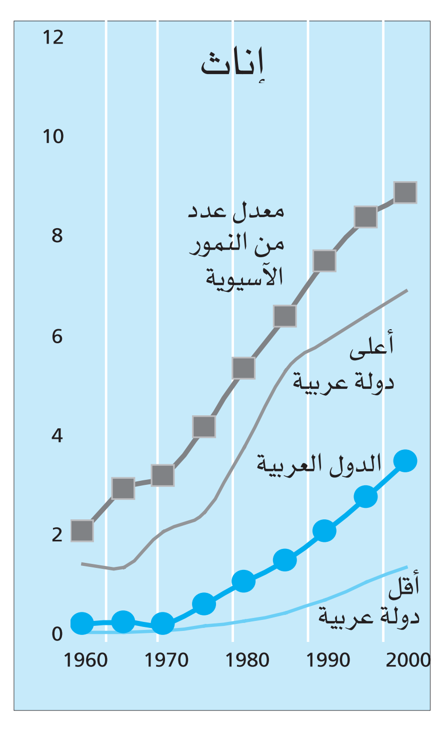
أحد أهم الدروس المستفادة من خبرة التنمية في شرق آسيا: استثمار مكثف ومبكر في التعليم، واستمرار التحسين في مستوى التعليم بوتيرة عالية.

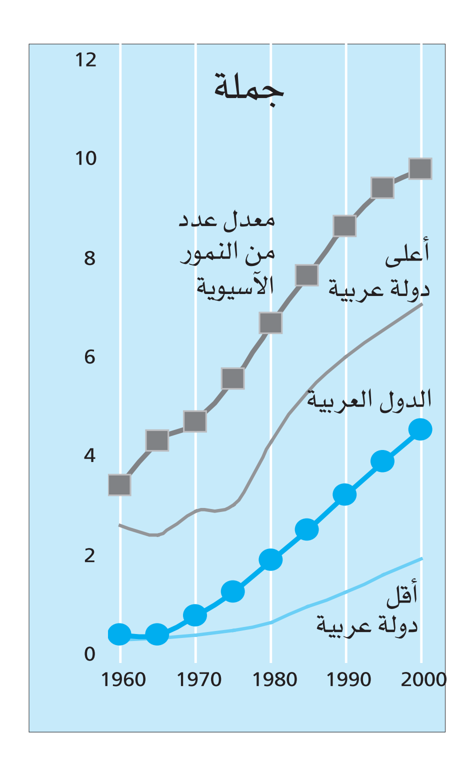
5 البلدان التي لم تتوافر عنها بيانات هي: جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وموريتانيا، واليمن، والمغرب، وليبيا، والسعودية، والإمارات، وعمان، وقطر، ولبنان، وفلسطين.

الشكل 4-5

متوسط عدد سنوات التعليم (25 سنة فأكبر)، البلدان العربية، وبلدان ومناطق مقارنة، 1960–2000







يزداد تراجع موقع البلدان العربية إزاء بلدان المقارنة عند أخذ نوعية التحصيل التعليمي في الاعتبار.

نوعية التحصيل التعليمي: فحوى نتائج الدراسات الدولية

إن عدد البلدان العربية التي تتوافر عنها قياسات مقارنة لنوعية التحصيل التعليمي، يقتصر على بلد واحد في كل من الدراستين الدوليتين اللتين اعتمدنا عليهما (بلد واحد في الحالتين)، ونفترض هنا أن متوسط الدرجة النسبية للبلدين في الدراستين ينطبق على جميع البلدان العربية في أواخر القرن العشرين. وقبل أن نستمر في التحليل بناء على هذا الافتراض، نجد واجباً الإشارة إلى أن هذا المتوسط يعود لبلدين يتوقع أن تكون نوعية التعليم فيهما أفضل من المتوسط العام للدول العربية. الأردن مشهور بنسق تعليمي جيد واهتمام مجتمعي شديد بالتعليم، والكويت تتميز بين البلدان العربية بوفرة نسبية في الإنفاق على التعليم. وعليه، فليس من المبالغة القول بأن متوسط نوعية التعليم في الأردن والكويت ينتظر أن يفضُل غالبية البلدان العربية الأخرى، خاصة تلك التي تعاني من ضيق في الموارد التي يمكن تخصيصها للتعليم أو تعاني تركة من ضعف النسق التعليمي. يعني هذا أن الوضع النسبي للبلدان العربية كما تسفر عنه المؤشرات الناجمة عن تطبيق مؤشر النوعية لمتوسط الأردن والكويت على جميع البلدان العربية ينتظر أن يكون أفضل من الواقع العربي الراهن.

ويبين شكل 4-6 الموقع النسبي للبلدان العربية بين العامين 1990 و 2000 على مؤشر مركب لرأس المال البشري يأخذ في الاعتبار، إضافة لمتوسط سنوات التعليم، نوعية التحصيل التعليمي (بضرب متوسط سنوات التعليم في مقياس نوعية التحصيل التعليمي).

ويظهر من الشكل، بالمقارنة بشكل 4-4، زيادة التباعد بين مجموعة البلدان العربية من ناحية، ومجمل بلدان المقارنة، وعلى وجه الخصوص مجموعة النمور الآسيوية من ناحية أخرى على هذا المؤشر الذي يأخذ نوعية التحصيل التعليمي في الاعتبار. بعبارة أخرى، يؤدي أخذ نوعية رأس المال البشري المتكون في الحسبان إلى تفاقم مدى تخلف البلدان العربية عن بلدان المقارنة، خاصة النمور الآسيوية، على معيار رأس المال البشري.

يتضح أنه حتى في حال تطبيق قياسات نوعية التحصيل العلمي المتوافرة في بلدين عربيين (الأردن والكويت) يعتقد انهما من الأفضل عربياً، فإن موقع البلدان العربية على مؤشر نوعية التحصيل العلمي قد ازداد تراجعاً إزاء بلدان المقارنة.

ونؤكد مرة أخرى، أن المقارنة التي أجرينا، والاستنتاج منها، ضعيفة بسبب ندرة البيانات عن مكوِّني المقياس المركب كليهما، خاصة

نوعية التحصيل التعليمي.

نحو مؤشر تركيبي لرأس المال المعرفي

يسعى هذا القسم إلى توصيف رأس المال المعرفي في البلدان العربية في الإطار المقارن الذي اعتمدنا حتى الآن. وحيث تتعدد جوانب رأس المال المعرفي كما أشرنا آنفا، لم يكن بدٌّ من أن تتعدد المؤشرات المستعملة. وكان مدى توافر البيانات عن مؤشر ما، عن البلدان العربية وعلى صعيد العالم على حد سواء، أحد معايير إدخاله في التحليل. وقد استقر الرأي على دراسة عشرة مؤشرات لجوانب مختلفة من رأس المال المعرفي حسب ما ورد في التمهيد عن القياس الواقي لرأس المال المعرفي. وتضم المؤشرات التي توافرت عنها بيانات عن دول العالم، والبلدان العربية، حول العام 2000، قيماً تؤهلها للنظر في دلالاتها: متوسط سنوات التعليم للفرد مرجحا بنوعية التحصيل التعليمي، عدد الصحف اليومية لكل الف من السكان، عدد أجهزة المذياع لكل الف من السكان، عدد أجهزة التلفاز لكل الف من السكان، عدد العلماء والمهندسين لكل مليون من السكان، عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل مليون من السكان، عدد الكتب المنشورة لكل مليون من السكان، عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل الف من السكان، عدد المشتركين بخدمة الهاتف المحمول لكل الف من السكان، عدد حواسيب الإنترنت لكل الف من السكان.

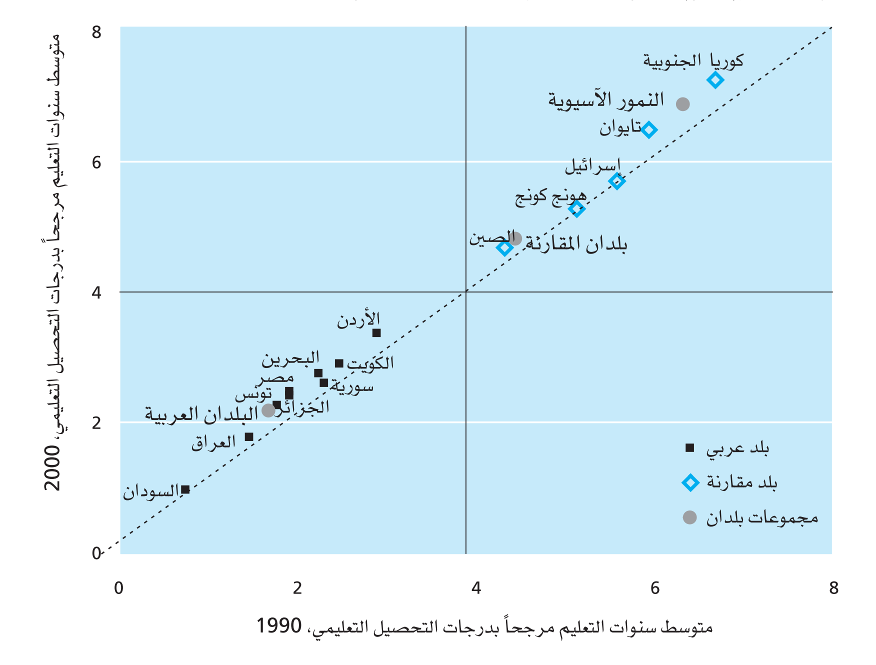
ويبين جدول (10) الملحق قيم المؤشرات العشرة التي توافرت عن 109 من بلدان العالم، وثمانية فقط من البلدان العربية، وخمسة من بلدان المقارنة الرئيسية التي اخترنا. ولكن لم تتح بيانات جيدة عن جميع المؤشرات لكل البلدان. وتفاوتت نسبة البلدان التي لم تتوافر عنها بيانات من مؤشر لآخر، فبينما كانت بيانات البنية الأساسية المعلوماتية متوافرة لجميع البلدان، فلم تتوافر بيانات لنحو ربع البلدان، أو أكثر، بالنسبة لمؤشرات أساسية مثل العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير، وعدد الكتب المنشورة، ومؤشرنا الأساسي: متوسط سنوات التعليم مرجحاً بنوعية التحصيل التعليمي.

وفي محاولة للتغلب على قلة توافر البيانات الأساسية هذه توسلنا أساليب إحصائية لتقدير المشاهدات الناقصة (وهي أساليب تعتمد على استكمال المشاهدات الناقصة اهتداء بتلك المتوافرة) وقد نجم عن هذه الأساليب مصفوفة بيانات مستكملة، كما في جدول (11) الملحق الذي تظهر فيه المشاهدات المستكملة محاطة بأطر.

وقد أعملنا على مصفوفة البيانات المستكملة

الشكل 4-6

متوسط سنوات التعليم (15 سنة فأكبر) مرجحا بدرجات التحصيل التعليمي، البلدان العربية، وبلدان ومناطق مقارنة، العامان 1990 و2000

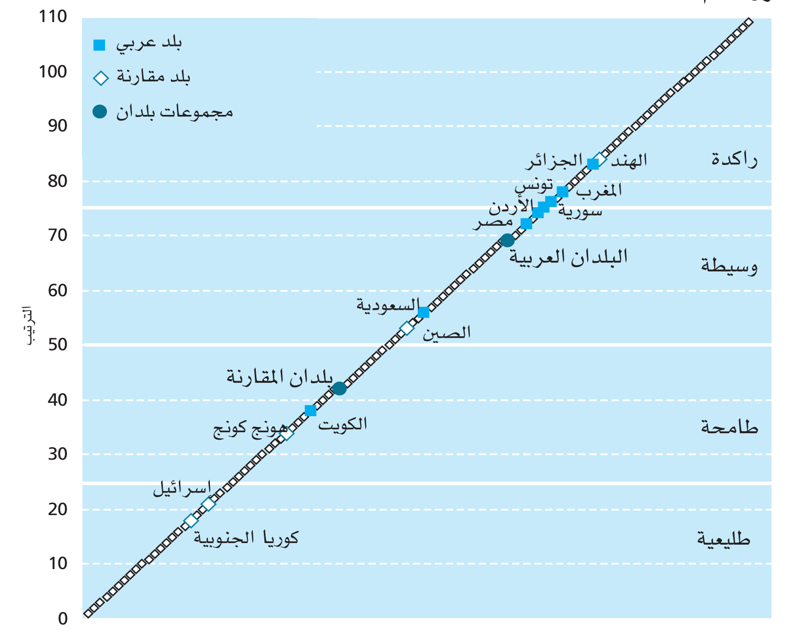


هذه قاعدة "بوردا"، وتنطوي على التوصل لترتيب لكل بلد عبر تجميع ترتيبه على كل من المؤشرات العشرة، وهي تمثل "دالة رفاه اجتماعي" صحيحة. و يسفر هذا الإجراء عن ترتيب إجمالي للبلدان على المؤشرات العشرة المعتبرة، شكل 4-7 ، حيث الرتبة الأقل هي الأفضل.

وبوجه عام، يدل الشكل على تدني الموقع النسبي للبلدان العربية التي دخلت في التحليل (الرتبة المتوسطة للبلدان العربية الثمانية تساوي 69) وإن قام تفاوت مهم في الموقع النسبي للبلدان

الشكل 4-7

ترتيب البلدان العربية، وبلدان ومناطق مقارنة، على المؤشر التركيبي لرأس المال المعرفي، حول العام 2000



العربية التي توافرت عنها بيانات (وكثرة من البلدان العربية التي لم تتوافر عنها بيانات كانت ولا ريب ستلتحق بالمواقع الأدنى على متصل رأس المال المعرفي).

وإذا قسمنا مدى ترتيب الدول على المؤشر التركيبي، تحكميا، للتبسيط، إلى أربعة نطاقات متساوية الطول تقريباً، نسميها على الترتيب: راكدة، وسيطة، طامحة، وطليعية، نجد أنه لا يظهر من الدول المعتبرة في التحليل في نطاق الدول الطليعية إلا كوريا الجنوبية. بينما تقع واحدة فقط من الدول العربية، الكويت، في نطاق الدول الطامحة. ويتركز باقي الدول العربية التي توافرت عنها بيانات حول مفرق نطاقي الراكدة والوسيطة.

غير أن النتيجة المتضمنة في الشكل تثير تساؤلات تُشكِّكُ في المؤشرات المستعملة من ناحية، وفي المؤشر التركيبي من ناحية أخرى. فنجد الهند مثلاً، ولها قدرة نووية وبرنامج فضاء وإمكانات تقانية مقدرة في أكثر من ناحية تحتل ذيل المؤشر التركيبي وتتقارب على المؤشر ذاته مواقع بلدان عربية وبلدان مقارنة. والشقة المعرفية، حكماً بما يمكن أن نسميه "الخواتيم المعرفية"، مثل القدرات النووية والفضائية مثلاً، بين هذه البلدان بينة جلية.

ولقد حفزت هذه المفارقات على النظر في بعض مؤشرات الخواتيم المعرفية[6] التي تعبر، في منظور أو آخر، عن تبلور قدرة معرفية حسب معيار معترف به، وعلاقتها بالمؤشرات التي اخترنا لقياس رأس المال المعرفي.

وتضم مؤشرات الخواتيم المعرفية التي اعتبرنا:

- الصادرات مرتفعة التقانة (كنسبة من إجمالي صادرات السلع)
- امتلاك قدرة نووية (مفاعل نووي)
- امتلاك برنامج لأبحاث الفضاء.

بالإضافة إلى:

- قيم مؤشر الإنجاز التقاني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

كذلك بعض مؤشرات التنمية مثل:

- ترتيب مقياس التنمية الإنسانية
- قيم مقياس التنمية البشرية
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (م ق ش[7]، دولار)

ويبين جدول (13) الملحق، بيانات هذه المؤشرات.

ويستخلص من تحليلات الاقتران التي أجرينا بين مؤشرات رأس المال المعرفي العشرة التي اخترنا، ومؤشرات الخواتيم المعرفية، شكل 4-8، وجدول (14) الملحق، ضعف الصلة بين مؤشرات الخواتيم المعرفية وغالبية مؤشرات رأس المال المعرفي التي استخدمنا هنا. ولكن تبقى الصلة قوية نسبيا بين الخواتيم المعرفية وأبحاث الفضاء، ومؤشرنا الأساس: رأس المال البشري، كما ونوعا.

يبقى لنا أن نتساءل: ماذا نستخلص، في النهاية، من محاولة القياس هذه؟

هناك استخلاص فني صحيح ولكنه بسيط: المؤشرات المستخدمة قاصرة مفهوما، وتعبيراً عن رأس المال المعرفي، وقلة توافر البيانات معوِّقة، وتفاقم من القصور المفهومي للمؤشرات. أما استخلاصنا المفضل، خاصة في منظور بناء مجتمع المعرفة في البلدان العربية، فيدور حول إمكان قيام إنجاز معرفي مقدر، وفقاً لما أسميناه مؤشرات الخواتيم المعرفية، حتى في حال تواضع المؤشرات المعتادة لرأس المال المعرفي خصوصاً في المجتمعات الضخمة كحالتي الهند والصين. الإنجاز المعرفي المقدر في هذه الحالة رهن بأمور عدة تشمل الإرادة السياسية والقدرة على حشد الموارد وتعبئتها، وتركيز الجهود، خدمة لأغراض نهضة مجتمعية ذات طابع وطني وقومي. وفي حالة البلدان العربية نرى أن فرص هذه الوجهات الخيرة لبناء مجتمع المعرفة تتعاظم في منظور الوحدة القومية والإرادة السياسية الناجزة.

الإنجاز المعرفي المقدر رهن بأمور عدة تشمل الإرادة السياسية والقدرة على حشد الموارد وتعبئتها، وتركيز الجهود، خدمة لأغراض نهضة مجتمعية ذات طابع وطني وقومي.

في حالة البلدان العربية تتعاظم فرص هذه الوجهات الخيرة لبناء مجتمع المعرفة في منظور الوحدة القومية والإرادة السياسية الناجزة.

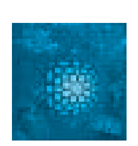
6 culmination outcomes.
7 معادل القوة الشرائية.

الشكل 4-8

معاملات الارتباط بين مؤشرات رأس المال المعرفي ومؤشرات الخواتيم المعرفية وبعض مؤشرات التنمية



رغم الصعوبات التي واجهتها محاولة القياس الموصوفة في الفصل الحالي، يظهر بجلاء أن البلدان العربية تتخلف كثيرا عن البلدان الناهضة في العالم الثالث، ناهيك عن تلك الرائدة في إنتاج المعرفة، في امتلاك مقومات مجتمع المعرفة سواء كانت امتلاك رأس المال البشري راقي النوعية أو كم الإنتاج المعرفي. إلا أن هذا الاستخلاص لا يعني أن على البلدان العربية أن تتعلق بوهم الوصول أول الأمر الى مؤشرات المعرفة، ولا أن تقعد عن العمل الحثيث على إقامة بنى مؤسسية (مراكز تميز مثلا) قادرة، وبلورة إرادة سياسية ناجزة تسندها موارد كافية، لا سيما على الصعيد القومي، وصولا لامتلاك بعض من الخواتيم المعرفية المقدرة، كما أفلحت في ذلك دول لا تبذ البلدان العربية كثيرا في قيم مؤشراتها المعرفية.



السياق التنظيمي لاكتساب المعرفة

يناقش هذا الفصل بعض القضايا الحيوية الخاصة بالسياق التنظيمي الذي يجري فيه نقل وتوطين التقانة، بوصفها معرفة، في البلدان العربية في ميدان النشاط الاقتصادي. وتشمل هذه القضايا أهمية وجود نسق للابتكار، والدور الحيوي الذي يقوم به المنظمون، ورواد الأعمال، و"حاضنات المشروعات" في اقتصادات السوق، والترتيبات المؤسسية، والسياسات الكفيلة بنجاح نسق الابتكار والمنظمين في تأسيس اقتصاد المعرفة.

ويقيّم الفصل، على وجه التحديد، الخبرة السابقة للبلدان العربية في نقل وتوطين التقانة، والاستثمار الأجنبي المباشر في الحقبة الراهنة من قيام اقتصاد السوق في البلدان العربية.

نسق الابتكار والتقانة [1]

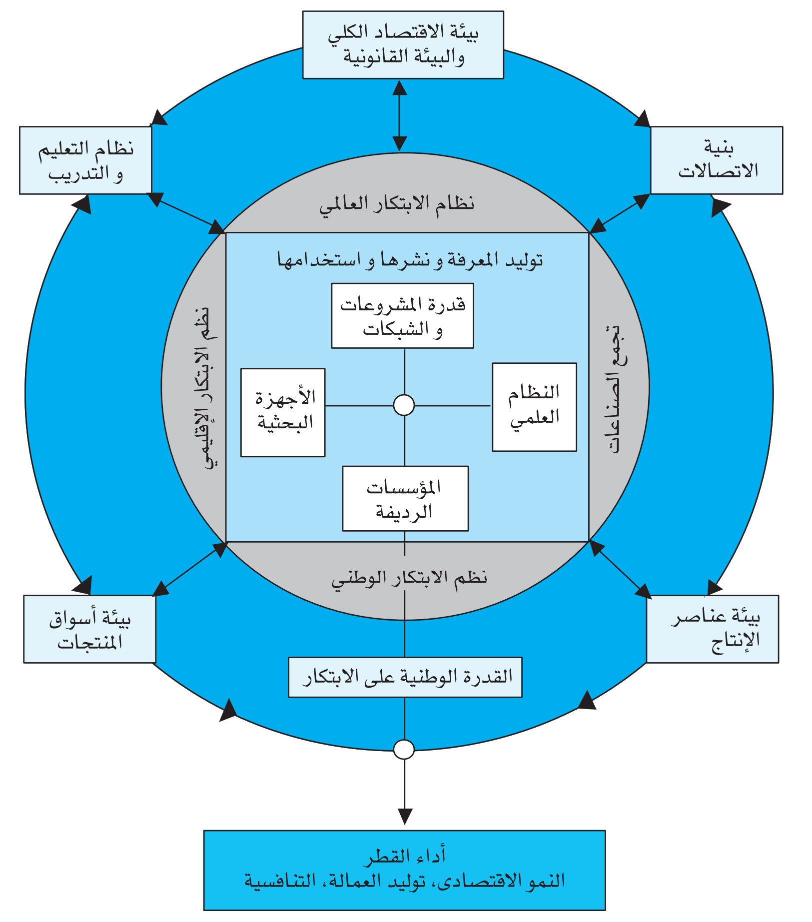
يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة، بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفء لنقل التقانة من خارج المجتمع، واستيعابها في النسيج المجتمعي، وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تقانات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الإنسانية في آن.

والابتكار هو القدرة على إدارة المعرفة على نحو خلاق، استجابة لمتطلبات الأسواق وحاجات المجتمعات، أو، بعبارة أخرى، قدرة المجتمع على توظيف رأس المال المعرفي في إنتاج المعرفة/التقانة وتوظيفها في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية. ويعتبر الابتكار القاطرة الأساسية للنمو الاقتصادي، والسبيل الأنجع لبناء اقتصاد المعرفة ومن ثم القاعدة الرئيسية للمنافسة في الأسواق العالمية.

ويتكون نسق الابتكار القطري من جميع المؤسسات التي تؤثر في إنتاج المعرفة وفي القدرة على إنشاء التقانة وتطويرها ونشرها واستيعابها وتوظيفها في عمليات الإنتاج.

وكما يظهر من شكل 5-1 فإن نسق الابتكار الفعال كلٌّ مركب. وتتمثل الفكرة الأساسية لمفهوم

الشكل 5-1
نسق الابتكار



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بالإنجليزية)، 1999، 23.

1 التقانة دورة حياة تبدأ بولادتها في مخابر البحث والتطوير أو مواقع الإنتاج، ثم تجريبها، ثم اعتمادها تجريبا، وعندها تسمى تقانة بازغة، ثم تصل مرحلة النضج بالاستخدام الفعلي. وبمرور الزمن وبزوغ تقانات أحدث تتقادم التقانة حتى تصبح بالية.
وتشمل إدارة التقانة مجموعة عمليات مختلفة تبدأ باختيار التقانة، مرورا باقتناء التقانة، ثم توظيفها. وتوطين التقانة هو المرحلة التي تلي استيرادها، حيث تكون القوى البشرية والبنى المؤسسية المحلية قادرة على تحقيق سيطرة عالية وفهم كبير للتقانة المنقولة، بحيث يصبح بالإمكان توظيف هذه التقانة المنقولة بكفاءة في تحقيق أغراض المجتمع. أما تطوير التقانة فهو مرحلة تسمح بابتكار تقانات جديدة محليا يمكن بواسطتها تصنيع منتجات مستحدثة منافسة عالميا. وهذا يشمل فك الحزمة التقانية والهندسة العكسية، والتطوير المحلي وضمان ملاءمة التقانة للبيئة وللتنمية الإنسانية. والمرحلة الأرقى في هذه السلسلة هي توليد التقانة التي تشمل تفعيل البحث والتطوير التقاني، وإدارة المنظومة الوطنية للابتكار، وامتلاك براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، وتنشيط التنمية الإنسانية من خلال توظيف التقانات الجديدة. ويمكن أن تتداخل هذه المراحل، بخاصة على صعيد المجتمع نتيجة لتفاوت الأوضاع التقانية من قطاع لآخر.

نسق الابتكار في أن التميز في إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها، والقدرة على المنافسة الدولية، وتحقيق مستوى متقدم من التنمية الإنسانية، لا تعتمد فقط على أداء مؤسسات محددة كالمشروعات والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير لأنشطتها، بل، ربما بدرجة أهم، على كيفية تواصل هذه المؤسسات والتفاعل فيما بينها من جهة، ومع مؤسسات الدولة من جهة أخرى. كما يعتمد نجاح نسق الابتكار على القيم والثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع، وعلى النظم والبنى المؤسسية الاقتصادية والقانونية والسياسية القائمة. ولذلك تلعب الدولة، على وجه الخصوص، دورا رئيسيا في وضع السياسات والتوجهات العامة ووضع المؤسسات والنظم الكفيلة ببث الابتكار في المجتمع. فهي المسؤولة عن إقامة بيئة اقتصادية مواتية ونظام تعليم وتدريب فعال وبنية اتصالات متطورة، وتدعيم القدرة الإنتاجية عن طريق رفد بيئة عناصر الإنتاج وتطوير الأسواق حتى تستوعب منتجات المشروعات الاقتصادية.

فأين البلدان العربية من مثل منظومة الابتكار هذه، ودورها الحيوي في اقتصاد المعرفة؟

نقل التقانة وإدارتها وتوطينها في الوطن العربي

يمكن القول بأن تجربة الدول العربية في نقل وإدارة وتوطين التقانة، مع بعض الاستثناءات الفردية، لم تكن بالمستوى المطلوب، على الرغم من وضع نقل التقانة وإدارتها وتوطينها في رأس سلم أولويات تلك الدول. فقد اعتمدت هذه الدول سياسة تصنيع قائمة على اقتناء المصانع ووسائل الإنتاج (من خلال عقود شراء) وعلى تدريب العمالة المحلية على إنتاج منتجات مختلفة في تلك المصانع وباستخدام وسائل الإنتاج المقتناة معتقدة أن ذلك يمثل نقلا للتقانة تمهيدا لتوطينها. وفي بادئ الأمر كانت المصانع ووسائل الإنتاج المقتناة تستخدم تقانات مواكبة للتقانات المستخدمة عالميا (أو متخلفة عنها تخلفا يسيرا) مما سمح لها بتغطية احتياجات السوق المحلية أو بعضها من تلك المنتجات ولفترة معينة من الزمن.

إلا أن اقتصار سياسات التصنيع العربية على مفهوم اقتناء وسائل الإنتاج وعدم الاهتمام بالسيطرة على التقانات وتوطينها كان معناه أن تقادم التقانات المستخدمة في المشروعات الإنتاجية حوَّلها إلى مؤسسات غير قادرة على المنافسة، فكان رد فعل معظم البلدان العربية على ذلك المأزق هو تطبيق قوانين وأنظمة الحماية. وأدى ذلك إلى إطالة عمر تلك المؤسسات لفترة وجيزة من الزمن بشكل قسري ومصطنع، إلى أن أصبحت تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وعامل استنزاف للثروات الوطنية، وسببا رئيسيا من أسباب عرقلة التنمية.

إن اقتصار سياسات التصنيع العربية على مفهوم اقتناء وسائل الإنتاج وعدم الاهتمام بالسيطرة على التقانات وتوطينها كان معناه أن تقادم التقانات المستخدمة في المشروعات الإنتاجية حوَّلها إلى مؤسسات غير قادرة على المنافسة.

وعندما تفاقمت أزمة التنمية في البلدان العربية وترافق ذلك مع ازدياد اتساع الفجوة التقانية بين البلدان العربية والدول الصناعية، وترد كبير في البنى الأساسية المحلية وفي مستوى الخدمات العامة، تخلى عدد كبير من البلدان العربية عن سياسات التصنيع التي كانت معتمدة سابقا، ولجأ إلى تحرير الاقتصاد والتجارة وسن مجموعة قوانين وتشريعات مشجعة على ورود الاستثمارات الأجنبية. وعمدت بعض البلدان العربية (تونس ومصر على سبيل المثال) إلى تبني سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق بيئة تسمح للشركات المتعدية الجنسيات بافتتاح فروع لها في هذه البلدان لتكون جزءا من عملية تكامل رأسي في أعمال تلك المشروعات ذات المصالح الاقتصادية العالمية. وبدا للوهلة الأولى وكأن هذا هو الحل الناجع لمعضلة استعصى حلها، أي معضلة نقل التقانة وتوطينها.

وقد راهنت الحكومات العربية التي اعتمدت هذا المنهج على فكرة أن ازدهار التبادل التجاري والانفتاح على الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا وتشجيعها على الاستثمار لديها وتحسين البنى الوطنية التحتية من شأنه أن يخلق بيئة تؤدي إلى انتقال التقانة، وربما إلى توطينها، بشكل أفضل من الأسلوب السابق القائم على شراء المصانع ووسائل الإنتاج. وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه التشريعات والقوانين إلى انتعاش مالي واقتصادي وإلى تسارع (بدرجات متفاوتة) في معدلات التنمية الاقتصادية في معظم البلدان العربية التي طبقته.

لكن هذا الانتعاش كان مؤقتا بطبيعته، وسرعان ما وصل إلى درجة السكون ومن ثم الانكماش الناتج عن عدم تمكن هذه البلدان من الانخراط الحقيقي والفعال في حركة الإنتاج والتصدير العالمية. والأخطر من ذلك أن سياسات الانفتاح هذه لم تؤد هي أيضا إلى نقل حقيقي للتقانة، ناهيك عن توطينها.

غير أن نظرة متفحصة إلى تجارب تلك البلدان مع الاستثمار الأجنبي المباشر ولا سيما ما يخص فتح فروع للشركات العالمية المتعدية الجنسيات لإنتاج جزء من مكونات المنتجات (الآليات، والإلكترونيات، وصناعة الملابس) ضمن سلسلة الإنتاج الموسعة التي تعتمدها، تبيّن أن الشركات متعدية الجنسيات قد احتفظت لنفسها

بأجزاء عمليات الإنتاج ذات الكثافة المعرفية والمتطلبات العالية في مستوى مهارة الموارد البشرية. غير أنها سمحت لتلك البلدان بأن تنتج (أو تشارك في إنتاج) المكونات الأقل تقدما من الناحية التقانية، أو تلك التي لا تتطلب مستويات عالية من المهارات لدى الموارد البشرية.

ففي تونس، على سبيل المثال، أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تأسيس شركات تتكامل مع صناعات السيارات الأوربية تكاملا رأسيا، وهذا أمر جيد بحد ذاته، ولكن نظرة متمعنة تشير إلى أن هذه الشركات تختص بالأجزاء الأقل تطورا من الناحية التقانية في صناعة السيارات، مثل أغطية المقاعد والتوصيلات الكهربائية. ورغم ذلك يمكننا الحكم على هذه التجربة بمنظور أشمل باعتبارها مدخلا لطريقة جديدة في مقاربة التصنيع ونقل التقانة، أي الانخراط في المنظومة الإنتاجية العالمية، وعدم اللجوء إلى سياسات الحماية المضرة في نهاية المطاف.

سياسات التقانة في البلدان العربية

يقدر الخبراء الاقتصاديون أن أكثر من 45% من تزايد نمو دخل الفرد في الغرب عبر السنوات الماضية يعود إلى التقدم التقاني (المصدر: عماد مصطفى، ورقة خلفية للتقرير). ومن ثم فإن الاستثمار في قطاع البحث والتطوير التقاني قد حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية بالمقارنة مع الاستثمارات في الجوانب الأخرى.

ويرى بعض الباحثين (أنطوان زحلان، 1999) أن جل عمليات التصنيع والاقتناء التقاني التي قام بها العرب خلال نصف القرن المنصرم لم تؤد إلى الفائدة المرجوة. إذ يشار إلى أن العرب قد استثمروا بين عامي 1980 و 1997 أكثر من 2500 بليون دولار في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (البنية الأساسية، والمعدات والتجهيزات)، ولكن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد انخفض خلال هذه الفترة.[2] ويشير ذلك إلى أن هذا الاستثمار لم يرافقه نقل حقيقي للتقانة، إذ أن ما تم هو نقل وسائط الإنتاج وليس نقل التقانة. وانخفاض الإنتاجية في القطاع الصناعي في البلدان العربية موثق، (تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، 2002، 84) كما نجد في القطاع الزراعي في البلدان العربية مثالاً مهماً على انخفاض الإنتاجية، حيث تبين البيانات أن أكثر من 50% من العمالة العربية تعمل في هذا القطاع، على حين لا يشكل ناتجه أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي العربي.

ويشير انخفاض الإنتاجية إلى أن الدول العربية لم تبلغ المستوى المأمول في توطين التقانات التي استوردتها مجسدة في سلع، وهذا طبيعي في ظل غياب سياسات وطنية للعلم والتقانة تؤدي إلى قيام نظم عربية فعالة للابتكار.

إن عدم وجود نظم فعالة للابتكار في البلدان العربية يعني، من الناحية العملية، تبديد الموارد التي استثمرتها هذه البلدان في البنى التحتية الصناعية ورأس المال الثابت (مبان ومصانع وآليات وتجهيزات) والتي لم تحقق النهضة التقانية المرجوة. كما أنها لم تحقق عائدا استثماريا مجزيا، ولم تأت بالثروة التي كانت المجتمعات العربية بأمس الحاجة لها من مصادر غير استنضاب المواد الأولية، ولا التطور الاجتماعي الذي كان من المتوقع أن يرافقها.

إن عدم وجود نظم فعالة للابتكار في البلدان العربية يعني، من الناحية العملية، تبديد الموارد التي استثمرتها هذه البلدان في البنى التحتية الصناعية ورأس المال الثابت.

فالاستثمار في وسائل الإنتاج لا يعني نقلا حقيقيا للتقانة وامتلاكا لها بل يعني زيادة في القدرات الإنتاجية فحسب. وهي زيادة محكومة بفترة زمنية محددة سرعان ما تبدأ بالتلاشي التدريجي نتيجة تقادم التقانة وبطلانها، فتصبح المنتجات والخدمات التي تولدها عديمة الجدوى من الناحية الاقتصادية وغير قادرة على المنافسة في السوق المحلية، في حين تخضع نشاطات الإنتاج العالمية المماثلة في الدول المتقدمة لعملية تطوير تقاني مستمر من قبل نظم الابتكار الخاصة بها. وهذا لا يجري في البلدان العربية التي تحتاج لشراء قدرات إنتاجية جديدة كلما تقادمت تقانات القدرات التي تملكها. ومن شأن ذلك أن يقلل من عائدات الاستثمار العربي إلى حد كبير.

الاستثمار في وسائل الإنتاج لا يعني نقلا حقيقيا للتقانة وامتلاكا لها بل يعني زيادة في القدرات الإنتاجية فحسب.

قضايا السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة في البلدان العربية

يبتعد الواقع العربي الراهن عن الحالة المثال التي تقضي بقيام نسق عربي فعال للابتكار، الأمر الذي يفضي إلى مشكلات مهمة في نقل وتوطين التقانة وفي إنتاج المعرفة بما يسمح بتوليد تقانات جديدة. ونعرض فيما يلي لبعض جوانب هذا الفارق بين الراهن والمثال في مجالي الابتكار وإنتاج المعرفة.

2 مع ضرورة الانتباه إلى أن نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمار في البلدان العربية توجهت إلى مشروعات البنية الأساسية التي كانت، في أغلب الأحوال، بأمس الحاجة إليها، والتي لا يترتب عليها بالضرورة عائد اقتصادي سريع.

تواجه عملية ترويج نتائج البحث والتطوير صعوباتٍ وعقباتٍ أساسية بسبب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية، وقصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الابتكارية .

الروابط بين مؤسسات البحث والقطاعات الإنتاجية

ترويج نتائج البحث العلمي

تُعد عملية ترويج البحث العلمي وتوظيف نتائجه في التنمية من بين المعايير المعتمدة في قياس مدى تحقيق مؤسسات البحث والتطوير لأهدافها، ومن مؤشرات النجاح في تفاعلها مع قطاعات المجتمع المستفيدة من البحث العلمي. إلا أن عملية ترويج نتائج البحث والتطوير تواجه صعوباتٍ وعقباتٍ أساسية في غالبية البلدان العربية لأسبابٍ عديدة، وفي مقدمتها ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية، وغياب أو قصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الابتكارية الهامة التي تتوسط حلقات البحث والتطوير وحلقات الإنتاج والتسويق، والتي يمكن أن تتم في مراكز البحث والتطوير أو في مراكز الإنتاج أو عبر قنواتٍ وسيطة تربط بينهما.

ويتأتى قصور مؤسسات البحث والتطوير في ترويج نتائج البحوث وتحقيق الروابط مع قطاع الإنتاج أساساً عن محدودية الخبرة في مؤسسات البحث والتطوير في المجال الصناعي. كما يعود إلى تدني مستوى المعرفة بالتقانات الصناعية القاعدية، إضافة إلى افتقار العَديد من مراكز البحث والتطوير إلى إمكانات التصميم وإنتاج النماذج، وإقامة وحدات إرشادية تجريبية. كما تعاني هذه المؤسسات من قصور الإمكانات والقدرات التخطيطية والتنظيمية، وأساليب الإدارة المواتية لإدارة التقانة والابتكار، والروابط والتفاعلات مع قطاعات الإنتاج. ومن أسباب هذا القصور النزعة الجامحة لدى العَديد من مؤسسات البحث والتطوير لمكافأة الباحثين وترقيتهم على أساس الأبحاث الأكاديمية وسجل المنشورات العلمية. ويكون من جراء ذلك ابتعاد الباحثين عن الجانب التطبيقي الهادف وعن المساهمة في حل المشكلات التي تواجه القطاعات الإنتاجية، وإنجاز أبحاث تقع ضمن اهتماماتها، ومساعدتها في استيعاب وتطوير التقانات المستوردة ودفع وتيرة الابتكار لديها.

بقي الجزء الأكبر من الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تتم في مؤسسات البحث والتطوير العربية غير مكتمل من حيث الوصول إلى حيز الاستثمار.

نتيجةً لما سَبق، ولاعتباراتٍ أخرى، بقي الجزء الأكبر من الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تتم في مؤسسات البحث والتطوير العربية غير مكتمل من حيث الوصول إلى حيز الاستثمار. مع ذلك بدأت بعض الأقطار العربية باتخاذ خطواتٍ باتجاه اعتماد آليات فاعلة لتوظيف أو ترويج نتائج البحث والتطوير، وفي مقدمتها أسلوب "العقود" في تخطيط أو تنفيذ المشروعات البحثية في الجامعات ومراكز الأبحاث وتوظيف نتائجها في بعض البلدان العربية. وقد أدت هذه الآلية إلى زيادة نسبة البحوث المُنجزة في الجامعات لصالح القطاعات المستفيدة، وساهمت في إيجاد بدائل محلية ملائمة، وفك السر الصناعي لبعض المكونات الصناعية، وتحسين كفاءة أداء الوحدات الإنتاجية وتذليل معوقات الإنتاج. إلا أن حجم هذه التجربة ما زال محدوداً، ففي مصر لم يزد عدد العقود (المشروعات البحثية) التي تم تسويق نتائجها بهذا الأسلوب على 142 مشروعاً خلال الأعوام 1971–1997. ولم يزد عدد المشروعات التي أنجزت بناءً على طلب الجهات المستفيدة على 43 مشروعاً خلال تلك الفترة (عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير).

المؤسسات الوسيطة والداعمة للإنتاج العلمي والتطوير التقاني

إضافةً إلى الروابط المباشرة بين مراكز البحث والتطوير والجامعات من جهة (جانب العرض)، والمؤسسات الإنتاجية من جهةٍ أخرى (جانب الطلب المفترض)، تتعزز جهود البحث والتطوير وتجد طريقها إلى مؤسسات الإنتاج من خلال نماذج مختلفة من المؤسسات والبنى الوسيطة الحكومية أو الخاصة التي يمكن أن تلعب أدواراً تقانية وفنية رئيسية أو داعمة بأحد الاتجاهين أو بالاتجاهين (العرض والطلب) معاً تبعاً لاختصاصاتها وتوجهاتها. ومن بين هذه البنى مراكز البحث والتطوير الصناعي الموجهة أساساً نحو نشاطات هادفة تخدم القطاعات الصناعية بشكل محدد، ومكاتب التصميم أو مؤسسات البحث التعاقدي وحاضنات الأعمال. وفي حين تكاد تغيب مراكز البحث والتطوير الصناعي عن الساحة الصناعية العربية، فإن مكاتب التصميم تكاد تقتصر على قطاع الإنشاءات.

في ظل غياب النشاطات المعقدة التي تنشأ في هذه المؤسسات الوسيطة، في مجالات هندسة التصميم وهندسة المشروعات وهندسة الإنتاج وهندسة العمليات وهندسة الجودة، يبقى البحث والتطوير غير مرتبط بعملية التغيير التقاني. ومن حسن الحظ أن حاضنات الأعمال بدأت تلعب دوراً متنامياً في الدول العربية.

ومن البديهي أن التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال الاستثمار في الأصول المعرفية، يحتاج إلى منظومة مالية ومصرفية مساندة له تسمح له بأن يزدهر في بيئة ملائمة. وهذا يشمل تطوير نظم الاستثمار المُخاطر بأنواعه في مجال

الصناعات الجديدة المبنية على المعرفة والتقانة الحديثة. وتشمل مؤسساتُ دعم الاستثمار المُخاطر مؤسساتٍ مثل بنوك الاستثمار المخاطر، وبنوك أو مؤسسات رأس المال التطويري، وصناديق إقلاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق دعم الابتكار، وصناديق الائتمان من أجل الابتكار، وصناديق توظيف العلماء والباحثين في الصناعة وفي القطاع الخاص وأمثالها. وكل هذه المؤسسات تعد من المؤسسات الوسيطة التي تؤدي إلى الربط بين البحث والتطوير من جهة والإنتاج والخدمات من جهة أخرى.

دور المنظم الإبداعي وحاضنات[3] التقانة والأعمال

تتحول البلدان العربية حثيثا لتأسيس اقتصاد السوق الحر. غير أن جني ثمار اقتصاد السوق الحر، خاصة في ميدان الكفاءة الاقتصادية، يقتضي شروطا مهمة يأتي على رأسها ضمان التنافسية، وتبلور كتلة حرجة من المنظمين الإبداعيين الذين يتحملون مخاطر في ارتياد مجالات جديدة في توليد التقانة وإنتاج السلع والخدمات. وما زال كلا الشرطين بعيدا عن الاكتمال في البلدان العربية. ويتطلب تحقق كليهما تآزر توليفة مركبة من الأسباب تمتد عبر النسيج المجتمعي بكامله، من نسق التنشئة والقيم المجتمعية إلى بيئة السياسات العامة والبنى المؤسسية الداعمة لها من التعليم إلى مؤسسات التمويل. ما برحت هذه التوليفة غير مكتملة في البلدان العربية. فما زال نسقا التنشئة والقيم ونظم التعليم تحض كلها على توقي المخاطرة. وما زال معمار التمويل في البلدان العربية ضعيفا. ويتجلى هذا الضعف بصورة خاصة، أولاً، بتمويل المشروعات الصغيرة والصغرى، وكثرة من المشروعات المُجدّدة تبدأ هكذا، خاصة في مجال تقانات المعلومات والاتصال. كما يبدو هذا الضعف، ثانياً، بتمويل رأس المال المخاطر.

وتمثل الحاضنات نمطاً جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقاناتهم المبتكرة وتسويقها. وينطلق مفهوم الحاضنات من اعتبار المشروع الصغير أو الفكرة المبتكرة بحاجة إلى رعاية وبيئة مساعدة تمكن من اكتساب مقومات النجاح والنمو والاستمرار قبل الانطلاق إلى البيئة الحرة لإقامة مشروعاتٍ اقتصادية تنطلق من النشاطات والأعمال المطورة والمنجزة في الحاضنة.

وقد ازداد الاهتمام بحاضنات الأعمال في البلدان العربية منذ بدأت المحاولات والتجارب في الأردن في عام 1989 وفي مصر في عام 1994. وحديثا شرع في إقامة حاضنات إدارة الأعمال في تونس (1999)، وفي الإمارات العربية– أبو ظبي (2000). وتظهر في البلدان العربية الأخرى أنشطة حاضنات التقانة والأعمال في خططها لدعم القدرات التقانية، أو في برامج الدعم المتنوعة التي تقدمها إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتظل تجارب مصر والأردن وتونس مثالا على تطور هذا النشاط في البلدان العربية. فقد أقام الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، انطلاقا من مبادرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1992، شبكة رئيسية للحاضنات كجزء من برامجه لتطوير المشروعات الصغيرة وتوليد الدخل. وينفذ برنامج الحاضنات اتحاد الحاضنات المصرية، وهو جمعية غير حكومية تأسست في عام 1995 لهذا الغرض. وقد بحث الاتحاد في جدوى إقامة 37 حاضنة أعمال ومراكز دعم التقانة والخدمات لها في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لهذا النشاط، أقيمت تسع حاضنات ومراكز تقانة في مختلف المحافظات في مصر، وهناك الكثير قيد التنفيذ أو التخطيط. وفي الأردن أقامت مجموعة التقانة الأردنية سبع عشرة شركة مستقلة في مختلف الحقول التقانية.

الاستثمار الأجنبي

تقدم القول إن سياسات التصنيع التقليدية السابقة لم تؤد إلى نقل وتوطين للتقانات كما لم تؤد إلى دفع عجلة التنمية. كما أن التوجهات الجديدة للبلدان العربية والخاصة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد لا تؤدي الغاية المرجوة منها إذا لم يخطط لها بشكل سليم وعلى ضوء فهم الشروط الأساسية لخلق بيئة تدفق معرفي تساهم في تعزيز نسق الابتكار في البلدان العربية. وتظل الحلقة الأساسية والأكثر أهمية في عملية نقل وتوطين التقانة هي أنشطة البحث والتطوير، التي تسمح بانتقال البلدان العربية من مرحلة النقل المعيب إلى التوطين، ومن ثم إلى مرحلة التوليد والمشاركة الفعالة في المنظومة التقانية العالمية. ولا مندوحة عن الاعتراف بأن هذه الحلقة هي الحلقة الغائبة أو الأكثر ضعفا في منظومة الابتكار في جميع البلدان العربية.

إن جني ثمار اقتصاد السوق الحر، خاصة في ميدان الكفاءة الاقتصادية، يقتضي شروطا مهمة يأتي على رأسها ضمان التنافسية، وتبلور كتلة حرجة من المنظمين الإبداعيين الذين يتحملون مخاطر في ارتياد مجالات جديدة في توليد التقانة وإنتاج السلع والخدمات.

3 Incubators.

وإلى أن تتمكن البلدان العربية من تطوير منظومة الابتكار فيها وتفعيل مكوناتها المختلفة لتصبح في نهاية المطاف رافدا مهما من روافد منظومة المعرفة العربية، فإن عمليات نقل التقانة وتطويرها باللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ستظل عرضة للعثرات ولن تتجاوز حدودا تقانية معينة. كما أنها لن تستطيع أن تلعب دورا في نقل الاقتصاد العربي الريعي الطابع إلى اقتصاد مرتفع القيمة المضافة، ناهيك عن اقتصاد المعرفة، بما يسمح بتنمية إنسانية في الوطن العربي.

الجدول 5-1

حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية 2000/2001 (ملايين الدولارات)

البلد	2000	2001
الأردن	*39	*169
البحرين	358	92
الجزائر	438	1196
السعودية	1884-	20
السودان	392	574
الكويت	16	40-
المغرب	201	2658
تونس	779	486
عمان	23	*49
قطر	*252	*237
لبنان	*298	*249
مصر	1235	510
ليبيا	142-	101-
سورية	270	*205
الإمارات	*260	*156-
اليمن	201-	*205-

* الأرقام تقديرية

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد UNCTAD. تقرير الاستثمار العالمي 2002.

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين التقانة في الدول العربية

يشير بعض الخبراء العرب إلى إخفاق الدول العربية في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويله إلى عامل معزز لنقل التقانة وتوطينها، وإلى عدم القدرة في التفاوض على عقود إدارة واستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر بما يسمح بالاستفادة من تلك الاستثمارات لأغراض نقل التقانة وتوطينها. هذا على الرغم من أن هناك أدلة مقنعة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل التقانة دوليا (عماد مصطفى، ورقة خلفية للتقرير).

من ناحية، لم تنجح الدول العربية في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأي منها لا يرد في قائمة الدول العشر الأولى الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا حتى في قائمة الدول النامية العشر الأولى الأكثر جذبا لتلك الاستثمارات. ويبين الجدول 5-1، قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول العربية حول العام 2000.

ونلاحظ أن هذه الأرقام هزيلة حقا، باستثناء المغرب في العام 2001 حيث بيع 35% من أسهم شركة الاتصالات المغربية بقيمة 2,7 مليار دولار إلى مستثمر أجنبي، مما رفع التدفق الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكنها عملية غير متكررة أو مستمرة بطبيعتها.

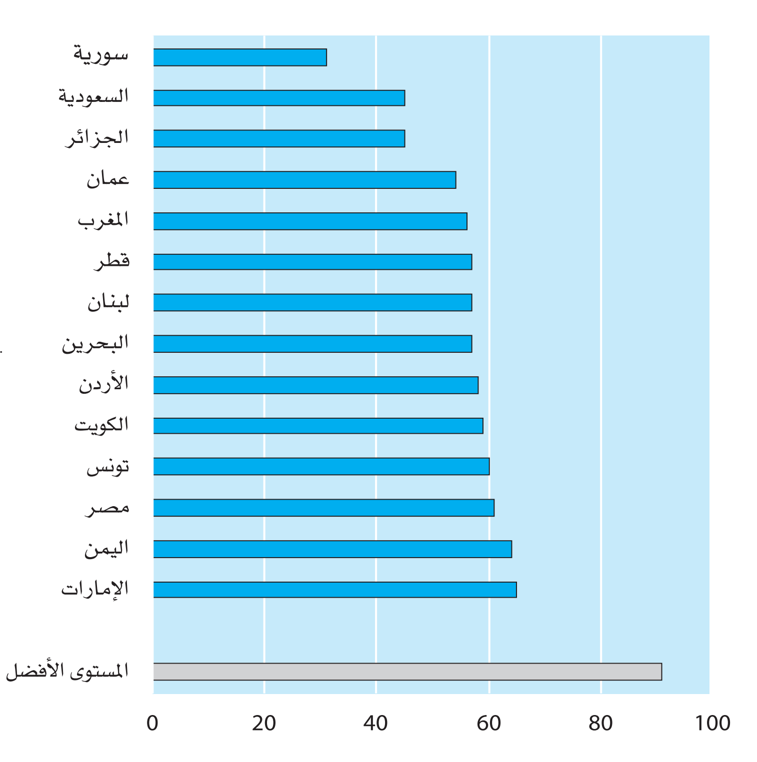
ويتيح تقييم مناخ الاستثمار في البلدان العربية مدخلا لتفسير قلة تدفق الاستثمار الأجنبي إليها، شكل 5-2، حيث يقل بدرجة واضحة في جميع البلدان العربية التي توافر لها تقييم، عن المستوى الأفضل.

وتلجأ تونس ومصر إلى سياسات نشطة في محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في تعزيز عملية نقل التقانة. ففي تونس مثلا، فإن جميع الاستثمارات التي تهدف إلى حفظ الطاقة، وتطوير البحوث، وإنتاج وتسويق الطاقات المتجددة، يحق لها حسم على ضرائب الاستيراد بمقدار 10% وتعليق ضريبة القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات

لم تنجح الدول العربية في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل 5-2

تقييم مناخ الاستثمار في بعض البلدان العربية، 1999



المصدر: وحدة استخبار مجلة "الاقتصادي" Economist Intelligence Unit، 1999.

والمواد المستوردة التي لا يوجد بديل محلي عنها.

وتعتمد فلسفة تونس في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالي لتأهيل الموارد البشرية لديها (ربع الميزانية العامة للدولة مخصصة للتعليم والتدريب) مع التركيز بالدرجة الأولى على الاختصاصات التقانية، ولا سيما تقانات المعلومات والاتصالات. وخلاصة الأمر أن تونس التي أطلقت مبادرة وطنية لرفع المستوى التقاني، وأسست منظمة خاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والترويج للاستثمار الأجنبي، تعد مثالا لدولة عربية أدركت أنه لا بد لها من سياسة نشطة وموجهة على أعلى المستويات.

وعموما، فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا في العام 2001، كما ظلت أهم أنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة محصورة في شطرها الأعظم بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وجنوب شرق آسيا. وبينما يواصل صانعو السياسات والخبراء العرب الجدل حول فائدة ومخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الدول العربية في حقيقة الأمر تظل على هامش هذا النشاط الاقتصادي العالمي ولا تشكل إلا جزءا يسيرا جدا منه. وسواء أدى هذا النشاط إلى نقل وتوطين للتقانة أم إلى مجرد إيجاد فرص عمل وخلق حركية جديدة في الاقتصاد والتقانة في الساحة العربية، فإن الحديث عن توسيع مشاركة الدول العربية في هذا النشاط لا يزال بعيدا عن أن يصبح معلما بارزا من معالم حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي.

وتتحدث الدول العربية كثيرا عن جذب الاستثمارات العالمية عبر منحها التسهيلات الضريبية وترويجها للميزات التنافسية. ولكنها تتجاهل أن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يرتبط بمجموعة عوامل مختلفة، مضمنة في نسق الابتكار السابق الإشارة إليه، والذي يساعدنا على تقويم العوامل التي تؤدي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في حقول التقانة والتصنيع. فالمكونات المختلفة لنسق الابتكار يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حقول التقانة والتصنيع، ولا سيما التصنيع القائم على التقانات المتقدمة (وهذا يفسر أهمية عوامل مثل توافر القوى البشرية المؤهلة ومستوى مهاراتها).

إن النمو الاقتصادي القائم على أنشطة البحث والتطوير هو وحده القادر على دفع عجلة التنمية بشكل متسارع، وبشكل يسمح بتضييق الفجوة القائمة بين اقتصادات الدول النامية والدول المصنعة. فالنمو لا يحدث نتيجة تراكم الموارد (وهي النظرة التقليدية التي كانت قائمة سابقا في البلدان العربية) بل نتيجة تحسين الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة في العمليات الإنتاجية.

ومن المفيد أن نلاحظ هنا أن معظم الأنشطة التجارية في البلدان العربية هي تجارة بين الصناعات في الخارج والمستهلكين (أو الوكالات التجارية المستوردة) في الداخل. وإذا كانت منظمة التجارة العالمية تدعو إلى المزيد من التبادل التجاري بين دول الشمال ودول الجنوب لما تراه من فوائد ستعود على الجانبين، فإن علينا الانتباه إلى أن التجارة بين الصناعات والمستهلكين لا تعود بالنفع إلا على طرف واحد من طرفي المعادلة التجارية. وأما العلاقات التجارية التي تؤدي إلى دفع عجلة التنمية، فهي التجارة بين الصناعات والتي تلعب دورا كبيرا في نقل التقانة، وتتسبب في قدر مهم من التدفق المعرفي. وبما أن التجارة بين الصناعات أكثر كثافة بين الدول الصناعية بعضها مع بعض، وهي شبه منعدمة بين تلك الدول والبلدان العربية، فإن التجارة بين البلدان العربية والدول المصنعة لا ينتظر أن تؤثر كثيرا في نقل التقانة إلى البلدان العربية.

كما يجب مراعاة أنه عندما تقوم الشركات المتعدية الجنسيات باستثمارات مباشرة في إحدى الدول النامية فإنها عادة ما تميل إلى أن تحتفظ بالتقانة والمعرفة ضمن الشركة نفسها ولا تحفل ببث المعرفة والخبرة وتوطين التقانة- المعرفة في عموم المجتمع المضيف. ويوجب ذلك على البلدان العربية أن تقوي من منظومة الابتكار المحلية حتى تضمن التحول إلى اقتصاد المعرفة.

دور الدولة وصياغة سياسات العلوم والتقانة

إن نقل التقانة وتوطينها يتطلب من الدول العربية إعادة النظر في فهمها لدور استثماراتها التي تخصصها للتنمية، والتحول من النظرة التقليدية للاستثمار في الأصول المادية (بنى تحتية، ومبان ومعدات وتجهيزات) إلى الاستثمار في الأصول غير المادية (المعارف والبشر). وبدون زيادة الاستثمار زيادة كبيرة في الأصول غير المادية، فلن تتمكن البلدان العربية من خلق نظم وطنية للابتكار قادرة على أن تقوم بالدور المتوقع منها خدمة للتنمية الإنسانية.

تخضع مؤسسات وفعاليات البحث والتطوير

عندما تقوم الشركات المتعدية الجنسيات باستثمارات مباشرة في إحدى الدول النامية فإنها عادة ما تميل إلى أن تحتفظ بالتقانة والمعرفة ضمن الشركة نفسها ولا تحفل ببث المعرفة والخبرة وتوطين التقانة- المعرفة في عموم المجتمع المضيف.

بدون زيادة الاستثمار زيادة كبيرة في الأصول غير المادية، فلن تتمكن البلدان العربية من خلق نظم وطنية للابتكار قادرة على أن تقوم بالدور المتوقع منها خدمة للتنمية الإنسانية.

تتعاظم الحاجة لتفعيل دور الدولة في دعم وتطوير العلوم والتقانة ومؤسساتها كلما كانت القدرات العلمية والتقانية والابتكارية المحلية ضعيفة، كما هو الحال في معظم البلدان العربية.

لا زال الإنفاق الحكومي يتحمل العبء الأعظم لتمويل مؤسسات العلم والتقانة، رغم عدم كفايته المطلقة.

والأنشطة المرتبطة بها لمؤثرات عديدة ذات منشأ حكومي ضمن البيئة المحلية. ويمكن لهذه، تبعاً لمضامينها، أن تكون محفّزاً أو عائقاً أمام تطويرها وكفاءة أدائها وحجم وسوية إنجازها وتحقيقها لأهدافها وغاياتها. وفي مقدمة هذه المؤثرات، السياسات والتشريعات والتوجهات الحكومية على أصعدةٍ مختلفة بما فيها النقدية والمالية والضريبية والقانونية. ومن هذه السياسات ما يرتبط بالعمالة وإشادة البنى التحتية العامة، والتعليم والصحة، والضمانات الاجتماعية. وهناك السياسات الخاصة بالقطاعات التنموية كالصناعة والزراعة والاتصالات وشبكات المعلومات والطاقة، والسياسات والتشريعات الخاصة بالاستيراد والتصدير، ومبادرات التوعية المجتمعية بأهمية العلوم والتقانة وضرورة دعمها.

وإذا أضفنا إلى كل ذلك دور الدولة في إقامة البنى الأساسية العلمية والتقانية وفي إقامة مراكز البحث والتطوير المحلية المستقلة أو المرتبطة بالجامعات والوزارات، وفي دعم وتمويل هذه المراكز وبرامجها، إضافةً إلى دعم تأهيل وتدريب وتنمية مهارات القوى العاملة في هذه المراكز بشرائحها المختلفة، تتضح الانعكاسات بالغة الأهمية لما تقوم (أو لا تقوم) به الدولة على جميع هذه الأصعدة المختلفة. وتتعاظم الحاجة لتفعيل دور الدولة في دعم وتطوير العلوم والتقانة ومؤسساتها كلما كانت القدرات العلمية والتقانية والابتكارية المحلية ضعيفة، كما هو الحال في معظم البلدان العربية.

ولا بدَّ من التعامل مع الطيف الواسع من المسائل المطروحة ضمن إطار سياساتٍ واستراتيجياتٍ شاملة تتم بلورتها وصياغتها واعتمادها على المستويين القطري والإقليمي في الوطن العربي.

وقد بُذلت جهود مركزة في الآونة الأخيرة لصياغة سياساتٍ وطنية للعلوم والتقانة، تتفاوت من بلدٍ إلى آخر من حيث شموليتها وتكاملها واستيعابها لمجمل العناصر المطلوبة. ولما أتت قوى الدفع لصياغة هذه الوثائق أساساً من الجهات الحكومية ومراكز الأبحاث والجامعات، فقد عكست الوثائق الناتجة، بشكلٍ عام، اهتمامات جانب العرض ومُتطلباته بدلاً من جانب الطلب (قطاع الأعمال والدولة والمجتمع المدني). ونتيجةً لذلك، بقيت سياسات العلوم والتقانة والابتكار المرتبطة بالتنمية الإنتاجية مبهمةً وغير معلنة أو مصرح بها.

وتجدر الإشارة أنه، في الدول العربية التي نجحت في إعداد سياسة علوم وتقانة متناسقة، لا يزال الإنجاز محدوداً في صياغة توجهات وخطط استراتيجية وتنفيذية شاملة. وتبرز في هذا الصدد الحالات الخاصة التي تمثلها كلٌ من مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات التي اتخذت خطواتٍ نحو إطلاق مبادراتٍ ذات أهدافٍ محددة وواضحة المعالم في مجال العلوم والتقانة.

ومن الملاحظ أن بعض البلدان العربية قد أنشأت منذ أعوامٍ أجهزةً مركزية لتخطيط ورسم سياسات البحث العلمي، كما كُلف بعضها بالتنسيق بين المؤسسات البحثية المتخصصة، وارتبط بعضها الآخر بمراكز بحثية خاصة به. وفي حالاتٍ أخرى تولت وزارات التعليم العالي والبحث العلمي مهام رسم السياسات العلمية. كما لوحظت حالة من عدم الاستقرار في العَديد من هذه التجارب، حيث أُلغي بعضها وخضع بعضها الآخر لتقلباتٍ هيكلية متكررة. وفي هذا الوضع دلالةٌ واضحةٌ على أن التوجهات والصيغ الهيكلية المعتمدة بقيت شكليةً على وجه العموم وغير ناضجةٍ، ولم يتم التعامل بالعمق في مضمون المسائل المعقدة المثارة في هذا المجال.

كذلك بقيت المفاهيم والممارسات مجمدة، ولسنواتٍ طويلة، ضمن قوالب ثابتة قليلة التأثر بالتطورات المستجدة في الدول المتقدمة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. إنَّ هذا الجمود والقصور في تطوير المفاهيم والممارسات يعكس جانباً آخر لحالة الضعف في منظومات العلوم والتقانة والابتكار العربية، وإلا لخضعت لتيارات التغيير بحكم الحاجة، كما تم ويتم في الدول المتقدمة، سواء على مستوى المفاهيم أو على مستوى الممارسة.

الحاجة إلى دعم قوي لتمويل البحث والتطوير عبر إنشاء صناديق عربية متخصصة، قطرية وقومية

لا زال الإنفاق الحكومي يتحمل العبء الأعظم لتمويل مؤسسات العلم والتقانة، رغم عدم كفايته المطلقة.

وبالرغم من التوجه المحمود في زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على مراحل التعليم الأولى في العديد من الأقطار العربية، مازالت هناك حاجة ماسة إلى زيادة ملموسة في حجم الإنفاق الكلي على باقي الأنشطة العلمية والتقانية سيصعب على الحكومات تمويلها بمفردها. وقد لا يكون ذلك بحد ذاته مبررا لإنشاء صناديق قطرية وقومية مخصصة لأنشطة العلم والتقانة. بل إن المبرر الأقوى هو الحاجة إلى مؤسسات تمويل

متخصصة تهدف، في المقام الأول، إلى المساعدة في إحداث التغيرات النوعية المطلوبة في السياسات والأنشطة العلمية والتقانية في الأقطار العربية، وعلى الأخص تلك التي تعمل على تنشيط الطلب على مخرجات المؤسسات العلمية والتقانية العربية.

والآن، وبعد مرور أكثر من 25 عاما على المحاولة التي بذلت لغرض إنشاء "الصندوق العربي للتنمية العلمية والتكنولوجية"، وما تلاها من محاولات ومبادرات قطرية وقومية متعددة، فإن المنطقة لا تزال تفتقر إلى المؤسسات التمويلية المتخصصة في مجال التنمية العلمية والتقانية. ويجدر التنويه في هذا المجال ببعض الاستثناءات القطرية، مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في الكويت ومدينة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

ومن دون الإقلال من شأن ما قدمته وتقدمه بعض مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والعالمية في هذا المجال (مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية)، إلا أن أولويات هذه المؤسسات وطبيعة تشكيل أجهزتها الفنية لم تُتح لها القيام بدور مؤثر وحاسم لإحداث النقلة النوعية المطلوبة. كما أن المؤسسات الدولية المتخصصة – مثل "اليونسكو"– تعاني بدورها من نقص حاد في إمكانياتها المادية والبشرية، ولم ولن يتسنى لها على هذا الأساس أن تؤدي الدور المؤثر المطلوب في المستقبل المنظور.

والملاحظ كذلك أنه بالرغم من الزيادة الملحوظة في المساعدات الإقليمية والدولية، الفنية منها والمالية، لبعض الدول العربية في السنوات الأخيرة، إلا أن الجُلَّ الأعظم من هذه المساعدات وجه لدعم تصحيح السياسات الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد وتطوير البنى الأساسية علاوة على المساعدات الإنسانية والخدمات الاجتماعية. أما في المجالات التعليمية فاقتصرت المساعدات على إصلاح وتطوير التعليم الأساسي وعلى الأخص رفع نسبة الالتحاق وتعليم الفتيات في الريف. كما أن نسبة ضئيلة جدا من هذه الموارد والمساعدات الإقليمية والدولية خصصت لأغراض التنمية العلمية والتقانية، ووُجِّه معظمها للمشروعات المتعلقة بالحفاظ على البيئة.

ومن هنا يتبين، أنه بالرغم من التطورات والتحولات الكبيرة التي طرأت على الساحتين العربية والعالمية، فإن العديد من المبررات التي أوجبت اقتراح إنشاء صندوق عربي للعلم والتقانة قبل أكثر من خمسة وعشرين عاما لازالت قائمة، بل إن هناك مبررات مستجدة توجب ذلك. فإن تلك التحولات الجديدة والتحديات الجذرية القائمة والفرص الواعدة تستوجب العمل أولا على استحداث صناديق قطرية بوسائل وقنوات تمويل مبتكرة (على غرار معهد الكويت للأبحاث العلمية مثلا). كما تستدعي إعادة النظر في الكثير من أغراض ومهام مثل هذا الصندوق القومي بحيث يكون أكثر تحديدا وتركيزا في أغراضه ومهامه بما يتفق مع المعطيات التي استجدت، وعلى الأخص التحولات والتحديات العالمية والإقليمية، ويدعم ويكمل دور الصناديق القطرية المطلوب استحداثها.

الإطار 5-1

معهد الكويت للأبحاث العلمية – مثال رائد للمبادرات القطرية الأهلية

يمثل معهد الكويت للأبحاث العلمية نموذجا رائدا يمكن الاقتداء به في إنشاء الصناديق القطرية الأهلية – بدعم وحفز حكومي. وقد أنشأ هذا المعهد عام 1978 بمبادرة من أمير الكويت الحالي، حين كان ذلك الوقت رئيسا للوزراء، وغرفة تجارة وصناعة الكويت. وبمقتضى سند أميري، تقدم الشركات الكويتية المساهمة 5% من أرباحها الصافية سنوياً (جرى تخفيضها إلى 2% ثم إلى 1%) إلى صندوق المعهد المتراكم الذي تقدر موجوداته حالياً بما يقارب المليار دولار. ويصرف المعهد من ريع الصندوق فقط حوافز ومكافآت للأنشطة العلمية في الكويت والوطن العربي، لعل أشهرها جوائز الكويت العلمية الخمس التي تمنح للعلماء العرب سنويا.

المصدر: عدنان شهاب الدين، ورقة خلفية للتقرير.

وُجِّه الجُلُّ الأعظم من المساعدات الإقليمية والدولية لدعم تصحيح السياسات الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد وتطوير البنى الأساسية ولم يوجه بشكل كافٍ لأغراض التنمية العلمية والتقانية.

ويمكن أن نتصور أن بعض الأغراض الرئيسية التي يمكن أن تكون من أولويات مثل هذا الصندوق المقترح هي:

- المساعدة في رسم السياسات وتشريع الحوافز وخلق الآليات التي تشجع في زيادة الطلب على مخرجات مؤسسات العلم والتقانة.
- مساعدة بعض المؤسسات العلمية والتقانية العربية المؤهلة لأن تصبح مراكز متميزة إقليميا وقادرة على المنافسة العالمية.
- دعم الدراسات والبحوث والمشروعات التي تركز على إيجاد حلول علمية عملية لرفع الجوانب النوعية في مؤسسات التعليم والعلم والتقانة.
- مساعدة مؤسسات التعليم العام والتعليم الجامعي في الأخذ بالإمكانات الهائلة التي تتيحها تقانات المعلومات والاتصالات لتحسين وتطوير مخرجات التعلم والبحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجاتها.

الإطار 5-2

الصندوق العربي للتنمية العلمية والتكنولوجية: محاولة لم يكتب لها النجاح

نشأت في العام 1976 أهم محاولة جادة لإنشاء صندوق قومي عربي للعلم والتكنولوجيا. وكادت أن تنجح آنذاك لتوافر عدة عوامل إيجابية نذكر منها: توافر الموارد المالية نسبياً من عائدات تصدير النفط المجزية والإيمان بأهمية العمل العربي المشترك.

وكان مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (كاستعرب) قد أوصى في اجتماعه المنعقد بالرباط عام 1976 بإنشاء صندوق عربي يتولى المساعدة في تمويل الأنشطة العلمية والتكنولوجية.

عهدت لجنة المتابعة الوزارية الدائمة المنبثقة عن المؤتمر إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية بإعداد دراسة الجدوى الفنية ومشروع اتفاقية لإنشاء "صندوق عربي للإنماء العلمي والتكنولوجي".

وحددت وثيقة إنشاء الصندوق المقترح الهدف الأساسي في "إيجاد جهاز يعمل على مساعدة الدول العربية في جهودها الرامية إلى التغلب على تخلف قدراتها العلمية والتكنولوجية وتبعيتها وهامشية نشاطها والعمل على تكريس هذه القدرات لخدمة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي".

وحدد المشروع كذلك ترجمة هذا الهدف إلى عدد من الأغراض يقترح أن تشمل تقديم المساعدات المالية والفنية في كل من الميادين التالية:

- رسم السياسات المناسبة في حقول الإنماء العلمي والتكنولوجي.
- تسخير استخدام الطاقات العلمية والتكنولوجية المتوفرة بالفعل.
- العمل على تدعيم هذه الطاقات وتطويرها.
- تكثيف استخدام الخدمات التي يمكن ان تقدمها العلوم والتكنولوجيا لمختلف فروع الانتاج.
- تشجيع نقل المناسب من المعارف العلمية والتقنية من الخارج والعمل على تحديد الشروط والأوضاع التي يتم على أساسها هذا الانتقال.
- تدعيم المبادرات الخاصة بالتعاون العربي في حقل التكنولوجيا.

وقد بينت دراسة جدوى المشروع آنذاك أن نطاق الأغراض والمهام متسع جداً بحيث يصعب على الصندوق مواجهتها بالكامل. لذا كان لزاما على الصندوق تحديد أولويات للعمل على ضوء أولويات الدول الأعضاء. واقترح كذلك أن ينهج الصندوق بشأن الأساليب التي يختارها لمساندة المشاريع العلمية والتكنولوجية سياسة مرنة تشمل بصفة عامة تقديم المنح والإعانات المالية وتوفير الخدمات الفنية والقروض.

واقترح كذلك أن يركز الصندوق جهوده على مساندة مشروعات معينة أو برامج محددة تتضمن مجموعة من المشروعات ولا يخوض سبيل التمويل العام لاحتياجات المؤسسات العاملة، وان يحرص الصندوق على الطابع التكميلي لما يقدمه من إعانات وقروض.

وأقترح أيضا أن الحد الأدنى لتحقيق هدف الصندوق هو أن يزود برأسمال إجمالي يعادل نحو 150 مليون دينار كويتي، وان يعتبر هذا المبلغ أصلا موقوفاً على أغراض الصندوق فلا يمس جوهره، ويستثمر في أصول مالية مأمونة بحيث يشمل الدخل المتحقق منها الموارد الفعلية الموضوعة تحت تصرف الصندوق لمباشرة أنشطته.

وبالرغم من الوفرة المالية المتاحة نسبيا في بعض الأقطار العربية في نهاية السبعينات والالتزام المعلن لبعض هذه الدول بالمساهمة في رأسمال الصندوق، إلا أن الخلافات السياسية حول أسلوب إدارة أعماله ومقر الصندوق حالت دون إنشائه في تلك الفترة. ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة مع بداية الثمانينات (انحسار الموارد المالية من تصدير النفط والوهن الذي أصاب العمل العربي المشترك)، فتر الحماس، وغض النظر عن إنشائه.

المصدر: عدنان شهاب الدين، ورقة خلفية للتقرير.

تواصل مؤسسات البحث والتطور عربياً ودولياً

إن نجاح العمل العلمي والتقاني الهادف لإيجاد حل لمسألةٍ بحثية أو تطويرية، والذي يُمارسه العلماء والباحثون، مرهونٌ إلى حدٍ كبير بتوافر أنماط مختلفة من الشبكات الرابطة داخلياً وخارجياً. وقد أظهرت بعض الدراسات أن حوالي نصف المُدخلات المتوجبة لحل مسألةٍ علمية محددة ترد من مصادر غير متوقعة. لذلك فإن العلماء المنتجين عادةً ينتمون إلى أشكالٍ متنوعة من الشبكات توفر لهم أقنية يدعمون من خلالها معارفهم وخبراتهم.

لقد بذلت بعض مؤسسات البحث والتطوير العربية خلال العقدين الماضيين مساعي لتطبيق علاقات شبكية بهدف تفعيل أدائها وتطوير ناتج عملها. إلا أن ما تم تحقيقه على المستوى القطري والعربي كان محدوداً بينما كانت المبادرات على المستوى الدولي أكثر نشاطا.

التواصل بين مؤسسات البحث والتطوير على المستوى العربي محدود بشكل عام، وإن تم فهو ظرفي وآني ولا يتسم بالاستدامة.

ومن بين المؤشرات ذات الدلالة المنشورات العلمية. ففي عام 1995، على سَبيل المثال، كان عدد المنشورات العلمية الصادرة عن علماء من المغرب والجزائر وتونس 1205 نشرة، وكان من بينها 769 نشرة تتضمن مساهمة مشتركة مع علماء من خارج القطر الواحد، لكن 7 فقط من هذه النشرات تضمنت مساهمة مشتركة لباحث من قطر مغربي آخر. ومن بين هذا العَدد المحدود كانت هناك نشرة واحدة فقط لم تتضمن مساهمة مع شريك من الدول الغربية. فمن الواضح أن العلماء من دول المغرب قد اندمجوا وبعمق في المجتمع العلمي الدولي، إلا أنهم على ما يبدو غير مندمجين بقدرٍ كافٍ ضمن بيئاتهم العلمية القطرية أو الإقليميّة، حيث كان مستوى التعاون العلمي محدوداً، بما في ذلك تبادل الخبرات والمعلومات.

أما بالنسبة لدول مجلس التّعاون الخليجي، فالحال لا تختلف عما سَبق. ففي العام نفسه، كانت نسبة النشرات التي يشترك فيها باحثون من دول مجلس التّعاون 3 % من مجمل النشرات التي تضمنت مساهماتٍ مشتركة، وتلك المتضمنة مساهماتٍ مشتركة عربيةٍ 15% من هذا المجمل، مما يشير إلى أن الجامعات ومراكز البحوث بدول مجلس التعاون الخليجي توظّف باحثين من جامعاتٍ عربية أخرى، بينما يقع الجزء الأكبر من المساهماتِ المشتركة خارج حدود البلدان العربية. (المصدر: عمرو ارمنازي، ورقة خلفية للتقرير).

أما بالنسبة لدول المشرق العربي (من غير دول مجلس التّعاون الخليجي) فكانت نسبة المساهمات المشتركة التي تتضمن علماء من الدول المتقدمة 25 % من المجمل. وبما أن حجم نشاطات البحث والتطوير في أي بلدٍ عربي هو أصلاً محدود، فمن المنطقي توقع أن يؤدي التّواصل الشبكي مع علماء عرب آخرين إلى تعويض جزئي عن هذا المستوى المنخفض من النشاط. كما أن الدول العربية تواجه عدداً كبيراً من التّحديات التقانية والفنية المشتركة التي يمكن حلها بشكل فعّال عبر التّعاون. ففي المجال الحيوي لعلوم الميَاه مثلا، هناك طيف من المشكلات التي يمكن معالجتها عبر أنشطة بحثية مشتركة. لكن هذه الأنشطة لا تزال ضعيفةً، ويمكن تعزيزها بشكل ملحوظ إذا تكاملت الجهود المجتزأة القائمة في كّل قطرٍ عربي وتم تبادل التجارب والخبرات فيما بينها.

وفي إطار التّواصل الدولي لمؤسسات البحث والتطوير العربية، يجدر التّنويه بجانبٍ مهم غير مستثمر بفعاليةٍ بعد، وهو التّواصل مع العلماء والتقانيين العرب في المغترب، ومن خلالهم مع مؤسسات البحث والتطوير والجامعات التي يعملون فيها أو لهم علاقات عمل معها. وهناك عدة أطر مؤسسية قائمة حالياً لدعم هذا النمط من التواصل، أحدها برنامج "توكتن" الذي يديره

إن التواصل بين مؤسسات البحث والتطوير على المستوى العربي محدود بشكلٍ عام.

الإطار 5-3

المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا: مبادرة أهلية لدعم البحث والتطوير في الوطن العربي

من المبادرات الحديثة الواعدة، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا التي أُسِّست عام 2000 في إمارة الشارقة بهدف تشكيل ائتلافٍ بين العلماء العرب من داخل الوطن العربي وأولئك المغتربين الذين أخذوا مواقعهم في مؤسسات العلوم والتقانة والجامعات في المغترب. وتسعى المؤسسة الآن لتصبح مؤسسة عربية جامعة لتقديم المنح العلمية في إطار نظام مراجعة علمية شاملة من قبل العلماء. وقد أمّنت المؤسسة تمويلاً سَمح لها بالإقلاع بنشاطاتها، وإقامة ملتقيين علميين موسعين عام 2000 وعام 2002 جمعا عدداً كبيراً من العلماء والباحثين العرب من البلدان العربية ومن المغترب. ومن أولويات المؤسسة إقامة روابط مستدامة مع المختبرات الغربية وتمويل القيام ببحوثٍ مشتركة بين علماء من الوطن العربي ومن خارجه، ومساندة ودعم باحثين عرب مقيمين في المغترب.

المصدر: عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير.

الإطار 5-4

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

إن "الأكاديمية" معهد فريد فى المنطقة نشأ للتدريب في مجال النقل البحري وتطور ليصبح جامعة تكنولوجية متميزة للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

بدأت الأكاديمية العربية للنقل البحري في العام 1972 كمشروع إقليمي يقدم التعليم والتدريب البحري لتأهيل الملاحين في ثلاثة اتجاهات: الملاحة، والهندسة البحرية، والدراسات التجارية، بالإضافة إلى تدريب البحارة. وقد تطور عدد الطلاب من 733 في العام 1972، ليتجاوز 2500 بحلول العام 1984.

وخلال السنوات التالية امتدت أنشطة الأكاديمية إلى مجالات جديدة كالهندسة والإدارة، لتحقق سياسة التمويل الذاتي. وتغير الاسم ليصبح "الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري"، لتشمل كليات: الهندسة والتكنولوجيا، الإدارة والتكنولوجيا والنقل البحري، والتكنولوجيا. وتمنح هذه الكليات درجة البكالوريوس في التكنولوجيا.

وقد زوِّدت كلية النقل البحري والتكنولوجيا بمجمع متكامل للمحاكيات يستعمل في شتى أنواع العلوم البحرية وفي حماية البيئة البحرية من تلوث البترول، ويشمل المجمع في مبنى واحد على المحاكيات والمعامل والمعدات الرئيسية التالية: محاكي إدارة انسكابات النفط، أجهزة التحكم في التلوث النفطي، مختبرات تحليل النفط، محاكي إدارة وقيادة السفن، محاكي نقل الغاز الطبيعي المسال، محاكي نقل الغاز البترولي المسال، مركز نظم المعلومات الجغرافية، ومركز الوسائل المتعددة.

وبالإضافة إلى كلياتها الثلاث، فإن الأكاديمية تشتمل على معاهد ومراكز وبرامج أخرى تسهم في إنجاز أهدافها: معهد الإدارة المتقدمة، معهد الإنتاجية والجودة، المعهد العالي للدراسات المهنية والتطبيقية، مركز الموارد التعليمية، معهد النقل الدولي واللوجستيات، ومركز خدمة المجتمع.

ونالت الأكاديمية في سنة 1999 شهادة "الإيزو" ISO 9001، بعد أن قامت بتنفيذ وتطوير نظام الجودة في جميع برامج الدراسة المؤدية إلى درجة البكالوريوس التي تمنحها كلياتها. وكنتيجة لكل ذلك، نالت الأكاديمية جائزة "درع الإبداع في التجارة البحرية" في العام 1999.

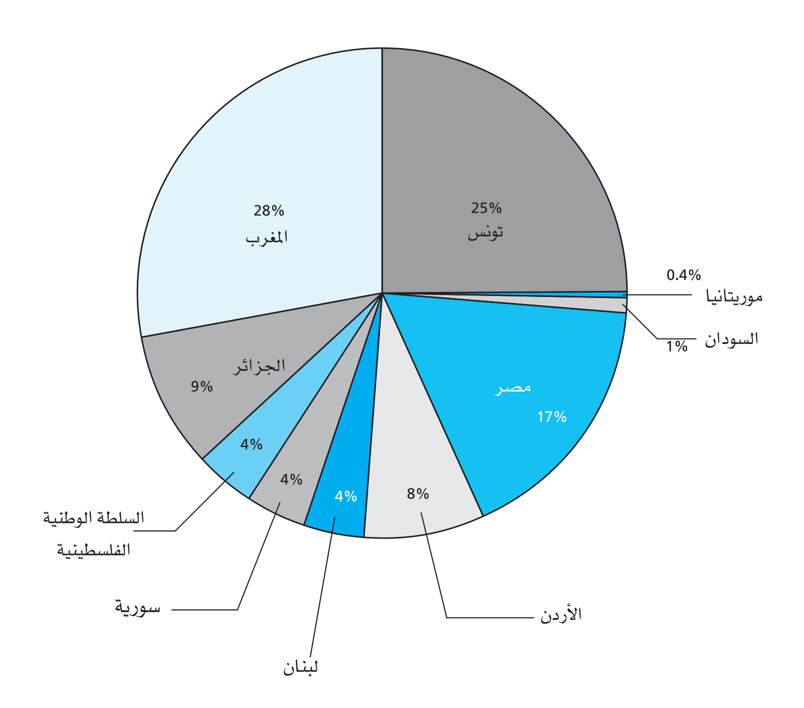
ويتجاوز دور الأكاديمية حدود الوطن العربي. ففي الثلاثين سنة الأخيرة وفرت الأكاديمية 257,000 فرصة تدريب لمواطني 58 دولة عربية وإفريقية وآسيوية ودول أخرى، وهكذا تجاوزت هويتها الإقليمية لتصبح جامعة فوق إقليمية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ذات إمكانيات وتسهيلات تكنولوجية ممتازة.

المصدر: جامعة الخليج العربي، البحرين.

وينظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا البرنامج قائم منذ أواخر السَبعينات.

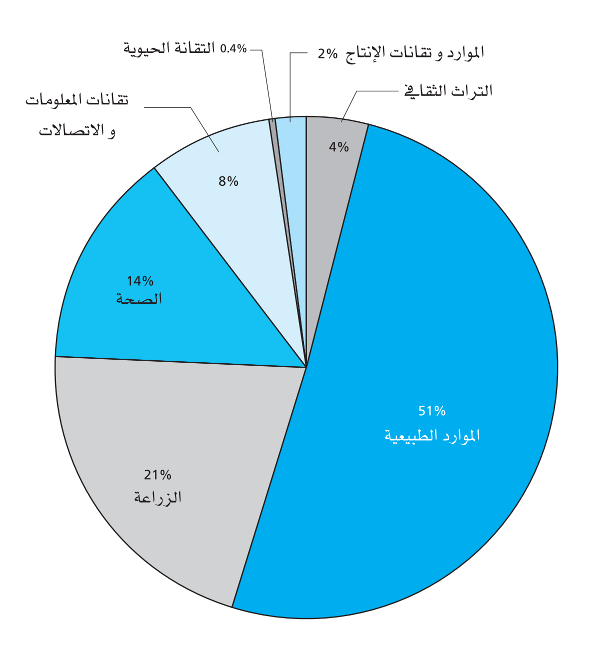
المستوى الدولي

الشكل 5-3
توزيع مشروعات التعاون الأوروبي- العربي في البحث والتطوير على البلدان العربية



المصدر: *البذري (بالإنجليزية)، 2000.*

الشكل 5-4
توزيع مشروعات التعاون الأوروبي- العربي على مجالات البحث والتطوير



المصدر: *البذري (بالإنجليزية)، 2000.*

أما التواصل بين مؤسسات البحث العربية وعالم العلوم والتقانة في الدول المتقدمة، فالمنفعة منه مرهونة بقدرة الدول العربية على تخطيط هذا التواصل، بأوجهه المختلفة، وتنظيمه وحسن إدارته بما يتوافق مع حاجاتها ومتطلباتها. والنجاح في هذه الصدد متباين تبعاً لكفاءة مؤسسات البحث والتطوير العربية وقدرتها على سلوك الطريق الذي يُناسبها، والذي يحدد مدى استفادتها بشكل أكبر من فرص التواصل والتعاون الدولي المتاحة بهدف دعم القدرات العلمية والتقانية الوطنية وتفعيل محاور العمل والمشاريع ذات الاهتمام المشترك.

إن القصور في تفعيل التواصل والتعاون الدولي يعود في حالاتٍ عديدة إلى غياب المبادرات ذات الأهداف المحددة والواضحة. كذلك فإن عدم اكتمال الكتلة الحرجة من الباحثين على المستوى الوطني في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لمجتمع العلوم والتقانة الدولي، وقصور الموارد المتاحة وعدم توافقها مع التوجهات ذات الأولوية في المنظور العربي، كلها عوامل تؤثر سَلباً على المساعي لتفعيل التعاون الخارجي.

رغم ذلك، أُقيمت خلال الأعوام 1992–1995 عدة برامج للتعاون العلمي والتقاني بدعم من الاتحاد الأوروبي بين مؤسساتٍ علمية وتقانية في البلدان الأوروبية ومؤسساتٍ متعاونة في بلدانٍ عربية. وقد حظي التعاونُ العلمي والتقاني العربي–الأوروبي بدفعٍ جديد إثر انعقاد مؤتمر "برشلونة" للتعاون الأوروبي المتوسطي عام 1995 والذي نتج عنه إقلاع عددٍ من البرامج الجديدة وتخصيص التمويل لها، وأهمها ما تم في إطار برنامج " ميدا ". وقد هدفت هذه البرامج إلى دعم البحث والتطوير التقاني ومعالجة المشكلات الناجمة عن اتساع الفجوة في الإنجاز العلمي، وتنشيط تبادل الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي تُمَكّن الشركاء في حوض البحر الأبيض المتوسط من تقليص الفجوة بينهم وبين جيرانهم الأوروبيين، ودعم نقل التقانة، والمُساعدة في تأهيل الطاقات العلمية والتقانية من خلال رفع وتيرة المساهمة في مشروعات بحثٍ مشتركة.

ويُبين الشكل 5–3 توزيع عدد مشروعات التعاون على البلدان العربية المشاركة، حيث يتضح أن المغرب يُشارك بـ 28 % منها ثم تونس بنسبة 25 % فمصر 17 %.

كما يُبين الشكل 5–4 توزيع مشروعات التعاون تبعاً للمجال، حيث يتضح أن غالبيتها يرتبط بالموارد الطبيعية (51%) والزراعة

(21%) والصحة (14%). أما المشروعات الأكثر ارتباطاً بالتقانة الحديثة فنسبتها محدودة، وهي موزعةً على النحو التالي: تقانة المعلومات والاتصالات (8%)، المواد وتقانات الإنتاج (2%)، التقانة الحيوية (0,4 %).

ونجد في هذه المعطيات دلالةً واضحة على محدودية أنشطة البحث والتطوير العربية الأوروبية المشتركة في المجالات العلمية الحديثة، كالتقانة الحيوية والمواد الجديدة.

ومن أبرز برامج التعاون العلمي والتقاني الثُنائي بين المحيطين العربي والغربي، ما يتم تنفيذه في إطار الاتفاقية المُبرمة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من عام 1995 ولمدة خمس سنوات. وقد تم تجديدها لخمسة أعوام أخرى اعتباراً من عام 2000. تهدف هذه الاتفاقية إلى تقوية القُدرات العلمية والتقانية، وتعزيز التعاون بين الجمعيات العلمية والتقانية في البلدين وتوفير فرص الاحتكاك العلمي.

أما مجالات العمل فقد حُددت بالتقانة الحيوية وتقانة التصنيع والتقانة البيئية والقياس والمعايرة، وتقانة المعلومات والطاقة. وقد تم تمويل ما يزيد عن (70) مشروعاً بحثياً في المجالات المذكورة خلال الفترة 1995–2000، وساهمت في التعاون لإنجاز هذه المشروعات مؤسساتٌ بحثية في جمهورية مصر العربية، وأكثر من 30 مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تولدت عن بعض هذه المشروعات نتائج أثارت اهتمام القطاع الصناعي، مما مهد للدخول في مفاوضاتٍ لنقل نتائج هذه الأبحاث إلى حيز الإنتاج.

تتسم مشروعات التعاون الاوروبي العربي بمحدودية أنشطة البحث المشتركة في المجالات العلمية الحديثة.

انتهى الفصل الخامس إلى أن خبرة البلدان العربية في نقل وتوطين التقانة/المعرفة أو حتى التوظيف الفعال لرأس المال البشري والطبيعي المتراكمين، كانت مخيبة للآمال، سواء بدلالة توطين المعرفة- التقانة أو الناتج الاقتصادي، وإلى أن هناك مشكلات جوهرية تحد من فعالية نسق الابتكار وإنتاج المعرفة في البلدان العربية.

تبين لنا أيضا أن المجتمع المعرفي العربي ضعيف البنية ومفككها، بسبب غياب سياسات رشيدة تضمن تأصيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمعات العربية لم تتحرر من التبعية لمصادر المعرفة الحديثة الغربية. ولكن، ومع اعتبار كل هذا، يتبين أن من شروط النهضة العربية التخلص من التفكير بأن من الممكن استيراد نتائج العلم دون الاستثمار في إنتاج المعرفة محليا، وأنه يمكن الاستمرار في التعاون مع الجامعات ومراكز البحث في البلدان المتقدمة معرفيا لتكوين الكوادر العلمية دون خلق التقاليد العلمية المؤدية لاكتساب المعرفة عربيا.

بنهاية الفصل الخامس، نختتم قسم التقرير الذي يختص بتقييم حال المعرفة في البلدان العربية، ونتحول، بدءاً بالفصل السادس، إلى دراسة السياق المجتمعي المؤثر على اكتساب المعرفة في الوطن العربي.

القسم الثاني

نحو إقامة مجتمع المعرفة

الجزء الثالث: السياق المجتمعي المؤثر في اكتساب المعرفة

تحاول الفصول الثلاثة التالية (6-8)، تفسير تردي حال اكتساب المعرفة في البلدان العربية حاليا عبر تحليل أثر ثلاثة نطاقات من السياق المجتمعي لمنظومة اكتساب المعرفة: الثقافة، شاملة التراث والدين واللغة العربية والثقافة الشعبية؛ والبنية الاجتماعية والاقتصادية القائمة؛ والسياسة، قطرياً، وإقليمياً وعالمياً.

الثقافة

يتطلب إنتاج المعرفة ، بشكل مباشر، نشوء طلب مجتمعي قوي ومطرد على المعرفة، وتبلور إرادة سياسية ماضية تعمل على تأمين الموارد اللازمة لنشاط منظومة معرفة حيوية وقادرة، بما في ذلك بناء رأس المال البشري راقي النوعية وبيئة من السياسات والبنى المؤسسية المواتية لفعالية نشاطها.

إلا أن هذه العوامل، على أهميتها، تتأثر بدورها بمحددات مجتمعية ثقافية واقتصادية وسياسية تؤثر أيضا في منظومة المعرفة ذاتها، فالمعرفة لا تنشأ في فراغ مجتمعي، ولكن في مجتمع معين له واقع وتاريخ، وسياق إقليمي وعالمي. وللأخير أهمية خاصة في حالة الوطن العربي في هذه الحقبة من تاريخه.

لذلك، يتناول هذا القسم عناصر أساسية للسياق المجتمعي المؤثر في منظومة المعرفة، والتي ينتظر أن تلعب دورا مهما في إقامة مجتمع المعرفة، في البلدان العربية. ونبدأ، في الفصل الحالي، السادس، بالنظر في العلاقة بين الثقافة العربية و اكتساب المعرفة، متعمقين قليلا في بعض الموضوعات التي أثيرت بإيجاز في ما سبق من التقرير، خاصة الفصل الأول. وتشمل هذه الموضوعات الثقافة العالِمة بعناصرها المختلفة المكونة من التراث الفكري العربي والدين واللغة العربية من جهة، والثقافة الشعبية من جهة أخرى.

يفيد مصطلح (الثقافة) على وجه العموم كل ما أنتجه البشر من أفكار وتصورات وعادات ونظم اجتماعية وسياسية ومداولات اقتصادية وفعاليات أدبية وفنية وتقانية عبر التاريخ. وهو يكاد يتماهى مع مصطلح (الحضارة). والتحديدات الاصطلاحية له لا يكاد يكون لها حصر، والشروع فيها غير مجد. بيد أن الغالب الأعم هو أن يحيل هذا المفهوم إلى أحوال الترقي العقلي، الفردي منه والاجتماعي، وإلى المنجزات الفكرية والقيَمية والإبداعية والفنية المرتبطة بأحوال التقدم، وإلى طرائق التفكير والسلوك لدى جماعة مدنية محددة.

يمكن النظر إلى الثقافة العربية من وجهين: الثقافة العالِمة من وجه أول ، والثقافة الشعبية من وجه ثان.

ويقصد بالثقافة العالِمة جملة الأدوات الفكرية والمفاهيم والنظم الشاملة والقيم التي تحكم منظومة الفكر والفعل، أو النظر والممارسة في الواقع المشخص للفرد والمجتمع. بهذا التحديد نقول، في سياق الثقافة العربية، إن التراث الفكري هو مكون أساسي من مكونات الثقافة، وإن اللغة هي الحامل الأداتي لها، وإن الدين هو المنظومة الاعتقادية الرئيسة الشاملة التي توجِّهُ حياة هذه الثقافة. أما القيم (الأخلاقية والاجتماعية والسياسية) فهي التي تحكم الفعل وتوجهه في منظومة الثقافة العربية.

لكن هذا لا يعني أنه ليس ثمة عناصر ثقافية أو معرفية أو علمية أو مفاهيمية أخرى منحدرة أو آتية من مصادر أخرى تضاف إليها أو تجاورها أو تتفاعل معها. لكن تلك العناصر - التراث الفكري واللغة والدين والقيم - تظل هي الأكثر حسماً وتحديداً وتوجيهاً للثقافة العربية العالِمة، وهي التي ينبغي أخذها قبل غيرها في الحسبان في سياق مشروع إنتاج المعرفة لمجتمع المعرفة في البلدان العربية.

لا تنشا المعرفة في فراغ مجتمعي، ولكن في مجتمع معين له واقع وتاريخ، وسياق إقليمي وعالمي.

التراث الفكري

"التراث الفكري" العربي مكون أساسي من مكونات الثقافة العربية. والحقيقة أنّ النظر في بناء "مجتمع المعرفة" في البلدان العربية يقضي بأن نصل الأمر بجملة رئيسية من وجوه المعرفة التي يتقوم بها هذا المجتمع. ويقتضي منهج البحث في هذه المسألة أن نقر بأن التراث الفكري العربي يمثل قطاعا أساسيا في المركب الشامل لثقافة هذا المجتمع. بيد أن هذا التراث يظل ظاهرة "تاريخية"، بمعنى أن جملة وقائعه ترتد إلى شروط تاريخية ذاتية أو موضوعية، وأنّ سمة التغير والصيرورة والتجاوز تكتنف تَشَكُّلَهُ وحِراكَهُ ومصيرَه.

وإذا قدَّرنا أن الإنسان هو مبدأ هذا التراث وأصله، فإننا نقدّر أيضاً أن (النص) الديني في أعين الأغلبية من أبناء هذا التراث يظل ذا أصل " فوق طبيعي"، ولكنه رغم ذلك يتفاعل مع الواقع

التاريخي ويستجيب لمتطلباته. أما عناصر التراث نفسه فإنها تتجسد في كل أشكال الحياة العقلية والعلمية والروحية والأدبية والمادية والصنعية والفنية لصانعيه.

وفي التجربة المعرفية العربية التاريخية تتجلى كل هذه الأشكال وتمتد منذ العصر السابق للتنزيل الإسلامي، وهو العصر الذي جرى التراث العربي الإسلامي على إطلاق مصطلح (الجاهلية) عليه، حتى عصر (الحداثة) الغربية، أي حتى القرن السادس عشر تقريبا. وقد انتعش اهتمام العرب المحدثين بتراثهم الفكري: اللغوي والأدبي والتاريخي والعلمي والفلسفي، في أواسط القرن التاسع عشر، مع دخول الطباعة والاتصال بالغرب.

ارتبطت النظرة الى التراث بواقع العرب الحديث وبأمر التقدم والترقي والخروج من أحوال "الأزمة" أو "التخلف" أو "الهزيمة".

التراث بين البناء المعرفي والتوظيف الأيديولوجي

مع بزوغ "الحداثة" العربية، بزغ التراث واقعا ووعيا، وبات النظر إليه وجها من وجوه الإشكالية "الحضارية" والثقافية الحديثة للحاضر العربي وللمستقبل. وبه ارتبطت جملة من المواقف الأساسية والتصورات الخاصة المتعلقة بمسائل (الشخصية التاريخية) و(الذات) و(الذات الحضارية) و(الخصوصية) و(الهوية) و(الأصالة والمعاصرة) و(الإسلام والحداثة)، وغير ذلك من المفاهيم والثنائيات المتقابلة التي أريد لها أن تتوافق أو تتراكب أو أن تتماهى أو أن تتدافع وتتناقض. وبكل تأكيد، ارتبطت هذه المسائل جميعا بواقع العرب الحديث وبأمر التقدم والترقي والخروج من أحوال "الأزمة" أو "التخلف" أو "الهزيمة" أو غير ذلك مما يتطلب استلهام "أفكار-قوى" أو قوى دافعة على النهوض والنهضة.

وقد ترتب على ذلك أن قضية التراث الفكري العربي في العصر الحديث لم تكن في كل وجوهها قضية نظرية خالصة أو قضية علمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وإنما كانت إلى حد بعيد قضية إيديولوجية. ولا يعود ذلك لارتباطها بالدين وبالمقدّس وبالماضي العربي فحسب، وإنما لارتباطها أيضا بدواع وأسباب عملية مستجدة تتطلب فعلا "غائياً"، ومطالب سياسية أو قومية، ومقاصد مصلحية لا شأن لها بالنظر العلمي الخالص.

ومعنى ذلك أن التراث الفكري العربي يطرح اليوم مشكلات معرفية أساسية، وذلك لاتصاله بالمعرفة ومناقضته لها في آن واحد. فهو متصل بالمعرفة لأنه متصل باللغة وبالدين وبالعلوم وبالثقافة، وهو مناقض لها لأن النظر فيه لا يجري في أغلب الأحيان وفق مطالب العلم وإنما تكتنفه العاطفة والهوى والرغبة والأماني والتمجيد وإغفال الواقع العياني والحقائق المشخصة التي لا تبعث على رضى النفس. أي أن الهوى الأيديولوجي يتلبس جملة أشكال النظر فيه.

والحقيقة أن من الضروري إعادة النظر في هذا الوجه من المسألة والتأكيد على التمايز التام بين الوعي بالتراث الفكري عامة وبين العلوم الإنسانية والتاريخ بجميع تشعباته، تاريخ السياسة والمجتمع والدين والثقافة. ذلك أن التاريخ يعتمد المنهجية والموضوعية ومسافة فكرية مع الماضي. وإذا كان أي مؤرخ لحضارة كبيرة مطالباً بأن يتسم بالتعاطف والتفهم مع موضوع بحثه، فهدفه يبقى دائماً الحقيقة العلمية وليس حب الموروث لذاته والتماهي معه. بيد أنه لا ينبغي علينا أن نسرف في الاعتقاد بأن النظر العربي المعاصر لم يعتبر التراث إلا من منظور أيديولوجي فحسب.

فواقع الأمر أن علينا أن نعترف بأن العلاقة الحديثة بالتراث لم تقم على أساس من التوظيف الأيديولوجي فقط، وإنما توجهت أيضاً إلى عملية واسعة جداً بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، وتمثلت في إحياء التراث ونشره، وهي عملية أولاها المستشرقون أول الأمر أهمية عظيمة ثم التفت إليها العرب أنفسهم وتوسعوا فيها، في الأوساط العلمية وغيرها. كذلك ينبغي أن لا نهوّن من شأن الدراسات العلمية الحقيقية التي انصرفت إلى دراسة التراث درساً موافقاً لمناهج البحث الرصينة الدقيقة. والمكتبة العربية المعاصرة غنية جداً بهذه البحوث. كما أن الدراسات العلمية التي أنجزت في هذا الحقل في المعاهد والمؤسسات والمراكز العلمية والجامعات الغربية المعنية بالدراسات الشرقية والعربية والإسلامية ليست قليلة. وهذه الدراسات تطال جميع حقول التراث العربي: اللغة والأدب والدين والثقافة والعلوم والفنون. وهي تسهم إسهاماً

الإطار 1-6 **ابن خلدون (1332-1406): في أن التعليم للعلم من جملة الصنائع**

وذلك أنَّ الحِذْقَ في العِلْمِ والتَّفَنُّنَ فيه والاستيلاءَ عليه إنَّما هو بحصول مَلَكَةٍ في الإحاطةِ بمبادئِه وقواعدِهِ والوُقوفِ على مَسائِلِهِ واستنباطِ فروعِهِ من أصولِهِ وما لم تحصلْ هذه المَلَكَةُ لم يكن الحِذْقُ في ذلك الفنِّ المُتناوَلِ حاصلاً وأما أهلُ الأندلسِ فذهبَ رَسْمُ التعليمِ مِن بيْنِهِم وذهبت عِنايَتُهُم بالعلومِ لِتناقُصِ عُمْرانِ المسلمينَ بها منذُ مِئِينَ مِن السِّنينَ ولم يبْقَ مِنْ رَسْمِ العِلْمِ فيهِمْ إلا فنُّ العربيَّةِ والأدبِ اقتصروا عليه وانحفَظَ سَنَدُ تعليمِهِ بينَهُمْ فانحَفَظَ بِحِفْظِهِ وأما الفِقْهُ بيْنَهُمْ فَرَسْمٌ خُلْوٌ وَأَثَرٌ بَعْدَ عَيْنٍ وأمّا العقْلِيَّاتُ فلا أثرٌ ولا عَيْنٌ وما ذاك إلا لانقطاعِ سَنَدِ التعليمِ فيها بتناقُصِ العُمْرانِ وَتَغَلُّبِ العَدُوِّ على عامَّتِها إلا قليلاً بسيفِ البَحْرِ شُغْلُهُمْ بِمَعايِشِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ شُغْلِهِمْ بِما بَعْدَها واللهُ غالِبٌ على أمْرِهِ.

المصدر: المقدمة، الفصل السادس من الكتاب الأول، الفصل الثاني.

حقيقياً في استكشاف فكر هذا التراث وسبْر الأبعاد العقلية والروحية والإنسانية العميقة له ولصانعيه، كما أنها تجعل العلاقة التراثية علاقة ملتحمة بالفهم العقلاني والإنساني لا مجرد علاقة وجدانية أيديولوجية أو معرفة سطحية ألجأت إليها ظروف تاريخية قاهرة.

تلك هي المعرفة المقصودة اليوم وغداً بالتراث، للبلدان العربية ولمجتمع المعرفة. غير أن هذه المعرفة تتطلب أيضاً نظرة تاريخية شاملة إلى مادة هذا التراث، يتم التأسيس عليها والتحول منها إلى بناء معرفي متطور. وهي تتطلب كذلك إزاحة عقبة تكرَّر القول فيها منذ زمن بعيد، هي قضية (العقل العربي) و (العقلية العربية). إذ ذهب الجاحظ قديما إلى أن كل ما للعرب من فكر إنما هو لهم بالطبع والإلهام والبديهة لا بالتكلف والصنعة.

" العقلية العربية"

جنح بعض المستشرقين الأوائل من أمثال "فيكتور كوزان" و"ليون جوتييه" و "إرنست رينان" إلى الزعم بأن العقلية التي توجِّه التراث العربي عقلية ذات خصائص تجزيئية تحليلية عاجزة عن التركيب والتجريد، ضاربة في المحسوس الجزئي أو المتخيل، لا تملك الكفايات الضرورية للإبداع الحقيقي (انظر في نقد آراء هؤلاء: مصطفى عبد الرازق، 1966). وثار حديثا جدل واسع حول طبيعة (العقل العربي) وآلياته المعرفية واستبدال المنهج القياسي الصوري بهذه الآليات على نحو يحول دون تجدّد "العقل المكوَّن" ويحد من قدرة العقل على الإبداع. وتم الربط كذلك بين مفهوم العقلية وبين "شخصية" عربية تهيمن عليها الرغبات الغرائزية أو العاطفة والهوى والانفعال أو الفردانية الطاغية أو غياب العقلانية المدمر. وعلى وجه العموم حفلت الكتابات العربية المعاصرة بتقريرات حول (الذات العربية) أو (الشخصية العربية) أو (الهوية العربية) تتردد ما بين النقد الذاتي القاسي وبين التحليل وبين التقدير والثناء والتمجيد وافتراض السمو والكفاية والاكتمال والتجانس. والحقيقة أن المعطيات والقرائن الإنسانية، الفردية أو الجمعية، تسمح، بدرجات متفاوتة، برؤية كثير من المظاهر التي تشي بخصائص ظاهرية تذهب في هذا المعنى أو ذاك. لكن هذه الظواهر، التي نجد ما يماثلها في كل التجمعات البشرية، هي ظواهر غير قابلة للتعميم. وهي كذلك ترتبط ب "العقل المكوَّن" أو المشكَّل تاريخيا في سياقات ثقافية معرفية اجتماعية اقتصادية سياسية غير ثابتة.

و"العقل العربي" نفسه لم يكن خالصا في تشكله وتطوره التاريخي لما هو "عربي" خالص، وإنما خضع لتفاعلات عقلية ونفسية واجتماعية إنسانية كونية، فجاءت منتجاته متنوعة ثرية متطورة، وجاءت منهجياته متعددة متباينة، وكانت العوامل التاريخية والإيديولوجية حاسمة في توجيه هذه المنهجيات في طرق متباينة. إذ كانت حينا نقلية اتباعية، وحينا عقلية ابتداعية، وحينا قياسية فقهية صورية، وحينا بيانية بلاغية، وحينا علمية تجريبية، وحينا حدسية صوفية أو غيبية سحرية. لذا ينبغي النظر إلى مسألة (العقل العربي) في سياق الواقع الموضوعي وفي إطار المعطيات الثقافية والاجتماعية التاريخية الملابسة لتشكُّل هذا العقل بحيث لا نفهم من هذا المصطلح، حين يتم استخدامه، إلا جملة الخصائص المشخصة غير الجوهرية - أي التي لا تحيل إلى "جوهر" ثابت - التي تحكم وجوده وتوجه طرائقه في الفهم والتفسير والتحليل والمحاكمة والفعل والصنع ضمن سياق حضاري أو تاريخي معطى، أي في ظروف تاريخية محددة تتصف بطبيعتها بالتبدل والتغير والتطور والتفاوت والنماء (حول إشكالية "العقل العربي" أنظر : محمد عابد الجابري، 1984؛ برهان غليون، 1990؛ عبد الله العروي، 1995؛ جورج طرابيشي، 1996).

وبكل تأكيد، يتوقف التجديد والإبداع وإنتاج المعرفة على العناصر الرئيسية والفواعل الأساسية والقيم الكبرى التي يتم زرعها وتوظيفها في المنظومة الثقافية. بهذا المعنى، يكون العقل العربي نظاما متطورا منفتحا مشرعا على أبواب المعرفة والفعل والصنع، حائزا على كفايات الإنتاج والتطور والإبداع فيها.

حوامل التراث الفكري العربي

يستند التراث الفكري العربي المتجسد في التجربة التاريخية العربية الممتدة خلال عصورها الكبرى، أي منذ مطالع التنزيل الإسلامي إلى ما بعد عصر ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي على وجه التقريب، إلى جملة من الحوامل والتشكلات المعرفية والعلمية والثقافية. وبهذه الحوامل والتشكلات يتحدد التراث الفكري العربي في التاريخ.

لا شك في أن (الوحي) الإسلامي قد مثل أساسا معرفياً أول وجَّه الفعاليات العقلية والروحية والعملية الدنيوية للعرب الذين تمثلوا الإسلام وحملوه في الآفاق البشرية والجغرافية. هذا مثلما كان مبدأ للمنهج النقلي الإتباعي الذي تعلق به علماء الدين والفقهاء والمحدّثون الأوائل، فضلاً عن عامة المؤمنين. ومع أن (الوحي) قد

يتوقف التجديد والإبداع وإنتاج المعرفة على العناصر الرئيسية والفواعل الأساسية والقيم الكبرى التي يتم زرعها وتوظيفها في المنظومة الثقافية. بهذا المعنى، يكون العقل العربي نظاما متطورا منفتحا مشرعا على أبواب المعرفة والفعل والصنع، حائزا على كفايات الإنتاج والتطور والإبداع فيها.

وجه إلى أساس معرفي إنساني هو العقل، إلا أن عامة مسلمي القرنين الأول والثاني للهجرة، مع استثناءات مقدرة، لم يأبهوا كثيرا بذلك.

بيد أن التفاعل الحضاري الإنساني وانتشار الإسلام في فضاءات الأمم والثقافات الأخرى، ونقل التراث العلمي والفلسفي القديم قد أعلت كلّها من شأن (العقل)، حتى لقد نجمت قوى فكرية جديدة جعلته رديفاً للنص أو صِنواً له إن لم تقدمه عليه في القضايا والمسائل النظرية أو الطبيعية. ثم ما لبث التقابل بين (النص - الأطروحة) وبين (العقل - النقيض) أن ولد (تركيبا) ثالثاً هو توفيق بينهما كان له في الفضاء الثقافي منزلةٌ وانتشارٌ واسعان.

ولزم عن تدهور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وضعف الدولة المركزية والمؤسسات الاجتماعية، في مرحلة ما بعد انهيار الدولة العباسية، نزوعٌ إلى حياة الزهد وهجر الدنيا، ودخول في أبواب التصوف و(الذوق)، واستبدالُ الاتصال بالله وبالمطلق بالاتصال بالعالم والمجتمع والإنسان. وما أن تندثر السلطة المركزية في أواسط القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، وتنسحب الحضارة العربية الإسلامية لتخلي المكان لعمران جديد - حسب مصطلح ابن خلدون - حتى يتجه (العقل العربي) إلى (السحر) وعلومه الغيبية الخارقة، إلى أن أتيح له التحرر من ذلك مع مطالع القرن التاسع عشر نتيجة عوامل تاريخية متعددة من بينها الاتصال بالحداثة الغربية.

لكن هذا التحرير لم يكن إلا تحريرا محدودا، لأن "ثقافة الخرافة" ظلت ممتدة متفاوتة التأثير في البيئات الشعبية إلى يومنا هذا . وهي بكل تأكيد، مما يستوجب المكافحة والاستئصال، حاضرا ومستقبلا، بكل الوسائل المتاحة، وفي مقدمتها إشاعة ثقافة الاهتمام بالعلوم وبالبحث العلمي.

الوحي والعقل والمركب منهما والوجدان والذوق والسحر هي، على التوالي، حسب التجربة التاريخية العربية، الأسس المعرفية التاريخية للفكر العربي إلى مطالع العصور الحديثة.

الوحي والعقل والمركب منهما والوجدان والذوق والسحر هي، على التوالي، حسب التجربة التاريخية العربية، الأسس المعرفية التاريخية للفكر العربي إلى مطالع العصور الحديثة.

وكان كل أساس من هذه الأسس مبدأ لإنتاج علم أو أكثر في جملة مظاهر الثقافة العربية.

الأسس، والنواتج المعرفية للفكر العربي

كان (الوحي) مبدأ لإنتاج العلوم الدينية أو الشرعية: علوم القرآن وتفسيره، وعلم مصطلح الحديث، والفقه، وأصول الفقه. وكان الوحي أيضاً ولكن ليس بإطلاق - مبدأ لإنتاج علم أصول الدين أو التوحيد أو علم الكلام باعتبار ما هو مقرر من دخول العقل، إلى جوار "النقل" عنصرا ومصدرا من مصادر علم الكلام. وكل هذه العلوم "تاريخية" ألجأت إليها الحاجة والنوازل والمتطلبات الزمنية المتعلقة بفهم الدين وعقائده وبممارسة العبادات وإجراء المعاملات وتطبيق الأحكام في شتى مجالات الحياة. لذا لم يكن غريباً أن تتفاوت الفهوم والأنظار والاجتهادات الفقهية لتفضي إلى جملة من المذاهب الفقهية يستند كل منها إلى ثلة من المبادئ أو الأصول التي توجه نظره واجتهاده. وتفسير (النص) الديني نفسه لم يقف عند منهج واحد، وإنما تحقق في اتجاهات عدة ومناهج متباينة: المنهج اللغوي، والمنهج البياني، والمنهج العقلي، والمنهج الأخباري أو الأثري، والمنهج الذوقي، والمنهج الظاهري.

لقد كشفت هذه المناهج والطرائق المتباينة في فهم (النص) عن غنى هذا (النص) وثرائه وعمقه وجدته. كذلك كشف تعدد المذاهب الفقهية والأصول الاجتهادية عن الآفاق الواسعة أو الضيقة التي تضعها هذه المذاهب قبالة المؤمنين. لكن ذلك كله كشف أيضا عن طبيعة هذا "التراث الشرعي"، وهي أن معطياته ومضامينه ليست ثابتة نهائية، وأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشروط الوضعية التاريخية، و بالعلاقة الحيوية بين (النص) و بين الواقع المتغير.

أما (العقل) فقد كان مبدأ لإنتاج علوم اللغة العربية، وعلم الكلام - الدينيّ الطبيعي - وجملة العلوم الفلسفية التي أطلق عليها اسم (العلوم العقلية)، وهي علوم تشتمل على علوم المنطق والفلسفة وعلى العلوم الطبيعية والطبية والهندسية والرياضية المنحدرة إلى العرب عن (الأوائل)، أي الإغريق على وجه الخصوص. وبكل تأكيد، لم تكن العلوم العقلية العربية علوماً راسخة في الثقافة العربية القديمة، إذ لم يكن للعرب منها إلا النزر القليل، وإنما كانت علوما أسماها العرب أنفسهم العلوم "الدخيلة". فكانت بذلك وجهاً زمنياً من وجوه هذه الثقافة انقضى الغالب الأعم منها بانقضاء زمنه وبتجدد المعرفة وتقدمها. ولكن قيمتها "التاريخية" في التقدم الحضاري العام للإنسانية لا يمكن أن يرقى إليها أي شك.

وكانت الطريقة التوفيقية التي اعتمدت مركّب (النقل - العقل) وتميز بها المنظور الكلامي الأشعري مبدأ لفعالية ثقافية واسعة أنتجت حشداً عظيماً من كبار المفكرين الدينيين العقليين الذين نشطوا ما بين نهايات القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وبين نهاية الدورة

الحضارية العربية الإسلامية. وظلت آثار هذه الطريقة جلية بيّنة موجهة للفكر الديني الذي صاحب عصر الحداثة والنهضة الحديثة.

ثم كان الوجدان والذوق مبدأ لحياة روحية ثرة، وتعبيراً عن أشواق الذات إلى المطلق المتعالي، وأساساً لكل هذه التجارب الصوفية الذاتية والجمعية التي حفلت بها الحياة الثقافية العربية والإسلامية. وبرغم سمتها الشخصية الفردية، تظل "علوم الحقيقة" سواء أكانت روحية وجدانية أم فلسفية عقلانية - أو لاعقلانية –، مظهراً لحياة فكرية غنية ذات قيمة روحية عالية تجد لها أصداء في كل الفضاءات الإنسانية الروحية في الشرق وفي الغرب، قديماً وحديثاً، وذلك أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبعد الميتافيزيقي والوجودي الأصيل للإنسان في العالم. ولكن لكونها، بالأساس، تجارب ذاتية، فإنه يصعب التأسيس عليها في بناء معرفي - جمعي.

أما الثقافة "السحرية" التي ارتبطت بعلم النجوم والتنجيم والطلمسات وببعض أشكال التدين نفسه، وكان لها منزلة متميزة بعد عصر ابن خلدون إلى عهد غير بعيد منا، فتندرج في المراحل المتأخرة والمتخلفة من التراث الفكري العربي. وليس يخفى على أحد أن الأنوار الحديثة كان لها تأثير حاسم في انسحابها وأفولها وتبديدها في العهود الجديدة .

ولقد تمثل الوعي العربي القديم الأسس المركزية لمعطيات الموروث الثقافي العربي على أنحاء مختلفة وأشكال متباينة. إذ اتخذ تارة حالة الوعي السلفي الاتباعي الذي يقف عند حدود (النص) و (الوسيط السلفي)، وتارة شكل الوعي العقلي الابتداعي لدى المتكلمين وعلماء أصول الفقه والفلاسفة والمشتغلين بالعلوم "العقلية" و الطبيعية. وفي أحيان أخرى، اتخذ شكل الوعي التركيبي الذي يجمع بين العقل والنقل، أو شكل الوعي الصوفي العميق في تجربته الروحية المشرعة على المطلق فوق– الزماني، لكنه منغلق قبالة العالم الاجتماعي وآفاقه الدنيوية. وأخيراً اتخذ الوعي العربي شكل "الوعي السحري" الذي كان في حقيقة الأمر تغييباً للوعي وهجراً كاملاً للأسس العلمية والعقلية التي وجهت التجربة الثقافية العربية الكلاسيكية. (فهمي جدعان، 1998) .

التراث الفكري ومجتمع المعرفة

ما الذي يظل شاخصاً حياً من التراث الفكري العربي في التاريخ الحي الممتد؟ وما الذي يمكن أو ينبغي التعلق به من هذا التراث والبناء عليه وتوظيفه من أجل الانخراط في مجتمع المعرفة وإنتاج المعرفة فيه؟ لا شك في أن التطور قد نال من قطاعات واسعة من هذا التراث وأن أجزاء كثيرة منه قد تجاوزها التقدم في المعارف والعلوم. (ندوة التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001). وإذا كانت العلوم الدينية التقليدية قد استقرت على أحوالها ولم تنتج ثماراً متنوعة في حقل الظاهرة الدينية، فضلاً عن أنها لم تسهم في تقدم المعارف الطبيعية بما جرت عليه من ربط مفهوم العلم بالعلم الديني أو النافع للدين، فان العلوم العربية العقلية، الفلسفية والطبيعية، قد ابتدعت جملة من الوقائع المنهجية الصلبة القيمة على المستوى الإنساني الشامل. وفي مقدمة هذه الوقائع:

- رفع وتيرة العقلانية في الفكر الديني.
- تدعيم العقلانية الموضوعية في المعرفة الفلسفية.
- تأسيس عقلانية رياضية تحليلية جديدة.
- تأسيس التجريب كنمط من أنماط البرهان المعرفي.
- تأسيس مبادئ التفكير القِيَمي.

وأما الوجوه العميقة والقواعد الراسخة من المعطيات الثقافية الجوهرية التي احتفظت بقيمتها ودلالتها وتأثيرها في المجال المعرفي والثقافي –التي يتعين الاستناد إليها أو البناء عليها في التركيب الثقافي لمجتمع المعرفة– فترتد على وجه الخصوص إلى اللغة والدين والقيم الاخلاقية والاجتماعية والسياسية. وهي تمثل ما يمكن أن نسميه بِ "الثقافة العالِمة"، وتقابل ما يمكن أن يطلق عليه اسم "الثقافة الشعبية". فما هي أحوال هذه الأسس الآن؟ وما الذي يمكن فعله واقتراحه من أجل توظيفها والبناء عليها على نحو ناجع في عملية إنتاج المعرفة وبناء مجتمعها في الإطار العربي؟

الدين

لا شك في أن مقاربة مفكري الإسلام والتيارات الفكرية الإسلامية التاريخية للتجربة الدينية تتفاوت وتتباين في الطبيعة والغائيات. فمقاربة المتكلمين ليست هي مقاربة الفلاسفة، ومقاربة هؤلاء تختلف عن مقاربة الأصوليين، ومقاربة المتصوفة تباين غيرها تماما. بيد أن الإجماع بين المسلمين منعقد على أن الدين– والمقصود دين الإسلام– ذو مصدر إلهي، وأنه اعتقاد وأعمال، أي اعتقاد وسلوك ومعاملات. لذا كان

إن العلوم العربية العقلية، الفلسفية والطبيعية، قد ابتدعت جملة من الوقائع المنهجية الصلبة القيمة على المستوى الإنساني الشامل.

التعريف الذي يقدمه "التهانوي" للدين جديرا بالتعبير عن الموضوع. فالدين "وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم إياه إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل. وهذا يشمل العقائد والأعمال" (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1996).

وقد اتصل بهذا التحديد توكيد الصلة الحيوية بين الدين بما هو معتقد يرتبط بالإلهي الثابت، وبين الواقع بما هو جملة من الأوضاع المتغيرة. وهذه الأوضاع يحكمها المطلق الديني بنظامه المعرفي ومناهجه في الاستقراء والاستنباط والحكم مما يتعلق بأصليه (الكتاب والسنة)، وبمناهج القياس والاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب وغيرها. وليس القصد من اعتبار الدين هنا النظر المدقق في طبيعته وفي معطياته وحقائقه الذاتية والتاريخية، وإنما اعتباره من جهة علاقته بإنتاج المعرفة في مجتمع المعرفة. كما أن من الطبيعي أن يكون الدين الإسلامي هو المقصود هنا أكثر من غيره، ذلك أنه دين الأغلبية في البلدان العربية فضلاً عن أنه كان باعثا أساسيا في تشكيل الحضارة العربية الإسلامية. لكن هذا لا يقلل أبداً من شأن الجماعات العربية التي تدين بغير دين الإسلام، لا سيما المسيحيون الذين احتلوا مكانة جليلة في الثقافة العربية الكلاسيكية والحديثة، وكان لهم دور جليل في التشكيل المعرفي والعلمي لهذه الثقافة فضلاً عن الإنتاج فيها.

الدين والدنيا، والعلم

ولاشك في أن علاقة الدين بالمعرفة وإنتاجها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمفهوم الذي يتحدد عن ماهية الدين وموقفه الشامل من الدنيا. وفي (النصوص) الدينية الإسلامية نتبين حالة من التوازن المنشود بين الدين وبين الدنيا، أو بين عالم الحياة الدنيوية وبين الآخرة. لكننا نشهد أيضاً تشديداً عظيماً على أهمية مفاهيم النظر والاعتبار والتفكر والعلم والعقل والتعقل، وعلى ما يتعلق باستخلاف الإنسان في الأرض وضرورة إعماره للدنيا والنظر في ملكوت السماوات والأرض وتسخير الكون لخير الإنسان. أما في التجربة التاريخية فقد جنح بعض المسلمين إلى فهم مبدأ (العلم) و (العقل) وسواهما على ضوء "العلم الديني" والعلم النافع للدين، فكانوا بهذا الحصر والتضييق لمفهوم العلم قوة غير مواتية لتفتح العلوم العقلية والطبيعية. واعتقد فريق آخر من المسلمين أن الحياة الدنيا ليست إلا دار فناء وزوال وأن الآخرة وحدها هي التي ينبغي العمل من أجلها، فجنحوا إلى حياة الزهد

في (النصوص) الدينية الإسلامية نتبين حالة من التوازن المنشود بين الدين وبين الدنيا، أو بين عالم الحياة الدنيوية وبين الآخرة.

الإطار 6-2

ميلاد حنا: تناغم الأديان في الوطن العربي والمعرفة

نشأت جميع الأديان "الإبراهيمية"[1]، في المنطقة العربية بدءاً باليهودية. وبعدها ظهرت المسيحية في فلسطين. واستمرت المسيحية في المشرق العربي حتى الآن إذ توجد جماعات مسيحية كثيرة في الوطن العربي تنتمي إلى المذاهب الرئيسية الثلاثة المعروفة في العالم، وهي الأرثوذكسية والكاثوليكية ثم جملة الفرق المنتمية إلى المذهب البروتستانتي. وأشهرها -كما هو معروف- الأقباط (ومعظمهم أرثوذكسي) في مصر، ثم الموارنة (الكاثوليك) في لبنان، والسريان في سورية، والآشوريون في العراق. وهناك أقليات تنتمي إلى الأرمن الذين هاجروا من بلادهم الأصلية ووجدوا الأمان في المنطقة العربية.

ومعظم هذه الجماعات البشرية العربية التي تنتمي إلى المسيحية بشكل عام، على علاقة طيبة بالمسلمين، وعاشت تحت مظلة الحكم الإسلامي لقرون طويلة. وعلاقتهم بالمسلمين العرب طيبة للغاية على الرغم من وجود بعض المشكلات التي يتم حلها ببساطة.

والقضية الجديدة بالطرح - في سياق هذا التقرير - هي أن هذه المجموعات المسيحية العربية كانت ولا زالت شركاء في صياغة الحضارة العربية الإسلامية. فمن المحقق تاريخيا أنهم قد ساهموا - ومنذ وقت الخلافة العباسية- في حركة ترجمة واسعة للتراث السابق على الحضارة الإسلامية، إلى اللغة العربية، لمعرفة هذه الجماعات باللغة اليونانية القديمة، علاوة على لغاتهم الأصلية وهي الأشورية والسريانية والقبطية. وكل ذلك ساعد على نقل التراث الأقدم للعربية، فكان جسرا ثقافيا أمكن معه أن تتواصل المعرفة من الأزمنة السحيقة في التاريخ إلى العصر الحديث.

ولذا فإن المعرفة المتاحة للبشرية الآن هي تراكم معرفي تم نقله والاستزادة منه عبر حركة الترجمة في العصور المزدهرة للحضارة الإسلامية. وقد زادت من خلال الإثراء المعرفي الذي قامت به الحضارة الإسلامية ذاتها.

أيا ما يكن من أمر، فإن المسيحية التي نشأت في العالم العربي، تعايشت تحت مظلة الأحقاب الإسلامية المتتالية، وأنتجت معرفة. ولذا فإن ما وصلت إليه البشرية من معرفة - في مجالاتها كافة - ما هو إلا تراكم معرفي ظل يزداد عبر الحضارات المتتالية حتى بلغ ما وصل إليه الإنسان في العصور الحديثة، وهو أحد روافد التنمية الإنسانية في جملتها.

إن هذه المعايشة بين المسيحية والإسلام في الوطن العربي تقدم نموذجا للوحدة من خلال التنوع. وهي أحد أسباب التقدم التي تدفع بالبشرية إلى الرقي من خلال اكتساب المعرفة .

---

1 هناك اتفاق ثقافي عالمي على أن يطلق عليها " الإبراهيمية" بدلا من مصطلح شائع سابقا وهو "الأديان السماوية"، محافظة على مشاعر المنتمين إلى أديان أخرى.

والتصوف وهجر الدنيا. فكان الانطباع العام عن اختيارهم باعثا على إهمال العلوم الدنيوية وعلى التنكب عن طلب المعرفة والعلم الطبيعيين والعقليين.

بيد أن النزعة الغالبة في الحضارة العربية تمثلت بكل تأكيد في الحرص على طلب الدنيا وعلومها وعلى تشجيع المعرفة والعلوم بشتى أشكالها، وعلى الإنتاج في ذلك بمقادير قل نظيرها في الحضارات الكلاسيكية. والتراث العربي الإسلامي في العلوم اللغوية والأدبية والعقلية والطبيعية والصنعية شاهد صريح على ذلك كله.

وفي العصر الحديث، أدرك مفكرو عصر النهضة العربية أن تضاؤل العلم والمعرفة كان واحدا من الأسباب الأساسية في تخلف العرب وتقهقر مدنيتهم. لذا كان حرصهم شديداً على التعلق بأسباب النهضة العلمية والمعرفة، وعلى الجمع من أجل تحقيق ذلك بين قيم المدنية العربية الإسلامية العليا وبين قيم التمدن الحديث العليا (حوراني، بالإنجليزية، 1967).

وكانت النصوص الدينية أداة بارزة في عملية تسويغ هذا التركيب والدعوة إلى مسايرة تقدم المعرفة والعلم وتطبيقاتهما باعتبار أن ذلك وجه رئيسي من وجوه التنمية الشاملة وصورة من صور عبادة الله على الأرض.

لكن تطور العالم العربي المعاصر والمشكلات القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت منذ سنوات الاستقلال، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية القرن العشرين ومطالع القرن الجديد، خلفت آثاراً عميقة في جملة الأوضاع المعرفية والعقلية والثقافية في البلدان العربية. وكان الدين والتصورات والغائيات المرتبطة به أحد الوجوه الأساسية التي تأثرت بهذا التطور. وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة برزت في الفضاء الديني الإسلامي في العقود الأخيرة من القرن العشرين تمثلت في تغليب السياسي على الحضاري والإنساني والأخلاقي عند بعض الحركات الدينية؛ أي أن "الغائية السياسية" قد باتت عند تلك الحركات هي المقصد الرئيسي لمنظومة الإصلاح والنهضة الإسلامية، وهي التي ينبغي أن تقدم، عندها، على جميع الغائيات الأخرى: الاجتماعية والاقتصادية والمادية وغيرها. وقد أفضى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الصراع والصدام مع المجتمع والدولة و "الأغيار" ، وبلغت حالة "التقابل" و"المواجهة" مع (الغرب) على وجه الخصوص أشُدَّها غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001. وفي هذا السياق تعرض الدين الإسلامي نفسه إلى موجة إعلامية قاسية من التعريض والتحريض والتشهير والنقد تتم عن جهل عميق في كثير من الأحيان وافتراء صريح في بعض الأحيان.

ومن المهم هنا التأكيد على أن الإسلام، كما يقال، "دين ودنيا"، بمعنى أنه يصعب فصل "السياسي" عن باقي المعاملات بين البشر، تشريحيا، في تعاليم الدين الإسلامي.

على أنه ليس في الإسلام، في المذهب السائد في البلدان العربية، كهنوت (قساوسة) ولا كنيسة (سلطة دينية). ومن ثم لا تنشأ أصلا مسألة فصل السلطة الدينية (الكنيسة) عن سلطة الدنيا (الدولة). فالمؤهِّل الأساس للقول في شؤون الدين هو العلم وليس الانتماء لمؤسسة دينية (كنيسة). والسلطة في شؤون الدنيا (الولاية) مدنية تقوم على البيعة (اختيار الناس للحاكم من بين أكثر من مرشح).

إلا إن تحالف بعض أنظمة الحكم القهرية مع

إن الإسلام، كما يقال، "دين ودنيا"، بمعنى أنه يصعب فصل "السياسي" عن باقي المعاملات بين البشر، تشريحيا، في تعاليم الدين الإسلامي.

الإطار 6-3

الكواكبي (1854-1902): الاستبداد والعلم

"العلم قبسة من نور الله، وقد خلق الله النور كشافا مبصرا ولاداً للحرارة والقوة، وجعل العلم مثله وضاحا للخير فضاحا للشر، يولّد في النفوس حرارة ، وفي الرؤوس شهامة.

وكذلك لا يخاف المستبد من العلوم الدينية المتعلقة بالمعاد ، لاعتقاده أنها لا ترفع غباوة، ولا تزيل غشاوة، وإنما يتلهّى بها المتهوسون للعلم، فإذا نبغ فيهم البعض، ونالوا شهرة بين العوام، لا يعدم وسيلة لاستخدامهم في تأييد أمره بنحو سدّ أفواههم بلقيمات من فتات مائدة الاستبداد.

نعم ترتعد فرائض المستبد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية ، وحقوق الأمم ، وسياسة المدنية ، والتاريخ المفصل ، والخطابة الأدبية ، وغيرها من العلوم الممزقة للغيوم المبسقة الشموس المحرقة للرؤوس."

المصدر: *عبد الرحمن الكواكبي، 1984*، 50-51.

الإطار 6-4

العلم في القرآن والسنة

القرآن

"شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط" *آل عمران*، 18

"هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون" *الزمر*، 9

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" *المجادلة*، 11

"وقل ربِّ زدني علما" *طه*، 114

"ن والقلم وما يسطرون" *القلم*، 1

السنة

من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا من طرق الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر."

المصدر: *سنن أبي داوود، كتاب العلم*، رقم 3643.

"ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا".

المصدر: *صحيح البخاري*، 2711، *باب كيف يقبض العلم من كتاب العلم*.

إن تحالف بعض أنظمة الحكم القهرية مع فئة من علماء الدين الإسلامي المحافظين قد أفضى إلى تأويلات للإسلام، خادمة للحكم ولكن مناوئة للتنمية الإنسانية، خاصة فيما يتصل بحرية الفكر والاجتهاد ومساءلة الناس للحكم ومشاركة النساء في الحياة العامة.

فئة من علماء الدين الإسلامي المحافظين قد أفضى إلى تأويلات للإسلام، خادمة للحكم ولكن مناوئة للتنمية الإنسانية، خاصة فيما يتصل بحرية الفكر والاجتهاد ومساءلة الناس للحكم ومشاركة النساء في الحياة العامة. كما أن التضييق على العمل السياسي في كثرة من البلدان العربية قد دفع بتيارات ذات صبغة إسلامية تحت الأرض، وألجأ بعض تيارات سياسية إلى التسربل بالإسلام. وفي غياب مسارات سياسية سلمية، ولكن فعالة، لدفع المظالم القائمة في الواقع العربي على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية، اندفعت بعض الجماعات السياسية المتشحة بالدين إلى التمسك بتأويلات متشددة للإسلام واعتماد العنف وسيلة للفعل السياسي. وراحت تنفخ في نيران العداء للقوى السياسية المناهضة في البلدان العربية و"للأغيار"، خاصة الغرب عند تأزم العلاقات السياسية، على حد سواء، بتهمة العداء للإسلام ذاته. وصحيح الإسلام من كل هذا براء. ناهيك عن أن هذا الجانب المأزوم من حلول الإسلام في الواقع العربي بعيد عن متطلبات مجتمع المعرفة في الوطن العربي كل البعد.

وخالص هذا كله أنه من أجل رد الاعتبار لدور الدين في التنمية الإنسانية، وفي إنتاج المعرفة بوجه خاص، يتوجب استحضار النصوص الدينية المطابقة لواقع الحال والمستقبل المنشود، لا التطورات الزمنية العارضة التي يتعرض لها الدين في هذا العصر أو ذاك. وهذه النصوص تشدد على ثلة من القيم الأساسية التي تربط ربطا جوهريا بين مقاصد الدين نفسه وبين تطور الحياة ونمائها: استخلاف الإنسان في الأرض لإعمارها؛ إنجاز جنة الدنيا والإقبال على "زينتها"؛ تكريم الإنسان وملكاته المعرفية الطبيعية: النظر والاعتبار والتفكر والتعقل والعلم، والسمع والبصر والفؤاد، وبناء أمة خيرة فاضلة. وتلك بكل تأكيد أسباب وبواعث تنهض في طلب المعرفة وإنتاجها وتحفز دينيا على الانصراف إليها والعمل من أجل إقامة أسسها ورفع بنيانها بروح العزم والفاعلية لا بالتهاون والتواكل.

ومعنى ذلك أن ثلاثة شروط أساسية على الأقل ينبغي توافرها لكي يحتل الدين مكانته المرموقة في النموذج المعرفي العربي الأصيل ولكي يكون على وجه الحقيقة مبدأ وأصلاً فاعلا في إنتاج المعرفة. الأول يتمثل في العودة إلى الرؤية الإنسانية الحضارية والأخلاقية لمقاصد الدين الصحيحة. الثاني، تحرير الدين من التوظيف المغرض واستعادة المؤسسات الدينية لاستقلالها عن السلطات السياسية وعن الحكومات والدول وعن الحركات الدينية - السياسية الراديكالية. الثالث الإقرار بالحرية الفكرية وتفعيل فقه الاجتهاد وصون حق الاختلاف.

اللغة العربية

لعل اللغة هي أبرز سمات المجتمع الإنساني، وما من حضارة إنسانية إلا وصاحبتها نهضة لغوية، وما من صراع بشري، في رأي كثيرين، إلا ويبطن في جوفه صراعا لغويا. واللغة هي الأداة التي تصنع من المجتمع واقعا، والوسيلة الأساسية التي تحدد صلة الإنسان بهذا الواقع، فهي- أي اللغة- المنظار الذي من خلاله يدرك الإنسان عالمه، وهي العامل الحاسم الذي يشكل هوية هذا الإنسان ويضفي على المجتمع طابعه الخاص. فالهوية نتاج المعاني التي يشيدها الأفراد عبر اللغة، والطابع الخاص للمجتمع هو وليد تفاعل ما يسري بداخله من خطابات لغوية ترتهن بالمتغيرات التاريخية، وتعكس كل ما تزخر به المنظومة المجتمعية من أوجه الوفاق والصراع.

اللغة هي المنظار الذي من خلاله يدرك الإنسان عالمه، وهي العامل الحاسم الذي يشكل هوية هذا الإنسان ويضفي على المجتمع طابعه الخاص.

لم تصدق هذه المقولات، ومثيلاتها، عن أهمية اللغة في صياغة المجتمع الإنساني قدر ما تصدق على مجتمع المعرفة، سواء بالنسبة للآمال العظام التي يبشر بها، أو التحديات الجسام التي ينطوي عليها. هذا عن المجتمع الإنساني بصفة عامة، أما بالنسبة للوطن العربي الساعي لدخول مجتمع المعرفة فتكتسب هذه المقولات مزيدا من المصداقية والأهمية، فاللغة العربية، بلا شك، أبرز ملامح الثقافة العربية، وإن كانت منظومة المعرفة، كما يؤكد التقرير الحالي، هي مناط

الإطار 5-6

العلم والمعرفة في الكتاب المقدس، العهد القديم

"وإذا كان أحد يؤثر أنواع العلم فهي تعرف القديم وتتمثل المستقبل وتفقه فنون الكلام وحل الأحاجي وتعلم الآيات والعجائب قبل أن تكون حوادث الأوقات والأزمنة". (*الحكمة 8:8*)

"وجه قلبك إلى الأدب وأذنيك إلى كلمات المعرفة". (*أمثال 12:23*)

"وبالمعرفة تمتلئ المخادع من كل ثروة كريمة ونفيسة". (*أمثال 4:24*)

"الحكمة تسكب المعرفة وعلم الفطنة وتعلي مجد الذين يملكونها". (*سيراخ 24:1*)

الأمل في تجاوز المجتمعات العربية لتخلفها الراهن، فمنظومة اللغة، في تقديرنا، هي من أهم مداخل بعث الحيوية في جميع أرجاء منظومة المعرفة هذه.

اللغة هي الآلة التي ندرك بها العالم من حولنا، وهي الأداة التي نعبر بها عن هويتنا الفردية والاجتماعية. وبهذا المعنى تشخص اللغة بما هي فاعل جوهري في بعث الحيوية وتجسيد مناحي الإبداع في شتى وجوه المنظومة الثقافية في مجتمع المعرفة. واللغة محورية في تقانة المعلومات وذكائها الاصطناعي، كما أنها الوسيلة التي تستخدمها جملة قطاعات المعرفة الإنسانية، والقاعدة التي تؤسس مهارات التواصل الإنساني. وفضلا عن ذلك كله، فإنها ضرورية لعالم المال والتجارة والسيطرة السياسية والآيديولوجية والإعلامية.

واللغة العربية تتقدم كل المظاهر والتجليات التي تجسد الثقافة العربية ومبدعاتها الإنسانية. كما أنها في التجربة التاريخية العربية تقترن بأمرين أساسيين يتعلقان تعلقا جوهريا بالوجود العربي والمستقبل العربي. الأمر الأول يتمثل في "الهوية" والأمر الثاني يرتبط ب "المقدس" . فاللغة العربية هي أبرز العلامات الفارقة والمميزة للهوية العربية. واللغة العربية هي اللغة التي نزل بها (الوحي) بالقرآن الكريم فكانت مبدأ لنشاط عقلي وروحي وأدبي ومادي تشخّص في حضارة إنسانية شاملة هي الحضارة العربية الإسلامية.

اللغة العربية ومجتمع المعرفة

دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهري، لأنها أساس رئيس من أسس الثقافة، ولأن الثقافة باتت هي المحور الأساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية. واللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكوناتها من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيَم ومعتقدات. واللغة محورية في تقانة المعلومات، إذ أن معالجتها بواسطة الحاسوب (الكمبيوتر) هي محور هذه التقانة وأساس ذكائها الاصطناعي. واللغة هي الأداة التي تستخدمها جميع فروع المعرفة: الفلسفة، والعلوم الإنسانية والطبيعية، والفنون. ومجتمع المعرفة، وهو مجتمع التعلم مدى الحياة، يرتكز على اللغة، سواء أكانت لغة إنسانية طبيعية أم لغة برمجية اصطناعية أم لغة جينية بيولوجية. وهي ضرورية لبناء مهارات التواصل الإنسانية والأساسية في مجتمع المعرفة. وفي عالم المال والتجارة والسيطرة السياسية والأيديولوجية على أجهزة الإعلام الجماهيرية، فضلاً عن صناعة الثقافة بوجه عام، تحتل اللغة والخطاب المعرفي الذي يخدم مصالح النظم والمنظمات والمؤسسات والأسواق مكانة لا مثيل لها.

أزمة اللغة العربية

لكن اللغة العربية تواجه اليوم، على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل، تحديات قاسية وأزمة حقيقية: تنظيراً، وتعليماً، ونحواً، ومعجماً، واستخداماً وتوثيقاً، وإبداعاً، ونقداً.

تعدُّ اللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكوناتها من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيَم ومعتقدات.

تواجه اللغة العربية اليوم، على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل، تحديات قاسية وأزمة حقيقية.

الإطار 6-6

التقانة في الحضارة العربية الإسلامية

ليس ضروريا مناقشة الدور الجلي الذي لعبه الدين الإسلامي في نهضة الحضارة العربية، إذ بدون الإسلام لم يكن يُحتمل أن تقوم هذه النهضة. فازدهار العلم والثقافة في الحضارة العربية كان نتيجة لترقية نوعية الحياة في المدن الإسلامية. لقد تضافرت الحياة الحضرية لهذه المدن، والرخاء المادي، وتنوع الصناعات المحلية، ورواج التجارة المحلية والدولية، وتفتح العلم والثقافة. كما أن كل جوانب الحياة هذه لم تكن لتزدهر دون تقانة دائبة التطور. وإذا كان الإسلام، كما يذكر كثيرا، هو القوة الدافعة لقيام المدن، فقد كان أيضا وراء جميع جوانب رخاء هذه المدن، ومن ثَمّ الجهد التقاني الذي اقترن بالحياة الحضرية.

ويقدر أنه يوجد الآن، رغم كل التدمير والخسائر، وباستبعاد المجموعات غير المسجلة، قرابة ربع مليون مخطوطة، غالبيتها بالعربية، في مختلف مكتبات العالم.

لقد مكّنت المرونة الفائقة للغة العربية المسلمين من صك واستخراج مكانز علمية وتقانية قادرة على التعبير عن أعقد الأفكار العلمية والتقانية.

ويسرت الدولة للعلماء والمهندسين قضاء جميع وقتهم في البحث والابتكار والكتابة.

وكما هو طبيعي في تاريخ الحضارة بوجه عام، تلقى العلماء والمهندسون الإسلاميون تراث سابقيهم، ولكنه تحول إلى علمهم وتقانتهم الخاصة عبر عملية مستمرة من الابتكار والبحث والتطوير.

وليست ثمة أدنى شك في أن المؤسسات الأكاديمية والمكتبات والمراصد وغيرها من البنى المؤسسية قد لعبت دورا محوريا في اطراد حيوية العلم الإسلامي. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، فإن استعداد الطلبة للسفر مئات الأميال للتعلم على أيدي العلماء المبرزين، شكل ضمانة لأن تبقى الثروة المعرفية مصانة وأن تنتشر من مكان لآخر ومن جيل لتاليه، مع اطراد التوسع والإثراء.

المصدر: الحسن و هيل (بالإنجليزية)، 1986، 7-12.

الإطار 6-7

قالوا عن اللغة

- اللغة هي التي تترجم ما في ضمائرنا من معان. ***ابن خلدون في مقدمته***

- ان آفات حياتنا في جمهرتها تعود إلى علل لغوية، تصدع الوحدة، وتحرم الدقة، وتبدد الجهد، وتعوق تسامي الروح والجسم والعقل والقلب. ***أمين الخولي***

- على ما يبدو، لن يكون حل معضلة اللغة في الرياضيات أو المنطق بقدر ما يكمن مفتاح السر اللغوي في البيولوجيا. ***ناعوم تشومسكي***

- لا بد من إعادة النظر في المفهوم السائد القائل بأن اللغة مرآة العقل، فربما يكون للعقل مرايا أخرى تسبق اللغة، وتؤازرها، وتنسخها، وتحيل إليها. **خلاصة *فصل يتناول قضية: "هل اللغة مرآة العقل"، في*** (جيريمي كامبل (بالإنجليزية)، 1982).

يتعين استغلال الفرص العديدة التي يتيحها مجتمع المعرفة لمواجهة التحدي اللغوي الراهن في المقام الأول، وتفجير الطاقات الكامنة في اللغة العربية.

وإلى مظاهر الأزمة هذه تضاف القضايا التي تثيرها تقانات المعلومات، وهي القضايا المتعلقة بمعالجة اللغة آليا بواسطة الحاسوب. ومن الضروري الإشارة هنا إلى مظاهر هذه الأزمة وأعراضها. ويمكن تلخيصها في عدم توافر سياسة لغوية على المستوى القومي، وضمور سلطات المجامع اللغوية وقلة مواردها وضعف التنسيق بينها، وتعثّر عملية التعريب والقصور في الترجمة في الحقول العلمية والإنسانية الحديثة، وجمود التنظير اللغوي وقصور العتاد المعرفي لدى اللغويين، والاستنكاف عن العناية بالمذاهب والمناهج الفلسفية الحديثة، وقصور الوعي بدور اللغة في تنمية المجتمع الحديث، والصعوبات التي تثيرها ثنائية الفصحى والعامية، وضعف النشر الإلكتروني باللغة العربية وقلة البرمجيات المتقدمة فيها، وتعدد مشاريع البحث والتطوير المكررة وغياب التنسيق بينها، وتضارب التشخيص للدّاء الذي تشكو منه اللغة وغياب رؤية واضحة للإصلاح اللغوي.

في ضوء هذا كله يمكن القول أن أزمة اللغة العربية هي أزمة مركزية لا تقل خطورة وتعقيدا عن الأزمات الأخرى التي تواجهها المجتمعات العربية الواقفة على عتبة نقلة نوعية حادة. ويتعين، من أجل الفكاك من الدائرة النكدة لهذه الأزمة، استغلال الفرص العديدة التي يتيحها مجتمع المعرفة لمواجهة التحدي اللغوي الراهن في المقام الأول، وتفجير الطاقات الكامنة في اللغة العربية علاوة على تدارك المجالات الأخرى. ولعل من أهم هذه الفرص المتاحة لهذا القصد:

- الثورة العلمية التي تشهدها اللغويات الحديثة، إذ أفرزت العديد من المناهج العلمية التي يمكن بها تناول الكثير من جوانب إشكالية اللغة العربية التي استعصت على الحل فيما مضى.[2]

- التطور التقاني الهائل في "هندسة اللغة"، حيث يمثل نظام اللغة بتعقده الشديد موضوعاً مثيراً للتناول الهندسي بما هو فن السيطرة على النظم المعقدة.

- الإفادة مما تزخر به شبكة الإنترنت من مواقع عديدة لتعليم وتعلم اللغة الإنجليزية للناطقين ولغير الناطقين بها، وتطوير مواقع مشابهة لخدمة اللغة العربية تخدم شتى الفئات.

- تعاظم الاهتمام العالمي بالتنوع اللغوي، حيث اتجهت منظمة اليونسكو نفسها إلى الاهتمام بمسألة التنوع اللغوي وتعدد اللغات وما يكتنفها من مخاطر الانقراض.

- المبادرات المشجعة التي تقوم بها مجموعات من الباحثين في عدد من الأقطار العربية في مجال نظرية الأدب وعلم النص الحديث والمعجميات، والإنجازات التي أثبتت جدواها في معالجة اللغة العربية آلياً، وبخاصة في مجالات علم الصرف والنحو واستخدام الكمبيوتر في بناء المكانز العربية.

النهوض باللغة العربية

غير أن هذا كله ليس بكاف لحل أزمة اللغة العربية وتأهيلها للاستجابة للتطورات العميقة في الثقافة والمعرفة والعلم وجملة المستجدات الكونية. فثمة وجه آخر للمشكلة يتمثل في علاقة اللغة العربية نفسها بمنظومة اكتساب المعرفة، وهي علاقة ذات وجوه متعددة أبرزها:

1) علاقة اللغة العربية بالفكر.

2) اللغة العربية والنفاذ إلى مصادر المعرفة.

3) اللغة العربية ونقل المعرفة واستيعابها.

4) اللغة العربية وتوظيف المعرفة.

5) اللغة العربية وتوليد المعرفة الجديدة.

2 تشمل هذه المناهج، دون الدخول في محتواها: الإحصائي، والأنثروبولوجي، والتوليدي، والنصي، والحاسوبي، والبيولوجي، والأعصابي، والصوري: الرياضي والمنطقي، والوظيفي، والأمبريقي.

اللغة والفكر

يتطلب فهم طبيعة العلاقة بين منظومتي اللغة والمعرفة تحليلاً دقيقاً لعلاقة اللغة العربية بالفكر على المستويات النفسية والتربوية والاجتماعية. والحقيقة أن هذا الوجه من المسألة لم يحظ بالعناية الكافية من قبل الباحثين العرب. واللغويون الكلاسيكيون لم يخوضوا في هذه الإشكالية، ولم يقدموا ما يسهم في تنمية الفكر العربي الحديث إسهاماً حقيقياً.

ويمكن رد القصور في معالجة قضية علاقة اللغة العربية بالفكر إلى أسباب رئيسية أهمها: عزوف الفكر العربي عن الدخول إلى ميدان القضايا متعددة التخصصات أو القضايا غير التخصصية– وهي عظيمة الأهمية في مجتمع المعرفة – وانحسار الفكر الفلسفي العربي، وبخاصة في مجال فلسفة اللغة رغم ما حفلت به علوم الكلام والفلسفة وأصول الفقه التقليدية من عناية باللغة والمفاهيم والمصطلحات، وضمور الجهود البحثية في مجالات علم النفس اللغوي وعلم الاجتماع اللغوي واللغويات الأعصابية على وجه الخصوص. وواقع الأمر أن توطيد العلاقة بين اللغة العربية والفكر يحتاج إلى جهد تأسيسي يتصدى له المختصون في علم النفس اللغوي، وذلك من أجل اكتشاف العلائق بين خصائص اللغة العربية ومواردها الصرفية والنحوية والمعجمية والبلاغية، وبين وظائف الدماغ وآلياته الذهنية الأساسية. وفي هذا الباب يُقترح إنشاء مركز بحثي متخصص في مجالات علاقة اللغة العربية بتقانات المعلومات وتقانة الدماغ والهندسة الوراثية، وأن تشمل خطة العمل في هذا المركز دراسة علاقة اللغة العربية بفروع المعرفة الأخرى.

اللغة والنفاذ إلى مصادر المعرفة

تمثل ظاهرة الانفجار المعرفي "والإفراط المعلوماتي"[3] أو حِمْل المعلومات الزائد، مشكلة للفكر العربي، وهو وضع يخشى معه من أن يشعر هذا الفكر بالانسحاق والتضاؤل أمام إعصار المعلومات المتدفقة على نحو خارق. وهذا يتطلب استحداث وسائل برمجية جديدة مبتكرة لمعالجة النصوص ولزيادة فاعلية النفاذ إلى المعرفة، سواءٌ أكانت هذه المعرفة مصوغة باللغة العربية أم بلغات أخرى. في مقدمة هذه الوسائل: وسائل آلية للفهرسة والاستخلاص والتلخيص، ووسائل ذكية للبحث المتعمق في متن النصوص من أجل الكشف عن بناها العميقة واستخراج مضامينها الحقيقية. وفيما يخص اللغة العربية، يتطلب تطوير مثل هذه الوسائل استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص العربية وفهمها آلياً، وصنع آلة استنتاج مصممة على وجه الخصوص للغة العربية[4]. وهذا يعني أنه يتوجب على البحث اللغوي العربي أن يخص بالاهتمام المتعاظم مطالب إنتاج الوثيقة الإلكترونية العربية وإكسابها جدارة السريان عبر شبكة الإنترنت. ويتضمن ذلك الأمور المتعلقة بقابليتها للقراءة (المقروئية) والبحث والاختزال والتشعب النصي[5] والترابط التناصي[6].

تتطلب ظاهرة الانفجار المعرفي استحداث وسائل برمجية جديدة مبتكرة لمعالجة النصوص ولزيادة فاعلية النفاذ إلى المعرفة، سواءٌ أكانت هذه المعرفة مصوغة باللغة العربية أم بلغات أخرى.

هذا عن النفاذ إلى مصادر المعرفة باللغة العربية، أما النفاذ إلى مصادر المعرفة بغير العربية فيرتبط - أساسا - بقضية الترجمة. ومن المعروف أن الترجمة إلى العربية مازالت شحيحة للغاية، وعاجزة عن مواكبة ظاهرة الانفجار المعلوماتي، وهو ما يؤكد ضرورة دفع الجهود في مجال الترجمة الآلية. وفي هذا الصدد يجب الإقرار بأن هناك عدة مستويات للترجمة تتراوح ما بين الترجمة الخشنة التي تكفي للإلمام السريع بموضوع النص، كما يجري حالياً في الإنترنت بصورة متواضعة للغاية، والترجمة الدقيقة للنصوص الأدبية، وسيمضي وقت طويل قبل أن ترقى الترجمة الآلية إلى هذا المستوى.

اللغة واستيعاب المعرفة

تنطوي علاقة اللغة العربية بنقل المعرفة واستيعابها على قضايا عدة تتقدمها قضيتان محوريتان شديدتا الترابط هما: تعريب التعليم الجامعي، وتعليم اللغة العربية.

إن قضية تعريب التعليم الجامعي لم تعد قضية قومية فقط، وإنما باتت شرطاً أساسياً لتنمية أدوات التفكير وتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية، فضلا عن استيعاب المعرفة المتسارعة المتجددة. لذا فإن عدم تعريب العلوم يمثل عقبة في طريق إقامة جسور التواصل بين التخصصات العلمية المختلفة. ذلك أن اللغة هي رابطة العقد في منظومة المعرفة الإنسانية. وبرغم هذه الأهمية البينة لقضية التعريب، فإن جهود التعريب العربية ما تزال متعثرة نتيجة للمعارضة التي تلقاها من قبل كثير من أساتذة الجامعات الذين يحتجون بأن تعريب تدريس العلوم سيكون

على البحث اللغوي العربي أن يخص بالاهتمام المتعاظم مطالب إنتاج الوثيقة الإلكترونية العربية وإكسابها جدارة السريان عبر شبكة الإنترنت.

3 Information overload
4 Arabic Inference Machine
5 hypertext
6 Intertextuality

الإطار 6-8

شمال أفريقيا العربية – إشكالية ثنائية اللغة

عمّقت الدولة الجزائرية جهودها منذ بداية الثمانينيات في القرن الماضي لجعل اللغة العربية هي الغالبة في حياة المجتمع بدلا من اللغة الفرنسية. وقد أثرت سياسة التعريب التي فرضت لأكثر من عقدين على التعليم والاتصالات بوجه خاص، وكذلك على القضاء وكثير من مؤسسات الإدارة العامة. ونجم عن التحول من الفرنسية إلى العربية، الذي تعرّض له جيل كامل من المهنيين الذين كانوا غالبا يتحدثون الفرنسية، في نظر البعض، خسارة في المعرفة والقدرة. وكان التعريب أقل فعالية في ميادين الاقتصاد والتقانة والإدارة حيث ما زالت الفرنسية هي المهيمنة. كما أن الكتب والصحف، وبرامج الإذاعة المسموعة والمرئية تطبع وتذاع إما بالعربية أو بالفرنسية (والبعض باللغات البربرية) مع القليل من الترجمات. وقد أدى التقسيم اللغوي إلى اختلال الانسجام والتجانس في تدفق الاتصالات بين المجالات المختلفة للمجتمع.

ويبدو أن التوتر الناتج عن ثنائية اللغة قد فقد حدته في السنوات الأخيرة، وترك مجالا لتطور تعددية اللغة في ميادين مختلفة من التعليم والاتصال.

المصدر: التقرير القُطري المعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني.

بمثابة حاجز يفصل بين الطالب العربي وبين المصادر الأصلية للمعرفة العلمية، ومعظمها باللغات الأجنبية. وهو موقف يتعارض في جوهره مع تضخم مصادر المعرفة وتعددها مما لن يجد معه الطالب مفراً من اللجوء إلى هذه المصادر. وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة أن تتوازى جهود التعريب مع زيادة الجهد المبذول في تدريس اللغات الأجنبية لجميع التخصصات العلمية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاستخدام الركيك للغة الإنجليزية على مستوى الوطن العربي – لا يستثنى من ذلك إلا قلة من أساتذة الجامعات والمثقفين. وهذا يمثل عائقا أمام كثير من الدارسين العرب الراغبين في نشر بحوثهم في الدوريات العلمية، أو المتكبين عن إبداء المداخلات في اللقاءات العلمية باللغة الإنجليزية، أو عن المساهمة في حلقات النقاش وجماعات الاهتمام المشترك عبر الإنترنت. وذلك يقتضي تطوير أساليب تعليم اللغة العربية، حيث يسود الاعتقاد الآن، خلافاً لما كان سائداً فيما مضى، بأن اللغة الأم وسيلة أساسية في تعليم اللغات الأجنبية.

ويستلزم دفع جهود التعريب تجديد النظرة إلى آليات تكوين الكلمات، وتشجيع التأليف باللغة العربية في المجالات العلمية المختلفة، ومساندة الجهود المبذولة حالياً في مجال الترجمة الآلية، واستغلال ما تتيحه تقانة المعلومات حاليا من وسائل في بناء بنوك المصطلحات. كما أن من الواجب تحليل البنية المفهومية (الدلالية) للكلمات العربية[7] حيث أن عملية نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية تتوخى المحافظة على مفهوم المصطلح بقدر الإمكان.

أما تعليم اللغة العربية فيشكو هو أيضاً من أزمة حادة في محتوى المادة التعليمية وفي مناهج التدريس على حد سواء. ولعل من أبرز أعراض هذه الأزمة: التركيز على الجوانب الصورية في تعليم الصرف والنحو وعدم النفاذ إلى مضامين النصوص العميقة والكشف عن بناها الكلية، وعدم الاهتمام بوجه الدلالة اللغوية والمعنى، وإهمال الجانب الوظيفي في استخدام اللغة وعدم تنمية المهارات اللغوية في الحياة العملية، والاقتصار على جانب الكتابة دون جانب القراءة في تنمية القدرات الإبداعية، وعزوف الصغار والكبار عن استخدام معاجم اللغة لصعوبة مقاربتها أو لخلطها بين القديم والجديد دون تمييز، وقصور البحث اللغوي التربوي في تعليم اللغة وفي تحديد الأسس المنهجية لتعليمها.

والحقيقة أن مشكلة تعليم اللغة العربية لا تنفصل عن وضع (اللغة العربية الفصحى) على وجه العموم. وواقع هذه اللغة أنها اليوم ليست "لغة الكلام" وإنما هي لغة القراءة والكتابة وما يقوم مقامهما (الخطابة الدينية أو السياسية أو الإدارية أو الاجتماعية)، وهي أيضا لغة المثقفين والأكاديميين الذين يقدمون حصيلة معارفهم أو آرائهم في المحاضرات. وذلك يعني أن اللغة العربية الفصحى ليست لغة التعبير الحار العفوي والانفعالات والمشاعر والتخاطب اليومي واكتشاف الذات والمحيط. ومن المؤكد أن مشكلات الفصحى تبدأ منذ سنوات التعلم في المدرسة، حيث يتم تعلمها كمضمون أو معرفة هي موضوع لذاتها، أي بالدرجة الأولى آليات التفكير والتحليل والتصنيف والتقويم والاستنتاج. وذلك كله حصيلة المدرسة التقليدية التي تقوم على مبدأ القراءة والترديد والرواية والحفظ وتجنب الابتداع والاختلاف، وتفضي إلى معرفة جامدة غير قابلة للحياة والتطور. لكن المدرسة العربية هي، من وجه آخر، مرتبطة منذ عصر النهضة العربية بالمدرسة الأوروبية العقلانية والاختبارية. وهي بذلك نتاج المعارف والمناهج الغنية المتسارعة. بيد أن الغالب على المنهج الذي تسلكه المدرسة العربية في تعليم اللغة هو " الحفظ" لا

إن مشكلات الفصحى تبدأ منذ سنوات التعلم في المدرسة، حيث يتم تعلمها كمضمون أو معرفة هي موضوع لذاتها، وذلك كله حصيلة المدرسة التقليدية التي تقوم على مبدأ القراءة والترديد والرواية والحفظ وتجنب الابتداع والاختلاف، وتفضي إلى معرفة جامدة غير قابلة للحياة والتطور.

7 Conceptual decomposition

اكتساب معارف متجددة حية.

ولأن اللغة تشتد حيويتها وتجددها وإبداعها في مجالها الإنساني الحضاري الحي الفاعل المتجدد بقدر ما تستمد عمقها وغناها من الإرث الذي تختزنه، فإنه لا يمكن الفصل إلا شكليا بين الكلام على اللغة والكلام على البنى الثقافية والمضامين الفكرية العلمية والعملية، فضلاً عن الطرائق والميادين التطبيقية الحية. لذا كان البحث اللغوي في هذا الباب أمراً حيوياً. وذلك يتطلب إنشاء مراكز بحث لغوية، ووضع معاجم لرصد المفردات والصياغات المشتركة بين المحكيات والفصحى، ومعاجم علمية وظيفية (مكتوبة وصوتية) لمراحل التعليم الأساسي، ومعاجم متخصصة ذات سمة وظيفية، وتعريب ونحت المصطلحات العلمية، وتيسير قواعد اللغة العربية وتبسيط مصطلحاتها وعقلنتها، ووضع كتب عامة للقواعد التي تعلم اللغة السليمة على نحو متدرج دون غُلوٍّ في التفصيل والتدقيق، وعلى نحو يقضي إلى لغة وسطى تنأى عن السقوط في (اللغة العامية) ولا تكرر القوالب اللغوية القديمة العصية على التمثل والاستخدام. ومرة أخرى، يمكن أن تساهم تقانة المعلومات وشبكة الإنترنت مساهمة فعالة في تحديث تعليم اللغة العربية وتعلُّمها، محتوى ومنهجاً. وذلك يتطلب دفع الجهود البحثية في مجال اللغويات الحاسوبية واللغويات النصية وعلم النص ونظرية القراءة، بالإضافة إلى فروع علم اللغة المرئية: التربوي والنفسي والاجتماعي.

اللغة وتوظيف المعرفة

تبرز علاقة اللغة بتوظيف المعرفة عندما ننظر إلى اللغة من منظور حل المشاكل. وكما هو معروف، فإن حل المشاكل يتوقف، بداية، على دقة توصيف المشاكل المطروحة، والمقارنة المنهجية بين البدائل المكنة لحلها، أي على التحليل المنطقي. ومن أجل توفير قدر عال من أدوات التعريف والتوصيف للغة العربية، لابد من تطوير بنوك المصطلحات ومسارد المفاهيم [8] والمكانز والمعاجم المتخصصة في الحقول الاجتماعية. ولتنمية القدرة على التحليل المنطقي، يحتاج الخطاب العربي إلى تحديث أسس البرهان وأساليب الإقناع والحجاج واستخدام المنطق وتجديد صياغة قواعد النحو العربي وتقوية مهارات الاتصال بالتوسع في الاستخدام الوظيفي للغة في مسار الحياة الواقعية وتعميق القدرة على الحوار الفعال.

اللغة وتوليد المعرفة

يتعاظم باطراد دور اللغة في توليد المعرفة الحديثة، وبوجه خاص في العلوم الإنسانية، حيث تسهم بشكل فعال في استكشاف مناهج بحثية جدية مغايرة لمناهج العلوم الطبيعية. وبتوجيه اللغة العربية إلى بناء علائق وثيقة مع الكيمياء الحيوية الحديثة والمعلوماتية، تستطيع اللغة أن تعزز الإبداع العلمي وأن تسهم في الإبداع الفني والأدبي وجملة فنون اللغة العربية وفروعها.

وبفضل ما تمتلكه اللغة العربية من قدرة فريدة على الاشتقاق، ومن نحو يتصف بالمرونة، ومن معجم غني بالمفردات والمترادفات والمعاني، فإنها تستطيع أن تؤدي دوراً حقيقياً في إنتاج المعرفة.

التطوير اللغوي والسياق المجتمعي

والحقيقة أن جهود الإصلاح والتطوير اللغوية لا تتعلق فقط بالعناصر الداخلية لمنظومة اكتساب المعرفة - على نحو ما تم عرضه - وإنما أيضاً بالسياق الاجتماعي الذي تمارس فيه اللغة وظائفها، وبطبيعة التفاعل اللغوي - المجتمعي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى المستويين الإقليمي والعالمي. ومما ينبغي التشديد عليه في هذا الباب أهمية دور الدولة في مساندة جهود التنمية اللغوية، سواء أتعلق الأمر بصياغة السياسة اللغوية أم بتوفير الموارد المالية الضرورية لأداء المجامع العربية لمهماتها، أم بتوجيه أجهزة الإعلام الرسمية للتصدي للقضايا اللغوية، أم بمساندة الدولة لتطوير البرمجيات اللغوية والتعليمية العربية. ولابد أن تتضافر هذه الجهود مع جهود الجمعيات الأهلية المعنية بحماية اللغة العربية وتطويرها وصونها. كذلك يتعين أن يؤخذ في الاعتبار هنا الدور المنتظر للغة العربية في السياق الإقليمي. فاللغة العربية، بعلاقتها العضوية بالنص القرآني، تظل مدخلا أساسيا لدراسة التراث وإحيائه وتجديده. وهي ركيزة أساسية في التضامن العربي وفي جهود التوحيد القومية وتعزيز وحدة الثقافة العربية في وجه دعاوى التشتيت والتجزئة التي يدعو لها "مستشرقو عصر المعلومات" المنافحون عن تعدد اللهجات العربية. وأخيرا فإن للغة العربية شأناً عظيماً في وصل الثقافة العربية بثقافات البلدان الإسلامية، كما أن لها شأنا آخر جليلا في السياق العالمي الذي يتجه إلى تعزيز عولمة الثقافة وعدم الإقرار بالخصوصيات الثقافية والنسبية الثقافية واللغوية. فهي كفء لأن تكون طرفاً

يحتاج الخطاب العربي إلى تحديث أسس البرهان وأساليب الإقناع والحجاج واستخدام المنطق وتجديد صياغة قواعد النحو العربي وتقوية مهارات الاتصال بالتوسع في الاستخدام الوظيفي للغة في مسار الحياة الواقعية وتعميق القدرة على الحوار الفعال.

8 Glossaries

فاعلاً في حوار الثقافات. ومع أنه لا مسوغ للاعتقاد بأنها مهددة بالانقراض، إلا أن من الضروري العمل بجد على تقوية الدروع اللغوية لها وتعزيز الخصائص الذاتية والعملية التي تؤكد سمتها العالمية وقدرتها على تمثّل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية. يضاف الى ذلك توطيد العلاقة بينها وبين اللغات العالمية، وتوفير الشروط الضرورية والإمكانات المعنوية والاقتصادية والفنية المعززة للثقافة العربية ولمنتجاتها الإبداعية.

الثقافة الشعبية

لا تحظى الثقافة الشعبية لدى كثير من الأوساط الثقافية والفكرية العربية المعاصرة بمكانة طيبة أو مرموقة. ويعتبرها الكثيرون مظهرا لعلل في الثقافة أو في نسيج الحياة الوطنية أو القومية. فهي تصوَّر باعتبارها قريناً للتخلف الحضاري أو شرخاً في الوجود الوحدوي المؤتلف، أو مرادفاً للخرافة أو مرضاً في اللغة الفصحى.

بيد أن هذه النظرة قد بدأت بالتلاشي والتبدد في العقود الأخيرة. إذ تبين الدور الجليل لهذه الثقافة في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وتبين بوجه خاص أن بين الثقافة الشعبية وبين الثقافة العالِمة وثقافة النخبة صلةً عميقة متبادلة التفاعل والتأثر والتأثير، وأن المركّب الثقافي العام يشتمل على كلتا الثقافتين، وأنهما تشكلان نسقاً متكاملاً.

والحقيقة أن الثقافة الشعبية تشكل مستودعاً ضخماً من الخبرة ومن الاجتهادات الإبداعية التي أسهمت وتسهم في إثراء الحياة العقلية والوجدانية والسلوكية للناس جميعاً. وهي غنية بمركباتها. إنها تشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات والمعارف الصناعية. وهي من صنع عامة الناس من أهل البادية والريف والحضر، من الرعاة والزراع والصناع وأهل الحرف الذين أنتجوا هذه الثقافة دون أن ينتسبوا إلى مؤسسات ومعاهد تعليمية نظامية رسمية. لكنها أيضا تمتد إلى جميع الفئات والشرائح الاجتماعية على اختلاف مستوياتها الثقافية ودرجاتها العلمية. وهي كذلك تمتد في التاريخ المنقضي للوجود العربي وفي أعماق الامتداد المكاني. ومع تنوع مظاهرها ومكوناتها في المجتمعات العربية المختلفة، فإن هذا التنوع لا ينفي عناصر التماثل والوحدة فيها برغم التفاوت الزماني والمكاني.

اعتمدت الثقافة الشعبية في نقل المعرفة ونشرها على مقومين أساسيين: الجماعية والشفهية. فكان الإنتاج مرتهناً بموافقة متطلبات الجماعة، وكان التناقل الشفهي سبيلاً إلى نشر المعرفة وإعادة إنتاج هذه المعرفة بفضل عملية التغيير وإعادة التكوين التي تتلبسه. وتشير القرائن إلى أن هذه العملية تتم بكفاية، وأنها ليست مضادة لاكتساب المعرفة الرشيدة على ما يتوهمه كثيرون.

وتشتمل الثقافة الشعبية على الثقافة المادية الشعبية، والمعارف والتصورات الشعبية، والعادات والتقاليد الشعبية، والتعبيرات الفنية الشعبية (التعبير الموسيقي ، التعبير الحركي، التعبير الدرامي، التعبير القولي، التعبير التشكيلي). وكل قسم من هذه الأقسام يمتزج بخبرة فنية معرفية ترتبط وجودياً بأسلوب المعيشة وممارساته. لذا كان بعض هذه الأنواع الفنية غير ذي علاقة بعملية اكتساب المعرفة، وأمكنت نسبته إلى مجال المتعة وملء أوقات الفراغ، وذلك حال الحكايات والسير.

الثقافة الشعبية بين الإبداع والإتباع

مع أن التنوع العظيم في مصادر الثقافة الشعبية العربية، مكانياً وزمانياً واجتماعياً، قد أضفى غنى وثراءً جليلين على مخزون الخبرة والمعرفة المكنوزة، إلا أنه كشف أيضاً عن محتويات متباينة بل متناقضة في المكونات الثقافية وفي قيم هذه المكونات. وذلك راجع بكل تأكيد إلى سمة التراكم في خبرات ومواقف وتوجهات تفاوتت في المكان والزمان والظروف. كما أن قانون التغير والصيرورة يجري على الثقافة الشعبية لدى كل الأجيال وفي كل العصور.

وإذا استعرضنا مكوّنات الثقافة الشعبية العربية، سنجد أنها تضم ما يُعبّر عن صوتين: صوت إتباعي يحضّ على اتباع ما هو معهود، وصوت إبداعي يدعو لمساءلة الواقع ويحض على الاستزادة من المعرفة. وسنجد في هذا المجال أمثالاً تتبنى أقوالاً فصيحة وإن تم تسجيلها من البادية في نجد، مثل: "الجهل داء قاتل"، "الحاجة تفتق الحيلة"، ناهيك عن أقوال أخرى مثل: "العلم نور"، أو "اطلبوا العلم ولو في الصين". أما الأخرى التي تكفّ عن التطلع المعرفي فمثالها البارز هو المقطع الذي يتردد في كثير من الحكايات في أكثر من موقع عن بطل الحكاية الذي يُسمح له بفتح عدد من الأبواب ويُحرّم عليه فتح باب بعينه، وعندما يدفعه تطلُّعه إلى انتهاك التحريم فإنه يُعاقب بألوان من العقاب الشديد، أقلها النفي.

ومع ذلك فإن هذا المجال ليس خالياً من المعرفة. وتحفل السيَر مثلاً بالمعرفة التاريخية

تشكّل الثقافة الشعبية مستودعاً ضخماً من الخبرة ومن الاجتهادات الإبداعية التي أسهمت وتسهم في إثراء الحياة العقلية والوجدانية والسلوكية للناس جميعاً.

وإذا استعرضنا مكوّناتها، سنجد أنها تضم ما يُعبرّ عن صوتين: صوت إتباعي يحضّ على اتباع ما هو معهود، وصوت إبداعي يدعو لمساءلة الواقع ويحض على الاستزادة من المعرفة.

والجغرافية والإنسانية والعوالم المتخيلة المثالية التي هي موضوع تشوق وحلم وطموح. لذلك كان صون هذه السِيَر والمحافظة عليها أمراً ضرورياً للثقافة والمعرفة. وواقع الحال أن هذه الثقافة الشعبية تتردد على الدوام في أسمار واجتماعات الجماعة الشعبية فتكون سبيلا إلى تبادل المعرفة التاريخية أو الأحكام المتصلة بالأعراف. وكثير من قصصها يعلي من قيمة "المعلومة" ويقدمها على المال. والتوقير الذي يبديه أبناء المجتمعات الشعبية لمجرد وجود الكتابة مخطوطةً على ورقة، يظهر مدى احتفاء الثقافة الشعبية بالمعرفة وممارستها وبأدواتها وأوعيتها.

أما المظهر الأكثر جلاء في احتفاء الثقافة الشعبية بالمعرفة فيتمثل في الاحتفال الذي كان يقام للصبي – في المجتمعات الشعبية التقليدية – عند تخرجه من "الكتّاب" بعد حفظه للقرآن ومعرفته بمبادئ الحساب وما إلى ذلك. فقد يقام للصبي المتخرج موكب كبير يجول في شوارع القرية تتلى فيه المدائح والأدعية، ثم تقام له وليمة حافلة، ويظل الصبي بعدها يعامل معاملة مكرمة. ومن جانب آخر، كانت الثقافة الشعبية في تلك المجتمعات تحرص على أن توفر للصبي حتى سن الثانية عشرة التكوين الأساسي الذي يجعله على دراية بأساليب السلوك وقواعد العلاقات الاجتماعية وآدابها من جهة، وتلقي المهارات الأساسية في المجال أو المهنة التي التحق بها وما يتصل بها من شؤون عامة من جهة أخرى.

الحِرَف

ويجري هذا المبدأ أيضاً على المهن والأعمال التي تتطلب قوة بدنية أو مهارة شديدة التخصص. فإن الصبي يحفز على تحصيل المعارف والتقنيات الواجبة من خلال علاقته المباشرة بأستاذه. وفي الوقت نفسه يدرّج الأستاذ (الأسطى، المعلم) مراحل العمل الفعلي للمتدرب وفقا لتدرّج نضجه المعرفي والجسدي. لذا لم يكن من غير المألوف أن نجد الصبية في المجتمعات الرعوية يقومون برعاية قطعان الماشية، مثلما نجدهم في المجتمعات الزراعية يقومون بأعمال خدمة الماشية والإسهام في ري الأرض وإدارة الساقية ونحو ذلك، فضلاً عن إنجاز جانب كبير من الأعمال التي تتطلبها أي من المهن أو الصناعات أو الحرف التي يلتحق بها هؤلاء الصبية.

غير أن من الحرف والمهن ما يتطلب تحصيل المهارة فيها وإتقانها وقتاً أطول ونضجاً جسدياً وعقلياً. يظهر هذا في مهن قد لا تتطلب القوة البدنية مثلما هو الحال في خبراء تتبع آثار البشر والحيوانات، والأدلاّء العارفين بمنازل النجوم والكواكب، والممارسين للتطبيب الشعبي، وكذلك في المهن التي تتطلب قوة جسدية كأعمال البناء والحدادة والنجارة وصناعات النسيج بأنواعه والفخار. فهذه لا تتطلب الممارسة فحسب، وإنما تتطلب أيضاً مهارة تشغيل أدوات ومعدات بعضها معقد ميكانيكياً. ومن الجدير بالذكر أن بعض أصحاب الحرف هذه يقومون في كثير من الحالات بصناعة أداة عملهم بأنفسهم. ومما يثير الانتباه أن هذه المهن والحرف هي الأكثر تعرضاً للتدهور والتواري والانسحاب من حياة الناس المعيشية، وذلك خلافاً لِما هو شائع من أن المكونات المعنوية والقولية في الثقافة الشعبية هي الأسرع في الانسحاب. ولكن المعاينة الميدانية تكشف عن تقلص هذه المهن والحرف وما يرتبط بها من معارف ومهارات.

ويبدو أن أحد مسببات هذا التقلص والتواري هو تغير أساليب الإنتاج وأدواته وعلاقاته، مما قلل الطلب على منتجات هذه المهن والحرف، ولأن ممارستها وإتقان تشغيلها يتطلبان تفرغاً وتخصصاً يستدعيان أن تكفل عوائد الإنتاج توفير المقابل – مثلما كان يحدث في الماضي. فكان على المهني والحرفي أن يتوقفا عن العمل أو يتخلصا من أدواتهما ومن المتدربين التابعين لهما. وبذا تتوقف إعادة إنتاج المنتجات وتناقل المهارة والخبرة والمعرفة المتصلة بمعظم هذه المهن والحرف، بينما بقي بعض الأشكال والأنواع التي لا تتطلب تخصصاً ولا تفرغاً أو أنها ليست مصدرا للعيش، أو أنها لازالت تدر عائدا مناسبا لمؤديها.

صحوة الوعي بالثقافة الشعبية

ومن مظاهر استمرار الوعي بأهمية معرفة الذات، بإثارة الاهتمام بالمعرفة الشعبية وتوفيرها للطليعة القادرة على مواصلة الانشغال والعمل بها، ظهور جمعيات أهلية في عدة بلدان عربية، وصدور دوريات فعلية ونشرات تعنى بالمأثورات الشعبية والثقافة الشعبية. ("الفنون الشعبية" ، مصر، "المأثورات الشعبية"، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية) .

ومن الضروري جداً أن يتم التنويه بظاهرة الاستلهام الفني والأدبي لمنتجات الثقافة الشعبية وللتراث الشعبي. إذ تشير جميع القرائن إلى أن حلولاً فنية وأساليب تقنية وأفكاراً وأشكالاً وصوراً إبداعية فنية وأدبية تمتح لدى المبدعين من ذخيرة التراث الشعبي ومن الثقافة الشعبية على نحو جلي. ويجري ذلك بشكل مباشر أحيانا أو بعملية إعادة إنتاج تجعل الموروث الشعبي في خدمة المفاهيم والأذواق التي توجه هؤلاء المبدعين من

تحفل السِيَر بالمعرفة التاريخية والجغرافية والإنسانية والعوالم المتخيلة المثالية التي هي موضوع تشوق وحلم وطموح.

من الحرف والمهن ما يتطلب تحصيل المهارة فيها وإتقانها وقتاً أطول ونضجاً جسدياً وعقلياً، كما هو الحال في خبراء تتبع آثار البشر والحيوانات، والأدلاّء العارفين بمنازل النجوم والكواكب، والممارسين للتطبيب الشعبي.

مصممي ومدربي ومخرجي فرق الموسيقى والغناء والرقص، أو المطربين الذين تحفل بإنتاجهم وسائط الأعلام والاتصال الجماهيري. بالإضافة إلى هؤلاء، فإن من بين مؤلفي الموسيقى والدارسين لها، من ارتاد منحى "عالِماً" في هذا المجال، فكان عمله في الاستمداد من تكوينات الموسيقى الشعبية منهجيا علميا أفضى إلى مظاهر إبداعية تجديدية في الموسيقى.

يمكن للتراث الشعبي أن يكون عاملاً رئيساً في إنتاج المعرفة الفنية وفي العملية الإبداعية في الثقافة العربية.

ونجد الظاهرة نفسها لدى عدد من الفنانين التشكيليين الرسامين والنحاتين والخزافين وغيرهم، حيث يتفاوت – بكل تأكيد – استيعابهم وتمثلهم وتجسيدهم لمنطق الإبداع الشعبي ولذائقته الجمالية في مجال التشكيل. وأخيرا لابد من ملاحظة ظاهرة استلهام الموروث الشعبي عند حشد كبير من الأدباء والشعراء والمشتغلين في فن المسرح والسينما وغيرهما.

تشير كل هذه الوجوه إلى أن التراث الشعبي يمكن أن يكون عاملاً رئيساً في إنتاج المعرفة الفنية وفي العملية الإبداعية في الثقافة العربية. ولعل التجربة المصرية الغنية والممتدة في الإبانة عن دور الثقافة الشعبية في حفز الإبداع في البنية الثقافية والذهنية الابتكارية العربية، تأذن بالتوجه إلى أمرين:

الأمر الأول: اعتماد استراتيجية ثقافية تقوم على حركة دائبة في طريق ذي اتجاهين: ففي الاتجاه الأول تتحرك الثقافة الشعبية من المواقع التي انحصرت فيها نحو البنية الثقافية الأكبر لكي تكون حاضرة في فضاء هذه البنية الثقافية، وتتحاور هذه الثقافة مع المكونات الثقافية الأخرى وتتلاقح وتوفر أمام الحياة الثقافية منجزها لتغتني به. والاتجاه الثاني تتحرك فيه مكونات البنية الثقافية المعاصرة في اتجاه فضاء الثقافة الشعبية لكي تتاح أمام أبناء هذه الثقافة أرقى المنجزات والإبداعات وأكثرها رشداً.

لم تشكل الثقافة العربية في تجربتها التاريخية نظاماً ثقافياً مغلقاً.

الأمر الثاني: بالتفاعل الذي يجري بين الثقافتين والتقاء منجزاتهما وتبادلهما التأثر والتأثير في إطار توجه قومي راشد، فإننا نكون بسبيل منتج ثقافي أرقى ذي طبيعة وطنية، قادر على مواجهة أعاصير العولمة الثقافية بصياغة إنسانية متفتحة.

وهذه هي آلية عمل الثقافة الشعبية عندما تعمل دون مثبطات أو قهر يعمد إلى عزلها أو استبعادها. فهي، بطبيعتها، تسعى للانزلاق من المحليّ والمنغلق إلى الوطني والانفتاح على الآخرين، وهي بطبيعتها تتجه من المختلف إلى المؤتلف. ومن هنا التوجه الإنساني الكامن فيها، رغم الإعاقات التي تريد أن تبقيها منكفئة على ذاتها، فتخسر الثقافة هذا الكنز المعرفي.

والحقيقة أن التفاعل الثقافي العربي، في وجوهه الفنية "الخاصة" والشعبية على حد سواء، قد أفلح في العقود والسنوات الأخيرة في أن يعبر عن بعض مكامنه الغنية والمبدعة في ثلة "المهرجانات" التي توجه إلى إنفاذها عدد من الأقطار العربية وجعلها موطنا للاتصال والتفاعل والتلاقح وحفز الإبداع: مهرجان "صلالة" بالمغرب، مهرجانا "سوسة" و"قرطاج" بتونس، معرض الكتاب في القاهرة، مهرجان "الجنادرية" في الرياض، مهرجان "جرش" بالأردن، مهرجان "القرين" بالكويت، مهرجان "بعلبك" بلبنان، وغيرها.

ولا بدّ من التنويه بالندوات والأنشطة الثقافية التي ترعاها بعض المؤسسات الأهلية كمؤسسة عبد الحميد شومان في عمان بالأردن، والمجمعات الثقافية في بيروت وأبو ظبي وغيرهما. فهذه التظاهرات جميعا دليل حيّ على التفاعل الثقافي الذي يعلي من شأن الثقافة الشعبية ويرقى بها محليا ودوليا. والمضي في إنفاذها وتشجيعها ورعايتها من قبل الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية مطلب حيويّ للمتعة الإنسانية وللإبداع والإنتاج.

التفاعل الثقافي

لم تشكل الثقافة العربية في تجربتها التاريخية نظاماً ثقافياً مغلقاً. فقد عبرت دوماً في المفاصل التاريخية الكبرى عن قدرة عظيمة على الانفتاح والنماء وتجاوز الذات. وتقبّلت خبرات الأمم الأخرى ودمجتها في معارفها ونظمها وحياتها، برغم سمة الاختلاف والتباين التي تميزها عن تلك الأمم وتجاربها.

والخبرتان التاريخيتان الكبريان اللتان مرت بهما هذه الثقافة ترجع الأولى منهما إلى عصر التدوين العلمي والالتقاء بالحضارة اليونانية وعلومها - بل وطلب هذه العلوم واستيرادها - وبخاصة في القرنين الثالث والرابع للهجرة/ التاسع والعاشر الميلادي. إذ أنجزت هذه الثقافة عملية نقل وترجمة واسعة لجملة التراث اليوناني العلمي والفلسفي (ابن النديم، الفهرست، القاهرة؛ عبد الرحمن بدوي (بالفرنسية)، 1968؛ والزر (بالإنجليزية)، 1962) فضلاً عن بعض الإنتاج الأدبي الذي توافر لها. وتمثلت هذا التراث تمثلاً عميقاً ثم أعادت إنتاجه في قالب جديد وفي أشكال من الإبداع جديدة. لقد كان التفاعل مع تراث الحضارات السابقة مبدأ لإنتاج

العلوم والمعرفة والثقافة. ثم كانت الخبرة الثانية الكبرى غداة التقاء العالم العربي الحديث بالمدنية الغربية والانفتاح على العلوم والآداب وجملة وجوه الثقافة الغربية منذ مطالع القرن التاسع عشر. وكانت حصيلة ذلك تجدداً وتجديداً في التراث الثقافي العربي المنحدر من الماضي المشرع على المستقبل الآخذ من أسباب الحداثة والتحديث بأقدار جليلة. كما أسفر هذا اللقاء عن إنتاج غني في جميع قطاعات المعرفة والعلوم والفنون والآداب والتقنيات.

والناظر اليوم في جملة الإنتاج الثقافي العربي في مشرق العالم العربي وفي مغربه يلمس بوضوح وجلاء وجوه التفاعل العميقة بين المفكرين والمبدعين العرب وبين الثقافة العالمية ومذاهبها المختلفة وممثليها من كل الثقافات على وجه العموم. ولا يظهر هذا التفاعل في ترجمة الأعمال الأدبية والعلمية والفلسفية من لغاتها الأصلية إلى اللغة العربية فحسب – وينبغي الاعتراف مع ذلك بقصور جهود الترجمة العربية مقارنة بالبلدان الأخرى، وإنما أيضا في الاهتمام بدراسة وتحليل هذه الأعمال ونقدها فضلا عن مضاهاتها والتأثر بها واستلهامها.

وليس يغيب عن بال الناظر أن الإطار الجغرافي واللغوي الإقليمي قد وجه إلى حد بعيد اهتمامات المثقفين العرب. فالثقافة العربية في مغارب العالم العربي تشي بتفاعل صريح مع الثقافة والآداب الفرنسية لقرب المكان وللتجربة التاريخية التي مرت بها أقطار المغرب في علاقتها مع فرنسا ومع اللغة الفرنسية. أما في أقطار المشرق فإن التفاعل أعظم مع المنتجات العلمية والأدبية والثقافية الصادرة عن العالم "الأنجلو ساكسوني". وتؤدي أحوال التشابه والعناصر الإنسانية والسياسية المشتركة بين الفضاءات العربية وبين فضاءات أميركا اللاتينية والبلدان النامية إلى توجه بعض الأدباء والمثقفين العرب إلى الاحتفاء بالأعمال الإبداعية التي ينتجها أبناء هذه البلدان.

ويمكن القول على وجه العموم أن الأسماء اللامعة في الثقافة العالمية قد وجدت مكانها في الثقافة العربية المعاصرة. كما أن جميع المذاهب والمناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية - وعلى وجه التمثيل لا الحصر: البنيوية، والوظيفية، والظاهريات (الفينومينولوجيا)، والأسلوبية، والتحويلية ، والتفكيكية –والقائمة طويلة – قد وجدت في الثقافة العربية من ينسب نفسه إليها أو ينقدها أو يقف منها هذا الموقف أو ذاك. فالثقافة العربية المعاصرة إذن صريحة على وجه العموم في انفتاحها على الثقافات الإنسانية وفي التفاعل مع المضامين والمفاهيم والمناهج التي تتردد في هذه الثقافات. وليس يند عن هذا الانفتاح إلا التيار "الاتباعي" التقليدي من تيارات الثقافة العربية، وهو تيار يتعلق بالماضي والتراث فحسب، لكن بعض ممثليه يتقبلون بدرجات متفاوتة وبحدود، شيئا مما تحمله الأزمنة الحديثة.

لقد كانت حصيلة الانفتاح على العالم تجدداً وتجديداً في التراث الثقافي العربي المنحدر من الماضي المشرع على المستقبل الآخذ من أسباب الحداثة والتحديث بأقدار جليلة.

بيد أن الثقافة العربية تجد نفسها الآن قبالة رياح الثقافة الكونية وأذرعها الإعلامية الجبارة وقواها الاقتصادية والمالية العملاقة. وهي، مثلها في ذلك مثل غيرها من الثقافات، تجابه مشكلات الوحدة الثقافية الكونية وتعدد الثقافات والشخصيات الثقافية، ومشكلة الذات والآخر ومشكلة "الشخصية الحضارية" وما ماثل هذا كله من مصطلحات أو مفاهيم تشي بالهواجس والمخاوف والمخاطر التي تتقلب في نفوس أبنائها. فهواجس انقراض اللغة أو الثقافة أو تضاؤل الهوية أو تبددها باتت هواجس شاخصة تفرض نفسها على الفكر العربي والثقافة العربية.

والحقيقة أنه لا سبيل أمام الثقافة العربية إلا أن تخوض من جديد هذه التجربة الكونية الجديدة. فهي لا تستطيع الانغلاق على ذاتها والاغتذاء من التاريخ والماضي والثقافة الموروثة

الإطار 6-9

أمين معلوف: حماية التنوع

"يمكن أن تكرس القوة الهائلة التي يتيحها العلم والتقانة الحديثان للبشرية لأغراض متعارضة، بعضها خير والآخر مدمر. فلم تعان الطبيعة من الإساءة أكثر مما تعانيه الآن. إلا أننا في موقف أفضل بكثير مما سبق لحمايتها، ليس لقدرتنا على التأثير في المشكلات البيئية فحسب، ولكن أيضا لأن وعينا بهذه المشكلات أقوى مما كان في الماضي.

ولا يعني هذا أن قدرتنا على الإصلاح تتفوق دائما على قدرتنا على الإضرار، كما يظهر من أمثلة أكثر من ان تحصى. ولنذكر مثلا استنفاد شريحة الأوزون، والأنواع الطبيعية التي ما زالت مهددة بالانقراض.

كان يمكن أن أشير إلى مجالات غير البيئة، ولكنني اخترتها لأن المخاطر التي تواجهنا فيها تماثل ما تشتمل عليه في العولمة. في كلتا الحالتين، هناك تهديد للتنوع. فكما تنقرض أنواع نباتية وحيوانية أمام أعيننا الآن بعد أن عاشت لملايين السنين، فقد نشهد، إن لم نتوخ الحذر، انقراض ثقافات عديدة تمكنت من أن تبقى حية لمئات أو آلاف من السنين."

المصدر: أمين معلوف، باسم الهوية: العنف والحاجة إلى الإنتماء (بالإنجليزية)، 2001. 128-129 .

لا سبيل أمام الثقافة العربية إلا أن تخوض من جديد هذه التجربة الكونية الجديدة. فهي لا تستطيع الانغلاق على ذاتها والاغتذاء من التاريخ والماضي والثقافة الموروثة فحسب في عالم تكتسح قواه الظافرة كل أركان الكون وتنتج شتى أشكال المعرفة والسلوك والحياة والمصنوعات والمبدعات.

فحسب في عالم تكتسح قواه الظافرة كل أركان الكون وتنتج شتى أشكال المعرفة والسلوك والحياة والمصنوعات والمبدعات.

وليس ثمة ما يسوّغ لهذه الثقافة، على ضوء حياتها وخبراتها التاريخية ومكنوزها الثقافي والإنساني، أن تمارس عملية هروب تاريخي قبالة الأحوال المستجدة. لا شك في أن بعض التيارات في ثنايا هذه الثقافة يحبذ سياسة الرفض والتجاهل والانغلاق والعداء لجملة ما تحمله الثقافة الكونية من قيم وأفكار وممارسات. وقد يكون لذلك ما يسوّغه من بعض الوجوه، لأن الثقافة الكونية التي تنشرها أجهزة الإعلام المهيمنة ليست نزيهة في جل الأحوال. بيد أن سياسة "اللاتفاعل" السلبية لن تفضي إلا إلى ضعف البنى الثقافية العربية وتضاؤلها، لا إلى تقويتها ونمائها. ثم أن جملة القيم والأفكار الموجهة للثقافة العربية الراهنة، على نحو ما نوه به هذا الجزء من التقرير في جانبي اللغة والدين بوجه الخصوص، قمينة بأن تكون على مستوى التحديات التي تطرحها العولمة وثقافتها الكونية.

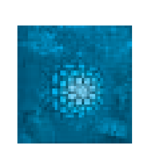
يضاف إلى ذلك أن للثقافة الكونية وجوهها المعرفية والعلمية والتقنية التي لا يمكن إغفالها وتجاهلها. والتفاعل مع وجوه هذه الثقافة، تمثلاً واستيعاباً ومراجعة ونقداً وفحصاً، لا يمكن إلا أن يكون سبباً حقيقياً من أسباب الإنتاج المعرفي والإبداعي في هذه الثقافة. وهذا أمر ملحوظ في جملة قطاعات الثقافة العربية المعاصرة. فإن جهود التنمية الثقافية والتطور الإبداعي في شتى حقول هذه الثقافة تشي بالدور الذي تؤديه عملية التفاعل الثقافي الكوني والإنساني. وهي عملية تجري رغم كل المعوقات المحلية والعوائق والصعوبات الخارجية والسياسات الدولية التي تنزع إلى الهيمنة الشاملة، أو التي تختار طريق الصدام والصراع بدلا من طريق التفاهم والحوار والتعاون والتداول.

ولا ريب في أن تشجيع الحوار والتعاون يزيد من فرص إقامة مجتمع المعرفة.

كما أفاد تحليل هذا الفصل، لا يقوم أي تعارض بين مقومات الثقافة العربية التي درسنا بعضاً من أهم مكوناتها وبين اكتساب المعرفة.

بعبارة أخرى، خلص هذا الفصل إلى أن جوهر الثقافة العربية الممتد عبر ألفيات ثلاث، يمكن أن يحمل إقامة مجتمع المعرفة في الألفية الثالثة، كما حمله باقتدار في نهايات الألفية الأولى وبدايات الألفية الثانية. بل إن متانة الثقافة العربية وغناها يمكن أن يشكلا حصانة للمجتمعات العربية في مواجهة تيارات العولمة الجارفة.

هذا عن الثقافة العربية، فماذا إذا عن البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية أولا، وماذا عن السياسة، على المستويات الثلاثة القطري والإقليمي والعالمي؟ هذان هما موضوعا الفصلين التاليين: السابع والثامن من التقرير.



البنية الاجتماعية والاقتصادية

لاكتساب المعرفة تشارطات مهمة مع البنى الاجتماعية والاقتصادية. فالمعرفة منتج اجتماعي وهي – على صورة اقتصاد المعرفة، ظاهرة اقتصادية مهمة أيضا. فهل تستطيع البنى الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في الوطن العربي حمل اكتساب المعرفة إلى مصاف مجتمع المعرفة؟ هذا هو السؤال الذي يسعى الفصل الحالي للإجابة عنه. وتجدر الإشارة إلى أن من العسير فصل البنية الاجتماعية والاقتصادية تشريحيا عن باقي مكونات النسق المجتمعي المؤثر في اكتساب المعرفة، وعلى الأخص السياق السياسي الذي يحيط بالبنى الاجتماعية والاقتصادية، يفعل بها وتؤثر فيه. ولهذا فإن التركيز على البنية الاجتماعية والاقتصادية في هذا الفصل إجرائي محض. ولذلك نشير تكراراً إلى تقاطع التحليل المقدم هنا مع جوانب للسياق السياسي الذي نتناول بقدر من التفصيل في الفصل التالي.

تمهيد

تقوم علاقة تأثير متبادل بين البنى الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومجتمع المعرفة من جهة أخرى عبر عدد من الصلات والدالات أهمها ما يلي:

أولاً: نمط الإنتاج ومستوى التقانة المتضمنة في قوى الإنتاج من عمال ورواد أعمال، والمهارات التي يتمتع بها هؤلاء، والتجهيزات من معدات وأجهزة ينفذ بها النشاط الإنتاجي. فأنماط الإنتاج ومستوى التقانة المستخدمة فيه هي من أهم المحددات للبنى والتكوينات الاجتماعية التي تولّد بدورها توجهات الناس وأفعالهم وخصائص حضارتهم. ولعله ليس من المبالغة القول إن العمل الذي يقضي فيه المرء سحابة يومه يوماً بعد يوم لا بد وأن يؤثر أبلغ الأثر في تشكيل عقليته، وأن الموقع الذي يحتله المرء في العملية الإنتاجية يحدد نظرته إلى الأشياء وموقفه من الأمور التي يتعامل معها، وهو ما يحدد الحيز الذي من ضمنه يستطيع المرء التصرف والتأثير في الأمور والأشياء (شومبيتر، بالإنجليزية، 1957، القسم الأول).

ثانياً: وفي الاتجاه المعاكس لما تقدم، تؤثر المؤسسات والبنى الاجتماعية والاقتصادية في أنماط ووتائر تكوين المعارف والتقانات التي يعتمد عليها نمط الإنتاج ومعدلات النمو فيه، ومستوى المعيشة والتقدم فيها، والقدرة على إدامة النمو والتقدم. وأبرز تلك المؤسسات هي التي تؤثر في أنماط تقسيم الدخل: فمنها ما يتأتى عن رواتب وأجور وأرباح ناتجة عن العمل في نشاطات منتجة، ومنها ما ينجم عن دخول ريعية ناتجة عن الأملاك والثروة غير المكتسبة والجاه المتصل بذلك. إن ذلك التقسيم يؤثر تأثيراً كبيراً في توجيه الفوائض الاقتصادية الناجمة عن تلك الدخول إما نحو "الاستثمار العقيم" كما يتجلى في بناء الأصول العقارية التفاخرية التي لا أثر يذكر لها في بناء القدرات الإنتاجية ومن ثم في النموّ الاقتصادي، وإما في "الاستثمار المنتج" في بناء الأصول والمشروعات الرافعة للإنتاجية وللقدرات التنافسية للاقتصاد. وتلك الأخيرة هي التي تتضمن الأفكار المبدعة والتقانات المبتكرة وكثيفة المعرفة، وهو نمط الاستثمار المحفِّز بشدة للنمو الاقتصادي وبناء مجتمع المعرفة. ويعد الاستثمار في الأصول المنتجة الجديدة من أهم المحركات والحوافز للتقدم التقاني، إذ يتم من خلاله تطوير العلوم والنظريات العلمية نحو تطبيقاتها التقانية، كما يتم إثبات جدوى أو قلة جدوى الإكتشافات والاختراعات العلمية في مجالات النشاط الاقتصادي. والعلاقة العكسية صحيحة أيضاً، إذ يؤثر التقدم العلمي والمعرفي في فتح آفاق التقانات الإبداعية التي تستدرج وتحفز الاستثمار في إنتاج سلع أو خدمات جديدة، أو الارتقاء بالإنتاجية وزيادة الكفاءة في إنتاج سلع وخدمات غير جديدة.

الإستثمار المنتج، لا الاستثمار في الأصول العقارية التفاخرية، هو الذي يرفع من الإنتاجية والقدرات التنافسية للاقتصاد، وهو نمط الاستثمار المحفِّز بشدة للنمو الاقتصادي وبناء مجتمع المعرفة.

ثالثاً: إن الأنساق المختلفة من الإنتاج تتميز بمنطق داخلي يحدد اتجاه وطبيعة ما ينتج عن حركتها وتطورها. فالنسق الذي تمثله الطاحونة اليدوية مثلا يقود إلى حالة اقتصادية واجتماعية يصبح فيها استخدام الطاحونة البخارية الآلية ضرورة لا يستطيع الفرد أو الجماعة تفاديها. كما أن انتشار استعمال الآلة البخارية يقود بدوره إلى نشوء حالة جديدة اقتصادياً واجتماعياً تتمخض

لا يرتبط العائد الاقتصادي في نمط اقتصاد الريع بالعمل والاجتهاد.

عنها وظائف اجتماعية جديدة وتمثلها فئات جديدة ذات أفكار جديدة. وإذا صحت هذه الأطروحة نكون قد عرفنا المحرّك الذي يدفع عجلة التغيير الاقتصادي، وبالتالي ما ينتج عنه من تغيير اجتماعي.

لكن التطبيق العملي لهذه الأطروحات في تحليل وفهم عوامل التغيير في مجتمع معين هو أمر أكثر صعوبة وتعقيداً مما توحي به النظرة المبسطة. ذلك أن التكوينات والبنى الاجتماعية والأنماط والتوجهات الفكرية والنفسية المعبرة عنها، والتي تتكون في مرحلة معينة لتعكس نسقاً إنتاجيا معينا، لا تنصهر وتذوب بالسرعة التي تنتهي بها تلك المرحلة، بل إن من هذه التكوينات ما يتصلب ويدوم لأجيال وقرون بعد انقضاء المرحلة التي تشكل فيها. ويلاحظ في هذا السياق أن نقل أو استنساخ نسق معين من الإنتاج في مجتمع معين وتطبيقه في مجتمع آخر لا ينشأ عنه تغيير سريع في التكوين الاجتماعي والثقافي للمجتمع الآخر. وهذا هو السبب في أن البنية الفوقية في المجتمع العربي (بما فيها الثقافة العامة والقيم وأنماط السلوك) لا زالت متأثرة بأنماط وعلاقات الإنتاج التي كانت سائدة في عصور غابرة (محمد جابر الأنصاري، 1998).

ويزيّن هذا النمط استقدام الخبرة من الخارج، مما ينتهي إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محليا وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي.

البنية الإقتصادية

نمط الإنتاج

تحمل الطبيعة الجوهرية لنمط الإنتاج السائد تبعات عميقة على قدرات اكتساب المعرفة في المجتمع. ففي مجتمعات المعرفة، يشكل النشاط الاقتصادي مصدرَ طلب رئيسياً على المعرفة وحافزا فعالا على انتشارها وإنتاجها، وواحداً من أهم مصادر الاستثمار فيها. ومن البديهي، إذن، أنه إن لم يكن لكثافة المعرفة دور مهم في تعيين حجم الناتج الاقتصادي وتوزيعه على عوامل الإنتاج، فسيصعُب قيام منظومة معرفة كفء، نتيجة لانعدام طلب مجتمعي فعال على نشاطها.

ومن ناحية أخرى، يلعب توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي دورا جوهريا في تحديد حجم القيمة المضافة في العملية الإنتاجية. فإن تكثيف توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي سيؤدي إلى تحسين مستمر في المنتجات على جانب، وتعاظم القيمة المضافة في العملية الإنتاجية، وهذا هو صلب اطراد النمو الاقتصادي، على جانب آخر.

ويمكن القول أن السمات الرئيسية لنمط الإنتاج السائد في البلدان العربية، ذات الأثر على اكتساب المعرفة، تتمثل في الخصائص الخمس التالية:

الاعتماد على استنضاب المواد الخام

تتسم أنماط الإنتاج في الدول العربية باعتماد رئيسي على استنضاب المواد الخام- وهو ما يسمى بنمط اقتصاد الريع[1] - وعلى رأسها إستخراج النفط بالطبع. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على النفط يكاد يكون كاملا في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والعراق والجزائر، بينما تعتمد بلدان عربية أخرى على النفط كمصدر رئيسي، وإن لم يكن وحيدا، للناتج الاقتصادي (مصر وسورية واليمن والسودان).[2] ويظهر اعتماد البلدان العربية التي لا تنتج النفط على نطاق واسع، على النفط عبر تحويلات مواطنيها العاملين في البلدان النفطية والمعونات، من البلدان العربية النفطية. ويزيد في بلدان عربية مصدر دخل ريعي آخر من خلال المعونات من الدول المتقدمة. والعائد الاقتصادي في نمط اقتصاد الريع لا يرتبط بالضرورة بالعمل والاجتهاد في ظل بنى سياسية لا تفسح المجال لكثير اجتهاد. كما أن نشأة هذا النمط ارتبطت تاريخياً بدور حاسم للخبرة الأجنبية في اكتشاف الثروات الطبيعية واستغلالها، إضافة إلى تهافت منظومة المعرفة وضعف شروط حيويتها في البلدان العربية. ومن هنا، فإن هذا النمط يزيِّن استقدام الخبرة من الخارج، لسهولته ولسرعة تبلور ريع اقتصادي على توظيفه، مما ينتهي إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محليا وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي؛ على حين يتطلب استنبات المعرفة محليا كثيراً من الجهد والوقت والمال.

وأول ما يترتب على نمط الاقتصاد الريعي أن التدفق المالي الضخم والسهل يزين سلوك الإنفاق والاقتناء، ويبعد عن الأذهان تجشم المخاطرة والمصاعب المصاحبة للاستثمار وتنظيم الإنتاج في مجتمعات مازالت بنيتها التنظيمية والاقتصادية تتسم بالهشاشة وانخفاض الكفاءة.

لقد بدأ إنتاج المواد الخام في البلدان العربية

---

1 الريع، في الأصل، عائد على استغلال أرض أو مبنى. وعندما يكون العائد ناتجا عن الخصائص الطبيعية للأرض أو موقعها، يكون الريع فائضا صافيا يعود للمالك الذي لم يبذل جهدا أو يقدم مُدخلا (عامل إنتاج) يسهم في خلق العائد.

2 أصبحت تونس مستوردا صافيا للنفط. والدول العربية التي لا تنتج النفط قليلة العدد.

من قبل شركات أجنبية وفي ظل الاستعمار المباشر في أحيان كثيرة، ولغرض التصدير إلى بلدان الغرب المصنع. ومن هنا جاء ارتباط نمط استنضاب المواد الخام بالاعتماد على الخبرة الأجنبية. ومع استثناءات مهمة في مجالي الصناعة النفطية وتحلية المياه، خاصة في السعودية والكويت، تجدر الإشارة إلى أن جميع البلدان العربية تقريبا قد أوكلت جل الجوانب كثيفة المعرفة في استنضاب النفط والثروات الطبيعية الأخرى، وربما غيرها من أوجه النشاط الاقتصادي، إلى شركات أجنبية. جرى ذلك في الأغلب بأسلوب التعاقد الكامل أو "تسليم المفتاح". ولا تقتصر مغبة هذا السلوك على ارتفاع التكلفة المالية والاجتماعية نتيجة قيام اعتماد حرج على الخبرة الأجنبية التي لا تنزرع غالبا في بنية المجتمعات العربية، ولا ترتبط بالضرورة بالمصلحة الوطنية. فالاعتماد على الخبرة الأجنبية في النشاطات كثيفة المعرفة يؤدي كذلك إلى قلة الطلب على إنتاج المعرفة محليا وإجهاض فرص نشأة، واشتداد عود، مؤسسات عربية يمكنها أن تدخل هذا المضمار وتثبت فيه جدارتها.

تركز الإنتاج في الأنشطة الأولية

من معالم ضعف البنية الإنتاجية العربية، فوق سيادة نمط الريع القائم على استنضاب الثروات الطبيعية، أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتركز في النشاطات الأولية مثل الزراعة، وجلها بدائي، وفي الصناعة المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، التي تعتمد إلى حد كبير على رُخص إنتاج من شركات أجنبية. ويتضاءل في الوقت نفسه، نصيب صناعات السلع الرأسمالية وتلك المجسدة للمعارف الأرقى. ويعني هذا النمط قلة الحاجة للمعرفة، ويعني، مرة أخرى، استشراء جلب المعرفة من الخارج على صورة تراخيص الإنتاج من شركات أجنبية.

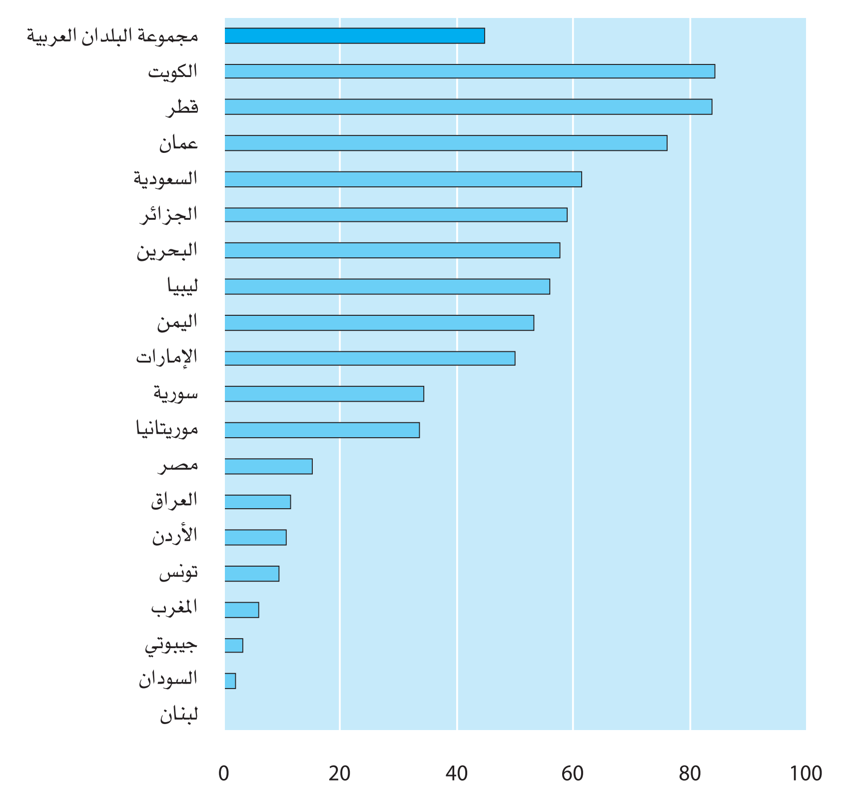
وهكذا يظهر أن النشاط الاقتصادي الراهن ينشئ، في المحصلة، طلبا قويا على المعرفة في البلدان المتقدمة يحفز إنتاج المعرفة في تلك المجتمعات، بينما تبقى منظومة المعرفة في البلدان العربية معطلة، والنشاط الاقتصادي العربي فقيرا إلى المعرفة.

وتظهر معالم نمط الإنتاج هذا بصورة جلية في هيكل الإنتاج السلعي في البلدان العربية، شكل 7-1، الذي يغلب عليه النشاط الاستخراجي.

ويتأكد النمط نفسه في هيكل الصادرات

الشكل 7-1

مساهمة الصناعات الإستخراجية في الإنتاج السلعي في البلدان العربية 2001



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002.

العربية، بالمقارنة بمناطق العالم الأخرى، شكل 7-2.

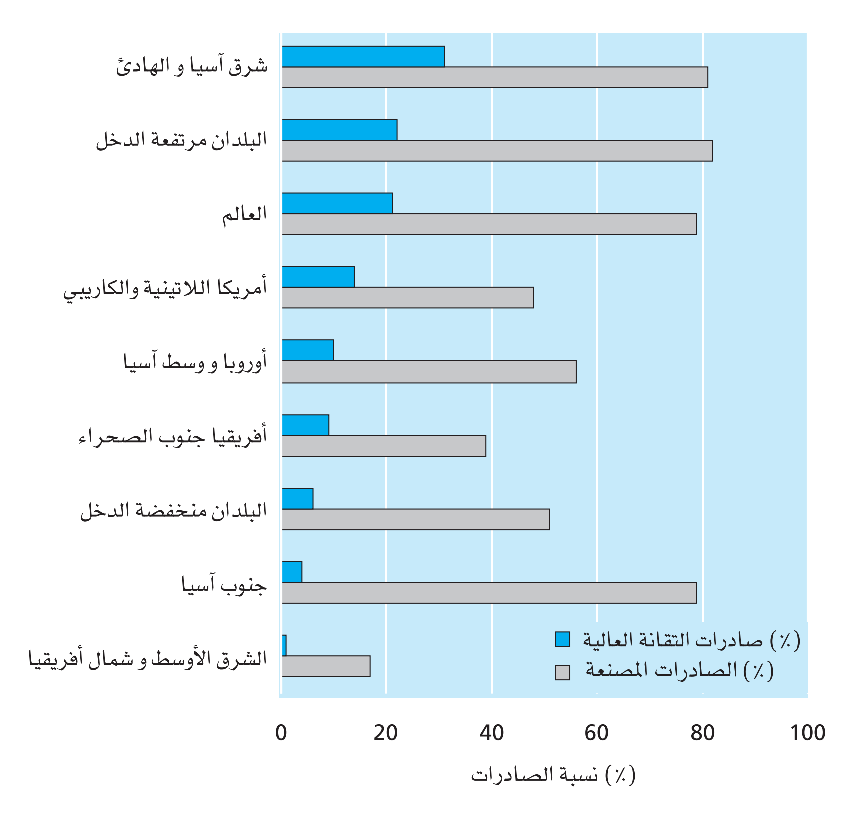
ويتضح من هذا الشكل أن منطقة " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وهي المنطقة التي تقارب المنطقة العربية في تصنيف البنك الدولي لمناطق العالم، تحتل الموقع الأدنى بين مناطق العالم، بما في ذلك مجمل البلدان منخفضة الدخل، في ناحيتين: نسبة الصادرات المصنعة (وذلك، بحد ذاته، مؤشر عكسي على مدى غلبة المواد الأولية في الناتج الاقتصادي)، ونسبة صادرات التقانة العالية (وذلك مؤشر على مدى كثافة المعرفة في الناتج الاقتصادي).

غلبة المشروعات الصغيرة والصغرى

يغلب كذلك على تنظيم النشاط الاقتصادي في البلدان العربية نمط المشروعات الصغيرة والصغرى وغير النظامية التقليدية التي تتبنى أساليب إنتاج قليلة المعرفة بالمعنى الحديث، ولا تسهم هي ذاتها في إنتاج المعرفة كثيرا. ففي مصر مثلا تدل نتائج تعداد المنشآت لعام 1996 على أن جميع المشروعات الاقتصادية تقريبا (98٪) كان يعمل بها فردان على الأكثر، وكانت نسبة المنشآت التي يعمل بها مائة عامل فأكثر أقل من 0,1٪

تمثّل منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الموقع الأدنى بين مناطق العالم، في نسبة صادرات التقانة العالية.

الشكل 7-2
هيكل صادرات مناطق العالم



المصدر: البنك الدولي، 2002.

(نادر فرجاني، 1998)؛ وفي الأردن كانت نسبة المشروعات التي يعمل بها أقل من 50 عاملا، 94٪ (البنك الدولي، 2002).

قلّل غياب المنافسة، والتلاحم بين النخب السياسية ونخب الأعمال من توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية.

وجدير بالذكر أن فقدان الصلة بكثافة المعرفة في المشروعات الصغيرة والصغرى القائمة حاليا في البلدان العربية ليس خصيصة لصيقة بذلك الحجم من المشروعات، أو بطبيعة النشاطات الاقتصادية التي تنشغل بها. إن فقدان الصلة في هذا السياق، هو نتيجة لضعف منظومة اكتساب المعرفة وقلة توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي الراهن بوجه عام.

فالنشاط الاقتصادي التقليدي ليس، في حد ذاته، كابحا لاكتساب المعرفة ولتوظيفها حتى في النشاط الاقتصادي التقليدي نفسه. وعلى العكس، فإن غلبة الاقتصاد التقليدي، بحكم تخلفه الشديد في توظيف المعرفة، يفتح آفاقا فسيحة لاكتساب المعرفة وتوظيفها في النشاط الاقتصادي حال قيام منظومة مجتمعية فعالة لاكتساب المعرفة. وفي المنطقة دلائل قوية على إنتاج مهم للمعرفة في قطاعات نشاط اقتصادي تقليدية، كالزراعة، رفعت كثيرا من القيمة الاقتصادية لهذا النشاط، بل وساهمت في تدعيم منظومة اكتساب المعرفة في عموم المجتمع.

كما أن من المعروف أن بعضاً من أكثف صور توظيف المعرفة، بل وإنتاجها، في الاقتصادات المتقدمة يتم، أو على الأقل يبدأ، في مشروعات صغيرة أو صغرى (كما هو الحال في وادي السيليكون في غرب الولايات المتحدة أو بنجالور في الهند).

ندرة الشركات المتوسطة والكبيرة

يرتبط بما سبق، ندرة الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم التي لها قاعدة رئيسية متوطنة في المنطقة العربية. وبخلاف النموذج التنموي لدول جنوب شرق آسيا، حيث أقامت الشركات اليابانية والعالمية متعدية الجنسية قواعد متكاملة للإنتاج الصناعي في تلك الدول مؤهلة للتصدير إلى الأسواق العالمية، نجد أن استثمارات الشركات متعدية الجنسية في البلاد العربية اقتصرت على نشاطات ثانوية ضعيفة الأثر على تكوين المهارات الوطنية أو توطين ذي مغزى للتكنولوجيا. والسبب هو طغيان العلاقة العمودية بين دول المركز الصناعي الغربية وبين كل قطر عربي بمفرده، والضعف الشديد للعلاقات الأفقية فيما بين الأقطار العربية ذاتها. وهذه هي الظاهرة المعروفة بالمركز والشعاعات[3] والناجمة، جزئيا، عن فشل جهود التعاون والتكامل الاقتصادي في المنطقة العربية.

ضعف المنافسة

لا تقوم منافسة سليمة في الاقتصادات العربية حتى الآن، كما أن غياب الشفافية والمساءلة قد سمح بقدر من التلاحم، وأحيانا التطابق، بين النخب السياسية ونخب الأعمال، مما يقلل من الميزة التنافسية لتوظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية. ففي هذه الحالة، تُشتق الميزات التنافسية والقدرة على تعظيم الأرباح، في الأساس، من الحظوة لدى هيكل القوة متجليا في المال والسياسة.

ولضعف المنافسة في البلدان العربية جوانب أخرى عملت على التقليل من دور الإنتاجية، ومن ثم الحاجة لتوظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي.

فمن ناحية، غلب القطاع العام على التنظيم الاقتصادي في البلدان العربية خاصة في حقب

3 Hub-and-spoke

سابقة. فأدت السياسات الكلية، وفي مجالات التشغيل والتسعير والإدارة بصورة خاصة، إلى التقليل من كفاءة النشاط الاقتصادي العام والخاص على حد سواء. وحين تحولت بلدان عربية نحو السوق الحر، لم تنشئ بالضرورة القواعد القانونية والمؤسسات الكفيلة بمحاربة الاحتكار وحماية المنافسة حتى حلت في بعضها احتكارات خاصة محل أخرى كانت عامة.

ومن ناحية أخرى، فإن ضمور التعاون العربي قد كرّس ضيق الأسواق المحلية وانغلاق الاقتصادات العربية قطريا مما أتاح الفرصة لنشوء أنماط احتكارية، وقلّل من حوافز الابتكار والإجادة، ومن ثَمَّ الحاجة لتوظيف المعرفة في دعم القدرة الإنتاجية.

ويفعل الانغلاق فعله في اتجاه آخر. فإن قلة انفتاح الاقتصادات العربية على العالم الخارجي وقلة تعرضها للمنافسة من الخارج، بل وفرض حماية زائدة للإنتاج المحلي في ظل سياسات إحلال الواردات، قد ساعدت كلها على نتائج مشابهة لضيق السوق المحلي والانكفاء عليه، من حيث إضعاف الحافز لترقية الإنتاجية و لتوظيف المعرفة في هذا الصدد. ويلاحظ في هذا المجال أن الانفتاح على العالم عبر التجارة البحرية في معاقل للاقتصاد الريعي، مثل دبي والبحرين والكويت، قد ساهم في نشأة قدرات اقتصادية قادرة على المنافسة حتى خارج الحدود في بعض المجالات.

النمو والإنتاجية وتوزيع الدخل

تقوم دائرة حميدة بين حجم الناتج الاقتصادي ومعدلات نموه، والإنتاجية، باعتبارها محددات أساسية للثروة الاقتصادية للمجتمع، من ناحية؛ واكتساب المعرفة شريطة توافر بيئة مجتمعية مواتية، من ناحية أخرى.

إن ضعف الناتج الإجمالي، وتباطؤ معدلات نموه، يعيقان أول الأمر إمكان تخصيص موارد كافية لمنظومة اكتساب المعرفة وتوظيفها في النشاط المجتمعي. وعلى العكس من ذلك، يسمح كبر حجم الناتج، وارتفاع معدلات نموه، بتخصيص موارد كافية لحفز اكتساب المعرفة، وتناميها، بشرط أن تكون دوائر صنع القرار في المجتمع مهيأة لإنفاذ مثل هذا التخصيص بالطبع. وقد تتزايد الموارد المخصصة لاكتساب المعرفة بالسرعة المطلوبة لعبور فجوة المعرفة في البلدان النامية (راجع الفصل الأول شكل 1-1).

ومن الناحية الأخرى، يترتب على الاستثمار الكثيف في اكتساب المعرفة تصاعد في وتائر النمو الاقتصادي، وهكذا دواليك.

ولكن النمو الاقتصادي، والإنتاجية، متعثران في البلدان العربية. ونستشهد هنا، على وجه التقريب، ببيانات البنك الدولي عن منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".[4]

النمو الاقتصادي

على خلاف الوهم الشائع بغنى العرب[5]، فإن حجم الناتج الاقتصادي في المنطقة العربية محدود. فمجمل الناتج الاقتصادي العربي في نهاية القرن العشرين (604 مليار دولار) يتعدى بالكاد ناتج دولة أوربية واحدة مثل إسبانيا (559 مليار دولار)، ولا يصل إلى ناتج أخرى مثل إيطاليا (1074 مليار دولار) (الأمم المتحدة، بالإنجليزية، 2002).

وبالمقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبيا التي سادت فترة تصحيح أسعار النفط في السبعينيات، كانت معدلات نمو الناتج الاقتصادي العربي في الربع الأخير من القرن العشرين شديدة التواضع، (شكل 7-3).

ويظهر من الشكل أن معدل نمو الناتج الإجمالي في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قد تواضع في العقدين الأخيرين من القرن الماضي إلى أقل من نصف مستواه في السبعينيات (إبان الفورة النفطية الأولى)، بل كان سالبا في الثمانينيات. كما كان معدل نمو الناتج الإجمالي في المنطقة منذ السبعينيات أقل بكثير من المستوى المتحقق في منطقة "شرق آسيا والهادي" وحتى من مستوى مجمل "البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل" في العالم.

الإنتاجية

يعد انخفاض الإنتاجية أحد التحديات الأساسية في مضمار النمو الاقتصادي، والتنمية بوجه عام، في البلدان العربية. وحسب بيانات البنك الدولي، فإن معدلات النمو في الإنتاجية

إنّ قلّة انفتاح الاقتصادات العربية أضعفت الحافز لترقية الإنتاجيّة ولتوظيف المعرفة.

إن ضعف الناتج الإجمالي، وتباطؤ معدلات نموه، يعيقان أول الأمر إمكان تخصيص موارد كافية لمنظومة اكتساب المعرفة وتوظيفها في النشاط المجتمعي.

4 وغالبية مشمولاتها من البلدان العربية، والبلدان غير العربية منها أفضل حالا، في المتوسط، عن الأولى في الإنتاجية والناتج، والبلدان العربية غير المتضمنة في المنطقة من أقل دول العالم تقدما.

5 ساهم في تكريس هذا الوهم تركز الثراء المالي في عدد محدود، قليل السكان، من البلدان العربية النفطية، واتخذ هؤلاء في نظر المراقب غير المدقق صورة نمطية للعرب.

الشكل 7-3

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (%)، منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ومناطق مختارة، 1970–2000

شرق آسيا و المحيط الهادي

الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

البلدان منخفضة و متوسطة الدخل

1990-2000

1980-1990

1970-1980

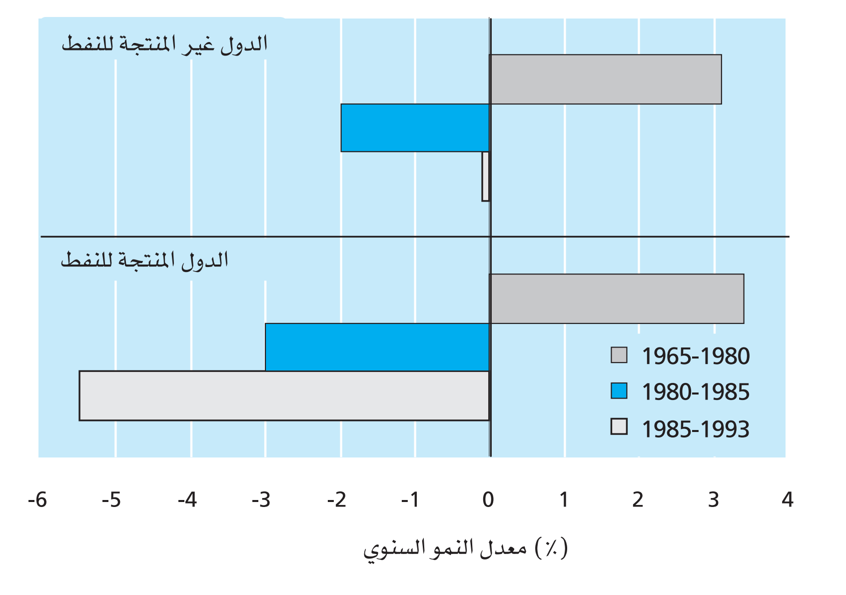
-2 -1 0 1 2 3 4 5 6 7

(٪) متوسط النمو السنوي

المصدر: *البنك الدولي (بالإنجليزية)، 1993، 2000، 2002.*

الشكل 7-4

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للعامل (%)، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 1965–1993



المصدر: بناء على البنك الدولي (بالإنجليزية)، 1995، 2.

(الناتج للعامل) في البلدان العربية كانت سالبة منذ مطلع الثمانينيات، وبدرجة ضخمة ومتزايدة على نطاق واسع في البلدان المنتجة للنفط، (شكل 7–4).

أما إذا نظرنا للناتج القومي للفرد، فإن بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، 1998)[6] تبين أن الناتج القومي الإجمالي للفرد في قوة العمل[7] يقل، في مجمل البلدان العربية، عن نصف مستواه في بلدين ناهضين في العالم الثالث– واحد في آسيا (كوريا الجنوبية) والثاني في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين)، (شكل 7–5).

وإذا قسّمنا البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات حسب مدى مساهمة النفط في ناتجها الإجمالي، وتضم كل منها حوالي ثلث قوة العمل العربية، لوجدنا مؤشرات أوضح على تدني الإنتاجية في البلدان العربية.

فالإنتاجية في الدول العربية التسع الأغنى بالموارد النفطية– المجموعة الأولى– تتعدى بالكاد نصف الناتج للعامل في بلدي المقارنة. بينما ينخفض مؤشر الإنتاجية في البلدان العربية متوسطة الثراء النفطي (تونس وسوريا ومصر– المجموعة الثانية) إلى حوالي سدس بلدي المقارنة، وفي الدول العربية الأفقر نفطيا (الأردن، والسودان، والصومال، والمغرب، واليمن، وجيبوتي، ولبنان، وموريتانيا– المجموعة الثالثة) إلى أقل من العُشر.

ويعني ذلك أن استبعاد تأثير ريع النفط سيقلل من الإنتاجية في الاقتصادات العربية إلى مدى أبعد مما تظهره المقارنة الإجمالية المبسطة.

غير أن الأهم من مستوى الإنتاجية هو التغير فيها عبر الزمن.

ويمكن من البيانات الواردة في "تقرير التنمية في العالم 98/1999" مقارنة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي[8] للعامل في عشرة بلدان عربية ببعض البلدان النامية الأسرع نموا[9] على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا (1980–1997).

ويتبين أن معدل نمو الإنتاجية، في السنة، فاق

6 من الجداول (1)، (3)، (1ا) في المصدر، مع تقدير قوة العمل في البحرين، وجيبوتي، والعراق، والكويت، وليبيا، وقطر، والصومال، والسودان على أساس نسبة قوة العمل للسكان (من "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998") وافتراض أن الناتج للعامل في ليبيا والعراق و جيبوتي والصومال يساوي على الترتيب، 5000، 3000، 100، 700 دولار على الترتيب.

7 كمؤشر أوّلي على الإنتاجية، أملاه توافر البيانات الأحدث من مصدر أساسي واحد. وحيث يقل تقدير قوة العمل في البلدان النامية نتيجة لاستبعاد النساء والأطفال، خاصة في النشاط الاقتصادي غير المنظم، ينتظر أن يكون تقدير الإنتاجية بهذه الطريقة أعلى من الواقع.

8 وهو أفضل تعبيرا عن الإنتاجية من الناتج القومي الإجمالي.

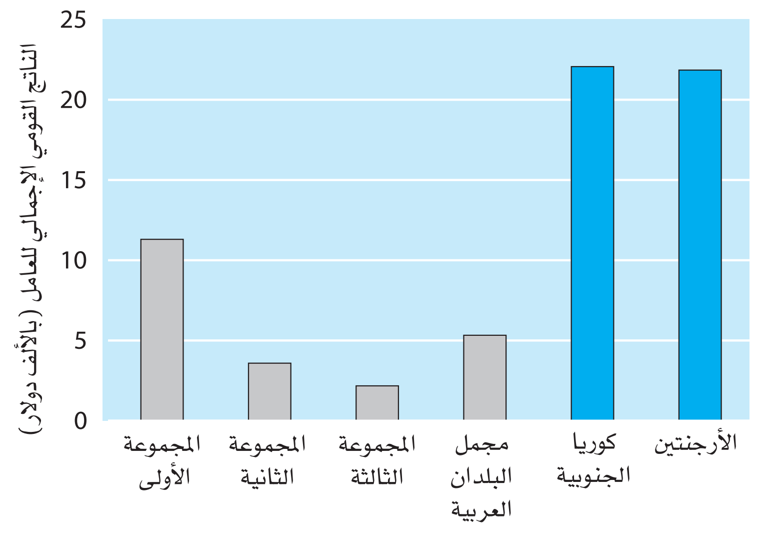
9 المؤشر المستعمل هنا هو مجموع معدلات نمو الإنتاجية في الفترتين محسوبا من بيانات الجدولين (3) و (11) في المصدر اللذين يبنيان معدلات نمو قوة العمل، والناتج المحلي الإجمالي، في الفترتين (1980-1990) و (1990-1997).

15٪ في الصين، و8٪ في كوريا، و6٪ في الهند. وبالمقابل لم يتعد معدل نمو الإنتاجية في أفضل البلدان العربية أداءً 4٪ (بالترتيب، حسب القيمة: 3–4٪ في عمان ومصر، 2–3٪ في تونس وموريتانيا والمغرب، 1–2٪ في الأردن والجزائر، وأقل من 1٪ في الإمارات والسعودية).

بناء عليه، يظهر أن تعافي النمو الاقتصادي في الوطن العربي، وزيادة الإنتاجية، هما شرطان لازمان لقيام نهضة معرفية، لكنهما غير كافيين. ولن تتهيأ هذه النهضة المأمولة إلا عندما تصبح غاية بناء مجتمع المعرفة في مقدمة الأولويات، لدى جميع متخذي القرار في المجتمعات العربية، في الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والقطاع العائلي، وعندما ينعكس ذلك في قرارات الإنفاق والاستثمار كافة.

الشكل 7-5

الناتج القومي الإجمالي للعامل (بالألف دولار) في البلدان العربية وكوريا الجنوبية والأرجنتين، 1997



المصدر: حسب من بيانات من البنك الدولي (بالإنجليزية)، 1998.

توزيع الدخل

إن لنمط توزيع الدخل، والثروة، ومن ثم القوة، في المجتمع أثراً جوهرياً على النمو الاقتصادي في حد ذاته، وعلى تخصيص الموارد لاكتساب المعرفة من ناحية أخرى. ورغم أن بعض الاقتصادات قد نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تركز الدخل والثروة في أيدي فئة محدودة، وفي سياق عالمي مختلف اتسم بدرجة مرتفعة من انغلاق الاقتصادات على صعيد العالم، فإن انفتاح أسواق رأس المال الذي أتاحته العولمة يقلل من فرص النمو من خلال التركز. وفي الكم الضخم من رأس المال العربي الموظف في البلدان المصنعة، والمحجوب من ثم عن الاستثمار في الوطن العربي، دليل قوي على قلة فائدة تركز المال والثروة.

كما أصبح مستقرا في أدبيات التنمية أنه يصعب تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومطرد في المجتمعات التي يشتد فيها الاستقطاب الاجتماعي نتيجة لانتشار الفقر، خاصة بمعنى قصور القدرات البشرية (ومن ثم تدهور الإنتاجية) والبطالة، وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة والقوة. بل إن عدالة التوزيع تذكر كثيرا باعتبارها من أسباب نجاح تجربة النمو الاقتصادي في شرق آسيا. وعلى هذا فإن افتقار توزيع الدخل والثروة إلى العدالة يلحق الضرر بفرص اكتساب المعرفة عبر إهدار فرص النمو الاقتصادي المرتفع والمطرد.

ووقع سوء توزيع الدخل والثروة في منظور التنمية الإنسانية، بعد أسوأ. إذ يعني من جانب حرمان الغالبية من القدرات البشرية، خاصة المشاركة السياسية الفعالة نتيجة للترابط المتزايد بين الثروة والقوة السياسية في البلدان العربية، وهي في حد ذاتها عناصر جوهرية للرفاه الإنساني. كما يعني سوء توزيع الدخل والثروة من جانب آخر تقليص فرص الفقراء في انتشال أنفسهم من وهدة الفقر، عبر اكتساب القدرات البشرية في مجتمعات لا يسمع فيها لهم صوت. ويعني هذا المأزق المجتمعي، على وجه الخصوص، ضعف بناء رأس المال البشري راقي النوعية، وهو أحد أهم المتطلبات لحيوية منظومة المعرفة.

يعني سوء توزيع الدخل والثروة تقليص فرص الفقراء في انتشال أنفسهم من وهدة الفقر، عبر اكتساب القدرات البشرية في مجتمعات لا يسمع فيها لهم صوت.

ومن أسف أن قاعدة البيانات عن مدى وتضاريس الفقر وتوزيع الدخل والثروة بالغة الضعف في البلدان العربية. وتكاد لا تتوافر أي بيانات جيدة عن توزيع الثروة على الإطلاق، وتتسم المعلومات عن توزيع الدخل ومدى الفقر وخصائصه بالضعف الشديد، مما يقلل من وضوح صورة الفقر وتوزيع الدخل في البلدان العربية.

ويُقدّر بعض الباحثين أن الفقر أكثر شيوعاً، كما أن توزيع الدخل أقل تساوياً مما تشير إليه مجموعات البيانات الدولية، نتيجة لاعتبارات فنية. يضاف إلى ذلك قلة توافر البيانات عن الفقر وتوزيع الدخل في البلدان العربية، مما يقلل من حضورها في قواعد البيانات الدولية أصلا. بل يخشى، في ضوء مؤشرات متباينة، أن كلاً من محدديّ الرفاه يتردى: أي أنه يُقدّر أن الفقر يتزايد كما يسوء توزيع الدخل. فتتراوح تقديرات نسبة الفقر في مصر مثلا في منتصف التسعينيات حول 30–40٪. ويعني هذا أن مساهمة مصر وحدها في نسبة الفقر للمنطقة تقارب 10٪، ناهيك عن العراق والمغرب والسودان والصومال وجيبوتي. وتتراوح تقديرات نسبة الفقر من

توحي مؤشرات مختلفة أن مدى انتشار الفقر في البلدان العربية يزيد عن المستوى المبلَّغ عن مجمل البلدان العربية في قواعد البيانات الدولية، خاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

مسوح قطرية في التسعينات بين 21٪ في الأردن، و30٪ في اليمن، و45٪ في جيبوتي و85٪ في السودان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 1997 ب). ويضم شكل 7-6، مؤشرات لمدى انتشار الفقر، وفق مقاييس مختلفة، في تسعينات القرن العشرين، توحي بأن مدى انتشار الفقر في البلدان العربية يزيد عن المستوى المبلَّغ عن مجمل البلدان العربية في قواعد البيانات الدولية، خاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

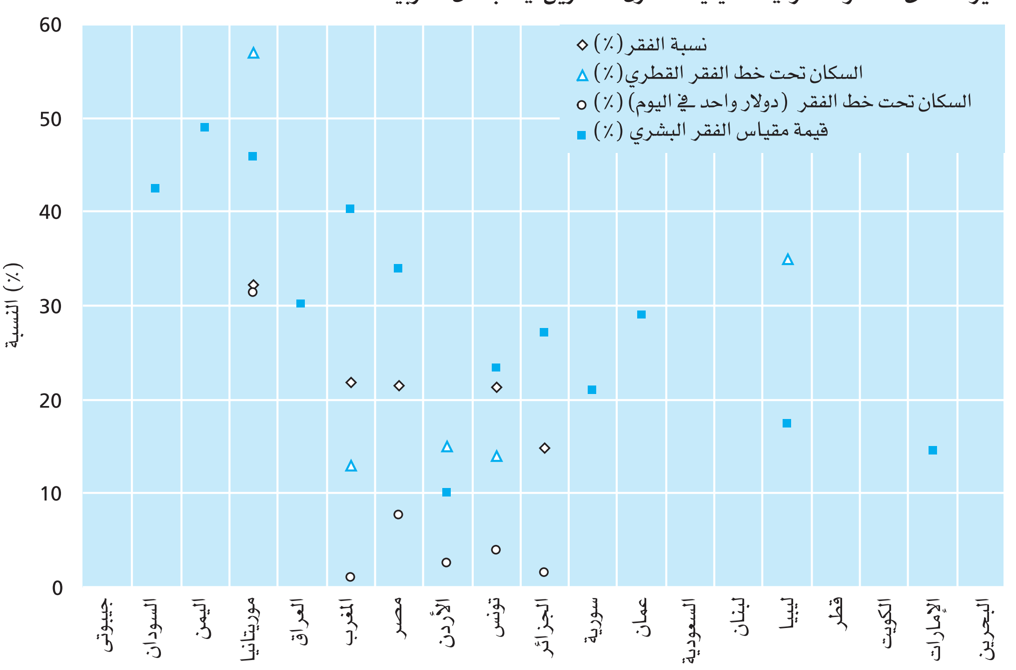
وحتى عندما تتوافر مسوح ميدانية عن الدخل والإنفاق - وهي المصدر الأساس لتقديرات توزيع الدخل- فإن هذه المسوح تعاني من عيوب تقلل من مصداقيتها، خاصة فيما يتعلق بتقدير معالم توزيع الدخل نتيجة لتحيزات في البيانات المجموعة.[10] ففي مصر مثلاً يفضي التعامل المباشر مع نتائج مسحي الدخل والإنفاق في النصف الأول من التسعينات إلى تحسن معامل جيني[11]، بمعنى أن توزيع الدخل أصبح أكثر عدالة، الأمر الذي لا يستقيم مع مجمل تطور الأوضاع الاقتصادية، خاصة على معياري البطالة والفقر والمشاهدات على توزيع الثروة في الفترة نفسها. هذا في حين قُدِّر معامل جيني في العام 1997 بما يقارب 37٪ (دات وآخرون، بالإنجليزية، 1998) مقارناً بحوالي 28٪ في العام 1995 (البنك الدولي، بالإنجليزية، 2000) وهو ارتفاع ضخم في مدة قصيرة، يدل على تفاقم سريع في سوء توزيع الدخل. كما انخفض نصيب العمل من القيمة المضافة من قرابة 40٪ في العام 1975 إلى حوالي 25٪ في العام 1994 (شكل 7-7)، تعبيرا عن تدهور توزيع الناتج القومي لمصلحة عوائد الثروة.

إلا أن لمسألة التوزيع أيضا أثراً مركباً على اكتساب المعرفة. ففي بعض المجتمعات كان لتكدس الثروات في أيد محدودة، ولكن مهيأة للإنفاق الخيري على دعم مختلف أبواب المعرفة -أساسا على صورة وقفيات لصالح مؤسسات إنتاج المعرفة- أثر حميد على اكتساب المعرفة في المجتمع بكامله. بينما نجد في مجتمعات أخرى، ربما هي للحالة العربية أقرب، أن الثروات الضخمة لا تبحث إلا نادراً عن سبل غير التراكم المالي السريع، عبر الربح السهل، خاصة في المضاربة والعقارات، والاستهلاك التفاخري. وفي مثل هذه المجتمعات يقلل سوء توزيع الدخل والثروة من فرصة المجتمع في الترقي على درب المعرفة.

إلا أن الحق يقتضي الاعتراف بأن المجتمعات

الشكل 7-6

تقديرات مدى انتشار الفقر في تسعينيات القرن العشرين في البلدان العربية



المصدر: نادر فرجاني (بالإنجليزية)، 2002.

10 مثل مشكلة " اقتطاع الذيل الأيمن" لتوزيع الدخل أو الإنفاق، التي تظهر في المجتمعات التي لا تسجل فيها في المسوح قيم الإنفاق أو الدخل بالغة الارتفاع. وتستشري هذه المشكلة في المجتمعات أو الحقب التاريخية التي تشتق فيها الدخول المرتفعة في الأساس من نشاطات غير مقبولة اجتماعيا أو مجرَّمة قانونا. ويترتب على "اقتطاع الذيل الأيمن" قيمٌ لمعالم توزيع الدخل أكثر مساواة من الواقع.

11 Gini coefficient.

العربية قد تميزت، قبل فترات الحكم الشمولي في كثرة من البلدان العربية، بعطاء خيري وافر، من خلال منظمات العمل الأهلي والأوقاف، خاصة في مجالي الصحة والتعليم- بما في ذلك التعليم العالي. إلا أن شمولية الحكم وما انطوت عليه من التضييق على منظمات العمل الأهلي وتحكم الحكومة في الأوقاف، قد عطلت فيض العطاء الأهلي هذا لأمد آن له أن ينقضي. كما أن دولة الرفاه النفطية، من جانب آخر، قد أغدقت على الناس والخدمات العامة بحيث لم تتبلور في مجتمعاتها حركة أهلية قوية لدعم اكتساب المعرفة.

إن إقامة مجتمع المعرفة تتطلب أن يتوفر أثرياء العرب، دولاً وأفراداً، على دعم ضخم ومطرد لنشر وإنتاج المعرفة في أرجاء الوطن العربي كافة. ولا ريب أن هذا المطلب يرتِّب على الدول العربية أيضا مهمة أن تنشىء البيئة المجتمعية، وتضع السياسات الضريبية والتمويلية وتلك الميسرة لنشوء ونشاط مؤسسات المجتمع المدني الداعمة لاكتساب المعرفة، الكفيلة بإنجاز هذا الواجب الوطني.

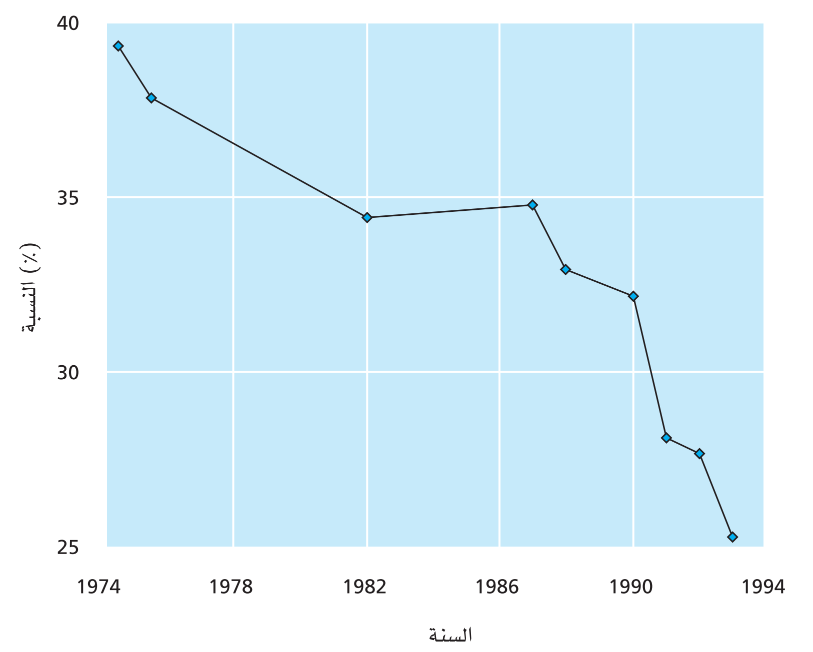
البنية الطبقية

تلعب البنية الطبقية للمجتمع دورا محوريا في حيوية منظومة المعرفة. ومن الشروط التي تتواتر كخصائص للبنية الطبقية المحفزة على اكتساب المعرفة ما ذكرنا أعلاه من وجود فئة ثرية عاطفة على نشر وإنتاج المعرفة بما يكفي لأن تخصص نصيباً مقدراً من ثروتها للاستثمار الخيري في دعم هذه الأنشطة. والشرط الثاني الذي يعد مواتيا لاكتساب المعرفة هو اتساع نطاق الشريحة المتوسطة بما يمكن أن يتوافر لها من تعليم يفتح لها أبوابا لتذوق حلاوة المعرفة، وما يكفي من سعة العيش بما يسمح باجتراح المساهمة في نشر وإنتاج المعرفة (جلال أمين، 2002).

ويُخشى أن الشريحة المتوسطة في البلدان العربية تتضاءل حجما بسبب تطورات الفقر وتوزيع الدخل والثروة التي أشرنا إليها في الجزء السابق، وتفقد تدريجيا مقومات تذوق المعرفة، خاصة باللغة العربية السليمة، نتيجة لسيادة ثقافة الإمتاع السطحية في وسائل الإعلام والإنتاج الفني الرائج والعولمة الثقافية. كما تتقلص في البلدان العربية، وهو الأهم، القدرة على المساهمة في إنتاج المعرفة لعدة أسباب من بينها تردي نوعية التعليم وضعف الحوافز المجتمعية المثيبة لاكتساب المعرفة.

الشكل 7-7

تطور نصيب تعويضات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي (%)، مصر، 1993-1974



المصدر: نادر فرجاني، *1998أ*، *77*.

نسق الحوافز المجتمعي

اتجه جمهرة المفكرين العرب في دراساتهم وتحليلاتهم لواقع الفكر والأفكار والمعرفة في الوطن العربي الحديث إلى الإعلاء من قيمتي العقل والمعرفة إعلاء غير محدود. وحرص كثير منهم على تسويغ الأخذ بهاتين القيمتين بتشديد الاعتقاد بأن المدنية العربية الكلاسيكية قد أحلت العقل والتجريب والاستخلاف الأرضي واستغلال الطبيعة في مكانة جليلة من تصورها القيَمي.

ومع ذلك فقد رأى بعض النظار في الثقافة العربية الحديثة والحالية أن هذه الثقافة مسكونة بالنزعات اللاعقلانية وبالتهوين من قيمة العلم والعمل. وذهب بعضهم الى تقرير القول إن جل المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشكو منها الإنسان العربي الحديث يكمن في سوء استخدام العقل وفي عجز هذا العقل بالتالي عن الإنتاج المعرفي وعن الإبداع فيه.

ولذلك يتعين حين النظر في الواقع القيَمي للثقافة العربية أن نلاحظ أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد أدت دوراً حاسماً في توجيه القيم ونسق الحوافز المجتمعي. فليس يخفى على أحد أن جملة البلدان العربية قد خضعت منذ عهود الاستقلال إلى أنظمة سياسية "وطنية" لم تستطع أن تتخلى عن نزعات الاستبداد المنحدرة من عصور التاريخ القديمة والمتأخرة. فظل هامش الحريات محدوداً في

إن إقامة مجتمع المعرفة تتطلب أن يتوفر أثرياء العرب، دولاً وأفراداً، على دعم ضخم ومطرد لنشر وإنتاج المعرفة في أرجاء الوطن العربي كافة.

أدّت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوراً حاسماً في توجيه القيم ونسق الحوافز المجتمعي.

مواطن، أو غائباً تماماً في مواطن أخرى. ولا يتسع المقام هنا لاستحضار تفصيلي لمضمون "طبائع الاستبداد" التي نوه بها عبد الرحمن الكواكبي وخلفه، وما أنتجته وتنتجه هذه الطبائع في "أخلاق" الناس وقيمهم العملية من خلل وفساد وعطب. والعجز عن "النماء" و "التطور" و"الإبداع" بعض وجوه هذا الخلل.

ولم تكن البنى الاجتماعية التقليدية – سواء تمثلت في المجتمع الأبوي أم في سيادة القبيلة والعشيرة – أقل خطراً على الأخلاق الفردية والاجتماعية وعلى القيم الإنسانية الحديثة، وبوجه أخص قيم المواطنة والقانون وحقوق الإنسان الطبيعية – فضلا عن الدينية – إذ تم امتصاص ذلك كله في (عقل القبيلة) وقيمها وعاداتها.

وكان لتوزيع "السلطة"، الذي توازى في أحيان مع توزيع الثروة في البلدان العربية، آثاره في أخلاق الأفراد والمجتمعات. وبدا أن استشراء المنفعة وتقديم الخير الخاص على الخير العام والفساد الاجتماعي والأخلاقي وغياب النزاهة والمسؤولية وأمراضاً أخرى كثيرة، إنما ترتبط جميعاً بشكل أو بآخر بهذا التفاوت غير العادل أو غير المتكافئ. وكانت العدالة هي الضحية قبل غيرها.

لقد شهدت حوافز المجتمعات العربية تراجعاً عما كانت عليه في الستينيات. وانعكس ذلك على الإبداع وتطور المعرفة. فالفن والفكر والعلم

نجم عن التوزيع غير العادل للثروة في البلدان العربيّة الذي توازى مع توزيع السلطة استشراء المنفعة وتقديم الخير الخاصّ على الخير العام وفساد اجتماعيّ وأخلاقيّ وغياب النزاهة والمسؤوليّة.

الإطار 7-1

المجتمع الأبوي في البلدان العربية

في تحليل قيم للمجتمع العربي، شخص "هشام شرابي" خصائص هذه العلاقات التي تغل وتشوه التقدم في البلدان العربية. ويستنتج شرابي بأن المجتمع العربي قد علق في دائرة خبيثة، حيث تعيد " الذات الجماعية الأبوية " إنتاج نفسها لكي تؤبد النسق الأبوي للسلطة إن جوهر الأبوية الجديدة في المجتمع العربي هو الأسرة الأبوية، التي تقوم أهميتها في فهم الهياكل الأبوية الجديدة في علاقاتها الداخلية الأساسية، وبخاصة في علاقات السلطة، والهيمنة، والتبعية التي تعكس وتنعكس في بنية العلاقات الاجتماعية. الحديث العقلاني".

ويسيّر المجتمعات العربية كثير من المستبدين ذوي الأبوية المتنوعة: رأس الأسرة، الكبار في الأسر، شيوخ القبائل، مديرو المدارس، رؤساء المجالس، رؤساء الدول، وغيرهم. ولن يوجد في مثل هذه المجتمعات إلا

المقولة	الحداثة	الأبوية
المعرفة	الفكرة – العقل	الأسطورة – الاعتقاد
الحقيقة	العلمية – الثورية	الحكائية
اللغة	التحليل	البلاغة
الحكومة	الديمقراطية – الاشتراكية	السلطة الأبوية الجديدة
العلاقات الاجتماعية	الأفقية	الرأسية
الترتيب الاجتماعي	الطبقة	الأسرة – القبيلة – الطائفة

والعلاقات الاجتماعية. فالمجتمع العربي ليس بمجتمع تقليدي بالمعنى الدقيق للمصطلح، كما أنه ليس بالمجتمع الحديث، وإنما هو مزيج مشوش من النوعين. فإحدى صوره تبدو في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التقليدية، والقيم والهياكل التي تنبع من المجتمع الأبوي وتنصهر في العلاقات القبلية، والأسرية، والدينية، والطائفية القديمة. أما صورته الأخرى، فهي مجموعة حديثة من العلاقات والهياكل الاجتماعية. ويزداد التشويش في المجتمع العربي من أنه يعاني، إلى حد كبير، من الاعتماد على التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية الخارجية. ويحاول شرابي تفسير الأبوية العربية من خلال مقاربتها من وجهة نظر الحداثة. فهو يقترح المطابقة التالية لمقابلة الأبوية والحداثة على أساس ستّ مقولات رئيسية:

فالأب، المثال لشخصية الأبوية الجديدة، يشكل الأداة المركزية للاضطهاد. حيث ترتكز قوته وتأثيره إلى القصاص. ويرتبط الاضطهاد في الأسرة بغلبة المواقف المنافية للعقل في جماهير الناس، التي تسهل سيطرة الوضع القائم وتقود الناس دون وعي إلى معارضة التغيير. " لم يتجذر العقل العلمي الذي يفسر الظواهر بإرجاعها إلى أسبابها التي تخضع للاختبار والتثبت في الشخصية الجماعية. ولا زال التوجه الغيبي والسحري مهيمنا ونشطا في البنية النفسية للفرد. وعليه، فالعقلانية ليست المبدأ الحاكم لسلوك الفرد أو للعمل الاجتماعي عموما. ويتعايش في المجتمع قطاعان جنبا إلى جنب: أولهما سحري وثانيهما علمي. فالبُنى التقليدية تتعايش مع البنى الحديثة، والاقتصاد البدائي التابع يسير جنباً الى جنب مع الاقتصاد

فضاء صغير لتنمية المبادرة والابتكار بين الأفراد الذين يخضعون لهؤلاء المستبدين الصغار. ولقد أحبطت الآمال المتطلعة إلى أنظمة التعليم في البلدان العربية كي تكون الترياق الذي يقلب تأثير التنشئة الأبوية على الأفراد. فعلى النقيض، فقد تخللت الثقافة الأبوية التقليدية النظام التعليمي في أغلبية المدارس، معززة خضوع التلميذ للسلطة من أنواع مختلفة، ومكممة المبادرة الفردية والإبداعية. وحتى في المدارس التي لا يرهقها ثقل المجتمع التقليدي، مثل المدارس الخاصة للجاليات الأجنبية، فإن تشجيع المبادرة الفردية والابتكار الفردي استثناء وليس القاعدة في نسق التعليم فيها.

أنظر: هشام شرابي (بالإنجليزية)، 1988، 17-18.

تخضع أحيانا لأحكام الحلال والحرام أو الكفر والإيمان عوضاً عن الجمال والقبح أو الخطأ والصواب. كما تسود قيم الزهد والقناعة بين الفئات المستضعفة قبالة المتعة والإقبال على الحياة، وهو أمر يوجه دنياهم الجميلة إلى الآخرة أو الدائمة وفق تعبير العامة، مثلما أنه لم يحل دون تذرّع المترفين بالنص الذي يوجه إلى الدنيا: "ولا تنس نصيبك من الدنيا".

كما أصابت الفورة النفطية عدداً من القيم والحوافز الاجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر وتسند الإبداع واكتساب ونشر المعرفة. ولكن القيم السالبة التي انتشرت خلال الفترة الماضية قعدت بالإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني. فقد ضاعت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف. كما أن التعليم فقد قدرته على توفير الإمكانات التي تتيح للفقراء الارتقاء الاجتماعي. وباتت القيمة الاجتماعية العليا للثراء والمال- بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما. وحلت الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم. كما فقدت المرحلة الراهنة قيم نمط الوجود الذي يتميز بالاستقلالية والحرية وحضور العقل النقدي، والنشاط الإيجابي الفاعل.

وساهم القمع والتهميش في قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء. ولذا نلاحظ سيادة الشعور باللامبالاة والاكتئاب السياسي، ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن.

لم يعد الإنسان الحديث المنتج الفعال هو مثال المواطن المنشود، بل إننا رجعنا إلى تفضيلات يصعب الفصل والتفضيل بينها؛ فنحن الآن نخيّر أيهما أفضل: المواطن المنتج أم المتدين؟ بينما السؤال الصحيح هو: ألا يمكن أن يكون المواطن العربي منتجاً ومتديناً في الآن نفسه، وما السبيل إلى هذا الجمع الإيجابي؟ هناك مشكلات عديدة تجعل الأمر عسيرا. فالعمل ليس قيمة عليا، ونحن مازلنا نتحدث عن "الرزق" وبعض أمثالنا الشعبية تردد ذلك، وتؤكده بغيبية وقدرية تقمع الإنتاج والحوافز والإرادة الإنسانية. ومازالت المكانة الموروثة أقوى من المكتسبة، والحديث عن المجد التليد والأصول القديمة ثابت. وهذا يغلّب الولاءات الضيقة على المؤسساتية والتعاقد الاجتماعي، ويبعد الكفاءة لصالح المحسوبية والعلاقات الشخصية. وكل هذه معوقات تقف ضد الابتكار والإبداع واكتساب المعرفة المتجددة. وفي هذه المناخات التقليدية يضعف العمل الجماعي وتسود فردية متخلفة لا تشبه فردية المجتمعات الصناعية، إذ هي أقرب إلى الحسد والتنابُذ وأبعث على تعطيل العمل والإنتاج وإعاقة تراكم الخبرات وتبادلها بين أقران التخصص الواحد.

وأدى الانتشار الأيديولوجي الواسع في جميع الفضاءات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين على وجه التحديد إلى غلبة النزعات القطعية (الدوغمائية) الراديكالية وإلى تنامي سياسات القمع من جانب الأنظمة السياسية الشمولية، وإلى تجذر أيديولوجية "الخصوصية/ الاختلاف" ورفض "الآخر"، المحلي والكوني على حد سواء. في هذا السياق بالذات، تم تشجيع الإنتاج المعرفي التاريخي التقليدي الاستهلاكي الذي يخدم بعض الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة، في الوقت الذي تمت فيه محاصرة الحرية الفكرية والتضييق على عدد من ممثلي الفكر الحر الذين قدموا إنتاجاً إبداعياً حقيقياً. أما الضائقة الاقتصادية وأزمة "الآفاق القومية المسدودة" - وفي مقدمتها غياب الحكم الصالح والإخفاق في مجالات الوحدة العربية والتوصّل لحلّ عادل في القضية الفلسطينية- فقد فاقمت من التوتّر الذهني والنفسي، وولدت "ثقافة الإحباط والرفض".

إن كل هذه الأحوال القيمية هي ذات علاقة وطيدة بالأوضاع المعرفية والثقافية في البلدان العربية، وهي أوضاع تشير كل القرائن إلى أنها أوضاع مضادة للتطور والتنمية. ومن الطبيعي أن تعاني المسألة الثقافية وإبداع المعرفة معاناة حقيقية بسببها. لذا لن يكون أمراً مصطنعاً أن يتجه التفكير في قضية إنتاج المعرفة وتقدم الثقافة إلى تأكيد القول إن ذلك لن يتم إلا إذا أمكن كسر حلقة القيم السالبة التي تحول دون تفتح العقول والنفوس، ودون الإقبال على الحياة والمعرفة والفعل الخيِّر والمجدي مجتمعيا على حد سواء.

من المؤكد أن المجتمعات العربية في حاجة ماسة إلى تمثل قيم جديدة كالمثابرة والصبر على العمل والإصرار والابتكار، فضلا عن التنكب عن

أصابت الفورة النفطية عدداً من القيم والحوافز الاجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر وتسند الإبداع واكتساب ونشر المعرفة.

باتت القيمة الاجتماعية العليا للثراء والمال- بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما. وحلت الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم.

الإطار 7-2

الكواكبي (1854-1902) : طبائع الاستبداد

"ألفنا أن نعتبر التصاغر أدبا، والتذلل لطفا، والتملق فصاحة، واللكنة رزانة، وترك الحقوق سماحة، وقبول الإهانة تواضعا، والرضا بالظلم طاعة، ودعوى الاستحقاق غرورا، والبحث عن العموميات فضولا، ومد النظر إلى الغد أملا طويلا، والإقدام تهورا، والحمية حماقة، والشهامة شراسة، وحرية القول وقاحة، وحرية الفكر كفرا، وحب الوطن جنونا".

"ترضون بأدنى المعيشة عجزا تسمونه قناعة، وتهملون شؤونكم تهاونا وتسمونه توكلا، تموهون عن جهلكم الأسباب بقضاء الله، وتدفعون عار المسببات بعطفها على القدر، ألا والله ما هذا شأن البشر".

المصدر: عبد الرحمن الكواكبي، 1984، 126، 118.

إن المجتمعات العربية في حاجة ماسة إلى تمثل قيم جديدة كالمثابرة والصبر على العمل والإصرار والابتكار، فضلا عن التنكب عن ثقافة الاتباع والتقليد من أجل التوجه إلى الإبداع والتجديد.

ثقافة الاتباع والتقليد من أجل التوجه إلى الإبداع والتجديد. والمجتمع الذي لا يعطي قيمة عليا للمعرفة والإبداع لا يوفر لمنظومة اكتساب المعرفة الموارد الضرورية أو المناخ الاجتماعي. والأمل معقود على ظهور طبقة وسطى قوية ونشطة تضم المتعلمين تعليماً عالياً ممن لديهم مهارات وكفاءات متميزة ويتحلون برؤية تتوق إلى حياة أسعد وأفضل وأكثر إنسانية.

إن الدولة ومؤسساتها الرسمية، فضلاً عن المنظمات الأهلية وأجهزة الثقافة والإعلام وحَمَلة الفكر التنويري، مدعوون جميعاً إلى تجذير ثلة القيم الباعثة على الفعل والإبداع في جملة القطاعات الأساسية في المجتمع: السياسية والاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص. ذلك أن كل قطاع من هذه القطاعات ينبغي أن يسهم ويشارك ويلتزم بمنظومة قيم تحث على تقديس روح العمل والإنتاج والاجتهاد والإبداع، وتحفز قدرات الإبداع والابتكار والإضافة إلى ما هو قائم، سواء ما حصله المجتمع المحلي، أو ما أبدعته البشرية بوجه عام.

وامتلاك المعرفة يختلف عن امتلاك الثروات المادية. فالتقدم الاقتصادي الكمي ارتبط بتركيم الثروات السابق إنتاجها، فيما يسمى بالتراكم الرأسمالي، الذي يمكن أن تتركز ملكيته في أيد قليلة قد تنحصر في الدولة حيثما تطبق رأسمالية الدولة. أما التقدم النوعي فيرتبط بتطوير القاعدة المعرفية والإضافة إليها من خلال خلق المعرفة، وهو ما يمكن أن ينتشر بين أفراد المجتمع في ديموقراطية معرفية تتيح للجميع فرص الإسهام فيها والانتفاع بحصيلتها، رجالا ونساء، وأيا كانت أوضاعهم الاجتماعية أو مستوياتهم الاقتصادية أو فئاتهم العمرية. ويرتبط بهذا عملٌ دؤوبٌ لتصويب منظومة القيم الخلقية والقضاء على الفساد الذي يزيِّن طرقا ملتوية للكسب المادي، ويعوق حركة التقدم المعرفي للمجتمع. يضاف إلى ذلك إعطاء العمالة العربية الوافدة حقوقها الإنسانية لكي تتفاعل بصورة إيجابية مع فئات المجتمعات التي تستضيفها.

يتوجب احترام الكرامة الإنسانية، والإقرار بحق الاختلاف ونبذ سياسة التمييز بسبب اختلاف الآراء أو المعتقدات، وتشجيع الإبداع ومكافأته.

خلاصة القول إنه يتوجب احترام الإنسان بما هو إنسان، أي احترام الكرامة الإنسانية، والإقرار بحق الاختلاف ونبذ سياسة التمييز بسبب اختلاف الآراء أو المعتقدات، وتشجيع الإبداع ومكافأته، وتوجيه العناية الخاصة إلى عالم الطفل وعالم المرأة بوجه خاص، ووضع حد للتمييز الظالم في هذا المضمار.

وهنا لا بد من التنويه بالوضع الخاص بالمرأة. إذ أن المجتمع العربي الحديث لم يتنبه إلى هذه القضية بقدر كاف، ولم ينتج معرفة واجتهادا كافيين يضمنان للمرأة العربية حقوقها، بما يتسق مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، دون افتئات على الشرع، في عصر يفرض ذلك من كل الوجوه.

ثم إنه يتعين أيضاً أن تتخذ الإجراءات الفعالة من أجل نبذ الأعراف والقوانين والعادات التي تؤسس وتجذر الولاءات التقليدية الضيقة (القبيلة والعشيرة) في المجتمعات العربية، وإحلال مفهوم المواطنة وواقعها بدلا من ذلك، فلا إبداع بغير ذلك.

وفي الحياة الاقتصادية - المرتبطة ارتباطا جذريا بالفلسفة السياسية والاجتماعية - ينبغي تقديم قيمة (العدالة)، لأن قيم الحرية والديمقراطية والمساواة وغيرها لن تؤتي أي ثمار طيبة بدون قيمة العدالة، وهذه القيمة هي التي تجعل قيم النزاهة والمسؤولية والخير العام التي تتطلبها حياة المجتمع الأخلاقي السليم، ممكنة وفاعلة وقابلة للحياة.

إن حقيقة الأمر في هذا الباب هي أنه برغم أهمية "إصلاح العقل" في الثقافة العربية الحديثة، إلا أن "إصلاح الفعل" مطلب لا يقل أهمية عن مطلب إصلاح العقل. وإذا كان إصلاح العقل يُلزم باعتماد "العقلانية" و"الفاعلية العلمية والأداتية"، فإن إصلاح الفعل يلزم بإصلاح الأخلاق وتهذيبها وبنشر مجموعة القيم الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتجذير هذه القيم تجذيراً يأذن لها بأن تكون مبدأً مبدعاً للمعرفة وللثقافة. ويتقدم هذه المنظومة القيمية قيم: الحرية، والعدالة، واحترام الكرامة الإنسانية، وجملة حقوق الإنسان الأساسية، والنزاهة، ونشدان الخير العام، والمسؤولية، وأخلاق الوفاق والتفاهم والحوار والتداول.

الهجرة

تعرضت البلدان العربية لتيارين ضخمين من الهجرة الدولية لهما تبعات مهمة على اكتساب المعرفة. توجه التيار الأول إلى البلدان العربية النفطية، وكان في جوهره هجرة مؤقتة للعمل، حالت سياسات وإجراءات بلدان المقصد، إضافة إلى مشكلات هجر الأوطان، ناهيك عن التقلبات السياسية الحادة والنزاعات المسلحة، دون أن يترتب عليها تبادل بشري محسوس بين الأقطار العربية، إلا استثناء في حالة العراق في فترات. وقد ضم تيار الهجرة إلى منابع النفط تشكيلة من جميع مستويات التعليم والمهارة اختلفت من بلد استقبال أو منشأ لآخر. وكان قطاع التعليم، بجميع مراحله، وقطاعات الخدمات العامة

الأخرى، من أهم مقاصد المهاجرين العرب في البلدان العربية النفطية.

أما التيار الثاني فقد توجه إلى البلدان الغربية المتقدمة، وزادت فيه نسبة الاستيطان في بلدان الاستقبال، مقارنة بالتيار الأول، وإن لم يكن الاستقرار أحيانا في الحسبان عند بدء الهجرة. وداخل هذا التيار الثاني يمكن التمييز بين تيارين فرعيين: الأول، هو ذلك الذي نشأ في بلدان شمال أفريقيا وتوجه إلى أوروبا، خاصة بلدان القوى الاستعمارية القديمة، وقد ضم جميع مستويات التعليم والمهارة وإن غلب عليه العمال غير المهرة. أما التيار الفرعي الثاني، ولعله الأهم في منظور المعرفة، فقد اقتصر على هجرة الكفاءات عالية التأهيل إلى البلدان الغربية المتقدمة، وغلب عليه نمط الاستقرار في بلدان المقصد.

ولا خلاف في أن الهجرة لمجتمعات أخرى تنطوي بالضرورة على اكتساب معارف وخبرات جديدة، وعلى تبلور نموذج معرفي أرقى لدى المهاجرين، وفي حال صلاح الأحوال، لدى من يخالطونهم في بلدان المقصد. ولا ريب في أن هجرة العرب لبلدان عربية، خاصة حينما تمركزت حول التعليم، قد أنتجت مساهمة مقدرة في اكتساب المعرفة في بلدان الاستقبال على الأقل. كما أن الهجرة بين البلدان العربية قد ساهمت في توثيق عرى العلاقات العربية، وإن شابتها صعوبات في أحيان. ولكن الترتيبات المؤسسية للهجرة بين البلدان العربية، والسياسات العامة في بلدان المنشأ والمقصد، كليهما، لم ترتب أعلى العوائد الممكنة للمشاركين في الهجرة، أفرادا ومجتمعات. ويتمثل مؤشر على ذلك في أن غالبية الاتفاقات العربية التي سعت لتنظيم الهجرة للعمل في الوطن العربي حماية لحقوق المهاجرين، ووصولا لأفضل عائد تنموي ممكن، وإن لم ترق إلى مستوى بعض الاتفاقات الدولية، تبقى حبرا على ورق.

إلا أن هجرة الكفاءات عالية التأهيل للغرب المصنع تعد من أخطر الظواهر المؤثرة على اكتساب المعرفة في الوطن العربي، وليس في وصفها بالنزيف مغالاة.

بداية، بلغت الظاهرة حدودا هائلة، كما تتسارع معدلاتها باطراد. ومن دواعي الأسف أن البيانات غير كافية، ولكن بعض المؤشرات على كبر حجم الظاهرة، وخطورتها، تتمثل فيما يلي (زحلان، بالإنجليزية، ورقة خلفية للتقرير):

يقدر أنه بحلول العام 1976 كان قد غادر البلدان العربية نحو 23٪ من المهندسين و50٪ من الأطباء و15٪ من جميع حملة الشهادة الجامعية الأولى إلى المهجر. فمن أصل 300000 من خريجي المرحلة الجامعية الأولى في العام الدراسي 1995/ 1996 يقدر أن نحو 25٪ هاجروا إلى أمريكا الشمالية ودول السوق الأوروبية. وبين عامي 1998 و 2000 غادر أكثر من 15000 طبيب عربي إلى الخارج.

وإضافة إلى حجم الظاهرة وتفاقمها عبر الزمن، فإن التمعن في مسبباتها يبين معوقات لقيام مجتمع المعرفة أشد خطرا من نزيف الكفاءات ذاته. فجماع الرأي أن السبب الرئيس لهجرة الكفاءات هو غياب البيئة المجتمعية والإمكانات التي يمكن أن تؤدي إلى قيام الكفاءات بدورها المنشود في منظومة المعرفة وفي نهضة بلادها، مع تحقق الذات وتوافر أسباب العيش الكريم. إن اطراد وجود مثل هذه البيئة المجتمعية غير المواتية لتوظيف الكفاءات العربية بكفاءة في أوطانها عائق يكاد يكون مانعا لقيام مجتمع المعرفة المنشود في البلدان العربية.

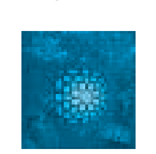
ويترتب على فقد البلدان العربية لكفاءاتها المهاجرة استمرار ضعف إنتاج المعرفة، ومن ثم قصور الطلب على إنتاجها، حيث أن نشاط الكفاءات عالية التأهيل ينطوي في حد ذاته على إفراز طلب مهم على المعرفة.

وتتضمن الخسارة المترتبة على هجرة الكفاءات تحمُّل الدول العربية تكلفة إعداد الكفاءات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة الأغنى، مما يمكن اعتباره معونة عكسية (أي دعماً من بلدان نامية إلى دول الاستقبال الغنية). يضاف الى ذلك تكلفة الفرصة المضاعة (العائد المنتظر لمساهمة أصحاب الكفاءات المهاجرة في تنمية أوطانهم، خاصة وأن لهم دوراً جوهرياً في حيوية منظومة المعرفة) وهي الخسارة الأكبر. وتستدعي هذه الخسارة المزدوجة عملا جادا لتقليلها إلى أدنى حد ممكن بالاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة أثناء وجودها في المغترب، أو لتحويلها إلى مكسب هائل باجتذاب الكفاءات المهاجرة للعودة، مؤقتا أو نهائيا، محملة برأس مال معرفي أضخم مما تركوا به. ويعني ذلك توفير الشروط الكفيلة بأن يكون رأس المال المعرفي هذا منتجا ومحققا للذات ولنهضة الأوطان في آن. وليس كل هذا بالأمر الهين، إذ يشترط قيام مشروع جدي للنهضة الإنسانية في الوطن العربي يغري الكفاءات المهاجرة بالعودة، لتنال شرف المشاركة في مسيرة المعرفة والتنمية في أوطانها الأصلية.

بين عامي 1998 و2000 غادر أكثر من 15000 طبيب عربي إلى الخارج.

إن السبب الرئيس لهجرة الكفاءات هو غياب البيئة المجتمعية والإمكانات التي يمكن أن تؤدي إلى قيام الكفاءات بدورها المنشود في منظومة المعرفة وفي نهضة بلادها.

خلافاً لما توصلنا إليه في حالة الثقافة العربية، يُظهر تحليل هذا الفصل أن سمات بارزةً في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية تقف عائقا أمام اكتساب المعرفة في الوطن العربي. كما يتبين لنا أن هذه السمات تطلب إصلاحا أبعد مدى من ذلك الموصوف للثقافة العربية، إن كان لمجتمع المعرفة أن يقوم عفيا في الوطن العربي.



السياق السياسي

السياسة هي الإطار المرجعي الأخير، ولعله الأبعد أثرا، في تحليل محددات اكتساب المعرفة في البلدان العربية، وذلك ما نتعرض له في هذا القسم من التقرير. فحيوية منظومة المعرفة رهن بشروط سياسية في كل مجتمع، لعل أهمها التمتع بالحرية، وضمانها بحكم القانون وباقي أركان الحكم الصالح، مع قيام نسق الحكم بتهيئة متطلبات نشر المعرفة وإنتاجها بكفاءة. فأين الحال في البلدان العربية من هذا النموذج المثال؟ هذا جانب.

ومن جانب آخر، فإن تزايد أهمية المعرفة للوجود البشري عامة ودخول العالم في مرحلة من تداعي الحدود وتلاشي المسافات واحتدام المنافسة في الاقتصاد وفي إنتاج المعرفة على السواء يرتب، في الوقت نفسه، فرصا وتحديات لمنظومة المعرفة الوطنية. كما ويضيف أهمية متزايدة لقيام التكتلات الإقليمية لما لها من أثر في النهوض بمنظومة المعرفة . لكل هذا تُعد المعرفة مكونا جوهريا للسياسة في الوطن العربي على بعديها الإقليمي والعالمي. فكيف يتأثر اكتساب المعرفة في المنطقة العربية بالسياسة الإقليمية والعالمية؟ والأهم هو كيف يتعين على الدول العربية أن تدير شؤونها السياسية، إقليميا وعلى صعيد العالم، حتى يمكنها إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

الحكم والقانون

السياق السياسي لاكتساب المعرفة

المعرفة هي مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان، أو يمتلكها المجتمع. وهي توجه السلوك البشري، فرديا ومؤسسيا، في مجالات النشاط الإنساني كافة. والسياسة هي علم تسيير الشؤون العامة لمجموعة بشرية، باستخدام الوسائل المادية والمعنوية، ومن بينها المعرفة.

تلعب السلطة السياسية، دورا جوهريا في توجيه المجال المعرفي وتقدمه أو تخلفه، وذلك حسب طبيعة تلك السلطة، والحمولة المعرفية التي توجه حكمها وسلوكها مع محكوميها. فالسلطة السياسية تعمل على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها. وبالضرورة، فإنها تحارب الأنماط المعرفية التي تتعارض مع هذه التوجهات. وذلك ما يفسر الصراع المعرفي في الوطن العربي باعتباره صيغة للصراع حول السلطة السياسية، حيث لا يمكن للسلطة السياسية القائمة أن تتعايش مع معرفة مناهضة لتطلعاتها، وتسعى بكل الوسائل المكنة لترسيخ النمط المعرفي الذي يتطابق مع طموحاتها. ويمكن القول بأن الصراع السياسي في الوطن العربي، هو صراع من طبيعة معرفية يعكس:

1) النظام المعرفي للسلطة السياسية الحاكمة والمنسجم مع طموحاتها، والذي يشكل الخلفية الفكرية التي تحدد علاقاتها مع الأنظمة المعرفية المخالفة أو المعارضة.

2) المنظومة المعرفية للسلطة السياسية المعارضة التي تتطابق مع منطلقاتها وأهدافها في الصراع السياسي والمعرفي مع السلطة السياسية والمعرفية الرسمية.

ويمكن التدليل على ذلك من خلال مراجعة التقارير الاستراتيجية للأحزاب أو للجمعيات أو للتكتلات السياسية التي تعج بها بعض البلدان العربية. إذ يتبنى بعضها النمط المعرفي الرسمي، ويعتبر مساندا للسلطة السياسية القائمة، سواء انخرط فيها أم لم ينخرط، بينما يتبنى البعض الآخر منها أنماطا معرفية مناهضة لهذه السلطة، ويتخذ موقع المعارضة لها، ومن ثم لمنظومتها المعرفية والقيمية.

تلعب السلطة السياسية، دورا جوهريا في توجيه المجال المعرفي وتقدمه أو تخلفه، وتعمل على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها.

الأنظمة السياسية والنخبة المثقفة في الوطن العربي

تنبثق النخبة المثقفة على امتداد الوطن العربي من أوساط السلطة السياسية المحالفة والمعارضة، متبنية نمطا أو أنماطا معرفية قد تكون متطابقة مع هذا التوجه السياسي أو ذاك.

إن تفريط فئة واسعة من النخبة العربية المثقفة في استقلالية المجال المعرفي قد أدى إلى هيمنة الأنظمة السياسية عليها. وأدى ذلك إلى بروز نزعات تبريرية في أوساط بعضهم تعمل على تعزيز الشرعية للسلطة السياسية القائمة.

وقد تكون – وهذا هو الأغلب – منتجية نحوا أكاديميا يعمل على الاشتغال على إنتاج المعرفة وتنميتها، بصرف النظر عن توظيفها في المجال السياسي. وتقدم هذه النخبة المثقفة نفسها باعتبارها حامية للمعرفة، وضامنة لنموها، خصوصا وأن معظمها يتموقع في الجامعات العربية، أو في مراكز البحوث العلمية المنبثقة عنها أو الموازية لها.

إن تفريط فئة واسعة من النخبة العربية المثقفة في استقلالية المجال المعرفي قد أدى إلى هيمنة الأنظمة السياسية عليها، مما مكنها من استقطاب وتوجيه عدد من المثقفين نحو المفاهيم التي تخدم توجهاتها. وأدى ذلك إلى بروز نزعات تبريرية في أوساط بعضهم تعمل على تعزيز الشرعية للسلطة السياسية القائمة. ويلاحظ المراقبون للساحة الفكرية العربية أن المثقفين العرب الذين تمكنوا من الوصول إلى دائرة صنع القرار، تمكنوا من ذلك لا بفضل علمهم أو استقلالهم الفكري، بل بسبب مهاراتهم في التغلغل والانخراط في السلطة السياسية. ورغم ذلك، يُهَمَّش هؤلاء عندما تحتاج السلطة السياسية إلى مشورة بشأن الخيارات السياسية التي تقوم على الدراية والعلم، حيث يفضل الحاكم في هذه الحالات، ولأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية، أهلَ العلم من خارج البلاد على المفكرين المحليين (هدسون، بالإنجليزية، 2000). كل ذلك سمح لهذه الأنظمة بأن تستبعد التعامل مع المعرفة الوطنية كقيمة في حد ذاتها، وبأن توظفها لتركيز سلطتها. ولعل الأصوات الثقافية المعبرة عن اغتراب الفلسفة والسياسة في المجتمعات العربية، تجد تفسيرها في كون الأنظمة القائمة لا تشجع من المعرفة والثقافة إلا ما يخدم مصالحها وفق خطة معدة مسبقا.

في مقابل هذا، توجد فئة من المثقفين الأكاديميين المحايدين رفعت شعار الاغتراب المعرفي في وطنها الأم، أو اضطرت إلى الهجرة، لإيجاد مجال لتنمية معارفها وتطويرها، دون ضغط أو احتواء سياسيين. وذاك مظهر من مظاهر هجرة العقول العربية، التي إن فسرت ظاهريا بأسباب مالية، فإنها في عمقها تعكس أزمة حامل المعرفة في الوطن العربي، عندما يستدرج من قبل الأنظمة السياسية، أو من قبل الأحزاب السياسية، وإذا امتنع عن ذلك، بقي معزولا، أو اضطر إلى مغادرة الوطن.

بين الفئة الأولى والثانية من هذه النخبة العربية المثقفة، توجد فئة المثقفين الملتزمين الذين يوجهون المجال المعرفي لخدمة مجتمعاتهم، إنطلاقاً من التصورات والتحليلات الاستراتيجية التي يتبنونها اعتماداً على توجهاتهم الفكرية، وارتباطهم بهيئات المجتمع المدني المختلفة. وقد بدأت هذه الفئة في التوسع والرسوخ باطراد في وسط النخبة العربية المثقفة مع حيوية المجتمعات العربية، وهيئاتها المدنية باختلاف الظروف العامة التي تحكمها من بلد عربي إلى آخر.

تنميط إجرائي لبنى إنتاج المعرفة ونشرها في الوطن العربي

يقوم هذا التنميط المفتوح على العناصر التالية:

- المؤسسات الرسمية، التي ترعاها السلطة السياسية القائمة، والتي تنتج معرفة ومثقفين وأطراً حزبية أو مؤسسية تضفي الشرعية على هذه السلطة.

- الشبكات المعرفية المرتبطة بالأحزاب أو التكتلات السياسية في الوطن العربي، مثل مركز الدراسات السياسية التابع لمؤسسة الأهرام ومركز دراسات الوحدة العربية.

- مراكز الأبحاث المرتبطة بالمجتمع المدني، والتي تنطلق أساساً من المشاكل المجتمعية لتبرير وجودها مثل مركز القاهرة لحقوق الإنسان. وقد تفرعت عن هذه المراكز أشكال متنوعة من الجمعيات والتجمعات، مثل جمعيات تأطير مطالب الشباب في الحصول على الشغل (المغرب) أو جمعيات الحفاظ على البيئة.

- المراكز البحثية "المحترفة "التي ينشئها أطر السلطة السابقون– سعيا لتأسيس رؤية استراتيجية لقضايا دولية أو عربية– أو أكاديميون بمنطق" تقديم الخدمة للعميل". وقد أضحت هذه المراكز عملة رائجة في أشكال إنتاج المعرفة، وما يطبعها هي اعتمادها في الأغلب

الإطار 8-1

جمال الدين الأفغاني (1838-1897): الأمة وسلطة الحاكم المستبد (وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون)

إن الأمة التي ليس لها في شؤونها حل ولا عقد، ولا تستشار في مصالحها، ولا أثر لإرادتها في منافعها العمومية، وإنما هي خاضعة لحاكم واحد إرادته قانون، ومشيئته نظام، يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، فتلك أمة لا تثبت على حال واحد، ولا ينضبط لها سير، فتعتورها السعادة والشقاء، ويتداولها العلم والجهل، ويتبادل عليها الغنى والفقر، ويتناوبها العز والذل. ...

وإن كان حاكمها جاهلاً سيئَ الطبع، سافل الهمة، شرهاً مغتلماً جباناً، ضعيف الرأي، أحمق الجنان، خسيس النفس، معوج الطبيعة، أسقط الأمة بتصرفه إلى مهاوي الخسران، وضرب على نواظرها غشاوات الجهل، وجلب عليها غائلة الفاقة والفقر، وجار في سلطته عن جادة العدل، وفتح أبواباً للعدوان، فيتغلب القوي على حقوق الضعيف، ويختل النظام، وتفسد الأخلاق، وتخفض الكلمة، ويغلب اليأس، فتمتد إليها أنظار الطامعين، وتضرب الدول الفاتحة بمخالبها في أحشاء الأمة.

المصدر: جمال الدين الأفغاني، 1981، 329.

الأعم على مصادر تمويل خارجية.

● مراكز البحث الأجنبية، مثل المركز الفرنسي للبحوث والوثائق (السيداج) في مصر، والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى – ايفبو (السرموك سابقاً) في لبنان والأردن وسورية. ومن سماتها إنتاج مطبوعات تضاهي ما تنشره المؤسسات الوطنية، والتوجه نحو المساهمة في عملية الإنتاج المعرفي على الصعيد القطري، كما تعتبر "متنفسا" لمنتجي المعرفة المتطلعين للعمل الأكاديمي "المتحرر" من الرقابة.

إن التشخيص المقدم حول أطراف إنتاج المعرفة، والعلاقات فيما بينها في الوطن العربي، يؤكد على تناقض الأنماط المعرفية، وعلى تعدد ولاءات منتجيها، فضلا عن سعي الدول والأحزاب السياسية المعارضة أو المحالفة لتسخير المعرفة لخدمة التطلعات السياسية، وانتقاء العناصر المعرفية التي تحقق ذلك، إضافة إلى تشتت الجهود المعرفية داخل النخبة المثقفة. ولا شك أن هذا يمثل عائقا جوهريا في سبيل إنتاج مجتمع المعرفة، خصوصا عندما تستخدم المعرفة وسيلة للأهداف السياسية أو وسيلة للولاءات الداخلية أو الخارجية. ويستلزم ذلك إعادة النظر في الخريطة المعرفية، وللمتدخلين فيها، بغية مأسستها وإكسابها طابعا مستقلا يؤدي إلى إشاعة المعرفة ، وإلى الإيمان بها كقاعدة لكل تنمية إنسانية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

معوقات إنتاج مجتمع المعرفة: عدم استقلال السياسي عن المعرفي

يشكل عدم الاستقرار السياسي واحتدام الصراع والتنافس على المناصب، النابع من الافتقار لقاعدة ثابتة ومقبولة للتداول السلمي على السلطة، أي للديمقراطية، عائقا أساسيا أمام نمو المعرفة وتوطنها النهائي وترسخها في التربة العربية. فمن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير المستقر تحويل مسألة الأمن إلى بند رئيسي في جدول أعمال السلطة السياسية. وهذا ما يقود بشكل حتمي إلى اضطرارها إلى تكريس القسم الأكبر من الاستثمارات في قطاعات ضمان أمن النظام. وغالبا ما تكون الضحية الرئيسية لتقليص الإنفاق الحكومي في الميادين الأخرى لصالح تنمية وسائل الأمن هي ميادين النشاطات التي لا تعطي فائدة ومردودا مباشرين وسريعين. ومن الطبيعي أن تكون قطاعات الثقافة والمعرفة والبحث العلمي هي القطاعات التي تتعرض قبل غيرها إلى الإهمال، سواء من حيث الاهتمام السياسي أو من حيث تخصيص الاستثمارات المادية. ويكفي لإدراك ذلك مقارنة حصة المخصصات للبحث العلمي في البلاد العربية مع مثيلاتها في العالم الصناعي – بل حتى في البلدان النامية نفسها.

الإطار 8-2

غسان تويني: المعرفة والحكم في العالم العربي

من الأسباب الرئيسية، إن لم يكن السبب الرئيسي لبطء التقدم – وربما وقف التقدم – نحو التعلّم والنهوض بالمعرفة في العالم العربي فشلُ الأنظمة الحاكمة العربية، في الاتصال بالمعرفة بأبعادها المتعددة.

بديهيٌّ أن الحكام لم ولن يكونوا "الملوك الفلاسفة" الذين تحدث عنهم أفلاطون في جمهوريته – ولم يكن يُتوقَّع منهم أن يكونوا كذلك في المقام الأول – لكنْ، بعبارات أبسط وأكثر عمليةً يترتب على ذلك ما يلي:

● إنّ انبثاق هؤلاء الحكّام من سياق مغلق ومحدود قد أدّى بهم إلى رفض أي شريك في الحكم يدعو إلى تقدُّم التعلُّم أو يكرس نفسه لتقدُّم التعلُّم، وتحسين نوعية التعليم والثقافة كهدف للدولة، أويكون ملتزماً بممارسة الحرية الأكاديمية كشرطٍ مسبق للتقدُّم الحقيقي.

● كما أنّ عدم إيمانهم بضرورة السعي، بل حتى أولوية السعي إلى التغيير الثقافي القائم على قيم إنسانية كالتي نادى بها العرب في نهضتهم في القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي رفضت وسحقت منذ عام 1920، قد ارتبط بظهور التطرف الديني والتفسير الاعتباطي الذي يخدم مصلحة المفسر نفسه.

● وأدّى رفض حرية الفكر والتعبير في التعليم الرسمي، بما في ذلك التعليم الجامعي العالي، إلى ما يشبه غياب الاستثمار في البحث، لا سيما البحث العلمي. فسيطرةُ أيديولوجيات الدولة والنُّهُج الاستبدادية تؤدي أحياناً إلى ما يشبه الظلامية، وإلى عرقلة أو انعدام الابتكار أو المعايير الكافية للتعليم الصحيح. وهذا قلّل إلى أبعدِ حدٍّ ممكن التقدمَ التكنولوجي الحديث، والخطاب والمناقشات الموجهة نحو المستقبل.

ولم يكن غياب الفكر الناقد بوجهٍ عامٍّ إلا ظلاً أو نتيجةً للحكم المطلق. وكانت نتائجه البديهية التجمدَ في أيديولوجيات عفّى عليها الزمن تغلغلت في عقول وأنفس أغلبية كبيرة ممن يُسمَّون بالمفكرين الذين تربَّوا على تفسيرات دينية متعصبة للقيم والمُثُل. وفي نُظُم القيم هذه اعتُبِرَت أيُّ أفكار تتسم بالتحدِّي هرطقةً يعاقَب عليها. وفي أحسن الأوضاع، فإن الكثير من الفلسفات الثورية التي تم تسويقها على أنها مفاهيمُ وسياساتٌ ومُثُلٌ ذاتية – على حدِّ وصف أصحابها، لم تصمد أمام امتحان التاريخ والزمن. وأسهمت هذه "الفلسفات" في الهزائم التي وقعت في كل ميدان تقريباً، ولم يُستثنَ منها الميدان السياسي والدبلوماسي والعسكري، حيث يكاد الاعتماد على المساعدة الأجنبية والعلوم الأجنبية يكون تاماً. فتمجيد الحكام ونظمهم يؤدي إلى مساواة الحاكم بالأمة، مما جعل التسليم المطلق للحاكم إلزامياً، وبذلك جعل اضطهاد الفكر الحر أمراً مقبولاً. انظر الأعداد اللامتناهية من السجناء المخالفين للنظام. فالقيادة لا تُسأل؛ والسلطة الحاكمة – أياً كان فسادها وتسلّطها– فوق المحاسبة أو المساءلة.

حتى الأدب الإبداعي، ناهيك عن الكتابات الفلسفية الإبداعية، لم يكن مقبولاً وغالباً ما تعرَّض للرقابة. ومن ثمّ كانت مساهمة الانفتاح الفكري في آفاق الثقافة الحديثة أقرب إلى العدم، وغير مرغوب فيها و"هدّامة"، إلا من خلال نوافذ فرص محدودة كلبنان وبعض المواقع على الإنترنت غير الخاضعة للرقابة.

كل هذا كان سيبدو كالكاريكاتور لولا أنه ينعكس على حقيقتين رئيسيتين قابلتين للقياس، وهما:

(1) تدني مستوى المعرفة بالقراءة والكتابة، وتراجُع عدد القُرّاء، كما يتجلى ذلك في الكتابة وفي النشر.

(2) هجرة الفنون الإبداعية التي ترفض الامتثال. فانطواءُ الفنون إلى الداخل أنتج أنواعاً أو أشكالاً غريبةً من الفن السيريالي الذي يستعصي على الفهم.

ووُلدت أجسام سياسية غريبةٌ تزاوجت في ظلها الاستهلاكية المفرطة أحياناً مع انعدام الابتكار.

ومن هنا كان المنظر المكبت لعالم عربيٍّ تدير الثروةَ الهائلةَ فيه، بصورة غير قانونية، نُظُمٌ طاغيةٌ تكدِّس الثراء الفاحش. فانخفض الإنتاج ما عدا إنتاج النفط؛ وانخفضت حصة العالم العربي في التجارة الدولية. وأصبح الناس يعيشون في حالة من الجهل والفقر تستعصي على الوصف لا يكادون يستفيدون من الثروة المتراكمة. إنهم يجهلون حتى أبسط حقوقهم في التمرُّد أو الثورة، ومردُّ ذلك في الغالب إلى كونهم محرومين على كلِّ حالٍ بقوة غاشمة، هي الحليف الموضوعي لاستغلال الاستعمار الجديد. انظر العراق!

ونتيجةً لذلك، كانت المحصلة السياسية لهذا الوضع في السياق الراهن شعوراً بالإخفاق الهائل، وفي الوقت نفسه بحثاً عن "البراءة" من خلال الدعوات – في هذه المرحلة مجرد دعوات – إلى البحث في ثنايا الروح وإلى النقد الذاتي.

لكن آثار تركيز اهتمام السلطة السياسية على قضايا أمن النظم القائمة لا تظهر عبر تقليص الاستثمارات في البحث العلمي والتطوير التقني فحسب، ولكنها تتجاوز ذلك لتشمل آثاراً أعظم، وهي حرمان هذه الميادين المعرفية أيضا من المواهب البشرية التي تفضل الذهاب إلى مؤسسات عسكرية وأمنية وإدارية بيروقراطية. فهذه المؤسسات تقدم لموظفيها ميزات معنوية ومادية ومرتبات أفضل بكثير مما يحصل عليه العاملون في البحث العلمي أو التعليم أو التجديد التقني.

إن إخضاع مؤسسات البحث العلمي للاستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة، وتقديم مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وتقييد الحريات الفكرية والسياسية للباحثين، يشكل السبب الرئيسي لتخلف المنظومة العلمية التقنية.

ومن هذه الآثار الخطيرة أيضا ما يرتبط بهذا النموذج من نزوع قوي عند السلطات السياسية إلى ضمان السيطرة الشاملة على جميع ميادين النشاط الاجتماعي والتحكم بها وتوجيهها، وإلى التدخل المبالغ فيه والدائم في نشاط المؤسسات المعرفية العلمية والفنية والتقنية بل والأدبية أيضا. وكثيرا ما تسعى هذه السلطات إلى توجيه الأفراد العاملين في حقول المعرفة المتعددة إلى خدمة أغراضها المباشرة وتفرض عليهم برنامج عملهم وأفكارهم وشعاراتهم مقابل الموارد المحدودة التي تخصصها لهم. ولعل من أهم النتائج السلبية لهذه الوضعية وأكثرها مساسا بعملية التنمية المعرفية ما هو معروف من تدخل مباشر لأجهزة الأمن أو الأجهزة السياسية الحاكمة في التعيينات في المناصب المعرفية العلمية أو الفكرية أو الأدبية لاستبعاد الشخص غير الموالي للنظام أو لوضع الشخص الموالي وتنفيعه. وذلك يعني التضحية، في سبيل ضمان السيطرة السياسية على مؤسسات المعرفة، بكل معايير الكفاءة والتكوين. ولا يمكن لممارسة أسلوب التعيين هذا حسب معايير الولاء السياسي أو المحسوبية أو المنفعة الخاصة إلا أن يقود عاجلا أو آجلا إلى فساد المؤسسات المعرفية العلمية والبحثية والتقنية، وفقدانها أهدافها الحقيقية، وفي ما بعد، مبرر وجودها.

ومن هنا، يشكل إخضاع مؤسسات البحث العلمي للاستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة، وتقديم مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وتقييد الحريات الفكرية والسياسية للباحثين، وفي وسط الرأي العام معا، وما يقود إليه من تكبيل للعقول الحية وإخماد لجذوة المعرفة وقتل لحوافز الإبداع، يشكل كل ذلك السبب الرئيسي لتخلف المنظومة العلمية التقنية وضعفها الإداري والمعرفي وعجزها عن الإنتاج والإبداع.

يعتبر التحول الديمقراطي في الوطن العربي من الأولويات الميسرة لاستقلال المجال المعرفي.

إن التغلب على المعوقات المذكورة يستلزم إنتاج أرضية جديدة لإنتاج مجتمع للمعرفة متنام ومتماسك. وتذهب التحليلات السوسيولوجية والقانونية إلى ضرورة فصل المجال السياسي عن المجال المعرفي، عن طريق تأسيس مجال سياسي مستقل، يحتل فيه الإنسان موقعا أساسيا، يمكنه أن يتعايش مع مجالات أخرى دون أن يلغيها أو يخنقها. كما تدعو التحليلات إلى تأسيس مجال معرفي مستقل يعمل على إنتاج المعرفة وتنميتها باستقلال عن الإكراهات السياسية. ولن يتأتى ذلك إلا بترسيخ قيم الديمقراطية السياسية من جهة، وديمقراطية المعرفة وحرية اكتسابها وإنتاجها من جهة أخرى.

لذلك يعتبر التحول الديمقراطي في الوطن العربي من الأولويات الميسرة لاستقلال المجال المعرفي، علما بأن هذا التحول رهان تتضافر في تحقيقه عديد من العوامل، اقتصادية، سياسية وثقافية. ومهما كان الاختلاف حول أولويات هذه العناصر، تحظى العوامل السياسية بالصدارة بالنسبة لغيرها، مما يستلزم في معالجتها الانطلاق من مسألتين مركزيتين: تتعلق الأولى بضرورة تأسيس مجال سياسي مستقل وقائم بذاته، في حين تخص الثانية التوليف بين إشاعة الديمقراطية والتقنين، بطريقة تجعلهما مستقلين ومتكاملين في الوقت نفسه.

إن تأسيس مجال سياسي مستقل في الوطن العربي يكتسي أهمية كبرى في إقامة مجتمع المعرفة. ومع ذلك فإن هذا التأسيس يُحسم مع غياب حكم المؤسسات وهو الحلقة المفقودة في حفز إقامة مجتمع المعرفة.

دور استقلال المؤسسات في حفز مجتمع المعرفة

تعد استقلالية المؤسسات الوجه الآخر لدولة القانون، وهي محصلة منطقية لتأسيس السلطة السياسية قانونيا بتقنينها، وسياسيا بإشاعة الديمقراطية فيها. والحال أن روح دولة القانون لا تنحصر في تراتبية القوانين داخل الدولة فحسب، بل تتجسد كذلك في مدى حمايتها للحقوق وللحريات، وصيانتها لموقع الإنسان ومكانته. والواقع أن السلطة السياسية بهذا المعنى تتطلب قدرا من التراكم القانوني والسياسي، الممهد للطفرة النوعية التي سيتحقق بفعلها الانتقال الديمقراطي.

يعتبر تعذر استقلالية المؤسسات، قاسما مشتركا في الوطن العربي. ومن هنا فإن من الصعب اعتماد معايير متعددة للحكم على مدى تطور الأنظمة السياسية العربية في اتجاه إقامة حكم المؤسسات. فمن غير المجدي مثلا أن يقوم

التمييز على أساس شكل الأنظمة (ملكية/جمهورية) أو الانخراط في أساليب المشاركة الشعبية (الاستفتاءات/الانتخابات) أو الاحتكام إلى الانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. فقيمة كل هذه العناصر تقاس بمدى اندفاع الأنظمة العربية وحماسها لتأسيس السلطة السياسية على وثيقة الدستور وضمان احترام شرعيتها على صعيد الممارسة. بيد أن الأنظمة العربية رغم ضعف تكريس هذه الشرعية، تظل محكومة بهاجس الاستمرارية، وإعطاء الأولوية للجانب الأمني، غير آبهة بتحقيق التوازن المطلوب في علاقاتها بالمحكومين.

تقنين السلطة والديمقراطية: محطة أساسية في إقامة مجتمع المعرفة

إن عسر الانخراط في عملية تأسيس السلطة السياسية في الوطن العربي يجد مصادره في إرادات الأنظمة وسياساتها. فهو ليس أمراً قدرياً أو حتمياً. وقد أسفر صراع المشروعيات والنتائج الناجمة عنه عن الاستهانة بانتقال السلطة إلى الديمقراطية وتقنينها بالشكل الذي يجعل الجميع، حكاما ومحكومين، خاضعين لإرادة القانون، ويساعد على انبثاق دولة المؤسسات التي تكفل لكل الفئات في الوطن العربي أن تتعايش في ظل المساواة.

ومما يلفت الانتباه، أنّ تراجع صراع المشروعات في الوطن العربي، لم يفتح المجال لانتظام الحياة السياسية واستقامتها. وقد يعزى ذلك إلى هشاشة البنيان الدستوري، وضعف الضوابط القانونية التي من شأنها توطيد السلطة السياسية والمساعدة على استقلالها، مما يدعو إلى اعتبار ذلك حالة بنيوية وليس حدثا عرضيا.

من أجل حكم سياسي في خدمة مجتمع المعرفة

أصبح من الضرورة بمكان تجاوز هشاشة البنيان الدستوري، مما يستلزم تركيز الجهود في المرحلة الراهنة على تأسيس ثقافة قانونية وسياسية، قادرة على توجيه الممارسة السياسية وترشيدها. بيد أن هذه الثقافة المؤسسة على قاعدتي المشاركة والمعارضة الديمقراطية، تتوقف فعاليتها على مدى قدرتها على إنتاج مفاهيم وأدوات منهجية، قمينة بفهم الواقع السياسي، وتحليل بنية السلطة في المجتمعات العربية، مما يطرح بإلحاح قضية المرجعية التي تشترط منا استبعاد الإسقاطات الليبرالية، أو الاشتراكية، أو الركون إلى الحلول التوفيقية، أو التلفيقية أو الانغماس في التراث.

فالمتوخى من المثقف الانخراط في إنتاج شروط المجتمع الديمقراطي، عبر تأكيد أهمية البعدين القانوني والسياسي في تأسيس السلطة، وإحداث القطيعة مع غياب حكم المؤسسات المعيق لقيام مجتمع المعرفة، السمة المشتركة في الوطن العربي. إن ذلك لا يتأتى دون حسن تدبير العلاقات بين المجالين المعرفي والسياسي وتأمين شروط المواطنة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. فمع تحقق هذه العناصر يستقل المجال المعرفي بذاته، ويتدعم بالضرورة المجال السياسي.

السياق القانوني لاكتساب المعرفة وإنتاجها ونشرها

إذا كانت حرية الفكر والرأي والنشر، هي من الأسس الواجبة لبناء الإنسان الحر المبدع، وهو المكون الأول للرأي العام، وإذا كانت حماية الإبداع والملكية الفكرية هي من الوسائل التي تحفز على الإنتاج الفكري وعلى استثماره، فإن هذا يقتضي التساؤل عما إذا كانت الخلفية القانونية، أي المؤسسات القائمة، مؤهلة لحماية هذه الحريات والحقوق.

عدم انتظام البناء القانوني

إذا كان من المفروض أن يكون القانون أول من يضمن للمواطن حقه في المعرفة، وفي حرية الفكر والرأي، وما يستلزمانه من حقوق، فإن القوانين العربية تعاني من مشكلات بنيوية متعددة تفقدها فعاليتها. كما أن سوء تطبيقها يحولها في أغلب الأحيان إلى قوانين شكلية، لا تشجع الناس على الاحتكام إليها أو إلى القضاء.

تعاني القوانين العربية من مشكلات بنيوية متعددة تفقدها فعاليتها. كما أن سوء تطبيقها يحولها في أغلب الأحيان إلى قوانين شكلية، لا تشجع الناس على الاحتكام إليها أو إلى القضاء.

الإطار 8-3

الإمام محمد عبده (1849-1905): العدالة والعلم

هذان الأساسان الجليلان (أعني العدالة والعلم) متلازمان في عالم الوجود، متى سبق أحدهما إلى بلاد تبعه الآخر على الأثر، ومتى فارق واحد منهما جهة تعلق الثاني بغباره، فلا يكاد يرفع قدمه أو يضعها إلا وصاحبه يرافقه. بهذا ينبئنا التاريخ وتحدثنا سير الدول التي ارتفع بها منار العدل أو بزغت فيها شموس العلم، كيف تمتعت بالنورين، وطارت إلى أوج السعادة بهذين الجناحين، حتى إذا أتت حوادث الدهر على أحد الأساسين فهدمه سقط الآخر بأسرع وقت وانحطت الدولة المصابة بفقده إلى أسفل الدركات فأغسق جوها بكثيف من الظلمات وغشيت أبصارها حجب من الجهالة....

وسر هذا جلي، فإن العلم إذا انتشر في قوم أضاءت لهم السبل واتضحت المسالك وميزوا الخير من الشر والضار من النافع، فرسخ في عقولهم أن المساواة والعدالة هما العلة الأولى لدوام السعادة، فيطلبونهما بالنفس والنفيس، وأن الظلم والجور قرينان للخراب والشقاوة، وإذا رسخت قدم العدالة في أمة تمهدت لها طرق الراحة، وعرف كل ما له وما عليه، فتلهبت فيهم الأفكار، وتلطف الإحساس، وقويت قلوبهم على جلب ما ينفعهم ودفع ما يضرهم، فيدركون لأول وهلة أن لا دوام لما وصلوا إليه، ولا ثبات لما تحصلوا عليه، إلا إذا تأيد بينهم شأن المعارف الحقيقية، وعمت التربية سائر أفرادهم، فيقدمون بكليتهم على الأخذ بالأسباب المؤدية لانتشار العلوم وتعميمها في سائر الأنحاء.

المصدر: محمد عبده، 1980، 25.

إن المشكلة البنيوية الأساسية الكامنة في حركة التشريع في الوطن العربي[1] تتمثل أولا في أن القانون لا يجسد الواقع، وذلك ما أضعف فعاليته وأفقده وظيفته. وتتمثل ثانيا في الهوة الشاسعة بين الأهمية النظرية المعطاة للقوانين، وبين تعطيل هذه القوانين على مستوى الممارسة تحت ذرائع متعددة. وهذه الهوة موجودة في القوانين العامة، وهي تنعكس على التشريعات الخاصة بالحريات، وعلى التشريعات النوعية، أي تشريعات المعرفة، وهي ماثلة فيها.

وهذه الهوة الشاسعة توقع في ازدواجية تعيق التطور: نظام قانوني وضعي غير متفاعل مع المجتمع الذي لا يطبقه إلا قسرا، الأمر الذي يعطل حيويته، ومجتمع يعيد إنتاج قيمه ونظمه في ظل هواجسه، فيلبسها الطابع القانوني الديمقراطي ويحيلها إلى مواقع المسؤولية.

إن عدم ممارسة الناس لحقهم في المشاركة، ومنعهم من ممارسة حقهم في المساءلة عبر القمع "القانوني"، يساهم في تجميد الواقع والقوانين، ويزيد في تعطيل الآلية الديمقراطية. ولهذا فإن الخلفية اللازمة للتطور القانوني تكمن في التفاعل الديناميكي بين الواقع والقانون.

قوانين غير فاعلة وشكلية

لقد وقعت أكثر الدول العربية على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان[2]، وهي كلها تشير إلى احترام الحريات الأساسية. ولكن هذه المعاهدات لم تدخل في الثقافة القانونية لهذه الدول، ولا في صلب القانون العادي، فبقيت شكلية، بدليل أنها نادرا ما تثار أمام المحاكم لفرض تطبيق مضامينها. وهي تتمتع بالصفة الإلزامية وبالأولوية نسبة إلى القوانين المحلية، وبالتالي يفترض في القاضي تطبيقها عندما تثار أمامه[3]، وذلك ما لم يحصل إلا في حالات نادرة.

وقعت أكثر الدول العربية على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن هذه المعاهدات لم تدخل في الثقافة القانونية لهذه الدول، ولا في صلب القانون العادي.

كما أن هذه المعاهدات لم تستعمل كرافعة على مستوى التشريع؛ فهي أدوات كان من الممكن استعمالها لحمل السلطات التشريعية في الوطن العربي على إصدار قوانين جديدة، أو تعديل القوانين الجائرة استنادا إليها، وذلك ما لم يحدث في كل مرة كان يلوح فيها تغيير جذري في الأفق.

تراجع فعالية مؤسسة القضاء

يعتبر القضاء أحد الضمانات الأساسية لحماية الحقوق والحريات. واستقلالية القضاء ومصداقيته هي الضمانة الأولية لحسن أدائه.

وإذ أكدت معظم الدول العربية على مبدأ فصل السلطات، فإن الواقع يكشف عن علاقة قوية بين السلطتين القضائية والسياسية، على الأقل من حيث التعيين والترقية وإغراء القضاة بالمناصب التنفيذية العليا التي لا تتاح إلا للمتعاونين منهم في منظور السلطة التنفيذية، مما يقلل، في النهاية، من استقلال القضاء. بل قد بلغ الأمر حد تعطيل بعض القضاة للقوانين بإيعاز من السلطة السياسية، فضلا عن تلقي قلة من القضاة في المراتب الدنيا من السلم القضائي للرشوة في بعض هذه الدول. كل هذا قد أفقد القضاء، كمؤسسة وكأشخاص، بعضا من الحصانة المعنوية التي يفترض أن يتمتع بها. كما أن القضاة في البلدان العربية يعانون ظروف عمل ومعيشة، تقلل من كفاءة القضاء والقضاة، من أهمها العدد الهائل من القضايا المنظورة أمام المحاكم، وافتقار المحاكم لمقومات الفعالية والكفاءة، مما يطيل من أجل التقاضي ويعطل مصالح الناس. ومن ثم لم يعد القضاء اليوم، كما كان في أوقات سابقة، موضع ثقة الناس الكاملة. وعلى الرغم من كل ذلك، فما برح القضاء، خاصة في مراتبه العليا، صمام أمان قوي للشعب من تغوّل السلطة السياسية.

ولم يزد من هيبة القضاء أن شرّعت بعض الدول العربية محاكم استثنائية لا تضمن حق المتهم الأصيل في المثول أمام قاضيه الطبيعي وخضوعه للإجراءات القانونية السليمة، والتظلم من قرار المحكمة إلى محكمة أعلى درجة، عادة ما تكون أكثر استقلالاً وحرصا على القانون وسلامة الإجراءات.

وقد ترتب على ما سبق، أن كاد الاحتكام إلى القانون والى القضاء، أن يصبح ظاهرة هامشية لحل النزاعات في بعض البلدان العربية. كما أن قلة القضايا المعروضة على الجهاز القضائي في أغلبية المجتمعات العربية، فيما يتعلق بالحريات بمفهومها الواسع، أي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، تعود بالإضافة إلى انعدام الوعي والمعرفة بالقانون، إلى انعدام الثقة في نجاعة قضاء غير مستقل قطعا.

1 مع ملاحظة أن بعض الدول العربية ما تزال تفتقد إلى قانون وضعي.
2 أكثر دول الخليج لم توقع بعد على العهد الخاص بالحقوق المدنية أوالعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
3 بعض الأنظمة القانونية العربية أدخلت مادة صريحة في قوانين أصول المحاكمات، تلزم بموجبها القاضي بتطبيق المعاهدة الدولية في كل مرة تثار أمامه.

حرية الفكر والرأي والنشر في بنية النظام القانوني

الحماية القانونية للحرية

لم تعد الحريات في عصرنا الحاضر مقتصرة على الحريات السياسية والمدنية، بل أصبحت تشمل الحريات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وبدون حرية الفكر والرأي والنشر- التي تأتي في صدارة الحقوق الأساسية والتي لا يقوم مجتمع المعرفة دونها – يصعب الوصول إلى ممارسة هذه الحريات والتمتع بها. والقانون في الوطن العربي، من حيث المبدأ، ضامن لهذه الحقوق.

فالحرية حق طبيعي كرسته المعاهدات الدولية والدساتير والقوانين العربية. فقد وقعت أغلب الدول العربية على المعاهدات الدولية التي تحمي الحرية[4]، وأجمعت على تكريس الحرية في متن دساتيرها، وأدخلت في قوانينها ما يعني حماية الحريات[5]، ضمن ضوابط قانونية اتسعت أو ضاقت بحسب نوع النظام: بين الرقابة وإعلان حالة الطوارئ.

ليست مشكلة الحرية في الوطن العربي مع القوانين[6] وإنما في الخروج عنها، وفي تفشي القمع، وعشوائية إجراءاته، وفي هيمنة الرقابة، واحتكار النظام السياسي لها ليضيق بها على الحريات التي اعترف بها ظاهريا.

ضوابط ممارسة الحرية

تخضع ممارسة الحرية في المجتمعات التي تحترمها، لضوابط مرسومة بدقة، تراعي فيها الموازنة بين مقتضيات العدل والقانون، والمصلحة العليا المتفق عليها من جميع فئات الشعب. لذلك ينظر إلى تلك الضوابط بإيجابية. كما أن النظام القانوني في هذه المجتمعات، يضع القوانين بين أيدي القضاء النزيه ليفصل على أساسها في النزاعات. في هذا الإطار يكون للقانون دوران، أحدهما تقديم قاعدة الحل في النزاعات، والثاني التثقيف على القيم التي يحميها، ويعاقب في حال خرقها. ومن ثم فإن احتكام الناس إلى القانون والى القضاء يكون دليل ثقة بحسن أداء هذه الأدوات لدورها.

وبناء على ذلك، فالمعيار الذي يحدد درجة حماية حرية الفكر والرأي والنشر، يتمثل بدرجة ضبط تدابير التقييد بالقانون، ونسبة مواءمة هذا التقييد مع المصلحة العامة. فإذا كان التقييد واضحا في النص القانوني المنسجم مع الدستور والمواثيق وروح التشريع، ومطبقا من قبل السلطات القانونية المختصة، كان موائما ومجديا، وفيما عدا ذلك فهو ضار.

إن مسيرة تقييد الحريات في الوطن العربي، تشير إلى فارق تمثله القيود القانونية على المطبوعات والجمعيات، والتجمعات العامة، ووسائل الإعلام المرئية. وذاك ما يمنعها من القيام بأدوارها التواصلية والثقافية، وبمهمتها في نشر المعرفة، وتنوير الرأي العام، باعتبار ذلك حقا للمواطن يكفله القانون والمواثيق الدولية.

تتراوح نسبة التقييد من دولة إلى أخرى، من منع إصدار الصحف السياسية الجديدة، إلى منع توزيع عدد أو أعداد من الصحف القائمة، إلى الحجز الإداري للصحف والنشرات، إلى الرقابة المسبقة على المنشورات الدورية. كما أن نظام العقوبات بالنسبة للصحفيين وأصحاب دور النشر ووكالات الأنباء، الذي كان يفرض غرامة مالية بسيطة سابقا، أصبح يتراوح بين التوقيف الاحتياطي وتوقيف المطبوعة. أما الجمعيات التي وضعت قوانينها أيام الانتداب والاستعمار الأجنبي، فإنها كانت تعتمد قاعدة التجمع الحر شرط إعلام السلطات المختصة عن تأسيس الجمعية، فيما أصبحت كل التعديلات التي صدرت بعد الاستقلال والتحرر الوطني، تسير باتجاه التقييد.[7]

التقييد الأخطر من هذا، هو ذاك الذي تقوم به السلطات الأمنية، متجاوزة المؤسسات الدستورية والقوانين متذرعة بمقتضيات الأمن القومي الذي لا توضح معاييره، لمصادرة مطبوعات أو منع أخرى من دخول البلد، ولمنع بيع بعض الكتب

ليست مشكلة الحرية في الوطن العربي مع القوانين وإنما في الخروج عنها، وفي تفشي القمع، وعشوائية إجراءاته، وفي هيمنة الرقابة، واحتكار النظام السياسي لها ليضيق بها على الحريات التي اعترف بها ظاهريا.

إن التقييد الأخطر للحريات هو الذي تقوم به السلطات الأمنية، متجاوزة المؤسسات الدستورية والقوانين متذرعة بمقتضيات الأمن القومي.

---

4 كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيرها.

5 مثلا قوانين الصحافة والنشر المطبقة في الوطن العربي، تنص على أن حرية إصدار الصحف والطباعة والنشر ... مضمونة طبقاً لهذه القوانين، وبأن هذه الحرية تمارس في إطار مبادئ الدستور، وأحكام القانون وأخلاقيات المهنة. نفس الأمر بالنسبة لحرية تأسيس الجمعيات، وحرية تنظيم التجمعات العمومية.

6 التي لا بد أن تستكمل وتصبح أكثر ملاءمة لحاجات المجتمعات العربية.

7 كان تأليف الجمعيات في البداية لا يحتاج إلى ترخيص بذلك من طرف السلطات الإدارية، وإنما كان يتطلب فقط إعلام هذه الأخيرة بها بعد تأسيسها. قوانين الجمعيات اليوم تتطلب عند الإعلام أو التصريح تسليم الجمعية إيصالاً مؤقتا بالعلم من السلطات الإدارية، وبعد استيفاء نص الإعلام أو التصريح لجميع الإجراءات المنصوص عليها في القانون نفسه تسليم الوصل النهائي داخل أجل محدد، أي"ترخيص" يضفي الشرعية على عمل الجمعيات. وفي حالة عدم تسليمه داخل الأجل المحدد، جاز للجمعية أن تمارس نشاطها وفق الأهداف المسطرة في قوانينها. ولكن السلطة الادارية تكتفي بتسليم الوصل المؤقت دون النهائي حتى يكون بإمكانها سحبه متى شاءت، وهذا محور المشكلة. انظر على سبيل المثال قانون الجمعيات في لبنان لعام 1909. وبلاغ وزير الداخلية الصادر في 1996/1/17. وقانون الجمعيات في المغرب: ظهير 23 يوليو 2002 المغير والمتمم بموجبه ظهير 15 نوفمبر 1958 بتنظيم حق تأسيس الجمعيات.
الأمر نفسه بالنسبة لتنظيم تجمعات عمومية، بحيث تشترط القوانين المنظمة لهذا الموضوع بأن يكون كل اجتماع عمومي مسبوقاً بتصريح يبين فيه اليوم، وموضوع الاجتماع، وبأن يسلم هذا التصريح إلى السلطة الإدارية التي تعطي عنه وصل إيداع، يحتفظ به للإدلاء به كلما طلبه أعوان السلطة.

خلال المعارض وتشجيع نوعيات أخرى.

وإذا كانت الدولة هي من تقوم بالمنع والرقابة والتقييد، وتفرض ذلك على المواطنين، فإن في الوطن العربي اليوم نوعا آخر من الرقابة أو من التكفير، يأتي من فئة من المواطنين أنفسهم، وهذا أمر خطير كذلك.

إن تغليب الهاجس الأمني، وهاجس الضبط، على حساب الدور الثقافي والمعرفي الذي تقوم به مختلف المطبوعات، ووسائل الإعلام، وبعض مكونات المجتمع المدني، ستحولها دون شك إلى أداة للتأخر وإلى آلية لإعادة إنتاج التخلف الفكري. كما أن الرقابة على الإبداع في عصر المعلوماتية والاتصالات الحديثة غير مجدية، لأنها لا يمكن أن تمنع الأفكار والآراء من الانتشار. إن قوة الرأي أقوى من رأي القوة.

الإخلال بالضمانات السياسية والقانونية لحماية الحريات

لقد وضعت الأنظمة القانونية ضمانات خاصة لحماية الحريات، تتمثل السياسية منها في قيام دولة القانون والممارسة السياسية في سيادة الشعب وتكريس المساواة بين المواطنين، وضمان رقابة الرأي العام على أعمال الحكومة. كما تتمثل القانونية منها في احترام مبدأ فصل السلطات، وأولوية القانون، وخضوع رجال الحكم والإدارة للقضاء العادي، وإدخال المعاهدات في صلب القانون الداخلي. بيد أن هذه الضمانات لا يتم الالتزام بها، وتتعطل خلال حالتي الحرب والطوارئ في الوطن العربي، مما ينتج عنه تكثيف الإجراءات القمعية.

قمع الحريات ومقتضيات المعركة

إن نسبية حركة المد في إقرار قوانين الحريات تعد إيجابية، لكن إيجابيتها تتراجع عندما تقابلها، على مستوى الممارسة، حركة جزر تبتعد عن تحقيق التقاطع بين مصلحتي الحاكم والمحكوم، وبين متطلبات الحرية وضرورات المحافظة على النظام العام. وتسقط الجوانب الإيجابية كذلك تحت ضغط الاعتبارات الأمنية، كلما كانت ثمة مؤشرات على أن هذه الحريات تشكل تهديدا لاستمرارية الوضع القائم، حتى أن بعض قوى المعارضة تعتبر النظام العام مقبرة للحريات العامة.

تعيش الدول العربية حالة أمن استثنائية، يبررها استمرار واستفحال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. لكن الإجراءات المتخذة في معرض هذه الحالة الاستثنائية لا تفيد تلك التبريرات، ولكنها تقضي على مقومات المواجهة والصمود في الداخل.

لقد أعلنت بعض الدول العربية حالة الطوارئ[8] بما يفيد قمع الحريات، وإلغاء الضمانات السياسية الملازمة لدولة القانون والمؤسسات الحامية للحريات العامة، وتعطيل خضوع الدولة لسيادة القانون العام، وللمساءلة القانونية عبر إحالة المسؤولين على القضاء، واحترام فصل السلطات من خلال التدخل المباشر في شؤون القضاء، وإلغاء الضمانات القانونية لحماية الأفراد من تعدي الدولة.

إن كبح جماح الحريات بدعوى "المحافظة على الأمن"، أو عدم الإخلال بـ "النظام العام"، أو بِ "الأخلاق " يحول دون الإبداع والابتكار في بعض المجالات، ودون نشر ناتج الإبداع عندما يبزغ رغم التضييق والقهر.

إن الإجراءات الخانقة المتخذة على امتداد الوطن العربي تصعب معها الحياة الحرة الكريمة، حتى أنها تدفع إلى هجرة الكثير من القادرين ماليا وعلميا، ومن الذين يؤمنون بالقيم الإنسانية ويعرفون أنها من حقهم.

حماية الحرية النوعية المتمثلة بحرية المعرفة: الملكية الفكرية[9]

كان المؤلف ولا يزال الدعامة الأساسية، ونقطة الانطلاق لكل الإبداعات الأدبية والعلمية والفنية التي تشبع حاجات الإنسان المادية والوجدانية.

وبما أن للمجتمع الحق في الثقافة، وفي الاستفادة من إبداعات الفكر الإنساني، فإنه مع التطور التقاني الهائل الذي شهده العصر الحديث/عصر المعلوماتية، أصبحت حماية حقوق المؤلف، هي حجر الزاوية في البناء الحضاري للأمم الآخذة بأسباب الرقي والازدهار. وتصبح حماية هذه الحقوق أكثر إلحاحاً في هذا العصر الذي يتميز، بالإضافة إلى التطور التقاني، بخروج مسألة التأليف وحقوق المؤلفين من عالمها المغلق لتشمل كل الميادين: الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والتجارية وغيرها؛ وبتعاظم قيمة الفرد، وتثمين الفكر والثقافة، وبتزايد موقع الإنتاج الفكري في الاقتصاد،

إن كبح جماح الحريات بدعوى "المحافظة على الأمن"، أو عدم الإخلال بـ "النظام العام"، أو بِ "الأخلاق" يحول دون الإبداع والابتكار في بعض المجالات، ودون نشر ناتج الإبداع عندما يبزغ رغم التضييق والقهر.

أصبحت حماية حقوق المؤلف، هي حجر الزاوية في البناء الحضاري للأمم الآخذة بأسباب الرقي والازدهار.

8 مثل مصر وسورية و لبنان والسودان.
9 يعتمد هذا الموضوع أساساً على (عبد السعيد الشرقاوي، 1995).

ومردود استثمار الأعمال الفكرية على التنمية، في وقت تتعرض فيه الأعمال الفكرية للقرصنة الواضحة أو المقنعة.

ولهذه الحقوق أهمية قصوى، تمثلت في وضع معاهدات دولية، وتشريعات وطنية، تضمن الحقوق الفكرية وتوسع نطاق حمايتها، حفزا للقرائح وحثها على الإبداع من أجل تنمية وازدهار المجتمعات. غير أن بعض الدول العربية، مازالت تفتقر إلى مثل هذه التشريعات الخاصة، وتقتصر قوانينها الأخرى على بعض المواد في هذا الصدد، تتضمنها القوانين المدنية تحت عنوان الملكية، وقوانين المطبوعات.

إن "اتفاقية برن" لحماية المصنفات الأدبية والفنية و"الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف" تشكلان الإطار الخاص[10] المتعارف عليه بمصطلح "حقوق المؤلف"، أو"حقوق الملكية الأدبية والفنية" ومنهما تستمد التشريعات الإقليمية (الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف) والقطرية (حقوق المؤلف في مصر، والمغرب).

وبالرغم من مراجعة الاتفاقيتين السابقتين ، تلبية لاحتياجات البلدان النامية، مع ضمان الحد الأدنى لحماية حقوق المؤلف، لا يوجد من بين الدول الأطراف في هاتين الاتفاقيتين (بالمصادقة أو الانضمام أو القبول) إلا عدد قليل من الدول العربية[11]، الأمر الذي تضمُر معه مظاهر الثقافة والعلم والفن. وإضافة إلى أن هذا الموقف من الاتفاقيتين ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، فإنه ينسف كذلك جسور التواصل والتعاون والتفاهم بين مختلف الحضارات، ويفسح المجال لأعمال القرصنة، التي يذهب ضحيتها المستهلك والمؤلف، وينتج عنه تقزيم الخلق والإبداع (المرجع السابق، 95– مع بعض التصرف).

وبناء على رغبة الدول العربية في حماية حق المؤلف على المصنفات الأدبية والعلمية والفنية، بطريقة فعالة وموحدة[12] صادق وزراء الثقافة في البلدان العربية في مؤتمرهم المنعقد ببغداد في 5 نوفمبر 1981، على الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف.[13]

من الانتقادات الموجهة إلى هذه الاتفاقية أنها لا تسمو إلى مستوى تشريعات الدول المتقدمة، ولا تجسد واقع الدول العربية بصفة خاصة وواقع الدول النامية بصفة عامة. كما أنها وإن كانت تكتسي طابع المرونة والليونة، حتى تصبح قابلة للتطبيق في كل هذه الدول كخطوة أولى تتبعها خطوات أخرى، فإن هذه الخطوات لم تتخذ، مما يدعو إلى تجاوز هذه الاتفاقية، ومراجعتها، ويتطلب إعطاءها نفسا جديدا لتساير متطلبات العصر، وتلبية حاجات ذوي الحقوق الشرعيين بصورة واضحة، موحدة وشاملة.

بالرغم من مشاركة معظم الدول العربية[14]،في منظمة أو اتحاد دولي لحماية الملكية الفكرية[15] فإن تطور قانون حماية الملكية الفكرية في الوطن العربي مازال يشبه حركة تطور باقي القوانين. قلة فقط من الدول العربية تنص قوانينها صراحة على الحقوق المعنوية للمؤلف.[16] كما أن هناك الكثير من الأعمال الأدبية والعلمية والفنية في دول عربية مازالت معلقة بين الحماية والتطبيق أو التقنين.[17]

قلّة فقط من الدول العربيّة تنصّ قوانينها صراحة على الحقوق المعنويّة للمؤلف. كما أنّ هناك الكثير من الأعمال الأدبيّة والعلميّة والفنيّة في دول عربيّة ما زالت معلّقة بين الحماية والتطبيق أو التقنين.

10 هناك اتفاقيات دولية أخرى مثل "اتفاقية لاهاي" المتعلقة بالإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية الصادرة بتاريخ 6 نوفمبر 1925, واتفاقية لوكارنو الخاصة بالتصنيف الدولي للرسوم والنماذج الصناعية. وفي المجال التجاري هناك اتفاقية "تريبس"، وهي تدخل في الإطار العام المصطلح على تسميته تقنيا ب"حقوق الملكية الفكرية" والذي يتسع ليشمل "حقوق المؤلف" و "الحقوق المرتبطة بها" وكذا ما يمكن التعبير عنه "بالحقوق الصناعية" مثل وفاق مدريد المتعلق بالتشديد على بيانات المصدر المزورة أو المزيفة للمنتوجات، ومثل الاتفاقية الدولية لحماية الفنانين المعبرين أو المنفذين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، ومثل الاتفاقية الدولية حول حماية منتجي التسجيلات الصوتية ضد الاستنساخ غير المشروع لتسجيلاتهم الصوتية. حول هذا وللمزيد من التفصيل (المرجع السابق، 15 وما بعدها).

11 حتى عام 1997، انضمت ست دول عربية إلى اتفاقية برن هي تونس، والمغرب، ولبنان، وموريتانيا، وليبيا، ومصر، وخمس دول بوصفها دولا منضمة إلى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف وهي لبنان، وتونس، والمغرب، والجزائر، والمملكة العربية السعودية. ولا يستبعد أن تكون دول أخرى قد التحقت مؤخرا بإحدى الاتفاقيتين أو بكليهما.

12 طبقا للمادة 21 من ميثاق الوحدة الثقافية العربية المعلنة في سنة 1964 التي تدعو الدول العربية إلى تبني تشريع لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية، وذلك في حدود سيادة كل دولة منها.

13 وهذه الاتفاقية لا تعدو كونها مزيجا من بعض الأحكام التشريعية الواردة في اتفاقية برن، وكذا الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف

– كما قرر المؤتمر العام للمنظمة في دورته العادية السادسة المنعقدة في تونس سنة1981، المصادقة على قرارات وتوصيات الوزراء، ووضع الاتفاقية للتوقيع. كما أسس المجمع العربي لحماية الملكية الصناعية وتأسست الأكاديمية العربية المتقدمة للعلوم والتكنولوجيا التابعة لجامعة الدول العربية، والمجمع العربي لحقوق الامتياز ونقل التقنية، وقد يشكل إحياء جامعة الدول العربية، وإحياء هذه المعاهدة والجمعيات، مناسبة للتأكيد على أهمية الفكر العربي وحمايته.

14 كل الدول العربية باستثناء فلسطين وجزر القمر

15 في المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، في اتحاد باريس، وفي اتحاد برن 19 دولة عربية (باستثناء سوريا وفلسطين وجزر القمر) هي عضو في المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، 15 دولة عربية (باستثناء السعودية والصومال وقطر واليمن) هي عضو في اتحاد باريس، و10 دول عربية (باستثناء الأردن والإمارات والسعودية والسودان وسوريا والعراق وعمان وقطر والكويت واليمن) هي عضو في اتحاد برن.

16 مثل:أ) حق النشر أو التبليغ إلى العموم؛ ويتجلى في أن المؤلف هو الشخص الوحيد الذي يمكنه أن يرخص باستعمال عمله واستغلاله من طرف الآخرين بأي شكل من الأشكال. ومن الدول العربية التي تنص قوانينها صراحة على هذا الحق، مصر والعراق والجماهيرية العربية الليبية والمغرب. ب) الحق في الأبوة (حق نسبة العمل إلى مؤلفه)؛ ومن الدول العربية التي تنص قوانينها على هذا الحق هناك الجزائر ومصر والعراق ولبنان والجماهيرية العربية الليبية والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس والسودان. ج) الحق في العمل بكامله؛ وهو يعني حق المؤلف في ممارسة حقه في الاعتراض على أي تحريف أو بتر أو تشويه لعمله. ومن الدول العربية التي تنص قوانينها على هذا الحق هناك الجزائر ومصر والأردن والعراق ولبنان والجماهيرية العربية الليبية والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس. د) الحق في العنوان؛ ويعني حق المؤلف في العنوان الأصلي الذي وضعه للعمل الذي ألف. هـ) حق التعديل؛ هو حق المؤلف أو المبدع في إدخال تعديلات أو تصحيحات على عمله بعد نشره ولا يوجد من بين الدول العربية التي تعترف بهذا الحق سوى مصر والجماهيرية العربية الليبية والسودان. و) حق الندم أو السحب؛ وهو حق المؤلف في التراجع عن عمل له سبق نشره. ولا يوجد كذلك من بين الدول العربية التي تعترف بهذا الحق سوى مصر والجماهيرية العربية الليبية والسودان (المرجع السابق، 168–173).

17 مثل المحاضرات والخطب والمواعظ، ومقالات الأخبار السياسية أو الاقتصادية أو الدينية، والرسوم والنماذج الصناعية، والأعمال الخاصة بالسجاد، وأعمال الهندسة المعمارية وغيرها (المرجع السابق، 286 وما بعدها).

تتيح العولمة لا ريب فرصا هائلة لاكتساب المعرفة، كما تحمل مخاطر محتملة على منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية، تزداد مغبتها في حال قعود تلك الأخيرة عن تشييد منظومتها المعرفية وتطوير أدائها باطراد.

إن حق المؤلف يهم كل الفئات والشرائح، الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والسياسية والإدارية على اختلاف مشاربها وأهوائها، ومن ثم فإن حقوق المؤلف تشمل كل المبدعين والمبتكرين والمفكرين في مختلف المجالات ذات الصبغة الحيوية: الأدبية والعلمية والفنية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والحقوقية والسياسية والثقافية بصفة عامة. ولهذا أصبحت حماية هذا الحق ضرورة لا غنى عنها لتحقيق النهضة الإنسانية.

لكي تتحول الحرية والمعرفة إلى حقوق يحميها القانون، فإن هذا يستلزم تضافر عدة عوامل، أولها تكريس الإنسان كقيمة محورية جوهرية، غير قابلة للمساس بها، وثانيها هو إعلاء مكانة الفكر. ولعل المشكلة في الوطن العربي اليوم تتمثل في غياب هذين العاملين معا: إن قيم المجتمع العربي اليوم هي قهرية ولا تقيم اعتبارا للإنسان. كما أن فقدان المشروع عند شريحة من النخب المثقفة، واستسلامها لرموز السلطة والمال أفقدها ثقة الناس بها. إن هذه المعطيات لا تساعد على رفع التحديات في هذا الزمن المكثف.

البيئة العربية والعالمية

تتيح العولمة لا ريب فرصا هائلة لاكتساب المعرفة وتحسين أداء منظومة المعرفة المحلية عبر النهل من معين المعرفة المتراكم على الصعيد العالمي والتعاون الدولي، خاصة في مجالات التعليم والبحث والتطوير التقاني. كما أن السياق العالمي من ناحية أخرى، يحمل مخاطر محتملة على منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية، تزداد مغبتها في حال قعود تلك الأخيرة عن تشييد منظومتها المعرفية وتطوير أدائها باطراد. وتضم هذه المخاطر تبعات زيادة التعرض لتقلبات العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى الاستفادة منهما في اكتساب المعرفة، والقيود التي يمكن أن تفرضها اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية على اكتساب المعرفة، والطاقة الإنتاجية، في البلدان النامية الأضعف في الحلبة الدولية.

وتنذر التطورات الأحدث في مضمار إنتاج المعرفة على الصعيد الدولي في ظل تصاعد العولمة، بتغيير جوهري في هذا المجال بحيث تتحول المعرفة، بسرعة، إلى سلعة، خاصة وليست عامة، يسعى منتجوها، أساسا في البلدان المتقدمة، لامتلاك أقصى قدر من العائد عليها من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية، عبر فرض قيود قوية على التوصل للمعرفة المهمة. وينذر ذلك بتزايد حرمان الفقراء (دولا، أو جماعات داخلها) من ثمار إنتاج المعرفة. وأحد أوضح الأمثلة على ذلك هو تخليق الأدوية للأمراض التي تجتاح بلدان العالم الفقيرة بأسعار معقولة (حالة الأمراض الاستوائية ومرض نقص المناعة المكتسب مثلا). إذ بين العامين 1975 و1996 تم تسويق 1223 دواء جديداً على صعيد العالم، منها 13 فقط لعلاج أمراض استوائية. وفي العام 1998، بلغ الإنفاق على البحث في مجال الصحة 70 بليون دولار، منها 300 مليون فقط لمرض نقص المناعة المكتسب، و 100 مليون لعلاج الملاريا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2001، (109-110).

وعلى صعيد البلدان العربية تتصاعد تحذيرات بأن سيادة هذه الاتجاهات تحمل آثارا سلبية خطرة على صناعة الدواء وأسعاره، خاصة في مصر والأردن. وتدعو هذه التطورات البلدان النامية إلى التحرك بفعالية، منفردة وعلى هيئة تجمعات، في ميدان اكتساب المعرفة الملائمة والتفاوض على حقوق الملكية الفكرية، بما يحقق مصالحها. والميدان مرشح، بداهة، لتعاون عربي، وعلى صعيد العالم الثالث، وعلى الأخص بين البلدان العربية، قوي.

والواقع أن التخوف من مخاطر ضخمة يتوقع أن يجرها النظام الاقتصادي العالمي على البلدان

الإطار 4-8

لجنة حقوق الملكيّة الفكريّة*: دمج حقوق الملكية الفكرية وسياسة التنمية

"يمكن، إذا لم نتوخ الحذر، أن يترتب على منظومة حقوق الملكية الفكرية اختلالات مدمرة لمصالح البلدان النامية. وعلى البلدان المصنعة إيلاء عناية أكبر لتوفيق مصالحهم التجارية مع الحاجة للتقليل من الفقر في البلدان النامية، وهو أمر في صالح الجميع. فيجب ألاّ تفرض معايير ملكية فكرية متشددة على البلدان النامية دون تقييم جاد وموضوعي لأثرها على التنمية وعلى الفقراء. يتعين علينا أن نضمن أن تتطور منظومة حقوق الملكية الفكرية العالمية لتتضمن احتياجات البلدان النامية، وحتى- وهو الأهم- تسهم في التقليل من الفقر في هذه البلدان من خلال حفز الإبداع ونقل التقانة الملائمة لها، مع إتاحة منتجات التقانة بأفضل الأسعار التنافسية."

وهكذا، فإن "القضية الجوهرية للملكية الفكرية ربما لا تكون ما إذا كانت تشجع التجارة أو الاستثمار الأجنبي، ولكن كيف تعين، أو تعيق، البلدان النامية في التوصل إلى التقانات اللازمة لتنميتها."

"لقد قوت اتفاقية الملكيّة الفكريّة "تربيس" TRIPS من حماية منتجي التقانة، ولكن دون أي تقوية للتنافسية على صعيد العالم. وعليه فقد يكون من غير الحكمة التركيز عليها كوسيلة رئيسية لتيسير نقل التقانة. يتعين تبني جدول أعمال أوسع مدى."

وعلى وجه الخصوص، حيث " لا تقدم الاتفاقية الكثير من أجل حفز البحث في الأمراض التي تصيب الفقراء، يتعين أن يزداد التمويل العام للبحث في المشكلات الصحية للبلدان النامية. ويجب أن يسعى هذا التمويل الإضافي لاستغلال وتطوير الطاقات القائمة في البلدان النامية إضافة إلى تشجيع قدرات جديدة في كلا القطاعين العام والخاص".

* لجنة شكلتها لدراسة الموضوع السيدة "كلير شورت" وزيرة التنمية الدولية السابقة في المملكة المتحدة.

المصدر: لجنة حقوق الملكية الفكرية، (بالإنجليزية)، 2002، 3-6.

الإطار 8-5

الأونكتاد- UNCTAD: آثار العولمة على النمو والتوزيع على صعيد العالم.

إن تباين موقع البلدان النامية وتلك الرأسمالية المتقدمة في الاقتصاد العالمي، منظوراً إليه من خلال عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية في الأولى، يستدعي التساؤل عن أثر العمل على تدعيم الرأسمالية العالمية على صعيد العالم ككل، الذي بدأ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت على تنفيذه مؤسسات التمويل الدولية منذ انتصار الرأسمالية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

ونقدم فيما يلي عناصر لتقييم آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على التنمية الاقتصادية على مستوى العالم، يقوم على تقرير "التجارة والتنمية" الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- "الأونكتاد" UNCTAD لعام 1997، الذي لا تقوم على حياده شبهة.

في القسم المعنون: العولمة والنمو والتوزيع، يبدأ التقرير بالتأكيد على أن السمة الجوهرية للاقتصاد العالمي منذ الثمانينيات الأولى هي "إطلاق قوى السوق"، من خلال تفكيك القيود على الأسواق المحلية وفتحها للمنافسة العالمية، حتى أصبحت "اليد الخفية"[18] تعمل على صعيد العالم كله في ظل قيود حكومية أخف مما ساد منذ عقود. وقد كان التقدير المتفائل أن ازدياد المنافسة العالمية سيجلب نمواً أسرع، وتقارباً في الدخول ومستويات المعيشة.

غير أن نمو الاقتصاد العالمي تباطأ عبر الفترة ذاتها بالمقارنة بالعصر الذهبي للنمو الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينيات. فقد استقر معدل النمو حول 3% منذ منتصف الثمانينيات، وتتعاظم الشواهد على احتمال انخفاض أكبر في معدل نمو الاقتصاد العالمي استجابة للأزمة في آسيا، خاصة اليابان، وانتهاء موجة الرواج التي سادت الولايات المتحدة وأوروبا في التسعينيات الأخيرة.

كذلك تفاقم سوء التوزيع منذ الثمانينيات الأولى. ففي عام 1965 كانت نسبة الدخل للفرد في الدول السبع الأغنى إلى مثيله في الدول السبع الأفقر 20:1، ارتفعت في عام 1995 إلى 39:1. وصاحب زيادة التفاوت بين الدول استقطاب مماثل داخل الدول، فزاد نصيب الأغنى من الدخل على حساب تدني نصيب الأفقر والفئات الوسطى، حتى أصبح تحول الفئات الوسطى سمة مميزة لتوزيع الدخل في بلدان كثيرة.

ويعزو التقرير هذه التطورات الخبيثة إلى فعل قوى أطلقها "التحرير السريع" للاقتصادات بشكل حابى فئات اجتماعية على غيرها، في البلدان المتقدمة وأيضاً المتخلفة. وتضم هذه التطورات تقوية رأس المال على العمل بحيث زاد نصيب الأرباح وقل نصيب الأجور؛ وبين كاسبي الأجور زاد النصيب النسبي للفئات عالية التأهيل؛ وارتفع نصيب التجار على حساب المنتجين؛ ونتيجة للتحرير المالي، توسّع الدين العام والخاص في كلا البلدان المتخلفة والمصنعة مما أدى لنشأة شريحة "ريعية" فرضت معدلات فائدة حقيقية أعلى من السابق؛ وفي البلدان المتخلفة على وجه الخصوص، حيث يشتد تركز توزيع الثروة ويزداد عبء الضرائب على الأفقر. إن زيادة الدين العام تسفر عن إعادة توزيع الدخل لمصلحة الأغنياء. وتقوى الشواهد على أن تباطؤ النمو، وتفاقم سوء التوزيع، في سبيلهما لأن يصبحا قسمات دائمة في العالم.

إلا أن المشاهدة الأكثر مدعاة للقلق، في منظور النمو المستقبلي، حسب التقرير، هو أن تزايد تركز الدخل والثروة في أيدي قلة قليلة لم يصاحبها ارتفاع في الاستثمار بما يساعد على قيام نمو أسرع. ومن ثم لا تبدو فرصة لمكافحة مشكلة البطالة، على صعيد العالم، أو حتى التخفيف من الفقر- ناهيك عن القضاء عليه- في البلدان المتخلفة.

ومن أهم أسباب تلك المفارقة بين زيادة دخول الأغنياء وقلة الاستثمار أن التحرير المتسارع للتمويل على صعيد العالم أدى إلى هيمنة رأس المال في سعيه وراء الربح السريع من خلال الحركة الفورية عبر أسواق العالم، وفرضه لمعدلات فائدة مرتفعة، مما أدى لفصم العلاقة بين التمويل وبين الاستثمار المنتج.

ويقدم التقرير حزمة من السياسات التي يمكن أن تساعد على تحويل الأرباح (المتزايدة) للاستثمار بمعدلات عالية بما يكفي لدعم "عقد اجتماعي يمكن على أساسه تبرير التفاوت المتزايد الراهن، والتقليل منه آخر الأمر، من خلال ارتفاع دخول جمهور الناس ومستوى معيشته".

وتتضمن هذه السياسات، على مستوى البلدان، تعضيد حوافز استثمار الأرباح في توسيع الطاقة الإنتاجية وترقية الإنتاجية بما يؤدي لخلق فرص العمل ورفع الأجور الحقيقية، مع إغلاق القنوات غير الإنتاجية لتراكم الثروة وتقييد الاستهلاك الترفي؛ وقيام تكامل بين قوى النمو المحلية- من خلال التراكم الرأسمالي وبناء الطاقات التقانية الذاتية- من ناحية، وبين الاندماج- التدريجي والمحسوب- في الاقتصاد العالمي، من ناحية أخرى، بما يتواءم مع مستوى التنمية، وطاقة الصناعات، والبنية المؤسسية، في الداخل؛ وإعمال معايير جادة للعدالة التوزيعية مثل توفير فرص العمل المُكسِبة، وتوفير أنواع رأس المال المختلفة: المادي- شاملاً الإصلاح الزراعي في المناطق الريفية- والمالي والبشري للفقراء.

إلا أن السياسات القطرية المقترحة هذه بحاجة لأن تكملها أخرى على صعيد العالم، أي بعبارة أخرى سياسات تتبناها الأقطاب الأقوى في الاقتصاد العالمي. وتقوم هذه السياسات على عكس الاتجاه المعوج الذي سارت عليه عملية تحرير الاقتصاد العالمي حتى الآن، والتي ميّزت ضد البلدان المتخلفة بما يقلل من فرص النمو فيها. فقد كان تحرير التجارة حتى الآن أبطأ في المجالات السلعية التي تتمتع فيها البلدان المتخلفة بميزة نسبية- بل مازالت الدول الرأسمالية الكبرى تحمي منتجاتها الزراعية وتفرض قيوداً على واردات المنسوجات. وعلى حين رُفعت غالبية القيود على حرية حركة رأس المال والكفاءات البشرية (العالية) إلى حيث تحقق أقصى عائد، تزداد القيود قسوة على حركة العمال غير المهرة.

ولا يغيب عن حصيف أن حزمة السياسات المقترحة هذه تتناقض مع شروط إعادة الهيكلة الرأسمالية- على الأقل حسب النمط الذي تبلورت عليه حتى الآن. ومن ثم، فإن الاستنتاج الذي لا مفر منه هو أن استمرار إعادة الهيكلة الرأسمالية، على شاكلتها الراهنة، يعني استحالة تحقيق شروط النمو والتوزيع الأكثر عدالة، على صعيد العالم، وداخل أقطاره.

المصدر: الأونكتاد، التقرير السنوي، 1997.

النامية التي لا تتقدم في سباق المعرفة له ما يبرره. حتى أن تصدير رئيس البنك الدولي لتقرير البنك عن "المعرفة من أجل التنمية" يتضمن أن "عولمة التجارة، والتمويل، وتدفق المعلومات، يُحمّي المنافسة بما يثير خطر تأخر البلدان والمجتمعات الأفقر بأسرع من السابق" (البنك الدولي، بالانجليزية، 1998).

فالعولمة بشكلها الراهن وبتنظيماتها القائمة أقرب إلى آلية لتكريس هيمنة الأقوى على مقدرات العالم في المعرفة والاقتصاد، ومن ثم في فرص التنمية، منها إلى نظام عالمي يساعد البلدان النامية على التقدم الإنساني.

بنيويا، فإن العولمة على صورتها الراهنة، تقضي بحرية حركة السلع وعناصر الإنتاج انتقائيا بما يحقق مصالح الطرف الأقوى، فلا تسمح البلدان المصنعة مثلا بحرية انتقال البشر

18 إشارة إلى تعبير "آدم سميث" الشهير تعبيراً عن تصوره بأن عمل السوق الحر، سعياً وراء المصلحة الخاصة، ينتهي بتحقيق المصلحة العامة. مع الملاحظة، التي كثيراً ما تهمل، بأن "اليد الخفية" تقصر عن ضمان أمور مهمة مجتمعياً، مثل مقاومة الاحتكار وعدالة توزيع الدخل.

إليها إلا في الحدود، ومن النوعيات، التي تخدم مطالب اقتصاداتها ومجتمعاتها، الأمر الذي ينشئ، إضافة لعوامل الطرد، في البلدان النامية، ظاهرة مثل هجرة الكفاءات إلى البلدان المصنعة التي تسبب خسارة مزدوجة لبلدان المنشأ. وتعاني البلدان العربية منها بصورة مكثفة كما أشرنا في الفصل السابع. هذا بينما تطلب العولمة القضاء على جميع القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات، وهي مواطن ميزة نسبية في البلدان المصنعة، إلى البلدان النامية. وجلي أن مثل هذا التبادل غير المتكافئ يعمل ضد مصالح البلدان النامية، وذلك ما تبلور في تدهور توزيع الدخل والثروة على صعيد العالم منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي.

ومن ناحية أخرى، فإن التفاوض على الآليات والاتفاقيات المنظمة لظاهرة العولمة ينتهي، ولا عجب، إلى شروط تكرس مصالح الأطراف الأقوى، أي البلدان المصنعة مرة أخرى.

الإطار 8-6

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:
التجارة العالمية والتنمية، مطالب "بريبش" ما زالت ملحة

إنها لعلامة على اضطراب المرحلة عندما نضطر إلى أن نسترشد بالأجيال السابقة في البحث عن حلول لتحديات السياسة الراهنة. وترد إلى الذهن فوراً في هذا السياق خطة "مارشال"– هذه المرة لمكافحة الفقر في العالم؛ ضريبة مثل التي اقترحها الاقتصادي الشهير "توبن" لكبح التقلب المالي الزائد؛ وحزمة من الإنفاق ذات الطابع "الكينزي" لمقاومة الميول الانكماشية. وأصل المشكلة هو الفجوة بين خطاب النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي وواقعه. وهذه الفجوة أوسع ما تكون في نظام التجارة العالمي. فبينما تتغنى الحكومات بمناقب حرية التجارة، لا تتوانى عن التدخل لحماية أصحاب المصالح المحليين الذين يشعرون بخطر رياح المنافسة العالمية الباردة يتهددهم. لقد أهدرت بقايا الفكر التجاري المحدث هذه توازن الصفقة التي تم التوصل إليها في دورة مفاوضات "أوروجواي".

يبرز أحد أصوات الماضي مناديا بنظام تجاري أكثر توازنا. ففي كلمته أمام مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية، في مارس 1964، طالب "راءول بريبش"، السكرتير العام للمؤتمر آنذاك، البلدان المصنعة ألا تقلل من شأن التحدي الأساسي الذي تواجهه البلدان النامية في النظام القائم.

"نعتقد أن البلدان النامية يجب ألا تجبر على النمو انغلاقا، الأمر الذي سيحدث إذا لم تتلق العون لتنمو انفتاحا من خلال سياسات دولية مواتية. نظن كذلك أنه من غير المرغوب فيه قبول التوصيات المطالبة بالحد من الاستهلاك من أجل زيادة الرسملة، إما بسبب قلة الموارد الخارجية أو فقد هذه الموارد نتيجة لشروط تبادل تجاري معاكسة."

كان "بريبش" يتفهم أن "النشاط الحر لقوى السوق" بين أطراف تبادل غير متكافئة لا يمكن إلا أن يعاقب مصدري السلع الفقراء على حين يجلب مزايا للمركز المصنّع الغني. وتضمن جدول أعماله لمقاومة غياب التوازن في التجارة العالمية وخلق الظروف الخارجية الضرورية لتدعيم النمو آليات جديدة لمشاركة البلدان النامية في نظام التجارة العالمي يمكن أن تضمن استقرار الأسعار وتيسير دخول الصادرات الأولية لأسواق البلدان المصنعة، وتتيح فرصا أفضل لقيام الصناعات المحلية والحد من معوقات تصدير منتجاتها، وتحسين شروط الالتحاق بالنظام متعدد الأطراف، وتخفيف عبء خدمة الدين.

ورغم أن مشاركة البلدان النامية في نظام التجارة العالمي قد مر بتغيرات مهمة منذ ذلك الحين، يبقى جدول أعمال الحد الأدنى الذي وضعه "بريبش" أساس تحقيق التوازن في ذلك النظام خدمة للتنمية.

المصدر: الأونكتاد، (بالإنجليزية)، 2002.

والمثال الأوضح على ذلك هو إصرار الدول المصنعة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على الإبقاء على آليات لدعم وحماية الإنتاج المحلي، وبوجه خاص الزراعي، مع الإصرار على ألا تقيم البلدان النامية أي آليات حماية مماثلة. هذا ناهيك عن التذرع بعديد من الأسباب، البيئية والاجتماعية مثلا، للحد من تدفق منتجات البلدان النامية إلى أسواق الدول المصنعة.

ولعل المثال الأهم في منظور المعرفة هو إصرار الدول المصنعة، باعتبارها المنتج الرئيسي للمعرفة على صعيد العالم، على تحويل المعرفة من سلعة عامة إلى سلعة شديدة الخصوصية عبر استحواذ الغرب المصنع على حقوق الملكية الفكرية، حتى في الحالات التي نشأت المعرفة فيها أصلا في بلدان نامية وتم استملاكها من قبل مؤسسات في الغرب المصنع. وذلك ما يهدد فرص البلدان النامية في اكتساب المعرفة ويضع بعض القطاعات الإنتاجية فيها، مثل الدوائيات، في دائرة الخطر.

وفي منظور اكتساب المعرفة أيضا، ينتظر أن يلحق بهذين المثلين ثالث، مع تحرير الخدمات ومن أهم عناصرها الخدمات التعليمية. حيث ينتظر أن تدخل سوق المعرفة في البلدان النامية في حالة من المنافسة الشرسة وغير المتكافئة بين مقدمي الخدمات في البلدان النامية، أولئك الوافدين من الغرب المصنع والمحليين، مما قد ينطوي على إضعاف منظومة نشر المعرفة المحلية.

وفي النهاية، فإن آليات العولمة الحالية لا تتيح إمكانات لتعويض البلدان المتضررة من أشكال التبادل غير المتكافئ الراهنة، أي البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، يزخر التراث العلمي حول هجرة الكفاءات بتوثيق الضرر الذي يحيق ببلدان المنشأ وبالاقتراحات الكفيلة بتعويض هذه البلدان عن بعض من خسارتها من خلال تحويلات من بلدان المقصد، تتجمع في أوعية مختلفة، وتخصص لجهود التنمية أو لدعم منظومة اكتساب المعرفة على وجه التحديد. ولكن هذه الاقتراحات لم تلق من الدول الغربية أذنا صاغية.

هذه التحولات العالمية تضع البلدان النامية بعامة، والبلدان العربية بخاصة، أمام تحديات جسام. لقد أصبح اكتساب المعرفة من أهم الميادين التي تنشأ فيها وفورات "الحجم الكبير"[19] و"النطاق الكبير"[20] بقوة. وتنهض على ذلك

Economies of scale 19
Economies of scope 20

شواهد واضحة مثل التعاون بين دول أوروبا في برامج الدراسات العليا وبين الشركات متعدية الجنسيات العملاقة، وتعاظم الاندماجات بينها، في مجالات البحث والتطوير التقاني. والمؤكد أن ما يسمى الآن "العلم الضخم"[21] يتعدى طاقة أي من البلدان العربية منفرداً.

وفي حالة البلدان العربية على وجه الخصوص، يتطلب تحقيق نقلة نوعية في فعالية منظومة اكتساب المعرفة في الوطن العربي أشكالا من التعاون أوثق وأعلى كفاءة، على الصعيد العربي. ويقوم ذلك التقدير على عدة مبررات.

أولاً، المعرفة "سلعة عامة" على الصعيد الدولي كما هي على الصعيد المجتمعي. ويعني هذا أن ترك إنتاج المعرفة لحافز الربح على الصعيد الدولي يمكن أن يؤدي إلى قلة إنتاج المعرفة، وبوجه خاص صنوف المعرفة المناسبة للبلدان والمجتمعات الأضعف في الحلبة الدولية.

ولذلك فإن العمل على دعم اكتساب المعرفة على الصعيد الدولي، من خلال التجمعات الإقليمية والمؤسسات الدولية، أمر مطلوب خاصة لخدمة التقدم في البلدان النامية. وبديهي أن تعاون تجمع من الدول في اكتساب المعرفة يسهم في زيادة قدراتها مجتمعة عما يتيسر لأي منها منفردة. وتزداد هذه الميزة إذا كان بين بلدان هذا التجمع سمات وتحديات مشتركة كما هو الحال في الوطن العربي.

إضافة الى ذلك، ينهض تفاوت كبير بين البلدان العربية في مدى توافر ممكنات البحث والتطوير، خاصة القدرات البشرية والمالية، بما ينشئ تكاملية واضحة في إمكان البحث والتطوير.

وعلى حين استقر في أدبيات المعرفة أن قيام تضافر قوي بين عناصر منظومة المعرفة يعد من أهم متطلبات حيوية المنظومة، يسود اتفاق على قصور الترابط بين مكونات منظومة المعرفة على الصعيدين القطري والقومي في الوطن العربي (تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول)، مما يرتب أولوية قصوى لبناء أسس تضافر منظومة المعرفة العربية، قطريا وقوميا.

وعلى جانب آخر، فإن الأوضاع الإقليمية للمنطقة العربية، خاصة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، واحتمالات التدخل الخارجي بدعوى فرض الإصلاح على البلدان العربية، تفرض درجة أوثق من التعاون العربي، ليس فقط في منظور التقدم ولكن أيضاً لدواعي الأمن القومي.

وتقوم، في النهاية، عروة وثقى بين مدى التعاون العربي وإمكانية الاستفادة من فرص العولمة وتفادي آثارها السلبية.

إنّ ترك إنتاج المعرفة لحافز الربح على الصعيد الدولي يمكن أن يؤدي إلى قلة إنتاج المعرفة المناسبة للبلدان والمجتمعات الأضعف في الحلبة الدولية.

مرة أخرى، تتصاعد جرعة تعويق أحد السياقات المجتمعية لاكتساب المعرفة بالمقارنة بما سبقه في تحليل أثر السياق المجتمعي على اكتساب المعرفة. فالمعوقات السياسية لاكتساب المعرفة تبدو من التحليل السابق أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والاقتصادية والتي خلصنا إلى أنها كانت، بدورها، أبلغ تعويقا من أي معوقات ثقافية.

الحرية بحاجة إلى تدعيم جوهري، ليقام الحكم الصالح الضامن لاطراد توسعها وترقيتها. والتعاون العربي بحاجة لأن يقال من عثرته الراهنة، بل لأن يقوى ويطرد نماؤه، والعرب بحاجة لبلورة موقف إيجابي ولكن رصين من العولمة، خدمة لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

في الفصل التاسع والأخير من هذا التقرير، نجمع شمل خيوط تحليل الفصول الثمانية الأولى لصوغ رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

21 تعريب big science. إذ تقتضي بعض مجالات البحث والتطوير التقاني فائقة التقدم حجما مؤسسيا وتمويلا هو من الضخامة بحيث يستعصي على بلد واحد، حتى لو كان من البلدان المتقدمة. وتشمل تلك المجالات الفيزياء النووية والفضاء وطاقة الاندماج. ولذلك قامت مجموعات من الدول المتقدمة بتجميع إمكاناتها لإقامة مراكز متخصصة في هذه المجالات. ومن أوائل هذه المراكز المنظمة الأوربية للبحث النووي CERN في جنيف، ويعد أكبر مركز للبحث في الفيزياء الجزيئية في العالم، وأحدثها هو محطة الفضاء الدولية. وهذا نموذج مجرَّب يمكن للبلدان العربية أن تحتذيه للدخول في مجالات البحث والتطوير التي تتعدى إمكانات بلد واحد منفردا.

القسم الثاني

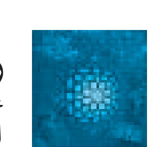
نحو إقامة مجتمع المعرفة

الجزء الرابع: رؤية استراتيجية

نجتهد الآن لصوغ رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، مساهمة في حفز النخب العربية على المشاركة الفعالة في إبداع رؤية عربية صميم لبناء نهضة إنسانية في الوطن العربي، وفق التعريف المتبنى في تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

بعبارة أخرى، يضع فريق التقرير تحت تصرف القوى النشطة في المجتمعات العربية، مجموعة من الخطوط العريضة للوسائل الاستراتيجية الكفيلة، في تقديره، بإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، بأمل إخضاعها للنقاش الجاد، أولا ؛ وإغنائها بإضفاء خصوصيات المجتمعات العربية المختلفة، ومقترحات تنفيذية محددة متناسبة معها، ثانيا ؛ واتخاذ موقف طليعي، فكري ونضالي، بشأنها، ثالثا.

هذا الموقف الطليعي، الفكري والنضالي، من قبل النخب العربية، هو وحده الكفيل بالتقدم نحو غاية إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي.



رؤية استراتيجية: أركان مجتمع المعرفة الخمسة

يواصل هذا التقرير سُنة منهجية اتبعها تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) فيما يتصل بوصف معالم الطريق نحو مستقبل أفضل في البلدان العربية، وصولا لبناء التنمية الإنسانية في عموم الوطن العربي.

انطلاقا من أن "أهل مكة أدرى بشعابها"، يتحاشى "تقرير التنمية الإنسانية العربية" تقديم "وصفة جاهزة" يدعي صلاحيتها لبناء التنمية الإنسانية في أي، وكل من، المجتمعات العربية.

ونحن نستعمل كلمة "مجتمع عربي" بدلا من "بلد عربي" أو "دولة عربية" في هذا المقام عمدا، للتأكيد على أن "المجتمع" المعني يمكن أن يكون جزءا من دولة أو تجمعا من دول عربية أو الوطن العربي بكامله.

إن بناء التنمية الإنسانية يطلب إعمال إبداع اجتماعي، لا يقدر عليه إلا أهل كل مجتمع عربي لأنفسهم، وبأنفسهم، كما تدعو التنمية الإنسانية. ولذلك يكتفي التقرير برسم الملامح الرئيسية لما يمكن أن يعد رؤية استراتيجية،[1] تنير الطريق لبناء التنمية الإنسانية، على أن تتعهدها القوى الحية في أي مجتمع عربي، بالنقاش الجاد أولا، اختلافا قبل الاتفاق حين يكون مبررا، ثم لترى بعد ذلك ما هي فاعلة بشأنها. من غمار عملية الإبداع الاجتماعي هذه يمكن أن تنشأ حركة مجتمعية تقوم على إطلاق الطاقات البشرية الخلاقة في المجتمع المعني، وتوظفها بكفاءة في بناء التنمية الإنسانية. أوَليسَ هذا جوهر التنمية الإنسانية؟

من هنا يركز الفصل الحالي، الأخير من التقرير، على توجهات العمل المستقبلي ولا يتطرق إلى تحليل الواقع العربي الراهن إلا بما يؤسس لهذه التوجهات وينشئ الصلة، بإيجاز، مع استخلاصات الفصول السابقة من التقرير (الفصول 2–8) مما يرتِّب قليل تكرار بين هذا الجزء والفصول السابقة.

وجدير بالإشارة أن إقامة مجتمع المعرفة، على النحو الموصوف أدناه، يشكل عماد نهضة إنسانية تشتمل على أبعاد المجتمع العربي جميعا.

وتتعاظم أهمية تدبر المشروع المستقبلي لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي، بأيد عربية، في وقت تقوم فيه قوى خارجية بإعداد العدة لإعادة ترتيب المنطقة العربية، بما قد ينعكس سلباً على فرص البلدان العربية في إقامة مجتمع المعرفة وبناء التنمية الإنسانية، إصلاحاً للذات.

حال المعرفة في البلدان العربية، ومغبة استمرار الوضع الراهن

إن المعرفة تبدو طريدة في البلدان العربية الآن، بل تقوم عقبات مجتمعية تحول دون قيام مجتمع المعرفة، كما تشي الأقسام السابقة من التقرير. ونخشى أن يؤدي دوام الاتجاهات الراهنة إلى تهميش دور المعرفة في المجتمعات العربية، بما ينطوي عليه من استمرار تدني الرفاه الإنساني في الوطن العربي، ويقلل من فرص بناء التنمية الإنسانية في ربوعه. هذا على حين يتحول العالم المتقدم إلى مجتمعات كثيفة المعرفة، إنتاجا واستهلاكا، مما قد يمكّن لبعضها أن يستغل تفوقه المعرفي في فرض هيمنة من نوع جديد، خيوطها حريرية ولكن قبضتها فولاذية. وبناء عليه، فإن النتيجة المنطقية لاستمرار غياب المعرفة عن الوطن العربي ليست أقل من كارثية. النتيجة المتوقعة هي استمرار العرب في موقع هامشي من تاريخ البشرية القادم. هذا الموقع قد يكون عاقبة منطقية لانحطاط دام سبعة قرون بينما القطاعات المتقدمة من البشرية ترتقي معارج مطردة الرقي من إنتاج المعرفة والتنعم الإنساني، غير أن مثل هذا الموقع لا يفي بحمل المطامح المشروعة للشعب العربي في وجود كريم ومقتدر في الألفية الثالثة.

سيؤدي دوام الاتجاهات الراهنة إلى تهميش دور المعرفة في المجتمعات العربية، واستمرار العرب في موقع هامشي من تاريخ البشرية القادم وهو ما لا يفي بحمل المطامح المشروعة للشعب العربي في وجود كريم ومقتدر في الألفية الثالثة.

---

1 وهي، بالتعريف، لا ترقى إلى مستوى أحكام "استراتيجية".

إن إقامة مجتمع المعرفة في عموم الوطن العربي هي سبيل العرب للوجود الكريم، من موقع قدرة ومَنَعة، في عالم الألفية الثالثة.

لن يكون أمام العرب، مع استمرار تغييب المعرفة في الوطن العربي، إلا الانضواء في مجتمع المعرفة العالمي من موقع ضعف، والانصياع لشروطه الخادمة لأقويائه، مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، التي تؤسس، بشكلها الراهن، لعبودية جديدة لمن لا تتوافر لهم أسباب القوة في هذا العالم القديم-الجديد. قديم بمنطق الصراع البشري، وجديد بأسباب القوة وسبل حسم الصراع. إن سبيل تفادي هذه العاقبة يمرّ عبر إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية حتى تمتلك من أسباب العزة والمنعة المعرفية ما يمكّنها من الوجود باقتدار في مجتمع المعرفة العالمي الآخذ في التشكل بلا هوادة.

ولن نمل من تكرار أن فرصة أي بلد عربي، أيا كان، في الفوز منفردا في "حرب المعرفة" هذه تكاد تكون منعدمة. وإنما يمر دربُ الفوز عبر تعاون عربي متين يستهدف الوحدة على صورة "منطقة مواطنة عربية حرة" كما دعا "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الأول. على وجه الخصوص، يفضي تمتين التعاون العربي إلى تعظيم القدرة التفاوضية لجميع العرب في المعترك العالمي بما ييسر الاستفادة من فرص العولمة في اكتساب المعرفة ويساعد على توقي مخاطر احتكار المعرفة من قبل منتجيها.

من هذا المنطلق فإن إقامة مجتمع المعرفة في عموم الوطن العربي هي سبيل العرب للوجود الكريم، من موقع قدرة ومَنَعة، في عالم الألفية الثالثة.

الإطار 9-1

مصطفى البرغوثي: الطريق إلى المستقبل

تجابه الشعوب العربية ودولها تحديات مصيرية في عصر يتسم بالتسارع المذهل، الذي لا ينتظر المتباطئين أو المتقاعسين في الدفاع عن مصالحهم.

ويبدو جليا إن معضلة التنمية العربية لن تحل إلا بالتركيز الكامل على تطوير الإنسان - المواطن ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوجه خاص.

ويعني ذلك تحقيق أربعة أهداف مترابطة، ولا غنى عن أي منها.

أولا، تطوير دور المواطن السياسي ومشاركته من خلال نشر وتعميق قيم الديمقراطية والمشاركة الأساسية، بدءاً من سيادة القانون واستقلال القضاء والمساواة أمام القانون وحرية العمل السياسي والفكري وحرية الصحافة والتعددية السياسية والانتخابات الديمقراطية الحرة. يضاف إلى ذلك تحرير مؤسسات المجتمع المدني والأهلي من السيطرة الحكومية وإطلاق حرية التنظيم والإبداع والتطوير فيها. إن المشاركة السياسية تعني، تنمويا، مشاركة المواطن بحرية في صنع السياسات بما يضمن إسهامه المباشر في تحديد اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الهدف الثاني فيتمثل في تطوير شامل للتعليم، بدءاً من التعليم قبل المدرسي وانتهاء بالتعليم العالي. وذلك لن يتحقق إلا بفتح أبواب الفرص للتعلم أمام كل الشرائح والطبقات الاجتماعية، سواء من خلال التعليم الإلزامي أو إنشاء صناديق وطنية للإقراض للتعليم الجامعي ينال فيها الطلاب حقوقاً متساوية بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ولن يستكمل هذا الهدف إلا بتطوير خطة لتطوير مراكز البحث العلمي وتشجيع الأبحاث.

ويتمثل الهدف الثالث بالتطوير الصحي النوعي الشامل. ولا يعني ذلك الاستمرار في إغراق البلاد بمستشفيات تجارية ومراكز متخصصة للنخبة، بل إحداث تطوير شامل في الرعاية الصحية الأولية بنوعية عالية وأنظمة للتأمين والضمان الصحي المشارك ورعاية الأطفال والأمهات وذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والتركيز الشامل على مبدأ الوقاية ونمط الحياة الصحي بدلا من هدر الموارد في إطار النموذج الطبي - البيولوجي الذي اثبت فشله، أي الإيمان بالقاعدة البسيطة بأن الصحة ليست مجرد علاج المرض بل إزالة أسبابه.

ويتمثل الهدف الرابع في انتزاع زمام المبادرة، والانتقال من سياسات ردود الفعل إلى المبادرة المنهجية في مناهج الحياة كافة. إن الديمقراطية والمشاركة والحرية نادراً ما تمنح، وغالباً ما تنتزع بكفاح المؤمنين بها، وذلك يتطلب من المواطنين والناس اقتحام التحديات في المطالبة بحقوقهم وفي الدعوة للسياسات السليمة. والأمر نفسه ينطبق على الدول العربية في علاقاتها الدولية، إذ إن أحدا لن يؤمن مصالحها إن لم تبادر بالعمل من أجلها.

ولعل التنمية الإنسانية في العالم العربي لن تتحقق دون حل معضلة المشاركة الفعالة للشباب والمرأة. فالشباب يشكل ثلثي سكان العالم العربي، وهو غالباً محروم من الفرص والمشاركة وحرية الإبداع والمبادرة. وما زال القسم الأعظم من النساء مهمشاً. إن هذين العنصرين يمثلان رصيداً بشرياً هائلاً تتمنى العديد من الدول المتقدمة أن تمتلكه.

وبالنسبة لشعبنا الفلسطيني، فلعله يواجه أشرس التحديات في كفاحه من أجل الخلاص من الاحتلال والاستيطان العدواني، ومن أجل نيل ما نالته سائر شعوب الأرض - الحرية والاستقلال الحقيقي والسيادة الحق على أرضه وحدوده ومصيره ومستقبله.

إن السلام العادل والتنمية الفعالة في منطقتنا لن يتحققا ما لم ينل الشعب الفلسطيني دولة حقيقية ذات سيادة كاملة، وما لم تحل قضية لاجئيه بتنفيذ القرارات الدولية. ولا يمكن السماح بأن تتحول فكرة الدولة المستقلة إلى مرحلة انتقالية أخرى على شكل حكم ذاتي دون حدود أو سيادة. فالتجارب تعلمنا أن تجنب المعضلات الرئيسية - إنهاء الاحتلال والاستيطان وقضايا القدس واللاجئين لن يمثل سوى وصفة لآلام أكبر في المستقبل.

وإذ يسعى الشعب الفلسطيني لبناء وطن ومواطنة وديمقراطية حقيقية، فإنه نجح في خضم صراع ضار مع الاحتلال، ورغم فداحة التضحيات البشرية، في بناء نماذج تنموية وبشرية رائدة يقتدى بها اليوم في العديد من بلدان العالم. وذلك يعود لروح الإبداع الإيجابية ورفض مشاعر الإحباط واليأس.

إن النضال الفلسطيني ليس نزاعاً بين طرفين أو خلافا تفاوضيا على نسب مئوية، إنه ببساطة قضية شعب يسعى لنيل ما نالته سائر شعوب الأرض، الحرية والاستقلال وتقرير المصير والحياة الإنسانية بكرامة وسلام وأمان، وذلك هو الأساس الطبيعي لكل تنمية إنسانية.

أركان مجتمع المعرفة

يعني بناء مجتمع المعرفة، اعتماد المعرفة مبدأً ناظماً للحياة البشرية، بهدف تطوير نهضة إنسانية في عموم الوطن العربي عبر إنتاج المعرفة والتوظيف الكفء لها. ويقوم بناء المعرفة على الأركان الخمسة التالية:

1. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.

2. النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة.

3. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية.

4. التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.

5. تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل، منفتح، ومستنير.

تضمن هذه الأركان الخمسة إصلاح السياق المجتمعي لاكتساب المعرفة، وتقوية منظومة اكتساب المعرفة ذاتها في الوطن العربي وصولا لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية. ويلاحظ أن هذه الأركان الخمسة تتكامل بقوة مع بعضها من ناحية، ومع بعض توصيات التقرير الأول، من ناحية أخرى، مما يؤكد على تضافر مقترحات سلسلة تقرير "التنمية الإنسانية العربية" في تكوين مشروع متكامل للنهضة في الوطن العربي.

أركان مجتمع المعرفة: نظرة أقرب

إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح

الحرية والمعرفة

تحقق، لاشك، إنتاج علمي مهم في ظل نظم حكم قهرية، خاصة في ميدان العلوم الطبيعية والدقيقة، وبالأخص ما اتصل منها بنظم التسليح، من خلال دعم قوي وتمويل سخي لهذه المجالات من قِبل السلطة الحاكمة. كما يمكن تحقيق تقدم معرفي مهم في المجالات التقنية، مثل تطوير التقانة للإنتاج الاقتصادي في ظل دكتاتورية مستنيرة، كما حدث في كوريا الجنوبية في مرحلة سابقة.

ولكن في مثل هذه الحالات لا يمتد الإنجاز المعرفي للعلوم الإنسانية والاجتماعية ولا للفنون والآداب. وإن أفلتت ومضات رائعة من الإبداع الأدبي والفني تحت القهر، إلا أنها لا تجد سبيلا إلى عامة الناس، بسبب التضييق على نشر المعرفة، فلا تولّد مثل هذه "الفلتات" إلا الإحباط لدى مبدعيها. كذلك لا تعم فائدة الإنتاج المعرفي هذا، المجتمعات المعنية بكاملها، أي لا يمتد الإنجاز المعرفي لتطوير جميع قطاعات المجتمع ولتحسين الرفاه الإنساني للبشر جميعا. والمثال على ذلك في الحالة العربية هو العراق، وخارج المنطقة العربية كوريا الشمالية.

كما لا يطرِّد، في مثل هذه الحالات، الإنتاج المعرفي ذاته، ولو في العلوم الطبيعية والدقيقة والتسليح، نظرا لفقدان المجتمع للقدرة على توفير الموارد اللازمة باطراد، والمثال الأهم على ذلك هو الاتحاد السوفييتي السابق الذي انهار، ضمن أشياء أخرى، تحت وطأة عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للناس مع الاستمرار في تمويل التسليح العسكري والبحث والتطور التقاني اللازمين له.

وفي منظور التنمية الإنسانية، فإن التقدم العلمي تحت القهر يرتبط بالتضييق على الحريات، مما يؤذي التنمية الإنسانية من أوسع الأبواب.

أما إن أردنا معرفة راقية في شتى مجالات الإبداع، فالحرية لازمة؛ وإن أردنا تنمية إنسانية من خلال اكتساب المعرفة، فالحرية لا غنى عنها.

وتعد حريات الرأي والتعبير والتنظيم، هي الحريات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية. ومناخ الحرية متطلب جوهري لمجتمع المعرفة، أولا؛ وهي، أي الحريات المفتاح، الضامنة لحيوية البحث العلمي والتطوير التقاني والتعبير الفني والأدبي، سبل إنتاج المعرفة، ثانيا، على ألا تفرض قيود على حرية الرأي والتعبير والتنظيم إلا في أضيق الحدود التي يعينها القانون (المتصف بالمزايا المحددة فيما بعد) والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

ويتطلب هذا التوجه، أول ما يتطلب، تنقية الدساتير والقوانين والإجراءات الإدارية من كل حجر على حريات الرأي والتعبير والتنظيم، أو تجريمٍ لها، من ناحية، وضمان اتساق النصوص القانونية والإجراءات مع الشرعة الدولية لحقوق

تعد حريات الرأي والتعبير والتنظيم، هي الحريات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية. وهي الضامنة لحيوية البحث العلمي والتطوير التقاني والتعبير الفني والأدبي.

لا ضمانة للحريات دون استقرار القاعدة القانونية باعتبارها الأساس الوحيد لضبط السلوك الإنساني عامة، وقيام قضاء نزيه وكفء ومستقل قطعا يقوم على تنفيذ أحكام القانون.

الإنسان، من ناحية أخرى. ولا غضاضة في أن يتبارى صناع القانون، من اختصاصيين ومن ممثلين للشعب في البلدان العربية، في مجاراة بلدان العالم ذات التقاليد العريقة في حماية الحريات، من ناحية ثالثة.[2]

ولا ضمانة للحريات دون استقرار القاعدة القانونية باعتبارها الأساس الوحيد لضبط السلوك الإنساني عامة. ثم يتعين أن يقوم على تنفيذ أحكام القانون، الحامي للحريات، قضاء نزيه وكفء ومستقل قطعا.

ولقد آن الأوان لانقضاء عصر الرقابة الإدارية وسطوة أجهزة الأمن على إنتاج المعرفة ونشرها[3] وعلى مختلف صنوف الإبداع، إيذانا ببزوغ فجر الحرية المؤسس لمجتمع المعرفة في البلدان العربية.

ولكن حماية حريات الرأي والتعبير على وجه الخصوص لا تتوقف عند حرص السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عليها. إذ أن دوائر بعضها ذو طابع ديني، رسمية وغير رسمية، في بعض البلدان العربية دأبت على الانتقاص من حرية الرأي والتعبير من خلال أساليب الرقابة والحظر والتجريح، بل والتكفير.

وحري بنا أن نتذكر أن "لا إكراه في الدين" (البقرة، 256) و "أفأنت تُكرهُ الناس حتى يكونوا مؤمنين" (يونس، 99). فإن كانت العقيدة قائمة على الاختيار الحر، فمن باب أولى ألا يكون هناك إكراه في الرأي والتعبير في قضايا الدنيا. ولنتذكر أيضا: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" (النحل، 125) و"ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك " (آل عمران، 159) و "اذهبا إلى فرعون إنه طغى* فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى" (طه، 43-44).

وحيث أن المعرفة يمكن أن تكون قوة تُستغل لمصلحة السلطة أو لتحرير الضعفاء، فإن السلطة لا تترك العلمَ والبحثَ لحاله، خاصة وأن العلم، كالفن، بحاجة لمن يرعاه (لأن من يقدرون على القيام به لا يطيقون تكلفته). وليس غريبا، والحال كذلك، أن تسعى أنساق السلطة الراهنة إلى السيطرة على مؤسسات البحث والتعليم، خاصة العالي منه، وعلى العلماء، بالترغيب والترهيب دون أن تقدم الدعم الحقيقي لها إلا في حدود مفهوم هذه السلطات لمصالحها. وهذه واحدة من أهم أسباب تردي منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية. وفي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي دخلت ساحة التنافس على العلماء العرب قوى أجنبية لا يقتصر تأثيرها على تشجيع هجرة الكفاءات وإنما قد يمتد، إلى توجيه جهود البحث والتطوير التقاني في البلدان العربية ذاتها، وتراجع أولويات البحث والتطوير المحلية إلى المقام الثاني من الأهمية.

كل هذه الأمور يتعين أن تغذي الحرص على أولويات البحث والتطوير التي تخدم التنمية الإنسانية في الوطن العربي، دون أن يعني ذلك انكفاء منظومة المعرفة العربية على الذات في انغلاق هو نقيض متطلبات حيوية عملية اكتساب المعرفة. فحيوية منظومة اكتساب المعرفة تقتضي في حقيقة الأمر الحرص على تمتين التعاون الدولي، وبخاصة على الصعيد العربي، في اكتساب المعرفة، مما يرتب أدوارا جوهرية لكل من الدول العربية ومنظمات البحث والتطوير الأهلية، على الصعيدين القطري والقومي.

هذه هي إذا البيئة المجتمعية القاسية، وشديدة الاستقطاب، التي تحيط بالعلم، وبالعلماء، في البلدان العربية. والاختيار الصعب الذي يواجهه العلماء في هذه البلدان هو، في حدوده القصوى، إما أن يكونوا "مثقفين" و علماء مسؤولين اجتماعيا، يتبنون العلم وسيلة لتحرير الضعفاء ورفعة الأمم، أو أن يلتحقوا بنسق السلطة القائم، أو السلطات الخارجية، لدرجة أو أخرى. ومعروف أن "العلماء" الذين يلتحقون بخدمة أنظمة هياكل القوة الراهنة، في الداخل أو في الخارج، يرفلون في متاع الحياة الدنيا الذي تتيحه السلطة، سواء في ذلك المال أو القوة، في عصر العولمة، وليس هذا بقليل. بينما يعاني الفصيل الأول عواقب ليس أقلها التهميش من هيكل القوة القائم.[4]

الإطار 9-2

القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (290-366 هـ): حق العلم على العلماء

ولم أقض حق العلم إن كان كلما	بدا طمعٌ، صيّرته لي سلما
ولو أن أهل العلم صانوه صانهم	ولو عظّموه فى النفوس لعظما
ولكن أهانوه فهانوا، ودنّسوا	محيّاه بالأطماع حتى تجهما

2 لعل في هذا قليلا من التكفير عن انهماك بعض من هؤلاء في ابتداع القوانين والإجراءات المقيدة للحريات في حقب ماضية.

3 ومن أشد صورها فظاظة تقييد حريات الباحثين في جمع البيانات من خلال البحوث الميدانية، مما يجهض فرصة تبلور بحث علمي جاد ومدرسة متميزة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولا يقل عن ذلك فظاظة حظر نشر المعرفة ووجهات النظر المناهضة لمواقف الحكم في وسائل الإعلام الرسمية.

4 وربما يكون الاختيار أصعب في حالة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ودورها كبير في السيطرة على العقول، وفي تزييف الواقع عند الحاجة. ومن ناحية أخرى، فإن العلم الاجتماعي الجاد، خاصة الناقد منه critical social science، عمل شاق، وغير مجز في المجتمعات المتخلفة. ومن ناحية ثالثة، فإن العالم "المثقف" يطمح إلى نشر أفكاره، وليس من سبيل واسع إلى ذلك إلا عبر وسائل الإعلام العامة، التي تتحكم فيها أنساق الحكم القائمة حاليا، بقوة.

وطبيعي أن من اختاروا الطريق الأول، وثابروا عليه، قلة، والنتيجة خسران المهمة النبيلة للعلم سبيلا للتحرر والنماء، والمساهمة في تردي التنمية الإنسانية في البلدان العربية.

وعليه، فإن توسيع نطاق الحرية، وترقية الاستمتاع بها، في البلدان العربية يطلب أولا وقبل كل شيء جهدا دؤوبا ومتفانيا من المستفيدين الأول من الحرية، أي المثقفين ومنتجي المعرفة كافة، فلن يتسع نطاق الحرية في البلدان العربية وهؤلاء مستكينون، أو مستفيدون من انتكاسها ومكرسون له، أو عازفون عن النضال من أجلها. ساحة النضال من أجل الحرية فسيحة وممتدة، وهي ميدان للفعل المجتمعي الريادي، والضاري أحيانا، للمثقفين ومنتجي المعرفة جميعا، فرادى، ومنتظمين في منظمات معرفية طليعية، وهو الأجدى.

فلا ريب أن دون ديار الحرية أهوالاً، ولا بد أنّ البعض سيدفع ثمنا. وبدون تكبد ذلك الثمن التاريخي ستظل المطالبة بالحرية مجرد انفعال رغبي ومطلب سرابي.

وفي النهاية، فإن الحرية هي من قبيل الطيبات الإنسانية الخواتيم التي تحتاج بُنى وعمليات مجتمعية تفضي إليها وتصونها، وتضمن اطرادها وترقيتها.

وتتلخص هذه البنى والعمليات المجتمعية الضامنة للحرية في نسق الحكم الصالح المتجسد في تضافر الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والذي يقوم على الأركان التالية (تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول):

- يصون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس (يحمي جوهر التنمية الإنسانية).
- يُبنى على تمثيل شامل لعموم الناس.
- يقوم على المؤسساتية بجدارة.
- تعمل مؤسساته بكفاءة وبشفافية مطلقة.
- تخضع مؤسساته للمساءلة الفعالة، فيما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، ومن قبل الناس مباشرة من خلال تمثيل نيابي دوري، حر ونزيه.
- يسود القانون، المنصف والحامي للحرية وللحقوق، على الجميع على حد سواء.
- يسهر على تطبيق القانون قضاء كفء ونزيه ومستقل تماما.

في ظل نسق الحكم الصالح هذا يكاد يستحيل اغتيال الحرية، بينما تظل الحرية مهددة ما بقي بعض أركان الحكم الصالح غائبا أو منقوصا. ويلاحظ، إضافة، أن مجمل هذه الشروط تضمن تداول السلطة سلميا.

ومن ناحية أخرى، يمثل الحكم الصالح ضمانة لعقلانية اتخاذ القرار، بما يخدم التنمية الإنسانية عامة. كما أن عقلانية اتخاذ القرار تؤدي بدورها إلى تعزيز الطلب على المعرفة في جميع قطاعات المجتمع مما يدفع بعملية إنتاج المعرفة قدما.

وحيث أن الحكم في البلدان العربية حاليا لا يقترب من تمام هذا النموذج الصالح الموصوف، فقد يبدو أن اشتراط الحكم الصالح لضمان الحرية يعلق نوال الحرية على شرط بالغ الصعوبة، إن لم يكن، عند البعض، مستحيلا.

ولكن القراءة الصحيحة لهذا التشارط الجوهري بين الحرية والحكم الصالح تصب في أن معركة نوال الحرية-المعرفة في الوطن العربي بحاجة إلى عدد، وعدة، ونفس تاريخي طويل. فلن ينعم العرب بمجتمع الحرية والمعرفة مجاناً، أو يهبط عليهم من السماء غيثا.

إلا أنه لا ينبغي، بالقطع، الانتظار لحين تحقيق تمام الحرية والحكم الصالح حتى يبدأ العمل على إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية. فهناك الكثير من السياسات والإجراءات "الفنية" المطلوبة لدفع اكتساب المعرفة، والتي يمكن، وينبغي أن تبدأ فورا. ونقدم بعضا من أهم ملامحها في النقاط التالية، مع التأكيد على أن مجمل التوصيات المقترحة لا يؤتي أفضل أُكُلِهِ إلا في مناخ يضمن الحرية بالحكم الصالح.

إن توسيع نطاق الحرية، وترقية الاستمتاع بها، في البلدان العربية يطلب أولا وقبل كل شيء جهدا دؤوبا ومتفانيا من المستفيدين الأول من الحرية، أي المثقفين ومنتجي المعرفة كافة.

يمثل الحكم الصالح ضمانة لعقلانية اتخاذ القرار، مما يؤدي بدوره الى تعزيز الطلب على المعرفة في جميع قطاعات المجتمع ويدفع بعملية إنتاج المعرفة قدما.

النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة إلى طرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة

قالت الإغريق "الإنسان معيار الأشياء جميعاً". ولا يصح هذا القول قدر صحته في منظور التنمية الإنسانية. فالإنسان مبناها ومنتهاها؛ ولا قدر صحته في منظور المعرفة. فالإنسان مبدعها وحاملها بناءً للتنمية الإنسانية. ذلك أن اكتساب المعرفة هو القدرة البشرية الأساس في مفهوم التنمية الإنسانية. وترتِّب هذه الأسس أولوية لاكتساب المعرفة، وسبيلها الأهم هو التعلم، كما

أسلفنا. ومن ثمَّ تتطلب إقامة مجتمع المعرفة إصلاحاً جذرياً لنسق التعليم في البلدان العربية وفق التوجهات التالية:

● إيلاء أولوية للتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة

إن العائد المعرفي الذي يمكن أن يتحقق من تكثيف استثمار البلدان العربية في مرحلة الطفولة المبكرة يفوق عائد أي استثمار آخر، حتى لو كان في البشر أيضا. ففي مجتمع المعرفة لا يوجد عائد يبذ تعظيم اكتساب المواهب المؤدية لإنتاج المعرفة، وأفضل المراحل العمرية لتبلورها هي سنوات الطفولة الأولى.

ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق مد نشاط التعليم إلى مرحلة الطفولة المبكرة وإلى الأسر العربية في الوقت نفسه. ويعني هذا التوجه بالتحديد امتداد نشاط المؤسسة التعليمية إلى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة حرصا على استنبات المواهب في نوافذ الفرص العمرية التي تتفتح أوسع ما يكون في الطفولة المبكرة. وينبغي الحرص الشديد على ألا تتحول المؤسسة التعليمية في هذه الفترة الحرجة من النمو الإنساني إلى إفراز مكبلات إضافية لبزوغ المواهب البشرية، من خلال برامج تعليم تقليدي جامدة، فإن استنبات المواهب في الطفولة المبكرة يتوقف على غنى الاستثارة العقلية والحسية والوجدانية التي يتعرض لها الطفل (تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، 58-59).

ويكتمل ذلك التوجه بالاستفادة من المؤسسات التعليمية المتخصصة لتعليم مربي الطفولة المبكرة أصول التربية السليمة المؤهّلة لتفتح المواهب في هذه المرحلة.

ويتمثل أعلى مراتب هذا التوجه في إتاحة مواد تعلم مُحرِّرة للأطفال، ومطلقة لمواهبهم، في سنوات الطفولة المبكرة داخل الأسر خاصة بتوظيف تقانات المعلومات والاتصال الحديثة (الوسائط السمعية والبصرية في البداية، وشبكات المعلومات عند توافرها).

● تعميم التعليم الأساسي للجميع، مع إطالة أمده لعشرة صفوف على الأقل

يتطلب التوصل لهذا الهدف، في المقام الأول، القضاء المبرم على أشكال الحرمان من التعليم الأساسي كافة، خاصة الحرمان الأشد من الحق في التعليم الأساسي بين الفئات الاجتماعية الأضعف، وعلى الأخص البنات والفقراء.

لا بد من القضاء المبرم على أشكال الحرمان من التعليم الأساسي كافة.

لا يستقيم الحديث عن إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي والأمية الهجائية ما برحت تحكم على ملايين كثيرة من العرب، خاصة بين النساء، بالبقاء في العصر الحجري المعرفي.

ويمكن القول بأن التحدي المستقبلي الضخم الذي تواجهه البلدان العربية هو التوصل لحلول ابتكارية عربية تؤدي إلى تطوير نظم تعليم أساسي بديلة لتلك القائمة حاليا. ويمكن لهذه النظم أن تتيح تعليماً جاذبا للأطفال؛ تعليماً أكثر كفاءة، وأرقى نوعية، وبتكلفة مادية ملائمة، من خلال أشكال مستحدثة من التنظيم المدرسي وطرائق التعليم. وهذا مجال رحب لاجتهاد المجتهدين استجابة للظروف الخاصة لكل مجتمع عربي.

● استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة

تقوم الحاجة لقيام نسق مؤسسي لتعليم الكبار، فائق المرونة ودائب التطور، من أجل مكافحة فعالة للأمية بصنوفها، أي دون الاقتصار على محاربة الأمية الهجائية، من ناحية، وإعمالاً لمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة، حتى لخريجي النظام التعليمي من ناحية أخرى. على أن تولى أولوية مطلقة للنساء في برامج تعليم الكبار، تعويضا، ولو قليلاً، عن إرث الأمية البغيض الذي اثقل كاهلهن قرونا.

ويعني ذلك التوجه أول ما يعني حملة، جادة وفعالة، تتكاتف فيها الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، للقضاء نهائيا على الأمية الهجائية في عموم الوطن العربي في مدى زمني محدد لا يتعدى عقد من السنين، فلا يستقيم الحديث عن إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي والأمية الهجائية ما برحت تحكم على ملايين كثيرة من العرب، خاصة بين النساء، بالبقاء في العصر الحجري المعرفي.

ويتعين أن يبدأ مع العمل على القضاء على الأمية الهجائية، تخطيط محكم لقيام نسق كفء، ودائب التطور، لتعليم الكبار في البلدان العربية، يفتح آفاقا مطردة الاتساع للاستزادة المعرفية للمتحررين من الأمية وحتى لخريجي التعليم النظامي، خاصة مراحله الأولى، ولتوفير متطلباته البشرية والتمويلية. وهذا مجال آخر، فسيح، للتعاون العربي في التمهيد لإقامة مجتمع المعرفة.

● ترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم

رداءة النوعية هي، لا جدال، مقتل التعليم في البلدان العربية.

لا مناص إذا من الارتقاء بنوعية التعليم في

جميع المراحل في البلدان العربية بما يضمن تبلور مسار للحداثة والتميز والإبداع في جميع مراحل التعليم كمدخل للإمساك بناصية المعرفة والتقانة الأحدث في المجتمعات العربية.

وتستهدف ترقية نوعية التعليم اكتساب القدرات الأساس على التعلم الذاتي وملكات التحليل والنقد المؤسسة للإبداع والابتكار. ويقتضي التوصل لهذا الهدف إصلاحا جذريا لنظم التعليم العربية، خاصة أساليب التعليم (باعتماد تلك الأساليب المتمركزة حول المتعلم، والتي تكرس التعلم الذاتي، في فرق وعبر البحث والعمل والمشروعات) وتقييم المتعلمين (بتبني التقييم متعدد الجوانب، والتراكمي).

ويتطلب الأمر كذلك اعتماد التقييم المستقل، والدوري، للنوعية في مراحل التعليم كافة، خاصة بالمقارنة مع دول عربية وأخرى متقدمة معرفيا، وإتاحة نتائج ذلك التقييم للمهتمين كافة.

ولا تكتمل مساهمة نسق التعليم في تهيئة القدرات البشرية المفضية إلى إقامة مجتمع المعرفة إلا بإكساب المتعلمين موجهات السلوك المؤدية لحفز اكتساب المعرفة.

● ***إيلاء عناية خاصة للنهوض بالتعليم العالي***

يكتسب التعليم العالي أهمية خاصة في اكتساب المعارف والمهارات المتقدمة، خاصة في علاقتها بنشاط البحث والتطوير التقاني، حيث يفترض أن تتكوّن المعارف والقدرات المتقدمة اللازمة لكفاءة جميع مجالات النشاط المجتمعي في مؤسسات التعليم العالي. ويفترض، على وجه الخصوص، أن يُعدّ العاملون في إنتاج المعرفة، خاصة في مجالات البحث والتطوير التقاني، في هذه المؤسسات. وفي النهاية يفترض أن تقدم مؤسسات التعليم العالي، إن صلحت، هي نفسها مساهمة جوهرية في إنتاج المعرفة. لكل ذلك فإن إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي تستلزم عناية خاصة بمؤسسات التعليم العالي وبوظيفة البحث والتطوير فيها بوجه خاص.

لكن حال التعليم العالي في البلدان العربية مازال بعيدا عن المساهمة الفعالة في التمهيد لإقامة مجتمع المعرفة، ولا نقول إقامته فعلا (الفصل الثاني). وبناء عليه، فقد بات ملحا أن تتوفر البلدان العربية، فرادى ومجتمعة، على برنامج جاد لإصلاح جذري للتعليم العالي، يتعين أن يبدأ دون إبطاء. ويمكن إجمال مكونات مثل هذا البرنامج في التوجهات الرئيسية الأربعة التالية:

أ) حكم التعليم العالي وإدارته

يقتضي نجاح مؤسسات التعليم العالي في مهامها المتعددة في مجتمع المعرفة أن تتحرر في وقت واحد من تسلط كل من الحكومة وحافز الربح، غير المضبوط مجتمعياً. إلا أن ذلك التحرر لا يعني نكوص الدولة عن مسؤوليتها في نشر وتجويد التعليم العالي. ويتكامل مع مطلب استمرار مسؤولية الدولة ضبط حافز الربح في هذا المضمار، تحقيقاً للمصلحة العامة، وتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلية غير الهادفة للربح.

والنموذج المقترح لإدارة مؤسسات التعليم العالي هو أن تشرف على هذه المؤسسات مجالس إدارة مستقلة رباعية التمثيل (الدولة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والأكاديميون).

ويتكامل مع نسق الإدارة المقترح إنشاء مؤسسات مستقلة لتقييم برامج ومؤسسات التعليم العالي واعتمادها[5] ضمانا للجودة. ويمكن أن يمثل قيام مؤسسة عربية مستقلة لضمان جودة التعليم العالي نقلة نوعية في هذا المجال. ويعد مشروع "المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، لتقييم نوعية مؤسسات التعليم العالي، والذي قدمنا نبذة عن نتائج باكورة عمله في تقييم تعليم علوم الحاسوب في الجامعات العربية (الفصل الثاني) نواة لمثل هذه المؤسسة.

ويتطلب تعظيم الاستفادة المجتمعية من مؤسسات التعليم العالي أن تتاح نتائج تقييم هذه المؤسسات، والفوائد المحتملة من الالتحاق بها، لعموم الناس حتى يمكن اتخاذ قرارات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، أو دعمها، على أساس عقلاني.

ب) إصلاح بنية التعليم العالي

يتمثل الهدف هنا في إقامة بنية للتعليم العالي تتميز بالتنوع، والمرونة، ومواكبة احتياجات اكتساب المعرفة والتنمية، المتغيرة أبدا.

ويتطلب إصلاح بنية التعليم العالي على وجه الخصوص، إفساح المجال للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، والعودة إليها، دون قيود جامدة

تستهدف ترقية نوعية التعليم اكتساب القدرات الأساس على التعلم الذاتي وملكات التحليل والنقد المؤسسة للإبداع والابتكار.

يتطلب الإرتقاء بالتعليم إنشاء مؤسسات مستقلة لتقييم برامج ومؤسسات التعليم العالي واعتمادها ضمانا للجودة. ويمكن أن يمثل قيام مؤسسة عربية مستقلة لضمان جودة التعليم العالي نقلة نوعية في هذا المجال.

5 accreditation

إن القول بتقليل الإنفاق على التعليم العالي، ولو لمصلحة التعليم الأساسي، أمر يتنافى مع السعي لإقامة مجتمع المعرفة.

يتعين أن يتحول هدف التعليم العالي في البلدان العربية من مجرد تخريج متعلمين يحملون كمّاً من المعلومات سرعان ما يبلى إلى إعداد مواطنين لمجتمع المعرفة، قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، وقادرين عليه.

خدمة لغاية التعلم المتكرر طوال الحياة الذي لا غنى عنه في مجتمعات المعرفة.

أما على الصعيد المؤسسي، فتقتضي المرونة أن يخضع هيكل المؤسسات، والبرامج التي تقدمها، ومحتويات البرامج، للمراجعة المستمرة من قبل مجالس إدارتها بما يضمن سرعة استجابتها للتطورات العالمية والمحلية. وهذه إحدى ميزات التمثيل الرباعي في إدارة مؤسسات التعليم العالي لأنه يضمن أن تتمشى مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات مختلف الأطراف الممثلة في مجالس الإدارة.

ومطلوب أيضا أن يقع تركيز واضح في مؤسسات التعليم العالي على المجالات المعرفية والأشكال التنظيمية المطلوبة للتقدم المعرفي، خاصة مجالات العلوم الطبيعية ونشاطات التطوير التقاني والتي لا تحظى بالأولوية المناسبة في نسق التعليم العالي القائم حاليا في البلدان العربية.

وتضم الأشكال التنظيمية المواتية لإقامة مجتمع المعرفة، إضافة إلى مجالس الإدارة الرباعية التي سبقت الإشارة إليها، إنشاء قنوات للعمل المشترك بين مؤسسات التعليم العالي من ناحية، وأجهزة الدولة ومشروعات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من ناحية أخرى، في تدريب وإعادة تدريب العاملين، وفي البحث والتطوير، المطلوبان لدعم وترقية الإنتاجية المجتمعية. وينطوي ذلك التوجه على تعميق الوظيفة الإنتاجية لمؤسسات التعليم العالي، أينما كان مناسبا، لتوثيق الصلة بين مؤسسات التعليم العالي والنشاط المجتمعي، وإنشاء مؤسسات البحث والتطوير ذات الاستقلال الذاتي. وتتميز أنشطة هذه المؤسسات بتفاعل التخصصات، أو، وهو الأفضل، تعديها، بالمشاركة الفاعلة مع قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص).

والواقع أن من محاسن نظام الإدارة الرباعية المقترح زيادة فرصة قيام مثل هذه القنوات والأشكال التنظيمية، وتنشيطها استجابة لمقتضيات التغيرات السريعة محلياً وعالمياً.

ج) نشر التعليم العالي

على أهميته القصوى في مجتمعات المعرفة، مازال الانتشار الكمي للتعليم العالي في البلدان العربية محدودا، خاصة بالمقارنة بالبلدان المتقدمة معرفيا. ولذلك، فإن القول بتقليل الإنفاق على التعليم العالي، ولو لمصلحة التعليم الأساسي، أمر يتنافى مع السعي لإقامة مجتمع المعرفة. فالتوسع في مرحلتي التعليم الأساسي والعالي، كليهما، مطلب حيوي يوجب الاجتهاد في إتاحة الموارد اللازمة له.

والمؤكد أن إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي تستلزم نشر مؤسسات التعليم العالي في ربوعه. إلا أنه من الضروري مراعاة اعتبارين مهمين في نشر التعليم العالي. الأول، إنهاء الحرمان الأشد للفئات الاجتماعية الأضعف، خاصة البنات والنساء، من فرص التعليم العالي، وبوجه خاص في ميادين العلوم والتقانة. والثاني، تلافي أخطاء التوسع غير المحسوب، خاصة في مؤسسات قائمة، والذي ارتبط في الماضي بتدن ضخم في النوعية بحيث تتميز مؤسسات التعليم العالي، القائمة منها والمستحدثة، بالنوعية الراقية.

د) الارتقاء بنوعية التعليم العالي

يتعين أن يتحول هدف التعليم العالي في البلدان العربية من مجرد تخريج متعلمين يحملون كما من المعلومات سرعان ما يبلى إلى إعداد مواطنين لمجتمع المعرفة، قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، وقادرين عليه.

الواقع أن كل المقترحات السابق عرضها تصب في الارتقاء بنوعية ناتج التعليم العالي. إلا أنه مطلوب، بالإضافة، ضمان توافر الإمكانات والتجهيزات اللازمة لتعليم عال متميز، ولدعم جهد بحث وتطوير راق، في مؤسسات التعليم العالي العربية، من مكتبات عامرة ومختبرات جيدة التجهيز، وسهولة توصل لوسائل اكتساب المعرفة الأحدث مثل أدوات تقانات المعلومات والاتصال. كما بات الارتقاء بنوعية التعليم العالي يتطلب تحسينا جذريا في تعويضات هيئات البحث والتدريس، وفي ظروف عملهم، واستثمارا مستمرا في تطوير قدراتهم المعرفية محليا وفي البلدان المتقدمة معرفيا، لاسيما بالنسبة للأجيال الأصغر.

ولن يقدر لهذه الإجراءات المساهمة في الارتقاء بنوعية التعليم العالي في البلدان العربية، كما اقترحنا بالنسبة لجميع مراحل التعليم، إلا بضمان تطوير المناهج التعليمية حتى تساير متطلبات مجتمع المعرفة وتبني أساليب التعليم والتقييم المواتية لاكتساب قدرات التعلم الذاتي والتحليل والنقد، تأسيسا للقدرة على الابتكار.

توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع الأنشطة المجتمعية

ليس العلم أو المعرفة سلعا تستورد، وإنما ثقافة وبنى مؤسسية وأنشطة لا بد أن تُغرس في واقع مجتمعي بشري محدد، وتُتعهد بالموارد الكافية وبالرعاية الدائبة من متخذي القرار والنخب، بل ومن عامة الناس.

ولكي يتخذ العلم والمعرفة من البلدان العربية وطنا أصيلا ودائما، يتعين التخلص من بعض الأوهام التي أعاقت توطين العلم والمعرفة فيما سبق. أول هذه الأوهام هو إمكان الاكتفاء باستيراد "منتجات العلم الحديث" على صورة سلع وخدمات. فقد ثبت قطعيا أن استيراد منجزات العلم والتقانة الأحدث لا يعني بالضرورة انتقال المعرفة المجسدة فيها أو حتى تبني أنماط السلوك البشري المتسقة معها. وثاني الأوهام هو عدم جدوى البحث في العلوم الأساسية في البلدان النامية، أو عدم قدرة هذه البلدان على إنجاز يعتد به في هذه المجالات، أو أن العولمة تنفي الحاجة له نتيجة لتوافر المعرفة على شبكة الإنترنت. فالعلم لا يتجزأ، ويكاد يستحيل أن تقوم قدرة مهمة في العلم التطبيقي والتطوير التقاني في ظل ضعف العلوم الأساسية أو تخلفها. والعلم النافع ليس متاحا بيسر للجميع على شبكات المعلومات الدولية، بل هو محاط بأسيجة لا يسهل اختراقها.

ولكن التخلص الناجز من الأوهام لا يتحقق إلا بتأسيس نقائضها بحيث تقوم أسس راسخة لمنظومة فعالة اكتساب المعرفة في الوطن العربي.

وأول الأسس التي يتوجب إقامتها هو إصلاح جذري للتعليم العالي في البلدان العربية، أشرنا إلى ملامحه الرئيسية في الركن السابق مباشرة.

وثاني الأسس المطلوبة، هو نسق عربي للابتكار، يتمركز قطريا، متخللا النسيج المجتمعي بالكامل، تكمّله امتدادات عربية ودولية قوية. إن ضعف الإنجاز العربي في ميدان العلم والتقانة في الوطن العربي نتيجة مباشرة لضعف أنساق العلم والتقانة على المستوى القطري ولضعف التعاون العربي والدولي في ميدان البحث والتطوير. ولذلك فإن برنامجاً جاداً لمواجهة الأزمة الراهنة في منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية يجب أن يتبع استراتيجية تتكون من مسارين: مسار إجراء إصلاحات داخلية في كل بلد عربي، ومسار تعميق التعاون بين البلدان العربية، وبينها وبين باقي العالم، في ميدان العلم والتقانة.

بادئ ذي بدء، يجدر أن تتبنى الحكومات العربية تشجيع مراكز البحث والتطوير، وبيوت الخبرة العربية على تقديم خدمات تماثل تلك التي تستعين بها الدول العربية من مؤسسات البحث والخبرة في البلدان المصنعة.

وحيث أن كثيراً مما يتم إنتاجه في العالم العربي لا يقدر على المنافسة في السوق الدولية، بسبب النوعية والتكلفة، بات من الضروري التعجيل بخضوع المنتجات العربية للمواصفات المعيارية، وللرقابة على الجودة.

كذلك يقل الترابط بين الطاقات البشرية والمؤسسات العلمية، والروابط المهنية في البلدان العربية كثيراً عن الحد الأدنى اللازم لكفاءة منظومة العلم والتقانة، مما يفرض العمل على إنشاء وتقوية مختلف أشكال الترابط عبر البلدان العربية في جميع مجالات البحث العلمي والتطوير التقاني، خاصة بتوظيف تقانات المعلومات والاتصال الحديثة.

وفي مواجهة معضلة التطوير التقاني في البلدان العربية، يتعين السعي للتركيز على مجالات تحتاجها المنطقة، أو يمكن أن تقوم فيها للمنطقة ميزة نسبية، مثل تقانات النفط والغاز ومشتقاتهما وتحسين وقعها البيئي، وتقانات المعلومات والاتصال، ومصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتحلية المياه.

ويتكامل مع هذا التوجه إقامة "مراكز تميز" في مجالات البحث والتطوير التقاني تتوزع في عموم البلدان العربية وفقا للاحتياجات أو المزايا النسبية. وجلي أن الفائدة التي يمكن أن تنجم من هذه التوجهات تتعاظم في سياق من التعاون العربي الفعال.

ويتطلب إعمال هذه التوجهات بكفاءة قيام مساهمة جوهرية للدولة في إقامة مجتمع المعرفة. ومن وظائف الدولة الأساسية في هذا المجال وضع الأولويات ورسم السياسات، وسنّ القوانين والإجراءات، ووضع الحوافز، الضريبية وغيرها. كما أن من مهمات الدولة إتاحة الموارد والإمكانات، الكفيلة بقيام البحث والتطوير التقاني نشاطا أصيلا في جميع وحدات النشاط المجتمعي، الهادفة للربح أو في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

إلا أن للمجتمع المدني، وبخاصة منظمات العاملين بالمعرفة، وكذا القطاع العائلي، أدوارا مهمة في إنشاء بنية مؤسسية أهلية فعالة لحفز جهود البحث والتطوير على صعيد المجتمع كله

ليس العلم أو المعرفة سلعا تستورد، وإنما ثقافة وبنى مؤسسية وأنشطة لا بد أن تُغرس في واقع مجتمعي بشري محدد.

المطلوب هو نسق عربي للابتكار، يتمركز قطريا، متخللا النسيج المجتمعي بالكامل، تكمّله امتدادات عربية ودولية قوية.

يمكن للغة العربية أن تصبح من أهم مقومات التكتل العربي المعلوماتي.

ودعمها. ويفيد في هذا الصدد تحديث وتنشيط تقاليد الزكاة والأوقاف في سياق من تفعيل العمل الطوعي، خدمة لإقامة مجتمع المعرفة.

ومن الاقتراحات المحددة المجرَّبة في هذا المجال، والتي أثبتت فاعلية، إتاحة فرص غنية لتمويل البحث والتطوير التقاني إما على صورة منَح للمؤسسات غير الهادفة للربح أو قروض بشروط ميسرة للمشروعات الربحية، بحيث تسترد فقط في حال نجاح مشروعات البحث والتطوير في زيادة إيرادات المشروع؛ وتخصيص نسب من أرباح مشروعات الأعمال، الخاصة والعامة، لنشاط البحث والتطوير داخلها، و/أو لصناديق دعم جهود البحث والتطوير في عموم المجتمع؛ وتشجيع رأس المال المخاطر، وحاضنات الأعمال.

اللحاق بعصر المعلومات

يواجه الوطن العربي تحديا خطيراً في ميدان تقانات المعلومات والاتصال. ويتسم الوضع العربي أيضا بعدة خصائص هامة، تفرض

الإطار 9-3

لبنان: مستقبل مشرق لتقانة المعلومات والاتصالات؟

هناك، أولا، جهود الحكومة لتحسين خدمات تقانة المعلومات والاتصالات المحلية. ومن بين برامج كثيرة تم تنفيذها، هناك برنامجان بدأ العمل فيهما في عام 2001 هما نظام المعلومات الطلابي للجامعة اللبنانية، وشبكة المنطقة الواسعة (WAN). ويهدف هذان البرنامجان إلى تحسين الخدمات المقدمة للطلبة وهيئات التدريس، من خلال الوصول إلى المعلومات بسهولة، والقدرة على القيام بالأعمال الإدارية إلكترونيا من أي مكان. وتشمل المشروعات الأخرى البرنامج المدعوم من اليونسكو لتحسين التعليم العلمي والهندسي من خلال استعمال تقانة المعلومات والاتصالات، والمبادرات الحكومية التي تسعى إلى توسيع دور تقانة المعلومات والاتصالات في إدارة الأنشطة الحكومية.

وقد أوليَ اهتمام كبير للاستخدام الواسع لتقانة المعلومات والاتصالات على مستوى البلد، شاملا المناطق الريفية ورابطا إياها بالمنظمات الدولية. فمثلا، وقّع لبنان اتفاقية في شباط/فبراير عام 1999 للاستفادة من منظومة المعلومات الأوروبية – المتوسطية (EUMEDIS)، وهو برنامج إقليمي يموله الاتحاد الأوروبي. ويسعى البرنامج إلى تقليل الفجوة المعلوماتية والتقانية داخل هذه المنطقة من خلال إقامة مشروعات إقليمية رائدة وتشجيع قيام شبكة لمنظمة المعلومات الأوروبية – المتوسطية. وقد حددت محاور الاهتمام في خمس قطاعات رئيسية: التعليم؛ التجارة الإلكترونية والتعاون الاقتصادي؛ الصحة؛ التراث الثقافي والسياحة؛ والصناعة والابتكار.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع "BERYTECH" الذي بدأ أعماله منذ أكتوبر 2001 كمركز تقاني وطني وإقليمي، وكشبكة ميسرة للمشروعات، وكفضاء مفتوح للشركات ذات التقانة العالية. وهي تهدف أيضا إلى مساعدة الخريجين الداخلين إلى حقل الأعمال، وإلى تحسين الروابط بين أنشطة تدريب الخريجين واحتياجات الشركات.

وأخيرا، فقد أنجزت مؤسسة تطوير الاستثمار في لبنان دراسة جدوى لتقييم كيفية تقديم التسهيلات والحوافز الضرورية بأفضل طريقة، إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية في قطاع تقانة المعلومات والاتصالات.

المصدر: التقرير القُطري المعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني.

نموذجاً خاصاً للتنمية المعلوماتية. لعل أهمها تزايد أهمية البعد اللغوي في تقانات المعلومات والاتصال، خاصة بعد انتشار الإنترنت، الأمر الذي يفضي إلى أن اللغة العربية يمكن أن تصبح من أهم مقومات التكتل العربي المعلوماتي، ومقابلة التحدي المعلوماتي الذي تواجهه البلدان العربية في المنطقة.

ومع ذلك، فإن الوطن العربي يواجه تحدي التنمية المعلوماتية في وقت يعاني فيه أزمة اقتصادية حادة، وهو الوضع الذي يتطلب أعلى درجات الحرص في تخصيص الموارد وترشيد استخدامها، وأقصى التزام بمبدأ المشاركة في الموارد المعلوماتية على المستويين: الإقليمي وشبه الإقليمي.

والاستفادة من تقانات المعلومات والاتصال الحديثة للجميع، دون حاجز من النوع أو القدرة الاقتصادية أو الموقع الجغرافي، أو الظروف الاجتماعية، وبوجه خاص في إتاحة فرص التعليم مدى الحياة، تمثل أولوية حاسمة في سعي الوطن العربي لإقامة مجتمع المعرفة.

ويساهم في تحقيق ذلك، صياغة سياسة قوية للمعلومات على مستوى الوطن العربي تقوم على الأسس الاستراتيجية التالية:

- تكريس التوجه فوق-القطاعي، بمعنى أن تتجاوب السياسة مع الاتجاه المتصاعد لدمج قطاعات الاتصالات والإعلام والمعلومات.
- تأكيد مبدأ التكامل المعلوماتي العربي، خاصة فيما يتعلق بمبدأ المشاركة في الموارد.
- اعتماد المدخل الثقافي لصناعة المعلومات، مع اعتبار معالجة اللغة العربية حاسوبياً نقطة انطلاق أساسية لهذا المدخل.
- إعطاء أولوية لاستغلال تقانات المعلومات والاتصال في مجالات التعليم والتدريب، والصحة العامة، وبناء البنية التحتية لصناعة ثقافية عربية.

التحول الحثيث إلى نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية

يسود البلدان العربية الآن نمط إنتاج وسلوك ريعي مؤداه أن إنتاج القيمة الاقتصادية يرتهن، حتى في البلدان العربية غير النفطية، أساسا باستنزاف مورد طبيعي ناضب. وعلى خلاف الخطأ الشائع، فإن مستوى الثراء الاقتصادي

لمجمل البلدان العربية، كما بيَّن تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، جد محدود. حيث لا يتعدى مجمل الناتج الإجمالي العربي نظيره في دولة أوربية واحدة متوسطة الحجم مثل هولندا أو إسبانيا.

كذلك يجري تخصيص عوائد النشاط الاقتصادي، دخلا أو ثروة، بل وتحديد المكانة الاجتماعية، للأفراد ومختلف الوحدات المجتمعية على أساس من الولاءات الضيقة وقيم المحسوبية والحظوة، عوضا عن المساهمة في نهضة الوطن من خلال العمل المنتج، ولا نقول إنتاج المعرفة. أضف إلى هذا، التضييق على الحريات ومعاقبة الاجتهاد، ويصبح إنتاج المعرفة في البلدان العربية حاليا بمثابة القبض على الجمر. ولا ريب أن بنية اقتصادية واجتماعية كهذه، تقع من مجتمع المعرفة، كما وصفنا في الفصل الأول، موقع النقيض.

ومن ثم، فقد صار واجبا أن تسعى البلدان العربية لإنجاز تطوير جوهري في البنية الاقتصادية والاجتماعية حتى تستطيع حمل باقي أركان مجتمع المعرفة.

في المجال الاقتصادي، يأخذ الانتقال إلى قيمة مضافة أعلى الاتجاهات الرئيسية التالية:

من ناحية، ثمة قيمة مضافة أعلى في الانتقال نحو المنشأ أو نحو المصب في معالجة النفط والغاز، وهذا ما يجب إنجازه سريعاً. ولكن على العرب، من ناحية أخرى، أن يبتعدوا أكثر فأكثر عن اتكالهم الحصري على الريع الناجم عن استنضاب النفط والموارد الطبيعية بوجه عام، بهدف تنويع البنى الاقتصادية والأسواق والتوجه نحو الموارد القابلة للتجدد اعتمادا على القدرات التقانية والمعرفية.

لذلك يحتاج العرب إلى تطوير وجود أقوى في "الاقتصاد الجديد" حيث القيمة المضافة أعلى وأسرع نموا، كما تنمو الأنشطة الاقتصادية ذاتها بسرعة ويمكنها أن تخلق معرفة جديدة باطراد كأساس للقيمة الاقتصادية. مع ملاحظة أن ذلك يتطلب تكثيف جهود البحث والتطوير التقاني. ويمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تكون رأس حربة عملية التحوّل التقاني، وهذا ما فعلته الجامعات في البرازيل وماليزيا مثلا. والأفضل أن تتآزر الدولة وقطاع الأعمال ومؤسسات التعليم العالي لبناء مراكز استشارات ومراكز انطلاق تقانية يمكنها أن تعمل معاً لبناء المناخ الذي يسمح بالتجديد المعرفي، ولإقامة البنى المؤسسية الحاملة له، إذ لا بد، في النهاية، من مشروع مجتمعي يساهم فيه الجميع.

ويتطلب غرس اكتساب المعرفة وتوظيفها في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية موجهات للسلوك، أي نسق حوافز مجتمعي ونسق إثابة للسلوك البشري، يعليان من شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية بدلا من الوضع الراهن الذي تتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادي، والحظوة من مصدري القوة، المال والسلطة، وتُستمد القيمة الاجتماعية للبشر منهما.

وجلي أن الفلاح في التحول نحو نمط إنتاج المعرفة هذا يلقى دعما جوهريا من النجاح في إنشاء باقي أركان مجتمع المعرفة المذكورة في هذا الفصل. على وجه الخصوص، مثلا، يلعب نسقا تنشئة وتعليم مؤازران لإقامة مجتمع المعرفة دورا محوريا في نقل الحوافز المجتمعية المواتية إلى النشء وطالبي العلم.

يحتاج العرب إلى تطوير وجود أقوى في الاقتصاد الجديد حيث القيمة المضافة أعلى وأسرع نمواً.

تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل، منفتح، ومستنير

ليست المساهمة الفعالة في إثراء المعرفة الإنسانية بالأمر بالغريب على العرب والحضارة العربية، غير أن استعادة تلك المكانة المتميزة تتطلب مكافحة فعالة لإرث عصر انحطاط قد طال بأكثر مما يحتمل. ويقتضي تكامل نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح، ومستنير إصلاحات جوهرية في السياق المجتمعي لمنظومة المعرفة في البلدان العربية نجملها في التوجهات الخمسة التالية.

يقتضي تكامل نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح، ومستنير إصلاحات جوهرية في السياق المجتمعي لمنظومة المعرفة في البلدان العربية.

أ) العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المغرض وحفز الاجتهاد وتكريمه

لا جدال في أن صحيح الدين براء من أي أثر سلبي على اكتساب المعرفة. وفي عصر الازدهار العلمي العربي دليل دامغ على ذلك. على العكس، قام في ذلك الحين تآزر قوي بين الدين، ممثلا في الإسلام، والعلم، كما أشرنا في الفصل الأول.

غير أن ما ينطبق على صحيح الدين لا يستقيم بالضرورة في حالة المؤسسات الدينية وتأويلات الدين. هو "حمَّال أوجه" كما يقال. ولذلك فهناك تأويلات مستنيرة للدين، كما تراكمت أخرى على النقيض منها، خاصة بعد القول بإغلاق باب الاجتهاد.

هناك تأويلات مستنيرة للدين، كما تراكمت أخرى على النقيض منها، خاصة بعد القول بإغلاق باب الاجتهاد.

ولقد فقدت المؤسسة الدينية، على مدى القرن العشرين على نحو خاص، ما يمكن أن

إن استعادة المؤسسات الدينية لاستقلالها عن الدول والحكومات هو استرجاع لدورها الأصيل من ناحية، وتمكين أقوى لصحيح الدين وصيانة المصالح المرسلة للناس.

صحيح الدين، والإسلام تحديدا، حافز أكيد على اكتساب المعرفة.

نسميه تميزها المؤسسي الذاتي أو استقلالها النسبي، وذلك في مواجهة الدول المركزية الحديثة التي أخذت في النمو والتوسع على حساب هيئات المجتمع المدني والمؤسسات ذات الاستقلال النسبي أو التميز الذاتي. وتنامت سيطرة الدولة المركزية من نصف القرن التاسع عشر حتى نصف القرن العشرين، ثم طفرت طفرة واسعة في الهيمنة في النصف الأخير من القرن العشرين.

وبهذه الطفرة الأخيرة اكتمل للدولة المركزية الحديثة أن تكون هي التنظيم الأوحد. وأصبحت تتعامل مع الوحدات الأهلية مثل الجمعيات والأوقاف والطرق الصوفية، ومع الهيئات ذات الاستقلال النسبي، سواء منها الحديث كالجمعيات والجامعات، أو التقليدي كالمعاهد والمدارس والمؤسسات الدينية، إما بالإلغاء، أو بالهيمنة والوصاية، أو بالإلحاق بهدف احتواء نشاطها في حدود المواقف والتوجهات الرسمية للدولة.

ومن ذلك، فقد صارت المؤسسات الدينية إما تابعة للدولة كالمساجد، أو الحقت بالدولة كالمعاهد الدينية والأزهر، وكذلك الطرق الصوفية. وصارت الدولة وأجهزتها الأخرى هي من يمد المؤسسات الدينية بالرؤية الخاصة بالواقع الاجتماعي والسياسي، وهي الرؤية التي يتعامل معها فقه الأحكام وتصدر بها التفسيرات. وترتب على ذلك أن صارت للفكر الديني غير المعبر عن سياسات الدولة، أو المناهض لها، منابره البعيدة عن هذه السيطرة، وإن في السياق الكلي لهيمنة الدولة، وصارت أحيانا هي الأبعد أثراً والأنفذ إلى قلوب الناس وتشكلاتهم الدينية في المجال الوجداني، والفكري الثقافي، بل والسياسي. وكل ذلك يستقى من البنية التحتية ومن الرؤى السياسية والاجتماعية للحركة التلقائية للأهالي ولذوي الأثر فيهم.

ولا ريب أن في استعادة المؤسسات الدينية لاستقلالها عن الدول والحكومات استرجاعاً لدورها الأصيل من ناحية، وتمكيناً أقوى لصحيح الدين وصيانة المصالح المرسلة للناس، من ناحية أخرى.

وبالنسبة للمعرفة على وجه الخصوص، فإن صحيح الدين، والإسلام تحديدا، حافز أكيد على اكتساب المعرفة. غير أن التوظيف السياسي، بل والتجاري، للدين قد ساهم في تغييب المعرفة في البلدان العربية، بصحيح الدين وبالكون على حد سواء، مما يخنق فرص النهضة في البلدان العربية. وليس هذا الموقف، كما قد يتصور البعض، نطقا ضد بعض حركات الإسلام السياسي المتشددة فحسب، فإن بعض الحكومات العربية، وبعض القوى المجتمعية وحتى بعض المؤسسات الدينية التقليدية، قد التمست تأويل الدين وسيلة لفرض سطوتها أو إعادة إنتاج هيمنتها على مقدرات الشعب العربي. وقد آن للتوظيف السياسي للدين، بعيدا عن مقاصد الدين الحنيف وروحه، أن ينقضي وصولا للمعرفة والحرية في الوطن العربي.

في سياق هذا التوظيف المغرض للدين، تُهدر، على وجه الخصوص، القاعدة الفقهية التي تقضي بأن الاجتهاد مأجور- بأجر عند الخطأ وأجرين حال الصواب. وليس أشد دفعا إلى الاجتهاد من هذه القاعدة الذهبية. بل ساد في البلدان العربية، بخاصة حين يستعر توظيف الدين سياسيا، عقاب الاجتهاد، لا سيما إن ذهب المجتهد ضد مصالح القوى المهيمنة. بل امتد عقاب الاجتهاد إلى ما وراء الفقه، وإن ظل عقاب الاجتهاد في الفقه أوخم لكونه يحتمل شبهة، وعقاب التكفير، وإهدار الدماء، وتفريق الأزواج. وحيث أن الاجتهاد، كما لا يخفى، هو قرين إنتاج المعرفة، فليس من عجب إذا أن خبت المعرفة في البلدان العربية.

وينطوي هذا التوجه أيضا على ضرورة مقاومة ثقافة الخرافة التي تنتشر في البلدان العربية، كتبا كالغثاء وصحافة صفراء تنهش عقول البسطاء وأرواحهم، بما في ذلك بعض المتعلمين، تتسربل أحيانا بالدين رغم أن صحيح الدين منها براء.

الإطار 9-4

الأئمة يحضون على الاجتهاد

أبو حنيفة: "هذا أحسن ما رأيت فمن جاء بأحسن منه قبلناه".

مالك: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي".

ابن حزم:"لا يحل لأحد أن يقلد أحدا حيا ولا ميتا، وكل له حق الاجتهاد حسب طاقته".

جلال الدين السيوطي: عنوان مؤلف: "الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض".

الإطار 9-5

الكواكبي (1854-1902): الحاجة إلى الإصلاح الديني

"ما أحوج الشرقيين أجمعين، من بوذيين ومسلمين ومسيحيين وإسرائيليين، وغيرهم، إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العُماء الغُفّل الأغبياء، والرؤساء القساة الجهلاء، يجددون النظر في الدين؛ فيعيدون النواقص المعطلة، ويهذبونه من الزوائد الباطلة، مما يطرأ عادة على كل دين بتقادم عهده، فيحتاج إلى مجددين يرجعون به إلى أصله المبين البريء من حيث تمليك الإرادة والسعادة في الحياة من كل ما يشين، المخفف شقاء الاستبداد والاستعباد، المبصر بطرائق التعليم والتعلم الصحيحين، المهيئ قيام التربية الحسنة واستقرار الأخلاق المنتظمة، مما به سيصير الإنسان إنساناً، وبه لا بالكفر يعيش الناس إخواناً".

المصدر: عبد الرحمن الكواكبي، 1984، 97-98.

ب) النهوض باللغة العربية

اللغة وعاء المعرفة عامة، واللغة الأم هي الوعاء الرئيسي للإبداع وإنتاج المعرفة. وقد أثبتت اللغة العربية قدرة فائقة على حمل أرقى المعارف الإنسانية، بل ريادة أكثر تخومها وعورة، حين قامت حركة تعريب عربية ارتبطت، كما أشرنا في الفصل الأول، وثيقا، بمدرسة علمية عربية قادرة على إنتاج المعرفة.

والواقع أن اللغة العربية من ثراء المبنى وغنى الإمكانات بحيث تقدم هي ذاتها فرصا نادرة لولوج العرب عصر المعلوماتية وكثافة المعرفة باقتدار. وإن كانت منظومة المعرفة – كما يؤكد التقرير الحالي – هي مناط الأمل في بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، فمنظومة اللغة العربية يمكن أن تكون مناط الأمل في بعث الحيوية في جميع أرجاء منظومة المعرفة هذه. غير أن أخطاراً جسيمة تتهدد اللغة العربية الآن، تتجلى سافرة في استشراء الألفاظ الأجنبية في الخطاب العربي وتراجع خطير في قدرة الأجيال الشابة من العرب على التواصل مع تراثها الثقافي، ناهيك عن الإضافة إليه ، إبداعا، بلغة عربية سليمة. هذه الأخطار تنذر بتبديد الفرص التاريخية المتاحة للعرب لإقامة مجتمع المعرفة عبر النهوض باللغة العربية.

إن الحاجة ماسة إلى تجاوز الخطاب اللغوي العربي الراهن وسيادة نظرة أشمل وأعمق لمنظومة اللغة العربية، سواء بالنسبة لعناصرها الداخلية شديدة التداخل، أو علاقاتها الخارجية شديدة الأهمية التي تربط المنظومة اللغوية بالمنظومات المجتمعية الأخرى. كما يتيح مجتمع المعرفة فرصا هائلة لتعويض التخلف الراهن لا يمكن النفاذ إليها دون إصلاح لغوي شامل وعاجل يستغل إلى أقصى حد تلك الذخيرة الهائلة من موارد المعلومات التي يوفرها مجتمع المعرفة في المجال اللغوي.

على وجه الخصوص، لم يعد تعريب التعليم الجامعي ملحا بدافع الحمية القومية فقط، بعد أن ثبت كونه شرطا أساسيا لتنمية أدوات التفكير وتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية، علاوة على سرعة استيعاب المعرفة التي تتجدد بمعدلات متسارعة في مجتمع المعرفة. وفضلا عن ذلك فإن عدم تعريب العلوم يمثل عقبة أمام إقامة جسور التواصل بين التخصصات العلمية المختلفة لأن اللغة هي رابطة العقد في منظومة المعرفة الإنسانية في الوطن العربي. لكن تقوم ضرورة لأن تتوازى جهود التعريب مع زيادة الجهد المبذول في اكتساب اللغات الأجنبية في جميع التخصصات المعرفية. ويستلزم دفع جهود التعريب تجديد النظرة إلى آليات تكوين الكلمات، وتشجيع التأليف باللغة العربية في المجالات العلمية المختلفة، ومساندة الجهود المبذولة حاليا في مجال الترجمة الآلية، واستغلال ما تتيحه تقانات المعلومات حاليا من وسائل في بناء بنوك المصطلحات وتحليل البنية المفهومية للكلمات العربية حيث يستند نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية– كما هو معروف– على المحافظة على مفهوم المصطلح بقدر الإمكان.

تقوم ضرورة لأن تتوازى جهود التعريب مع زيادة الجهد المبذول في اكتساب اللغات الأجنبية في جميع التخصصات المعرفية.

ولعل أهم سبل النهوض باللغة العربية بوجه عام هو العمل على استحداث لغة عربية فصحى ميسرة.

وعلى سبيل المقترحات المحددة، تقوم حاجة إلى:

- حركة تأليف مبتكر وإبداعي على مستوى الأعمار الأولى. حركة يقوم بها كتاب كبار قادرون على ترويض اللغة وتبسيطها وإنعاشها بالمدهش النضير أو بالواقعي المحسوس دون التضحية بقيمها. فالناشئون محكومون حالياً، حتى سنّ اليفاع بل حتى سنّ الشباب، بمطالعات بلا آفاق أو أجنحة.

الإطار 6-9

تعليم الطب بالعربية ممكن!

لعل الطب، في نظر البعض، أشد مجالات التعليم العالي استعصاء على التعريب، ولكن...

فى عام 1919 أعيد افتتاح "المعهد الطبي العربي" في دمشق وقامت لجنة بوضع مشروع قانون للمعهد ضمنته 12 مادة نصت واحدة منها على أن تكون لغة التدريس هي العربية.

ثم أخرجت "كلية الطب" معجم المصطلحات الطبية باللغة العربية الذي ضم 14534 كلمة تناوله الدكتور حسين السبع، رئيس مجمع اللغة العربية آنذاك وأستاذ أمراض الغدد الصم فى كلية الطب بالتأمل والنقد، فنشر في مجلة المجمع ما رآه مستحسناً وما اقترح تعديله وزيادته، ثم جمع ما نشره في مجلد ضخم مجموع صفحاته 1102 صفحة ونُشر عام 1983م. وانتهى الأمر إلى إعداد "المعجم الطبي الموحد" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية.

وخلال الفترة (1970– 1991) تخرج من كلية الطب بجامعة دمشق 1442 اختصاصياً، وتابع هؤلاء جميعاً دراساتهم العليا باللغة العربية.

وقد عقد أكثر من مؤتمر عربي لتعريب تعليم الطب في البلدان العربية، منها:

- المؤتمر الإقليمي لتعريب التعليم الطبي في البلدان العربية (القاهرة، 17–20 حزيران/ يونيو، 1990)، الذي تمخض عن "اللجنة الدائمة لمتابعة مسيرة التعريب" في الطب.
- مؤتمر تعريب تعليم الطب والعلوم الطبية في الوطن العربي (البحرين، فبراير، 1993).

كانت مداولاتها محبذة لتعليم الطب باللغة العربية، دون إهمال الاهتمام باللغات الأجنبية، وأوصت بالتعاون العربي في هذا الميدان.

المصدر: مؤتمر تعريب تعليم الطب والعلوم الطبية في الوطن العربي، البحرين، فبراير، 1993.

يرتب إثراء التنوع الثقافي مزايا لا تبارى في منظور مجتمع المعرفة.

– نشاط بحثي ومعلوماتي جاد في ميدان اللغة العربية، حبذا على الصعيد العربي، يشارك فيه علماء اللغة العربية مع أصحاب الاختصاصات الأخرى للتعاون على:

– وضع معاجم وظيفية متخصصة: معاجم لرصد المفردات المشتركة، والصياغات المشتركة بين المحكيات والفصحى كي يستعان بها في برامج الأطفال والمنشورات المكتوبة والصوتية وغيرها، وأيضاً لتنظيم الامتصاص من المحكيات؛ ومعاجم علمية وظيفية (مكتوبة وصوتية) للمراحل التأسيسية مع شروح ميسرة، ومعاجم علمية متخصصة.

– تعريب المصطلحات العلمية ونحت ما يمكن اشتقاقه دون تقعر.

– بحوث لتيسير قواعد اللغة العربية وتبسيط مصطلحاتها.

– وضع كتب عامة لقواعد العربية بصرف النظر عن المناهج القطرية، وذلك لتقديم نماذج تبين كيفية تعليم لغة صحيحة عبر الممارسة المتدرجة بلا غلو في اللجوء إلى القواعد.

– تيسير اكتساب اللغة العربية السليمة من خلال مختلف قنوات التعلم النظامية وغير النظامية.

– الاجتهاد في حوسبة[6] اللغة العربية.

– إثراء المحتوى باللغة العربية على شبكات المعلومات.

الإطار 9-7

بول ألفاروز*، اللغات الأم

واصفا وقت صعود الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس،

"إن المسيحيين يحبون قراءة قصائد وروايات العرب، ويدرسون علماء الدين والفلاسفة العرب، لا بقصد مجادلتهم، وإنما لاكتساب لغة عربية صحيحة ورشيقة. وأين هو الشخص العادي الذي يقرأ دراسات الكتاب المقدس باللاتينية، أو يدرس سير الأنبياء والقديسين؟ يا للخسارة، إن جميع الشباب المسيحيين الموهوبين يقرءون الكتب العربية ويدرسونها بحماس، يجمعون مكتبات هائلة بتكلفة ضخمة، ويحتقرون الآداب المسيحية باعتبارها غير جديرة بالاهتمام. لقد نسوا لغتهم هم، حتى أنه مقابل كل من يستطيع كتابة خطاب باللاتينية لصديق، يوجد ألف يستطيعون التعبير عن أنفسهم بلغة عربية أنيقة."

* شخصية مسيحية لامعة في قرطبة في منتصف القرن التاسع.

المصدر: من كتاب: "العلامة التي لا تخطأ"، مقتطف في: (ماريا روزا مينوكال (بالإنجليزية)، 2002، 66.

ج) استحضار إضاءات التراث المعرفي العربي في تشكيل النموذج المعرفي العربي

من غرائب الواقع العربي، وأسباب التخلف المعرفي الراهن في آن، أن حقبة الازدهار المعرفي العربي في تاريخ البشرية لا تحيا، أصيلة وفاعلة، في الوجود العربي الحالي حافزة لتبوء المكانة الجديرة بالأمة العربية لاستعادة المجد التليد، وإنما تظهر في مناسبات احتفالية، على سبيل التفاخر الأجوف. وسرعان ما تنسى وتُرَّد، بعدها، إلى غياهب الذاكرة، أو مُتحف ما.

والمطلوب هنا قيام جهد واع مثابر ومنسق يستهدف التعامل مع إضاءات التراث المعرفي العربي، خاصة عبر وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم، التي يتعين أن تتوفر على إدماج هذه الإضاءات في لحمة النموذج المعرفي العربي. والأمل أن يتم ذلك بشكل يتجاوز التفاخر الأجوف إلى التمثل المتأصل لأسباب ازدهار المعرفة العربية في العقول والبنى المؤسسية العربية.

المطلوب، باختصار، هو استحضار متعمق لإضاءات التراث المعرفي العربي، سبيلا لإقامة مجتمع المعرفة من جديد في الوطن العربي، وليس مجرد زيارة متحفية، تُمتع ثم تُنسى.

والواقع أن هذا الهدف يطلب تعليما جديدا ووسائل إعلام غير التي لنا الآن.

د) إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه، والاحتفاء به

في منظور "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان" – وهو منظور محترم ومقدر في حد ذاته – تتمتع الجماعات الفرعية بحقوق لا تقبل التفاوض تصون خصوصيتها الثقافية والدينية. كما أن الشرعة قد استقرت مكونا لا يتجزأ من البنية القانونية للبلدان التي صدَّقت على العهود والمواثيق الدولية المعنية (ومن بينها كثرة من البلدان العربية).

ولكن، إضافة لإحقاق الحقوق، وهي غاية إنسانية عليا، يرتب إثراء التنوع الثقافي لأي بلد مزايا لا تبارى في منظور مجتمع المعرفة. يقال أن "زهرة واحدة لا تصنع بستانا، ولا يصنع طائر واحد ربيعا"، والمغزى أن البستان والربيع، رمزا للجمال والازدهار، يصنعه، قبل كل شيء، التنوع. ومتابعة الاستشهاد بالطبيعة هنا مضيئة، إذ ينجب التلاقح عبر الأنواع خلائق غاية في الروعة

6 Computation

بينما يورث التلاقح داخلها القبح والضعف والضمور، بل الانقراض في آخر المطاف.

ويطلب مجتمع المعرفة أن يحمي كل بلد عربي جميع الثقافات الفرعية التي يحملها أبناؤه، بل وأن يدعم فرص ازدهارها وتفاعلها بعضها مع بعض، لا بل أن يحتفي، وطنا ومواطنين، بهذا الازدهار والتلاقح، ربيعا معرفيا دائما وإن قسا المناخ أو التاريخ.

وحيث أن كل قطر عربي يشكل نوعا ثقافيا، أو قل معرفيا، وإن تنوع داخليا، فإن ثمة فرصا هائلة بالتأكيد للتفاعل بين الأنواع الإثنية والدينية والثقافية على اتساع الوطن العربي الكبير- عبر "منطقة مواطنة حرة عربية" تتيح تلاقح جميع البنى الرمزية وحامليها من البشر، قبل السلع ورؤوس الأموال. وإذا سمحت الدول العربية لهذه التشكيلة الهائلة من التنوع الثقافي عبر جميع أقطارها بالتلاقح الحر، لسنحت فرصة لا يجود بمثلها التاريخ كثيرا لتشكل حضارة عربية بالغة الغنى يمكن أن تثري العالم كله بتنويعة فريدة من الرقي الإنساني في عصر مجتمع المعرفة العالمي.

هـ) الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى

لم تزدهر حضارة عبر التاريخ دون تفاعل مبدع مع ما خلاها من معالم تقدم إنساني، سابق أو معاصر، وبخاصة على صورة معرفة مستحدثة، تأخذ منه حين يفوقها وتعطي هي ذاتها حين تبدع، إثراء لكليهما وللإنسانية جمعاء.

وقد كانت الحضارة العربية الإسلامية، في أوج ازدهارها، النموذج المثال على الأخذ والتمثل، ثم العطاء بسخاء حين شادت صرحها المعرفي المتميز. وهكذا الدنيا، دولٌ في المعرفة كما في السلطان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما يسمى الآن المعرفة "الغربية" ليس إلا نتاج تراكم مساهمات البشرية عبر التاريخ. وقد ساهم فيه الوطن العربي بجدارة إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. وعليه، فإن للعرب نصيباً حقاً في هذه المعرفة الإنسانية يتعين ألا يغتربوا عنه أو يمكنوا أحدا من نزعه عنهم.

حفز التعريب والترجمة إلى اللغات الأخرى

الترجمة جسر فسيح لنقل المعرفة وتوطينها في المجتمع المنقول إليه. وحيث تتخلف البلدان العربية حاليا في مضمار اكتساب المعرفة، وبخاصة في إنتاجها، وجب أن يسعى العرب لامتصاص الإنتاج المعرفي العالمي واستيعابه تأسيسا لنهضة معرفية في الوطن العربي. إلا أن

> الإطار 9-8
>
> **ابن رشد (ولد 520 هـ): ضرورة الاستفادة من جهود القدماء**
>
> " يجب علينا، إن ألفينا لمن تقدمنا من الأمم السالفة نظرا في الموجودات واعتبارا لها بحسب ما اقتضته شرائط البرهان، أن ننظر في الذي قالوه من ذلك وما أثبتوه في كتبهم: فما كان منها موافقا الحق قبلناه منهم وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كان منها غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم (الخطأ إذا صدر عن أهل العلم معذور في الشرع)... فقد تبين من هذا أن النظر في كتب القدماء واجب بالشرع.
>
> *المصدر: ابن رشد، 1999، 93.*

التعريب لا يلقى الآن في البلدان العربية، كما وثقنا، إلا جهد المقِّل.

وبدهي، كما ورد غير مرة في التقرير، أن نجوع التعريب في بناء مجتمع المعرفة رهن بتوطين العلم ونشوء نهضة معرفية في عموم الوطن العربي، تغذي فيها جهود البحث والتطوير التقاني عملية الترجمة وتتغذى منها.

ولا خلاف في أن الوطن العربي بحاجة ماسة لاستعادة مجد الترجمة فيه، مقدمة لبناء مجتمع المعرفة وتوطيدا لدعائمه، ولنا في "أكبر حركة ترجمة علمية عرفها التاريخ" (الفصل الأول) أسوة حسنة.

أما الترجمة من العربية فشيء آخر تماما، حيث تنحصر الآن في قلة أعمال أدبية وتعتمد أساسا على العلاقات الشخصية والصدف. وستبقى حركة ترجمة مهمة من العربية تنتظر أن يقدِّم العرب إنتاجا معرفيا يتلهف عليه العالم، كما كان الحال وقت الأندلس، (إطار "بول ألفاروز").

الاغتراف الذكي من الدوائر الحضارية غير العربية

بدأ هذا التقرير بمفهوم للمعرفة أوسع ما يكن، يوطِّنها في أشكال السلوك الإنساني كافة ويربطها، من ثم، بعروة وثقى، بجميع البنى الرمزية، عصب الثقافات الإنسانية. في هذا المنظور لم تقصر المعرفة على الإنتاج العلمي بالمعنى التقليدي وإنما اتسع نطاقها ليحتضن جميع المعارف والفنون والآداب، وحتى القيم والعادات والتقاليد، في الثقافتين العالمة والشعبية. ويترتب على هذا أن التفاعل الحضاري سبيل أكيد لإغناء المعرفة في كلا طرفيه. ولعل العرب الآن مكتفون بالتفاعل الحضاري مع دائرة ثقافية واحدة؛ أو لنقل، على وجه الدقة، يكتفي العرب بالتلقي الحضاري من الغرب. وفي هذا النمط نقيض التفاعل المثري للطرفين، حيث أن نتيجته تكون في العادة صورة باهتة، أو ممسوخة، من الأصل. وقد شاب هذه العلاقة الكثير، خاصة بعد أحداث الحادي عشر

يطلب مجتمع المعرفة أن يحمي كل بلد عربي جميع الثقافات الفرعية التي يحملها أبناؤه، بل وأن يدعم فرص ازدهارها وتفاعلها.

الوطن العربي بحاجة ماسة لاستعادة مجد الترجمة فيه.

من سبتمبر 2001، حيث تعرض العرب والمسلمون، بل العروبة والإسلام، لتشهير واستباحة في الغرب ينمان عن جهل فاضح في أحيان كثيرة ، بل عن افتراء في بعض أحيان. ورغم أن هذا الموقف قد تصاعد إلى أكثر من خلاف في الرأي، إلا أن ذلك يجب ألا يدعونا إلى الانغلاق. فالولايات المتحدة، في المنظور المعرفي، لا تقتصر على إدارة معينة مآلها إلى تغيير عبر آليات ديمقراطية. ومن ثم، فإن خلافاً مع الإدارة الأمريكية الحالية، مهما اشتد، لا ينبغي إن يغلق الأبواب أمام التواصل والتلاقح المعرفي بين العرب وعموم المجتمع الأمريكي. ويشتمل الغرب على أكثر من الولايات المتحدة . فأوروبا مثلا تجمعها والعرب وشائج جغرافية (البحر المتوسط) وتاريخية وثقافية (خاصة عبر إسبانيا) تبقى مجالا واسعا لاستثمارها لصالح الطرفين، وبخاصة إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، لا سيما في مجالات العلم والتقانة.

إن العرب في حاجة ماسة لتوثيق عرى التفاعل مع الثقافات الإنسانية كافة، دون الاقتصار على الغرب، على أساس متين من الفهم العميق والاحترام المتبادل.

إن العرب في حاجة ماسة لتوثيق عرى التفاعل مع الثقافات الإنسانية كافة، دون الاقتصار على الغرب، أي مع الاهتمام بوجه خاص بالدائرة الأسيوية ودول الجوار غير العربية. ويتعين أن يقوم هذا التفاعل على أساس متين من الفهم العميق والاحترام المتبادل.

ولا خلاف في أن الترجمة جسر قوي بين الحضارات بهذا المعنى، ووسيلة لنقل المعرفة وتوطينها في الوطن العربي، على ألا تقتصر على المواد المطبوعة.

وفي هذا التفاعل الحضاري المزدوج يمكن أن يلعب العرب المقيمون في الخارج ومواطنو البلدان الأخرى عربيو المنشأ، وكثرة منهم من الكفاءات عالية التأهيل، دور الجسر الرابط بين الثقافة العربية وشتى الحضارات الإنسانية. وقد تتاح لهم نتيجة لوجودهم في مجتمعات حرة فرصا أفضل من العرب في المنطقة، للعمل من أجل النهضة العربية، شريطة أن تتكفل البلدان العربية بإقامة القنوات اللازمة لذلك، من قبيل تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها بأشكال مختلفة (إنشاء قواعد بيانات منظمة للكفاءات العربية بالخارج، وتأسيس وسائل اتصال دورية جذابة، خاصة باستعمال تقانات المعلومات والاتصال الأحدث، ومنح تسهيلات للزيارة والإقامة في جميع البلدان العربية، ودعم الثقافة العربية في المهاجر)؛ وإنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة الكفاءات العربية في المهجر إما في صورة استشارات أو زيارات عمل موقوتة وغير ذلك. وتتيح التقانات الحديثة في المعلوماتية والاتصال أشكالاً مبتكرة من نقل خبرة الكفاءات العربية المهاجرة في خدمة جهود التنمية في البلدان العربية عن طريق مواقع على شبكة الإنترنت مثلاً تتيح قيام شبكة رقمية[7] بين الكفاءات العربية في الخارج، والراغبين في الاستفادة من علمهم وخبراتهم في البلدان العربية؛ ودعم البلدان العربية لتنظيمات للكفاءات المهاجرة لتصبح شكلاً مؤسسياً لعلاقة ذات اتجاهين بين المهاجرين ووطنهم.

تعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية وإصلاح النظام العالمي

يمكن أن تلعب المنظمات الإقليمية والدولية دورا مهما في التلاقح الحضاري بين العرب والدوائر الحضارية الأخرى. ولكن استفادة البلدان العربية ما زالت محدودة من هذه الوسيلة. ويتعين الاعتراف أولا بضعف الدور العربي في هذه المنظمات، لأسباب عدة منها تشتت البلدان العربية وفُرقتها. إلا أن بنية المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، التي تدهور أداؤها في ظل النظام العالمي وحيد القطب القائم، قد قلل من استفادة بلدان العالم الثالث من المقاصد النبيلة لهذه المنظمات.

وهكذا، فإن كان مطلوبا من البلدان العربية تفعيل نشاطها، وتعظيم استفادتها من خلال تقوية تعاونها وتوحيد كلمتها، في المنظمات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تساهم في إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي، وعلى صعيد العالم، فإنه بات مطلوبا إصلاح بنية هذه المنظمات وآليات اتخاذ القرار فيها بحيث تتيح مشاركة أوسع لدول العالم النامي وللشعوب، بما

الإطار 9-9

الكندي (800–873): استحسان الحق بصرف النظر عن المصدر

"ينبغي لنا ألا نستحيي من استحسان الحق واقتناء الحق من أين أتى، وإن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المباينة لنا، فإنه لا شيء أولى بطلب الحق من الحق، وليس ينبغي بخسُ الحق ولا تصغير بقائله ولا بالآتي به"

المصدر: مقتطف في (ابن رشد، 1999، 33).

الإطار 9-10

ابن مسكويه (325–421 هـ) في مدح التلاقح الحضاري

"لقد اخترت عنوان هذا الكتاب، "جاويدان خرد" (بالفارسية)، لأقول للقارئ أن العقول في جميع الأمم هي واحدة في جوهرها. فهي لا تختلف بعضها عن بعض بالنسبة إلى اختلاف البلدان، وهي لا تتغير بالنسبة إلى تغير الزمان، وهي لا تشيخ ولا توهن"

المصدر: ابن مسكويه، الحكمة الخالدة (جاويدان خرد)، تحقيق عبد الرحمن بدوي و فرانتز روزنتال، 1980، 147.

7 Virtual network

يضمن العدالة وتحقق مقاصد هذه المنظمات بالدرجة الأولى في ضمان الأمن والسلم على صعيد العالم – وهي المقاصد التي تبين أن النظام القائم لم يعد عليها بقادر.

غير أن إقامة مجتمع المعرفة، وبناء التنمية الإنسانية بوجه عام، في البلدان النامية، ومنها العربية يتطلب إصلاحا جوهريا في النظام العالمي، في طبيعته وبنية مؤسساته، حتى تصبح العولمة بحق قوة دافعة للتنمية الإنسانية، وخصوصا لاكتساب المعرفة، في عموم العالم عوضا عن آلية لتكريس مصالح الأقوياء في النظام العالمي الجائر القائم.

ولن تنهض للعرب فرصة جادة في المساهمة الفعالة في إعادة تشكيل النظام العالمي كي يصبح أكثر عدالة بوجه عام، وأوفر دعما لإقامة مجتمع المعرفة وبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي بوجه خاص، طالما بقوا على فرقتهم وتشرذمهم. هذه ظروف لا تتيح للدول العربية إلا دور المتلقي لإملاءات القوى المهيمنة على النظام العالمي الراهن، خدمة لمصالحها، التي قد لا تتناغم مع غايات العرب في الحرية وإقامة مجتمع المعرفة وبناء التنمية الإنسانية. إنه بلا شك مأزق تاريخي لن يمكن الخروج منه إلا بصحوة عربية، جسور وقادرة، تغير من وجه الحياة في عموم الوطن العربي وصولا لغايات الأمة بما ينعكس، في النهاية، على موقع الأمة في إقليمها، وعلى دور العرب في صنع عالم جديد ونبيل للبشر جميعا.

وعلى وجه الخصوص، أضحت الحاجة ماسة لإعادة هندسة العمل العربي المشترك بحيث يقوم على مشاركة شعبية فاعلة طال إسقاطها، ويضمن فعالية عملية ما فتئت مفتقدة، ويعيد الحيوية إلى الوحدة العربية التي كاد العرب بها يكفرون.

يجب مثلاً ألا يبقى من قبيل التمني أن يتوفر القادة العرب والمؤسسات العربية– القائمة بعد إصلاحها اللازم، أو المستجدة مخلصة من سوءات تلك السابقة– على تصميم وتنفيذ برنامج مخطط بأسلوب علمي سليم لإقامة مجتمع المعرفة، وفق الرؤية المتضمنة في هذا الفصل، عبر تعاون عربي وثيق، ولإنفاذ مشروع " منطقة المواطنة الحرة العربية" التي تضمن للعرب العزة والمنعة في الألفية الثالثة.

من أراد العزة لأمة العرب في العصر الآتي فليسهم، مخلصا ومجتهدا، في إقامة مجتمع المعرفة في ربوع الوطن العربي كافة.

إن المعرفة تكاد تكون الفريضة الغائبة في أمة العرب الآن.

الدين والثقافة والتاريخ تحض عليها، ولا يقوم حائل دونها إلا بُنى وضعية، في الاجتماع والاقتصاد، وقبل كل شيء في السياسة؛ بنى من صنع البشر. وخليق بالعرب اليوم أن يصلحوا هذه البنى حتى تتبوأ أمتهم المكانة التي تستحق في العالم إبان ألفية المعرفة.

المراجع

بالعربية

ابن النديم، 1348هـ.
الفهرست. المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي المالكيش، 1999.
فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، مع مدخل ومقدمة تحليلية للدكتور محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،الطبعة الثانية، سبتمبر 1999.

أسامة الخولي، 1986.
"**التقانة والاعتماد على الذات في الوطن العربي**". محاضرة ألقيت في الحلقة النقاشية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط: نحو تنمية عربية تعتمد على الذات، الكويت، 12 أبريل 1986.

أحمد صدقي الدجاني، 1994.
عمران لا طغيان: تجددنا الحضاري وتعمير العالم- شواغل فكري. دار المستقبل العربي، القاهرة.

ألبرت حوراني، 1997.
الفكر العربي في عصر النهضة 1798–1939. دار نوفل، بيروت.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2002.
"**حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي**". القاهرة.

طه تايه النعيمي ، 2000.
" **المؤسسات العلمية في الوطن العربي ودورها في نشاط البحث العلمي**" ورقة مقدمة في ندوة البحث العلمي في العالم العربي وآفاق الألفية الثالثة: علوم وتكنولوجيا، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 24–26 نيسان (أبريل)، 2000.

برهان غليون، 1990.
اغتيال العقل. الطبعة الثالثة مكتبة مدبولي، القاهرة.

جلال أمين، 2002.
"**ماذا حدث للثقافة المصرية في نصف قرن، 1952– 2002**". وجهات نظر، القاهرة، مارس 2002.

جامعة الدول العربية، 2002
التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002

جمعية الأطباء البحرينية وجامعة الخليج العربي، 1993
مؤتمر تعريب تعليم الطب والعلوم الطبية في الوطن العربي، خطوات تطبيقية. البحرين، فبراير 1993.

جمال الدين الأفغاني، 1981.
الأعمال الكاملة. الجزء الثاني، الكتابات السياسية، دراسة وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

جورج طرابيشي، 1996.
نقد العقل العربي. الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت.

رفاعة رافع الطهطاوي، 1973.
الأعمال الكاملة. الجزء الثاني، السياسة والوطنية والتربية، دراسة وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

سيد على إسماعيل، 1997.
الرقابة والمسرح المرفوض، 1923–1988, الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

شوقي جلال، 1999.
الترجمة في العالم العربي، الواقع والتحدي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

صبحي القاسم، 2002.
"**استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي (الاستراتيجية العربية): دراسة تحليلية للتحديث والتطبيق**". ورقة قدمت إلى الاجتماع العربي بشأن تطبيق استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي، الشارقة، 24–27 مارس 2002.

--------، 1999.
"**نظم البحث والتطوير في البلدان العربية**، واقعها والالتزامات الجديدة لتقويمها". المنظمة العربية

للتربية والثقافة العلوم (ألكسو) ومكتب اليونسكو، القاهرة.

عبد الرحمن الكواكبي، 1984.
طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. دار النفائس، بيروت، 1984 و 1993.

عبد السعيد الشرقاوي، 1995.
حقوق الملكية الفكرية: أس الحضارة والعمران وتكريم للحق والخلق. مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء.

عبد الرحمن بدوي، 1946.
التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية. الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية.

عبد الله العروي، 1996.
الإيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، بيروت.

عدنان شهاب الدين، 2002.
البعد العلمي والتقاني للمشروع النهضوي العربي، النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي. دراسات مهداة إلى ذكرى أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عزت حجازي، 1994.
مؤسسات وأجهزة البحث الاجتماعي (والتدريب وتقديم المشورة، وغيرهما، في المجال الاجتماعي) في مصر. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مايو 1994.

عمرو بن بحر الجاحظ، 1985.
البيان والتبيين. المجلد الثالث، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجي للطباعة.

فيليب حتي، إدوارد جرجي، وجبرائيل جبور، 1990
تاريخ العرب. دار غندور للطباعة والنشر، بيروت.

فتحي مصطفى الزيات، 2003.
"**آليات المعرفة، بين الاكتساب والتفعيل**". ندوة التنمية الإنسانية العربية، جامعة الخليج العربي، البحرين، فبراير 2003.

فهمي جدعان، 1997.
الماضي في الحاضر. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

فيصل عبد الله الحجي، 1995.
الدليل البيبليوغرافي لكتاب الطفل العربي. المجموعة الثانية، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة.

ماري تريز عبد المسيح، 2002.
التمثيل الثقافي بين المرئي والمكتوب. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

مجموعة المانحين، لجنة تنسيق المساعدة المحلية، 2002.
"**تقييم الأضرار المادية والمؤسسية- محافظات الضفة الغربية**". مارس-مايو 2002.

محمد جابر الأنصاري، 1998.
العرب والسياسة: أين الخلل؟. دار الساقي، بيروت.

محمد عابد الجابري، 1984.
نقد العقل العربي- تكوين العقل العربي. دار الطليعة.

محمد عبده، 1980.
الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، الجزء الثالث، الإصلاح الفكري والتربوي والإلهيات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

محمد علي التهانوي، 1995.
كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. الجزء الأول، مادة الدين، مكتبة لبنان.

مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
"**ندوة نحو مشروع حضاري نهضوي عربي**". بيروت.

------------------، 1985.
"**ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي**". بيروت.

مصطفى حجازي، 2003.
"**آليات الصحة النفسية؛ بناء القدرات البشرية وتوظيفها في التنمية الإنسانية**". جامعة الخليج العربي، البحرين.

مصطفى عبد الرازق، 1966.
تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية. طبعة مكتبة النهضة المصرية.

منظمة العفو الدولية، 2002.
إسرائيل والأراضي المحتلة، بعيداً عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس. السكرتارية الدولية، لندن، نوفمبر 2002.

منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2001.
الاستفتاء على الميثاق الوطني في البحرين، خلفية عامة أعدتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" فبراير/شباط 2001
http://www.hrw.org/arabic/mena/list/text/bah215htm.

نادر فرجاني، 2002.
"**خطة ضمان التعليم للجميع (2003–2015)، سلطنة عمان: السياق العام، تحليل القطاع في بداية الخطة، تحديد الغايات والتوجهات العامة**". المشكاة، القاهرة، أكتوبر 2002.

-------، 2000.
"**العرب في مواجهة إسرائيل؛ القدرات البشرية والتقانية**". المستقبل العربي، العدد 252، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2000.

-------، 1998أ.
"**آثار إعادة الهيكلة على البشر في البلدان العربية**". مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1998.

-------، 1998ب.
"**رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي: الوثيقة الرئيسية**". مركز المشكاة، القاهرة، يونيو 1998.

-------، 1998ج.
"**مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية**". مركز المشكاة، القاهرة، مايو 1998.

-------، 1994.
"**دراسة الالتحاق بالتعليم الابتدائي واكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات، مسح ميداني في ثلاث محافظات بمصر**". المشكاة، القاهرة، أكتوبر 1994.

نبيل علي، 2002.
"**المعلوماتية العربية: بين الراهن والمرجو**". الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة، الشارقة، 24–27 مارس 2002.

وزارة التربية والتعليم- دولة البحرين، ومركز المشكاة للبحث- القاهرة، 2001.
"**تقييم إتقان الكفايات الأساسية في اللغة العربية والرياضيات عند نهاية الحلقة الأولى (الصف الثالث) من التعليم الأساسي**". مركز البحوث التربوية والتطوير، دولة البحرين، مايو 2001.

المراجع

بالإنجليزية والفرنسية

Al-Hassan, Ahmad Y. and Donald R. Hill, 1986.
Islamic Technology, An illustrated history. Cambridge university Press, Cambridge and UNESCO, Paris.

Ali, A. A. G. 1998.
"The Challenge of Poverty Reduction in Africa". UNU/AERC Conference on Institutions and Development in Africa, Tokyo, 14-15 October 1998.

Amnesty International, 2003
Information and Interior Ministers Must Tackle Clampdown on Freedom of Expressions, MDE 01/001/2003, London
-------------------------, 2002.
T*he Arab Convention for the Suppression of Terrorism: A Serious Threat to Human Rights*, MDE 01/001/2002, London

Badawi, Abdel Rahman, 1968.
Transmission de la Philosophie Grecque au Monde Arabe. Vrin.

Barro R. J. & J. W. Lee, 2000.
"International Data on educational Attainment: Updates and Implications". CID Working Paper no. 42, April 200

Bizri, Omar, 2000
"Science and technology and socio-economic development in the ESCWA member countries". presented at the Scientific Research Outlook in the Arab World and the New Millennium; Science and Technology, Sharjah, UAE, 24-26 April 2000, paper AV01.

Buri, J. 1988.
"The Nature of Humankind, Authoritarianism and Self-Esteem". Journal of Psychology and Christianity, 29:7.

Campbell, Jeremy, 1982.
Grammatical Man, Information, Entropy, Language and Life. A Touchstone Book, Simon & Schuster, New York.

Commission on Intellectual Property Rights, 2002.
"Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy: Executive Summary". London, September 2002.

Datt, G., D. Jolliffe and M. Sharma, 1998.
"A Profile of Poverty in Egypt: 1997". FCND discussion paper no. 49, IFPRI, Washington D.C.

ESCWA, 1997.
"Assessment of Research and Development in Selected ESCWA Member Countries: Local Technological Inputs". United Nations, New York, August.

Fergany, N., 2002.
"Poverty in Arab Countries, An Assessment". Almishkat, Cairo, May 2002.
-------------, 1999.
"Science and Research for Development in the Arab Region". Almishkat, Cairo, February 1999.
-------------, 1998.
"Human Capital and Economic Performance in Egypt". Almishkat, Cairo, August 1998

Freedom House, 2002.
"Freedom in the World Country Ratings, 1972-73 to 2000-01". Freedom House Web site.

Harbison, F., 1973.
Human Resources as the Wealth of Nations. Oxford University Press, New York.

Gregorian, V., 2001
Islam: A Mosaic Not a Monolith, Presidentís Essay, 2001 Annual Report, Carnegie Corporation.

Health, Development, Information and Policy Institute (HDIP), 2003.
"Palestine Fact Sheets: Statistics for the Palestinian Intifada, 28 September 2000 - 17 April, 2003".

Hourani, Albert, 1962.
Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939. Oxford University Press, London.

Hudson, M. C., 2002.
"On the Influence of the Intellectual in Arab Politics and Policymaking". Presented to the Conference in Honor of Professor Hisham Sharabi on the Role of the Intellectual in Contemporary Political Life, Georgetown University, April 26-27, 2002.

Human Rights Watch, 2003.
"Letter to US and Allies Regarding Adherence to Laws of War". Human Rights Watch Web Site (www.hrw.org/press/2003/03/us0319031tr.htm), 19 March 2003 (visited on 7 May 2003).
-------------------------, 2002.
"Human Rights Watch World Report 2002", ME & North Africa.

Inglehart, R. (Ed.), 2003
"Human Values and Social Change, Findings from the Values Surveys". International Studies in Sociology and Social Anthropology, Brill, Leiden. Boston

International Association for the Evaluation of Educational Achievement, 1996.
Science Achievement in the Middle School Years: IEA'S Third International Mathematics and Science Study (TIMSS), TIMSS International Study Centre, Boston College, Chestnut Hill, MA, USA, November 1996.
---, 1996.
Mathematics Achievement in the Middle School Years: IEA's Third International Mathematics and Science Study (TIMSS), TIMSS International Study Centre, Boston College, Chestnut Hill, MA, USA, November 1996.

Jacquemond, R., 2003. *"Entre Scribe et Ecrivains. Le Champ Litteraire dans LíEgypte Contemporaine".* Arles, Actes Sud Sindbad, 2003.

Kauffman, D., A. Kraay and P. Zoido-Lobaton, 2002.
"Governance Matters II: Updated Indicators for 2000-01". World Bank Policy Research Department Working Paper, Washington D.C.

Klein, D. A. (Editor), 1998.
The Strategic Management of Intellectual Capital, Resources for the Knowledge-based Economy Series. Butterworth-Heinemann, Boston.

Lawyers Committee for Human Rights, 2002.
"A Year of Loss; Reexamining Civil Liberties Since September 11". New York.

Maalouf, Amin, 2001.
In the Name of Identity, Violence and the Need to Belong. Translated from the French by Barbara Bray, First North American Edition, Arcade Publishing, New York.

Menocal, Maria Rosa, 2002.
The Ornament of the World, How Muslims, Jews and Christians created a Culture of Tolerance in Medieval Spain. Little Brown and Company, Boston.
Monterey Institute for International Studies, 2002.
"Chemical and Biological Weapons: Possession and programs Past and Present". Center for Nonproliferation Studies web site (http://cns.miis.edu).

Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue & Democracy, 2003.
"MIFTAH's Intifada Report: Statistics and numbers documented, 28 September 2000 - 10 May 2003".

OECD, 1999
Managing National Innovation Systems, Paris

Qasem, Sobhi, 1998.
The Higher Education Systems in the Arab States: Development of Science and Technology Indicators. UNESCO and ESCWA, Cairo, January 1998.

Reid, D., 1990.
Cairo University and the Making of Modern Egypt. The American University Press, Cairo.

Sharabi, H., 1988
Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society, Oxford University Press, Oxford.

Schumpeter, Joseph, 1957.
Capitalism, Socialism and Democracy. London.

Sen, A. K., 1999.
Development as Freedom. Anchor Books, London.

Transparency International, 2002.
"Transparency International Corruption Perceptions Index 2002". Transparency International Web site (www.transparency.org)

UNCTAD, 2002.
"Trade and Development Report 2002: Developing Countries in World Trade". United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva.
-------------, 1997.
"Trade and Development Report 1997". United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva.

UNDP, 2002.
"2002 Human Development Report". Oxford University Press, New York.
--------, 2001.
"2001 Human Development Report". Oxford University Press, New York.
--------, 1998.
"1998 Human Development Report". Oxford University Press, New York.
--------, 1997.
"1997 Human Development Report". Oxford University Press, New York.
--------, 1994.
"1994 Human Development Report". Oxford University Press, New York.
--------, 1990.
"1990 Human Development Report". Oxford University Press, New York.

UNESCO, 2000.
"Regional Report on Education for All". Arab Regional Conference on Education for All, the Year 2000 Assessment, Cairo, 24-27 January 2000.

----------, 1999.
"UNESCO Statistical Yearbook 1999". Paris.
----------, 1995.
"UNESCO Statistical Yearbook 1995". Paris.
UNESCO Institute for Statistics, 2003.
"Culture and Communication Sector Data available for 1995-1999". UNESCO web site, March 2003.

USAID and John Hopkins University, 2002.
"*Report by the US Agency for International Development (USAID) and John Hopkins University, 2002".*

Walzer, R., 1962.
Greek into Arabic. Oxford University Press.

World Bank, 2002.
World Development Indicators, 2002. Washington, DC.
---------------, 2001.
" *World Development Report 2002: Building Institutions for Markets".* Oxford University Press, New York, September 2001.
---------------, 2000.
" *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty".* Oxford University Press, New York, September 2000.
--------------, 1998.
"World Development Report 1998/1999: Knowledge for Development". Oxford University Press, New York, September 1998.
--------------, 1995.
" *Will Arab Workers Prosper or be Left Out in the Twenty-First Century? Regional Perspectives on World Development Report 1995".* August 1995.
--------------, 1993.
"World Development Report 1993: Investing in Health". Oxford University Press, New York, June 1993.

World Economic Forum, 2002
"The Arab World Competitiveness Report, 2002/2003". Oxford University Press, New York.

World Markets Research Centre, 2002
"The Expanding Universe: Internet Adoption in the Arab Region, In Focus 2002-Telecoms, Middle East". WMRC web site, 5/8/2003.

ملحق 1: قائمة الأوراق الخلفية للتقرير

(اسم الكاتب – مع حفظ الألقاب، عنوان الورقة، عدد الصفحات)

باللغة العربية

- الطاهر لبيب، الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، 14.
- باقر النجار، أثر التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة على الإبداع، 7.
- توفيق الجبالي، الإنتاج الفني والإبداع: المسرح، 6.
- حيدر إبراهيم علي، نسق الحوافز والإبداع في الوطن العربي، 5.
- خالدة سعيد، اللغة العربية واكتساب المعرفة، 26.
- دينا الخواجة، الحكم والسياق القانوني والإجرائي لإنتاج واكتساب المعرفة، 39.
- رشدي راشد، الوطن العربي وتوطين العلم، 23.
- رقية المصدق، من أجل حكم سياسي في خدمة مجتمع المعرفة، 13.
- سعد الله آغه القلعة، الإنتاج الفني والإبداع: الموسيقى، 21.
- سميع البنا، البنية المفاهيمية، 54.
- سهام عبد الرحمن الصويغ، نسق التنشئة وعلاقته باكتساب المعرفة في المجتمعات العربية، 26.
- شوقي جلال، نقل المعرفة والترجمة في العالم العربي، 29.
- طارق البشري، ملاحظات حول الدين والمعرفة، 8.
- طاهر حمدي كنعان، المنظم الإبداعي والتنمية الاقتصادية العربية، 12 (مترجمة).
- عاطف قبرصي، الشروط الضرورية للانتقال إلى مجتمع المعرفة، 14 (مترجمة).
- عبد الحميد حواس، الثقافة الشعبية واكتساب المعرفة، 15.
- عزيز العظمة، التراث الفكري العربي، 22.
- عزيز العظمة، النموذج الفكري العام في البلدان العربية، في العقل العربي، 6.
- عماد مصطفى، السياق التنظيمي لاكتساب المعرفة: نقل وإدارة وتوطين التقانة، 22.
- عمرو أرمنازي، الإنتاج العلمي في العلوم الطبيعية والتطوير التقاني، 40.
- فضل مصطفى النقيب، المعرفة والنمو الاقتصادي، 12.
- فوزية أبوخالد، الشعر في الوطن العربي، 17.
- كلوفيس مقصود، مقدمة تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، 19.
- ليلى محمد عبد المجيد، وسائط الإعلام في الدول العربية ونقل المعرفة، 52.
- ماري روز زلزل، الحرية والمعرفة بين الزمنين العادي والمكثف، 14.
- محمد الميلي، التنوع الثقافي والتلاقح الثقافي، 18.
- محمد برادة، الإنتاج الأدبي والإبداع: القصة والرواية، 6.
- محمد حسن الأمين، الدين واكتساب المعرفة، 8.
- محمد محمود الإمام، الطلب على المعرفة، 51.
- محمد ملص، الإنتاج الفني والإبداع: السينما، 12.
- منى الخالدي، الصحة والبيئة في العالم العربي، 7.
- منير بشور، أنساق التعليم الحالية في البلدان العربية: مساهمتها في اكتساب المعرفة، 38.
- نبيل علي، اللغة العربية ومجتمع المعرفة، 16.
- هشام جعيط، المعرفة في العالم العربي: مشكلة التراث الفكري، 13.

باللغة الإنجليزية

- إنجلهارت، ر.، Arab Development According to the World Values Survey ، 10.
- أنطوان زحلان، The Arab Brain Drain and the Formation of a Knowledge Based Society، 53.
- طاهر حمدي كنعان، Entrepreneurship and Arab Economic Development، 8.
- عاطف قبرصي، The Necessary Conditions for the Transition to a Knowledge Based Society ، 14.
- عاطف قبرصي، The Socio-Economic Context of the Transformation of Arab Society and Economy، 23.

ملحق 2: تصميم استطلاع رأي أعضاء هيئات التدريس بمؤسسات التعليم العالي

كان تصميم الاستطلاع يقضي بأن يجري استطلاع رأي عينات صغيرة من المثقفين مواطني الدول العربية من أجيال مختلفة، ومن النوعين، حول قضايا ومعوقات الإبداع في البلدان العربية وتقييم مدى مساهمة الناتج المعرفي في المنطقة والمؤسسات المجتمعية في حفز اكتساب المعرفة. وكان المقترح أن يجرى الاستطلاع في جميع البلدان العربية التي يعمل بها مكتب قطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت رعاية هذا المكتب، بحيث يغطي الاستطلاع 96 من المثقفين العرب يختارون، للسهولة، من بين أعضاء هيئات التدريس بالجامعات في كل قطر، النشطين في الحياة العامة، (مع ضمان تغطية مؤسسات التعليم العالي الكبيرة والأقدم (48 حالة) من ناحية، وتلك الأصغر والأحدث من ناحية أخرى (48 حالة أخرى) حيث تكون تلك التفرقة مهمة. على أن تتوزع العينة على معايير ثلاثة أخرى: النوع والفرع العلمي والمستوى الأكاديمي على النحو التالي: النصف من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية والنصف من الفروع العلمية، النصف من الرجال والنصف من النساء، والربع من كل من المستويات المهنية الأربع التالية: مساعدو التدريس- المعيدون، المدرسون- الفئة الأولى من السلم الأكاديمي، الأساتذة المساعدون- الفئة الوسطى من السلم الأكاديمي، الأساتذة- الفئة الأعلى من السلم الأكاديمي. وهكذا، بتمثل تقاطع المعايير الأربع في 32 خلية، كان يقترح أن تغطي العينة ثلاث مفردات في كل منها.

ونظراً لطبيعة المجتمع المقترح تغطيته في استطلاع الرأي، لم يكن ينتظر أن تنشأ المشكلات المعتادة في إجراء البحوث الميدانية في بعض البلدان العربية، حيث يمكن أن يقوم المستجيبون باستيفاء استبيان الاستطلاع بأنفسهم، وبهذا تنحصر عملية الاستطلاع في اختيار العينة، وتوصيل الاستبيانات إلى المثقفين المختارين، وضمان استعادة تلك المستوفاة. ومع ذلك فلم تتح لفريق التقرير نتائج الاستطلاع من خمسة عشر بلدا عربيا، ولم ينجح في إجراء الاستطلاع لحجم العينة المصمم إلا بلدان المغرب الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب) بينما في الأربع الباقية التي وصلت للفريق نتائج عن الاستطلاع بها لم يتعد عدد الاستجابات العشرين في ثلاثة بلدان (البحرين ولبنان والسودان) وبلغ في واحد (مصر) 39 فقط.

تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية (2)- 2003
المعرفة- إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية
عناصر استطلاع رأي المثقفين العرب (1)

البلد: ....

إرشادات عامة — نادر فرجاني، 19-07-2003

الرجاء وضع دائرة حول الإجابة المناسبة في حالة ذكر بدائل الإجابة المكنة أمام السؤال. في الحالات الأخرى، يرجى كتابة الإجابة باختصار، وبخط واضح، خاصة الأعداد، في المساحة المخصصة، مع خالص الشكر والتقدير.

الاسم (اختياري): .... **العمر:** سنة النوع: رجل سيدة

أعلى شهادة: الجامعية الأولى الماجستير الدكتوراه **الفرع العلمي:**...................... التخصص:

المرتبة في السلك الأكاديمي: مساعد هيئة تدريس (معيد- مدرس مساعد) المستوى الأول لهيئة التدريس (مدرس)
المستوى الوسيط (أستاذ مساعد) المستوى الأعلى (أستاذ)

ما مدى رضاك عن حال اكتساب المعرفة في بلدك (1% إلى 100%)؟ ٪

ما تقديرك لمدى خدمة اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية في بلدك (1% إلى 100%)؟ .... %

ما هو، في رأيك، أهم عائق للإبداع في بلدك؟ ....

ما هو في رأيك، أهم تطور يمكن أن يساعد على حفز اكتساب المعرفة في بلدك؟ ....

أي ملحوظات أخرى عن اكتساب المعرفة في بلدك: ....
....

أي ملحوظات عامة عن اكتساب المعرفة فى البلدان العربية عامة: ....
....

برجاء تقييم كل من المجالات المتضمنة في أعمدة الجداول التالية على كل من المعايير التسعة المعطاة في صفوف الجداول.

المجال / المعيار	الصحف اليومية	الصحف والمجلات الأسبوعية	الإذاعة المسموعة	الإذاعة المرئية (التلفزيون)	الإنتاج المسرحي	الإنتاج السينمائي
مدى الكفاية لإشباع الحق في المعرفة في المجتمع (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى الكفاية لحفز اكتساب المعرفة في المجتمع (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى خدمة المجال للتنمية الإنسانية (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى انعكاس التنوع الثقافي للمجتمع في المجال (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى متابعة المجال لتطور المعرفة في العالم (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى التحسن في المجال عبر السنوات العشر الأخيرة (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
كيف تقارن الحال في بلدك في هذا المجال بالوضع في إسرائيل(*)؟	....	....	....	....	....	....
كيف تقارن الحال في البلدان العربية في هذا المجال بالوضع في(*):	....	....	....	....	....	....
الهند؟	....	....	....	....	....	....
الصين؟	....	....	....	....	....	....
"نمور" شرق آسيا؟						

(*) 1% إلى 100%، أو أكثر من 100% إذا كان الوضع في بلدك أفضل في تقديرك، يمكن وضع العلامة "–" للتعبير عن "لا أدري"

المجال / المعيار	الكتب (غير المدرسية) التي نشرت في البلد خلال العام 2001	الكتب (غير المدرسية) التي ترجمت في البلد خلال العام 2001	التعليم قبل	التعليم الأساسي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
مدى التمتع بالحرية في المجال (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى الكفاية لإشباع الحق في المعرفة في المجتمع (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى الكفاية لحفز اكتساب المعرفة في المجتمع (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى خدمة المجال للتنمية الإنسانية (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى انعكاس التنوع الثقافي للمجتمع في المجال (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى متابعة المجال لتطور المعرفة في العالم (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
مدى التحسن في المجال عبر السنوات العشر الأخيرة (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....	....
كيف تقارن الحال في بلدك في هذا المجال بالوضع في إسرائيل(*)؟	....	....	....	....	....	....
كيف تقارن الحال في البلدان العربية في هذا المجال بالوضع في(*):	....	....	....	....	....	....
الهند؟	....	....	......	....	....	....
الصين؟	....	....	....	....	....	....
"نمور" شرق آسيا؟			....			

(*) 1% إلى 100%، أو أكثر من 100% إذا كان الوضع في بلدك أفضل في تقديرك، يمكن وضع العلامة "–" للتعبير عن "لا أدري"

المجال / المعيار	البحث العلمي والتطوير التقاني	البحث العلمي والتطوير التقاني في المشروعات الإنتاجية: في القطاع العام	في القطاع الخاص	في القطاعين	البحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية
مدى التمتع بالحرية في المجال (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....
مدى الكفاية لإشباع الحق في المعرفة في المجتمع (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....
مدى الكفاية لحفز اكتساب المعرفة في المجتمع (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....
مدى خدمة المجال للتنمية الإنسانية (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....
مدى انعكاس التنوع الثقافي للمجتمع في المجال (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....
مدى متابعة المجال لتطور المعرفة في العالم (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....
مدى التحسن في المجال عبر السنوات العشر الأخيرة (1% إلى 100%)	....	....	....	....	....
كيف تقارن الحال في بلدك في هذا المجال بالوضع في إسرائيل(*)؟	....	....	....	....	....
كيف تقارن الحال في البلدان العربية في هذا المجال بالوضع في(*):	....	....	....	....	....
الهند؟	....	....	....	....	....
الصين؟	....	....	....	....	....
"نمور" شرق آسيا؟					

(*) 1% إلى 100%، أو أكثر من 100% إذا كان الوضع في بلدك أفضل في تقديرك، يمكن وضع العلامة "–" للتعبير عن "لا أدري"

جداول إحصائية عن المعرفة في البلدان العربية

جدول (1): معدلات الالتحاق الصافية، المستوى قبل الأول من التعليم حسب النوع، البلدان العربية وبلدان مقارنة، 1999/2000*

البلد	ذكور	إناث	جملة
البلدان العربية			
الأردن	29.21	26.83	28.05
الإمارات	60.77	60.82	60.79
البحرين	36.89	35.52	36.22
الجزائر	2.78	2.76	2.77
السعودية	5.31	4.80	5.06
السودان			
الصومال			
العراق	5.74	5.73	5.74
الكويت	66.03	35.48	65.75
المغرب	59.06	34.21	46.87
اليمن	0.93	0.76	0.85
تونس	11.88	15.71	13.73
جزر القمر	1.79	1.76	1.78
جيبوتي	0.32	0.40	0.36
سوريا	8.90	8.03	8.47
عمان	4.54	3.96	4.25
فلسطين	34.52	32.45	33.51
قطر	25.47	24.84	25.16
لبنان	64.92	63.62	64.28
ليبيا			
مصر	10.54	10.00	10.28
موريتانيا			
بلدان المقارنة			
إسرائيل	75.89	76.07	75.97
الصين			
الهند			
كوريا الجنوبية	44.73	44.71	44.73

* الخانات المظللة ترجع بياناتها إلى العام 1999/98

المصدر: اليونسكو 2003. موقع اليونسكو على الإنترنت (www.unesco.org).

جدول (2): معدلات الالتحاق الصافية، المستوى الأول من التعليم حسب النوع، البلدان العربية وبلدان مقارنة، 1999/2000*

البلد	ذكور	إناث	جملة
البلدان العربية			
الأردن	93.23	93.93	93.57
الإمارات	77.94	78.56	78.24
البحرين	92.56	95.48	93.98
الجزائر	98.79	95.59	97.23
السعودية	60.02	55.78	57.95
السودان	48.60	40.75	44.74
الصومال			
العراق	100.00	85.66	93.06
الكويت	68.12	64.56	66.37
المغرب	78.97	69.81	74.48
اليمن	75.84	44.82	60.71
تونس	99.15	97.14	98.17
جزر القمر	59.58	49.87	54.78
جيبوتي	34.85	26.29	30.59
سوريا	95.88	88.85	92.43
عمان	65.60	64.57	65.09
فلسطين	98.91	99.38	99.14
قطر	94.76	95.75	95.24
لبنان	70.82	71.08	70.95
ليبيا			
مصر	94.96	89.55	92.32
موريتانيا	63.04	59.37	61.21
بلدان المقارنة			
إسرائيل			
الصين	100.00	100.00	100.00
الهند	91.80	94.67	93.16
كوريا الجنوبية	96.71	97.91	97.27

* الخانات المظللة ترجع بياناتها إلى العام 1999/98

المصدر: اليونسكو 2003. موقع اليونسكو على الإنترنت (www.unesco.org).

جدول (3): معدلات الالتحاق الصافية، المستوى الثاني من التعليم حسب النوع،
البلدان العربية وبلدان مقارنة، 1999/2000*

البلد	ذكور	إناث	جملة
البلدان العربية			
الأردن	73.40	78.46	75.87
الإمارات	63.38	72.14	67.46
البحرين	76.93	86.63	81.64
الجزائر	57.26	59.83	58.52
السعودية			
السودان			
الصومال			
العراق	39.61	26.04	32.99
الكويت	49.23	50.23	49.72
المغرب	32.74	27.04	29.94
اليمن	52.08	21.07	36.98
تونس	65.86	69.95	67.86
جزر القمر			
جيبوتي			
سوريا	39.21	35.92	37.59
عمان	58.32	58.77	58.54
فلسطين	74.65	79.27	76.90
قطر	74.55	81.64	78.01
لبنان	67.21	73.34	70.24
ليبيا			
مصر	81.29	76.65	79.03
موريتانيا			
بلدان المقارنة			
إسرائيل	87.35	88.86	88.08
الصين			
الهند			
كوريا الجنوبية	94.46	94.24	94.35

* الخانات المظللة ترجع بياناتها إلى العام 1999/98

المصدر: اليونسكو 2003. موقع اليونسكو على الإنترنت (www.unesco.org).

جدول (4): معدلات الالتحاق الإجمالية، المستوى الثالث من التعليم حسب النوع،
البلدان العربية وبلدان مقارنة، 1999/2000*

البلد	ذكور	إناث	جملة
البلدان العربية			
الأردن	26.76	36.03	28.62
الإمارات			12.10
البحرين	19.60	31.13	25.20
الجزائر			14.98
السعودية	19.59	53.52	22.44
السودان	7.14	65.6	6.85
الصومال			
العراق	17.46	94.9	13.57
الكويت	13.01	89.92	21.08
المغرب	10.59	40.8	9.34
اليمن	16.65	85.4	10.77
تونس	19.58	00.91	19.30
جزر القمر	1.26	29.0	1.09
جيبوتي	0.39	33.0	0.36
سوريا			6.09
عمان			
فلسطين	26.96	98.42	25.95
قطر	13.68	61.64	27.66
لبنان	35.22	51.83	36.67
ليبيا	51.74	85.05	51.17
مصر			39.00
موريتانيا			5.60
بلدان المقارنة			
إسرائيل	41.75	83.95	50.30
الصين			7.45
الهند			
كوريا الجنوبية	90.28	79.15	71.69

* الخانات المظللة ترجع بياناتها إلى العام 1999/98

المصدر: اليونسكو 2003. موقع اليونسكو على الإنترنت (www.unesco.org).

جدول (5): عدد التلاميذ للمدرس، حسب المستوى التعليمي،
البلدان العربية وبلدان مقارنة، 2000/1999*

البلد	قبل المستوى الأول	المستوى الأول	المستوى الثاني
البلدان العربية			
الأردن	21.88		
الإمارات	18.62	16.57	12.81
البحرين	20.97	17.81	14.27
الجزائر	26.87	28.40	18.06
السعودية	10.48	11.99	12.73
السودان	29.82	26.72	23.04
الصومال			
العراق	14.82	21.39	19.74
الكويت	15.70	13.78	11.01
المغرب	18.25	28.76	16.97
اليمن	16.55	29.84	14.11
تونس	20.41	23.21	19.14
جزر القمر	25.93	34.77	10.97
جيبوتي	35.67	31.97	21.41
سوريا	23.54	22.91	14.67
عمان	19.19	25.08	17.93
فلسطين	22.02	31.07	31.61
قطر	29.05	13.12	10.16
لبنان	14.38	18.69	11.81
ليبيا	8.36	8.44	7.08
مصر	24.00	22.98	16.95
موريتانيا		44.99	26.79
بلدان المقارنة			
إسرائيل		13.39	10.37
الصين	26.66	19.78	17.11
الهند		43.00	
كوريا الجنوبية	23.82	32.23	22.13

* الخانات المظللة ترجع بياناتها إلى العام 1999/98

المصدر: اليونسكو 2003. موقع اليونسكو على الإنترنت (www.unesco.org).

جدول (6): الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل القومي الإجمالي،
البلدان العربية وبلدان مقارنة، 2000/1999*

البلد	٪
البلدان العربية	
الأردن	5.09
الإمارات	
البحرين	3.66
الجزائر	
السعودية	9.27
السودان	
الصومال	
العراق	
الكويت	
المغرب	5.19
اليمن	
تونس	7.82
جزر القمر	3.50
جيبوتي	3.40
سوريا	3.53
عمان	
فلسطين	
قطر	
لبنان	1.92
ليبيا	
مصر	4.05
موريتانيا	4.52
بلدان المقارنة	
إسرائيل	7.61
الصين	2.12
الهند	2.88
كوريا الجنوبية	3.80

* الخانات المظللة ترجع بياناتها إلى العام 1999/98

المصدر: اليونسكو 2003. موقع اليونسكو على الإنترنت (www.unesco.org).

جدول (7): التوزيع النسبي لطلبة التعليم العالي (%) حسب التصنيف الدولي لمستويات التعليم العالي، البلدان العربية وبلدان مقارنة، 1999/2000*

البلد	أقل من الدرجة الجامعية الأولى	الدرجة الجامعية الأولى	الدرجة الجامعية العليا
البلدان العربية			
الأردن	78.83	20.89	0.28
الإمارات	100.00	0.00	0.00
البحرين	94.48	5.52	0.00
الجزائر			
السعودية	92.80	4.67	2.53
السودان			
الصومال			
العراق			
الكويت	98.34	0.00	1.66
المغرب	92.76	2.06	5.19
اليمن	85.07	14.92	0.01
تونس	83.42	10.84	5.74
جزر القمر	64.29	35.71	0.00
جيبوتي	31.05	68.95	0.00
سوريا			
عمان			
فلسطين	92.76	7.24	0.00
قطر			
لبنان	88.83	10.47	0.70
ليبيا	64.94	32.56	2.50
مصر	94.92	4.40	0.68
موريتانيا			
بلدان المقارنة			
إسرائيل	77.75	19.65	2.60
الصين	51.77	47.49	0.73
الهند			
كوريا الجنوبية	58.69	40.29	1.02

* الخانات المظللة ترجع بياناتها إلى العام 1999/98

المصدر: اليونسكو 2003. موقع اليونسكو على الإنترنت (www.unesco.org).

جدول (8): نسبة الإناث بين طلبة التعليم العالي (%) حسب التصنيف الدولي لمستويات التعليم العالي، البلدان العربية وبلدان مقارنة، 1999/2000*

البلد	أقل من الدرجة الجامعية الأولى	الدرجة الجامعية الأولى	الدرجات العليا	نسبة الإناث في التعليم العالي
البلدان العربية				
الأردن	47.11	67.98	24.62	51.41
الإمارات				
البحرين				60.01
الجزائر				
السعودية	55.64	94.78	36.66	55.93
السودان				47.20
الصومال				
العراق				34.05
الكويت	67.96		53.64	67.66
المغرب	43.13	33.05	31.12	42.30
اليمن	22.07	13.26	6.25	20.75
تونس	49.28	40.13	49.28	48.29
جزر القمر	33.77	56.47		41.88
جيبوتي	23.73	57.25		46.84
سورية				
عمان				
فلسطين	45.96	53.69	20.00	46.52
قطر				71.85
لبنان	53.35	39.22	32.39	51.72
ليبيا	50.59	45.23	41.98	48.62
مصر				
موريتانيا				
بلدان المقارنة				
إسرائيل	58.12	54.88	51.11	57.30
الصين			22.10	
الهند				
كوريا الجنوبية	35.10	35.57	23.83	35.18

* الخانات المظللة ترجع بياناتها إلى العام 1999/98

المصدر: اليونسكو 2003. موقع اليونسكو على الإنترنت (www.unesco.org).

جدول (9): متوسط سنوات التعليم (السكان البالغون 25 سنة فأكبر) حسب النوع، بلدان عربية وثلاثة نمور آسيوية، 1960-2000

النوع	البلد/المنطقة	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
ذكور	الأردن	2.11	2.58	3.36	4.11	4.13	5.33	6.72	7.31	8.34
	البحرين	1.73	1.86	2.37	3.20	3.52	4.12	5.05	5.75	6.27
	الجزائر	1.19	0.50	1.53	1.77	2.34	2.97	3.95	4.93	5.74
	السودان	0.54	0.58	0.67	0.82	1.02	1.49	1.85	2.20	2.47
	العراق	0.35	0.64	1.19	2.03	2.70	3.38	4.45	5.15	5.41
	الكويت	2.26	2.34	3.34	3.43	4.60	5.26	6.06	6.68	7.19
	تونس	0.94	1.13	1.48	1.85	2.83	3.50	4.06	4.60	5.14
	سوريا	1.62	2.13	2.66	3.37	4.26	5.06	5.92	6.75	7.12
	مصر	0.00	0.30	1.16	2.02	3.12	4.22	4.91	5.58	6.32
	هونج كونج	6.65	6.78	6.82	7.13	7.97	8.53	9.18	10.00	10.09
	كوريا الجنوبية	4.58	5.81	6.23	7.22	8.26	9.36	10.47	11.23	11.54
	تايوان	4.64	5.23	5.86	6.27	7.48	8.07	8.64	9.04	9.32
المتوسط	البلدان العربية	0.56	0.67	1.35	1.95	2.72	3.57	4.34	5.01	5.61
	هونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان	4.80	5.72	6.16	6.92	7.98	8.88	9.78	10.45	10.73
إناث	الأردن	0.65	0.79	1.19	1.66	1.70	2.52	4.00	5.48	6.35
	البحرين	0.89	0.94	1.08	1.43	2.36	3.16	4.56	5.26	5.81
	الجزائر	0.76	0.79	0.23	0.49	0.86	1.32	2.07	2.89	3.70
	السودان	0.04	0.04	0.08	0.15	0.28	0.42	0.68	1.05	1.35
	العراق	0.08	0.16	0.33	0.62	0.96	1.29	1.93	2.83	3.25
	الكويت	1.42	1.34	2.06	2.44	3.76	5.31	5.87	6.40	6.89
	تونس	0.13	0.26	0.40	0.65	1.01	1.46	1.98	2.57	3.26
	سوريا	0.35	0.55	0.67	0.96	1.44	2.03	2.79	3.68	4.38
	مصر	0.00	0.00	0.01	0.63	1.33	1.67	2.24	2.89	3.76
	هونج كونج	2.83	3.10	3.44	4.13	5.39	6.42	7.52	8.64	8.83
	كوريا الجنوبية	2.04	3.16	3.38	4.38	5.42	6.76	8.08	8.99	9.42
	تايوان	1.84	2.19	2.63	3.60	5.12	5.56	6.14	6.93	7.69
المتوسط	البلدان العربية	0.19	0.22	0.20	0.59	1.06	1.46	2.05	2.75	3.46
	هونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان	2.06	2.90	3.18	4.15	5.33	6.39	7.48	8.38	8.88
جملة	الأردن	1.40	1.70	2.29	2.91	2.93	3.94	5.39	6.42	7.37
	البحرين	1.37	1.42	1.82	2.44	3.12	3.78	4.87	5.57	6.09
	الجزائر	0.97	0.65	0.82	1.08	1.55	2.14	3.01	3.91	4.72
	السودان	0.29	0.31	0.37	0.48	0.64	0.95	1.26	1.62	1.91
	العراق	0.21	0.40	0.76	1.33	1.83	2.34	3.20	4.00	4.34
	الكويت	2.59	2.41	2.88	3.03	4.29	5.28	5.99	6.54	7.05
	تونس	0.54	0.71	0.91	1.25	1.92	2.48	3.02	3.58	4.20
	سوريا	0.99	1.34	1.67	2.17	2.86	3.54	4.35	5.21	5.74
	مصر	0.00	0.00	0.57	1.32	2.21	2.93	3.57	4.24	5.05
	هونج كونج	4.74	4.90	5.11	5.66	6.73	7.51	8.37	9.33	9.47
	كوريا الجنوبية	3.23	4.43	4.76	5.77	6.81	8.03	9.25	10.09	10.46
	تايوان	3.32	3.80	4.39	5.04	6.37	6.87	7.44	8.03	8.53
المتوسط	البلدان العربية	0.38	0.39	0.76	1.26	1.88	2.51	3.20	3.88	4.54
	هونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان	3.40	4.30	4.68	5.55	6.67	7.64	8.63	9.41	9.80

المصدر: *Barro, R. J. and Jong-Wha Lee (2000). "International Data on Educational Attainment: Updates and Implications". Harvard University, April 2000 (http://www.cid.harvard.edu/ciddata/ciddata.htm, visited on 24 October 2002).*

جدول (10): قيم مؤشرات رأس المال المعرفي في 109 من بلدان العالم، حول العام 2000

البلد	المجموعة	متوسط سنوات التعليم (السكان) البالغون 15 عاماً فأكبر) مرجحاً بنوعية التحصيل التعليمي 2000*	عدد الصحف اليومية (لكل ألف من السكان) 1996**	عدد أجهزة المذياع (لكل ألف من السكان) 1997**	عدد أجهزة التلفاز (لكل ألف من السكان) 1998**	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان) 1990-2000***	عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع (لكل مليون من السكان) 1997**^	عدد الكتب المنشورة (لكل مليون نسمة) خلال التسعينيات ****	عدد خطوط الهاتف الرئيسية (لكل ألف من السكان) 2000***	عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول (لكل ألف من السكان) 2000***	عدد حواسيب الأنترنت (لكل ألف من السكان) 2000***+
الجزائر	عربية	2.3	38.0	241.0	105.0		7.9	4.4	57.0	3.0	0.3
الأرجنتين	أخرى	4.9	123.0	681.0	289.0	711.0	158.4	324.1	213.0	163.0	7.4
أرمينيا	أخرى		23.0	224.0	218.0	1308.0	6611.1	135.8	152.0	5.0	0.8
أستراليا	أخرى	5.7	293.0	1376.0	639.0	3320.0	2524.1		525.0	447.0	85.7
النمسا	أخرى	4.4	296.0	753.0	516.0	1605.0	13731.4	994.57أ	467.0	762.0	59.0
أزربيجان	أخرى		27.0	23.0	254.0	2735.0	3038.5	55.5	104.0	56.0	0.2
بنغلاديش	أخرى	0.7	9.0	50.0	6.0	51.0	1.6		4.0	1.0	0.3
بيلاروس	أخرى		174.0	296.0	314.0	2296.0	2552.5	595.4	269.0	5.0	0.2
بلجيكا	أخرى	5.0	160.0	793.0	510.0	2307.0	8494.6		498.0	525.0	29.4
بنين	أخرى	0.7	2.0	108.0	10.0	174.0		1.4	8.0	9.0	0.0
بوليفيا	أخرى	2.4	55.0	675.0	116.0	171.0	14.8		60.0	70.0	0.2
بوتسوانا	أخرى	3.2	27.0	156.0	20.0		62.0		93.0	123.0	1.5
البرازيل	أخرى	2.1	40.0	444.0	316.0	168.0	187.7	127.3	182.0	136.0	5.2
بلغاريا	أخرى		257.0	543.0	398.0	1289.0	3544.3	629.2	350.0	90.0	2.2
بوركينافاسو	أخرى		1.0	33.0	9.0	17.0		0.4	4.0	2.0	0.3
بوروندي	أخرى		3.0	71.0	4.0	21.0	0.8		3.0	2.0	0.0
الكاميرون	أخرى	1.5	7.0	163.0	32.0			3.5	6.0ز	10.0	0.3
كندا	أخرى	6.0	159.0	1077.0	715.0	3009.0	1767.7	744.8	677.0	285.0	77.4
جمهورية أفريقيا الوسطى	أخرى	0.7	2.0	83.0	5.0	47.0			3.0	1.0	0.3
تشيلي	أخرى	4.0	98.0	354.0	232.0	370.0	129.0	94.9	221.0	222.0	4.9
الصين	مقارنة	4.7		333.0ئ	272.0	459.0	48.1		112.0	66.0	0.1
كولومبيا	أخرى	2.0	46.0	581.0	217.0		29.9	125.9	169.0	53.0	1.1
الكونغو	أخرى	2.2	8.0	124.0	12.0	34.0			7.0	24.0	0.3
جمهورية الكونغو الديمقراطية	أخرى	1.3	3.0	375.0	135.0		0.6	2.2	0.3	0.3	0.3
كوستاريكا	أخرى	3.1	94.0	271.0	387.0	533.0		366.0	249.0	52.0	1.9
كرواتيا	أخرى		115.0	336.0	272.0	1494.0	151.5	694.7	365.0ز	231.0	3.7
جمهورية التشيك	أخرى		254.0	803.0	447.0	1317.0	2968.6	1218.5	378.0	424.0	15.4
الدنمارك	أخرى	4.6	309.0	1141.0	585.0	3240.0	20577.6	2727.4	720.0	631.0	62.9
الجمهورية الدومينيكية	أخرى	2.1	52.0	178.0	95.0			120.6ب	105.0	82.0	0.9
إكوادور	أخرى	3.3	70.0	419.0	293.0	140.0	24.6	83.3	100.0	38.0	0.3
مصر	عربية	2.3	40.0	324.0	122.0	493.0	17.8	20.8	86.0	21.0	0.3
السلفادور	أخرى	2.2	48.0	464.0	675.0	19.0	10.6	105.2	100.0	118.0	0.1
إيستونيا	أخرى		174.0	693.0	480.0	2164.0	19031.4	2332.1	363.0	387.0	28.4
إثيوبيا	أخرى		1.0	195.0	5.0		0.1	7.1	4.0	0.3	0.3
فنلندا	أخرى	5.2	455.0	1496.0	640.0		21045.6	2533.3	550.0	720.0	102.3
فرنسا	أخرى	3.9	218.0	937.0	601.0	2686.0	1902.6	660.2	579.0	493.0	19.1
ألمانيا	أخرى	5.2	311.0	948.0	580.0	2873.0	2141.4	951.7	611.0	586.0	24.8
غانا	أخرى	1.6	14.0	238.0	99.0		1767.0	0.4	12.0	6.0	0.3
اليونان	أخرى	4.1	153.0	477.0	466.0	1045.0	7777.6	383.7	532.0	557.0	10.5
جواتيمالا	أخرى	1.5	33.0	79.0	126.0	103.0	11.8		57.0	61.0	0.5
هايتي	أخرى	0.8	3.0	55.0	5.0		1.1	42.0	9.0	3.0ز	0.3
هندوراس	أخرى	2.0	55.0	386.0	90.0		21.3	4.1	46.0	24.0	0.3
هونج كونج	مقارنة	5.1	792.0	684.0	431.0	93.0	345.7		583.0	809.0	34.3
المجر	أخرى	4.8	186.0	689.0	437.0	1249.0	3010.5	1035.2	372.0	302.0	10.4
الهند	مقارنة	2.1		121.0	69.0	158.0	10.1	14.0	32.0	4.0	0.3
إندونيسيا	أخرى	2.1	24.0	156.0	136.0		21.3	0.6	31.0	17.0	0.1
إيران	أخرى	2.3	28.0	265.0	157.0	590.0	6.0	210.3	149.0	15.0	0.3
أيرلندا	أخرى	4.8	150.0	699.0	403.0	2132.0	21955.3		420.0	658.0	29.7
إسرائيل	مقارنة	5.7	290.0	520.0	318.0	1570.0	5057.3	328.2	482.0	702.0	29.5
إيطاليا	أخرى	4.8	104.0	878.0	486.0	1322.0	1589.7	562.9	474.0	737.0	17.8
اليابان	أخرى	5.4	578.0	955.0	707.0	4960.0	3288.5	442.3 ج د	586.0	526.0	36.5
الأردن	عربية	3.4	58.0	287.0	52.0			5.1	92.0	58.0	0.1

البلد	المجموعة	متوسط سنوات التعليم (السكان البالغون 15 عاماً فأكبر) مرجحاً بنوعية التحصيل التعليمي *2000	عدد الصحف اليومية (لكل ألف من السكان)، 1996**	عدد أجهزة المذياع (لكل ألف من السكان)، 1997**	عدد أجهزة التلفاز (لكل ألف من السكان)، 1998**	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان) 1990-2000***	عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع (لكل مليون من السكان)، 1997^**	عددالكتب المنشورة (لكل مليون نسمة)خلال التسعينيات ****	عدد خطوط الهاتف الرئيسية (لكل الف من السكان)، 2000***	عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول (لكل الف من السكان)، 2000***	عدد حواسيب الأنترنت (لكل الف من السكان)، 2000***+
كينيا	أخرى	1.8	9.0	104.0	21.0		1627.4		10.0	4.0	0.1
كوريا الجنوبية	مقارنة	6.2	393.0	1033.0	346.0	2139.0	2783.3	652.8ج د	464.0	567.0	8.5
الكويت	عربية	2.9	374.0	660.0	491.0	214.0		115.3	244.0	249.0	1.8
كيرجستان	أخرى		15.0	112.0	45.0	574.0	5123.1	85.7	77.0	2.0	0.4
لاتفيا	أخرى		247.0	710.0	492.0	1090.0	11259.6	907.5	303.0	166.0	10.7
ليسوتو	أخرى	1.8	8.0	49.0	25.0		24741.5		10.0	10.0	0.3
ليتوانيا	أخرى		93.0	513.0	459.0	2031.0	7242.7	1107.3	321.0	142.0	4.8
مقدونيا	أخرى		21.0	200.0	250.0	387.0	13076.5		255.0	57.0	0.8
مدغشقر	أخرى		5.0	192.0	21.0	12.0	1635.9	6.8	3.0	4.0	0.3
ملاوي	أخرى	1.4	3.0	249.0	2.0		4418.9		4.0	5.0	0.3
ماليزيا	أخرى	3.5	158.0	420.0	166.0	154.0	290.6	229.0	199.0	213.0	3.1
مالي	أخرى	0.3	1.0	54.0	12.0			2.9	3.0	1.0	0.3
المكسيك	أخرى	3.8	97.0	325.0	261.0	213.0	363.3	70.3	125.0	142.0	5.7
مالدوفا	أخرى		60.0	740.0	297.0	334.0	5889.5	271.2	133.0	32.0	0.4
منغوليا	أخرى		27.0	151.0	63.0	468.0	10553.2		56.0	45.0	0.1
المغرب	عربية		26.0	241.0	160.0		10.9	13.0	50.0	83.0	0.1
بورما	أخرى	0.8	10.0	95.0	7.0			4.8	6.0	0.3	0.3
هولندا	أخرى	5.0	306.0	978.0	543.0	2490.0	5699.9		618.0	670.0	101.9
نيوزيلندا	أخرى	5.8	216.0	990.0	508.0	2197.0	9246.6	1422.4	500.0	563.0	90.6
نيكاراغوا	أخرى	1.9	30.0	285.0	190.0	203.0			31.0	18.0	0.3
نيجيريا	أخرى		24.0	223.0	66.0	15.0		11.5	4.0	0.3	0.3
النرويج	أخرى	5.9	588.0	915.0	579.0	4095.0	7112.7	1107.8	532.0	751.0	101.1
باكستان	أخرى	1.6	23.0	98.0	88.0	78.0	5.7		22.0	2.0	0.3
بنما	أخرى	4.7	62.0	299.0	187.0		59.7		151.0	145.0	5.4
بيرو	أخرى	4.0	0.0	273.0	144.0	229.0	31.3	75.6	67.0	50.0	0.4
الفلبين	أخرى	4.6	79.0	159.0	108.0	156.0	47.1	18.2	40.0	84.0	0.3
بولندا	أخرى	5.2	113.0	523.0	413.0	1460.0	843.0	497.2	282.0	174.0	8.8
البرتغال	أخرى	2.6	75.0	304.0	542.0	1583.0	10668.7	218.6	430.0	665.0	6.2
رومانيا	أخرى		300.0	319.0	233.0	1393.0	1297.1	351.5	175.0	112.0	1.9
روسيا	أخرى		105.0	418.0	420.0	3397.0	331.4	249.1	218.0	22.0	2.2
المملكة العربية السعودية	عربية		57.0	321.0	262.0		52.1	186.2	137.0	64.0	0.2
السنغال	أخرى	0.7	5.0	142.0	41.0	2.0			22.0	26.0	0.2
سيراليون	أخرى	0.7	4.0	253.0	13.0		2160.5		4.0	2.0	0.3
سنغافورة	أخرى	4.2	360.0	822.0	348.0	2182.0	9413.8		484.0	684.0	45.2
سلوفاكيا	أخرى		185.0	580.0	402.0	1706.0	5223.5	583.9	314.0	205.0	7.0
سلوفينيا	أخرى		199.0	406.0	356.0	2161.0	13723.5	1725.0	386.0	612.0	11.0
جنوب أفريقيا	أخرى	2.1	32.0	317.0	125.0	992.0		125.1	114.0	190.0	4.4
أسبانيا	أخرى	3.5	100.0	333.0	506.0	1562.0	2851.3	1483.1	421.0	609.0	11.3
سيريلانكا	أخرى	3.6	29.0	209.0	92.0	188.0	1397.0	246.3	40.0	23.0	0.1
السويد	أخرى	5.8	445.0	932.0	531.0	4507.0	13068.2	1425.8	682.0	717.0	67.3
سويسرا	أخرى	5.4	337.0	1000.0	535.0	3058.0	15673.9	2537.9	727.0	644.0	36.7
سورية	عربية	2.4	20.0	278.0	70.0	29.0			103.0	2.0	0.3
طاجكستان	أخرى		20.0	142.0	285.0	660.0	4059.8	1.5	36.0	0.3	0.3
تايلاند	أخرى	3.3	63.0	232.0	236.0	102.0	86.7	129.7	92.0	50.0	1.1
توجو	أخرى	1.4	4.0	218.0	18.0	102.0		1.1	9.0	11.0	0.3
تونس	عربية	2.1	31.0	223.0	198.0	124.0	18.3	132.6	90.0ز	6.0ز	0.3
تركيا	أخرى	2.2	111.0	180.0	286.0	303.0	423.1	43.8	280.0	246.0	1.1
أوغندا	أخرى	1.5	2.0	128.0	27.0	25.0	2135.6	12.4	3.0	8.0	0.3
أوكرانيا	أخرى		54.0	884.0	490.0	2121.0	659.8	126.7	206.0	16.0	0.7
المملكة المتحدة	أخرى	4.8	329.0	1436.0	645.0	2678.0	2495.1	1868.1	589.0	727.0	28.2
الولايات المتحدة الأمريكية	أخرى	6.1	215.0	2146.0	847.0	4103.0	835.8	240.7د هـ و	700.0	398.0	295.2
أوروجواي	أخرى	4.0	293.0	607.0	241.0		121.8	204.2	278.0	132.0	16.3
أوزبكستان	أخرى		3.0	465.0	275.0	1754.0	1096.7	40.3	67.0	2.0	0.3
فنزويلا	أخرى	3.4	206.0	468.0	185.0	194.0	104.3	159.1ج	108.0	217.0	0.7

البلد	المجموعة	متوسط سنوات التعليم (السكان) البالغون 15 عاماً فأكبر مرجحاً بنوعية التحصيل التعليمي، *2000	عدد الصحف اليومية (لكل ألف من السكان)، **1996	عدد أجهزة المذياع (لكل ألف من السكان)، **1997	عدد أجهزة التلفاز (لكل ألف من السكان)، **1998	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان) 1990-2000***	عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع (لكل مليون من السكان)، ^**1997	عددالكتب المنشورة (لكل مليون نسمة) خلال التسعينيات ****	عدد خطوط الهاتف الرئيسية (لكل الف من السكان) ***2000	عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول (لكل الف من السكان)، ***2000	عدد حواسيب الأنترنت (لكل الف من السكان)، +***2000
فيتنام	أخرى		4.0	107.0	47.0	274.0	351.3		32.0	10.0	0.3
زامبيا	أخرى	2.3	12.0	121.0	137.0		9.2		8.0	9.0	0.1
زيمبابوي	أخرى	2.3	19.0	93.0	30.0		1743.6		18.0	23.0	0.3

ملاحظات:

حسب متوسط سنوات التعليم للسكان البالغين ١٥ عاماً فأكبر مرجحاً بدرجات التحصيل التعليمى كحاصل ضرب لمتوسط سنوات التعليم للفرد ومتوسط الدرجات فى بعض الاختبارات الدولية.

توافرت بيانات لمتوسط الدرجات في الاختبارات الدولية من مصدرين: (Barro & Lee, 1997) و (TIMSS).

بيانات متوسط الدرجات في الاختبارات الدولية المستخدمة من المصدر (Barro & Lee, 1997) ترجع إلى الأعوام 90-1991 و 93-1998.

قسمت البلدان إلى عدة فئات بحسب متوسط سنوات التعليم للفرد فيها، والبيانات غير المتوافرة لمتوسط درجات الاختبار عوض عنها بمتوسط درجات الاختبار للبلدان المتوافرة عنها بيانات في نفس الفئة.

– استخدمت بيانات السكان (بالمليون) للعام 2000، من تقرير التنمية البشرية للعام 2002، لحساب عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع وعدد الكتب المنشورة (لكل مليون من السكان).

– عدد الكتب المنشورة فى كل من قطر وملاوي لا تتضمن سوى الكتب المدرسية، وكتب الأطفال والمطبوعات الحكومية. وعليه اعتبر البيان الخاص بالدولتين غير متوافر.

بيانات عدد مشتركى خدمة الهاتف المحمول (لكل ألف من السكان)، من تقرير التنمية البشرية للعام 2002، المشار إليها فى بعض البلدان "بأقل من نصف الوحدة المبينة"، استبدلت بالقيمة 0.25.

+ تشير البيانات إلى أحدث سنة متاحة خلال الفترة المحددة لكل البلدان ماعدا مالطا ونيكارجوا وجواتيمالا ونيجيريا وبنين وبوروندي، حيث تشير بياناتهم إلى عام قبل 1990.

^ عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل من المقيمين وغير المقيمين بالدولة. اعتبرت العدد "صفر" فى الحالات التي لم يتوافر لها بيان للمقيمين.

(أ) لا تتضمن الكتب المدرسية أو التقارير السنوية.

(ب) بيانات جزئية

(ج) الطبعة الأولى فقط.

(د) لا تتضمن المطويات

(هـ) لا تتضمن المطبوعات الحكومية أو الرسائل الجامعية ولكن تتضمن مطبوعات الأطفال التي لا توجد لها فئة مستقلة .

(و) لا تتضمن الكتب المدرسية.

(ز) ترجع البيانات إلى العام 1999.

المصادر:

* متوسط سنوات التعليم: *Barro and Lee, 2000. "International Data on educational Attainment: Updates and Implications, CID Working Paper no. 42*

نوعية التحصيل التعليمي: *Barro and Lee, 1997. "Schooling Quality in a Cross-section of Countries", August.*
International Association for the Evaluation of Educational Achievement (1996), "Science (Mathematics) Achievement in the Middle School Years: IEA's Third International Mathematics and Science Study (TIMSS)", TIMSS International Study Centre, Boston College, Chestnut Hill, MA, USA, November.

** *World Bank, 2000. "World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty", Oxford University Press, New York.*

*** *UNDP, 2002. "2002 Human Development Report", Oxford University Press, New York.*

*** *UNESCO 2002. UNESCO Web site (www.unesco.org).*

جدول (11): القيم الأصلية والمستكملة لمؤشرات رأس المال المعرفي في 109 من بلدان العالم، حول العام 2000

البلد	المجموعة	متوسط سنوات التعليم (السكان البالغون 15 عاماً فأكبر) مرجحاً بنوعية التحصيل التعليمي، 2000	عدد الصحف اليومية (لكل ألف من السكان)، 1996	عدد أجهزة المذياع (لكل ألف من السكان)، 1997	عدد أجهزة التلفاز (لكل ألف من السكان)، 1998	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان) 1990-2000	عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع (لكل مليون من السكان)، 1997	عدد الكتب المنشورة (لكل مليون نسمة)، خلال التسعينيات	عدد خطوط الهاتف الرئيسية (لكل ألف من السكان)، 2000	عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول (لكل ألف من السكان)، 2000	عدد حواسيب الأنترنت (لكل ألف من السكان)، 2000
الجزائر	عربية	2.3	38.0	241.0	105.0	59.7–	7.9	4.4	57.0	3.0	0.3
الأرجنتين	أخرى	4.9	123.0	681.0	289.0	711.0	158.4	324.1	213.0	163.0	7.4
أرمينيا	أخرى	2.6	23.0	224.0	218.0	1308.0	6611.1	135.8	152.0	5.0	0.8
أستراليا	أخرى	5.7	293.0	1376.0	639.0	3320.0	2524.1	1020.3	525.0	447.0	85.7
النمسا	أخرى	4.4	296.0	753.0	516.0	1605.0	13731.4	994.6	467.0	762.0	59.0
أزربيجان	أخرى	2.4	27.0	23.0	254.0	2735.0	3038.5	55.5	104.0	56.0	0.2
بنجلاديش	أخرى	0.7	9.0	50.0	6.0	51.0	1.6	204.0–	4.0	1.0	0.3
بيلاروس	أخرى	3.6	174.0	296.0	314.0	2296.0	2552.5	595.4	269.0	5.0	0.2
بلجيكا	أخرى	5.0	160.0	793.0	510.0	2307.0	8494.6	1284.4	498.0	525.0	29.4
بنين	أخرى	0.7	2.0	108.0	10.0	174.0	1848.0	1.4	8.0	9.0	0.0
بوليفيا	أخرى	2.4	55.0	675.0	116.0	171.0	14.8	482.4	60.0	70.0	0.2
بوتسوانا	أخرى	3.2	27.0	156.0	20.0	190.5–	62.0	51.7–	93.0	123.0	1.5
البرازيل	أخرى	2.1	40.0	444.0	316.0	168.0	187.7	127.3	182.0	136.0	5.2
بلغاريا	أخرى	4.2	257.0	543.0	398.0	1289.0	3544.3	629.2	350.0	90.0	2.2
بوركينافاسو	أخرى	2.4	1.0	33.0	9.0	17.0	1921.9	0.4	4.0	2.0	0.3
بوروندي	أخرى	2.4	3.0	71.0	4.0	21.0	0.8	165.1–	3.0	2.0	0.0
الكاميرون	أخرى	1.5	7.0	163.0	32.0	212.1–	1159.5	3.5	6.0	10.0	0.3
كندا	أخرى	6.0	159.0	1077.0	715.0	3009.0	1767.7	744.8	677.0	285.0	77.4
جمهورية أفريقيا الوسطى	أخرى	0.7	2.0	83.0	5.0	47.0	1858.8	32.6–	3.0	1.0	0.3
تشيلي	أخرى	4.0	98.0	354.0	232.0	370.0	129.0	94.9	221.0	222.0	4.9
الصين	مقارنة	4.7	76.1	333.0	272.0	459.0	48.1	139.4	112.0	66.0	0.1
كولومبيا	أخرى	2.0	46.0	581.0	217.0	290.5	29.9	125.9	169.0	53.0	1.1
الكونغو	أخرى	2.2	8.0	124.0	12.0	34.0	1490.4	51.2–	7.0	24.0	0.3
جمهورية الكونغو الديمقراطية	أخرى	1.3	3.0	375.0	135.0	473.1–	0.6	2.2	0.3	0.3	0.3
كوستاريكا	أخرى	3.1	94.0	271.0	387.0	533.0	2478.9	366.0	249.0	52.0	1.9
كرواتيا	أخرى	4.1	115.0	336.0	272.0	1494.0	151.5	694.7	365.0	231.0	3.7
جمهورية التشيك	أخرى	4.6	254.0	803.0	447.0	1317.0	2968.6	1218.5	378.0	424.0	15.4
الدنمارك	أخرى	4.6	309.0	1141.0	585.0	3240.0	20577.6	2727.4	720.0	631.0	62.9
الجمهورية الدومينيكية	أخرى	2.1	52.0	178.0	95.0	277.6	2025.4	120.6	105.0	82.0	0.9
إكوادور	أخرى	3.3	70.0	419.0	293.0	140.0	24.6	83.3	100.0	38.0	0.3
مصر	عربية	2.3	40.0	324.0	122.0	493.0	17.8	20.8	86.0	21.0	0.3
السلفادور	أخرى	2.2	48.0	464.0	675.0	19.0	10.6	105.2	100.0	118.0	0.1
إيستونيا	أخرى	3.3	174.0	693.0	480.0	2164.0	19031.4	2332.1	363.0	387.0	28.4
إثيوبيا	أخرى	2.4	1.0	195.0	5.0	243.8–	0.1	7.1	4.0	0.3	0.3
فنلندا	أخرى	5.2	455.0	1496.0	640.0	3340.8	21045.6	2533.3	550.0	720.0	102.3
فرنسا	أخرى	3.9	218.0	937.0	601.0	2686.0	1902.6	660.2	579.0	493.0	19.1
ألمانيا	أخرى	5.2	311.0	948.0	580.0	2873.0	2141.4	951.7	611.0	586.0	24.8
غانا	أخرى	1.6	14.0	238.0	99.0	371.2–	1767.0	0.4	12.0	6.0	0.3
اليونان	أخرى	4.1	153.0	477.0	466.0	1045.0	7777.6	383.7	532.0	557.0	10.5
جواتيمالا	أخرى	1.5	33.0	79.0	126.0	103.0	11.8	187.7–	57.0	61.0	0.5
هايتي	أخرى	0.8	3.0	55.0	5.0	392.3–	1.1	42.0	9.0	3.0	0.3
هندوراس	أخرى	2.0	55.0	386.0	90.0	132.0–	21.3	4.1	46.0	24.0	0.3
هونج كونج	مقارنة	5.1	792.0	684.0	431.0	93.0	345.7	166.1–	583.0	809.0	34.3
المجر	أخرى	4.8	186.0	689.0	437.0	1249.0	3010.5	1035.2	372.0	302.0	10.4
الهند	مقارنة	2.1	45.1	121.0	69.0	158.0	10.1	14.0	32.0	4.0	0.3
إندونيسيا	أخرى	2.1	24.0	156.0	136.0	175.4–	21.3	0.6	31.0	17.0	0.1
إيران	أخرى	2.3	28.0	265.0	157.0	590.0	6.0	210.3	149.0	15.0	0.3
أيرلندا	أخرى	4.8	150.0	699.0	403.0	2132.0	21955.3	2331.4	420.0	658.0	29.7
إسرائيل	مقارنة	5.7	290.0	520.0	318.0	1570.0	5057.3	328.2	482.0	702.0	29.5
إيطاليا	أخرى	4.8	104.0	878.0	486.0	1322.0	1589.7	562.9	474.0	737.0	17.8
اليابان	أخرى	5.4	578.0	955.0	707.0	4960.0	3288.5	442.3	586.0	526.0	36.5
الأردن	عربية	3.4	58.0	287.0	52.0	197.8	371.4–	5.1	92.0	58.0	0.1
كينيا	أخرى	1.8	9.0	104.0	21.0	307.6–	1627.4	18.4–	10.0	4.0	0.1
كوريا الجنوبية	مقارنة	6.2	393.0	1033.0	346.0	2139.0	2783.3	652.8	464.0	567.0	8.5

البلد	المجموعة	متوسط سنوات التعليم (السكان) البالغون 15 عاماً فأكبر) مرجحاً بنوعية التحصيل التعليمي، 2000	عدد الصحف اليومية (لكل ألف من السكان)، 1996	عدد أجهزة المذياع (لكل ألف من السكان)، 1997	عدد أجهزة التلفاز (لكل ألف من السكان)، 1998	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان) 1990-2000	عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع (لكل مليون من السكان)، 1997	عدد الكتب المنشورة (لكل مليون نسمة)، خلال التسعينات	عدد خطوط الهاتف الرئيسية (لكل ألف من السكان)، 2000	عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول (لكل ألف من السكان)، 2000	عدد حواسيب الأنترنت (لكل ألف من السكان)، 2000
الكويت	عربية	2.9	374.0	660.0	491.0	214.0	352.1	115.3	244.0	249.0	1.8
كيرجستان	أخرى	2.8	15.0	112.0	45.0	574.0	5123.1	85.7	77.0	2.0	0.4
لاتفيا	أخرى	3.6	247.0	710.0	492.0	1090.0	11259.6	907.5	303.0	166.0	10.7
ليسوتو	أخرى	1.8	8.0	49.0	25.0	973.6	24741.5	1954.0	10.0	10.0	0.3
ليتوانيا	أخرى	3.2	93.0	513.0	459.0	2031.0	7242.7	1107.3	321.0	142.0	4.8
مقدونيا	أخرى	2.7	21.0	200.0	250.0	387.0	13076.5	1103.7	255.0	57.0	0.8
مدغشقر	أخرى	2.9	5.0	192.0	21.0	12.0	1635.9	6.8	3.0	4.0	0.3
ملاوي	أخرى	1.4	3.0	249.0	2.0	161.8-	4418.9	352.3	4.0	5.0	0.3
ماليزيا	أخرى	3.5	158.0	420.0	166.0	154.0	290.6	229.0	199.0	213.0	3.1
مالي	أخرى	0.3	1.0	54.0	12.0	170.1-	2725.5	2.9	3.0	1.0	0.3
المكسيك	أخرى	3.8	97.0	325.0	261.0	213.0	363.3	70.3	125.0	142.0	5.7
مولدوفا	أخرى	3.1	60.0	740.0	297.0	334.0	5889.5	271.2	133.0	32.0	0.4
منغوليا	أخرى	2.5	27.0	151.0	63.0	468.0	10553.2	727.6	56.0	45.0	0.1
المغرب	عربية	2.5	26.0	241.0	160.0	119.4	10.9	13.0	50.0	83.0	0.1
بورما	أخرى	0.8	10.0	95.0	7.0	147.8-	2139.6	4.8	6.0	0.3	0.3
هولندا	أخرى	5.0	306.0	978.0	543.0	2490.0	5699.9	675.1	618.0	670.0	101.9
نيوزيلاندا	أخرى	5.8	216.0	990.0	508.0	2197.0	9246.6	1422.4	500.0	563.0	90.6
نيكاراجوا	أخرى	1.9	30.0	285.0	190.0	203.0	615.5-	57.8-	31.0	18.0	0.3
نيجيريا	أخرى	2.6	24.0	223.0	66.0	15.0	878.7	11.5	4.0	0.3	0.3
النرويج	أخرى	5.9	588.0	915.0	579.0	4095.0	7112.7	1107.8	532.0	751.0	101.1
باكستان	أخرى	1.6	23.0	98.0	88.0	78.0	5.7	148.7-	22.0	2.0	0.3
بنما	أخرى	4.7	62.0	299.0	187.0	428.9	59.7	106.6	151.0	145.0	5.4
بيرو	أخرى	4.0	0.0	273.0	144.0	229.0	31.3	75.6	67.0	50.0	0.4
الفلبين	أخرى	4.6	79.0	159.0	108.0	156.0	47.1	18.2	40.0	84.0	0.3
بولندا	أخرى	5.2	113.0	523.0	413.0	1460.0	843.0	497.2	282.0	174.0	8.8
البرتغال	أخرى	2.6	75.0	304.0	542.0	1583.0	10668.7	218.6	430.0	665.0	6.2
رومانيا	أخرى	4.1	300.0	319.0	233.0	1393.0	1297.1	351.5	175.0	112.0	1.9
روسيا	أخرى	3.1	105.0	418.0	420.0	3397.0	331.4	249.1	218.0	22.0	2.2
المملكة العربية السعودية	عربية	2.8	57.0	321.0	262.0	730.4	52.1	186.2	137.0	64.0	0.2
السنغال	أخرى	0.7	5.0	142.0	41.0	2.0	1685.4	13.9	22.0	26.0	0.2
سيراليون	أخرى	0.7	4.0	253.0	13.0	320.8-	2160.5	136.8	4.0	2.0	0.3
سنغافورة	أخرى	4.2	360.0	822.0	348.0	2182.0	9413.8	1139.9	484.0	684.0	45.2
سلوفاكيا	أخرى	3.7	185.0	580.0	402.0	1706.0	5223.5	583.9	314.0	205.0	7.0
سلوفينيا	أخرى	3.7	199.0	406.0	356.0	2161.0	13723.5	1725.0	386.0	612.0	11.0
جنوب أفريقيا	أخرى	2.1	32.0	317.0	125.0	992.0	1286.3	125.1	114.0	190.0	4.4
أسبانيا	أخرى	3.5	100.0	333.0	506.0	1562.0	2851.3	1483.1	421.0	609.0	11.3
سيريلانكا	أخرى	3.6	29.0	209.0	92.0	188.0	1397.0	246.3	40.0	23.0	0.1
السويد	أخرى	5.8	445.0	932.0	531.0	4507.0	13068.2	1425.8	682.0	717.0	67.3
سويسرا	أخرى	5.4	337.0	1000.0	535.0	3058.0	15673.9	2537.9	727.0	644.0	36.7
سورية	عربية	2.4	20.0	278.0	70.0	29.0	420.1	165.4	103.0	2.0	0.3
طاجكستان	أخرى	2.2	20.0	142.0	285.0	660.0	4059.8	1.5	36.0	0.3	0.3
تايلاند	أخرى	3.3	63.0	232.0	236.0	102.0	86.7	129.7	92.0	50.0	1.1
توجو	أخرى	1.4	4.0	218.0	18.0	102.0	473.5	1.1	9.0	11.0	0.3
تونس	عربية	2.1	31.0	223.0	198.0	124.0	18.3	132.6	90.0	6.0	0.3
تركيا	أخرى	2.2	111.0	180.0	286.0	303.0	423.1	43.8	280.0	246.0	1.1
أوغندا	أخرى	1.5	2.0	128.0	27.0	25.0	2135.6	12.4	3.0	8.0	0.3
أوكرانيا	أخرى	3.1	54.0	884.0	490.0	2121.0	659.8	126.7	206.0	16.0	0.7
المملكة المتحدة	أخرى	4.8	329.0	1436.0	645.0	2678.0	2495.1	1868.1	589.0	727.0	28.2
الولايات المتحدة الأمريكية	أخرى	6.1	215.0	2146.0	847.0	4103.0	835.8	240.7	700.0	398.0	295.2
أوروجواى	أخرى	4.0	293.0	607.0	241.0	1908.0	121.8	204.2	278.0	132.0	16.3
أوزبكستان	أخرى	2.7	3.0	465.0	275.0	1754.0	1096.7	40.3	67.0	2.0	0.3
فنزويلا	أخرى	3.4	206.0	468.0	185.0	194.0	104.3	159.1	108.0	217.0	0.7
فيتنام	أخرى	2.5	4.0	107.0	47.0	274.0	351.3	96.0-	32.0	10.0	0.3
زامبيا	أخرى	2.3	12.0	121.0	137.0	194.2-	9.2	144.4-	8.0	9.0	0.1
زيمبابوي	أخرى	2.3	19.0	93.0	30.0	248.1-	1743.6	8.3-	18.0	23.0	0.3
نسبة القيم المستكملة		**25.7**	**1.8**	**0.0**	**0.0**	**22.9**	**15.6**	**25.7**	**0.0**	**0.0**	**0.0**

جدول (12): القيم الأصلية والمستكملة لمؤشرات رأس المال المعرفي في 109 من بلدان العالم، حول العام 2000

البلد	المجموعة	متوسط سنوات التعليم (السكان) البالغون 15 عاماً فأكبر) مرجحاً بنوعية التحصيل التعليمي، 2000	عدد الصحف اليومية (لكل ألف من السكان)، 1996	عدد أجهزة المذياع (لكل ألف من السكان)، 1997	عدد أجهزة التلفاز (لكل ألف من السكان) 1998	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان)، 1990-2000	عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع (لكل مليون من السكان) 1997	عددالكتب المنشورة (لكل مليون نسمة)خلال التسعينيات	عدد خطوط الهاتف الرئيسية (لكل ألف من السكان)، 2000	عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول (لكل الف من السكان)، 2000	عدد حواسيب الأنترنت (لكل الف من السكان)، 2000	الترتيب الإجمالي
فنلندا	أخرى	11.0	4.0	2.0	6.0	6.0	3.0	3.0	12.0	6.0	2.0	55.0
السويد	أخرى	6.0	5.0	14.0	15.0	2.0	10.0	10.0	4.0	7.0	8.0	81.0
سويسرا	أخرى	9.5	9.0	8.0	14.0	9.0	6.0	2.0	1.0	13.0	12.0	83.5
الدنمارك	أخرى	25.5	12.0	5.0	9.0	8.0	4.0	1.0	2.0	14.0	9.0	89.5
النرويج	أخرى	4.0	2.0	15.0	11.0	4.0	19.0	15.0	13.5	3.0	4.0	90.5
المملكة المتحدة	أخرى	21.0	10.0	3.0	5.0	14.0	38.0	7.0	8.0	5.0	19.0	130.0
هولندا	أخرى	15.0	13.0	10.0	12.0	15.0	22.0	26.0	6.0	10.0	3.0	132.0
اليابان	أخرى	9.5	3.0	11.0	3.0	1.0	29.0	35.0	9.0	21.0	13.0	134.5
نيوزيلاندا	أخرى	5.0	23.0	9.0	18.0	18.0	15.0	11.0	16.0	19.0	5.0	139.0
أستراليا	أخرى	8.0	16.5	4.0	7.0	7.0	37.0	19.0	15.0	24.0	6.0	143.5
ألمانيا	أخرى	12.0	11.0	12.0	10.0	11.0	41.0	21.0	7.0	17.0	20.0	162.0
كندا	أخرى	3.0	32.0	6.0	2.0	10.0	49.0	23.0	5.0	29.0	7.0	166.0
النمسا	أخرى	27.0	15.0	21.0	16.0	29.0	7.0	20.0	21.0	2.0	10.0	168.0
الولايات المتحدة الأمريكية	أخرى	2.0	24.0	1.0	1.0	3.0	64.0	45.0	3.0	26.0	1.0	170.0
سنغافورة	أخرى	28.0	8.0	18.0	37.0	19.0	14.0	14.0	18.0	9.0	11.0	176.0
بلغاريا	أخرى	16.0	31.0	20.0	17.0	16.0	16.0	12.0	17.0	22.0	17.0	184.0
أيرلندا	أخرى	18.5	35.0	24.0	32.0	23.0	2.0	5.0	25.0	12.0	15.0	191.5
كوريا الجنوبية	مقارنة	1.0	6.0	7.0	38.0	22.0	34.0	28.0	22.0	18.0	31.0	207.0
فرنسا	أخرى	36.0	22.0	13.0	8.0	13.0	46.0	27.0	11.0	23.0	21.0	220.0
إيستونيا	أخرى	49.0	29.5	25.0	24.0	20.0	5.0	4.0	30.0	27.0	18.0	231.5
إسرائيل	مقارنة	7.0	18.0	36.0	39.0	31.0	25.0	40.0	19.0	8.0	16.0	239.0
جمهورية التشيك	أخرى	24.0	20.0	19.0	27.0	37.0	32.0	13.0	27.0	25.0	24.0	248.0
سلوفينيا	أخرى	39.0	26.0	46.0	36.0	21.0	8.0	8.0	26.0	15.0	26.0	251.0
إيطاليا	أخرى	20.0	41.0	17.0	23.0	36.0	55.0	32.0	20.0	4.0	22.0	270.0
المجر	أخرى	18.5	27.0	26.0	28.0	40.0	31.0	18.0	28.0	28.0	29.0	273.5
لاتفيا	أخرى	41.0	21.0	23.0	20.0	41.0	11.0	22.0	34.0	39.0	27.0	279.0
اليونان	أخرى	32.0	34.0	38.0	25.0	42.0	17.0	36.0	13.5	20.0	28.0	285.5
أسبانيا	أخرى	43.5	42.0	51.5	19.0	32.0	33.0	9.0	24.0	16.0	25.0	295.0
سلوفاكيا	أخرى	38.0	28.0	33.0	33.0	28.0	23.0	31.0	33.0	36.0	33.0	316.0
ليتوانيا	أخرى	51.0	46.0	37.0	26.0	25.0	18.0	16.0	32.0	42.5	39.0	332.5
بلغاريا	أخرى	29.0	19.0	34.0	34.0	39.0	28.0	29.0	31.0	49.0	43.5	335.5
البرتغال	أخرى	62.0	49.0	58.0	13.0	30.0	12.0	47.0	23.0	11.0	34.0	339.0
بولندا	أخرى	13.0	38.0	35.0	31.0	34.0	63.0	33.0	35.0	38.0	30.0	350.0
هونج كونج	مقارنة	14.0	1.0	27.0	29.0	81.0	72.0	107.0	10.0	1.0	14.0	356.0
أوروجواي	أخرى	34.0	16.5	31.0	54.0	26.0	79.0	49.0	37.0	45.0	23.0	394.5
كرواتيا	أخرى	31.0	37.0	50.0	48.5	33.0	77.0	25.0	29.0	32.0	41.0	403.5
الأرجنتين	أخرى	17.0	36.0	28.0	44.0	46.0	76.0	41.0	44.0	40.0	32.0	404.0
الكويت	عربية	56.0	7.0	30.0	21.0	63.0	70.0	63.0	41.0	30.0	47.0	428.0
رومانيا	أخرى	30.0	14.0	56.0	56.0	35.0	58.0	39.0	48.0	48.0	45.5	429.5
روسيا	أخرى	54.0	40.0	45.0	30.0	5.0	73.0	43.0	43.0	72.0	43.5	448.5
كوستاريكا	أخرى	52.0	45.0	65.0	35.0	50.0	39.0	37.0	40.0	61.0	45.5	469.5
مولدوفا	أخرى	55.0	53.0	22.0	42.0	57.0	21.0	42.0	54.0	66.0	59.0	471.0
أوكرانيا	أخرى	53.0	58.0	16.0	22.0	24.0	65.0	59.0	45.0	76.0	55.5	473.5
بيلاروس	أخرى	40.0	29.5	60.0	41.0	17.0	36.0	30.0	38.0	88.0	96.0	475.5
شيلي	أخرى	35.0	43.0	49.0	57.0	56.0	78.0	66.0	42.0	33.0	38.0	497.0
ماليزيا	أخرى	43.5	33.0	43.0	64.0	74.0	74.0	46.0	46.0	35.0	42.0	500.5
مقدونيا	أخرى	60.0	80.0	78.0	53.0	55.0	9.0	17.0	39.0	58.0	53.5	502.5
فنزويلا	أخرى	45.0	25.0	39.0	63.0	67.0	80.0	52.0	58.0	34.0	55.5	518.5
المكسيك	أخرى	37.0	44.0	53.0	51.0	64.0	69.0	70.0	55.0	42.5	35.0	520.5
بنما	أخرى	22.0	52.0	59.0	62.0	54.0	83.0	64.0	51.0	41.0	36.0	524.0
تركيا	أخرى	79.0	39.0	81.0	45.0	58.0	67.0	72.0	36.0	31.0	50.0	558.0
البرازيل	أخرى	87.5	63.5	42.0	40.0	71.0	75.0	58.0	47.0	44.0	37.0	565.0
الصين	مقارنة	23.0	48.0	51.5	48.5	53.0	85.0	53.0	57.0	54.0	103.0	576.0
أرمينيا	أخرى	63.0	78.5	73.0	58.0	38.0	20.0	55.0	50.0	88.0	53.5	577.0

البلد	المجموعة	متوسط سنوات التعليم (السكان) البالغون 15 عاماً فأكبر مرجحاً بنوعية التحصيل التعليمي، 2000	عدد الصحف اليومية (لكل ألف من السكان)، 1996	عدد أجهزة المذياع (لكل ألف من السكان)، 1997	عدد أجهزة التلفاز (لكل ألف من السكان) 1998	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان)، 1990-2000	عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع (لكل مليون من السكان)، 1997	عدد الكتب المنشورة (لكل مليون نسمة)، خلال التسعينيات	عدد خطوط الهاتف الرئيسية (لكل ألف من السكان)، 2000	عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول (لكل ألف من السكان)، 2000	عدد حواسيب الأنترنت (لكل ألف من السكان)، 2000	الترتيب الإجمالي
جنوب أفريقيا	أخرى	87.5	67.0	57.0	72.0	43.0	59.0	61.0	56.0	37.0	40.0	579.5
المملكة العربية السعودية	عربية	58.0	55.0	55.0	50.0	45.0	84.0	50.0	53.0	55.0	96.0	601.0
كولومبيا	أخرى	89.0	61.0	32.0	59.0	59.0	88.0	60.0	49.0	60.0	50.0	607.0
تايلاند	أخرى	47.5	51.0	72.0	55.0	79.5	81.0	57.0	65.5	62.5	50.0	621.0
إكوادور	أخرى	47.5	50.0	44.0	43.0	75.0	89.0	68.0	62.5	65.0	78.5	622.5
أزربيجان	أخرى	71.0	73.0	109.0	52.0	12.0	30.0	71.0	60.0	59.0	96.0	633.0
الجمهورية الدومينيكية	أخرى	86.0	59.0	82.0	78.0	60.0	44.0	62.0	59.0	52.0	52.0	634.0
منغوليا	أخرى	65.0	73.0	87.0	85.0	52.0	13.0	24.0	75.0	64.0	103.0	641.0
السلفادور	أخرى	81.0	60.0	41.0	4.0	89.0	97.0	65.0	62.5	47.0	103.0	649.5
بوليفيا	أخرى	72.0	56.5	29.0	74.0	70.0	94.0	34.0	72.0	53.0	96.0	650.5
الفلبين	أخرى	25.5	47.0	84.0	75.0	73.0	86.0	76.0	78.5	50.0	62.0	657.0
أوزبكستان	أخرى	61.0	100.0	40.0	47.0	27.0	61.0	74.0	70.5	98.0	78.5	657.0
ليسوتو	أخرى	92.0	90.5	107.0	93.0	44.0	1.0	6.0	89.5	80.0	78.5	681.5
بيرو	أخرى	33.0	109.0	64.0	67.0	62.0	87.0	69.0	70.5	62.5	59.0	683.0
إيران	أخرى	76.0	71.0	66.0	66.0	48.0	101.0	48.0	52.0	77.0	78.5	683.5
سيريلانكا	أخرى	42.0	70.0	77.0	79.0	68.0	57.0	44.0	78.5	70.5	103.0	689.0
كيرجستان	أخرى	59.0	84.0	94.0	88.0	49.0	24.0	67.0	69.0	98.0	59.0	691.0
مصر	عربية	74.0	63.5	54.0	73.0	51.0	93.0	75.0	68.0	73.0	78.5	703.0
طاجكستان	أخرى	80.0	81.5	88.5	46.0	47.0	27.0	91.0	80.0	107.0	78.5	726.5
الأردن	عربية	46.0	54.0	61.0	86.0	66.0	108.0	84.0	65.5	57.0	103.0	730.5
سورية	عربية	68.0	81.5	63.0	82.0	86.0	68.0	51.0	61.0	98.0	78.5	737.0
تونس	عربية	84.0	68.0	74.5	60.0	76.0	92.0	56.0	67.0	85.5	78.5	741.5
بتسوانا	أخرى	50.0	73.0	85.5	96.0	100.0	82.0	101.0	64.0	46.0	48.0	745.5
المغرب	عربية	66.0	75.0	69.5	65.0	77.0	96.0	79.0	76.0	51.0	103.0	757.5
هندوراس	أخرى	90.0	56.5	47.0	80.0	95.0	91.0	87.0	77.0	68.5	78.5	770.5
نيكاراجوا	أخرى	91.0	69.0	62.0	61.0	65.0	109.0	102.0	83.5	74.0	62.0	778.5
جواتيمالا	أخرى	98.0	66.0	102.0	71.0	78.0	95.0	108.0	73.5	56.0	57.0	804.5
ملاوي	أخرى	100.0	100.0	68.0	109.0	97.0	26.0	38.0	100.5	88.0	78.5	805.0
الجزائر	عربية	77.0	65.0	69.5	76.0	94.0	100.0	86.0	73.5	93.5	78.5	813.0
الهند	مقارنة	83.0	62.0	92.5	83.0	72.0	98.0	77.0	81.5	91.0	78.5	818.5
نيجيريا	أخرى	64.0	76.5	74.5	84.0	91.0	62.0	81.0	100.5	107.0	78.5	819.0
فيتنام	أخرى	67.0	96.0	96.0	87.0	61.0	71.0	103.0	81.5	80.0	78.5	821.0
زيمبابوي	أخرى	78.0	83.0	100.0	91.0	104.0	51.0	97.0	87.0	70.5	62.0	823.5
مدغشقر	أخرى	57.0	93.5	80.0	94.5	92.0	53.0	83.0	106.0	91.0	78.5	828.5
غانا	أخرى	94.0	85.0	71.0	77.0	107.0	50.0	96.0	88.0	85.5	78.5	832.0
سيراليون	أخرى	107.0	96.0	67.0	98.0	106.0	40.0	54.0	100.5	98.0	78.5	845.0
الكونغو	أخرى	82.0	90.5	91.0	99.5	85.0	56.0	100.0	95.0	68.5	78.5	846.0
السنغال	أخرى	105.5	93.5	88.5	89.0	93.0	52.0	78.0	85.5	67.0	96.0	848.0
توجو	أخرى	99.0	96.0	76.0	97.0	79.5	66.0	93.0	91.5	78.0	78.5	854.5
إندونيسيا	أخرى	85.0	76.5	85.5	69.0	99.0	90.0	94.0	83.5	75.0	103.0	860.5
أوغندا	أخرى	97.0	104.0	90.0	92.0	87.0	43.0	80.0	106.0	84.0	78.5	861.5
الكاميرون	أخرى	96.0	92.0	83.0	90.0	102.0	60.0	88.0	96.5	80.0	78.5	866.0
بوركينافاسو	أخرى	73.0	107.0	108.0	102.0	90.0	45.0	95.0	100.5	98.0	78.5	897.0
المجر	أخرى	103.0	87.0	99.0	103.0	96.0	42.0	85.0	96.5	107.0	78.5	897.0
بنين	أخرى	108.0	104.0	95.0	101.0	69.0	48.0	92.0	93.5	82.5	108.5	901.5
باكستان	أخرى	95.0	78.5	98.0	81.0	82.0	102.0	105.0	85.5	98.0	78.5	903.5
زامبيا	أخرى	75.0	86.0	92.5	68.0	101.0	99.0	104.0	93.5	82.5	103.0	904.5
كينيا	أخرى	93.0	88.5	97.0	94.5	105.0	54.0	98.0	89.5	91.0	103.0	913.5
جمهورية الكونغو الديمقراطية	أخرى	101.0	100.0	48.0	70.0	109.0	106.0	90.0	109.0	107.0	78.5	918.5
مالي	أخرى	109.0	107.0	105.0	99.5	98.0	35.0	89.0	106.0	103.0	78.5	930.0
جمهورية أفريقيا الوسطى	أخرى	105.5	104.0	101.0	106.0	84.0	47.0	99.0	106.0	103.0	78.5	934.0
إثيوبيا	أخرى	70.0	107.0	79.0	106.0	103.0	107.0	82.0	100.5	107.0	78.5	940.0
هايتي	أخرى	102.0	100.0	104.0	106.0	108.0	104.0	73.0	91.5	93.5	78.5	960.5
بنجلاديش	أخرى	104.0	88.5	106.0	104.0	83.0	103.0	109.0	100.5	103.0	78.5	979.5
بوروندي	أخرى	69.0	100.0	103.0	108.0	88.0	105.0	106.0	106.0	98.0	108.5	991.5

جدول (13): قيم مؤشرات الخواتيم المعرفية وبعض مؤشرات التنمية في 109 من بلدان العالم، حول العام 2000

البلد	المجموعة	الصادرات مرتفعة التقانة (كنسبة من إجمالي صادرات السلع)، 1999	امتلاك قدرة نووية (مفاعل نووي)*	امتلاك برنامج لأبحاث الفضاء*	قيمة مؤشر الإنجاز التقاني، 1999	ترتيب مقياس التنمية الإنسانية (العربي)	قيمة مقياس التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (م ق ش، دولار)، 2000
الجزائر	عربية	0.3	1	0	0.221	97	0.697	5308
الأرجنتين	أخرى	3.0	1	1	0.381	32	0.844	12377
أرمينيا	أخرى	4.0	1	0			0.754	2559
أستراليا	أخرى	5.0	1	1	0.587	8	0.939	25693
النمسا	أخرى	12.0	1	0	0.544	9	0.926	26765
أزربيجان	أخرى	1.0	0	0			0.741	2936
بنجلاديش	أخرى	0.3	1	0		83	0.478	1602
بيلاروس	أخرى	5.0	0	0			0.788	7544
بلجيكا	أخرى	11.0	1	0	0.553	16	0.939	27178
بنين	أخرى		0	0		78	0.420	990
بوليفيا	أخرى	21.0	0	0	0.277	60	0.653	2424
بوتسوانا	أخرى		0	0		62	0.572	7184
البرازيل	أخرى	9.0	1	1	0.311	53	0.757	7625
بلغاريا	أخرى	6.0	1	0	0.411	34	0.779	5710
بوركينافاسو	أخرى		0	0		91	0.325	976
بوروندي	أخرى		0	0		104	0.313	591
الكاميرون	أخرى	1.0	0	0		95	0.512	1703
كندا	أخرى	11.0	1	1	0.589	3	0.940	27840
جمهورية أفريقيا الوسطى	أخرى	0.3	0	0		96	0.375	1172
تشيلي	أخرى	1.0	1	1	0.357	31	0.831	9417
الصين	مقارنة	21.0	1	1	0.299	72	0.726	3976
كولومبيا	أخرى	2.0	1	0	0.274	40	0.772	6248
الكونغو	أخرى		0	0		111	0.512	825
جمهورية الكونغو الديمقراطية	أخرى		1	0			0.431	765
كوستاريكا	أخرى	44.0	0	0	0.358	23	0.820	8650
كرواتيا	أخرى	8.0	0	0	0.391		0.809	8091
جمهورية التشيك	أخرى	12.0	1	0	0.465		0.849	13991
الدنمارك	أخرى	19.0	1	0		10	0.926	27627
الجمهورية الدومينيكية	أخرى	0.3	0	0	0.244	37	0.727	6033
إكوادور	أخرى	1.0	0	0	0.253	49	0.732	3203
مصر	عربية	2.0	1	1	0.236	92	0.642	3635
السلفادور	أخرى	6.0	0	0	0.253	48	0.706	4497
إيستونيا	أخرى	17.0	0	0			0.826	10066
إثيوبيا	أخرى		0	0		101	0.327	668
فنلندا	أخرى	27.0	1	0	0.744	7	0.930	24996
فرنسا	أخرى	22.0	1	1	0.535	15	0.928	24223
ألمانيا	أخرى	18.0	1	1	0.583		0.925	25103
غانا	أخرى	2.0	1	0	0.139	71	0.548	1964
اليونان	أخرى	5.0	1	0	0.437	29	0.885	16501
جواتيمالا	أخرى	4.0	0	0		64	0.631	3821
هايتي	أخرى	3.0	0	0		87	0.471	1467
هندوراس	أخرى	1.0	0	0	0.208	56	0.638	2453
هونج كونج	مقارنة	24.0	0	0	0.455		0.888	25153
المجر	أخرى	24.0	1	0	0.464	24	0.835	12416
الهند	مقارنة	5.0	1	1	0.201	80	0.577	2358
إندونيسيا	أخرى	7.0	1	0	0.211	69	0.684	3043
إيران	أخرى	0.3	1	0	0.260	101	0.721	5884
أيرلندا	أخرى	42.0	0	0		17	0.925	29866
إسرائيل	مقارنة	29.0	1	1	0.514		0.896	20131
إيطاليا	أخرى	11.0	1	0	0.471	15	0.913	23626
اليابان	أخرى	30.0	1	1	0.698	18	0.933	26755

البلد	المجموعة	الصادرات مرتفعة التقانة (كنسبة من إجمالي صادرات السلع)، 1999	امتلاك قدرة نووية (مفاعل نووي)*	امتلاك برنامج لأبحاث الفضاء*	قيمة مؤشر الإنجاز التقاني، 1999	ترتيب مقياس التنمية الإنسانية (العربي)	قيمة مقياس التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (م ق ش، دولار)، 2000
الأردن	عربية		0	0		68	0.717	3966
كينيا	أخرى	2.0	0	0	0.129		0.513	1022
كوريا الجنوبية	مقارنة	33.0	1	0	0.666	38	0.882	17380
الكويت	عربية	0.3	0	0		70	0.813	15799
كيرجستان	أخرى	4.0	0	0			0.712	2711
لاتفيا	أخرى	6.0	1	0			0.800	7045
ليسوتو	أخرى		0	0			0.535	2031
ليتوانيا	أخرى	7.0	1	0			0.808	7106
مقدونيا	أخرى	3.0	0	0			0.772	5086
مدغشقر	أخرى	2.0	0	0			0.469	840
ملاوي	أخرى		0	0		83	0.400	615
ماليزيا	أخرى	52.0	1	0	0.396	59	0.782	9068
مالي	أخرى		0	0		86	0.386	797
المكسيك	أخرى	28.0	1	0	0.389	45	0.796	9023
مولدوفا	أخرى	2.0	0	0			0.701	2109
منغوليا	أخرى	0.3	0	0			0.655	1783
المغرب	عربية	0.3	0	0		79	0.602	3546
المجر	أخرى		0	0			0.552	1027
هولندا	أخرى	26.0	1	0	0.630	4	0.935	25657
نيوزيلندا	أخرى	5.0	0	0	0.548	6	0.917	20070
نيكاراجوا	أخرى	0.3	0	0	0.185	51	0.635	2366
نيجيريا	أخرى	0.3	0	0		107	0.462	896
النرويج	أخرى	5.0	1	0	0.579	5	0.942	29918
باكستان	أخرى	1.0	1	0	0.167	90	0.499	1928
بنما	أخرى	2.0	0	0	0.321	35	0.787	6000
بيرو	أخرى	1.0	0	0	0.271	54	0.747	4799
الفلبين	أخرى	26.0	1	0	0.300	33	0.754	3971
بولندا	أخرى	8.0	1	0	0.407	30	0.833	9051
البرتغال	أخرى	7.0	1	0	0.419	19	0.880	17290
رومانيا	أخرى	4.0	1	0	0.371	44	0.775	6423
روسيا	أخرى	3.0	1	1			0.781	8377
المملكة العربية السعودية	عربية	0.3	0	0			0.759	11367
السنغال	أخرى	7.0	0	0	0.158	89	0.431	1510
سيراليون	أخرى		0	0			0.275	490
سنغافورة	أخرى	58.0	0	0	0.585	43	0.885	23356
سلوفاكيا	أخرى	7.0	1	0	0.447		0.835	11243
سلوفينيا	أخرى	12.0	1	0	0.458		0.879	17367
جنوب أفريقيا	أخرى	4.0	1	0	0.340		0.695	9401
أسبانيا	أخرى	10.0	1	0	0.481	13	0.913	19472
سيريلانكا	أخرى	3.0	0	0	0.203	46	0.741	3530
السويد	أخرى	26.0	1	0	0.703	1	0.941	24277
سويسرا	أخرى	26.0	1	0		2	0.928	28769
سورية	عربية	0.3	0	0	0.240	103	0.691	3556
طاجكستان	أخرى		0	0			0.667	1152
تايلاند	أخرى	30.0	1	0	0.337	52	0.762	6402
توجو	أخرى	0.3	0	0		94	0.493	1442
تونس	عربية	3.0	0	0	0.255	93	0.722	6363
أوغندا	أخرى	0.3	0	0			0.444	1208
أوكرانيا	أخرى		0	0			0.748	3816
المملكة المتحدة	أخرى	29.0	1	1	0.606	12	0.928	23509
الولايات المتحدة الأمريكية	أخرى	32.0	1	1	0.733	11	0.939	34142
أوروجواي	أخرى	2.0	1	0	0.343	21	0.831	9035
أوزبكستان	أخرى		0	0			0.727	2441
فنزويلا	أخرى	0.3	1	0		47	0.770	5794

البلد	المجموعة	الصادرات مرتفعة التقانة (كنسبة من إجمالي صادرات السلع)، 1999	امتلاك قدرة نووية (مفاعل نووي)**	امتلاك برنامج لأبحاث الفضاء*	قيمة مؤشر الإنجاز التقاني، 1999	ترتيب مقياس التنمية الإنسانية (العربي)	قيمة مقياس التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (م ق ش، دولار)، 2000
زامبيا	أخرى		0	0		84	0.433	780
زيمبابوي	أخرى	1.0	0	0	0.220	76	0.551	2635

ملاحظات:

* "1" تشير إلى امتلاك الدولة و "0" تشير إلى عدم امتلاك الدولة.

* تعرف الدولة بامتلاكها لقدرة نووية (آخذة القيمة "1") إذا كانت تمتلك إما مفاعلات للطاقة، مشيدة أو تحت التشييد، أو مفاعلات أبحاث، مشيدة أو تحت التشييد، أو الإثنين.

المصادر:

مؤشر التنمية الإنسانية (العربي): *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية*، 2002.

قيمة مؤشر التنمية البشريّة و الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار، ق ش م): *UNDP, 2002. "2002 Human Development Report", Oxford University Press, New York.*

قيمة مؤشر الإنجاز التقاني والصادرات مرتفعة التقانة: *UNDP, 2001. "2001 Human Development Report" Oxford University Press, New York.*

امتلاك القدرة النووية: *Compiled by Ted Flaherty, 19 September 1996 (www.cdi.org\issues\proliferation\reactab.html) from:*
"Nuclear Non-Proliferation Treaty". Arms Control reporter (1996), pp.602.A.7-602.A.10.
"World List of Nuclear Power Plants". Nuclear News, September 1993, pp. 43-62.

امتلاك سلاح نووي: *U.S. State Department and Time magazine (www.infiplease.com\ipa\A0762462.html)*

امتلاك برنامج لأبحاث الفضاء: *عرّف المتغير من خلال البحث بشبكة الإنترنت.*